



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة

شرح نخبة الفكر

لإسماعيل حقي بن مصطفى البروسوي الحنفي (ت: ١١٣٧ هـ) رحمه الله

من أول الحسن لذاته إلى نهاية المرسل الخفيّ

دراسة وتحقيق

إعداد:

منى بنت محمد بن سعد الشهراني

الرقم الجامعي ٤٣٤٨٠٣٧٠

ماجستير الحديث وعلومه

إشراف

أ.د. ماهر منصور نمم

العام الجامعي

١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image displays the Basmala (Bismillah) in a highly stylized, circular calligraphic form. The text is written in black ink on a white background. The letters are thick and rounded, with a decorative, almost geometric quality. Five long, vertical lines extend upwards from the top of the letters, creating a sense of height and balance. The overall composition is symmetrical and visually striking.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

الحمد لله الذي شرفنا بخدمة سنة نبيه ﷺ، ومنّ علينا بدراسة الحديث وعلومه، فعلم مصطلح الحديث من أجلّ العلوم؛ فلولا أن هياً الله سبحانه وتعالى هذا العلم لهذه الأمة لالتبس الصحيح بالضعيف والموضوع، ولاختلط كلام رسول الله ﷺ بكلام غيره من الناس، لذا أوّل العلماء عناية خاصة بحديث رسول الله ﷺ، فوضعوا قواعد للحكم على الأحاديث وتصنيفها، واهتموا بتدوين تلك القواعد، وكان من أوائلهم القاضي الرامهرمزي في "المحدث الفاصل"، والحاكم النيسابوري في "معرفة علوم الحديث"، وأبو نعيم الأصبهاني في "المستخرج"، ثم تتابع الأئمة -رحمهم الله تعالى- حتى أتى الإمام ابن حجر -رحمه الله تعالى- وألف كتاب "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، وكان مختصراً بديعاً، فشاع هذا المختصر وانتشر، وكثرت شروحه.

ولما كان هذا الكتاب بهذه المنزلة قام المصنف إسماعيل حقي البروسوي بشرحه -ويعد من كبار علماء عصره في القرن الثاني عشر الهجري-، فكان هذا المخطوط من المخطوطات التي وافق القسم مشكوراً على تحقيقه؛ لإتمام الحصول على درجة الماجستير، ورغبة مني في تعلم علوم الحديث خاصة، والعلوم الأخرى، فشرعت بتحقيق بعض ألواحها، سائلة الله العون والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

- ١) أهمية كتاب النخبة عند العلماء حيث قاموا بشرحها، واختصارها، وتأليف المتون عليها، وجلالة وقدر مؤلف النخبة ابن حجر ورسوخه في الحديث وعلومه.
- ٢) مكانة إسماعيل حقي العلمية، وكثرة مؤلفاته، فقد وصلت إلى ما يزيد على المائة مؤلف، فمنها: (روح البيان في تفسير القرآن) في أربع مجلدات ضخام، و(شرح المثنوي) في مجلدين ضخمين، و(شرح المحمدية) لليازجي في مجلدين كذلك، و(شرح الأربعين النووية) في مجلد، وغير ذلك.
- ٣) يعد هذا الكتاب من أكبر وأوسع الشروح التي شرحت النخبة، فيقع في ٣٩٢ لوح.
- ٤) ما تضمنه الشرح من استيفاء لعلوم الحديث شرحاً وتبيانا وتوسعا، وتنوعاً في المصادر مما أتيح الاطلاع على كثير منها.
- ٥) شرحه لعبارة المتن وذكره لمعاني ألفاظها حسب الاختلاف في ضبطها، مع ذكر الصواب وتوجيهه، وضرب الأمثلة حتى يميز كل كلمة عن غيرها.
- ٦) إذا خالف ابن حجر عادة المصنفين فإنه يذكر حجة ابن حجر في ذلك وسبب اختياره لذلك اللفظ.
- ٧) ظهور شخصيه العلمية القوية في شرحه، فرغم قوة وغزارة علم ابن حجر وشهرته فإنك تشعر بعلم الشيخ إسماعيل حقي وجلالة قدره.
- ٨) ينقل المصنف رحمه الله عن الأئمة السابقين كالشافعي، وابن الصلاح، والحسين بن محمد الأصفهاني، والحواليقي، والفيروز آبادي، والسخاوي، والسيوطي، مستفيداً منهم، ومناقشاً، ومعتزلاً تارة، وهذا مما يدل على شخصيته وقوته العلمية في هذا الفن.
- ٩) قد يعترض الشيخ إسماعيل حقي على ابن حجر في بعض المسائل أو التعريفات ويوضح رأيه في ذلك وسبب اعتراضه.
- ١٠) استشهاد المؤلف بالآيات والأحاديث والشواهد الشعرية في شرحه.

- (١١) ويمتاز بحسن الاختيار في النقل عن العلماء السابقين، فهو ينقل عن مجموعة من العلماء والمصنفين، سواء أهل اللغة أو أهل الحديث، ويناقش ويفصل أقوالهم.
- (١٢) اهتمامه الكبير بجانب اللغة واشتقاقاتها، فقد وضح إعراب بعض الكلمات والجمل التي ظاهرها الإشكال، وعُني بالتحليلات اللفظية.
- (١٣) ما يرحى للطلاب من تحقيق هذا الكتاب من الفوائد، واللطائف، والوقوف على أقوال السابقين، والاستفادة من علومهم.
- (١٤) هذا الكتاب جزء من تراث الأمة الإسلامية، وقد أفنى علماؤنا رحمهم الله فيه أعمارهم؛ فكان جديراً بطلاب العلم الاهتمام بإحيائه.
- (١٥) الرغبة في المشاركة في تحقيق هذا الكتاب على الوجه المرضي ليستفاد منه.

ثانياً: الدراسات السابقة:

- اعتنى العلماء بشرح نخبة الفكر وتحقيقه ودراسته، منهم على سبيل الذكر لا الحصر:
- ١- قاسم بن قُطلوبغا (ت: ٨٧٩هـ) "حاشية على شرح نخبة الفكر" وتقع في (١٣٠) ورقة، وهو تلميذ ابن حجر وممن قرأ الكتابين على ابن حجر قراءة بحث ومناقشة^(١).
- ٢- المحدث المؤرخ إبراهيم بن عمر بن حسن الشافعي المصري، المعروف بالبقاعي (ت ٨٨٥هـ)، أحد تلامذة ابن حجر^(٢) قال عنه ابن العماد الحنبلي: "برع وتميز، وناظر وانتقد حتى شيوخه"^(٣) قال شارح نزهة النظر: نقل عنه المناوي في "اليواقيت والدرر" كثيرا من

(١) وقد أشار السخاوي إلى أن أكثر مصنفات ابن حجر كانت تقرأ عليه للمقابلة والرواية، سوى (نخبة الفكر) فقد قرأها عليه قراءة فحص من لا يحصى كثرة. ينظر: الجواهر والدرر ٢/ ٦٩٧.

(٢) ينظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي ١/ ١٠١، وشذرات الذهب لابن العماد ٧/ ٣٣٧.

(٣) شذرات الذهب لابن العماد ٧/ ٣٤٠.

مناقشاته لعبارات ابن حجر، ويصدر البقاعي كلامه المنقول بقوله: قال المؤلف أو في عبارة المؤلف، أو في كلام المصنف، ونحو ذلك، فلعل له شرحا على نزهة النظر أو حاشية عليها^(١).

٣- محمد بن إبراهيم بن يوسف رضي الدين ابن الحنبلي (ت: ٩٧١هـ) "منح النخبة على شرح النخبة".

٤- علي القاري (ت: ١٠١٤هـ) "شرح شرح نخبة الفكر" وتقع في (٩٢٤) ورقة، مع شرح محقق الكتاب.

٥- محمد عبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ) "اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر" وتقع في (٤٤٠) ورقة.

٦- محمد الخرشبي المالكي (ت: ١١٠١هـ) "منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة".

٧- "قضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" ضمنه مصنفه برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١هـ) حاشية على النزهة لتلميذ المصنف برهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، وحاشية على النزهة لتلميذ المصنف قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ).

ثالثاً: خطة البحث:

اقتضت طبيعة تحقيق النصوص أن يقسم إلى مقدمة، وقسمين، وخاتمة:

أما المقدمة فتناولت فيها الباعث على اختيار هذا المخطوط، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

(١) شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر تأليف إبراهيم بن عبد الله اللاحم ص ١٨.

القسم الأول: قسم الدراسة، واشتمل على فصلين:

الفصل الأول: الحافظ ابن حجر وكتابه، وتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بابن حجر، واشتمل على المطالب التالية:

١. اسمه ونسبه.

٢. كنيته ولقبه.

٣. موطنه ومولده.

٤. أسرته.

٥. مناصبه.

٦. عقيدته ومذهبه.

٧. وفاته.

المبحث الثاني: حياته العلمية، واشتمل على المطالب التالية:

١. نشأته العلمية ورحلاته.

٢. مكانته العلمية.

٣. شيوخه وتلاميذه.

٤. من آثاره العلمية.

المبحث الثالث: منهجه في كتابه وقيمه العلمية.

الفصل الثاني: التعريف بإسماعيل حقي وكتابه، وتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: عصر المؤلف، واشتمل على المطالب الآتية:

١. الحالة السياسية وأثرها على المصنف.

٢. الحالة الاقتصادية وأثرها على المصنف.

٣. الحالة الدينية والعلمية وأثرها على المصنف.

المبحث الثاني: حياته الاجتماعية، واشتمل على المطالب الآتية:

١. اسمه ونسبه.
٢. كنيته ونسبته.
٣. موطنه ومولده.
٤. أسرته وأولاده.
٥. مناصبه.
٦. عقيدته ومذهبه.
٧. وفاته.

المبحث الثالث: حياته العلمية، واشتمل على المطالب التالية:

١. نشأته العلمية ورحلاته.
٢. مكانته العلمية.
٣. شيوخه وتلاميذه.
٤. آثاره العلمية.

المبحث الرابع: منهجه في الكتاب ونسخه الخطية، وتتضمن المطالب الآتية:

١. الباعث على تأليفه ومنهجه في الكتاب.
٢. قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه.
٣. شروح النخبة والمقارنة بينها.
٤. عنوان الكتاب والتحقيق فيه وتوثيق نسبه للمؤلف.
٥. وصف النسخ الخطية.
٦. منهج التحقيق.

القسم الثاني: النص المحقق.

ثم الخاتمة

وذيلته بالفهارس العلمية اللازمة.



قسم الدراسة



الفصل الأول:

الحافظ ابن حجر وكتابه

المبحث الأول: التعريف بابن حجر.

المبحث الثاني: حياته العلمية.

المبحث الثالث: منهجه في كتابه وقيّمته العلمية.

المبحث الأول:

التعريف بابن حجر

- ١ . اسمه ونسبه .
- ٢ . كنيته ولقبه .
- ٣ . موطنه ومولده .
- ٤ . أسرته .
- ٥ . مناصبه .
- ٦ . عقيدته ومذهبه .
- ٧ . وفاته .

المبحث الأول: التعريف بابن حجر

ترجم الحافظ ابن حجر لنفسه كما ترجم له تلامذته ومن جاء بعده إلى عصرنا الحاضر، فذكرت له ترجمة مختصرة لشهرته، وكثرة المصنفات التي ترجمت له قديما وحديثا، فهو كما قيل أشهر من نار على علم^(١).

١. اسمه ونسبه:

هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي^(٢) بن أحمد بن محمود بن أحمد بن حجر ابن أحمد الكنايني العسقلاني^(٣) الأصل ثم المصري الشافعي^(٤).

٢. كنيته ولقبه:

كناه أبوه أبا الفضل^(٥)، ولقبه ابن حجر واشتهر به، وهو لقب لبعض آبائه^(٦)، ولقب أيضاً بشهاب الدين^(٧).

٣. موطنه ومولده:

ولد في الثاني عشر من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة في مصر بالقاهرة^(٨).

(١) للتوسع في ترجمته يمكن الرجوع إلى رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر ١ / ٨٥-٨٨، والجواهر والدرر للسخاوي ص ٣ وما بعدها.

(٢) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي (ص: ٤٥)، الجواهر والدرر للسخاوي (١ / ١٠١).

(٣) نسبة إلى عسقلان، وهي مدينة بساحل الشام من فلسطين. ينظر: ابن حجر العسقلاني، د. شاکر (١ / ٤٩).

(٤) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (١ / ٣).

(٥) ينظر: الجواهر والدرر للسخاوي (١ / ١٠٢)، شذرات الذهب لابن العماد (١ / ٧٤)، إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (١ / ١١٦-١١٧).

(٦) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٢ / ٣٥).

(٧) ينظر: الجواهر والدرر للسخاوي (١ / ١٠٢)، نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي (ص: ٤٥).

(٨) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (١ / ٣)، الضوء اللامع للسخاوي (٢ / ٣٥)، نظم العقيان في أعيان الأعيان لابن حجر (ص: ٤٥).

٤. أسرته:

والده علي العسقلاني، ولد في حدود العشرين وسبعمائة، واشتغل بالفقه والعربية^(١)، قال عنه ابن القطان^(٢): كان يحفظ الحاوي الصغير وينظم الشعر، وكان مجازاً بالفتوى والقراءات السبع، حافظاً لكتاب الله تعالى معتقداً في الصالحين وأهل الخير، جعله الله تعالى منهم^(٣) مات وابن حجر حينها في الرابعة من عمره^(٤)، وأوصى به زكي الدين الخروبي^(٥) فكفله.

ووالدته هي: تجار ابنة الفخر أبي بكر بن الشمس محمد بن إبراهيم الزفتاوي، توفيت وهو صغير^(٦).

وله أخت تكبره بثلاث سنين اسمها: ست الركب لأنها ولدت في طريقهم للحج، ماتت ولها من العمر ثمان وعشرين سنة عام^(٧).

وقال عنها ابن حجر: (كانت بي برة، رفيقة، محسنة، جزاها الله تعالي عني خيراً، فلقد انتفعت بها وبآدابها مع صغر سنها)^(٨).

(١) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (١/ ١١٧).

(٢) هو: محمد بن علي ابن القطان، قرأ عليه ابن حجر وأجازه، كان ماهراً في القراءات والعربية والحساب (ت ٨١٣هـ). ينظر: المرجع السابق (٢/ ٤٧٦).

(٣) ينظر: المرجع السابق (١/ ١١٧).

(٤) المرجع السابق (١/ ١١٦-١١٧).

(٥) هو: أبو بكر بن علي بن أحمد بن محمد الخروبي زكي الدين رئيس تجار مصر، حافظاً للقران، كثير المكارم، مات وابن حجر مراهق. ينظر: المرجع السابق (١/ ٣٠٦).

(٦) ينظر: رفع الأصر عن قضاة مصر لبن حجر ص: ٦٢، وابن حجر العسقلاني د. شاکر (١/ ٦٤).

(٧) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (١/ ٥٧١)، الجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٣/ ١٢٠).

(٨) إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (١/ ٥٧١).

٥. مناصبه:

تولى الإملاء سنة ثمانٍ وثمانمئة، وأملى في ما يزيد عن ألف مجلس من حفظه، (وكان يقع في مجالسه من الأبحاث والفوائد المهمة والنكت النفيسة ما يفوق الوصف)^(١)، وعليه من الوقار والهيبة والحقّر والجلالة ما لا يرى عنده غيره -رحمه الله-، وولي التدريس، فدرس التفسير والحديث والفقه وغيرها، وكانت دروسه (كثيرة الفوائد والفروع المنقحة والقواعد المحررة، تقرأ العيون بمشاهدتها، وتتلج الصدور بفهم واضحاتها ومشكلاتها)^(٢).

وولي الإفتاء سنة ٨١١هـ واستمر إلى أن مات، وولي قضاء القضاة بالديار المصرية، وأول ما وليه سنة سبع وعشرين^(٣).

٦. عقيدته ومذهبه:

تتفق المصادر التي ترجمت لابن حجر أنه كان شافعي المذهب^(٤)، وله مؤلفات فقهية في المذهب الشافعي^(٥).

إلا أن له تأويلاً لبعض الصفات؛ لذا عندما سئل علماء اللجنة الدائمة للإفتاء: ما هو موقفنا من العلماء الذين أولوا في الصفات، مثل ابن حجر، والنووي، وابن الجوزي، وغيرهم، هل نعتبرهم من أئمة أهل السنة والجماعة أم ماذا؟ وهل نقول: إنهم أخطؤوا في تأويلاتهم، أم كانوا ضالين في ذلك؟

(١) الجواهر والدرر للسخاوي (٢/ ٥٨٦).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٥٩٩).

(٣) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي (ص: ٤٦).

(٤) ينظر: ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٥١.

(٥) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ١/ ٩١٩.

فأجابوا: "موقفنا من أبي بكر الباقلاني، والبيهقي، وأبي الفرج بن الجوزي، وأبي زكريا النووي، وابن حجر، وأمثالهم ممن تأول بعض صفات الله تعالى، أو فوّضوا في أصل معناها: أنهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفع الله الأمة بعلمهم، فرحمهم الله رحمة واسعة، وجزاهم عنا خير الجزاء، وأنهم من أهل السنة فيما وافقوا فيه الصحابة رضي الله عنهم وأئمة السلف في القرون الثلاثة التي شهد لها النبي ﷺ بالخير، وأنهم أخطؤوا فيما تأولوه من نصوص الصفات، وخالفوا فيه سلف الأمة وأئمة السنة رحمهم الله، سواء تأولوا الصفات الذاتية، وصفات الأفعال، أم بعض ذلك.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم" انتهى.

الشيخ عبد العزيز بن باز. الشيخ عبد الرزاق عفيفي. الشيخ عبد الله بن قعود^(١).

٧. وفاته:

مات في أواخر ذي الحجة من سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة^(٢).



(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ٢٤١).

(٢) ينظر: الجواهر والدرر للسخاوي (٢/ ٥٨٠-٥٩٩)، وشذرات الذهب لابن العماد (١/ ٧٤).

المبحث الثاني:

حياته العلمية

- ١ . نشأته العلمية ورحلاته.
- ٢ . مكانته العلمية.
- ٣ . شيوخه وتلاميذه.
- ٤ . من آثاره العلمية.

المبحث الثاني: حياته العلمية

١. نشأته العلمية ورحلاته:

نشأ يتيماً، ولم يدخل (الكتاب) حتى أكمل خمس سنين، فأكمل حفظ القرآن وله تسع سنين. ثم لم يتهياً له أن يصلي بالناس التراويح إلا في سنة خمس وثمانين وسبعمائة، وقد أكمل اثنتي عشرة سنة. وكان وصيه الرئيس الشهير زكي الدين أبو بكر ابن نور الدين علي الخزوي، كبير التجار بمصر، قد جاور في تلك السنة، واستصحبه معه، إذ لم يكن له من يكفله. وسمع في تلك السنة صحيح البخاري، ولم يضبط سماعه^(١).

وحفظ بعد ذلك كتباً من مختصرات العلوم، ولازم أحد أوصيائه، فحضر دروسه. ثم حبب إليه النظر في التواريخ وهو بعد في المكتب، فعلق بذهنه شيء كثير من أحوال الرواة. ونظر في فنون الأدب من سنة اثنتين وتسعين، ففال الشعر ونظم مدائح نبوية ومقاطيع^(٢).

ثم اجتمع بحافظ العصر زين الدين العراقي، وذلك في شهر رمضان سنة ست وتسعين، فلازمه عشرة أعوام، وحبب إليه فن الحديث، قرأ عليه الألفية وشرحها، والنكت على علوم الحديث لابن الصلاح وغيرهما من الكتب والأجزاء، وحمل جملة من أماليه، واستملى عليه بعضها ثم أذن له بالتدريس عام ٧٩٧هـ^(٣).

وهياً الله له أئمة كبار كان لهم الأثر الواضح في تكوين شخصيته العلمية، فرحل في طلب العلم والرواية إلى الإسكندرية فسمع من مسنديها إذ ذاك. ثم حج ودخل اليمن. فسمع بمكة المدينة وينبع وزبيد وتعز وعَدَن وغيرها من البلاد والقرى.

(١) ينظر: رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر (ص: ٦٢-٦٤).

(٢) ينظر: ديوان ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، طبعة المكتبة العربية، حيدر أباد، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م، د. الطيب أبو الفضل.

(٣) ينظر: رفع الأصر عن قضاة مصر لابن حجر (ص: ٦٣-٦٤)، الجواهر والدرر للسخاوي (١/ ١٢٧).

ولقي باليمن إمام اللغة غير مدافع مجد الدين ابن الشيرازي. فتناول منه بعض تصنيفه المشهور المسمى: (القاموس في اللغة). ولقي جمعًا من فضلاء تلك البلاد ثم رجع إلى القاهرة. ثم رحل إلى الشام فسمع بقطيعة وغزة والرملة والقدس ودمشق والصالحية وغيرها من القرى والبلاد.

وكانت إقامته بدمشق مائة يوم، ومسموعه في تلك المدة نحو ألف جزء حديثية: منها من الكتب الكبار، المعجم الأوسط للطبراني، ومعرفة الصحابة لأبي عبد الله ابن منده، وأكثر مسند أبي يعلى وغير ذلك^(١).

٢. مكانته العلمية:

لا شك أن الحافظ ابن حجر من جهابذة العلماء الذي ملأ صيتهم الأسماع، وانعقد على إمامتهم الإجماع فقد كان وحيد عصره وأوانه، وفريد دهره وزمانه، يشهد لذلك علمه الغزير واطلاعه الواسع على علوم كثيرة كما أن مؤلفاته خير شاهد وأوضح دليل على طول باعه في الفهم ورسوخ قدمه في العلم، إذ تناولت مؤلفاته فنونًا متعددة في علوم الحديث رواية ودراية، فعلم التاريخ، ثم علوم القرآن والعقيدة والفقه واللغة والأدب وغيرها^(٢).

وبلغت مصنفاه كما ذكر السخاوي ما يزيد على مائتين وسبعين عنوانًا^(٣).

منها ما هو مبتكر ومنها ما هو مختصر ومنها الشروح، والتخریجات، والنكت، والتعليق^(٤).

(١) ينظر: رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر (ص: ٦٢-٦٤)، والضوء اللامع للسخاوي (٢/٣٧).

(٢) ينظر: الحافظ ابن حجر العسقلاني عصره وترجمته، فيصل علي الكاملي البغداني، الناشر شبكة الألوكة ص ٩٨.

(٣) ينظر: الجواهر والدرر للسخاوي (٢/٢٩٥).

(٤) تخریج الأحاديث والآثار المسندة التي سكت عنها ابن حجر في كتابه فتح الباري رسالة دكتوراه هناء بنت علي جمال الزمزي، الرئاسة العامة لتعليم البنات كلية التربية للبنات بمكة المكرمة ١٤٢٣هـ (ص: ٢٩-٣٣).

قال تلميذه البقاعي: سارت مصنغاته في جميع الآفاق، وكانت فتاويه وأماله كالشمس في الإشراق^(١)، وصار حافظ الإسلام في عصره، وانتهت إليه معرفة الرجال واستحضارهم، ومعرفة العالي والنازل، وعلل الحديث، وغير ذلك، وصار هو المعول عليه في هذا الشأن في سائر الأقطار، وقدوة الأمة، وعالمة العلماء، وحنة الأعلام، ومحبي السنة، وانتفع به الطلبة، وحضر دروسه وقرأ عليه غالب علماء مصر، ورحل الناس إليه من الأقطار، وولي القضاء، ودرّس في عدد من المدارس الشهيرة في مصر، وصنّف تصانيف كثيرة نافعة في بابها^(٢) وحظيت جميع كتبه بتنافس الطلاب لتحصيلها والاعتناء بها مقابلة ورواية وفحصا ومراجعة قال السخاوي: (وربما قرئ بعضها أكثر من مرتبين وثلاثة وفوق ذلك لكن على وجه الرواية والمقابلة، وما علمت من سلك مسلك التحقيق والفحص والمراجعة غير... وبالنسبة لـ"نخبة" وشرحها من لا يحصى كثرة وأما سائرهم فليس قصدهم سوى المقابلة^(٣)).

٣. شيوخه وتلاميذه:

- شيوخه:

قال السخاوي: (اجتمع له من الشيوخ المشار إليهم والمعول في المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره؛ لأن كل واحد منهم كان متبحرا في علمه ورأسا في فنه الذي اشتهر به لا يلحق فيه، فالتنوشي^(٤) في معرفة القراءات وعلو سنده فيها، والعراقي^(٥) في

(١) الجواهر والدرر للسخاوي (١/ ٣٢٦).

(٢) ينظر: شذرات الذهب لابن العماد (١/ ٧٤).

(٣) الجواهر والدرر للسخاوي (٢/ ٦٩٧).

(٤) هو: إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن علوان بن كامل التنوشي (ت ٨٠٠هـ). ينظر:

إنباء الغمر في أبناء العمر لابن حجر (٢/ ٢٢).

(٥) هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم المهراي المولد العراقي (ت ٨٠٦هـ). ينظر:

المرجع السابق (٢/ ٢٧٥).

معرفة علوم الحديث ومتعلقاته، والهيثمي^(١) في حفظ المتون واستحضارها، والبلقيني^(٢) في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع، وابن الملقن^(٣) في كثرة التصانيف، والمجد الفيروزآبادي^(٤) في حفظ اللغة واطلاعه عليها، والغماري^(٥) في معرفة العربية ومعلقاتها^(٦).

وقسمهم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: فيمن سمع منه الحديث، ولو حديثاً تاماً منهم:

الثاني: فيمن أجاز له ولو في استدعاءات بنيه، وإن كان فيهما مع الثالث من هو في السند مثله أو يليه.

الثالث: فيمن أخذ عنه مذاكرة أو إنشادا، أو سمع خطبته أو تصنيفه، أو شهد له ميعادا.

تفصيلهم في كتابه الجواهر والدرر^(٧).

- تلاميذه:

أخذ عن الحافظ ابن حجر عدد لا يحصون كثرة، ولقد كان رحمه الله مقصد الطالبين ومَحَط رحالهم، فقد توافدوا إليه من الأقطار المختلفة متحملين في ذلك المشاق والصعاب، بل انتهت إليه الرحلة. وكل ذلك يرجع بلا ريب إلى علو مرتبته وعلمه الغزير النافع.

(١) هو: علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح الهيثمي (ت ٧٧٣هـ). ينظر: المرجع السابق (٣٠٩ / ٢).

(٢) هو: عمر بن رسلان بن نصير الكتاني البلقيني ثم القاهري الشافعي (ت ٨٠٥هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٨٥ / ٦).

(٣) هو: عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي ثم المصري (ت ٧٩٦هـ). ينظر: إنباء الغمر في أبناء العمر لابن حجر (٢ / ٢١٦).

(٤) هو: محمد بن يعقوب بن السراج الفيروزآبادي الشيرازي اللغوي الشافعي (ت ٨١٧هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٧٩ / ١٠).

(٥) هو: محمد بن محمد الغماري المصري المالكي شمس الدين (ت ٨٠٢هـ). ينظر: إنباء الغمر لابن حجر (٢ / ١٢٨).

(٦) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٣٧ / ٢).

(٧) ينظر: الجواهر والدرر للسخاوي (١ / ٢٠٠-٢٤٠).

ولقد سرد السخاوي في الجواهر والدرر أسماء جماعة من الذين أخذوا عنه دراية ورواية مرتبًا إياهم على حروف المعجم، وأوصل عددهم إلى خمسمائة شخص، وهم من أقطار شتى ومذاهب مختلفة. وذكر أن هذه القائمة قد أوردتها من غير التزام لاستيفاء ما علم من ذلك. ومن هؤلاء التلاميذ:

- الحافظ ابن فهد المكي ت ٨٧١هـ محدث مكة، صاحب "الحظ الألاحظ"، سمع من ابن حجر لما لقيه بمكة^(١).
- العلامة محمد بن سليمان الكافيجي الحنفي ت ٨٧٩هـ^(٢).
- العلامة المفسر المحدث إبراهيم بن عمر البقاعي ت ٨٨٥هـ^(٣).
- القاسم بن قطلوبغا ت ٨٩٧هـ^(٤).
- العلامة المحدث المؤرخ محمد بن محمد الخيضي ت ٨٩٤هـ^(٥).
- الحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت ٩٠٢هـ^(٦).
- الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري ت ٩٢٦هـ^(٧).

٤. من آثاره العلمية:

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري.
- الإصابة في تمييز الصحابة.

(١) ينظر: المرجع السابق (٣/ ١١٦٥).

(٢) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي (١/ ١٤٩).

(٣) ينظر: الجواهر والدرر للسخاوي (١/ ٤٠٤).

(٤) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٦/ ١٨٤).

(٥) ينظر: المرجع السابق (٩/ ٢٣٠).

(٦) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي (١/ ١٥٢).

(٧) ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٣/ ٢٣٤).

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة.
- تغليق التعليق.
- الاحتفال في بيان أحوال الرّجال.
- إتحاف المهرة بأطراف العشرة.
- تهذيب التهذيب.
- تقريب التهذيب.
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.
- وغيرها الكثير^(١).

وزادت تصانيفه التي معظمها في فنون الحديث وفيها من فنون الأدب والفقاه والأصلين وغير ذلك على مائة وخمسين تصنيفاً^(٢)، وذكر السنخاوي ما يزيد على مائتين وسبعين عنواناً، ولو لم يكن له إلا كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لكفاه رفعة ومنزلة وقدرًا.



(١) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي (ص: ٤٦-٥٠)، وشذرات الذهب لابن العماد (١/ ٧٤).

(٢) ينظر: الجواهر والدرر للسنخاوي (٢/ ٦٦٠-٦٩٥).

المبحث الثالث:

منهجه في كتابه وقيّمته العلمية

المبحث الثالث: منهجه في كتابه وقيمه العلمية

جمع الحافظ ابن حجر ما كُتب في علوم الحديث في "نخبة الفكر" و"نزهة النظر" فكانت خلاصة لما كُتب قبله وما توصل إليه في هذا الفن بأسلوب جديد وبطريقة مبتكرة في الترتيب، وقد وصفهما في مقدمة النزهة فقال: (فسألني بعض الإخوان أن أخلص له المهم من ذلك، فلخصته في أوراق لطيفة، سميتها: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، على ترتيب ابتكرته وسبيل انتهجته، مع ما ضمنت إليه من شوارد الفرائد وزوائد الفوائد، فرغب إلي ثانياً أن أضع عليها شرحاً يحل رموزها ويفتح كنوزها ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك فأجبتة إلى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك، فبالغت في شرحها في الإيضاح والتوجيه، ونبته على خفايا زواياها، لأن صاحب البيت أدري بما فيه، وظهر لي أن إيراده على صورة البسط أليق، ودمجها ضمن توضيحها أوفق، فسلكت هذه الطريقة القليلة السالك)^(١)؛ لذا حظي الكتابان باهتمام واسع جداً منذ ألفهما، سواء من ابن حجر نفسه، أو من تلاميذه ومعاصيره، أو ممن جاء بعده إلى يومنا هذا، ويمكن إبراز أهمية هذين الكتابين من أوجه عديدة، منها:

- ثناؤه على هذا المصنّف بقوله: (لست راضياً عن شيء من تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى شرح البخاري ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب، ولسان الميزان... والتعليق، والنخبة...)^(٢).

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر تحقيق نور الدين عتر (ص: ٤٠).

(٢) الجواهر والدرر للسخاوي (٢/٦٧٧).

- تنافس الطلبة في حياة ابن حجر على نزهة النظر كما قال السخاوي: تنافس الفضلاء من أبناء العرب والعجم في تحصيله والاعتناء به^(١).

- وفرة النسخ المخطوطة للكتابين بشكل كبير؛ إذ يصعب حصر نسخهما، وبعد ظهور الطباعة استمر الاهتمام بالكتابين، فطبع طبعات كثيرة جداً، ولا سيما نخبة الفكر، فلها طبعات مفردة، ومع شروحها، ومع كتب أخرى، وكذلك الحال بالنسبة لنزهة النظر^(٢).



(١) المرجع السابق (٢/ ٦٧٧).

(٢) ينظر: شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر تأليف د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر تحقيق وتعليق د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

الفصل الثاني:

التعريف بإسماعيل حقي وكتابه

المبحث الأول: عصر المؤلف.

المبحث الثاني: حياته الاجتماعية.

المبحث الثالث: حياته العلمية.

المبحث الرابع: منهجه في الكتاب ونسخه الخطية.

المبحث الأول:

عصر المؤلف

١. الحالة السياسية وأثرها على المصنف.
٢. الحالة الاقتصادية وأثرها على المصنف.
٣. الحالة الدينية والعلمية وأثرها على المصنف.

المبحث الأول: عصر المؤلف

١ - الحالة السياسية وأثرها على المصنف:

عاش المصنف تحت سيادة الدولة العثمانية والتي قامت على أيدي الأتراك، فحكموا كثيرا من الدول العربية، وبعض أجزاء من أوروبا.

وكانت حياته من منتصف القرن الحادي عشر الهجري إلى منتصف القرن الثاني عشر (١٠٦٣-١١٣٧) أي: أنها امتدت من منتصف القرن السابع عشر ميلادي إلى الربع الأول من القرن الثامن عشر (١٦٥٢-١٧٢٤م)، عاصر المصنف خمسة من سلاطين الدولة العثمانية: وهم:

١ - السلطان محمد الرابع ابن السلطان إبراهيم الأول^(١).

٢ - السلطان سليمان الثاني ابن السلطان إبراهيم الأول^(٢).

٣ - السلطان أحمد ابن السلطان إبراهيم الأول^(٣).

(١) هو: الابن الأول للسلطان إبراهيم، ارتقى العرش في رجب سنة ١٠٥٨هـ في سن السابعة من عمره، وكان عهده بداية ركود الدولة العثمانية، تولت جدته كوسم الحكم بحكم صغر سنه إلى سنة ١٠٦١هـ، ثم حكمت أمه بعد ذلك إلى سنة ١٠٦٥هـ، وكانت الدولة في حكم الوزير محمد كان له من الأولاد عشرة ما بين ذكر وأنثى أشهرهم مصطفى الثاني وأحمد الثالث اللذين صاروا فيما بعد السلاطين، وامتد حكمه قرابة ٤٠ عاما. ينظر: الدولة العثمانية المجهولة ، د. أحمد آق وسعيد أوزتورك ص ٣١٦، وتمام الفيض لإسماعيل حقي ١ / ٢٠٤.

(٢) هو: الابن الثاني للسلطان إبراهيم، قضى حياة طويلة في السجن قبل توليه السلطنة، ارتقى العرش بعد عزل السلطان محمد توفي عام ١١٠٣هـ. ينظر: الدولة العثمانية المجهولة ص ٣٢٧-٣٢٩.

(٣) هو: الابن الثالث للسلطان إبراهيم جلس على العرش سنة ١١٠٣هـ وكانت الدولة في حالة حروب، كان متقنا للغة الفارسية والعربية، توفي في أدرنه سنة ١١٠٦هـ. ينظر: المرجع السابق ص ٣٢٩-٣٣١.

٤ - السلطان مصطفى الثاني ابن السلطان محمد الرابع^(١).

٥ - السلطان أحمد الثالث ابن السلطان محمد الرابع^(٢).

وبالنظر لهذه المدة نجد أنها بداية لانحطاط الدولة العثمانية بعد أن كانت الدولة الأولى في العالم كما أشار إلى ذلك كارل بروكلمان في كتابه تاريخ الشعوب الإسلامية^(٣).

من مظاهر انحطاط الدولة العثمانية:

١. التصارع الدموي بين أبناء السلاطين، ووصول صبية صغار للعرش كأمثال محمد الرابع، وعزل السلاطين بكل احتقار ومهانة، بل انعكست الحياة المظلمة التي عاشها بعض السلاطين في السجن على سلوكه خلال توليه الحكم، فكان شديد اللهو والإسراف والسطو على مالية الدولة وأخذ الرشوة وبيع المناصب.

٢. تدهور الجيش الانكشاري^(٤) وفساده، فبعد أن كان قوة للدولة أصبح أشد عناصر الفساد والفوضى والابتزاز.

(١) هو: ابن السلطان محمد الرابع، جلس على العرش سنة ١١٠٦هـ، كان من أكثر السلاطين علما وثقافة، تراجع في عصره أمور الدولة وسيطرتها على بعض الجهات، وكان آخر السلاطين خروجاً على رأس حملات عسكرية فعلية، عزل عن العرش سنة ١١١٥هـ، توفي بعد عزله حزناً. ينظر: المرجع السابق: ص ٣٣١-٣٣٤.

(٢) هو: الابن الثاني للسلطان محمد الرابع عاش تسع سنوات ولياً للعهد دون أن تسوء العلاقة بينه وبين أخيه مصطفى الثاني، ارتقى العرش بعد عزل أخيه ويعرف عهده بعهد (لا له) يعني عهد له وكان ذلك بسبب عقد الدولة معاهدة سلام مع دول الجوار توفي بعد عزله سنة ١١٤٣هـ. ينظر: المرجع السابق ص ٣٣٥-٣٣٨.

(٣) ص ٥٠٧.

(٤) الانكشارية تعني القوات التابعة لمركز الخلافة في الدولة العثمانية، وكان يتم اختيار هؤلاء من مجموعات من الفتيان المسيحيين، وهم بين الأعمار العاشرة أو الخامسة عشر من الألبانيين واليونان والصرب والبلغار حيث كانوا يرسلون إلى إستانبول للتدريب وتعلم اللغة التركية، ومن بينهم تبدأ عملية اختيار حاشية السلطان وخدمه لدرجة أن بعضهم كان يتصدر أعلى المناصب، ويكلف بمناصب عالية وصعبة؛ كوظيفة الصدر الأعظم. ينظر: الحضارة الإسلامية جوزيف بورلو.

وأصبح غير منقاد لأوامر الخلفاء إلا ما وافق ما في نفوسهم، يحكمهم في ذلك مصالحهم المادية^(١).

٣. غلب على السلاطين في هذا العصر انشغالهم باللهو والصيد وترك أمور الدولة للمفتين والوزراء، كما ظهر الفساد السياسي، وانتشرت الرشوة بين كبار موظفي الدولة، وظهرت القوميات وحركات التمرد والعصيان^(٢).

٤. بدأت الدولة العثمانية تدافع عن نفسها، وأخذت تفقد بعض أملاكها، وبدا واضحًا تطلع الدول الأوروبية إلى حفظ مصالحها في الدولة العثمانية، بل وسعت فرنسا وإنجلترا وغيرها كالبرتغال وهولنده إلى إثارة الفتن بين أهالي الولايات^(٣).

٥. وأكبر معركة انهزم فيها الجيش العثماني كانت في فيينا في ٢١ رمضان ١٠٩٤هـ، والتي اجتمعت فيها الجيوش الصليبية وتحالفت، وكان هذا في عهد السلطان محمد الرابع، وقد وقع هذا الحدث موقعًا عميقًا في نفس إسماعيل حقي، وذكر هذه الواقعة في روح البيان قائلاً: (وقد رأينا في السنة الرابع والتسعين بعد الألف من استيلاء الكفار على البلاد الرومية وعلى البحر الأسود والأبيض ما لم يره أحد قبلنا)^(٤).

٦. ظهور المؤامرات والثورات التي أدت إلى خلع السلاطين.

ومن أمثلتها:

دُبرت مؤامرة للتخلص من السلطان إبراهيم والد أول السلاطين الذين عاصرهم المؤلف، قال بروكلمان، فلما كان ثمانية آب سنة (١٦٤٨م) خلع إبراهيم ليخنيق بعد عشرة أيام، ثم

(١) ينظر: الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون تأليف د. عبد العزيز سليمان نوار ص ١٥٤ - ١٥٧.

(٢) ينظر: تاريخ الدولة العثمانية العلية، إبراهيم بك ص ١٥٤ - ١٥٧. وينظر: تمام الفيض لاسماعيل حقي ١ / ٢١٥ - ٢٣٨.

(٣) ينظر: موسوعة التاريخ الإسلامي، دكتور أحمد شلي ٥ / ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٤) روح البيان لاسماعيل حقي ٣ / ٤٣٤.

رفع المتآمرون ابنه محمد الرابع إلى عرش السلطنة، وكان صبيًا لم يبلغ سن الرشد، ووافق ذلك هزيمة شنيعة للعثمانيين من قبل البنادقة سنة ١٦٥١م دحروا فيه الأسطول العثماني^(١).

وفي أثناء حكم السلطان محمد الرابع تولى الصدارة العظمى الوزراء بحكم صغر سن السلطان، وكان من بينهم محمد كوبرلي الذي استأصل روح الثورة عن طريق القتل الجماعي الذي أعمله في قسوة بالغة مما أدى إلى نوع من الاستقرار^(٢).

وفي عام ١٦٨٧م شبت ثورة أدت بإلحاق هزائم متتالية من قبل المجر، وعزل السلطان، ووضع مكانه أخوه سليمان الثاني، قال المصنف: فإذا خط من السلطان سليمان يأمر بجبس أخيه السلطان محمد في اليوم الثاني من المحرم وهو يوم السبت سنة تسعة وتسعين بعد الألف^(٣).

وقد ذكرها بروكلمان فقال: (شبت نار الثورة على سليمان الصدر الأعظم لتمتد إلى إستانبول، وعلى الرغم أن السلطان ضحى بسليمان هذا فقد أخذ عليه إهماله لمصالح الدولة العليا بعد أن شغله عنها القنص والطرء، وفي ثمانية تشرين الثاني انعقد آيا صوفيا مؤتمر للعلماء، فأعلن خلع السلطان محمد الرابع ثم رفع أخاه سليمان الثاني على العرش)^(٤).

ثم خلع السلطان سليمان الثاني بعد تخاذله عن شؤون الدولة، وتركها للمفتي فيض الله أفندي، والذي استثار كره الناس وطرء أقوى الوزراء، فاندلعت ثورة تموز سنة ١٧٠٣م، ودعي السلطان إلى إستنبول، فلم يمثل فخُلع وانتخب أخوه أحمد سلطانًا^(٥).

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل بروكلمان ص ٥١٦.

(٢) ينظر: المرجع نفسه ص ٥١٧.

(٣) تمام الفيض لإسماعيل حقي ١ / ٢٠٤.

(٤) تاريخ الشعوب الإسلامية، مرجع سابق ص ٥٢١.

(٥) ينظر: المرجع نفسه ص ٥٢٢.

وعند قراءتك لتمام الفيض تجد تأثر المصنف الواضح وشيخه من هذه الأحداث، فقد نقل عن شيخه قوله بعد انهزام أحد الوزراء وأتباعه وفرارهم من الزحف سنة ١٠٩٨م: (لو كان لي مال لهاجرت إلى أرض الهند؛ لأنه لا فائدة في الإقامة مع سلطان لا غيره له)^(١).
٧. وفي عهد آخر الخلفاء الذين عاصرهم إسماعيل حقي كانت كفة الدولة العثمانية راجحة، وكادت الجيوش العثمانية توقع الهزيمة بملك روسيا بطرس الأكبر وتأسره، فرفعت زوج بطرس راية المصالحة، وقدمت هدايا للوزير المذكور مقابل الصلح^(٢)، ف وقعت بذلك أكبر حادثة رشوة والتي قال عنها إسماعيل حقي: (هم أرجح من كل منافق؛ لأنه بلغ نفاقهم إلى حيث أخذوا الرشوة من الكفار ليسامح في مقاتلتهم ومحاربتهم خذلهم الله ودمرهم)^(٣).

٢- الحالة الاقتصادية وأثرها على المصنف:

تأثرت الحالة الاقتصادية تبعًا للحالة السياسية التي مرت بها الدولة في عهده تأثرًا واضحًا وملحوظًا، ومن أمثلة ذلك:

توقيع اتفاقيات السلام مقابل امتيازات تحصل عليها دول الجوار؛ مما أدى إلى تدهور الحياة الاقتصادية، فبدأت بعقد اتفاقية بين السلطان سليمان وفرانسوا الأول (١٥٣٥م)، وكانت هذه الاتفاقية تجدد لمرة عديدة، يحصل فيها الفرنسيون على امتيازات أكبر، كانت أولى امتيازاتهم حرية التحرك والسير في أراضي الدولة العثمانية؛ مما جعلهم يحملون الرايات ويرسلون الأصواف والجلود والتوابل، وانتهت باحتلالهم المركز الأول خلال القرن الثامن عشر في السوق التجارية، بينما اعتمدت تركيا في صادراتها على المنتجات اليدوية كالشراشف التي حازت الإعجاب والشهرة، ومع انتصار الأوربيين وتفوقهم على الأتراك بأساطيلهم الحديثة

(١) تمام الفيض لإسماعيل حقي ١/ ٢٢٤.

(٢) ينظر: تاريخ الشعوب الإسلامية المرجع السابق ص ٥٢٣.

(٣) روح البيان لإسماعيل حقي ٣/ ٤٧٢.

وشركاتهم التجارية القوية لم تهتم السلطنة العثمانية إطلاقاً بالعلوم الجديدة والتقنيات الحديثة التي عمت أوروبا، فبقيت واقعة تحت سيطرة اقتصاد أوروبا^(١).

ومما زاد الأمر سوءاً فرض الدولة نظاماً عقيماً عرف (بالالتزام)، وهو قريب من نظام الإقطاع، يلتزم رأس مالي من رجال الدولة دفع الضريبة السنوية عن مساحة من الأرض يتولى هو من بعد ذلك جمع الأموال من أهلها، وبالتالي يعتصر الملتزم الفلاح وأرضه^(٢).

وانتشر الباشوات في أنحاء البلاد، واهتموا فقط بزيادة الأموال لمصالحهم الشخصية؛ لدرجة أن دمشق وحدها عرفت ما يزيد على خمسمائة باشا على مدى قرنين فقط؛ مما أدى لظهور طبقة من أفراد المجتمع يعيشون في فقر شديد^(٣).

ومع معاناة المجتمع من الغزوات المختلفة وافق ذلك بعض الكوارث الطبيعية التي أدت إلى تدهور اقتصاد الدولة، فمن ذلك حريق كبير في عهد السلطان محمد الرابع، أحرق حوالي اثني عشر ألف بيت في القسطنطينية، وتراسل الحريق حتى وصل إلى تسعين حريقاً، وقد كان والده ممن احترق بيته، فانتقل بعد هذه المحرقة من مسقط رأسه إلى إيدوس^(٤)، وكان ذلك قبل ولادته^(٥)، وحدث حريق آخر في القسطنطينية، وأحرقت ربع المدينة، وذلك في عهد السلطان أحمد الثاني، كما عانت المجتمعات الواقعة تحت الحكم العثماني من كوارث أخرى أمثال الجفاف والطاعون والمالاريا^(٦)، وكان من أكبر النكبات التي تعرضت لها الدولة العثمانية تحكّم الجيش الانكشاري، فبعد أن كان مصدر قوة أصبح مصدر استنزاف لخزائنها

(١) ينظر: الحضارة الإسلامية جوزيف بورلو ص ٢٥٢ - ٢٦٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ٢٥٢ والشعوب الإسلامية د. عبدالعزيز سليمان ص ١٥٦-١٥٧

(٣) الحضارة الإسلامية مرجع سابق ص ٢٥٨.

(٤) هي بلدة في البلغارستان، تقع في الشمال الغربي لإستانبول، وفي شرق إسلامية، ما بينها وبين إستانبول ٣٠٠ كم، وبينها وبين إسلامية ٦٠ كم. ينظر: تمام الفيض لإسماعيل حقي ت: علي ناملي ٧٨ / ٢.

(٥) ينظر: تمام الفيض لإسماعيل حقي ٤ / ١.

(٦) ينظر: الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، تأليف: أحمد بن زيني ص ٢٠٥ - ٢١٢، والحضارة الإسلامية مرجع سابق ص ٢٥٢.

بأخذ مبالغ من السلاطين الجدد وإثارة الفتن عليهم كلما أرادوا الارتزاق، بل كان من قوتهم التأثير على المجتمع وخلع السلاطين والوزراء بناء على مصالحهم المالية^(١)، وكانوا يأخذون الأموال من الأهالي عنوة، ومن ذلك قول المصنف: (صودر أهل التمول، وأخذ منهم في أقطار الأرض آلاف كيس من النقدين، ووجهه بحسب زعمه نفاذ الخزانة السلطانية وضرورة المصارف السّفرية واستيلاء الكفار على البلاد وغلبة أهل البغي والإلحاد^(٢))، ونتيجة لهذا التدهور الاقتصادي تخلت الدولة عن القيام بالخدمات الاقتصادية والاجتماعية، وتركتها لأهل البلاد أنفسهم؛ مما أدى إلى تدهور مؤسسات الدولة^(٣)، وأثرت هذه الأمور بمجموعها على المصنف فوصف حاله قائلًا: (والزمان زمان قحط... عادة الله قبض الأيدي في بلدة فيها رائحة السلوك؛ لئلا يستأنس فقراء السلوك بأهل الثروة، ولا يعتمد عليهم، بل يتكولوا على الله الذي له خزائن السماوات والأرض)^(٤).

٣- الحالة الدينية والعلمية وأثرها على المصنف:

انعكست الأوضاع السياسية والاقتصادية على المجتمع التركي، فساءت الحالة العلمية العامة وتدنى مستوى العلم والعلماء^(٥)، ولم يعد هناك تقدير إلا للأشكال والمظاهر. فصارت منزلة المرء بقدر كبر عمامته، وفتت الرشوة، وأصبحت المناصب العلمية تشتري، كما أن مناهج التدريس تبدلت إلى أسوأ، بحيث صار القدر اليسير من العلم كافيًا لنيل لقب المحقق^(٦).

(١) ينظر: تمام الفيض لإسماعيل حقي ١ / ٢٠٦ والدولة العلية لمحمد فريد ص ٢١٠.

(٢) تمام الفيض لإسماعيل حقي ١ / ٢٢٥.

(٣) ينظر: الشعوب الإسلامية د. عبدالعزيز سليمان ص ١٥٧.

(٤) تمام الفيض لإسماعيل حقي ٢ / ١٠٢.

(٥) ينظر: موسوعة التاريخ الإسلامي د. احمد شلبي ٤ / ٣٦٧، وتاريخ العالم الإسلامي د. إبراهيم احمد العدوي ص ٢٧٩.

(٦) ربحانة الألبا وزهرة الحياة، لأحمد الخفاجي ٢ / ٣٣٠-٣٣٧.

وقام بتدريس بعض العلوم قوم لا صلة لهم بالعلم والعلماء، وورث بعض الولد وظيفة والده العالم جراء الفتوى بجواز ذلك^(١).

وحبست الكتب عن مستحقيها، الأمر الذي صعب على العلماء دراسة مثل هذه الكتب والاستفادة منها، قال المصنف معلقاً على ذلك: (ومن البخل حبس الكتب ممن يطلبها للانتفاع بها؛ لاسيما مع عدم التعدد لنسخها)^(٢)، وقال: (وقد رأينا في زماننا من يمنع الكتب عن المستحقين، ويحبس بعض الثياب في الصندوق... ولو قلت فيه لقال: إني ورثته من أبي أو أمي)^(٣).

وضعف الوازع الديني حتى إن عصرًا من العصور التي عاصرها المؤلف سمي بعصر (لا له) أي: اللهو وفشا الخمر وفتحت له بيوت. وقل عدد المصلين في بعض الجهات، فأصبحت بعض المساجد مراض للدواب^(٤)، مما جعل المصنف يقول: (وانجر بهم أمر التماذي في الغي إلى أن أغلقوا أبواب الكتاتيب، بل ملؤوها بعلف الدواب، وفتحوا سدود بيوت الخمر بين محلات المسلمين من شيخ وشاب، وأشد منه منع الطالبين من تعلم العلم وإذلالهم)^(٥).

ومع هذا الجهل شاعت البدع والخرافات بين المسلمين، والتي نرى في مصنفات إسماعيل حقي إنكارها، والأمر بمعادة أصحابها وعدم التلطف معهم^(٦).

وغلب الفكر الصوفي على مذهب أهل السنة والجماعة في تركيا؛ وذلك بسبب ميل رجال الطبقة الحاكمة للتصوف، فتركزت الدولة مشائخ الطرق الصوفية يمارسون سلطات

(١) ينظر: المحدودون في الإسلام، عبد المتعالى الصعيدي، ص ٢٨٥، وريحانة الألبا لأحمد الخفاجي ٢ / ٣١٦.

(٢) روح البيان لاسماعيل حقي ٤ / ١٥٥.

(٣) مرجع السابق.

(٤) ينظر: الدولة العثمانية المجهولة، وروح البيان لاسماعيل حقي ٣ / ٤١٩.

(٥) ٨٨ / ٢.

(٦) روح البيان لاسماعيل حقي ٣ / ١٣٠-١٣٣ و ٣ / ٤١٩.

واسعه على المريدين والأتباع، وانتشرت الطرق الصوفية بأسمائها المختلفة^(١)، قال المصنف: (فإنه لما استخلفني شياخي في قسبة إيدوس كما سبق، وكان هناك وعظية ومشيخة، استدعى الحال الامتحان عند الوزير لأجل البراءة)^(٢).

وكانوا حلقة وصل بين السلاطين والشعب لإخماد الثورات حيث قال: (ولولا حضرة الشيخ في البين لظهر أهل البغي على البلاد كلها، ولاحتل أمر السلطنة)^(٣).

وكانوا يستدعونهم لطلب الوعظ، وقد عقد المصنف في كتابه تمام الفيض فصلا فيما جرى بين حضرة شياخه وبين السلاطين والأمراء من المعاملات^(٤).

وظهر الاعتقاد بزيارة القبور والأضرحة، ومن ذلك قوله: (واتفق لي البيتوتة مع حضرة الشيخ في منزل بعض خواصه، فلما كان السحر صلى التهجد... ثم قال لصاحب المنزل في حق السلطان محمد: إنه لا يوجد الظفر على الأعداء إلا بالاستمداد من أهل القبور)^(٥).

كما ظهر الاعتقاد بالأولياء والصالحين، والغلو فيهم، فنجده يمتدح شيوخه المباشرين وغير المباشرين، ومنهم ابن عربي^(٦) الذي ذكره في أكثر من موضع من مواضع شرح النزهة، ونعته: ببعض الكبار، وينقل من كتبه^(٧).

(١) الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي لإسماعيل أحمد باغي ٨٩.

(٢) تمام الفيض لإسماعيل حقي ١ / ١٥٦.

(٣) المرجع السابق ٢ / ٢١٢.

(٤) ٢ / ٢١٥ - ٢٤٣.

(٥) تمام الفيض لإسماعيل حقي ١ / ٢٢٢.

(٦) هو: محمد بن علي بن محمد ابن العربي، صاحب الفتوحات المكية، والفصوص، أنكر عليه شطحات صدرت عنه، فعمل بعضهم على إراقة دمه كما أريق دم الحلاج وأشباهه (ت ٦٣٨هـ). ينظر: الأعلام للزركلي

٦ / ٢٨١.

(٧) ينظر: ص ٢٨١ و ٢٩٤.

وكان للعلوم العقلية رواج عند علماء الدولة العثمانية، لاسيما مع تأثير التيارات الصوفية المتصاعدة، فسادت أفكار الغزالي^(١) في المناهج الدراسية، لاسيما أن العثمانيين أخذوا برأيه القائل بأن دراسة الفلسفة جائزة فقط لدراسة علم الكلام بهدف إثبات عقائد الإسلام بالأدلة العقلية، كما اعتبر العثمانيون فخر الدين الرازي^(٢) بعلومه الكلامية وآرائه الفلسفية معلما لهم؛ ولهذا أدخلت العلوم العقلية في وقت مبكر للمدارس العثمانية^(٣). وفي هذه البيئة تشكلت شخصية المصنف، وانعكست عليه، فغلب تأثيره بمجتمعه وشيوخه، وطغى الأسلوب الوعظي المتصوف في مصنفاته، كما ظهرت أحيانا حدته تجاه المخالف، وما ذلك إلا بسبب بعده عن معاصرة العلماء المشهود لهم بالاعتدال وقسوة الحياة التي عاشها.



(١) هو: محمد بن محمد الطوسي الغزالي الشافعي، برع في الفقه وعلم الكلام، له كتاب تحافت الفلاسفة والمستصفي في أصول الفقه (ت ٥٠٥هـ). ينظر: سير اعلام النبلاء ١٩ / ٣٢٢-٣٢٣، وشذرات الذهب لابن العماد ١٨ / ٦.

(٢) هو: محمد بن عمر بن الحسين المشهور بفخر الدين الرازي، أصولي مفسر، تأثر بالفلسفة وعلم الكلام، له مصنفات كثيرة منها مفاتيح الغيب والمحصل (ت ٦٠٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٤ / ٢٤٩ وسير اعلام النبلاء ٢١ / ٥٠٠.

(٣) ينظر: تاريخ العلوم العثمانية من النشوء إلى الانحدار، خليل إنجليك ص ٢٦٦.

المبحث الثاني:

حياته الاجتماعية

- ١ . اسمه ونسبه .
- ٢ . كنيته ونسبته .
- ٣ . موطنه ومولده .
- ٤ . أسرته وأولاده .
- ٥ . مناصبه .
- ٦ . عقيدته ومذهبه .
- ٧ . وفاته .

المبحث الثاني: حياته الاجتماعية

بالعودة إلى كتب التراجم التي ترجمت للمصنف لم أظفر إلا ببعض الأسطر في أربعة مصادر، على ما فيها من نقل بعضها من بعض، وكلها لا تروي الغليل. وبالتنقيب وقفتُ على بعض كتب المصنف، والتي حققت تحقيقاً علمياً مثل: كتاب الفروق^(١)، ورغم الفائدة التي تحصلت عليها من التحقيق إلا أن ترجمة المصنف لم تخرج عن تلك المصادر السابقة، ثم وقفت على كتاب للمصنف بعنوان تمام الفيض^(٢) والذي ترجم فيه لنفسه ترجمة وافية، من ولادته حتى انتهائه منه عام ١١٠٣هـ، كما أفادني محقق كتابه هذا في استدرارك بقية مراحل حياته حتى وفاته من خلال ترجمته للأبحاث التركبية التي تناولته بالدراسة^(٣).

(١) كتاب الفروق مجلد كبير قسمه محققوه إلى أربعة أقسام: الأول نشر في مجلة العلوم العربية العدد السابع والأربعون في الخط ولإملاء دراسة وتحقيق تركي بن سهو العتيبي، والقسم الثاني بعنوان معجم الألفاظ والتراكيب الاصطلاحية حققه هاني علي الحواس مركز البحوث والتواصل المعرفي ١٤٣٨هـ، والثالث بعنوان الفوائد اللغوية للمحقق نفسه طبع في مفكرون الدولية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ، والرابع للمحقق نفسه ولم يطبع بعد.

(٢) كتاب تمام الفيض يقع في مجلد واحد، وينقسم لقسمين: القسم الأول حققه رمضان موصلي بعد أن ترجم في مقدمته للمصنف ترجمة وافية، والقسم الثاني حققه علي ناملي، وترجم في مقدمته لشيخ المصنف، طبعته دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ١٤٣٢هـ، وصفه محققه علي ناملي فقال: فهذا القسم الثاني من كتاب (تمام الفيض) في باب الرجال للشيخ إسماعيل حقي البروسوي المتوفى ١١٣٧هـ ١٧٢٥م، ألف هذا الكتاب بعد وفاة شيخه الشيخ عثمان فضلي إلهي المتوفى ١١٠٢هـ-١٦٩٢م، وبين فيه الطرق الحق وسرد تعددها وتكررها والطريقة الخلوتية والجلوتية وفائدة الطريقة وتلقين الذكر وما يتعلق به، وصحبة المشايخ وما يتعلق بها، وملابس أهل الطريقة وكسوتهم خصوصاً منهم الخلوتية والجلوتية وسلسلة الطريقة الجلوتية وجمع فيه حياة شيخه وشكله وشمائله وأزواجه وأولاده وآثاره وخلفائه وكراماته العلمية والكونية وعلاقته بالسلطين والأمراء وذكر بعض ما سمعها من كلمات شيخه أثناء زيارته خصوصاً وعموماً، وحكى الشيخ إسماعيل حقي البروسوي أيضاً حياة نفسه حتى سنة ١١٠٣هـ-١٦٩٢م.

(٣) قال محقق القسم الأول رمضان موصلي: (والأبحاث المتعلقة بحياته موجودة في مؤلفاته كما أن الباحثين التركبين محمد علي عيني والدكتور ثاقب يلديز أجريا البحث عن كتب إسماعيل حقي البروسوي، وعن المعلومات المتفرقة في شتى الكتب في حياته) ١/ ٤.

وساعدني بعض عبارات المصنف في روح البيان ومرآة الحقائق، مع الوقوف على بعض الرسائل القيمة والتي أشرت إليها في موضعها.

١ - اسمه ونسبه:

هو إسماعيل بن مصطفى، ولم تختلف المصادر في اسمه. ولقبه: حقي نسبة إلى اسم الله (الحق) وقصة اتخاذه هذا اللقب ذكرها في كتابه (تمام الفيض) وأنها بناءً على رغبته باتخاذ لقب لنفسه لم يتلقب به أحد من قبله، فألقي في روعه أن يتلقب بـ(حقي) نسبة إلى اسم الله (الحق)، وكان هذا في سنة خمسة وثمانين بعد الألف من الهجرة النبوية^(١). ويذكر إسماعيل حقي شجرته في كتابه الخطباء المكتوب بخط يده: فيقول: (إسماعيل حقي بن مصطفى أفندي بن بيرم جاويش بن شاه خدابنده). ومن جهة الأم (كريمة بنت أحمد القاضي بن عبد الرحمن أفندي بن محمد أفندي بن الشيخ داود أفندي)، وقال بعد أن ذكر شجرته: (وهم أصلاً من العرب، والعرب أشرف الأقاليم)^(٢).

٢ - كنيته ونسبته:

كنيته: أبو الفداء. ونسبته: البروسوي، نسبة إلى مدينة بروسه (بورصة)^(٣). وسبب اشتهاره بهذه النسبة قضاؤه فيها أربعين أو إحدى وأربعين سنة، فكانت أطول مدة في حياته، حيث كان سفره إليها يوم السبت الثاني من جمادى الآخرة سنة ستة وتسعين بعد الألف^(٤).

(١) تمام الفيض لإسماعيل حقي ١/ ١٩١.

(٢) ينظر: المسائل العقديّة عند إسماعيل حقي من خلال تفسيره روح البيان، رسالة دكتوراه لسارة بنت سعود العنزي، جامعة الملك عبد العزيز ١٤٣٨هـ، ص ٢٩.

(٣) ينظر: تمام الفيض لإسماعيل حقي ١/ ٤: بروسة: هي من أكبر مدن تركيا تقع في غرب أناضولي تقع في غرب أناضولي اتخذها العثمانيون عاصمة قبل استانبول. المرجع نفسه ١٠/٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢/ ٩٦.

ولم ينتقل منها حتى وفاته سنة سبعة وثلاثين بعد المائة وألف من الهجرة^(١).

وكانت هذه النسبة التي تقتنر باسمه غالبًا، وتأتي نسبته إلى الروم نادرًا كما في هدية العارفين^(٢)، وإلى إستنبول باعتبار أصله، وإلى الجلوتي باعتبار طريقته، وإلى إيدوس باعتبار مولده، فهو: حقي الرومي: إسماعيل حقي ابن الشيخ مصطفى الإستانبولي أصلاً، وأيدوسي مولداً، حنفي المذهب، جلوتي الطريقة^(٣).

٣- موطنه ومولده:

كان والده من سكان منطقة تسمى آق سراي^(٤) في القسطنطينية، وبعد الحريق الكبير سنة ١٠٦٢هـ - ١٦٥٢م انتقل والده إلى أيدوس، وبعدها بأعوام رزق بابنه إسماعيل حقي، واشتغل والده بالزراعة وتعرف على (عثمان فضلي)^(٥) شيخ المصنف فيما بعد وانعقدت بينهما صحبة ومودة.

(١) المرجع السابق ١ / ٧.

(٢) ينظر: هدية العارفين للبغدادي ١ / ٢٩١.

(٣) هدية العارفين للبغدادي ١ / ٢٩١. وينظر: الأعلام للزركلي ١ / ٣١٣ ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٢٦٦ / ٢.

(٤) وهي حي من أحياء إستانبول. ينظر: تمام الفيض لاسماعيل حقي ت: علي ناملي ٢ / ٧٩.

(٥) هو: عثمان بن السيد فتح الله الشُّمني أصلاً الرومي سكناً، الصوفي، مرجع الطريقة الجلوتية، المتلقب بفضلي نسبة إلى الفضل، الشهير بآت زاري -مسجد بالقسطنطينية نسب إليه- سكن أيدوس والقسطنطينية وكان يعظ الناس في جوامع السلاطين ينتقل من جامع إلى آخر، كان له خلفاء يزيدون على المائة، وكان السلاطين يدعونه للوعظ، عاصر السلطان محمد الرابع والسلطان سليمان وكان له به اتصال وثيق بل كان أستاذاً له. له مصنفات: منها مرآة أسرار العرفان على إعجاز البيان وهي حاشية على تفسير الفاتحة للمولى القنوي. وحاشية على شرح الفصوص وغير ذلك. (ت ١١٠٢هـ). ينظر: هدية العارفين ١ / ٦٥٧-٦٥٨، معجم المؤلفين ٦ / ٢٦٨.

وكان والده يأخذه معه إلى مجلس شيخه وهو في الثالثة من عمره^(١)، قال المصنف: (وكان يلاطفي ويمازحي؛ ولذا قال قدس سره يومًا: أنت أكبر أولادي، وأقدم تلامذتي وخلفائي، فإن لي معرفة بك مذ كنت ابن ثلاث، ولي نظر عليك من تلك المدة)^(٢).

٤ - أسرته وأولاده:

تزوج المصنف إسماعيل في بلدة (أسكوب)^(٣) أولى البلاد التي استخلفه فيها شيخه عثمان^(٤) من ابنة مصطفى العشاق، وله من العمر أربعة وعشرين عامًا^(٥).

ومن خلال قراءة كتابه تمام الفيض ذكر المصنف اسم ابنه الأكبر إسحاق، كما أشار في أحد المواضع إلى اثنين من أبنائه دون ذكر أسمائهما، وذكر قصة وفاة ابنته ذات التسع سنوات. فعندما سأله شيخه عن حال أولاده في إحدى زيارته قال له: (لم تجئ بولدك إسحاق، فقال: إن والدته تمنعني من ذلك لصغره ولتعلقها به)^(٦).

وفي موضع آخر قال: (إني مهاجر إلى ربي سيهدين، فإن أنتِ رضيت فنعم الصنيع، وإلا هذا فراق بيني وبينك.. وعزمت على الرحيل معه لاسيما أنها قد أنجبت منه ولدين)^(٧).

وقال: (قيل لي في بعض الأسحار: اصبر ولا يكون إلا ما قدر الله، فمرضت بعد أيام ابنتي أمة الله، حتى ماتت، جعلها الله فرطًا وذخرًا وشافعة ومشفعة)^(٨).

(١) ينظر: تمام الفيض ١ / ٤-٥.

(٢) المرجع السابق ٢ / ٧٩.

(٣) مدينة في البلقان، تقع في الشمال الغربي لسلانيك، وبينهما ١٨٠ كم، يجري من وسطها نهر وادار. ينظر: تمام

الفيض لإسماعيل حقي ت: علي الناملي ٢ / ٨٦.

(٤) يستخلف كل شيخ صوفي خليفة له لإكثار اعداد المريدين له.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٨٨.

(٦) المرجع السابق ٢ / ١٥٣.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٢ / ١٠٠.

(٨) روح البيان ٩ / ٣٣١. وينظر: تمام الفيض ٢ / ١٠٣.

٥- مناصبه:

تولى التدريس في كل مدينة استقر بها، فكانت أسكوب أولى تلك البلاد، قال المصنف: (وأما بيان الدرس فإن حضرة الشيخ قد وصاني بالتدريس، فاشتغلت به... لاسيما علم التجويد، ولي على مقدمة الجزري تعليقة بقيت في المسودة إلى الآن)^(١). واشتغل بالوعظ فقال: (وأما حال الوعظ والتذكير فإني صدعت بالحق على أسلوب قصب ظهور الجبارة، وما ترك لي الحق من صديق)^(٢).

كما طلب أهالي الجسر^(٣) وأستروجه^(٤) وغيرها من البلاد التي ذاع صيته بها تقليده الفتوى، فرفض استجابة لوصية شيخه، واستمر بالتدريس والوعظ^(٥).

٦- عقيدته ومذهبه:

من خلال النظر في آيات الصفات التي فسرها المؤلف لوحظ عليه تأويله لبعضها؛ مما جعل صاحب التفسير والمفسرون يقول عنه: (يبدو من تفسير روح البيان أن البروسوي ماتريدي المعتقد مؤول للصفات)^(٦). وقد أشار المصنف إلى هذا المعتقد في روح البيان فقال: (اعلم أن الشيخين الكاملين من طائفة الحق اسم أحدهما: الشيخ أبو الحسن الأشعري من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، ومن ذهب إلى طريقه واعتقد موافقا لمذهبه يسمونه الأشعرية، واسم الآخر الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله، وكل من اعتقد موافقا لمذهب هذا الشيخ يسمونه الماتريدية، ومذهب أبي حنيفة موافق لمذهب الشيخ

(١) تمام الفيض ٢ / ٨٨.

(٢) مرجع سابق.

(٣) هي بلدة في اليونان، تقع في الشمال الغربي لسلانيك، وبينهما ١٤٥ كم. ينظر: تمام الفيض ٢ / ٩٢.

(٤) هي بلدة في اليونان، تقع في الشمال الغربي لسلانيك. ينظر: تمام الفيض ٢ / ٩٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٩٤، ٩٥.

(٦) التفسير والمفسرون د. محمد الذهبي ٣ / ٣٨٥.

الثاني، وإن جاء الشيخ الثاني بعد أبي حنيفة بمدة، ومذهب الشافعي موافق لمذهب الشيخ الأول في باب الاعتقاد، وإن جاء بعد الشافعي بمدة، والماتريديون حنفيون في باب الأعمال، كما أن الأشاعرة شافعيون في باب الأعمال^(١).

وقيل عنه: مفسر صوفي من كبار مشايخ الصوفية في علمي الإشارة والحقيقة، ومشربه مشرب وحدة الوجود وفلسفة الإنسان الكامل على مذهب محيي الدين ابن عربي وعبد الكريم الجيلي^(٢)، وبدا ذلك واضحا في مصنفاته: تمام الفيض ومرآة الحقائق وظهر شيء من ذلك أثناء شرحه للنزهة.

ونُسب إلى إحدى طرق الصوفية، وهي الطريقة الجلوتية^(٣)، ونسبه الزركلي في الأعلام إلى الطريقة الخلوتية^(٤)، والصحيح انتسابه للجلوتية؛ كما نص في كتابه تمام الفيض على انتسابه إلى هذه الطريقة بقوله: (قال مرجع طريقتنا الجلوتية - بالجيم - الشيخ الشهير ب: أقتاده)^(٥) فثبتت نسبته إلى الجلوتية والله أعلم.

ومعظم مؤلفات المصنف ألفها في آخر حياته في إستانبول^(٦) ولم يحقق الكثير منها، فلا ندري هل تاب المصنف عن معتقداته التي شابت كتبه وتصنيفاته أم لا، إلا أن إحدى المخطوطات فيها إشارة إلى توبة المصنف حيث قال أحد مدرسي إستانبول وهو إبراهيم

(١) روح البيان ٧ / ٣٦.

(٢) ينظر: مرآة لحقائق بعض الأحاديث والآيات لإسماعيل حقي، تحقيق عاصم إبراهيم الكيالي، ص ٥ من مقدمة المحقق. وينظر: المسائل العقديّة لإسماعيل مرجع سابق حقي ص ٣٩ - ٤٠.

(٣) هدية العارفين ١ / ٢١٩، ودائرة المعارف ٢ / ١٨٢.

(٤) ٣١٢ / ١.

(٥) المرجع السابق ١ / ٨٢.

(٦) ينظر: تمام الفيض ١ / ٧.

أفندي البايبودي: إنه رأى رسالة لإسماعيل حقي البروسوي قال فيها: (إني رجعت عن أكثر ما كتبت في تأليفاتي، وعرفت يقينا أنها أحوال عارضة على السالكين في الطريق، لا تعويل عليها في باب الاعتقاد). فتاب واستغفر، رحمه الله رحمة واسعة^(١).

٧- وفاته:

اختلف في تاريخ وفاته فمن قائل: إنه توفي عام (١١٣٧هـ)^(٢).

ومن قائل: في عام (١١٢٧هـ) كما في معجم المؤلفين والأعلام للزركلي^(٣).

مع إشارة صاحب الأعلام في الهامش أن بعض المراجع تؤرخ وفاته ب: ١١٣٧هـ.

ورجح مترجمو المصنف في دائرة المعارف أن الصواب في تاريخ وفاته هو ١١٣٧هـ لتعارض تواريخ وفاته مع بعض مؤلفاته دون أن يذكروا شيئا منها، وبالنظر لكتب المؤلف نجد أنه انتهى من شرحه هذا كما قال: (في الطاء والكاف بعد الألف والقاف) ويعني بذلك انتهاءه عام ١١٢٩هـ، ووقفت في كتابه المرآة على قوله: (عرفنيه الله تعالى ليلة الخميس العشرين من صفر الخير من سنة ثلاثين ومائة وألف)^(٤).

ووقف أحد الباحثين^(٥) على مخطوط الحجّة البالغة أحد كتب إسماعيل حقي مكتوب في آخرها: (هذا ما أودعه الشيخ إسماعيل حقي نزيل بلدة الأسكوراد في هذا الكتاب الجليل القدر من الأسرار الإلهية والمعارف الربانية والحقائق الرحمانية، وذلك في أيام قليلة من أواخر

(١) المجموع من المشهود والمسموع لعبد الرحيم إسماعيل المرزيفوني.

(٢) هدية العارفين ١/ ٢١٩، ودائرة المعارف ٢/ ١٨٢.

(٣) معجم المؤلفين ٢/ ٢٦٦-٢٦٧، والأعلام ١/ ٣١٢.

(٤) مرآة الحقائق بعض الأحاديث والآيات لإسماعيل حقي ص ٣٨٣.

(٥) وهو دبالا بورما عند تقديمه رسالة الماجستير بعنوان: منهج الشيخ إسماعيل حقي في تفسيره روح البيان في تفسير القرآن الكريم، كلية أصول الدين بالقاهرة لعام ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

شهر شوال وأوائل ذي القعدة الحرام المنتظمين في سلك شهور سنة ثلاث وثلاثين ومائة بعد الألف^(١).

فاتفتت هذه العبارة مع ترجمة محقق كتاب تمام الفيض، حيث ذكر أنه انتقل في أواخر حياته من بروسه عام ١١٣٠هـ-١٧٢٠م، ونقل مركز الجلوتية إلى أسكدار^(٢) في إستنبول، وألف هناك أكثر مؤلفاته، وفي سنة ١١٣٥هـ-١٧٢٥م دعاه بعض الأحياء إلى بروسه، وعاش هناك حتى آخر عمره، وتوفي سنة ١١٣٧هـ-١٧٢٥م، ودفن أمام المسجد الذي بناه^(٣).



(١) ينظر: الحجة البالغة، الورقة: ٨٠، للشيخ إسماعيل حقي البروسوي، مخطوطة بدار الكتب المصرية، رقم الميكروفيلم (٥٥٠٩٠).

(٢) هي مدينة في مدخل مضيف إستانبول من جهة مرمرة في مقابل إستانبول، ويعد قسما من إستانبول. ينظر: تمام الفيض ت: علي ناملي ٢ / ٥.

(٣) ينظر: تمام الفيض ١ / ١٧.

المبحث الثالث:

حياته العلمية

- ١ . نشأته العلمية ورحلاته.
- ٢ . مكانته العلمية.
- ٣ . شيوخه وتلاميذه.
- ٤ . آثاره العلمية.

المبحث الثالث: حياته العلمية

١ - نشأته العملية ورحلاته:

كانت ولادته في أيدوس، وحرص والده على حضوره مجالس الدرس منذ كان عمره ثلاث سنوات، وفي السادسة من عمره تعلم الكتابة والقراءة وأساس اللغة العربية والتركية، وذلك في حوالي خمس سنوات^(١).

- رحلته إلى أدرنه^(٢):

انتقل إلى أدرنه عندما بلغ الحادية عشرة، ودرس على يد شيخه عبد الباقي، قال المصنف: (فكنت عند الشيخ عبد الباقي في بلدة أدرنه سبع سنين، قرأت عليه الصرف والنحو، وحفظت الشافية والكافية من الأول إلى الآخر، وقرأت رسائل من المنطق، مع الاستظهار التام، والملتقى من الفقه، وشرح العقائد في الكلام، مع شرح رمضان، وحواشي خيالي چليي، ورسائل من فن الآداب، ومفتاح العلوم للسكاكي في المعاني والبيان، وشرح المنار في الأصول، ورسائل كثيرة من الفنون الجزئية، والثلاث الأول من تفسير البيضاوي... وأرسلت اللحية في أدرنه وأنا ابن ستة عشر)^(٣).

- رحلته إلى إستانبول^(٤):

أجازه شيخه عبد الباقي فاتجه إلى إستانبول.

(١) ينظر: تمام الفيض ١ / ٥ و ٢ / ٧٩.

(٢) هي مدينة كبيرة في الغرب الشمالي لتركيا، ما بينها وبين إستانبول ٢٢٥ كم، اتخذها العثمانيون عاصمة حتى فتح إستانبول ٩٠ سنة. ينظر: تمام الفيض ت: علي ناملي ٢ / ٧٢.

(٣) المرجع السابق ٢ / ٧٩-٨٠.

(٤) وقديما قيل لها: القسطنطينية، وهي أكبر مدينة في تركيا، تقع في الشمال الغربي من تركيا، والحكايات عن عظمها وحسنها كثيرة، ولها خليج من البحر يطيف بها من وجهين، مما يلي الشرق والشمال، وجانباها الغربي والجنوبي في البر، اتخذها العثمانيون عاصمة. ينظر: تمام الفيض ت: علي ناملي ٢ / ٧.

والتحق بحلقة تدريس عثمان فضلي^(١)، وقرأ عليه بعض الآداب والعلوم قال: (ثم قرأت عليه المطول، وعلق حاشيته عليه وقتئذ، وكان من دأبي أن أحرر بعد الدرس كل تقرير صدر منه)^(٢).

وقرأ التنقيح في الأصول قال: (وهو كتاب غامض جدا، ومثله التوضيح والتلويح، وكان لحضرة الشيخ شرح على التنقيح كما أسلفناه)^(٣).

ودرس على يد شيخه محمد القراء علم التجويد، كما قرأ الفارسية وعددا كبيرا من دواوينها المنظومة والمنثورة على بعض الأساتذة الذين لم يصرح بأسمائهم^(٤).

وبقي عند شيخه عثمان فضلي ثلاث سنوات، سلك فيها مسلك الجلوتية، وقام بالرياضة والزهد، وطالع كتب مؤسس الجلوتية (محمد أقتاده ٩٨٨هـ)، وكتب (محمود الهدائي ١٠٣٨هـ)، قال محقق تمام الفيض: حتى أتم الشيخ عثمان فضلي تربيته المعنوية، ومن ثم اتخذه خليفة له سنة ١٠٨٦هـ، وأرسله إلى أسكوب للوعظ والإرشاد^(٥).

- رحلته إلى الأسكوب:

استخلفه شيخه فيها كما هو حال المتصوفة في الإكثار من عدد السالكين في هذه الطرق، وجلس للوعظ في جامع اشتهر باسم (المداح)، وسكن إحدى حجرها، وكان يجلس للوعظ في جوامع أخرى، وكثر الناس في مجالسه بحيث خرجوا عن العدد، ولما كثر محبوه سعوا في انتقاله من حجرته إلى زاوية أخرى بحكم ضيقها وعدم أهليتها للسكنى، قال المصنف: (ثم إن امرأة متمولة بنت زاوية جديدة ووقفت أموالا كثيرة، فنقلت إليها)^(٦).

(١) المرجع السابق ٢ / ٨٣.

(٢) المرجع السابق ٢ / ٨٠.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٨٠ - ٨١.

(٥) ينظر: المرجع السابق ١ / ٥. وينظر: ٢ / ٨٦.

(٦) المرجع السابق ٢ / ٨٧.

ثم تزوج في الأسكوب، وأنجب اثنين من أولاده، ووسع الله عليه في رزقه، قال: (ولما قدمت الأسكوب ساق الله إلي أرزاقا كثيره من حيث لا أحتسب)^(١).

وأصبح لدى الشيخ الكثير من الطلاب الراغبين في الانتظام بالجلوس في حلقاته، ثم حصلت بينه وبين أحد تلامذته خصومة شديدة، أدت إلى تكدر حاله، وافق ذلك إغلاظه على بعض المستهزئين بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ مما أدى إلى كثرة معارضيه، فأمره شيخه بالانتقال إلى الجسر، فمكث فيها أربعة عشر شهرا، ثم انتقل إلى أسترومجه^(٢).

- رحلته إلى أسترومجه:

انتقل إلى هذه البلدة سنة ١٠٩٦هـ بناء على طلب الأهالي وحبهم الشديد له، فاستأذنوا شيخه كما هي عادة الصوفية، وأذن له بالانتقال إليها وسط احتفاء شديد من الأهالي، فعمروا له دارا زادوا في بنائها، وأرسلوا من أنواع الأغذية ما يكفي لسنين، واستمر في التدريس والوعظ والإرشاد والتأليف، وجمع فيها شرحا بسيطا على الفقه، وطلب الأهالي تعيينه للفتوى فرفض^(٣)، وقضى الشيخ فيها ثلاثين شهرا مستريحا من قلقلة السفهاء كما قال: ليس له ابتلاء إلا اضطراب العيال، إذ كان ميل الأهل (زوجته) إلى الأسكوب؛ لأنها منها^(٤)، وشرح أثناء إقامته فنا في المناظرة والآداب، ثم انتقل إلى بروسه بعد أن أمره شيخه بالذهاب إليها ١٠٩٦هـ^(٥).

(١) المرجع السابق ١٦١ / ٢.

(٢) هي بلدة في البلقان تقع في الشمال الغربي لسلانيك تمام الفيض ت: علي الناملي ٩٣/٢

(٣) ينظر: المرجع السابق ١٦١/٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٩٣-٩٥.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٩٣ / ٢، ٩٥-٩٦.

- رحلته إلى بروسه (بورصا):

جاء خطاب من شيخه بطلب خليفة آخر في بروسه بعد وفاة خليفته (صنع الله)، فقال: (ليس لي إلا التسليم، وإنما الكلام في حق أهل البيت، فإنها في الجزع إلى الآن، ولا تريد إلا الأسكوب)^(١)، واعتذر من شيخه، فعاتبه، وبعد مدة خير زوجته بين الطلاق أو الرحيل بناء على طلب شيخه، فوافقت^(٢)، وأثناء إقامته في بروسه اشتدت عليه الأمور، منها ضيق المعاش حيث قال: (وأما حال المعاش فإنه لم يكن عندي درهم ولا دينار؛ إذ ما ادخرت شيئاً مما فتح الله علي في الديار الرومية، فابتلاني الله بالفقر بعد الغنى، حتى بعث ما عندي من الأثاث وبعض الكتب، بل والسبحة أيضاً لمعاش الأولاد، وكنا في الداخل والخارج تسعة، والزمان زمان قحط جداً)^(٣)، ثم أصيب باختلاج العين ووفاة ابنته ذات التسع سنوات من مرض الطاعون، وكان شديد التعلق بها^(٤)، وفي هذه الفترة تردد على شيخه في إستانبول خمس مرات، وعندما نفى شيخه إلى إحدى القلاع القبرسية دعاه لزيارته، ثم توفي شيخه عام ١١٠٢هـ، وحزن عليه حزناً شديداً، فصنف كتابه هذا (تمام الفيض) والذي ترجم فيه لشيخه ونفسه، وبين فيه طريقته ومعتقده، وبقي واعظاً في الجوامع، واعتزل التدريس، وانكب على التصنيف قال: (ودفعت من طلب مني الدرس بأحسن دفع، واخترت الجلوس مجلس الوعظ)^(٥).

- رحلته للحج:

سافر إلى مكة للحج سنة ١١١١هـ، ووصف هذه الرحلة في كتابه روح البيان، فقال: (أغار العرب على الحجاج في طريق الشام في سنة الألفات الأربعة، وكنت إذ ذاك معهم،

(١) تمام الفيض ٢ / ٩٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٩٦، ١٠٠.

(٣) المرجع السابق ٢ / ١٠٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢ / ١٠١-١٠٢، وروح البيان ٩ / ٣٣١.

(٥) المرجع السابق ٢ / ١٠٨.

فتجردت باختياري من جميع ما معي^(١). ثم إن الله فرج عنه بعد ذلك، وحج وبقي هناك سبعة أشهر^(٢). ثم عاد إلى بروسه وأقام فيها عشر سنوات، وانتهى من تفسيره المسمى بروح البيان في أثناء إقامته هناك^(٣). فبدأه سنة ١٠٩٦هـ وانتهى منه سنة ١١١٧هـ^(٤). وفي سنة ١١٢٢هـ سافر للحج مع إخوانه للمرة الثانية، وأقام في مصر شهرين قبل الحج، وأشار لهذه الرحلة في أثناء شرحه فقال: (أريت بمصر ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر حين مجتازي بها للحج)^(٥)، وعاد منها إلى بروسه في آخر هذه السنة، وفيما كان يبحث عن مسائل غامضة تتعلق بالتصوف وشى به بعض العلماء، فنفي إلى تكفور طاغ^(٦)، وذاق أذية من بعض جهلاء الأهالي، وكانت مدة إقامته ثلاث سنوات^(٧)، ثم عاد إلى بروسه، وبعد مدة قصيرة سافر إلى الشام سنة ١١٢٩هـ، وألف هناك بعض مؤلفاته، وعاد منها سنة ١١٣٠هـ، ولما وصل إلى بروسه نقل مركز الجلوتية إلى إسكدار في إستانبول، وألف هناك أكثر مؤلفاته، وفي سنة ١١٣٥هـ دعاه بعض الأجباء إلى بروسه، وعاش هناك حتى آخر عمره^(٨).

٢- مكانته العلمية:

رغم نبوغ المصنف من صغره واهتمامه بالعلم حيث أنفق ميراث أمه في تحصيل

(١) روح البيان ٨ / ٣٢٠.

(٢) ينظر: روح البيان ٨ / ٣٢١.

(٣) تمام الفيض ١ / ٥ و ٢ / ١٠٨.

(٤) ينظر: روح البيان ١٠ / ٥٥٢.

(٥) ينظر: مخطوط [ل ٣ / ٥٩].

(٦) هي مدينة في الغرب الشمالي لتركيا، تقع في الساحل الشمالي العربي لبحر مرمرة، وفي غرب إستانبول، وبينهما

١٢٧ كم. انظر: تمام الفيض ت: علي الناملي ٢ / ١٠١.

(٧) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس ٢ / ٤٤١.

(٨) ينظر: تمام الفيض ١ / ٦-٧، ودائرة المعارف الإسلامية ٢ / ١٨٢.

العلم^(١)، ورغم إحاطته بعلوم جمّة وتفوقه فيها على أقرانه، إلا أن شهرته لم تتجاوز المناطق التي تواجد فيها، ولم يترجم له إلا في أسطر قليلة، وذلك لأسباب منها:

- غالب كتبه كانت بغير اللغة العربية، فحال ذلك دون تحقيقها والنظر في محتواها.

- الحالة العلمية التي أشرنا إليها من اضطهاد وتضييق على العلماء.

- تعلقه الشديد بشيخه الذي منعه من الفتوى خاصة والتدريس في بعض فترات من

حياته لأسباب صوفية^(٢)، بل كانت رحلاته بناء على توجيهات شيخه^(٣)، فلم يشر في

كتابه تمام الفيض إلى لقاء أحد من علماء عصره أو ارتحاله إلى أحد^(٤).

لكن مؤلفاته التي تركها والتي زادت على سبعين مصنفاً وقيل: مائة مصنف^(٥) شاهدة

على تميزه، فمن كتبه تفسيره قرآن العظيم المسمى: روح البيان، والذي مكث في تأليفه ثلاثاً

وعشرين سنة^(٦)، فكان من أكثر التفاسير تناولاً؛ لذا قامت عليه الكثير من الدراسات بحثاً

ودراسة، منها ما كان في جانب العقيدة والتفسير ومناهجه، ومنها ما كان في جانب اللغة

وعلمها^(٧)، كما أن له كتاباً بعنوان: الفروقات، قال عنه محققه: (فرايت فيه من الفوائد ما

لا تحصى عدداً، فشرعت في تحقيقه لإبانه ما اشتمله من معارف وإضافات نافعه في معاني

الألفاظ والتراكيب الاصطلاحية عامة واللغوية منها خاصة)^(٨)، وقال عندما حقق القسم

(١) ينظر: تمام الفيض ١ / ٨٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٩٤، ٩٥، ١٠٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٨٦-١٠٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١ / ٢٠٠، ٢٣٢.

(٥) أرشيف ملتقى أهل الحديث ومنهج إسماعيل حقي عند تفسيره لروح البيان، ص ٦٧ ذكر أنها من الموسوعة العربية ولم أفق عليها.

(٦) ينظر: روح البيان ١٠ / ٥٥٢.

(٧) أشارت إلى بعض منها الباحثة سارة العنزي في رسالتها الجامعية بعنوان: المسائل العقدية عند إسماعيل حقي من خلال تفسيره (روح البيان).

(٨) معجم الألفاظ والتراكيب الاصطلاحية والدلالية لإسماعيل حقي ت د. هاني الخواس: ص ١٨.

الثاني: (يشتمل على قرابة مائة فائدة لغوية، لا يستغنى عنها باحث أو متخصص في اللغة العربية... لكونه يجمع الأسس التي يبنى عليها الفكر اللغوي العام من ناحية، وأن هذه الفوائد مجموعته في كتاب واحد من كتب العربية من ناحية ثانية، فكل هذه الفوائد بنجدها ماثوته في كتب النحو والصرف والمعاجم)^(١).

بل ويظهر من مصنفاته تنوع العلوم التي أخذها وعلمها وصنف فيها، فشملت التفسير والعقائد واللغة والأدب، وله ديوان شعر، وله معرفة بعدة لغات، فنلاحظ استشهاده بالأشعار الفارسية ومزج مصنفاته بها، ربما لأنها كانت لغة أدب، وكان مجيدا للغة التركية، وله فيها مصنفات مزجها باللغة العربية. ومعرفته لهذه اللغات مكنته من الاطلاع على إبداعات الأقلام المختلفة، فجمعت مصنفاته أقوال كثير من العلماء التي يصعب الحصول عليها، إما لاختلاف لغتها أو لأنها ما زالت حبيسة الرفوف، ولم تحظ بالتحقيق^(٢).

٣- شيوخه وتلاميذه:

● شيوخه:

لم تنقل كتب التراجم أو الكتب المحققة أسماء أحد من مشايخه أو تلامذته، عدا شيخه عثمان فضلي الرومي، وبالبحث في كتابه تمام الفيض أشار إلى أسماء بعض مشايخه وتلامذته، منهم:

- شيخه أحمد:

درس على يديه في مدينة أيدوس من سن السادسة إلى سن الحادية عشر^(٣).

(١) الفوائد اللغوية ، لإسماعيل حقي ت: هاني الحواس ص ٩ .

(٢) ينظر: تمام الفيض ٢ / ٧٩-٨١ و ١٤١، ومجلة العلوم العربية، العدد الثالث والأربعون في الخط والإملاء

لإسماعيل حقي ت : تركي العتيبي ص١٩٢، ومنهج إسماعيل حقي في تفسيره روح البيان ص ٦٥-٦٦ .

(٣) ينظر: تمام الفيض ١ / ٢٥ و ٧٩-٨٠ .

- شيخه عبد الباقي:

درس على يديه في أدرنه سبع سنين في فنون شتى^(١).

- شيخه محمد القراء:

قرأ على يديه علم التجويد، كما قرأ الفارسية وعدد كبير من دواوينها على عدد من الأساتذة الذين لم يصرح بأسمائهم^(٢).

- شيخه عثمان بن السيد فتح الله: كان حريصاً عليه من صغره.

ووصى بتدريسه على يد الشيخ أحمد في أيدوس والسيد عبد الباقي في أدرنه، قال: (فكنت عند حضانة جدتي وأرسل حضرة الشيخ إلى القصبة^(٣) خليفة مقامه يقال له: الشيخ أحمد، قرأت عليه بعض الكتب الصرفية، وكان لحضرة الشيخ خليفة في بلدة أدرنه يقال له: الشيخ السيد عبد الباقي^(٤)).

وكان شديد التأثر به، ويكثر من ذكره في روح البیان، وينعته بالعلامة الفضلي^(٥) وشيخي العارف^(٦)، وكثيراً ما يعبر عنه بشيخي وسندي^(٧)، بل إن كتابه تمام الفيض ألفه بعد حزنه الشديد على وفاته، تعرف عليه منذ كان عمره ثلاث سنوات، وكان كما يقول شيخه له: (ولي نظر عليك من تلك المدة^(٨))؛ وذلك لما رأى من نبوغه وذكائه، وعندما أتم دراسته على يد شيخه عبد الباقي أرسله إلى شيخه عثمان، وسلك على يديه مسلك

(١) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٧٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٨٠ - ٨١.

(٣) يظهر أنها بمعنى منطقة.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٧٩.

(٥) ينظر: روح البيان ١ / ٢٩٦.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٢٧٦.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٧ / ٣١٦.

(٨) تمام الفيض ٢ / ٧٩.

الجلوتية، ثم استخلفه على أسكوب عام ١٠٨٦هـ، وبقي على اتصال به إلى أن توفي سنة ١١٠٢هـ^(١)، قال: (وقد كان بيننا سابقة صحبة مدة عشرين سنة)^(٢).

وذكرت إحدى الأطروحات تتلمذه على يد الشيخ إبراهيم البرماوي الأزهري (ت ١١٠٦هـ)^(٣) في مصر، وتلمذه على يد الشيخ أبي المواهب محمد عبد الباقي الحنبلي (ت ١١٢٦هـ)^(٤) في دمشق، إلا أن كلا الرحلتين لم تتوافق مع رحلته إلى مصر سنة ١١٢٢هـ ورحلته إلى الشام سنة ١١٢٩هـ، ولعلها رحلات سابقة لم أقف عليها، والله أعلم^(٥).

● تلامذته:

- مصطفى ابن شيخه عثمان^(٦).
- عثمان دده.
- ويعقوب دده.
- ويحيى دده.
- وعلي دده القرين آبادي، سافروا معه في رحلته القبرصية لزيارة شيخه^(٧).
- عثمان الجانيقي^(٨).

(١) ينظر: المرجع السابق ٥/١ و ٨٦/٢.

(٢) المرجع السابق ١/١٠.

(٣) هو: إبراهيم بن محمد بن شهاب الدين البرماوي الأنصاري شيخ جامع الأزهر، من فقهاء الأزهر الشافعيين، له حاشية على شرح غاية التقريب وعلى شرح الرحبية (ت ١١٠٦هـ). ينظر: الأعلام للزركلي (١/٦٧-٦٨).

(٤) هو: أبو المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي الدمشقي، مفتي الحنابلة بدمشق في زمانه، من مؤلفاته الكواكب الزاهرة في آثار الآخرة، ورسائل في تفسير بعض الآيات وتعليقات على صحيح البخاري. ينظر: مشيخة أبي المواهب الحنبلي، محمد بن عبد الباقي الحنبلي الدمشقي، سوريا، دار الفكر، ١٤١٠هـ، موقع رابطة علماء سوريا، الرابط: www.islamsyria.com.

(٥) ينظر: المسائل العقدية عند إسماعيل حقي سارة العنزي ص ٣١-٣٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٢/٢٠.

(٧) ينظر: تمام الفيض ٢/٥، ١١، ٢٥.

(٨) المرجع السابق ٢/١٥٩.

٤ - آثاره العلمية:

سبق أن ذكرنا أن مؤلفات الشيخ تربو على المائة، ما بين مصنف ورسائل. أشار المصنف إلى بعضها في تفسيره روح البيان، وجاء ذكر طائفة منها في الأعلام وفي معجم المؤلفين. ولكن هدية العارفين هي التي ذكرت أكثر تلك المؤلفات، كما أن الباحث ديالا بوربما بذل جهدا كبيرا في البحث عن كتبه التي لا تزال مخطوطة في دار الكتب المصرية، فنقلت ما توصل إليه دون البحث والتقصي هل طبعت أم أنها لا تزال حبيسة الأرفف، كما أشرت إلى أسماء كتبه التي ذكرها في روح البيان.

وكانت كتبه شاملة لعدة علوم، منها ما صنفه في التفسير والتوحيد والحديث والمنطق والتصوف واللغة.

- من كتب التفسير:

- ١- روح البيان في تفسير القرآن^(١) وهو أعظم كتبه، ويقع في عشر مجلدات.
- ٢- شرح تفسير الفاتحة للمولى للقونوي^(٢).
- ٣- حاشية على تفسير سورة النبأ للبيضاوي في مجلدين^(٣).
- ٤- رسالة في تأويل سورة الزلزلة والواقعة، ولعلها مأخوذة من روح البيان.

- من كتب التوحيد:

- ١- شرح منظومة كتاب التوحيد.
- ٢- شرح الكبائر، باللغة التركية^(٤).
- ٣- شرح شعب الإيمان باللغة التركية^(٥).

(١) وهو مطبوع عدة طبعات منها طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ويقع في عشر مجلدات، بيروت، لبنان.

(٢) روح البيان ١ / ٤٥١.

(٣) مخطوط وله نسخ في دار الكتب المصرية منها نسخة برقم ميكروفيلم: ٦٢٥٤. وعدد أوراقها: ٣٦٣ ورقة.

(٤) ينظر: روح البيان ١ / ٤٥١، طبع في الأستانة سنة ١٢٥٧هـ، وعدد أوراقها ٢٢٠، راجع معجم المطبوعات ١ /

٤٤١، وله نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم الميكروفيلم: ٥٥٠٣٢.

(٥) مخطوط وله نسخة في دار الكتب المصرية، برقم الميكروفيلم: ٥٤٨٣٧.

٤ - الحجّة البالغة^(١): باللغة التركية، وهو كتاب يعالج قضايا ذات صلة بالتوحيد.

٥ - شرح أصول عشرة^(٢).

- من كتب الحديث:

١ - شرح الأربعين في الحديث باللغة التركية للمنلي علي الحافظ^(٣).

٢ - شرح نخبة الفكر لابن حجر^(٤).

- من كتب المنطق:

شرح الولدية، والولدية مؤلف للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني.

- من كتب التصوف والأخلاق:

١ - تحفة إسماعيلية.

٢ - تحفة رجبية.

٣ - تحفة عطائية.

٤ - تحفة خاصكية.

٥ - تسهيل طريق الأصول لتيسير الوصول.

٦ - الرسالة البرقية.

٧ - جامع مهمات الطلاب.

٨ - شجرة اليقين.

٩ - كتاب الذكر والشرف.

١٠ - كتاب الخطاب^(٥).

(١) له نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، رقم الميكروفيلم: ٥٥٠٩٠.

(٢) له نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، رقم الميكروفيلم: ٥٥١٤٩.

(٣) طبع في الأستانة سنة ١٢٥٤هـ. معجم المطبوعات ١ / ٤٤١، وله نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم

الميكروفيلم: ٥٨٨١٣، وعدد أوراقها: ٢٥٠ ورقة.

(٤) روح البيان ١ / ٤٥١. وهو موضوع هذه الرسالة.

(٥) روح البيان ١ / ٤٥١ طبع في الأستانة عام ١٢٥٦هـ، وعدد صفحاته: ٣٥٤ ورقة، معجم المطبوعات ١ / ٤٤١.

- ١١ - كتاب الفضل.
- ١٢ - كتاب النجاة^(١).
- ١٣ - مرآة الحقائق^(٢).
- ١٤ - مزيل الأحزان.
- ١٥ - نخبة اللطائف.
- ١٦ - الكنز المخفي.
- ١٧ - نقد الحال^(٣).
- ١٨ - نفائس المجالس.
- ١٩ - نوادر الصوم.
- ٢٠ - وسيلة المرام، وهو باللغة التركية^(٤).
- ٢١ - شرح الآداب^(٥).
- ٢٢ - كتاب السلسلة^(٦)، وهو في ذكر سلسلة المشايخ الجلوتية بالجيم.
- ٢٣ - فرح الروح^(٧) في شرح المحمدية.

(١) روح البيان ١ / ٤٥١.

(٢) كتاب مطبوع حققه عاصم الكيالي نشره كتاب ناشرون لبنان الطبعة الأولى.

(٣) روح البيان ١ / ٤٥١ كتاب نقد الحال له نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، ورقم الميكروفيلم: ٥٥٤٠١.

(٤) مخطوط وله نسخة في دار الكتب المصرية، برقم الميكروفيلم: ٥٥٣٣٤، وعدد أوراقها ٩٤ ورقة.

(٥) روح البيان ١ / ٤٥١.

(٦) مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم الميكروفيلم: ٤٩٧٩. والحديث عن الجلوتية ينتهي إلى ورقة: ٧٢، وبعدها

حديث عن الجلوتية إلى آخر الكتاب وهو الورقة: ٩٥. وللكتاب عنوان آخر هو: سلسلة نامت طريقة جلوتيه

برقم ميكروفيلم: ٥٥٤٧٢، وهذه لا تختلف عن الأولى إلا في تضمنه مباحث ليست موجودة في العنوان الأول

الذي أثبتته في صلب الكتاب، كالحديث عن إسرائيل وميكائيل ... الخ.

(٧) راجع: الموسوعة العربية الميسرة ١ / ١٥٩. وله نسختان في دار الكتب المصرية متفاوتان، فإحدهما ناقصة لا

تحتوي على الشق الأول من الكتاب الذي هو مبدأ الخلق، وإنما على الشق الثاني الذي هو المعاد، وهي باللغة

- ٢٤- روح الكلام في شرح صلوات المشيبي .
٢٥- حياة البال .
٢٦- أسرار الحج^(١) .
٢٧- واردات حقي أو الواردات الكبرى^(٢)، بدأها من سنة ١١١٤هـ إلى آخر سنة ١١١٥هـ .
٢٨- كتاب الكبير^(٣) .
٢٩- الحق الصريح والكشف الصحيح^(٤) .
٣٠- تمام الفيض من باب الرجال^(٥) .
٣١- كتاب الفضل .
٣٢- سلك الملوك .
٣٣- الرسالة الجامعة .
٣٤- مجموعة الأبرار .
٣٥- روح المثنوي^(٦) وهو شرح مثنوي جلال الدين الرومي .
٣٦- رسالة شرح أسماء سبعة^(٧) .

العربية ورقم الميكروفيلم: ٦١٩٣٧، وأما النسخة الثانية التي تبدو كاملة فهي بالتركية ولكن رؤوس العناوين بالعربية، ورقمها: ٥٩١٨٩ .

- (١) روح البيان ١ / ٤٥١ مطبوع، دار إحياء التراث العربي ١٤٠٥هـ .
(٢) له نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، برقم الميكروفيلم: ٩٨٥١، وعدد أوراقها: ٢٨٧ ورقة .
(٣) روح البيان ١ / ٤٥١ .
(٤) روح البيان ١ / ٤٥١ .
(٥) روح البيان ١ / ٤٥١ مطبوع وهو الكتاب الذي عولت عليه في هذه الدراسة .
(٦) روح البيان ١ / ٤٥١ ذكر المعلم بطرس أنه مطبوع وبجثت عنه في دار الكتب ولم أره . راجع الموسوعة العربية الميسرة ١ / ١٥٩ .
(٧) وله نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم الميكروفيلم: ٥٦٩٧٠، وعدد أوراقها: ١٣٠ ورقة .

٣٧- كتاب النتيجة^(١).

٣٨- لب البيان أو لب اللب وسر السر وهو باللغة التركية^(٢).

٣٩- تحفة خليلية: وهو باللغة التركية^(٣).

٤٠- الرسالة الخليلية^(٤).

٤١- كتاب الخطاب^(٥).

- من كتب اللغة:

- كتاب الفروق^(٦).

هذا ما ورد من كتب الشيخ إسماعيل في المصادر^(٧).



(١) روح البيان ١ / ٤٥١ له نسخة مخطوطة في بدار الكتب المصرية برقم الميكروفيلم: ٥٥٦٢٧، وعدد أوراقها: ٦٠.

(٢) وله نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، مجاميع طلعت تركي: ٧٨، وعدد أوراقها: ٥٣ ورقة.

(٣) وهو مصنف ضمن كتب علم الكلام في دار الكتب المصرية، ونسخته المخطوطة فيها برقم الميكروفيلم: ٥٤٩٢٧. وعدد أوراقها: ٣١ ورقة.

(٤) طبع في الأستانة سنة ١٢٥٦هـ راجع: معجم المطبوعات ١ / ٤٤١.

(٥) طبع في الأستانة عام ١٢٥٦هـ وعدد صفحاته: ٣٥٤ ورقة، راجع معجم المطبوعات ١ / ٤٤١، وله نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم الميكروفيلم: ٥٥١٩٩.

(٦) مطبوع سبق الكلام عنه ص ٤٠.

(٧) راجع: هدية العارفين ١ / ٢١٩-٢٢٠، معجم المطبوعات ١ / ٤٤١، والأعلام ١ / ٣١٢، والموسوعة العربية الميسرة ١ / ١٥٩.

المبحث الرابع:

منهجه في الكتاب ونسخه الخطية

١. الباعث على تأليفه ومنهجه في الكتاب.
٢. قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه.
٣. شروح النخبة والمقارنة بينها.
٤. عنوان الكتاب والتحقيق فيه وتوثيق نسبه للمؤلف.
٥. وصف النسخ الخطية.
٦. منهج التحقيق.

المبحث الرابع: منهجه في الكتاب ونسخه الخطية

١- الباعث على تأليفه ومنهجه في الكتاب:

الباعث على تأليفه:

قال المصنف: (هذا شرح على النخبة، ألقى الله في روعي أن أضع سماه، هذا ما أراد الله فليرد أهل بالحق للحق ما شاء الحق، فحمادي ذلك - غاية ذلك - رضاه، وأرجو أن يجمع شملي، وهو الجامع، وأن ينفع بما جرى به قلبي وهو النافع). فظهر أن باعته رجاءه نفع مجتمعه، وطلب رضا ربه، ووافق باعته حين تأليفه لبعض كتبه الأخرى^(١).

المنهج الإجمالي للمؤلف في الكتاب:

١. سلك المؤلف منهجا متوسطا في شرح عبارات الحافظ ابن حجر، فهو يذكر مدلول الألفاظ لغويًا ونحويا وبلاغيا وحديثيا، ويتعرض أحيانا للمسائل الفقهية والأصولية والعقدية.
٢. صبغ المؤلف الشرح بصبغة لغوية، فضبط ما يحتاج إلى ضبط، وبين أصل الكلمات واشتقاقاتها الصرفية، واهتم بذكر الفروقات اللغوية، وترجيح ما هو مناسب للسياق.
٣. كتب بعض العبارات بالفارسية بعد كتابتها بالعربية.
٤. اهتم بذكر الأفصح في بعض الكلمات مع التنبيه على أغلاط العامة وألحانهم.
٥. اهتم بإيراد المسائل والأقوال الحديثية واللغوية المختلف فيها، فيذكرها بشواهدها وأدلتها.
٦. عقب على المسائل المختلف فيها ببعض التعقيبات، وختمها أحيانا بقوله: (فافهم، واعرف، وارجع وغيرها) الدالة على الترجيح الذي يراه أو على التنبيه للمسألة.

(١) ينظر: الخط والإملاء لإسماعيل حقي ت: تركي العتيبي ص ١٩٧-١٩٨، والمسائل العقدية عند إسماعيل حقي في تفسيره روح البيان، سارة العنزي ص ٤٦.

٧. كتب بعض الكلمات برسم إملائي مخالف للرسم الحديث^(١)، وقد يشير إلى بعض القواعد مثال ذلك: كلمة (فائدة) قال: (جواز الرسم بالهمزة وبالياء المثناة التحتية)^(٢)، وقوله في ثقات: (ولذا يكتب بالتاء الطويلة؛ لأن الجمع بالألف والتاء إن كانت في مفردة تاء نحو مسلمات في جمع مسلمة، فتأوه تكتب بالطويلة)^(٣).
٨. اقتبس أسلوب المناطقة في توضيح بعض العبارات، ونقل من كتبهم، مثال نقله من شرح الحكمة حيث قال: (الفرق بين العنصر وبين المادة والموضوع والركن وبين سائر الألفاظ التي يتوهم كونها مترادفة هو أن القابل من حيث إنه قابل بالقوة يسمى...)^(٤).
٩. ذكر بعض المسائل مفصلة، ثم كررها مختصرة في أكثر من موضع، وأحال عليها أحيانا وقد لا يحيل.
١٠. استشهد بالآيات والأحاديث والأشعار التي يدعم بها شرحه، أو يقوي بها ترجيحاته، معولا في النقل من كتاب المفردات والقاموس والصحاح وغيرها من كتب اللغة، وقد يستشهد فيقتصر على موضع الشاهد، فتصل إلى كلمة واحدة^(٥) وأحيانا يشير إلى آية أو حديث وقد يقتبس.
١١. رجع إلى كتب الصوفية في شرحه، مثاله في شرح حديث لا عدوى: (قال بعض الكبار: رافع السبب سيئ الأدب مع الله تعالى...)^(٦)، ويقصد ببعض الكبار ابن عربي.

(١) ينظر: كتاب الفروق الباب الأول في الخط والإملاء دراسة وتحقيقا تركي بن سعود العتيبي.

(٢) ينظر: ص ٢٤٥.

(٣) ينظر: ص ٣٥١.

(٤) ينظر: ص ٢٨٩.

(٥) مثال ذلك: عند شرح لفظ الاستقراء استشهد بقول عمر: فاستقرتنيهن في حديث: (وافقت ربي في ثلاث).

ينظر: ص ٣٤٨.

(٦) ينظر: ص ٢٨٠.

١٢. اعتمد أحيانا على الأحاديث الضعيفة والموضوعة لتأييد ما يراه، مثال ذلك قوله: (حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "إن في أمتي رجلا يقال له أبو حنيفة، هو سراج الأمة"، ذكره بعض أئمة الحديث في الموضوعات، ولعله مأخوذ من كلام ابن عباس رضي الله عنه، فإن ما لا مجال للاجتهاد فيه من هذا الخبر المستقبل إذا صدر عن الصحابي فهو في حكم الرفع إلى النبي عليه الصلاة والسلام كما يقوله أهل هذا الفن^(١)).

المنهج التفصيلي للمؤلف في الكتاب:

منهجه في الحديث وعلومه:

١- يبدأ بالمصطلح اللغوي في التعريف بأنواع الحديث، ثم يذكر المعنى الاصطلاحي معتمدا في ذلك على كتاب ابن الصلاح الذي ينقل أقوال الخطيب والحاكم وغيرهم من المحدثين، ونادرا ما يأتي بالتعريف الإصطلاحي ثم اللغوي^(٢).

٢- يعرض مسائل علوم الحديث بأسلوب سهل سلس، ويقسم بعض التقسيمات التي تعين على الفهم، وقد يذكر بعض المسائل المتعلقة بالنوع مما لم يذكره ابن حجر، مستفيدا من كتب من سبقه من المحدثين، وملخصا أقوالهم، ومن أمثلة ذلك قوله: (إذا قرع سمعك هذا الخطاب، وعرفت أن الحسن المعرف في كتاب الترمذي هو الحسن المذكور، فماذا يقول الترمذي في الحسن المركب؟ وكيف الجمع بينه وبين الغريب مع منافاة بينهما بحسب الوضع الاصطلاحي؟

والجواب: أن الحسن المركب والذي عرفه الخطابي - وهو أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح كما سبق تفصيله نقلا عن ابن الصلاح، فإن الحسن بهذا المعنى يجمع الغريب؛ إذ الغريب هو ما انفرد به الراوي، لكن

(١) ينظر: ص ٣٧٣ و ٣٧٨.

(٢) ينظر: ص ٢٢٨.

المتفرد قد يكون ثقة، فيعمل بحديثه كالحسن، ولما كان هذا المعنى الحسن مشهوراً عند أهل الحديث، ولذا نسبه الخطابي إلى القوم دون المعنى الآخر الذي اختاره الترمذي؛ لم يلتفت الترمذي إليه، وجعله مما يفهم من المقام، وإنما اهتمَّ بشأن ما اختاره؛ ولذا قيَّده بالعندية احترازاً عن المعنى الآخر المتداول بينهم، فكان كتابه جامعاً بين قسمي الحسن: الأول ما صرَّح بتعريفه، وعليه عوَّل الإمام البغوي، فجعل حسان كتابه "المصاييح" من ذلك القسم، والثاني: ما اكتفى بالإشارة إليه في ضمن الحسن المركب. وبه يظهر أن ما قال ابن الصلاح أن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر؛ لأنه غفل عن البعض وذهل ليس كما ينبغي؛ إذ ليس فيه ذهول عنه على ما قررنا، فليلَّ الحمد على ما علَّمنا ما لم نعلم، ورفع ذكرنا بالعلم في العالم^(١).

٣- يستفيد من عبارة ابن الصلاح في شرح عبارات الحافظ، وقد ينقل عنه صفحة أو أكثر.

٤- ينقل كثيراً عبارة القاري في الشرح دون العزو الصريح له، فما وافقه ذكره بنصه، وما خالفه اعترض عليه وذكر أدلة ترجيحه.

٥- يذكر فقه الأحاديث التي يوردها الحافظ ابن حجر، ومن ذلك قوله: (ولا تقولوا هُجراً بالضم والسكون أي: لا تقولوا عند الوصول إلى القبور فُحشاً لما فيه من كمال الغفلة والجهل بالمقام وحقيقة الحال، ومما يلتحق بالفحش الضحك، ومن هنا كره بعض العلماء زيارة النساء لقلّة صبرهن وكثرة جزعهن وانطلاق ألسنتهن، وإليه الإشارة بما روي من أنه -عليه السلام- لعن زوارات القبور، ويجوز أن يكون ذلك قبل الترخيص في الزيارة وفي النصاب، والأولى للمرأة ألا تزور قبراً سوى قبر النبي ﷺ^(٢)؛ لقوله: "لعن الله زوارات القبور" والحديث وإن كان يدل على الحرمة، ولكنه نسخ بقوله: "كنت نهيتكم" إلخ. انتهى. فظهر

(١) ينظر: ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٢) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣ / ٤٩ - ٥٠.

أن الاكتفاء بذكر الرجال والرخصة لهم في الترخيص من الزيارة لا ينافي دخول النساء فيه؛ لأنهن توابع لهم كما في سائر الأحكام^(١)، وقد علقت على هذا القول في موضعه.

٦- يشيد بدقة اختيار ألفاظ الحافظ ابن حجر، فيكثر منه قول: (قدم كذا لأجل كذا، وقال كذا ليوافق ما بعده ما قبله)، وقوله: (وإنما جعله مشابهاً له في ذلك لا مشاركاً؛ إذ لو كان مشاركاً له فيه مطلقاً كان بعض مراتب الضبط فيه تامّة وبعضها أتم كالصحيح، فلم يتميّز أحدهما من الآخر، لكن لما شاركه في الضبط في الجملة وكذا في باقي القيود أمكن اعتبار الانقسام فيه أيضاً، ولو من بعض الوجوه، فكان مشابهاً له لا مشاركاً)^(٢).

٧- يذكر بعض الألفاظ للأحاديث التي يوردها الحافظ، وقد ينبه إلى أن هذا الحديث تنمة للآخر^(٣).

٨- يذكر أحيانا تعريفات ابن الصلاح التي تخالف تقرير المصنف كما فعل في تعريف الشاذ وقد يستشهد بأمثلة ابن الصلاح التي لا تساعد تقرير المصنف كما في المتابعة والشاهد

٩- يخالف في بعض القواعد الحديثية جمهور المحدثين مقلداً في ذلك الأحناف^(٤) منها قبول المرسل والمدلس والمستور في القرون الثلاثة الأولى اعتماداً على حديث: خير القرون قرني، قال في ذلك: (وفي صدر صحيح مسلم: المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالإخبار ليس بحجة. وابن عبد البر حافظ المغرب ممن حكى ذلك عن جماعة من أصحاب الحديث انتهى. والحق مذهب الحنفيين والمالكيين بناء على حسن الظن بالأكابرة)^(٥).

(١) ينظر: ص ٣١١.

(٢) ينظر: ص ٩٧.

(٣) ينظر: ص ٢٦٥ و ٢٧٥.

(٤) ينظر: قواعد في علوم الحديث النبوي على منهج السادة الحنفية، بقلم عبد المجيد الجوزجاني، دار الصالح الطبعة الأولى ١٤٤١هـ القاهرة ص ٧١، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٥١.

(٥) ينظر: ص ٣٧١.

١٠- يناقش تعقبات العلماء على الحافظ ابن حجر، فيرد بعضها ويوجه بعضها، وأحياناً يتعقب عبارة الحافظ ابن حجر.

١١- ينقل ويعزو للقائل أو للمصدر، ونادراً ما يجمع بينهما، ويتصرف في النقل بتقديم أو تأخير أو حذف بدون إشارة، أما إذا نقل وعقب القول بقوه: (انتهى) فلا يتصرف، وإن تصرف أعقب ذلك بقوله: (انتهى بتصرف يسير، أو بزيادة يسيرة).

١٢- يشرح الألفاظ الغريبة من كتب غريب الحديث.

١٣- يهتم بتراجم جميع الأعلام الذين ذكرهم الحافظ ابن حجر، فأطال النفس في ترجمة بعضهم كالترمذي وأبي حنيفة، وتوسط في ترجمة البعض الآخر، ويحيل عند تكرار العلم، وقد يشير لبعض الترجمة مع الإحالة، وتضمنت الترجمة غالباً ما يلي:

- يذكر اسم العلم كاملاً.

- يهتم بضبط الأعلام بالحروف.

- يورد معاني الأسماء.

مثال ذلك: (والقَعْنِي بفتح القاف وسكون العين المهملة وفتح النون المقدمة على الباء الموحدة المكسورة، نسبة إلى جده قعنب وكان مشتهراً بهذه النسبة، قال في القاموس: "القعنب: الأسد والثعلب الذكر")^(١).

- يذكر متى أسلم المترجم له، ورحلاته ومناقبه ووفاته، كما يهتم بذكر موضع دفنه.

- يهتم بالأنساب، فينقل من كتب الأنساب، وقد يحدد مواقع الأماكن والبلدان المنتسب لها.

مثال ذلك: (كقول الترمذي، منسوب إلى ترمذة بالذال المعجمة وبالمهملة أيضاً؛ لأنَّ العجمَ تسوي بينهما، وهي مدينة قديمة معروفة من وراء نهر بلخ، الذي يقال له: جيحون، بثلاثة فراسخ منه، على شاطئه الشرقي، قال السمعاني: الناس مختلفون في كيفيتها، بعضهم

(١) ينظر: ص ٢٢٢.

يقولون: بفتح التاء ثالث الحروف، وبعضهم يقولون: بضمها، وبعضهم: بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك المدينة فتح التاء وكسر الميم، والذي كنا نعرفه قديماً فيه كسر التاء والميم جميعاً، والذي يقول أهل المعرفة ضمّ التاء والميم، وكل واحد يقول معنيّ لما يدّعيه انتهى كلامه^(١).

- يجرر بعض المسائل المختلف فيها المتعلقة بالعلم.

مثال ذلك: (قال بعضهم: المدني هاهنا نسبة إلى المدينة المنورة، وقال الكرمانى: إذا نسبت إلى مدينة النبي ﷺ قلت: مدني، وإلى مدينة المنصورة: مدينيّ، وإلى مدائن كسرى: مدائيّ وقال البخاري: "المديني هو الذي أقام بمدينة رسول الله عليه الصلاة والسلام ولم يفارقها، والمدني هو الذي تحوّل عنها وكان منها")^(٢).

١٤ - يتوسع في اللغة بما يخدم الشرح أحيانا:

ومن ذلك قوله: (بهذا الإسناد الذي أسنده الشافعي إلى النبي ﷺ، لا باللفظ الذي ذكره، وهو ((فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين))، بل بلفظ: ((فإن غم عليكم فأقدروا له))، ولا يخفى ما في اللفظين من التفاوت الفاحش. قال السمرقندي في تفسيره: "قوله: ((فأقدروا له)) بكسر الدال والضم خطأ رواية، أي: فقدرّوا عدد الشهر حتى تكملوه ثلاثين يوماً" انتهى... ومنه الحديث: ((فأقدروا له))، وهكذا قال صاحب القاموس فمن قال: إن الضم خطأ فقد أخطأ، إلا أن يقال: إن مراد السمرقندي أن المروي عن أئمة الحديث هو كسر الدال لا ضمها، فيكون الضم خطأ من حيث الرواية، وإن كان صحيحاً صواباً من حيث اللغة، فينتقل الكلام إلى من رواه في الأصل بالكسر هل ذلك عن فينتقل الكلام إلى من رواه في الأصل بالكسر هل ذلك عن اختيار الأفضح بزعمه مع جواز الوجهين أو عن الدهول عن الوجه الآخر؟ ويؤيد الأول الاستمرار على رواية الكسر مع كثرة الفحول الواقفين على اللغة، وعلى كلا الوجهين فالمعنى واحد، وهو التقدير، والضمير في قوله إلى

(١) ينظر: ص ١٠٢.

(٢) ينظر: ص ١٥٢.

الصوم والإفطار المفهومين من الفعلين، أي: فقدروا لكل من الصوم والفطر عدد أيام الشهر حتى تكملوه ثلاثين يومًا، فبتكميل عدد شعبان ثلاثين يتحقق الصوم ويزول الشبهة في دخول شهر رمضان، وبإتمام عدد رمضان ثلاثين أيضًا يتحقق الفطر ويزول الشك في دخول شوال وحصول العيد^(١).

٢- قيمة الكتابة العلمية والمآخذ عليه:

مكانة كتاب إسماعيل حقي تبين من مكانة الشرح الذي اعتمد عليه، فإن كان محقق شرح شرح نخبة الفكر للقاري قد أفاد في ذكر ما امتاز به شرح شرح النخبة للقاري فقد امتاز شرح إسماعيل حقي بمثل ما امتاز به شرح القاري، وزاد عليه بزيادة التحقيق والاستيعاب والتدقيق وشرح غموض العبارات وحل ما في الظاهر من إشكال وضبط غريب الألفاظ من الأعلام والمواضع والكنى وغيرها بالحروف.

وسلك مسلك القاري في إتمام نص الحافظ بما يستكمل به إيضاحه، بل حاول الوصول إلى ما يسمى بالشرح الممزوج.

واهتم بجمع أقوال المحدثين في التعريف بأنواع علوم الحديث، معتمدا على كتاب ابن الصلاح الذي جمع ما تفرق منها، كما اهتم بالكتب التي قامت على كتاب ابن الصلاح وعقبت عليه.

ووضح إعراب الجمل التي ظاهرها الإشكال، وعني بتحليلات اللفظية.

وأورد غالب اعتراضات المحدثين على الحافظ، وبين رأيه في الغالب موافقا أو معترضا أو موجهها للأقوال، كما كان كثير التعقيب على القاري؛ مما يؤكد تميزه ودقته، فكان ناقلًا ناقداً معترضا أو موافقا.

(١) ينظر: ص ٢٢١ وما بعدها.

وربما حل بعض غموض، وأورد بعض عبارات، وحقق في بعض المسائل مثل قوله: (ومن ذلك كتاب آكام المرجان في أحكام الجان، فإنه في الأصل للحافظ العلامة شمس الدين محمد ابن القيم الحنبلي ظفر بمسودته القاضي بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي الحنفي، ثم ألف له أبوابا ورتبه ترتيبا، فأضافه إلى نفسه، فقول صاحب الأشباه: أحكام الجان قل من تعرض لها، وقد ألف فيها من أصحابنا القاضي بدر الدين الشبلي غلط وذلك أن في هذا التأليف كلام من كلام أئمة لحنابلة ما يقطع الناظر فيه بأنه حنبلي، فإنه يتعجب من حنفي يؤلف كتابا مثل هذا ثم لا ينقل فيه شيئا من كلام الحنفية، وإن وجد نادرا فلا يكون صدرا بل استطراديا، ومن عادة كل مصنف أن يصدر مذهبه ثم يذكر مذاهب الناس)^(١).

الماخذ عليه:

- كثرة استطراداته في جميع العلوم مما يطيل الفصل وقد لا يخدم الشرح؛ مما يجعله يعيد المسألة أثناء الشرح أو بعد الانتهاء منها.
- كثرة النقول عن بعض المصادر دون الإشارة إلى المصدر المنقول عنه؛ مما يصعب الوصول إلى المصدر.
- يخطئ أحيانا في نسبة الأقوال إلى قائلها، ويخلط بين بعض الأعلام كما خلط بين أبي حاتم الرازي وابن حبان في أكثر من موضع.
- يختصر أسماء بعض الكتب ولا ينسبها لقائلها، فيلتبس اسم هذا الكتاب بغيره من الكتب.
- يسلك أحيانا مسلكا طويلا عند عزو القول إلى قائله، مثل قوله: (ومنه عبر شارح الإيضاح عن التفتازاني، وذلك حين تأليفه المطول؛ إذ لم يكن وقتئذٍ مستكملاً لجميع العلوم المطلوبة عُرفاً)^(٢).
- يتصرف في بعض النقول، فيأخذ ويترك ويقدم ويؤخر دون الإشارة.

(١) ينظر: ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٢) ينظر: ص ١٠٨.

- يتوسع في المعاني اللغوية بما لا يخدم الشرح.
- يتجاوز أحيانا عند الرد على المخالف عبارات حادة، كقوله: بعض الحمقى أو كقوله: (وقع من بعض أهل العلة تكلفٌ غير خالٍ عن العلة^(١))، وقوله: (ومن قال: إن السقط إن كان بمعنى السقوط فلا حاجة إلى حذف المضاف فقط سقط عن أعين العلماء)^(٢).
- يخطئ أحيانا في بعض النقول أو ينقل ممن يخطئ^(٣).
- التعويل في النقل على كتب المعاجم اللغوية كالمفردات والقاموس والتعريفات وكتب التفاسير كتفسير أبي السعود والبيضاوي والكشاف والحواشي الشارحة لها على ما فيها من تجاوزات عقديّة ومخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة.
- يستشهد أحيانا بالأحاديث الضعيفة والموضوعة والباطلة لنصرة مذهبه ومعتقده الصوفي.
- يدرج كلمات التصوف ويذكر بعض المرادفات بالفارسية حسبما ساعدها المحل، وهذا قريب من وصفه لروح البيان حيث قال: (قررت كل مجلس على أسلوب غريب وأدرجت فيه كلمات التصوف ومزجت التقرير بالأبيات الفارسية حسبما ساعدها المحل وسميته بروح البيان في روح القرآن).

٣- شروح النخبة والمقارنة بينها:

عقدت مقارنة بين شروح النخبة الثلاثة:

- (١) ينظر: ص ١١٨.
- (٢) ينظر: ص ٣٣٥.
- (٣) ينظر: ص ١٠٥ و ٣٧٩.

- شرح شرح نخبة الفكر للقاري.

- اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر للمناوي.

- وشرح نخبة الفكر لإسماعيل حقي.

وقد وفقني الله تعالى للوقوف على التحقيقات القيمة لكتابي (شرح شرح نخبة الفكر للقاري) تحقيق محمد نزار وهيثم نزار، و(اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر) تحقيق الدكتور المرتضى الزين أحمد، كما وقفت على المقارنة التي عقدها الدكتور المرتضى بين شرح القاري والمناوي، فاستفدت من جميعها، وأضفت إليها بعض ما توصلت إليه واستنتجته، وشملت مقارنتي:

- مقارنة عامة بين المصنفين الثلاثة.

- ومقارنة خاصة بين الشروحات الثلاثة.

● مقارنة عامة بين المصنفين الثلاثة:

اتفق المصنفون الثلاثة بكونهم في عصر واحد قل فيه الابتكار، واتجه العلماء إلى تأليف الحواشي والشروح للكتب السابقة^(١).

وكان أول المصنفين الثلاثة الشيخ علي القاري (ت ١١٠٤هـ):

ولد علي بن سلطان القاري ثم المكّي الحنفي في هرة إحدى بلاد خراسان، ورحل إلى مكة وتشرف بمجاورة الكعبة أكثر من أربعين سنة، استفاد فيها من كبار علماء عصره أمثال ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ)^(٢)، وعلي المتقي الهندي (ت ٩٥٢هـ)^(٣)، وعطية

(١) ينظر: اليواقيت والدرر للمناوي ص ٥٩.

(٢) ينظر: البدر الطالع للشوكاني ١ / ١٠٩.

(٣) ينظر: الكواكب السائرة لنجم الدين الغزي ٢ / ٢٢١-٢٢٢.

السلمي (ت ٩٨٢هـ)^(١)، بعيدا عن ديار البدعة، قريبا من ديار السنة التي هي مهبط الوحي، كما عبر في كتابه شم العوارض^(٢). أثنى عليه علماء عصره ووصفوه بالمجدد^(٣)، شملت مؤلفاته الحديث والعقيدة والفقہ وأصوله والتفسير والتجويد والشمائل والآداب والتراجم واللغة والنحو وكثيرا من الرسائل المتفرقة، بلغت مصنفاته ١٦٩ مصنف.

يلاحظ عليه محاربة البدع والمنكرات، فقد نبه في كتبه ورسائله على بدع وخرافات ومنكرات، ورد عليها، كما حارب الصوفية في بعض مصنفاته مثل كتابه (رد الفصوص) و(كشف الخدر في حال الخضر) و(المرتبة الشهودية في منزلة الوجودي).

والثاني الشيخ عبد الرؤوف المناوي (ت ١١٣١هـ):

عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي القاهري الشافعي، تتلمذ على يد والده في العلوم العربية، وأخذ التفسير والحديث والأدب عن النور علي بن غانم المقدسي والنجم الغيظي، وأخذ الفقه عن الشيخ الرملي، وبه برع^(٤)، بلغت عدد مصنفاته ١٠٢ مصنف^(٥)، كان شافعي المذهب، فيه تصوف وأشعرية، وله عدد من المؤلفات في نصره التصوف والمتصوفة مثل: (شرح القصيدة العينية لابن سينا في التصوف) و(شرح مشاهد الأنوار لابن عربي) و(الكواكب الدرية في مناقب السادة الصوفية)^(٦)، انتسب للطريقة النقشبندية والخلوتية وكان أشعريا^(٧).

(١) ينظر: الأعلام للزركلي ٤ / ٢٣٨.

(٢) ينظر: شرح القاري.

(٣) ينظر: شرح القاري ص ٧١-٧٤.

(٤) اليواقيت والدرر للمناوي ص ٦٢.

(٥) المرجع السابق ص ٦١.

(٦) المرجع السابق ص ٦٠.

(٧) المرجع السابق.

وبالنظر لترجمة المصنف:

- اتضح أن مصنفنا يتفق مع القاري في المذهب الفقهي والمناوي في التصوف.
- تميز القاري بالقوة في علوم الحديث حيث قالوا عنه: الجامع في العلوم العقلية والنقلية، والمتضلع من السنة النبوية. والمناوي في الفقه حيث قيل عنه: أخذ عن الشيخ الرملي وبه برع^(١)، وإسماعيل حقي في اللغة، وقد أشرنا إلى ذلك في ترجمته وفي شرحه ما يدل على ذلك.

- بلغت مصنفات القاري ١٦٩ مصنف، والمناوي ١٠٢ مصنف، وإسماعيل حقي أكثر من مائة مصنف.

- اشتهر صيت كل من المناوي والقاري، بينما كان إسماعيل حقي مخمولا الذكر للأسباب التي أشرنا إليها سابقا.

- تأثر كل من المناوي وإسماعيل حقي بالبيئة التي عاشا فيها، فكان المناوي من أصحاب الطريقة النقشبندية والخلوتية وفيه أشعرية، قال عنه محقق أحد كتبه: كان متصوفا بمعنى التصوف البدعي الحائد عن طريقة السلف الصالح^(٢)، وكذا كان إسماعيل حقي من أصحاب الطريقة الجلوتية، بينما عاش القاري أكثر حياته في مكة بعيدا عن ديار البدعة قريبا من ديار السنة، والتقى بالعلماء الذين سلكوا مسلك السلف الصالح، وكان محاربا للصوفية والبدع والمنكرات.

● مقارنة بين الشروح الثلاثة:

- اعتمد الشراح الثلاثة على أكثر من نسخة للنخبة في شروحهم.
- اتفقت الشروح الثلاثة في بعض أنواع علوم الحديث، فشرحت ألفاظها وبينت دقائق مسائلها مستفيدة من النقل من الشروح المتقدمة.

(١) اليواقيت والدرر للمناوي ص ٦٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ٦٠.

- تعقب كل من القاري والمناوي وإسماعيل حقي الحافظ ابن حجر تعقبات يسيرة، وغالب تعقباتهم تعقبات لغوية بتعديل بعض العبارات أو تنبيه على العيوب التي ظهرت عندما دمج الحافظ متنه بشرحه، وقد عبروا عنها مثلا بقولهم: اللائق بالدمج أو الأولى أو الأظهر أو غير ذلك.

- ترجم المناوي وإسماعيل حقي للحافظ ابن حجر في مقدمة شرحهما، زاد إسماعيل حقي بترجمته لابن الصلاح.

- حوى شرح المناوي تعقبات الشرف المناوي والبقاعي وابن قطلوبغا، ووقف على نسخة الشريف بن أبي كمال التي قرأها على الحافظ، قال محقق اليواقيت: (وقد ذكر المناوي رحمه الله ما يزيد على خمسين موضعا، نسبها للكمال بن أبي شريف، وفيها مواضع لم أقف عليها)^(١).

- بينما اهتم القاري بمناقشة تعقبات ابن قطلوبغا، ولا يصرح باسمه بل يقول: وأغرب التلميذ، أو: وهذه غفلة من التلميذ، أو: بما حررنا اندفع قول التلميذ، بينما اهتم إسماعيل حقي بمناقشة القاري، ولا يصرح باسمه، بل يقول: لا كما وهم أو كما قيل أو كما قال بعضهم، وأحيانا يتجاوز بالعارة فيصف القاري بما لا يليق، وناقش بعض تعقبات الشريف وابن قطلوبغا.

- اتفقت جميع الشروح بسوقها المتن والشرح كما ساقها الحافظ ابن حجر بدون ذكر عناوين لمسائل كتابه تدل عليها، وإنما كانت من اجتهادات النساخ الذين وضعوها في حواشي النسخ، أو المحققين الذين ميزوها بوضعها بين معقوفتين^(٢).

(١) ينظر: المرجع السابق ص ٥٢.

(٢) ينظر: شرح القاري ص ١٩، واليواقيت والدرر للمناوي ص ٨٩.

٤ - عنوان الكتاب والتحقيق فيه وتوثيق نسبه للمؤلف:

- غالب النسخ سجلت العنوان ب: شرح نخبة الفكر لإسماعيل حقي.
- ونسب صاحب هدية العارفين هذا المخطوط لإسماعيل حقي إلا إنه قال: (له شرح نخبة الفكر لابن حجر سماه: هذا ما أراد الله^(١))، وفي فهرس المخطوطات: (شرح نخبة الفكر لحقي أفندي)^(٢) كما ذكره المصنف ضمن ما ذكر من مؤلفاته في مقدمة روح البيان فقال: شرح نخبة الفكر^(٣).

وكل من ذكر شروح النخبة أورد هذا الشرح ضمن الشروح، ولم يختلف أحد في نسبه لمؤلفه، كما أن عبارات المقدمة تتفق مع أسلوب المصنف وعاداته في مصنفاته، فقد لقب نفسه بإسماعيل الذبيح^(٤) إلا أنه اختلف في مسمى الشرح هل هو حاشية على شرح النخبة كما كتب على بعض النسخ، أم شرح للنزهة كما هو واقع الشرح؛ لذا أدرجه بعضهم ضمن شروح النزهة أو شرح للنخبة كما صرح المصنف في مقدمته، وفي كتابه روح البيان، فلعل مصنفه الذي اعتمد تسميته بناء على تسمية القاري الذي لم يصرح هو الآخر في مستهل كتابه بالاسم؛ لذا اضطرت أقوال العلماء في تسميته^(٥).

وليس لنا إلا أن نسميه بما سماه به مصنفه، فهو شرح لنخبة الفكر.

(١) ٢٢٠ / ٥.

(٢) خزانة التراث وفهرس المخطوطات ٧٢ / ٦٧١.

(٣) روح البيان لإسماعيل حقي ١ / ٤٥١.

(٤) ينظر: التصحيح والإملاء لإسماعيل حقي ت: تركي العتيبي.

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٨٦، وروح البيان لإسماعيل حقي ٨ / ٤٨٩.

٥- وصف النسخ الخطية:

• وقد وقفت على سبع نسخ، وهي على النحو الآتي:

أ- النسخة الأولى نسخة من مكتبة [BURSA] بورصا مجموعة قنال، وتقع في ثلاث مجلدات: المجلد الأول رقم الحفظ [٣٥] (٢١٥) لوح، والمجلد الثاني برقم [٣٦] (٢٢٥) لوح، المجلد الثالث برقم [٣٧] (٢١٩) لوح، بختم عليها ختم تملك ووقف للمجلدات الثلاث، ولم نقف على اسم ناسخ أو تاريخ نسخ، قيل: مكتوب في الفهرسة أنها بخط المؤلف، ولم نقف على دليل يقوي ذلك.

ب- النسخة الثانية من مكتبة [RAGIPPASA] راغب باشا، تقع في مجلد واحد، رقم الحفظ [٢٤١] (٣٩٣) لوح، بقلم روحاني بن علي، وكان الفراغ من كتابة النسخة سنة (١١٥٣هـ) عليها ختم وقف لراغب هذا في مقدمة المخطوط وآخره.

ج- النسخة الثالثة نسخة [KASIDECI ZADES] قاصدجي زاده، تقع في مجلد واحد رقم الحفظ [٤٦] (٤٥٨) لوح بقلم السيد الحاج الحافظ محمد أمين خطيب، وكان الفراغ من كتابة النسخة سنة (١٢٣٧هـ) عليها ختم تملك ووقف ويتكرر الوقف في عدد من الأوراق داخل المجلد.

د- النسخة الرابعة من مكتبة [KILICALIPASA] قليج علي باشا رقم الحفظ [١٨٢] (٣٠٩) لوح، بقلم محسن القادري مصطفى، وكان الفراغ من كتابة النسخة سنة (١٢٠٦هـ) عليها ختم وقف وتملك.

هـ- النسخة الخامسة من مكتبة [PERTEVNIYAL] بروتنيال رقم الحفظ [١٨٦]، وتتكون من مجلدين، المجلد الأول ويقع في (٣١١) لوح، وأما المجلد الثاني ففي (٢٦٣) لوح. ولا يوجد اسم الناسخ وتاريخ النسخ وعليها ختم تملك ووقف.

و- النسخة السادسة من مكتبة [MANISA] مانيسا في مجلد واحد رقم الحفظ [٤٤٦٤] بدون تاريخ نسخ واسم ناسخ، عليها أكثر من ختم ونقل ملكية ووقف ومكتوب عبارات إهداء.

- ز - النسخة السابعة مكتبة بايزيد العمومية في مجلدين الأول في (٢٢٤) لوح والثاني لم يتيسر الوقوف عليه، بلا تاريخ نسخ واسم ناسخ.
- واعتمدت في التحقيق على ثلاث نسخ هي:
- نسخة بورصا (الأصل).
 - نسخة راغب باشا (ر).
 - نسخة قاصدجي زاده (ق).

فكانت أفضل النسخ بعد المقارنة، فجميع صفحاتها واضحة وكاملة قليلة التصحيفات والسقط، ومميز متن النخبة فيها بالأحمر، كما وُضع خط أحمر فوق النزهة، ولوحظ أن بها لحوقًا وحواشي، اتفقت في غالبها كما أن غالب حواشي النسخ الثلاث ختمت بما يشبه التوقيع؛ مما يدل على أنها قوبلت ولاقَت عناية واهتمام.

• نسخة [BURSA] بورصا: كُتبت بخط فارسي، وقعت في ثلاث مجلدات، ووضع رقم تسلسلي لكل وجه من بداية كل مجلد إلى آخره، وهكذا في المجلدات الثلاث، وكتبت التسلسل بخط ومداد غير ما كتب به المتن، ولعل من كتبها هو أحد ممتلكيها، وعليها ختم في بداية كل مجلد وفي خاتمة مكتوب فيه: وقف كتبخانه خانقاه^(١) شيخ إسماعيل حقي قدس سره بروسه سنة ١٢٣١، ذكر لنا أنها نسخة المصنف، وقيل: من مكتبته.

وبعد التتبع وسفر بعض أفراد المشروع لم يتبين لنا شيء غير أن هذه النسخة أفضل النسخ المختارة وأصوبها، ويلحظ تغير خط الناسخ في الثلث الأخير من المجلد الأول إلى ثلث المجلد الثاني، ثم عاد إلى خط الناسخ الأول إلى نهاية المجلد الثالث، فلم يكن بجودة الناسخ الأول، فاحتجت في بعض مواضع هذه الجزئية إلى التلفيق، واتفقت مسطرة صفحات الناسخ الأول والثاني على ١٥ سطرا، وعدد كلمات الناسخ الأول في السطر ما

(١) الخانقاه: هي الزاوية التي يتنحي فيها المتصوف عن الخلق ليتقرب إلى الحق كما عرفها إسماعيل حقي في

بين ١١ إلى ١٢ كلمة، أما الناسخ الثاني من ١٢ إلى ١٤. واعتمد نساخها على طريقة المصنف في الرسم الإملائي والقواعد التي نبه عليها في كتابه الفروقات، وقد تكون مخالفة للرسم الحديث كإسقاط الألف في بعض الكلمات كمئة وثلاث وإسحق وإسماعيل وكتابة فائدة بالياء، وكانت النسخة خاليه من الهمزات غالبا، وقد يفرق الناسخ أحيانا بين إن وأن بكسر همزة الأولى وفتح همزة الثانية، عبر عن اللحق بوضع الحرف (ط) في المتن وكتابه في الحاشية، وتصحيح الأخطاء بالحرف (ن)، وقد يختصر كلمة المصنف بـ"مص"، كما امتاز الناسخان بجمال الخط ووضوحه واهتمامهما بالتنقيط والتشكيل والترتيب.

• نسخة [RAGIPPASA] راغب باشا: كُتبت بخط نستعليق^(١)، مسطرة صفحاتها ٢٣ سطرا، وعدد الكلمات في السطر من ١٣ إلى ١٥ كلمة، بخط رقعة واضح وجميل منقوط، يذكر الكلمة في آخر الصفحة ويكررها بداية الصفحة المقابلة، لا يهتم بالهمزات ويختصر بعض الكلمات مثل تعالى (تع)، فحينئذ (فح) أو (ح)، والمصنف (المص)، وأيضا (أيض)، والمقصود (المقص)، يخرج خط من السطر عند كتابة اللحق بدون الاهتمام باتجاه الخط أو موضع اللحق.

• [KASIDECI ZADES] قاصدجي زاده: كُتبت بخط النسخ، مسطرة صفحاتها ٢٧ سطرا، عدد كلمات كل سطر ما بين ١٠ إلى ١٢ كلمة، أكثر النسخ تصحيفا وسقطا، ويظهر اتفاقها مع نسخة بورصا (الأصل) في غالب المواضع مما يدل على أنها قد تكون نقلت من بورصا، لكن وقوفي على موضع أخطأ الناسخ فيه فأدخل الحاشية في المتن يرجح أنهما نقلتا من نسخة واحدة، قد تكون نسخة المصنف أو أحد تلامذته.

٦- منهج التحقيق:

١- قمت بنسخ النص كما جاء في النسخة الأصل، والتي اخترتها ووضعت لها الرقم التسلسلي الذي أشرت له سابقا، فوضعت بين معقوفتين [الجزء/ الصفحة] محاكية ما نحن عليه اليوم، وذلك لخلو بعض الصفحات من أرقام الألواح.

(١) أفاد بذلك الدكتور علي العمران حفظه الله.

- ٢- قابلت النسخ وأثبت الفروقات، مع عدم الالتفات لفوارق النقط أو عبارات الثناء على الله عز وجل أو الصلاة على النبي ﷺ والترحم على الأموات.
- ٣- ميزت متن النخبة بخط محبر، ووضعت خطا تحت النزهة، محاكية ما عليه صنيع النساخ.
- ٤- ربطت أجزاء الكتاب بعضه ببعض بذكر إحالات المصنف، فما كان عندي ذكرته بالصفحة، وما كان عند غيري أحلت عليه بمخطوط [الجزء/الصفحة].
- ٥- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية وفق رسم المصحف، وكذا الآيات التي أشار لمعناها المصنف.
- ٦- تخريج الأحاديث الواردة من كتب السنة:
 - أ- فإذا كان في الصحيحين اكتفيت بالعزو إليهما.
 - ب- وإن كان خارج الصحيحين أخرجته من باقي الكتب الستة، فإن لم أجده تتبعته في كتب التخريج أو الكتب التي ذكرته.
 - ج- نقلت أحكام الأئمة قديماً أو حديثاً على الحديث قبولاً أو ردّاً.
 - د- ذكرت الأحاديث التي أشار إلى معناها المصنف وخرجتها.
 - هـ- وضعت تخريج أحاديث الحافظ نهاية المتن.
 - ٧- خرجت الأشعار والأمثال المستشهد بها.
- ٨- ترجمت للأعلام الذين لم يترجم لهم المصنف، فإن كان صحابياً ترجمت له من كتب الصحابة، وإن كان ممن ذكر في التقريب اكتفيت به، فإن لم أجد ترجمت من مظان كتاب التراجم ما استطعت.
- ٩- عرفت بالبلدان والأماكن.
- ١٠- عرفت بالكتب التي ذكرها المصنف مع ذكر إحدى طبعاتها أو الإشارة إلى أنها ما زالت مخطوطة.
- ١١- عزوت الأقوال التي ينقلها المصنف عن العلماء إلى مصادرها أو مصادر تنقل عنها إذا لم أستطع الوقوف عليها.

- ١٢- شرحت بعض أقوال المصنف الغامضة بأقواله التي في كتبه الأخرى.
- ١٣- أشرت إلى مخالفات المصنف العقدية لمذهب أهل السنة والجماعة في قسم الدراسة^(١)، وعلقت على ما استطعت التعليق عليه في قسم التحقيق.
- ١٤- قمت بإعداد الفهارس لتسهيل الوصول إلى محتويات هذا الكتاب، وهي كالتالي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأعلام المترجمين.
- فهرس الأشعار والأمثال.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس القبائل والطوائف.
- فهرس مصادر المؤلف.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

رموز بعض المراجع المتكررة:

- معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح.
- شرح شرح نخبة الفكر للقاري = شرح القاري.

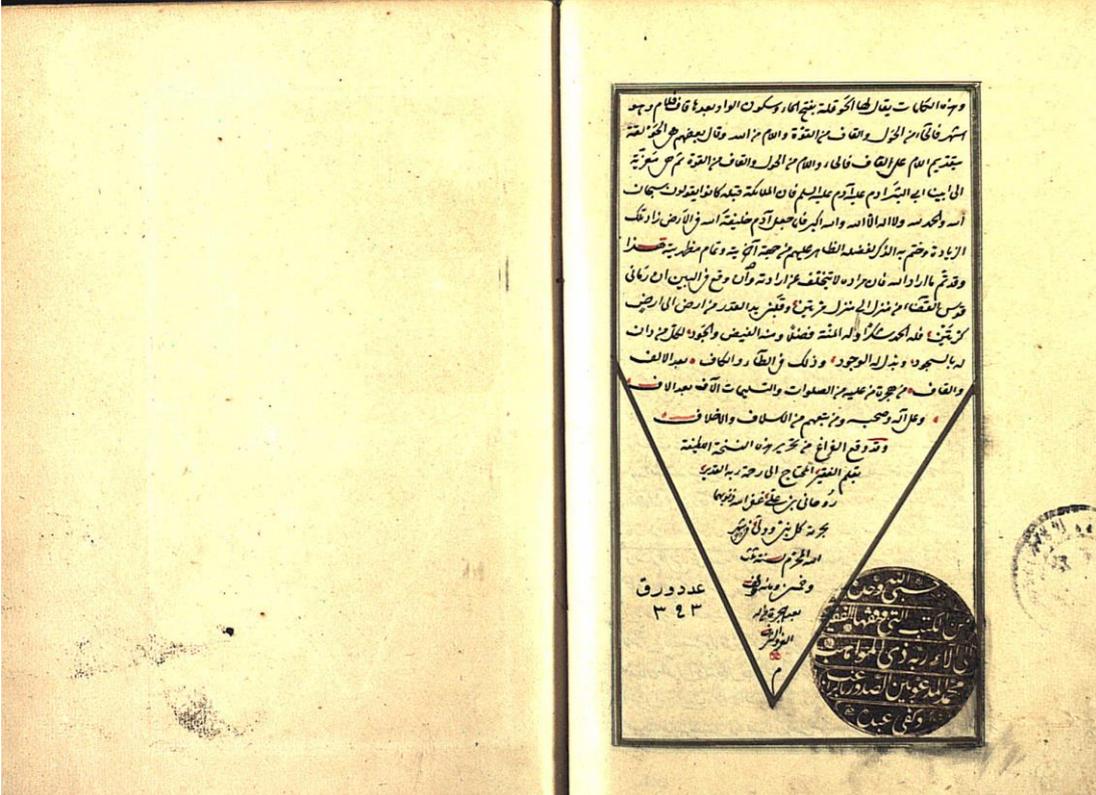


(١) أكثر المصنف من النقل من كتب اللغة والتفسير التي تحتاج إلى دراسة عقدية تصعب على غير المختصين.

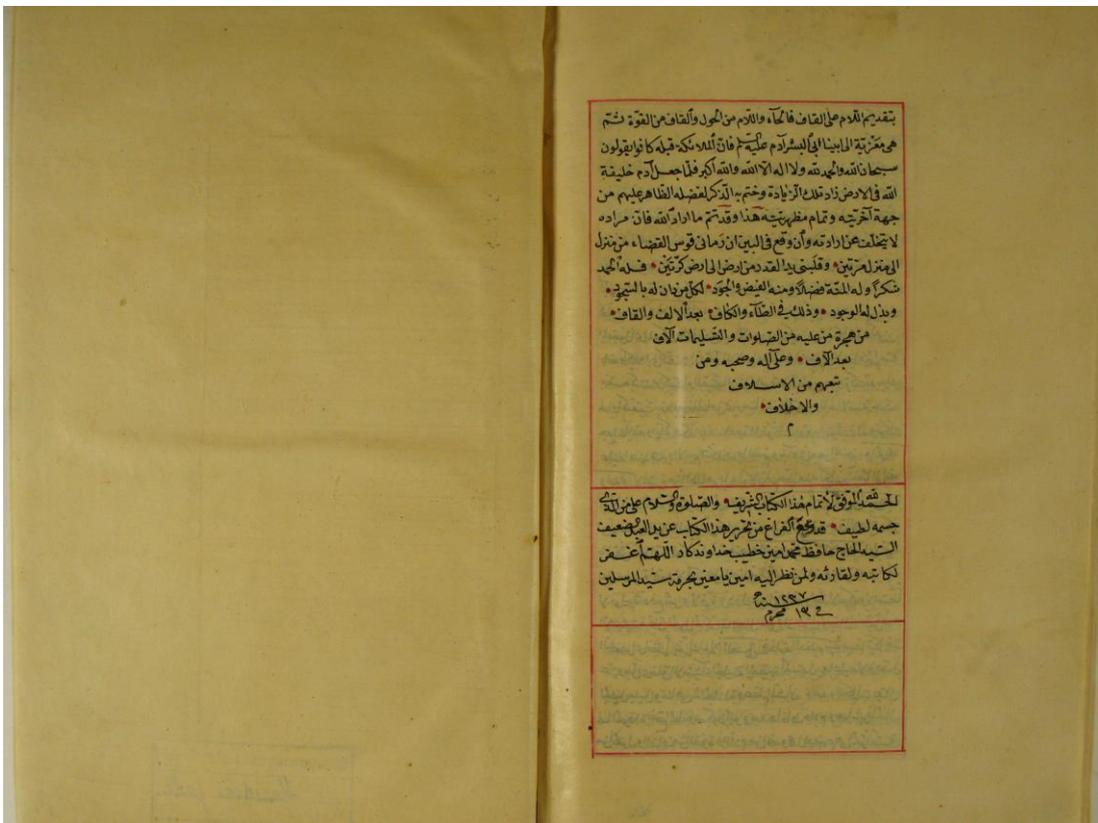
صورة لصفحتين من النسخة الأصل



صورة للصفحة الأولى والصفحة الأخيرة من النسخة (ر)



صورة للصفحة الأولى والصفحة الأخيرة من النسخة (ق)



النصّ المحقّق



فإن خف الضبط تفريع على حدّ الصحيح، وكان الظاهر أن يقول: فإن خف الضبط مع وجود بقية الشرط، إلا أن المتن والشرح لما كانا شيئاً واحداً باعتبار الدمج اكتفى عنه بما ذكره في الشرح من قوله: والمراد إلخ. وخص الضبط بالذكر إذ بالتفاوت فيه يظهر كون الحديث صحيحاً وحسناً أو ضعيفاً أي: قلّ أي: ظهر قلة ضبط الراوي المستلزم [٢٩٣ / ١] لضبط المروي^(١). والمراد بهذا التفسير دفع ما يرد أن الظاهر أن يقول: فإن نقص الضبط؛ لأنه هو المقابل لتام الضبط، وبيانه أن خفّ هاهنا من الخفوف لا من الخفة^(٢)، وفي التعبير به فائدتان: الأولى: الإشارة إلى أن العلم خفيف الحمل، فإنه من قبيل الريحان المعنوي، فلا ينبغي أن يرده أحد بأن يثقل عليه حمله أو يتسامح فيه. والثانية: أن فيه رعايةً للأدب في العبارة؛ لأن نقصان الضبط يسري إلى القول بنقصان الحديث، وفي ظاهره سماحة، على أن القلة وما يؤدي مؤداها تستلزم معنى النقصان؛ لأن قليل العدد والأجزاء ناقص إلى كثيرهما، فما كان قليلاً كان ناقصاً. يقال أي: في اللغة، وهو احتجاج على مدعاة من مجيء خف بمعنى قل: خف القوم خفوفاً أي: قلوا عدداً، قال البيهقي: الخفة: سبك شدن ودر خدمت بشتا فتن أندك شدن، عن الجوهري و**برودي وفتح عن البارابي**. وفي القاموس: الخف بالكسر الخفيف والجماعة القليلة^(٣). ولم يتعرض للخفوف، لكن أشار إلى معنى القلة بالتفسير الثاني للخف، فالخفيف باعتبار الكيفية، والجماعة القليلة باعتبار الكمية. والمراد أي: من خفة الضبط المستلزمة لفقد تمام الضبط الذي هو أحد شروط الصحيح^(٤) مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح من العدالة واتصال السند وعدم العلة والشذوذ. والمقصود الضبط الخفيف مع وجود بقية الشروط على حالها، لا قتلها أيضاً؛ إذ لا يتصور فيها ذلك، وإلا كان الحديث ضعيفاً.

(١) شرح القاري ص ٢٩١.

(٢) قال اللقاني: في اللفظ تجوز حيث عبر بالخفة القابلة للثقل وهما من عوارض الكميات دون الكيفيات. قضاء الوطر ص ٧٥٧.

(٣) ص ٨٠٦.

(٤) شرح القاري ص ٢٩٢.

وفيه أن مراتب العدل متفاوتة أيضاً؛ لأن التقوى على طبقات، إلا أن يقال: [٢٩٤/١] المراد بقلة العدالة الضعيف عدما، وكذا ليس فيه قلة الضبط، بل سوء الحفظ. فهو أي: فذلك الخبر، وهو من الشرح لا من المتن، وأورده لأنه في مقابله قوله: هو الصحيح، وأتى بالفاء لأن الجملة الاسمية الواقعة جزاء للشرط يجب فيها الفاء؛ للدلالة على سببية الأول للثاني، وفيه أنه مع قطع النظر عن الدمج يبقى المتن عربياً عن الفاء.

الحسن لذته قال تلميذ المصنّف^(١): (لم يحصل بهذا^(٢) تميز الحسن؛ لأن الخفة المذكورة غير منضبطة)^(٣) انتهى. أقول: إنَّ الخفة من الأمور الإضافية المعلومة عند الأئمة ولو بطريق التقريب دون التحقيق؛ فإن مراتب العلوم والأعمال والأحوال كمراتب الأموال، فاعرف جداً، وقد سبق ما يزيد على هذا فارجع. والحسن: الجميل، والحسن لمعنى في نفسه: عبارة عمّا أتصف بالحسن لمعنى ثبت في ذاته؛ كالإيمان بالله وصفاته^(٤)؛ ولذا قالوا: الإيمان والطاعة لا تنفع إلا إذا كانت تلك الرغبة رغبة فيه؛ لكونه إيماناً وطاعةً في نفسه حسناً لذاته، وأمّا الرغبة^(٥) لطلب الثواب والخوف من العقاب فغير مفيدة^{(٦)(٧)}.

(١) هو: زين الدين قاسم بن قطلوبغا الجمالي الحنفي، تلميذ الحافظ ابن حجر، صنف التصانيف المفيدة، فمنها: "غريب القرآن"، و"شرح مختصر المنار"، و"القول المبتكر على شرح نخبة الفكر"، وغيرها، (ت ٨٧٩هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ٦ / ١٨٤-١٨٨، وشذرات الذهب ٩ / ٤٨٧-٤٨٨.

(٢) بعد أن عرف الحافظ ابن حجر الصحيح وذكر حده بقوله: وهو خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ، قال: فإن خف الضبط، والمراد مع الشروط المتقدمة في حد الصحيح، اعترض ابن قطلوبغا تلميذ الحافظ ابن حجر بهذا القول.

(٣) القول المبتكر على شرح نخبة الفكر، لابن قطلوبغا ص ٥٩.

(٤) التعريفات للجرجاني ١ / ٨٧.

(٥) في (ر): (الرغبة فيه).

(٦) في (ر): (مفيد).

(٧) مفاتيح الغيب للرازي ٢ / ٥١٠، وهذا منافٍ لعقيدة أهل السنة والجماعة، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رِعْبًا وَرَهْبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠]، قال ابن كثير: "قَالَ النَّوْزِيُّ: ﴿رِعْبًا﴾ فِيمَا عِنْدَنَا، ﴿وَرَهْبًا﴾ مِمَّا عِنْدَنَا"، فدلَّ على أن العبادة تشمل الرجاء والخوف. التفسير ٥ / ٣٢٥. قال ابن تيمية: "من قال من السلف: من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد". العبودية ص ١١٢.

والحسن لمعنى في غيره هو: الاتصاف بالحسن لمعنى ثبت في غيره؛ كالجهد فإنه ليس بحسن لذاته؛ لأنه تخريب بلاد الله وتعذيب عباده وإفناؤهم، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «الآدمي بنيان الرّبِّ، ملعون من هدم^(١) بنيان الرب»^(٢). وإنما حسن من إعلاء كلمة الله وإهلاك أعدائه، وذا باعتبار كفر الكافر^(٣) واستيلائه على العباد والبلاد^(٤)، لا باعتبار نفسه. والحسن بالضّم: كون الشيء ملائمًا للطبع؛ كالفرح، وكون الشيء [٢٩٥ / ١] صفة كمال؛ كالعلم، وكون الشيء متعلّق المدح؛ كالعبادات^(٥).

والفرق بين الحُسن والجمال أن الحُسن يتّصف به ما كان شيئًا منفردًا؛ كالنعل، تقول: نعل حسنة وخاتم حسن، فإذا اجتمعت من ذلك جملة وُصِف صاحبها بالجمال وبالحُسن أيضًا. وأيضًا أن الحسن ما استحسنه^(٦) وكان ذلك فيه غرض، فليس بصفة قائمة بالذات، والجمال صفة عين، فهو جمال في حقّ غيرك. كذا في الأمالي^(٧) للسهيلي^(٨).

(١) في (ق): (يهدم).

(٢) هذا الحديث لا أصل له، وإنما انتشر عند بعض المفسرين؛ كالرازي في مفاتيح الغيب ١ / ٢٠١، وابن عادل في تفسير اللباب ١٢ / ٢٧٢، وروي بلفظ: (إن هذا الإنسان بنيان الله، ملعون من هدم بنيانه)، وذكره الزمخشري في الكشاف ١ / ٥٥١، وقال الزيلعي: "غريب جدًا". تخرّج الكشاف ١ / ٣٤٦. وقال المناوي: "وفي بعض الأحاديث التي لم أقف لها على طريق: (من هدم بنيان الله فهو ملعون)، أي: من قتل نفسًا ظلمًا". التيسير بشرح الجامع الصغير ٢ / ٤٣٥.

(٣) التعريفات للجرجاني ١ / ٨٧.

(٤) في (ق) بزيادة: (لا بالعباد والبلاد).

(٥) التعريفات للجرجاني ١ / ٨٧.

(٦) في (ر): (استحسنته).

(٧) لم أقف على هذا القول في أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، بكلية اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة دار السعادة، وقد أشار الزركشي لها في البرهان فقال: قال السهيلي في أماليه، وقال: ذكره السهيلي في أماليه. قال المحقق: من الثابت أن السهيلي لم يجمع هذه المسائل المتقدمة في إملاء مستقل، وأن جمعها من صنع أحد العلماء... وقد تكون ضمن هذا الكتاب أو لا تكون. أمالي السهيلي ص ١٠. من مقدمة المحقق.

(٨) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، حافظ عالم باللغة والسير، (ت ٥٥٨١هـ). له مصنفات، منها: الروض الأنف، والإيضاح والتبيين لما أجهّم في الكتاب المبين. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ١٤٣-١٤٤، وتذكرة الحفاظ ٤ / ٩٦-٩٧، والأعلام ٣ / ٣١٣.

لا لشيء خارج من ذاته يصير به^(١) حسناً لغيره.

وهو - أي: الحسن لشيء خارج-: الذي يكون حسنه أي: مع كونه ضعيفاً في نفسه
بالاعتبار الظاهر بسبب الاعتضاد أي: التقوي والتعاون، قال البيهقي^(٢): الاعتضاد كسبي
زاركرفتن وجيزي در نظر بازو كردن^(٣)، والتركيب يدلُّ على عضو مخصوص هو ما بين
المرفق إلى الكتف، ثم يُستعار في موضع المعين؛ لأن قدرة الإنسان في ظهره وفي عضده؛ ولذا
يقال^(٤): تعاضدوا وتظاهروا، أي: تعاونوا؛ لأن ضمَّ العضد إلى العضد والظهر إلى الظهر قوَّة
على قوة^(٥)؛ نحو حديث المستور، أي: الراوي الذي لم يظهر عدالته ولا فسقه^(٦)، فهو ما
دام مستور الحال لا يكون خبره حجَّةً في باب الحديث.

قال ابن الصلاح^(٧): الحديث الحسن قسمان:

(١) في (ر) بإسقاط (به).

(٢) هو: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد أبو جعفر بن أبي جعفر أبو صالح البيهقي المقرئ اللغوي، كان إماماً في
القراءة والتفسير والنحو واللغة، لقب بـ: جعفر، وهي كاف تصغير على لسان العجم، له كتاب تاج المصادر،
وينابيع اللغة (ت ٥٤٤هـ) ينظر: الوافي بالوفيات للصدفي ١٤١ / ٧، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٢٥.
(٣) تاج المصادر في اللغة (الجزء الثاني)، للبيهقي المعروف بـ: (جعفر)، (ت ٥٤٤هـ)، ت: أحمد أبو العيلة،
ص ٤١٩.

(٤) في (ق): بإسقاط (يقال).

(٥) ينظر: الصحاح ٢ / ٥٠٩، والمفردات ص ٥٧١، والقاموس ١ / ٢٩٩.

(٦) ينظر: شرح القاريص ٢٩٣ قال الحافظ ابن حجر: المجهول قسمان أ- مجهول العين: من لم يرو عنه غير واحد ولم
يوثق ب- مجهول الحال (المستور): من روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثق. ينظر: نهضة النظر ص ٥٠.

(٧) هو: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين المعروف بابن الصلاح الشهرزوري، صاحب (علوم الحديث)،
اشتغل مدرساً بالمدرسة الصلاحية ببيت المقدس، (ت ٦٤٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٣-٣٤٥، وسير
أعلام النبلاء ٢٣ / ١٤٠-١٤٤.

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم^(١) يتحقق أهليته، غير أنه ليس [مغفلاً]^(٢) كثير الخطأ فيما يرويه، ولا بمتهم^(٣) بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد [٢٩٦ / ١] بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له [من شاهد]^(٤)، وهو: ورود حديث^(٥) آخر بنحوه. فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً^(٦) أو منكرًا^(٧).

والقسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعدّ ما ينفرد به من حديثه منكرًا.

ويُعتبر^(٨) في كلِّ هذا - مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً أو منكرًا - سلامته من أن يكون معللاً^(٩)، فقول المصنّف: (إذا تعددت طرقه) - أي: طرق حديث المستور وأسانيده - ميلٌ منه إلى القسم الأول، وهو الذي ذهب إليه الترمذي^(١٠).

يعني: أن حديث المستور مما يُتوقّف فيه قبولاً ورداً، وتعدّد طرقه قرينةٌ ترجّح جانب قبوله^(١١)، فهو حسن لا لذاته، بل لغيره.

(١) في (ق): (ولم).

(٢) في الأصل: (مغفلاً)، وفي (ر): (مغفلاً) والصحيح ما أثبتته كما في مقدمة ابن الصلاح.

(٣) في (ق): (تتهم).

(٤) في الأصل: (على من شاهد)، وفي (ر): (من شاهد) والصحيح ما أثبتته كما في مقدمة ابن الصلاح.

(٥) في (ق): (ورد وحديث).

(٦) الشاذ: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه. ينظر: نزهة النظر ص ٧٢.

(٧) المنكر: ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أولى منه. ينظر: نزهة النظر ص ٧٢.

(٨) في (ق): (أو يعتبر).

(٩) مقدمة ابن الصلاح ص ٣١-٣٢. والمعلل هو الحديث الذي فيه علة خفية قاذحة. ينظر: نزهة النظر ص ٥٩.

(١٠) ترجم له المصنف ص ١٠٢-١٠٤.

(١١) في (ق): (قبول).

فكلُّ من الحسن لا لذاته والصحيح لا لذاته إنما يحصل بكثرة الطرق والأسانيد، إلا أن راوي الصحيح ظاهر العدالة، وراوي الحسن مستور العدالة^(١).

فإن قلت: كثرة الطرق والوجوه لا توجب كون الحديث حسناً، وإلا كان بعض الضعيف حسناً؛ لوروده من طرق مختلفة عاضد^(٢) بعضها بعضاً!!

قلت: ليس كل^(٣) [ضعف]^(٤) في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت؛ فمنه ضعف يزيله ذلك؛ بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه كما حفظه ولم يختل فيه ضبطه له، فيصير الضعيف إذا حسناً. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال^(٥) يزال^(٦) بنحو ذلك؛ كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ [١ / ٢٩٧]؛ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك؛ لقوة الضعف^(٧) وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته؛ وذلك كالضعف^(٨) الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً.

فلا يكون مثل هذا الضعف حسناً، ولا يُعتبر كثرة طرقه. كذا في مقدمة ابن الصلاح^(٩). وهذا وإن كان قد أسلفناه، لكن المقام يقتضي إيراده ثانياً؛ ولذا كررناه^(١٠).

(١) شرح القاري ص ٢٩٤.

(٢) في (ر): (عاضدة).

(٣) في (ر): (كله).

(٤) في الأصل: (ضعيف)، وفي (ر): (ضعف) والصحيح ما أثبتته كما في مقدمة ابن الصلاح ص ٣٤.

(٥) المرسل: هو ما سقط من آخره من بعد التابعي. النزهة ص ٨٢.

(٦) في (ر) بإسقاط (يزال).

(٧) في (ر): (لقوة الضعيف)، وفي (ق): (القوة الضعيف).

(٨) في (ر): (كالضعيف).

(٩) استشكل المصنف هو كلام ابن الصلاح مع تصرف فيه، فلعل المصنف صدر الكلام بقلت من قبيل أنه ارتضى

هذا القول؛ لأنه عزاه فيما بعد لابن الصلاح. ينظر: المقدمة ص ٣٤.

(١٠) في (ر): (كررنا).

وخرج عن تعريف الحسن باشتراط باقي الأوصاف من العدالة واتصال السند وعدم العلة والشذوذ كما قال مع بقيه الشروط؛ فإنه إشارة إلى قيود^(١) الحسن، فالصحيح والحسن يشتركان في جميع القيود، ما عدا الضبط؛ حيث إن كيفية الضبط في الحسن خفيفة، وفي الصحيح تامّة.

تعني: كما أن الحسن لغيره خرج بقيد^(٢) لذاته، فكذا خرج بالقيود الباقية الضعيف، وهو لغة: ضدّ القوي^(٣)، واصطلاحًا: ما كان أدنى مرتبة من الحسن^(٤)، وضعفه يكون تارة لضعف بعض الرواة من عدم العدالة أو سوء الحفظ أو تهمة في العقيدة، وتارة بعلة أخرى مثل الإرسال والانقطاع والتدليس.

ومن [أقسامه]^(٥): المقلوب^(٦) والمجهول^(٧) وغيرهما. وقسمه ابن حبان^(٨) تسعة وأربعين قسمًا^(٩). قال بعضهم: إنما يكون الحديث ضعيفًا إذا انفرد به بروايته ضعيف، وإن لم يثبت انفراده فلا يحكم عليه بالضعف؛ فإنّ الصحيح قد يرويه القويّ والضعيف.

(١) في (ر): (قبول).

(٢) في (ر): (مقيد).

(٣) الصحاح ٤ / ١٣٩٠.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٤١.

(٥) في الأصل: (قسام)، وفي (ر): (أقسامه) والصحيح ما أثبتته كما في مقدمة ابن الصلاح.

(٦) المقلوب هو ما حصلت المخالفة فيه بتقدم أو تأخير في الإسناد أو المتن. ينظر: نزهة النظر ص ٩٤-٩٥.

(٧) ذكر الخطيب البغدادي أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد. ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١١٢-١١٣.

(٨) ترجم له المصنف ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٩) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٤١.

وتعقبه الحافظ ابن حجر: "لم أقف على كلام ابن حبان في ذلك، وتجاوز بعض من عاصرناه فقال: هو في أول كتابه في الضعفاء، ولم يصب ذلك، فإن الذي قسمه ابن حبان في مقدمة كتاب الضعفاء له تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة، لا تقسيم الحديث الضعيف، ثم إنه أبلغ الأسباب المذكورة عشرين قسمًا لا تسعة وأربعين". النكت ١ / ٤٩٢.

نعم، قالوا: له سوى طريقه إذا لم يعرف الحافظ المتقن حكم بضعفه ظاهرًا، لا أنه في نفس الأمر ضعيف؛ للاحتمال السابق^(١).

وهذا القسم [٢٩٨ / ١] من الحسن إشارة إلى الحسن لذاته، ووضع المظهر موضع المضمّر لئلا يتوهّم عود الضّمير إلى الأجنبي الذي هو الضعيف، أو إلى الحسن لغيره الذي ليس بمقصود بالذات في هذا المقام؛ ولذا أخرجه بقيد لذاته، وسياق^(٢) المتن لبيان الحسن لذاته، وإن كان الحسن لغيره^(٣) مشاركًا للصحيح في صحّة الاحتجاج به؛ وذلك لأنّ حديث المستور وإن كان من مردود الآحاد كالمختلف فيه ما لم يرجح^(٤)، لكنّه إذا تعدّدت طرقه يصير مقبولًا واجب العمل به عند الجمهور، كما أشار إليه سابقًا.

وأما من قال: إن الإشاره إلى الحسن لذاته ويحتمل رجوعها إلى الحسن لغيره لقربه فيعلم حال الأوّل بطريق الأولى^(٥)، [فقد]^(٦) ذهب إلى ما لا احتمال له، وعكس الأمر بأن جعل الفرع أصلًا مقيسًا عليه، مع مخالفته^(٧) لتقرير أئمّة الحديث في تصانيفهم المشهورة المعتمدة. مشارك للصحيح في الاحتجاج به في الأحكام الخمسة^(٨) وصفات الله تعالى.

(١) ينظر: الخلاصة في معرفة الحديث للطبي ص ٤٦.

(٢) في (ر): (وساق).

(٣) في (ر) بزيادة: (أيضًا).

(٤) في (ر): (يترجح).

(٥) ينظر: قضاء الوطر للقاني ص ٧٦٢.

(٦) في الأصل: (وقد)، وفي (ر) فقد والصحيح ما أثبتته لاتساق المعنى.

(٧) في (ق): (مخالفة).

(٨) الأحكام الخمسة هي: أولاً: الواجب، وهو ما دُمّ شرعاً تاركه قصداً مطلقاً.

ثانياً: المندوب، وهو ما أثيب فاعله ولم يعاقب تاركه مطلقاً.

ثالثاً: المباح، وهو ما خلا من مدح وذم لذاته.

رابعاً: المكروه، وهو ما مدح تاركه ولم يذم فاعله.

خامساً: المحرم، وهو ما ذم فاعله شرعاً.

ينظر: مختصر التحرير لابن النجار ص ٦٥-٧٦.

يعني: هو ملحق بالصحيح في أصل الاستدلال والعمل به؛ ولذا أدرجته طائفة من المحدثين في نوع الصحيح^(١)، كما سبق.

وإن كان أي: هذا القسم وان للوصل، دونه أي: دون الصحيح وأدنى وأنزل منه في المرتبة والقوة، وكذا عند من سمّاه صحيحًا، فإنه لا ينكر أنه دون الصحيح.

وإنما تقاصر الحسن عن الصحيح لأنَّ من شرط الصحيح أن يكون جميع رواته قد ثبت كمال عدالتهم وضبطهم وإتقانهم، إمَّا بالنقل الصريح، وإمَّا بطريق الاستفاضة، وهي: الاشتهار بين الناس^(٢)، بخلاف الحسن فإنَّ ذلك غير مشترط فيه، بل نكتفي فيه بمجيء الحديث من وجوهٍ وغير ذلك.

وأمَّا الضعيف فلا يحتجُّ به، لكن يجوز العمل [٢٩٩ / ١] به في الترغيب والترهيب والقصص وفضائل الأعمال^(٣)، لا في العقائد والأحكام الشرعية؛ فإنه لا يجري التساهل فيهما لكونهما من الأصول، فتبنى على القطع دون غيره^(٤).

ومشابه له أي: للصحيح في [انقسامه]^(٥) أي: انقسام الحسن إلى مراتب ودرجات بعضها فوق بعض^(٦) بحسب مراتب العدالة والقرب من الضبط؛ فإنها أمور إضافية متفاوتة،

(١) ذكر السيوطي منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. ينظر: تدريب الراوي ١ / ١٧٤.

(٢) ينظر صفة من تقبل روايته ومن ترد في: مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٥، والتقريب للنووي ص ٤٨-٤٩، والمنهل الروي ص ٦٣، وشرح التبصرة والتذكرة ١ / ٣٢٨-٣٢٩.

(٣) جمهور أهل العلم على العمل به في هذه الأبواب بشروط:

١- أن يكون الضعف غير شديد، فلا يعمل بحديث انفرد به أحد الكذابين أو المتهمين بالكذب أو من فحش غلظه.

٢- أن يندرج تحت أصل معمول به.

٣- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

ينظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي ص ٢٥٥، وتدريب الراوي ١ / ٣٥١.

(٤) ينظر: شرح التبصرة ١ / ٣٢٥.

(٥) في الأصل: (انقسام) وفي (ر، ق): (انقسامه) والصحيح ما أثبتته كما في النزهة.

(٦) قال الذهبي: فأعلى مراتب الحسن:

بجز بن حكيم عن أبيه عن جده.

وإنما جعله مشابهاً له في ذلك لا مشاركاً؛ إذ لو كان مشاركاً له فيه مطلقاً كان بعض مراتب الضبط فيه تامةً وبعضها أتم كالصحيح، فلم يتميَّز أحدهما من الآخر، لكن لما شاركه في الضبط في الجملة وكذا في^(١) باقي القيود أمكن اعتبار الانقسام فيه أيضاً، ولو من بعض الوجوه، فكان مشابهاً له لا مشاركاً.

والشبهه يقال فيما يشارك الغير في الكيفية فقط^(٢)، والمراد هنا كيفية الانقسام فاعرف.

وإنما لم يقل: إلى مراتب بعضها تحت بعض؛ لأن الصحيح والحسن ممَّا يقتضي العلو والصعود، كما^(٣) أن الضعيف ونحوه يقتضي السفلى والنزول.

وبكثره طرقه يصحح^(٤) أي: وبكثره أسانيد الحسن وعدة وجوهه يعدُّ من جملة الصحيح، ويحكم عليه بأنه صحيح ومن عداده، كما يقال: فسَّقه إذا نسبه إلى الفسق وحكم عليه به، يعني: إذا جاءت للحسن المشهور راويه بالصدق والأمانة والعدالة طرق أخرى حكم بصحته، كما أن الضعيف الذي راويه موصوفٌ بسوء الحفظ يجبر^(٥) بمجيئه من طرق أخرى، فيصير حسناً^(٦).

وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده.

ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي. وأمثال ذلك.

وهو قسم متجاذب بين الصحة والحسن، فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق، ويعتونها بأنها أدنى مراتب الصحيح.

ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يتنازع فيها: بعضهم يحسنونها، وآخرون يضعفونها، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، وخصيف، ودراج أبي السمح، وخلق سواهم. الموقظة ١ / ٣٢-٣٣.

(١) في (ر) بإسقاط (في).

(٢) المفردات ١ / ٧٥٩.

(٣) في (ر): (وكما).

(٤) أي: صحيح لغيره.

(٥) في (ر): (ينجبر).

(٦) أي: حسناً لغيره.

ومن جملة من عدَّ الحسن المذكور صحيحًا الحاكم أبو عبد الله الحافظ^(١) والترمذي والخطيب أبو بكر^(٢) وأبو الطاهر السلفي من الحفاظ^(٣). قال السخاوي^(٤): [٣٠٠ / ١] وإنما تعتبر الكثرة في الطريق المنحطة التي لا تساوي الطريق الأول أو لا يترجح عليه^(٥)، أما عند التساوي أو الرجحان فمجيئه من طريق آخر يكفي^(٦). وحاصله أن الحديث الحسن^(٧) لذاته إذا روي من طرق مختلفة حيث كانت رواته منحطة عن مرتبة رواية الأول، أو^(٨) من طريق واحد مساوٍ للأول أو^(٩) أرجح منه؛ يرتفع عن درجة الحسن إلى درجة الصحيح^(١٠)، ويصير^(١١) ثاني قسَمي الصحيح المسمَّى: الصحيح لغيره^(١٢).

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرک، وحكم عليه العلماء بالتساهل، وتساهله كان مركزاً بالثلث الأخير لأنه توفي قبل أن يراجعه، قال الذهبي: يصحح في مستدرکه أحاديث ساقطة، وقال النووي: الحاكم متساهل. سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٦٣-١٧٧، وميزان الاعتدال ٣ / ٦٠٨، والمجموع شرح المذهب ٧ / ٦٤.

(٢) هو: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، صاحب التصانيف، صنف قريبا من مئة مصنف، أشهرها تاريخ بغداد، وكان فقيها يغلب عليه الحديث والتاريخ، (ت ٤٦٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان ١ / ٩٢-٩٣، وسير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٧٠-٢٩٧.

(٣) هو: أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السلفي، برع على حفاظ عصره في حفظ ما يتعلق بالحديث من الأنساب والتواريخ والأسماء والكنى والقصص والسير، من آثاره: معجم مشيخة أصبهان، ومعجم شيوخ بغداد. ينظر: وفيات الأعيان ١ / ١٠٥-١٠٧، وسير أعلام النبلاء ٢١ / ٥-٣٩.

(٤) هو: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، مؤرخ وعالم بالحديث والتفسير له مصنفات عديدة، أشهرها الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، وشرح ألفية العراقي، والمقاصد الحسنة، وغيرها كثير، (ت ٩٠٢هـ). ينظر: الضوء اللامع ٨ / ٢-٣٢، والكواكب السائرة ١ / ٥٣-٥٤، وشذرات الذهب ١ / ٧٦-٧٨.

(٥) في (ر) بإسقاط من (الطريق) إلى هنا.

(٦) ينظر: فتح المغيـث ١ / ٩٧.

(٧) في (ق): بإسقاط (الحسن).

(٨) في (ق): بالواو بدل أو.

(٩) في الأصل: (إذا)، وفي (ر، ق): (أو) والصحيح ما أثبتته كما في شرح القاري.

(١٠) في الاصل: (الحسن الصحيح)، وفي (ر): (الصحيح) والصحيح ما أثبتته كما في شرح القاري.

(١١) في (ق): (يصير) بإسقاط الواو.

(١٢) ينظر: شرح القاري ١ / ٢٩٧.

وإنما يحكم له بالصحة عند تعدُّد الطرق، أو طريق واحد مساوٍ له أو أرجح منه، كما أشير إليه آنفًا. وإنما اكتفى بذكر تعدُّد الطرق لأن مقصوده بيان فائدة الهيئة الاجتماعية، وتلك الفائدة لا تظهر إلا في كثرة الطرق المنحطَّة، كما يقال: يحصل من السقيمين^(١) مستقيم، أما صورة التساوي أو الرجحان فليس فيها^(٢) كثرة محصَّلة للهيئة المذكورة؛ لأن طريقها واحد، على أن التساوي أو الرجحان مما يعمل بنفسه في الحكم بالصحة من غير حاجة إلى الكثرة؛ لأن للصورة المجموعة أي: للهيئة الاجتماعية التي حصلت من التعدد والكثرة والصورة^(٣) مما يتميز به الأعيان عن غيرها؛ كصورة الإنسان وغيره في الحسيات التي لا يختص بإدراكها مدرك دون مدرك، ومنها ما يقال: صورة الشيء ما به يحصل الشيء^(٤) بالفعل؛ كصورة السرير، وما يقال: إن التمثال ما تصنعه وتصوِّره مشبَّهًا بخلق الله تعالى من ذوات الروح، والصورة عامة، وكصورة العقل^(٥) ونحوه في المعاني التي لا يدركها كلُّ أحد، ومنها ما أشار إليه قوله ﷺ: «إنَّ الله خلق آدم على صورته»^(٦) أي: على صورة^(٧) الحقيقة من الصفات الجامعة؛ فإنَّ الصورة بالنسبة [٣٠١ / ١] إليه تعالى مجاز^(٨)، وفيه كلام آخر

(١) في (ر): (القسمين).

(٢) في (ق): (فيهما).

(٣) في (ر) بإسقاط (والصورة).

(٤) التعريفات للجرجاني ١ / ١٣٥.

(٥) في (ق): (الفعل).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاستئذان، باب بدء السلام ٨ / ٥٠ ح ٦٢٢٧. ومسلم في صحيحه:

كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه ٤ / ٢٠١٧ ح ١١٥ من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ

قال: «إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه، فإنَّ الله خلق آدم على صورته».

(٧) في (ر): (صورته).

(٨) مذهب أهل السنة والجماعة حملها على الحقيقة لا على المجاز، وإمرار آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها من

غير تحريف ولا تكليف ولا تمثيل ولا تعطيل، قال ابن عبد البر: "أهل السنة مجموعون على الإقرار بالصفات

الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بما، وحملها على الحقيقة لا على المجاز" التمهيد ٧ / ١٤٥، وقال شيخ

الإسلام ابن تيمية: "القول الشامل في جميع هذا الباب: أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله

وبما وصفه به السابقون؛ الأولون لا يتجاوز القرآن والحديث" الفتوى الحموية ص ٢٦٩، وقال في نقض التأسيس:

=

لا يذكر هنا، وما قالوا من أن صورة الشيء ما يُؤخذ عنه عند حذف المشخصات^(١) قوة تجبر بفتح الفوقانية^(٢) وضم الباء^(٣) الموحدة التحتانية لأنه من الباب الأول^(٤)، والجبر خلاف الكسر^(٥) بمعنى إصلاح الشيء^(٦). القدر الذي قُصُرَ بضم الصاد؛ لأنه من الخامس ككُرم فيكون من القصر كعنب: خلاف الطول^(٧)، ويقال: قُصُرَ يقصر قصوراً، فيكون من الباب^(٨) الأول، والقصور بالفارسية: بازمارون أكرارى. ويقال: قَصَرَ الصلاة: جعلها قصيرة بترك بعض أركانها، وقصر السهم عن الهدف: لم يبلغه^(٩)، وكلا المعنيين يَتَّجِه^(١٠) هنا؛ لأنَّ مرجعها^(١١) إلى أصل واحد في الحقيقة، وقد مرَّ تحقيقه به أي: بسبب^(١٢) ذلك القدر ضبط راوي الحسن عن راوي الصَّحيح: الجار متعلِّق بـ"قصر"، يعني: أن الصحيح لغيره والحسن الجبور بكثرة الطرق واحد في الحكم، وهو^(١٣) نظير ما يقال في مشروعية الصلاة مع الجماعة أنه يحصل للأجزاء المقبولة من كل مصلِّ هيئة اجتماعية تجبر الأجزاء الغير المقبولة بشفاعتها

"وكما أنه لا بد لكل موجود من صفات تقوم به، فلا بد لكل قائم بنفسه من صورة يكون عليها، ويمتنع أن يكون في الوجود قائم بنفسه ليس له صورة يكون عليها" نقلاً عن شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للشيخ عبد

الله بن محمد الغنيمان ٢ / ٤١.

(١) التعريفات للجرجاني ١ / ١٣٥.

(٢) في (ر): (الفوقية).

(٣) في (ر) بإسقاط (الباء).

(٤) يقصد من الباب الأول في تصريف الفعل. ينظر: شذا العرف في فن الصرف ص ٢١.

(٥) القاموس ص ٣٦٠.

(٦) ينظر: المفردات ص ١٨٣.

(٧) ينظر: القاموس ص ٤٦٢.

(٨) في (ر) بإسقاط (الباء).

(٩) ينظر: المفردات ص ٦٧٣.

(١٠) في (ر): (متَّجه).

(١١) في (ر): (مرجعهما).

(١٢) في (ر): (سبب).

(١٣) في (ر): (فهو).

عند الله تعالى؛ لأنّ تلك الهيئة الوجدانية التي هي صورة صلاةٍ واحدة مقبولة تصير كالإكسير حين يطرح في النحاس^(١).

ومن ثمّ أي: لأجل الجبر المذكور تطلق الصّحّة على الإسناد: فيه إشارة إلى أن الصّحّة كما تطلق على حال المتن، كذلك تُطلق على حال الإسناد، فيقال: هذا المتن صحيح، وهذا الإسناد صحيح، وقس عليه الحسن والضعيف.

الذي يكون حسناً لذاته، فإنه إذا كان حسناً لغيره بأن يروى من وجه آخر لا يحكم له بالصّحّة، بل بالحسن.

لو تفرّد ذلك الإسناد، ولم ينضمّ إليه أسانيد أخرى، ولو قيد لما قبله فلا يقتضي الجزاء، أو جزاؤه [٣٠٢ / ١] محذوف بقرينة ما قبله.

إذا تعدّد أي: الإسناد أيضاً، سواء كان تعدّده بمجيئه من وجه آخر عند التساوي، أو الرجحان، أو من وجوه كثيرة عند عدمهما^(٢)، كما سبق. و(إذا) ظرف لقوله: (تطلق). والحاصل أن للإسناد في هذا المقام اعتبارين: اعتبار التفرّد، وبه يكون حسناً لذاته، واعتبار التعدّد، وبه يكون صحيحاً^(٣).

وفي كلام المصنّف نوع تعقيد كما لا يخفى^(٤).

وهذا أي: الحكم بكون الحديث صحيحاً أو حسناً بالقطع، حيث ينفرد الوصف أي: في موضع ينفرد وصف الصحة والحسن بأن يقال: هذا حديث صحيح، وهذا حديث حسن؛ إذ لا وجه للتعدد في مثل ذلك الموضع، فيكون كلٌّ من الصّحّة والحسن مجزوماً به.

(١) يعتقد الصوفية أن الإكسير مادة تستطيع أن تغير الفلزات الرخيصة إلى ذهب. ينظر: تمام الفيض ١ / ٢٣٩ - ٢٤١.

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٢٩٨.

(٣) أي: صحيح لغيره.

(٤) وهو قوله: (ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرّد إذا تعدد). ويقصد بذلك أن الإسناد الحسن لذاته يصبح صحيحاً إذا تعدّد.

فإن جُمعاً على صيغة المجهول، ولمَّا بُعد قوله: (هو صحيح لذاته هو الحسن لذاته) وتوسَّط كلامٌ آخر في البين؛ أراد الإيضاح والتفسير، فقال في تشية الضمير أي: الصحيح والحسن بالرفع؛ لأنه تفسير للمرفوع في وصف واحدٍ بإضافة الوصف إلى ما^(١) بعده، والمعنى: فإن جمع بين الصحيح والحسن في وصفٍ حديثٍ واحد، وأطلقا عليه كما سيأتي؛ فلا حكم إذاً بالقطع: لا بالصَّحَّة ولا بالحسن؛ فإنَّ الحسن قاصرٌ عن الصحيح، ففي الجمع بينهما في حديثٍ واحدٍ جمعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته، وهما متنافيان، بخلاف ما إذا جمع بينهما في وصف حديثين، فإنَّه يجوز أن يكون الإسناد قاصراً بالنسبة إلى أحدهما، فيكون حسناً، وتاماً بالنسبة إلى الآخر، فيكون صحيحاً، كقول الترمذيِّ، منسوب إلى ترمذة بالذال المعجمة والمهملة أيضاً؛ لأنَّ العجمَ تسوي بينهما، وهي مدينةٌ قديمةٌ معروفة من وراء نهر بلخ، الذي يقال له: جيحون، بثلاثة فراسخ منه، على شاطئه الشرقيِّ^(٢)، قال السمعاني: الناس مختلفون في [٣٠٣ / ١] كيفيتها، بعضهم يقولون: بفتح التاء ثالث الحروف، وبعضهم يقولون^(٣): بضمها، وبعضهم: بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك المدينة فتح التاء وكسر الميم، والذي كنا نعرفه قديماً فيه كسر التاء والميم جميعاً، والذي يقول أهل المعرفة ضمَّ التاء والميم، وكل واحد يقول معني لما يدَّعيه^(٤). انتهى كلامه.

والإمام الترمذيُّ هو: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة - بفتح السين المهمل - البوغيّ الضرير، وبوغ بالموحَّدة^(٥) كهود: قرية بترمز^(٦). والضرير^(٧): الذاهب البصر، وهو

(١) في (ر) بإسقاط (ما).

(٢) ينظر: معجم البلدان ٢ / ٢٦، ومغاني الأخبار ٣ / ٣٨٩.

(٣) في (ر): (يقول).

(٤) الأنساب ٣ / ٤١.

(٥) بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفي آخرها الغين المعجمة. ينظر: الأنساب ٢ / ٣٦١.

(٦) ينظر: تاج العروس ٢٢ / ٤٥٣.

(٧) اختلف هل ولد أعمى أم أنه أضر في كبره، قال الذهبي: والصحيح أنه أضر في كبره بعد رحلته وكتابه العلم.

ينظر: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٠، وتذكرة الحفاظ ٢ / ١٥٤.

مراد من قال: كان^(١) أكمه؛ إذ الأكمه وإن كان أكثر ما يقال في الذي يولد مطموس العين بحيث لا يكون لعينه شقٌّ، لكن قد يقال لمن يذهب عينه^(٢)، والأولى عدم إطلاقه عليه؛ فإنه ما كان في هذه الأمة أكمه بالمعنى الأوّل إلا قتادة بن دعامة السدوسي^(٣) الحافظ على ما في الكشف^(٤)، فإنه كان عينه لحمًا كوجهه، ليس له أثر شقٍّ، وقد أصاب صاحب القاموس^(٥) حيث عبّر عنه بالضرير^(٦)، فإنّ الأكمه بالمعنى المشهور^(٧) عندهم هو الأوّل، وقد رأيت في حدود المئة الأولى بعد الألف من هو أكمه كقتادة، وكان يسأل في بعض الطرق. وقول المولى^(٨) الجامي^(٩) في حق رودكي الشاعر^(١٠) واواز ماورنا بينا زاوه لا يقتضي كونه^(١١) أكمه، بل يدلُّ على كونه أعمى، وهو الذي يكون لعينه شقٌّ كالضرير.

(١) في (ر): (إنه).

(٢) ينظر: المفردات ١ / ٧٢٦.

(٣) هو: قتادة بن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشر ومئة. التقريب (٥٥١٨).

(٤) الكشف ١ / ٣٦٤.

(٥) هو: محمد بن يعقوب بن محمد مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي الشافعي اللغوي، من أئمة اللغة والأدب، صاحب القاموس المحيط، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، والدرر الفواكي في الأحاديث العوالي، (ت ٨١٧هـ). ينظر: ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد ١ / ٢٧٦، والضوء اللامع ١٠ / ٧٩-٨٦.

(٦) ينظر: ص ٤١١.

(٧) في (ق): (المشهود).

(٨) في (ر) بإسقاط المولى.

(٩) هو: نور الدين عبد الرحمن الجامي من مشاهير شعراء فارس وكتابه في القرن التاسع، اشتغل بالعلم، ثم صحب مشايخ الصوفية، وانتسب إلى عبيد الله السمرقندي، وكان أكثر من ذكره في مصنفاته، له نظم لشرح الكافية وشواهد النبوة بالفارسية، وسلسلة الذهب، توفي بمرآة سنة ٨٩٨هـ. ينظر: الشقائق النعمانية ص ١٥٩-١٦٠.

(١٠) هو: محمد بن عبد الله أبو الحسن السمرقندي رودكي الشاعر، شاعر فارسي، صنف تاج المصادر في لغة فارس، نقل ونظم كتاب كليلة ودمنة إلى العربية، توفي سنة ٣٤٣هـ. ينظر: كشف الظنون ٢ / ٥٠٨، وهدية العارفين ٢ / ٤١.

(١١) في (ق): (كون).

هذا، والترمذي كان أحد العلماء الحفاظ الأعلام، وأفضل أئمة الحديث بعد البخاري ومسلم، وبعد أبي داود على الأصح.

وله تصانيف كثيرة في علم الحديث، وكتابه الصحيح أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً، حتى قال الشيخ عبد الله^(١) الأنصاري^(٢): إن كتاب الترمذي أنفع من كتاب البخاريّ لسهولة^(٣) العثور^(٤).

ويقال: عدد أحاديثه ألفان وست مئة، وعرض كتابه [٣٠٤ / ١] على علماء الحجاز وعلماء خراسان، فرضوا به، وكذا من بعدهم.

وأخذ الحديث عن البخاري وغيره من الثقات، وأخذ عنه خلق^(٥) كثير، كالإمام المحبوبي^(٦) وغيره.

توفي بترمذ ليلة الاثنين، الثالث عشر من رجب، سنة تسع وتسعين ومئتين^(٧).

(١) في الأصل: (أبو عبد الله)، وفي (ر) بإسقاط (أبو)، وهو الصحيح كما في التراجم

(٢) هو: عبد الله بن محمد بن علي شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي، الحافظ العارف، سمع جامع الترمذي، صنف كتاب (الفروق في الصفات) و(ذم الكلام)، وكان سيفاً مسلولاً على المخالفين، (ت ٤٨١هـ). تاريخ الإسلام ١٠ / ٤٨٩، والتقييد ص ٣٢٢-٣٢٤.

(٣) في (ق): (سهولة).

(٤) قال محمد بن طاهر المقدسي: سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بمرارة، وجرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم؛ لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس. شروط الأئمة الستة ص ٢٤. وينظر: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٠، والبداية والنهاية ١١ / ٦٦.

(٥) في (ق) بإسقاط (خلق).

(٦) هو: محمد بن أحمد بن محبوب المروزي، الإمام المحدث، راوي (جامع أبي عيسى) عنه، قال الحاكم: سماعه صحيح، (ت ٣٤٦هـ). ينظر: الأنساب ١٢ / ١١٢، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٣٧.

(٧) ينظر: وفيات الأعيان ٤ / ٢٧٨، وتهذيب الكمال ٢ / ١٥٤، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٠-٢٧٧، وتذكرة الحفاظ ٢ / ١٥٤.

وغيره كيعقوب بن شيبه^(١)، فإنه جمع بين الصحة والحسن في مواضع من كتابه المسمى بالأحكام^(٢).

حديث حسن صحيح مقول للقول^(٣) أي: هذا المذكور حديث حسن صحيح. قال ابن الصلاح: وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله: هذا حديث حسن، أو هذا حديث حسن صحيح، ونحو ذلك، فينبغي أن تصحح أصلك بجماعة أصول، وتعتمد على ما أتفقت عليه^(٤) فللتردد، هو بالفارسية: أمد سكره، ويُعدَّى ب(إلى)، استعمل في التوقف وعدم القطع؛ لأنه لا يخلو عن الاضطراب في^(٥) الجيء والذهاب^(٦)، والإقدام تارة والإحجام أخرى، كما يقال للمتردد في أمر: أراك^(٧) تقدم رجلاً وتؤخر أخرى^(٨)، أي: تارة تريد الذهاب فتقدم قدم رجلاً، وتارة لا تريد فتأخر أخرى، والمعنى: فالجمع بين لفظي الحسن والصحيح في وصف حديث واحد إنما هو للتوقف^(٩) وعدم القطع الحاصل من المجتهد،

(١) هو: يعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور السدوسي بالولاء، البصري، نزل بغداد، من كبار علماء الحديث، تفقه على مذهب الإمام مالك، له المسند الكبير، لم يصنف مسند أحسن منه، إلا أنه لم يتمه، توفي سنة ٢٦٢هـ. ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص ٤٩٤-٤٠٥، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٧٦-٤٨٠.

(٢) جميع النسخ كتبت هكذا، وبالعودة لمصادر المصنف قال ابن قطلوبغا: (كقول الترمذي وغيره كيعقوب بن شيبه وابن المديني... وكذا أبو علي الطوسي جمع بين الصحة والحسن في مواضع من كتابه المسمى بالأحكام)، فظهر أن في الكلام سقطا. وكتاب الأحكام هو كتاب تهذيب الأحكام وما يعرف بمستخرج الطوسي على جامع الترمذي. ينظر: القول المبتكر ص ٦٠، اليواقيت والدرر للمناوي ١ / ٣٩٧، وشرح القاري ص ٢٩٩. وأما يعقوب بن شيبه فكتابه: المسند الكبير، وكل من ترجم له لم يسم شيئا غيره. ينظر: الديباج المذهب ٢ / ٣٦٣، وترتيب المدارك ٤ / ١٥٠، وتاريخ بغداد ١٦ / ٤١٠، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٧٦.

(٣) في (ر): (مقبول للقول).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦.

(٥) في (ق) بالواو بدل (في).

(٦) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٥ / ٥٢.

(٧) في (ق): (أرك).

(٨) وهو أسلوب من أساليب المجاز. ينظر: العقد الفريد ١ / ٤٨، ومختصر المعاني ١ / ٢٣٧.

(٩) في (ق): (للمتوقف).

سبق معنى المجتهد، والمراد به ههنا هو الترمذي وأمثاله^(١) ممن جمع بين اللفظين، فإنّ أصحاب التصانيف المعتمدة بين أهل الحديث كأرباب المذاهب بين الفقهاء في الناقل أي: في حق الناقل وصفاته وشأن الراوي وما يعتبر في رواياته؛ هل اجتمعت فيه أي: في الناقل شروط الصحة^(٢) وقيودها على ما وقعت الإشارة إليها في حدّ الصحيح^(٣) أو قصر عنها ككرم [أي: قصر]^(٤) الناقل عن تلك الشروط، فلم ينلها ولم يبلغ شأوها، ولم يجتمع [٣٠٥ / ١] فيه ذلك، هذا هو الذي يقتضيه السّوق؛ لأن ضمير فيه إلى الناقل، فالظاهر في العبارة أن يقول: أو تقاصرت؛ لأن معنى هل اجتمعت إلخ: هل تكاملت^(٥) فيه الشروط، فيكون مقابلة، أو تقاصرت فلم تتكامل هي فيه، وأما إرجاع ضمير (قصر) إلى المنقول فهو وإن كان في المعنى سديداً كما يظهر من قولهم: إن الحسن قاصر عن درجة الصحيح، لكن فيه ما ذكر من المخالفة المقتضية للفكّ بين الشقين، وهذا أي: إطلاق الوصفين معاً للتردّد في الناقل حيث أي: واقع في موضع يحصل منه أي: من المجتهد لأنه هو المتردد في الناقل، التفرّد أي^(٦): الانفراد بتلك الرواية بأن ليس للحديث عنده إلا إسناد واحد، قيل: يرد على هذا ما إذا كان المتردد قد جمع شروط الصحة عندهم^(٧)، وفيه أن هذا الاعتراض إنما نشأ من إرجاع ضمير (منه) إلى الناقل، وقد سبق أنه راجع إلى المجتهد، فالكلام ليس في الناقل واجتماع الشروط أي: اجتماع^(٨) شروط الصحة فيه في نفس الأمر، بل في المجتهد الذي ينقل الحديث عنه، فإنه إذا لم يصل إلى حقيقة حاله في الكمال والنقصان لم يكن له أن

(١) كيعقوب بن شيبه الطوسي كما أشار إلى ذلك سابقاً.

(٢) وشروط الصحة: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة.

(٣) وهو ما اتصل بإسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

(٤) ف الأصل: بإسقاط (أي: قصر)، وفي (ق): بإسقاط (أي)، وفي (ر) بإثباتها والصحيح ما أثبتته لاتساق المعنى.

(٥) في (ر): (بل تكاملت).

(٦) في (ر) بإسقاط (أي).

(٧) القول المبتكر ص ٦١.

(٨) في (ر): (واجتماع).

يحكم بشيء من الوصفين، فلو كان عنده وجه آخر أو أكثر لم يبق للتردد مجال؛ لأنّ كثرة الطرق ترقى الخبر من مرتبة إلى ما فوقها كما سيجيء^(١).

وعُرف بهذا الجواب الذي هو أن الجمع بينهما للتردد المذكور جواب من استشكل الجمع بين الوصفين المتغايرين في موصوف واحدٍ كالصحة والحسن؛ فإنّه كالجمع بين العالي والسافل، مع تنافي المشتق منه.

والاستشكال: عدُّ الشيء مشكلاً، والمشكل: ما فيه شكال وقيد يحتاج إلى الإزالة، يقال: شكل الدابة: قيدها بالحبل ونحوه، وأشكل عليه الأمر: [١ / ٣٠٦] التبس^(٢).

فقال أي: معترضاً، والفاء تفسير للاستشكال، الحسن أي: الحديث الحسن قاصر عن الصحيح في الدرجة، لكون راويه قاصراً في الحفظ والوثوق عن راوي الصحيح، غير بالغ مرتبته، وإن كان مرتفعاً عن حال من دونه من راوي الضعيف، فالقصور في الحقيقة راجع إلى الراوي لا إلى المروي؛ فإنّ نسبة القصور إلى المروي من ترك الأدب، لكن لما ألجأهم إلى ذلك ما أحدثوا من اصطلاحاتهم قالوا: هذا الخبر قاصر عن هذا، وهذا^(٣) الحديث منكر ونحوه.

ففي الجمع بين الوصفين القاصر والكامل إثبات لذلك القصور من حيث الوصف القاصر ونفيه أي: نفي ذلك القصور من حيث الوصف الكامل، والنفي والإثبات لا يتواردان على شيء واحدٍ في حالةٍ واحدة؛ لإفضائه إلى الجمع بين المتناقضين؛ فقله: (ونفيه) بالرفع عطف على الإثبات، كما دلّ عليه كلام ابن الصلاح؛ حيث قال في مقدمته: ففي الجمع بينهما في حديث واحدٍ جمعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته^(٤). انتهى.

(١) قال المناوي: أقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين لكونه لم يترجح عنده واحد منهما أو ترجح لكن يريد

الإشارة إلى كلام الناس فيه. اليواقيت والدرر ١/٣٩٩.

(٢) ينظر: المفردات ص ٤٦٢، والقاموس ص ١٠١٩.

(٣) في (ر): (أو هذا).

(٤) ص ٣٩.

وقيل: هو بالجر عطف على (ذلك القصور)، أي: وإثبات لنفي ذلك القصور أيضًا، فيكون كل من القصور ونفيه داخلًا تحت الإثبات، وعلى الأول تحت الجمع، وهو أوضح وأوفق باستعمالات أهل العربية. ومما قررنا يعلم أن الذي استشكل الجمع^(١) المذكور هو ابن الصلاح ومن تبعه^(٢).

ومحصَّل الجواب المتقدِّم وظاهر ما ذكره يقتضي أنَّ المحصل تفصيل^(٣) بعد الإجمال، لا عكسه كما ذهب إليه بعضهم^(٤). وقد سبق أن التحصيل في اللغة: الجمع^(٥)، وفي العرف: جمع العلم مطلقًا، والمحصَّلون المريدون لأن يجمعوا العلم، ومنه عبَّر شارح الإيضاح^(٦) عن التفتازاني^(٧)، وذلك حين تأليفه المطوَّل^(٨)؛ إذ لم يكن وقتئذٍ مستكملًا [٣٠٧ / ١] لجميع العلوم المطلوبة عُرفًا^(٩).

إن تردَّد أئمة الحديث أي: اختلاف حُدُوقهم وتغاير كلم نُقَّادهم العارفين بمحلِّ الجرح والتَّعديل، وكونهم أئمة بمعنى: أنَّ من بعدهم يقتدي بهم في أمر الحديث، في حال ناقله أي:

(١) في (ر) بإسقاط من: (وأوفق) إلى هنا.

(٢) ينظر: المقدمة ص ٣٩، والاقتراح ص ٩-١٠، والنكت للزركشي ١ / ٣٦٩-٣٧٨، ومحاسن الاصطلاح مع المقدمة ص ١٨٥-١٨٦، والتقييد والإيضاح ص ٥٨-٥٩، والنكت لابن حجر ١ / ٤٧٥-٤٧٨.

(٣) في (ق): (يتصل).

(٤) ينظر: الكليات ص ٢٨٨.

(٥) القاموس ١ / ١٨٤.

(٦) لعله يقصد شيخه عثمان الفضلي، فقد ذكر أن له شرحًا وتحشية على التفتازاني، وكان يمتدحه كثيرًا، ولم أقف عليه. ينظر: تمام الفيض لإسماعيل حقي ١ / ١٨٨، ٢ / ٨٠.

(٧) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من أئمة العربية والبيان والمنطق، من كتبه تهذيب المنطق والمطول والمختصر، اختصر به شرح تلخيص المفتاح (ت ٧٩٣هـ). ينظر: الدرر الكامنة ٦ / ١١٢، وبغية الوعاة ٢ / ٢٨٥، والأعلام ٧ / ٢١٩.

(٨) كتاب الإيضاح في علوم البلاغة لمحمد بن عبد الرحمن القنويني (ت ٧٣٩هـ)، وهو من الكتب الأساسية في البلاغة، شرحه مسعود الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ) شرحين: أحدهما مطول، والآخر مختصر.

(٩) يقصد بالعلوم المطلوبة تحصيل علوم الظواهر، وهي العلوم التي تحصل بالدراسة، وعلوم البواطن وتحصل بمتابعة الشيخ في عرفهم. ينظر: تمام الفيض ١ / ٦٩، ٢ / ٨٠.

شأن راوي الحديث كمالاً وقصوراً. والحال ما يختصُّ به الإنسان وغيره من أموره المتحوّلة المتغيّرة في نفسه وجسمه وقيناته^(١)، فقول بعض الناس لبعضهم: كيف حالك؟ سؤال عمّا يلابسه من الأمر الذي من شأنه أن يتحوّل إلى ما يغيره كالصحّة والمرض والغنى والفقير والعزّ والدّلّ والقوّة والضعف ونحو ذلك. اقتضى للمجتهد كالترمذي وأمثاله من أصحاب التخارج والأسانيد وأرباب الكتب الموثقة والمسانيد، ومعنى اقتضى له: كان أمرًا ضروريًا له، بلا صارفٍ يلويه، أن لا يصفه أي: الخبر المنقول بأحد الوصفين أي: مقتصرًا عليه؛ لما عنده من التردّد الحاصل من اختلاف الأئمّة من غير ترجيح أحد الجانبين على الآخر بكثرة الطرق وعدّة الوجوه، فيقال فيه بالرفع أي: في ذلك الخبر [المردود]^(٢) فيه، والأظهر: فيقول، أي: المجتهد القاضي عليه شاهد الحال: حسن، أي: هو حسن؛ وذلك باعتبار وصفه أي: وصف ذلك المنقول عند قوم من الأئمّة، وهم الذين وصفوه بوصف الحسن، وحطّوا درجته عن درجة الوصف بالصحّة على ما أدّى إليه رأيهم بعد التتبّع الكثير والتفحّص الوفير.

والقوم مذکور فيما سبق، وقول زهير^(٣): "أقوم آل حصن أم نساء"^(٤) يقتضي اختصاص القوم بالرجال؛ لأنهم القوّم على النساء، وعليه الجمهور^(٥).

صحيح أي: هو صحيح؛ وذلك باعتبار وصفه عند قوم آخرين^(٦) منهم، وهم الذين وصفوه بوصف الصحّة ورقّوا درجته ترقيةً [٣٠٨ / ١] فكان أعلى عن الحسن، وذلك أيضًا بحسب رأيهم فيه بعد التنقيح الطويل.

(١) المفردات ص ٢٦٧. والقينة: العبد والأمة. ينظر: العين ٥ / ٢١٩.

(٢) في الأصل: (مردد)، وفي (ق): (مردود) والصحيح ما أثبتته.

(٣) هو: زهير بن أبي سلمى، أحد فحول الطبقة الأولى من الجاهلية، نشأ في غطفان، كان نسبه في مزينة، من بيت جل أهله شعراء، رجالا ونساء. ينظر: خزنة الأدب ٢ / ٣٣٢-٣٣٦.

(٤) هو عجز بيت لزهير بن أبي سلمى، يهجو فيه زهير حصن بن حذيفة الفزاري، وصدّره: (وما أدري، وسوف إخال أدري). ينظر: معني اللبيب ١ / ٦١.

(٥) ينظر: الكشاف ٤ / ٣٦٧.

(٦) في (ق): (أخرى).

فإن قلت: كان الظاهر أن يُؤخذ بقول من قال بالصحة؛ لأنه العمل بالأعلى!

قلت: حُسن الظنِّ بكلِّ من الفريقين سواء، فالميل إلى أحد الجانبين عدولٌ عن الاحتياط الذي هو التوقُّف في مثل هذا المقام، وكلُّ من الصحيح والحسن وإن كان ممَّا يُحتجُّ به، لكن قد سبق أن الصحيح أقوى من الحسن، فالحكم بالأقوى مع عدم المرجح والمصحح مردود؛ على أنَّ كونه أقوى إنما هو بعد التصحيح، وهو ليس بثابتٍ بعد من اتفاق.

وهنا قاعدة، وهي: أنَّ المعرّف إذا أعيد يكون الثاني عين الأوَّل، سواء كان معهودًا أو جنسًا، وأما المنكر فيحتمل أن يراد بالثاني فرد مغاير لما أريد بالأول^(١). فقوله: (عند قوم) الثاني غير الأوَّل، نحو: جسم وجسم وعرض وعرض، ونظائر ذلك.

وغاية ما فيه أي: في الجواب، و(ما) موصولة، صلته محذوفة، تقديره: غاية ما وجد وما حصل فيه، والموصول مع صلته مضاف إليه لغاية، فاكتمت الغاية التعريف من المضاف إليه، فصالح أن يكون مبتدأ؛ لأنَّ ما الموصولة مع الصلة معرفة، وإن كانت نكرة بدون الصلة كما في الحواشي الحسينية على المطوَّل^(٢).

أنه أي: قوله: حسن صحيح حذف منه حرف التردُّد والشك؛ فإنَّ (أو) للدلالة على أحد الأمرين، أو الأمور، حال كون ذلك الأحد غير معيَّن عند المتكلِّم، وأما (أو) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٣) فإنها مستعملة لأحد الأمرين على ما هو الأصل فيها، والعموم مستفاد من وقوع أحد المبهم في سياق النفي، لا من كلمة (أو)،

(١) شرح التلويح على التوضيح، للتفتازاني ١ / ١٠٥

(٢) الحواشي الحسينية على المطول هي حاشية حسن جلبي بن محمد شاه الفناري (ت ٨٨٦هـ) على شرح المطول لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)، واسمه: (المطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني) على التلخيص (تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبدیع) للقزويني (ت ٧٣٩هـ) لمفتاح العلوم للسكاكي (ت ٦٢٦هـ). وطبعت الحواشي الحسينية مكتبة الداوري، قم، إيران، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، وطبعته دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق أسعد أعرضي ولم أقف عليه

(٣) سورة الإنسان، آية ٢٤.

أي: لا تطع كلَّ واحد منهما^(١)، (فأو) للتقسيم؛ فإن المراد بالإثم ما عدا الكفر؛ إذ العامُّ إذا قوبل بالخاصِّ يُراد به ما عدا ذلك الخاصِّ. لأنَّ حقَّه أن [٣٠٩ / ١] يقول: حسن أو صحيح، الحقُّ يجيء بمعنى الواجب، وبمعنى الجدير^(٢)، فالأول في حقِّ بالفتح، والثاني في حُقِّ لك أن تفعلَ ذا بالضمِّ^(٣)، ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام: «كان حقًّا على الله أن يُدخله الجنة»^(٤)؛ إذ لا يجب على الله بشيء^(٥) عند أهل السنة^(٦). نعم، يجب بإيجابه لا بإيجاب الغير، فيصير المآل إلى الوعد المؤكَّد^(٧). والمعنى: لأنَّ ما يحقُّ وينبغي أن يكون القول عليه أن يقول القائل الجامع: حسن أو صحيح.

وفيه أن هذا إنما يجري إذا قطع بالتردُّد، ففعلَّ القائل أراد الشقَّ الثاني كما سيذكره، وعنه يفصح عبارة ابن الصلاح في مقدمته^(٨). وجوابه: أن هذا مفروض في صورة التفرد دون التعدُّد كما سلف.

فهذا الحذف كما حذف حرف العطف من الذي بعده^(٩)، الكاف للتنظير، وما مصدرية، كما في قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾^(١٠)، أي: عنتكم^(١١). وأراد بحرف

(١) ينظر: الكشاف ١ / ٨١، ومفاتيح الغيب ٢ / ٣١٦.

(٢) ينظر: المفردات ص ٢٤٧.

(٣) ينظر: الصحاح ٤ / ١٤٦١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد، باب درجات المجاهدين في سبيل الله ٦ / ١٢ ح ٢٧٩٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من آمن بالله وبرسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقًّا على الله أن يدخله الجنة».

(٥) في (ر): (شيء).

(٦) قال العيني: معناه حق بطريق الفضل والكرم، لا بطريق الوجوب. العمدة ١٤ / ٩٠.

(٧) ينظر: مرقاة المفاتيح للقاري ٨ / ٣١٢٠.

(٨) ص ٣٩.

(٩) في نسخة: (يُعد). ينظر: شرح القاري ص ٣٠٢.

(١٠) التوبة: ١٢٨.

(١١) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣ / ١٠٠.

العطف الواو؛ فإن (أو) وإن كانت من الحروف العاطفة أيضًا، لكنها حاملة لمعنى زائد على مطلق العطف، وهو الدلالة على أحد الأمرين كما مرّ.

وبعده مقابل قبله^(١)، والضمير عائد إلى القسم الأول، وهو ما يذكر فيه الوصفان؛ باعتبار التردّد الذي حقّه أن يؤتى فيه بأو^(٢) الفاصلة، والمعنى نظير حذف الواو، ومن القسم الثاني الذي يجيء بعده وهو ما يُذكر فيه الوصفان باعتبار الإسناد الذي حقّه أن يؤتى فيه بالواو الجامعة، فكما حذف هناك الواو و^(٣) حذف هنا أو؛ لأن أحدهما نظير الآخر في الحذف، وإن كان من حيث هو مقابلًا له، وأما إرجاع الضمير إلى حرف العطف على معنى من المعطوف الواقع بعد حرف العطف كما إذا كان الخبر متعدّدًا نحو: زيد عالم عاقل فلا معنى له أصلًا؛ إذ ليس هناك معطوف واقع بعد حرف العطف؛ لأنّ حرف العطف^(٤) فيه غير مذكور، فحذف حرف [٣١٠ / ١] العطف من الذي يجيء بعد حرف العطف لغوًا من الكلام، ولو كان مراده هذا المعنى لقال^(٥): كما حذف حرف العطف من بعض المعطوفات، وإنما قلت: بعده مقابل قبله؛ لأن بعض الحمقى ذهب إلى كونه يُعدّ على أنه مجهول، من العدّ الذي بمعنى الإحصاء^(٦)، وهو تصحيف جدًّا، ولعبٌ بالكلمة قطعًا؛ لأنّ العدّ إنما يطلق على مثل قولهم: دار، غلام، جارية، ثوب، وليس في التعداد تركيب بحيث يقتضي العامل، والذي هو بصدده بخلافه، فعليك بعطف القلب إلى الحقّ الذي لا محيد عنه، وإياك إذا رأيت الجيّد أن تعدّ الزيف والتبهرج منه.

(١) في (ر): (مقابل لما قبله).

(٢) في (ر): (بالواو).

(٣) في (ق) بإسقاط الواو.

(٤) في (ق) بإسقاط (لأنّ حرف العطف).

(٥) في (ق): (يقال).

(٦) ينظر: شرح القاري ١ / ٣٠٢-٣٠٣.

وعلى هذا أي: على ما مرَّ من الجواب الذي يقتضيه القسم الأول، فما أي: فالحديث الذي قيل فيه: حسن صحيح دون ما قيل فيه: صحيح، دون خبر الموصول بمعنى^(١): أدنى وأنزل، أي: الحديث الذي جمع فيه بين الوصفين أدنى وأنزل من الذي أفرد فيه وصف الصحيح؛ لأن الجزم أقوى^(٢) من التردد أي: لأن القطع الذي يفيد إفراد الوصف أقوى من التردد والشك الذي يفيد الجمع؛ لأنَّ المسألة مفروضة في التردد، والحاصل أن الصحيح المقطوع أقوى من الصحيح المشكوك، يقال: جزم الأمر جزماً: قطعه^(٣) قطعاً لا عودة فيه، وهو^(٤) معنى العزم لأنه فوق^(٥) الهم؛ إذ الهمُّ: ترجيح قصد الفعل، والعزم: قوه ذلك القصد^(٦)، وجزم اليمين: أمضاها فلم يحنث فيها^(٧).

وهذا أي: ما ذكر من الجواب بالتردد حيث التفرّد أي: في موضع ليس للحديث عند المجتهد كثرة طرق وتعدّد وجوه، بل إسناد واحد، فإنه لا بد أن يعتبر فيه التردد؛ إذ لا وجه للحمل على وجه آخر، وأعادته ربطاً لما بعده بما قبله؛ لأنَّ المتن دمج في ضمن الشرح كما سبق، [١ / ٣١١] وقد طالت المسافة فاحتيج إلى التذكير^(٨)، على أن فيه شائبة التعلُّق بقوله: فما قيل فيه إلخ، فيكون كالتأسيس من حيث إن ذلك المعنى لم يذكر فيما مضى صريحاً، ويؤيِّده التقرير الآتي.

(١) في (ر): (وهو بمعنى).

(٢) في (ق): (لأن الجزم أكرم أقوى).

(٣) في (ق): (ما قطعه).

(٤) في (ر) بإسقاط (هو).

(٥) في (ق): (فوقه).

(٦) ينظر قضاء الأرب في أسئلة حلب للسبكي ص ١٥٨.

(٧) ينظر: القاموس ص ١٠٨٨.

(٨) في (ر): (التذكير).

وإلا أي: إذا لم يحصل التفرد، بل ثبت التعدد في الإسناد، وهذا تصوير للمعنى، وإلا فالظاهر من حيث اللفظ أن يقدر: وإن لا فإن، إلا في هذا المواضع مركب من إن ولا، وكل منهما يقتضي الفعل، فحذف الفعل، وقلب النون لاماً ثم أدغم أحدهما في الآخر.

وفي القاموس^(١): إن المكسورة الخفيفة [تكون شرطية]^(٢)، نحو: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾^(٣)، ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾^(٤)، وقد يقترن بـ(لا)، فيظنُّ العزُّ^(٥) أنها إلا الاستثنائية، نحو: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾^(٦)، و﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾^(٧)^(٨). انتهى.

وهنا سؤال وهو: أن (إذا) تردُّ الماضي إلى المستقبل، و(لم) بخلافها، فكيف جاز اجتماعهما؟!.

والجواب: أن (إذا) عند نحاة البصرة حقيقة في الظرف، وقد تجيء للشرط من غير سقوط معنى الظرف، نحو: إذا قمت قمت، أي: أقوم وقت قيامك؛ تعليقاً لقيامك بقيامه، بمنزلة تعليق الجزاء بالشرط، فيكون المعنى: وقت عدم^(٩) حصول التفرد^(١٠).

(١) هو كتاب القاموس المحيط، أشهر معاجم اللغة العربية. طبع عدة مرات في الهند ومصر، ثم قامت مؤسسة الرسالة في بيروت بطبعه عدة مرات في مجلد ضخيم، وصاحبه هو أبو طاهر محمد بن يعقوب مجد الدين الشيرازي الفيروزي بادي، توفي سنة (٨١٧هـ). ينظر: الشقائق النعمانية ص ٢٢، والبدر الطالع ٢ / ٢٨٠-٢٨٤.

(٢) في الأصل: (تكون في شرطية)، وفي (ر): (تكون شرطية) والصحيح ما أثبتته كما في القاموس.

(٣) الأنفال: ٣٨.

(٤) الأنفال: ١٩. وفي (ر) صحفت (تعودوا) إلى (يعودوا).

(٥) الغر بالكسر: الغافل الغير المحرب. التعريفات الفقهية ص ١٥٧.

(٦) التوبة: ٤٠.

(٧) التوبة: ٣٩.

(٨) ص ١١٧٧.

(٩) في (ق) بإسقاط (عدم).

(١٠) نسبة المصنف للسمرقندي ولم أقف عليه فيه. ينظر معجم الألفاظ والتراكيب لإسماعيل حقي ت: هاني الحواس ص ٥٩-٦٠.

فإطلاق الوصفين المتباينين وإرسالهما عبارةً أو كتابةً معاً أي: حال كونهما مجتمعين على الحديث الواحد والخبر المنفرد متعلّق بالإطلاق يكون أي: يصحّ ويجوز؛ فإنّ الكون كل أمر وجوديّ، وهو خلاف الباطل^(١)، فظهر أنّ الباطل المطلق وكذا الممتنع لا يصحّ وجوده، ولا يجوز وقوعه.

باعتبار إسنادين مختلفين، لا أن يجب؛ لجواز أن لا يلزم صحّة شيء من الاسنادين في بعض المواد، فحينئذ يجري فيه التوجيه الأول^(٢) المبنيّ على التردّد، فاندفع به قول تلميذه: يردّ عليه ما إذا كان كلا الإسنادين على شرط [٣١٢ / ١] الصحيح^(٣).

أحدهما أي: أحد ذينك الإسنادين صحيح واقع على شروطه، والآخر حسن أي: والإسناد الآخر حسن واقع من دون شروط الصحيح. والحاصل أن قولهم هنا: حديث حسن صحيح محمول على هذا المعنى عند تعدّد الإسناد؛ لقصور^(٤) الحسن عن الصحيح، ولعدم جواز إرادة اللفظ؛ لتناوله الضعيف. قال ابن الصلاح: على أنّه غير مُستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغويّ، وهو ما تميل إليه النّفس، و^(٥) لا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحيّ الذي نحن بصدد^(٦). انتهى.

وفيه أن بعض الضعيف قد يشارك الصحيح في فصاحة اللفظ وبلاغة المعنى، فلا يحصل الفرق بينهما، فكيف الميل بأحدهما دون الآخر وليس عند كل أحد ملكة ذوقٍ يُدرك بها الأمر على ما هو عليه، كما يحصل للبلغاء من استقراء خواصّ تراكيب^(٧) أهل البلاغة، على أن الذوق قرينة عقلية وأمانة نفسية، لا يجري في القطع بالنقل، فلم يبق إلا الرجوع إلى التفتيش عن أحوال الرواة.

(١) الفتوحات المكية لابن عربي ٣ / ١٩٢.

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٠٤.

(٣) القول المبتكر ص ٦٢.

(٤) في (ق): (ولقصور).

(٥) في (ق) بإسقاط الواو.

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩.

(٧) في (ق): (تركيب).

و^(١) على هذا أي: على التوجيه الثاني من اعتبار الإسنادين إذا كان للحديث غير وجه، فما قيل فيه: حسن صحيح فوق ما قيل [فيه]^(٢): صحيح فقط، أي: بدون انضمام الحسن إليه، إذا كان ذلك الصحيح فردًا ليس له إلا إسناد^(٣) واحد. ثمَّ علَّلَ الفوقيةَ الدرجيّةَ بقوله: لأن كثرة الطرق تقوّي الحديث، فيرقى بها من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الأصح. والحاصل أنه إذا انضمَّ الحسن إلى الصحيح يكون الصحيح أصحَّ، كما أنه إذا جاء الحسن من طرق كثيرة حكم بصحّته، فالحسن داخل في الصحّة ضمناً، كما أن الصحّة داخله في الأصحّ كذلك.

فإن قيل، إشارة إلى قوّة السؤال بحسب عرف أهل العربيّة: قد صرّح الترمذي أي: ذكر صريحًا لا [٣١٣ / ١] خفاء فيه أن شرط الحديث الحسن أن يُروى ذلك الحسن، فهو على صيغة المجهول، ورويت الحديث وحكيته وإن كانا^(٤) بمعنى واحدٍ في اللّغة وهو نقلته، لكن قد يفرق بينهما في الاصطلاح، فيجعل المروي عبارة عن القول، والمحكي عبارة عن الفعل^(٥).

من غير وجه، التنكير الوحدة أي: من غير طريق واحدٍ، فأقلّه أن يكون من إسنادين؛ فإنّه يؤخذ من كلامهم أن المراد بكثرة الطرق ما فوق الواحد، فإذا لم يكن من وجه واحدٍ بل من وجهين فقد حكم له بكثرة الطرق، وهو نظير الجمع عند أهل الميزان^(٦)، ووجه الشيء طريقه الذي يتوجّه منه إليه، وقد يجيء بمعنى: حقيقة الشيء وذاته وعينه، يقال: وجه المسألة ووجه الحكم ونحو ذلك^(٧).

(١) في (ق) بإسقاط الواو.

(٢) في الأصل بإسقاط (فيه)، وفي (ر) بإثباتها، وهو الصحيح كما في النزهة.

(٣) في (ق): (ليس له الإسناد).

(٤) في (ق): (كان).

(٥) ينظر: العناية شرح الهداية، لجمال الدين الرومي ١ / ٢٨١.

(٦) أي: أهل المنطق.

(٧) الفتوحات المكية لابن عربي ١ / ٥١٠-٥١١.

فكيف يقول أي: الترمذي في كتابه "الجامع"، والغالب في (كيف) أن يكون استفهامًا، وقد يخرج مخرَج التعجب، وهو ههنا حال كما في قوله: كيف جاء زيد؟ قال سيبويه^(١): كيف ظرف^(٢)، وقال الأَخفش^(٣): لا يجوز ذلك؛ إذ ليس زمانًا ولا مكانًا، نعم لما كان يفسر بقولك: على أيِّ حال؟ لكونه سؤالًا عن الأحوال سمي ظرفًا مجازًا^(٤). والاستفهام هنا إنكاريٌّ، بمعنى: إنكار الواقع واستبعاده والتعجب منه، فإن القول الآتي قد وقع منه، ولما كان كل موجود يجب أن يكون وجوده على حالٍ من الأحوال قطعًا، فإذا انتفى جميع أحوال وجوده فقد انتفى وجوده على الطريق البرهانيّ.

في بعض الأحاديث الواردة فيه، وقد سبق القول في الأحاديث مفصلاً. حسنٌ غريبٌ أي: هذا الحديث حسن غريب، لا نعرفه روايةً إلا من هذا الوجه الواحد، فهذا القول منه يقتضي جواز أن يُروى الحسن من وجهٍ واحد فقط كما هو شرط الغريب، [٣١٤ / ١] فبين الشَّرطين تنافٍ؛ لأن أحدهما يقتضي الكثرة، والآخر الوحدة، فكيف يجمع في حديثٍ واحد بين الوصفين المتنافيين؟!

فالجواب أي: الكلام الذي يجوب ويقطع سؤال السائل، أو يقطع الجوبة والمسافة فيصل من فم القائل إلى سمع المستمع، وخصَّ بما يعود من الكلام دون المبتدأ من الخطاب، فيقال في مقابلة السؤال. والسؤال على ضربين:

(١) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، إمام البصريين، أصله من فارس، ونشأ بالبصرة، ولقب بسيبويه، أخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد والأخفش، وكتابه خير الكتب التي ألفت في النحو، توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٦٦-٧٢، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٦٣-٤٦٦.

(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه ٣ / ٢٦٧.

(٣) هو: سعيد بن مسعدة الماشعي، مولى بني مجاشع، أخذ عن سيبويه وإن كان أكبر منه، ويعرف بالأخفش الأوسط لأن الأخفش الكبير هو عبد الحميد بن عبد الحميد، كان معلماً لولد الكسائي، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه، قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه، صنف المقاييس في النحو، والأوسط، والاشتقاق، توفي سنة (٢١٥هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٧٢-٧٤، ووفيات الأعيان ٣ / ٣٨٠-٣٨١.

(٤) ينظر: القاموس ص ٨٥٢، غير أنه نسب الكلام من (ليس زماناً... إلخ) لابن مالك..

طلب مقال، وجوابه المقال، نحو قوله تعالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾^(١).
 وطلب نوال، وجوابه النوال، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ^(٢) قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾^(٣)،
 أي: أُعطيتم ما سألتما^(٤).

أن الترمذي لم يعرف الحسن، من التعريف العام للحدِّ والرسم^(٥)، وأراد بتعريفه ما سيورده نقلاً عن الترمذي من قوله: "كل حديث" إلخ، فإن ما سبق من قوله: "أن يروى من غير وجه" بعض أجزاء التعريف، فكان من حقِّ العبارة أن يطوى ذكر الشرط من البين، إلا أن يقال: أراد به معنى الشرط اللغوي، وهو العلامة، أو معنى الموقوف عليه مطلقاً، لا الشرط الاصطلاحي، وهو ما كان خارجاً عن الماهية موقوفاً عليه^(٦) غير مؤثّر^(٧).

مطلقاً مفعول مطلق، أي: تعريفاً مطلقاً يشمل جميع أنواعه الخاصِّ والعامِّ منه.
 وإنما عرّف بنوع خاصٍّ، أي: وإنما عرّف تعريفاً مقيّداً بنوع خاصٍّ، أو الباء زائدة كما تركت في بعض النسخ^(٨)، وجعلها بمعنى لام العلة - على معنى: وإنما عرّفه لأجل نوع خاصٍّ كما وقع من بعض أهل العلة - تكلفٌ غير خالٍ عن العلة^(٩). منه أي: من الحسن، وقع: ثبت، من قولهم وقع الحقُّ أي: ثبت^(١٠) في كتابه المسمّى بجامع الترمذي.

(١) الأحقاف: ٣٢.

(٢) في (ق) بإسقاط (قال).

(٣) يونس: ٨٩.

(٤) ينظر: المفردات ص ٢١٠.

(٥) حد الشيء: معناه الذي لأجله استحق الوصف المقصود بالذكر. وقد اصطلح الجمهور أن التعريف إن كان بالجنس القريب والفصل فهو الحد التام، وإن كان ببعض الأجزاء وذلك البعض مساو للماهية فهو الحد الناقص، وإن كان التعريف بجزء الماهية مع الخارج عنها فهو الرسم التام كالحیوان الضاحك، ولا بد أن يكون ذلك الجزء أعم، وإن كان التعريف بالخارج وحده فهو الرسم الناقص كالضاحك. ينظر: البحر المحیط في أصول الفقه ١/ ١٢٧ و ١٤٢.

(٦) في (ر) بإسقاط (عليه).

(٧) ينظر: التعريفات للجرجاني ص ١٢٥.

(٨) ينظر: النسخة التي اعتمدها ابن قطلوبغا في القول المبتكر ص ٦٢.

(٩) ينظر: شرح القاري ص ٣٠٥.

(١٠) ينظر: القاموس المحیط ص ٧٧٢.

ومعنى الجامع: أن لم يخصّه بصنف^(١) دون صنفٍ، بل أورد فيه الأحكام والفضائل والآداب وغير ذلك^(٢)، كما [٣١٥ / ١] فعل البخاري، وهو وباقي الكتب الستة جدير بأن يطلق عليها: الكتاب؛ فإنها من سائر كتب الأحاديث بمنزلة الكتب الأربعة من الصُحُف الإلهية^(٣). على أن أكثر أصحاب المسانيد عاهدتهم أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثًا محتجًا به؛ فلهذا تأخرت مرتبتها عن مرتبة ما كان حديثه محتجًا به^(٤).

وقد رجح بعض الأكابر جامع الترمذي على كتاب البخاري في سهولة العثور، فسبحانه من إله قدير؛ قد جعل ضريًا غالبًا في الإدراك على من كان بصيرًا.

وهو أي: ذلك النوع الخاص المعرف ما يقول فيه: حسن من غير صفة أخرى مضمومة إليه؛ من صحيح أو غريب.

وإياه أراد الإمام أبو محمد حسين البغوي^(٥) صاحب المعالم^(٦) والمصايح^(٧).

(١) في (ق): (بدون).

(٢) ينظر: الرسالة المستطرفة ص ٤٢.

(٣) يقصد بالكتب الأربعة: القرآن والتوراة والإنجيل والزيور.

(٤) ينظر: الرسالة المستطرفة ص ٦٠.

(٥) هو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء البغوي، فقيه شافعي، محدث مفسر، وصنف كتبًا كثيرة، منها التهذيب في الفقه، وكتاب شرح السنة في الحديث، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن الكريم، وكتاب المصايح، (ت: ٥١٠هـ) وقيل: (٥١٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٢ / ١٣٤-١٣٥، وسير أعلام النبلاء ١٩ / ٤٣٩-٤٤٣.

(٦) في (ر) بإسقاط (المعالم).

(٧) وهو كتاب معالم التنزيل وفيه جمع لأقاويل السلف في الآي، محلى بالأحاديث النبوية مطبوع ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ في خمسة أجزاء.

(٨) هو كتاب مصايح السنة، جمع فيه البغوي أحاديث متفرقة في أبواب شتى كالعقائد والأحكام والسير والمناقب وغيرها، مخدوفة الأسانيد، مطبوع ت: يوسف المرعشلي، دار المعرفة بيروت لبنان ١٤٠٧هـ في أربعة أجزاء.

فإنه قسّم أحاديثه إلى نوعين: الصّحاح والحسان؛ مريداً بالصّحاح ما ورد في أحد^(١) الصحيحين أو فيهما؛ فإنّ الشّيخين التزما الصّحّة في كتابيهما، وليس لنا أن نحكم على حديثٍ خرّجاه بأنّه حسن عندهما^(٢)؛ لما تقدّم من قصور الحسن عن الصحيح، ومريداً بالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما^(٣) في تصانيفهم من قسم الحسن؛ فإنهم لم يشترطوا الصحيح فيما جمعوه، فكتبهم تشمل على حسن وغير حسن^(٤).

لكن كتاب الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، فإنّه هو الذي نوّه باسمه، وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرّقاتٍ من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما^{(٥)(٦)}.

وذلك أي: بيان ما ادّعيناه من أن المعرّف هو النوع الخاصّ منه واقع، أنّه أي: لأنّ الترمذي يقول في بعض الأحاديث: حسن^(٧)، بدون جمعٍ بينه [٣١٦ / ١] وبين غيره من الأوصاف، ويقول في بعضها: صحيح فقط^(٨)، وبه يظهر أنه لم يشترط الصحيح فيما

(١) في (ر) بإسقاط (أحد).

(٢) في (ر): (عندهم).

(٣) ينظر: مصابيح السنن ١ / ١١٠.

(٤) تعريف الترمذي لا يتنزل على أحاديث البغوي التي شملت الصحيح والحسن والضعيف بل والمنكر وقد صرح بذلك في شرطه ينظر شرطه مصابيح السنة ١ / ٢ و ١٨٩؛ لذا اعترض النووي على اصطلاح البغوي فقال: ليس بصواب لأن في السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر التقريب ص ٣٠، ورد الزركشي بأنّه لا مشاحة في الاصطلاح، ينظر: النكت ١ / ٣٤٣.

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦.

(٦) كالشافعي، ومن هو أقدم منه كإبراهيم النخعي، ووجد أيضاً في كلام ابن المديني وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم ويعقوب بن شيبه وجماعة، لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاح، ومنهم من لا يريده. ينظر: النكت للحافظ ابن حجر ١ / ٤٢٤.

(٧) مثال ذلك: سنن الترمذي ح (٣٣).

(٨) مثال ذلك: سنن الترمذي ح (٣٤١).

جمعه، وإلّا لما قيّد بعض الأحاديث بالصّحّة، بخلاف الشّيوخين وأبي بكر بن خزيمه^(١) ونحوهم، فإنهم التزموا ذلك في كتبهم، فمن روى عن كتاب ابن خزيمه مثلاً فقد روى الصحيح، وإن كان صحاح الصحيحين أصح منه ومن صحاح غيره؛ لما سبق من الاتفاق على القبول، المتفرّع^(٢) على التوثيق التام^(٣).

ثم إنّ الصحيح والحسن ليس بينهما مباينة تامّة؛ فقد يجتمعان من حيث الإسنادين كما مرّ

وفي بعضها: غريب^(٤)، أي: بإفراد الوصف كما في الأوّلين، فيكون الأوصاف المفردة ثلاثة. ثم إنّما^(٥) قدّم الحسن مع أن الصحيح فوقه لما أن الكلام فيه. ثم أشار إلى ما يتركّب منها، وذلك يُتصوّر على أربعة أوجه:

فالأول: ما ذكره بقوله: وفي بعضها: حسن صحيح^(٦)، بالجمع بين الوصفين اللّذين ليس بينهما منافرة من كلّ الوجوه. وفي تأخير الصحيح إشارة إلى تأكّد وجوب القبول والعمل؛ فإنّه في صورة الترقّي من الأدنى إلى الأعلى، فإذا وجب العمل بالأدنى فبالحري أن يجب بالأعلى، لا سيّما إذا كانا مجتمعين.

(١) هو: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمه بن المغيرة السلمي النيسابوري الشافعي، عني بالحديث والفقّه، من مصنفاته: التوحيد وإثبات صفات الرب، ومختصر المختصر المسمى: صحيح ابن خزيمه. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٥-٣٨٢، وطبقات الشافعية ٣ / ١٠٩-١١٩.

(٢) في (ر): (والمتفرّع).

(٣) أحاديث صحيح ابن خزيمه فيها الحسن والضعيف. ينظر شرطه في صحيحه ٣ / ١٨٦. لذا قال الحافظ ابن حجر: حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمه وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها؛ لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علة قاذحة. النكت ١ / ٢٩١.

(٤) مثال ذلك: سنن الترمذي ح (٢١).

(٥) في الأصل: (إنّما)، وفي (ر): (إنّما)، وهو الصحيح.

(٦) مثال ذلك: سنن الترمذي ح (٢).

والثاني: ما ذكره بقوله: وفي بعضها: حسن غريب^(١)، بالجمع بين الوصفين المتنافرين بالكلية؛ لأن الحديث الغريب هو^(٢) الذي يتفرّد راويه، والحسن ليس كذلك، وهذا باعتبار الرواية، لكن قد يكون راوي الغريب واحدًا ثقةً مأمونًا به، فيكون مجتمعاً بالحسن في العمل. وكان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يخرج عن كلٍّ من لم يُجمع على تركه^(٣)، وكذلك أبو داود السجستاني، كان يأخذ مأخذه، ويخرّج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ [٣١٧ / ١] لأنه أقوى عنده من رأي الرجال^(٤)؛ لأن الدين ليس بالرأي.

والثالث: ما ذكره بقوله: وفي بعضها: صحيح غريب^(٥)، قالوا: كما أنّ المشهور قسمان: مشهورٌ صحيح ومشهورٌ غير صحيح، فكذا الغريب: غريب صحيح وغريب غير صحيح، وهو الأغلب^(٦)، فظهر منه أن الصحيح والغريب قد يجتمعان كالحسن والغريب.

والرابع: ما ذكره بقوله: وفي بعضها: حسن صحيح غريب^(٧)، بالجمع بين الأوصاف الثلاثة.

فهذه الأربعة مع الثلاثة المذكورة قبل سبعة أصناف من الأحاديث، أوردتها الترمذي في كتابه، وعبر عن كلِّ صنفٍ منها بعبارةٍ خاصّة، وعرّف من تلك الأصناف الحسن بدون تعرّض لما عداه، [وأدخل]^(٨) في تعريفه كونه مما يُروى من غير وجه، فتحصّل من هذا التفصيل أن الحسن المصطلح هو الذي أفردته بالذكر، بدون جمعه بما عداه من الأوصاف،

(١) مثال ذلك: سنن الترمذي ح (٨).

(٢) في (ر) بإسقاط (هو).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦ - ٣٧، وينظر: رسالة الإمام أبي داود السجستاني لأهل مكة، وشروط الأئمة الستة للحافظ المقدسي، وشروط الأئمة الخمسة للحافظ الحازمي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ص ٨٦.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧. وكلام أبي داود في رسالته إلى أهل مكة ص ٦.

(٥) مثال ذلك: سنن الترمذي ح (١٦٢٠).

(٦) ينظر: المقدمة ص ٢٦٥ و ٢٧٠ - ٢٧١.

(٧) مثال ذلك: سنن الترمذي ح (٧٢).

(٨) في الأصل: (داخل)، وفي (ر): (أدخل) والصحيح ما أثبتته.

وأن الحسن الذي من شأنه أن يجتمع بالغيرب ليس هو المعرّف؛ فإنه لا يجامعه البتّة، وسيأتي سرُّ تخصيص هذا الحسن بالتعريف^(١).

وتعريفه المشار إليه بذكر بعض أجزائه إنما وقع على الأول، أي: على الصنف الذي وقع عنوان السبعة، وذكر قبل الكلّ، وهو الحسن المفرد فقط، دون سائر الأصناف من المركبات.

وعبارته أي: عبارة الترمذي، وإنما سميت العبارة: عبارة؛ لأنك تجوز منها وتعبر إلى المعنى المقصود منها، ويقرب [منه]^(٢) ما يقال: إن تعبير الرؤيا تفسيرها، فسُمّيت الألفاظ الدالة على المعاني: عبارات؛ لأنها تفسّر ما في الضمير الذي هو مستور. والعبارة: الدلالة التي يُعبر بها من الجهل إلى العلم^(٣). وقال الراغب^(٤): أصل العبر: تجاوز من حال إلى حال، وأما [١/٣١٨] العبور فتخصّص بتجاوز الماء، إما بسحابة أو في سفينة أو على بعير أو قنطرة، ومنه عبر التهر لجانبه؛ حيث يعبر إليه أو^(٥) منه، واشتقّ منه: عبر العين؛ للدّمع. والعبارة مختصّة بالكلام العابر الهواء من لسان المتكلم إلى سمع السامع. والاعتبار والعبارة: [بالحالة]^(٦) التي يتوصّل بها من معرفه المشاهد إلى ما ليس بمشاهد. والتعبير مختصّ بتفسير الرؤيا، وهو العابر من ظاهرها إلى باطنها، وهو أخصّ من التأويل؛ فإنه يقال فيه وفي غيره^(٧). إلى هنا كلام الراغب.

(١) ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٢) في الأصل بإسقاط (منه)، وفي (ر) بإثباتها والصحيح ما أثبتته.

(٣) ينظر: معجم الفروق اللغوية ص ٤٥٧.

(٤) هو: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، كان يقرن بالغزالي، من كتبه: محاضرات الأدباء، والذريعة إلى مكارم الشريعة، والمفردات في غريب القرآن، توفي سنة (٥٠٢هـ). ينظر: الأعلام ٢/ ٢٥٥، ومعجم المؤلفين ٤/ ٥٩.

(٥) في (ق) بإسقاط (أو).

(٦) في الأصل: (الحالة)، وفي (ر): (بالحالة) والصحيح ما أثبتته كما في المفردات.

(٧) ينظر: المفردات ص ٥٤٣.

ترشد: تدلُّ وتهدي إلى ذلك أي: إلى وقوع تعريفه على الأول فقط؛ حيث قال ظرف لعبارته، أو تعليل بمعنى: من جهة أنه قال في آخر كتابه^(١) الجامع، وإنما ذكره في آخر كتابه؛ لأن الحسن من قبيل الوصف، فكما أن الوصف يستدعي تقدُّم الموصوف؛ ولذا ذكر الحسن وسائر الأوصاف بعد إيراد الحديث على وجه التمام، فكذا بيان الوصف مقدَّم على نفس الوصف. ولما كان تمام^(٢) الوصف إنما يحصل بتمام الأحاديث كان من الواجب أن يؤخَّر بيانه؛ لأن بيان المؤخَّر مؤخَّر.

[وما موصولة]^(٣)، قلنا في كتابنا، لم يقل: "وما قلت في كتابي" وإن كان هو أدلَّ على المراد من حيث تعيّن المتكلم وحدّه؛ إشارة إلى أنه من رؤساء هذا الفنّ، فلا بدَّ من تعظيم كلامه؛ لأنَّ كلام الملوك ملوك الكلام، وتلويحًا إلى أن ما ذكره لم يهتد إليه غيره على الوجه الذي قرَّره؛ ولذا قال ابن الصلاح: إن أبا عيسى الترمذي هو الذي نوّه باسم الحسن^(٤)، أي: شهَّره، ولا بدَّ للاسم من مسمّى وماهيّة، وهو الذي ذكره من التعريف، فقوله: قلنا: نظير قول أهل العربية، ونحن نقول في مقام الأفراد: حديث حسن مقول القول، والمراد [٣١٩ / ١] لفظه وهو المحكي. فإنما أردنا به أي: بلفظ الحسن الواقع في قولنا: حديث حسن، قال في القاموس: إنما تفيد الحصر كأنما، واجتمعت في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾^(٥)، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية لعكسه. وقول من قال: إن الحصر خاصٌّ بالمكسورة مردود^(٦). انتهى.

(١) وهو ما يسمى بكتاب العلل الصغير.

(٢) في (ر) بإسقاط (تمام).

(٣) في الأصل: بإسقاط (وما موصولة)، وفي (ر، ق) بإثباتها وهو الصحيح.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦.

(٥) الأنبياء: ١٠٨.

(٦) ينظر: ص ١١٧٧.

حسن إسناده، برفع إسناده على أنه فاعل^(١) الصفة، وهو الأوفق بما قبله، أو بجره على أنه مضاف إليه، فحسن إذاً بضم الحاء ونصب النون، مصدر على أنه مفعول (أردنا)، ويجوز أن يكون صيغة ماضٍ، فالإسناد مرفوع على الفاعلية^(٢) كما في الوجه الأول.

عندنا أي: في حكمنا ورأينا، كقولك: زيد أفضل من عمرو، أي: في حكمي، وكقولهم: المسألة عند الإمام كذا، أي: في رأيه، وفي التنزيل: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾^(٣)، أي: في حكمك. قاله الراغب^(٤).

فكل حديث يُروى مبتدأ، وقوله: (فهو عندنا حسن) خبره، وجمله (يُروى) صفة (حديث)، فإنَّ الكَلَّ إنما جاء لإحاطة الأفراد^(٥)؛ دلَّ على هذا قوله عليه السلام: «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتَر^(٦)»^(٧)؛ حيث لم يقل: (ذو بال)، فدَلَّ على أنَّ الصِّفَةَ للمضاف إليه، لا المضاف، على أنَّه لا مانع من كونه صفةً للمضاف أيضًا.

لا يكون راويه متَّهمًا بالكذب^(٨) صفة أخرى لـ (حديث)، والالتزام: كسرى راحميرى تمت كرون، يقال: أتهمه كافتعله: أدخل عليه التُّهْمَةَ كهُمَزَةٍ، أي: ما يَتَّهم عليه

(١) في (ر): (فاعله).

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٠٧.

(٣) الأنفال: ٣٢.

(٤) ينظر: المفردات ص ٥٩٠.

(٥) ينظر: الكليات ص ٧٤٢.

(٦) أبتَر أي: أقطع. غريب الحديث لابن الجوزي ١/ ٥٣.

(٧) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ١/ ٢٦٤ من طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال يعقوب بن شيبه عن ابن معين: الأوزاعي في الزهري ليس بذلك، قال يعقوب: والأوزاعي ثقة ثبت، في روايته عن الزهري خاصة شيء. تهذيب التهذيب ٦/ ٢٤١. وقد ورد هذا الحديث بأسانيد كلها فيها ضعف، وجاء بألفاظ مختلفة، تكلم فيها السخاوي ينظر: (الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية) ١/ ١٨٩-٢٠٣. وحكم عليه الألباني بالضعف. إرواء الغليل ١/ ٢٩.

(٨) في (ق): (بالكذب).

ويذهب الوهم إليه، فهو متهم بكسر الهاء، وأما الفتح فغلط، كاستحكمه فهو مستحكم بكسر الكاف، وأصله أن افتعل في الأصل للمطاوعة، يقال: غمته فاعتم، فهو مغتم [١/ ٣٢٠] أي: قابل للغم، واعتم لازم لا يجيء منه المفعول. وأصل التهمة: وهمة، قلبت الواو تاءً كما في تجاه وثرث^(١). فظهر من هذا التقرير أن فتح المتهم وإسكان هاء التهمة من أغلاط العامة وألحاهم، وما في الأختري^(٢) من حكاية الإسكان لا يعتد به عند الثقات.

ومعنى الاتهام بالكذب: أنه لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسّق.

ويروى من غير وجه إن لم يكن فرداً، بل جاء من وجه آخر فأكثر، وهو إشارة إلى حال المتن بعد بيان حال الراوي، والمراد رواية مثله أو نحوه كما صرح به ابن الصلاح^(٣)، وقال تلميذ المصنف: في عطف نحوه على مثله تأمل، لا سيما كونه ب(أو) التقسيمية^(٤). انتهى.

أقول: قد فرّقوا بين المثل والنحو^(٥) بأنّ المثل يشير إلى الاتحاد من جميع الوجوه، والنحو في بعضها، فصحّ عطف النحو على المثل ب(أو) الفاصلة، وصار رواية النحو كرواية المثل؛ لأنها لا تخلو عن التأييد، فبعض المخالفة قد لا يضّر.

(١) ينظر: الصحاح ٥/ ٢٠٥٤، والقاموس ص ١١٦٨.

(٢) الأختري: هو لقب اشتهر به مصطفى بن شمس الدين قرّة الحصاري، وهو مؤرخ فقيه لغوي، (ت: ٩٦٨هـ)، من آثاره: جامع المسائل في الفروع، وسماه أيضاً: أم الفتاوى، وكتاب في التاريخ، ومعجم عربي تركي في اللغة، ويطلق عليه الأختري، وما زال مخطوطاً. ينظر: كشف الظنون ١/ ١، والأعلام للزركلي ٧/ ٢٢٨، وهديّة العارفين ٢/ ٤٣٤، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٣١.

(٤) ينظر: فتح المغيث للسخاوي ٣/ ١٩٨.

(٥) ممن فرق بينهما ابن معين وشعبة، حكاه عنهما وكيع، وقال الحاكم: إن مما يلزم الحديثي من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول: مثله أو يقول: نحوه، فلا يحل له أن يقول: مثله إلا بعد أن يعلم أنها على لفظ واحد، ويحل له أن يقول: نحوه إذا كان على مثل معانيه. ينظر: تدريب الراوي ١/ ٥٥٦. واختار ابن كثير قول ابن معين. ينظر: اختصار علوم الحديث ١/ ١٤٨.

نحو ذلك بالجرِّ صفة لـ(غير)؛ لأن النحو هنا بمعنى المثل، والغير والمثل لتوعُّلها في الإبهام لا يتفرَّقان، فيكون الصفة والموصوف على حدِّ سواء، وإن كان فرق بين ما أضيف إليه غير ونحو في هذا المقام، وجعله منصوبًا حالاً من (غير) وجهٌ ضعيف^(١)؛ لوجود التخصيص في جانب الحال أيضًا.

والمراد أنه لا يكون راوي الطريق الثاني أيضًا متَّهمًا بكذبٍ في الحديث، وهكذا الثالث وما فوقه؛ إذ لو كان متَّهما به سقط عن كونه طريقًا للحديث، فلم يثبت التعدُّد المشروط. ولا يكون شاذًّا صفة [أخرى]^(٢) لمتن الحديث أيضًا.

والشاذُّ من الحديث هو الذي له إسنادٌ واحد يشدُّ بذلك -أي: ينفرد- شيخ [١/ ٣٢١] ثقةً كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقته فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يُتوقَّف فيه ولا يحتجُّ به^(٣). فظهر أن المنفرد به إن كان بعيدًا من العدل والضبط فحديثه مردود، فيكون منكرًا، فالشاذُّ المردود والمنكر من بابٍ واحد.

فهو أي: الحديث الموصوف بما ذكر متنا ورواية عندنا حسن^(٤). انتهى كلام الترمذي. وصحَّ دخول الفاء من الخبر لتضمُّن المبتدأ معنى الشرط، وهو سببٌ الأوَّل للثاني؛ لأنه نكرة موصوفة بفعل، وسيأتي فائدة التقييد بالعندية.

فُعْرِف بهذا أي: بما ذكر من قوله: وما قلنا.. إلخ، [أنه]^(٥) إنما عرف الحديث الحسن الذي يقول فيه أي: في شأنه وحقه^(٦) حسن فقط؛ لأنَّ كلامه صريح فيه فلا عدول عنه.

(١) ينظر: شرح القاري ص ٣٠٧.

(٢) في الأصل: (آخر)، وفي (ر): (أخرى)

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٧٧.

(٤) وهنا انتهى المصنف من شرح عبارات الترمذي التي جاءت في أواخر كتاب الجامع، وهو ما يعرف بكتاب العلل. الجامع كتاب العلل ٥ / ٧٥٨.

(٥) في الأصل بإسقاط (أنه)، وفي (ر، ق) بإثباتها وهو الصحيح.

(٦) في (ر): (حقه وشأنه).

أما ما يقول فيه أي: أما الحديث الذي يقول فيه: حسن صحيح؛ بالجمع بين الحسن والصحة، أو حسن غريب؛ بالجمع بين الحسن والغرابة، أو حسن صحيح غريب؛ بالجمع بين الكلّ، وإنما لم يذكر القسم الذي هو الصحيح الغريب كما ذكره في الترتيب السابق؛ لأنه ليس من قبيل الحسن كالصحيح والغريب المفردين، فلم يعرّج على تعريفه بصيغة المبنيّ للفاعل، من التعرّيج، والفاعل هو الترمذيّ، يقال: عرج عروجًا من الأوّل بمعنى: ذهب صاعدًا، ومنه العرّج في الرجل؛ لأنّ صاحبه لا يزال يصعد وينزل حالة المشي. والتعريج على الشيء: الإقامة عليه^(١)، بالفارسية: ايستاون. ويعدّي بـ(على). والمعرّج بكسر الراء: المقيم، ويجيء بمعنى: جسبا نيدن بنا بفتح الجيم العربي بمعنى: الميل، كما يقال: اين حيزر جسبان معلمايم طبع نيست، أي: لا يميل إليه الطبع؛ لعدم ملاءمته له، وفي القاموس: عرّج مَيْلٌ^(٢)، من التمثيل، [٣٢٢ / ١] والميل على الشيء: الحمل عليه، كما في قوله تعالى: ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾^(٣)، أي: يحملون عليكم ويشدّون شدّة واحدة^(٤).

فالمعنى على الأول: فلم يقم الترمذيّ على تعريفه إقامة المعنى به والمراعي له والمحافظة عليه. وعلى الثاني: لم يمل إليه ولم يحمل نفسه عليه، كما قالوا: إن عباد الله لم يعرّجوا على شيء سوى عبادته تعالى أي: لم يقيموا على شيء غير عبادته، ولم يعكفوا على أمر سوى طاعته، أو لم يحملوا أنفسهم على شيء غيرها.

وقد يستعمل في معنى النزول إذا عُدّي بـ(في) كما يقال: تعريجًا في أوطان التقصير^(٥)، أي: نزولًا [فيها]^(٦)؛ لأنّ في النزول الميل إلى المنزل، والشيء قد يستعمل في ضده.

(١) ينظر: الصحاح ١ / ٣٢٨.

(٢) ينظر: ص ١٩٨.

(٣) سورة النساء: ١٠٢.

(٤) ينظر: مدارك التنزيل، للنسفي ١ / ٣٩١.

(٥) ينظر: الرسالة القشيرية ص ٥٧.

(٦) في الأصل: (فيه)، وفي (ر): فيها وهو الصحيح.

كما لم يعرّج على تعريف ما يقول فيه: صحيح فقط، أو غريب فقط، يعني: الذي^(١)
لم يلتفت إليه الترمذي أمور ثلاثة:

أحدها: تعريف الحسن الواقع في المركبات.

والثاني: تعريف الصحيح الواقع مفردًا.

والثالث: تعريف الغريب الواقع مفردًا أيضًا.

فإذا لم يلتفت إلى تعريف الصحيح والغريب المفردين فبالحري أن لا يلتفت إلى تعريف الصحيح والغريب المركبين؟ فبقي صنفٌ واحد وهو الحسن المفرد، فهو الذي اعتنى بشأنه، ومال إلى تعريفه، واهتمّ بتوصيفه. وكأنه ترك ذلك أي: تعريف ما يقول فيه: حسن صحيح إلخ، ويتبعه تعريف ما يقول فيه: صحيح فقط، غريب فقط، كما يفهم من التشبيه السابق.

وكأنّ بالتشديد للتشبيه، وقد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه، سواء كان الخبر جامدًا أو مشتقًا، نحو: كأنّ زيدًا أخوك، وكأنّ قائمًا. وقال الزجاج^(٢): "كأنّ للتشبيه إن كان الخبر جامدًا، وللشكّ إن كان [٣٢٣ / ١] مشتقًا"، وقد يكون للتحقيق مثل إن^(٣). وهو حرف برأسه على الصحيح؛ لأن الأصل عدم التركيب^(٤)، وعند الخليل^(٥) مركبة من الكاف وإنّ المكسورة^(٦)، وأصل كأنّ زيدًا الأسد: إنّ زيدًا

(١) في (ر): (أن الذي).

(٢) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، المشهور بالزجاج، له معاني القرآن وشرح إعرابه، وله كتاب الاشتقاق، (ت ٣١١هـ). تاريخ العلماء النحويين للتخوي ص ٣٨-٤٠، وفيات الأعيان ١ / ٤٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي ص ٥٧١-٥٧٢.

(٤) ينظر: رصف المباني للمالقي ص ٢٨٤-٢٨٥، والجنى الداني للمرادي ص ٥٧٠.

(٥) هو: الخليل بن أحمد الأزدي بن عمرو ت وبن تميم الفراهيدي، كان إماما في علم النحو، صاحب العروض، له كتاب العين (ت بعد ١٦٠هـ وقيل: ١٧٠هـ). ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتخوي، ص ١٢٣-١٣٢، ووفيات الأعيان ٢ / ٣٤٤-٣٤٨.

(٦) وهو مذهب سيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء. ينظر: الكتاب ٣ / ١٥١، والجنى الداني ص ٥٦٨.

كالأسد، قدّمت الكاف ليُعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر، وفتحت الهمزة لأن الكاف في الأصل جازّة، وهي إنّما تدخل على المفرد، لكن المعنى على الكسر^(١).

استغناءً مفعول له للترك، حذف اللام منه لأنه فعل الفاعل، وهو التارك.

والاستغناء والغنى بمعنى واحد، وهو ضد الفقر، فالسين للتأكيد كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعْنَى اللَّهُ﴾^(٢) برفع الجلالة، وقد يكون للطلب كما في قوله: (وَاسْتَعْنَى اللَّهُ) بنصبها، أي: سأل الله تعالى أن يغنيه^(٣).

والمعنى: ترك ذلك استغناءً عنه؛ حيث لا ضرورة داعية إليه؛ لشهرته وتعريف المشهور تشهير له، فإن الشهرة بالضمّ في الأصل: ظهور الشيء في شئنه^(٤)، وهو تعليل للاستغناء، وأورد اللام لأنّ الشهرة صفة التعريف لا المستعني.

عند أهل الفن أي: فن أصول الحديث ونوعه، والتقييد به ليس للاحتراز، بل للإيضاح وبيان الواقع، ونظائره كثيرة لا تحصى.

واقترص على تعريف ما يقول فيه أي: في حقه وشأنه. واقترص على كذا: اكتفى بالشيء القصير منه، أي: القليل. والمعنى هنا على التجريد، أي: اكتفى بتعريفه، على أن المكتفى به قصير بالنسبة إلى ما عداه. وقد سبق الفرق بين الاقتصار والاختصار.

في كتابه الجامع، وكلا الحرفين يتعلّق بالقول، لكن على تغاير بينهما في المعنى، حسن فقط مقول القول، إما لغموضه تعليل للاقتصار، أي: لخبائمه وعدم وضوحه؛ فإن الغامض من الكلام خلاف الواضح منه، وأصله [١ / ٣٢٤] أن الغامض المطمئن من الأرض^(٥)،

(١) ينظر: الجنى الداني في الحروف والمعاني للمراي ص ٥٦٨.

(٢) سورة التغابن: ٦.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١ / ٢٥٦، والكشاف للزخشري ٤ / ٥٤٧، ومفاتيح الغيب للرازي ٣٠ / ٥٥٤.

(٤) القاموس ص ٤٢١.

(٥) القاموس ص ٦٤٩.

المنخفض^(١) منها^(٢) الوهدة^(٣) ولما فيه من الخفاء قيل لكلِّ خفيٍّ: غامض. وإغماض العين مستعار للتغافل والتساهل كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾^(٤)؛ لأنه نوع من الغمض بالضمِّ، وهو النَّوم العارض، يقال: ما دُفْتُ غُمُضًا ولا اكَتَحَلْتُ غَمَاضًا، أي: ما نمت^(٥).

وإمَّا لأنه اصطلاح جديد خاصّ به، ولا مناقشة في الاصطلاح؛ ولذا دعت الضرورة إلى بيان المراد منه؛ لأن المرء^(٦) أعرف بشأنه في مقاله وحاله. وهذه هي العلة في الحقيقة، آخرها لطول الكلام فيها، وذلك أن الحسن ليس بأغمض من الصحيح وغيره، فتعريفه لغموض فيه دون غيره ترجيحٌ بلا مرجح.

والجدّ في الأصل: قطع الأرض المستوية، ومنه: جدّ في سيره وفي أثره، وتصوّر من جدّتُ الأرض القطع المجرد، فليل: جدّدت الثوب إذا قطعتة على وجه الإصلاح، وثوبٌ جديد: أصله المقطوع، ثمّ جعل لكلِّ ما أحدث إنشاؤه. وقوبل الجديد بالخلق لما كان المقصود بالجديد القريب العهد بالقطع من الثوب، ومنه قيل لليل والنهار: الجديدان^(٧).

ولذلك أي: للتعليل الثاني قيده أي: التعريف بقوله: عندنا، فكان احترازًا عمّا كان عند غيره من التعريف، ولم ينسبه أي: لم يسنده، من^(٨) نسب كنصر وضرب، إلى أهل الحديث أي: إلى طائفة يجمعهم العلم بالحديث وأصوله، كما فعل الخطابي قيد للمنفي، أي: كما عرف الخطابي ونسبه إلى أهل الحديث؛ حيث قال: "الحسن ما عرف مخرجه،

(١) في (ر، ق): (أي: المنخفض).

(٢) في (ق) بإسقاط (منها).

(٣) حاشية في الأصل و(ر): (الوهدة هي الأرض المنخفضة). القاموس ص ٣٢٧.

(٤) سورة البقرة: ٢٦٧.

(٥) ينظر: المفردات ص ٦١٥.

(٦) في (ر): (المراد).

(٧) ينظر: المفردات ص ١٨٨.

(٨) في (ق): (ومن).

واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامّة الفقهاء^(١). قال ابن الصلاح: "ليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح، وقد أمعنُ النظر في ذلك، فاتّضح لي [١ / ٣٢٥] أن الحديث الحسن قسمان: أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده^(٢) من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو بمتهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تعمّد الكذب في الحديث، ولا سبب [آخر]^(٣) مفسّق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن يروى مثله أو نحوه من وجه واحد أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً. وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

والقسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعدّ ما ينفرد به من حديثه منكراً. ويُعتبر في كلّ هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً سلامته من أن يكون معللاً. وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي.

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرّق من كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأنّ الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر؛ مقتصرًا كلُّ واحد منهما على ما رأى أنه مشكّل، معرضًا عمّا رأى أنه لا يشكل، أو أنه غفل عن البعض وذهل^(٤). إلى هنا كلام ابن الصلاح.

(١) معالم السنن ١ / ٦.

(٢) في (ق): (إسناد رجاله).

(٣) في الأصل بإسقاط (آخر)، وفي (ر) بإثباتها والصحيح ما أثبتته كما في مقدمة ابن الصلاح.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٠-٣٢.

والخطاب بالتشديد كشدّاد: جدُّ أبي سليمان محمد بن إبراهيم السّبيّ، نُسب أبو سليمان إلى جده، واشتهر به كما اشتهر حسين بن المنصور الحلاج^(١) باسم أبيه، وكذا أحمد ابن حنبل؛ ولذا يقال: حنبليّ.

كان الخطابيُّ إمامًا مشارًا إليه في عصره، وفائقًا في الفقه والحديث والأدب [٣٢٦ / ١] على علماء دهره، له معالم السنن، وأعلام السنن، وغريب الحديث، وغير ذلك، مات سنة ثلاث مئة وثمان وثمانين^(٢). وقيل له: السّبيّ نسبة إلى السنة، والسنيون من المحدثين: طائفة^(٣)، وقال ميرك^(٤): الخطابيُّ أحد شراح الحديث، وليس من الرواة ولا المخرّجين، وكان من المتأخّرين^(٥).

وبهذا التقرير، هو ما كان من أول السؤال إلى هنا. والتقرير: جعل الشيء مقرّرًا محققًا، وبيان المعنى بالعبارة، كما أنّ التحرير: بيانه بالكتابة^(٦).

وقد مضى تفصيل^(٧) ذلك.

(١) الحلاج بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام، هذه النسبة إلى حلج القطن، والمشهور بها أبو مغيث الحسين بن منصور الحلاج، كان جده مجوسيا، وخالط الصوفية، وصحب مشيختهم، ظهر منه تخليط واستغواء للعامة، قتل سنة (٣٠٩هـ)، وأحرقت جثته. ينظر. البداية والنهاية ١١ / ١٣٢، وفيات الأعيان ٢ / ١٤٠، الأنساب ٤ / ٣١٤.

(٢) هو: أبو سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم البستي الخطابي، من كبار أئمة الشافعية. ينظر: الأنساب ٥ / ١٥٧ - ١٦١، وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٢٣-٢٨، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٢٨٢-٣٨٣.

(٣) ينظر: الأنساب ١ / ٢٨٧.

(٤) هو: نسيم الدين محمد بن ميرك شاه الشيرازي الهروي، محدث عن أبيه السيد جلال الدين عطاء الله، وعنه السيد المرتضى بن علي الشريف الجرجاني، وقد شرح الشمائل الحمديّة للترمذي، ولا يعرف تاريخ وفاته، توفي والده سنة ٩٣٠هـ. ينظر: تاج العروس ٣٧ / ٣٣٠، تاريخ التراث العربي ١ / ٣٠٨.

(٥) ذكر هذا القول في كتابه شرح الشمائل الحمديّة للترمذي، وما زال البعض منه مخطوطًا، والبعض حقق في رسائل علمية.

(٦) التعريفات ١ / ٦٤.

(٧) في (ر) بإسقاط (تفصيل).

يندفع الدفع إذا عُذِّي به (إلى) اقتضى معنى الإعطاء، كما في قوله تعالى: ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(١)، وإذا عُذِّي به (عن) اقتضى معنى المنع، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٢)، وهو المراد هنا. كثير من الإيرادات، الإيراد: الاعتراض؛ لأنه كلام وارد من جهة الجرح والرد. والمقصود بيان اندفاع الاعتراضات الكثيرة في نفسها الواقعة في مقام أوصاف الحديث لإندفاع^(٣) بعضها، وبقاء بعضها على حالها بلا توجيه وجواب، كما دل عليه ذكر المنّة والحمد المطلق عليها في آخر المبحث. التي طال البحث والتفتيش وإيقاع النسبة تارة على إيجابه^(٤)، وأخرى على سلب فيها، أي: في تلك الإيرادات من زمان طويل، فإن طول البحث والتفحص يقتضي^(٥) طول المدة، على أنّ المصنّف ممّن تأخّر زمانه جدًّا، فبينه وبين الأولين الباحثين إلى زمانه دهرٌ داهر، ولم يسفر وجه توجيهها وتلفيقها لكمال احتجابه بحجاب الغموض. ويسفر من الإسفار؛ لأنّه مسند إلى الوجه ومختصّ بما له لون، والوجه كذلك، [١ / ٣٢٧] وفي التنزيل: ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا أَسْفَرَ﴾^(٦)، أي: أشرق لونه وأضاء، ونحوه: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ﴾^(٧)، أي: مشرقق لونها^(٨). وتوجيه الكلام: إيرادُه على على وجه حسن، وإضافة الوجه إليه من قبيل إضافة المشبّه به إلى المشبّه؛ كلّجين الماء^(٩)، والمعنى: لم ينكشف توجيهها ولم يظهر تلفيقها الذي هو كالوجه. وأسند الظهور إلى الوجه؛

(١) سورة النساء: ٦. وينظر: مفاتيح الغيب ١ / ٤٧٣.

(٢) سورة الحج: ٣٨. وينظر: مفاتيح الغيب ٦ / ٥١٨.

(٣) حاشية في (الأصل، ر): نظير قوله تعالى: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾ أي: فضلناهم على من خلقنا وهو كثير في نفس الأمر.

(٤) في (ر، ق): (إيجاب).

(٥) في (ر، ق): (مما يقتضي).

(٦) سورة المدثر: ٣٤.

(٧) سورة عبس: ٣٨.

(٨) ينظر: المفردات ص ٤١٢.

(٩) اللجين بالضم: الفضة. وفيه تشبيه صفاء الماء بالفضة. ينظر: مختار الصحاح ص ٢٨١، وجواهر البلاغة والبديع

لأنَّه أول ما يبدو من الإنسان، وهو في هذا المقام على حقيقته، وقد يستعار للظاهر المكشوف كما في: وجه الزمان، وإنما لم يقل: "ولم يسفر لأحد إلى الآن"؛ تأدُّبًا مع العلماء.

فلله الحمد، أي: مخصوص به جنس الحمد والثناء من لسان الحال والقال، على ما أهم^(١)، أي: على الذي ألهمه في مقام التوجيه، ف(ما) موصولة، والعائد محذوف لكونه ضمير المفعول، أو على إلهامه، ف(ما) مصدرية، والأنسب بإطلاق الحمد إطلاق الإلهام وتعميمه للإلهامات كلها، فيندرج فيه إلهام التوجيه اندراجًا أوليًا. وهو: إلقاء المعنى في القلب بطريق الفيض، سواء كان بواسطة الملك وهو الأكثر، أو لا، فإن للإنسان وجهين إلى الله تعالى: وجه بواسطة، ووجه بلا واسطة، لا^(٢) كما يزعم الفلاسفة من حصر وجهه فيما كان بواسطة، فإنه جهل بمقامه الجامع للحضرتين: حضرة الكون، وحضرة الوجوب^(٣).

والفرق بين الإلهام والعلم اللدني^(٤) أن الإلهام عارض يزول ويجيء وغيره، والعلم اللدني ثابت لا يبرح، وأيضًا أن الإلهام قد يكون في أصل الحلقة، وهو العلم الضروري الحاصل

(١) الإلهام لغة: أن يلقي الله في النفس أمرًا يعينه على الفعل أو الترك. لسان العرب ١٢ / ٥٥٥. وفي الاصطلاح: إلقاء المعنى في القلب بطريق الفيض بلا اكتساب أو استفاضة، وهو أخص من الإعلام؛ إذ الإعلام قد يكون بطريق الاستعلام، وقيد بالفيض للاحتراز عن الحدس والكسب، وقيل: احتراز عن الشر؛ لأن ما يكون بطريق الفيض فهو خير محض. ينظر: دستور العلماء ١ / ١٠٨.

(٢) في (ق) بإسقاط (لا).

(٣) تظهر هنا عقيدة المصنف الصوفية، ومن خلال القراءة في نصوص روح البيان يتضح ذلك؛ إذ إن مقصده الأخذ عن الله بواسطة أو بلا واسطة، وهو ما يعرف عندهم بالوجه الخاص، وهو عندما يقول أحدهم: أحييني ري، أي: بلا واسطة، والوصول عندهم إلى هذه المنزلة لا يتم إلا بالحضرة التي أكثروا من الكلام فيها وأسمائها ومسمياتها، والتي لا تحصل إلى بالفناء التام والترقي من عالم الشهادة إلى عالم الغيب. ينظر: روح البيان ١ / ٩٧ و ٢٦٤ و ٥٣٦.

(٤) قال إسماعيل حقي: "واعلم أن الصوفية سمو العلوم الحاصلة بسبب المكاشفات العلوم اللدنية، وقال: وإن كان بتهيئة المحل وتصفيته عن الميل إلى ما سوى الله تعالى فهو طريق الكشف، والكشف أنواع، أعلاها أسرار ذاته تعالى وأنوار صفاته وآثار أفعاله، وهو العلم الإلهي الشرعي المسمى في مشرب أهل الله: علم الحقائق، أي: العلم بالحق سبحانه وتعالى... وبداية طريقهم التقوى والعمل الصالح". ينظر: روح البيان ٥ / ٢٧١.

للأطفال الصغار والحيوانات أيضاً، وبه يعرفون المضار من المنافع، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾^(١)، وأما^(٢) [٣٢٨ / ١] العلم اللدني فلا يكون في أصل الخلق، وإلا لاطلع عليه العوامّ والخواصّ، بل هو نتيجة الأعمال الصالحة كما ورد: «من عمل بما علم^(٣) ورثه الله علم ما لم يعلم»^(٤)، فالعلم الأوّل هو علم الشريعة والدراسة، والعلم الثاني هو علم الحقيقة والوراثة^(٥)، فإيا سعادة من اتقى الله تعالى حتى يعلمه، كما قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾^(٦)، وعلم أي: على ما علمه، أو تعليمه، وهو من عطف العامّ على الخاصّ؛ لأنّ التعليم قد يكون من الله ومن الملك ومن البشر، والتعلم^(٧) عبارة عن فعل يترتب عليه العلم بلا تخلف عنه، ولا يحصل ذلك بمجرد إفاضه المعلم، بل يتوقّف على استعداد المتعلم لقبول الفيض وتلقّيه من جهته^(٨). وقال بعضهم: التعليم تكرار العلم ليثبت^(٩) لما^(١٠) في جيلة المعلم من النسيان^(١١)، وإنما رتب استحقاق الحمد على الإلهام والتعليم لأنهما من النعم الجليلية الروحانية التي يستصغرونها، وفيه إشارة إلى أنّ المصنف

(١) سورة النحل: ٦٨.

(٢) في (ق) بإسقاط (وأما).

(٣) في (ق) بإسقاط (بما علم).

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠ / ١٥٢٤) من طريق أحمد بن حنبل، عن يزيد بن هارون، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك مرفوعاً. وذكره الفتني في تذكرة الموضوعات ص ٢٠ فقال: ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم عليه السلام، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ، فوضع هذا الإسناد عليه لسهولة وقربه.

(٥) علم الدراسة هو علم الاكتساب وهو علم الأحكام، وعلم الوراثة هو علم آفات النفس وآفات العمل وخدع النفس وغرور الدنيا، وعلم ما لا يعلم هو علم الإلهام والفراسة الذي هو النظر بنور الله عز وجل. ينظر: بحر الفوائد ص ٩٩.

(٦) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٧) في (ر، ق): (والتعليم).

(٨) تفسير أبي السعود ١ / ٨٤.

(٩) في (ق) بإسقاط (ليثبت).

(١٠) في (ق): (كما).

(١١) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للسيوطي ١ / ٢٤.

لكونه ممن يقبل التعليم داخل تحت إشارة قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾^(١)،
﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾^(٢)، وغير ذلك.

وقد أسند التعليم إلى الله تعالى في مواضع كثيرة من القرآن، لكن قال بعض العلماء: لا يطلق (المعلم) على الله تعالى؛ لاختصاص التعليم بمن يجعله صناعةً لنفسه، والصناعة عبارة عن العلم الحاصل بمزاولة العمل، والله تعالى منزّه عن مزاولة العمل^(٣)، وعن هذا يقول أهل مصر لأهل الذمة: المعلم؛ إذا كان مقدّم أهل الصناعة، كما يقول أهالي بلادنا: أستاذ وببشما، فيكون المنع عن إطلاق (المعلم) على الله تعالى كالمنع عن إطلاق لفظ (الطبيب) ونحوه، والظاهر المنع عند من [٣٢٩ / ١] قال: إن أسماء الله توقيفية^(٤)، وأما عند غيره فتعليم الله تعالى: إعلامه وإلقاؤه في الروح؛ ولذا يقال: هذا تعريف إلهي، أي: أن الله تعالى هو الذي جعل عبده عارفاً به بإلقائه في قلبه، فاعرف.

فإذا قرع سمعك هذا الخطاب، وعرفت أن الحسن المعرف في كتاب الترمذي^(٥) هو الحسن المذكور، فماذا يقول الترمذي في الحسن المركب؟ وكيف الجمع بينه وبين الغريب مع منافاة بينهما بحسب الوضع الاصطلاحي؟

والجواب: أن الحسن المركب والذي عرفه الخطابي - وهو أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح كما سبق تفصيله نقلاً عن ابن الصلاح^(٦) - فإن الحسن بهذا المعنى يجامع الغريب؛ إذ الغريب هو ما انفرد به الراوي، لكن

(١) سورة العلق: ٥.

(٢) سورة البقرة: ٣١.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢ / ٤٢٤، وأنوار التنزيل للبيضاوي ١ / ٧٠، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود ٨٦/١-٨٧.

(٤) وهو مذهب أهل السنة والجماعة وعامة الأشعرية. ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي ص ١٥٩.

(٥) في (ر) بإسقاط من (المعرف) إلى هنا.

(٦) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٣١.

المتفرد قد يكون ثقة، فيعمل بحديثه كالحسن، ولما كان هذا المعنى الحسن مشهوراً عند أهل الحديث، ولذا نسبه الخطابي إلى القوم دون المعنى الآخر الذي اختاره الترمذي؛ لم يلتفت الترمذي إليه، وجعله مما يفهم من المقام، وإنما اهتمَّ بشأن^(١) ما اختاره؛ ولذا قيَّده بالعندية احترازاً عن المعنى الآخر المتداول بينهم، فكان كتابه جامعاً بين قسمي الحسن: الأول ما صرَّح بتعريفه، وعليه عوَّل الإمام البغوي، فجعل حسان كتابه "المصايح" من ذلك القسم^(٢)، والثاني: ما اكتفى بالإشارة إليه في ضمن الحسن المركب. وبه يظهر أن ما قال^(٣) ابن الصلاح أن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر؛ لأنه غفل عن البعض وذهل ليس كما ينبغي؛ إذ ليس فيه [١ / ٣٣٠] ذهول عنه على ما قررنا، فللَّه الحمد على ما علَّمنا ما لم نعلم، ورفع ذكرنا بالعلم في العالم.

وزيادة راويهما أي: الصحيح والحسن، فسَّر^(٤) الضمير بهما لأن الكلام فيهما، مقبولة، أما قبول زيادة راوي الصحيح؛ فلكونه في الدرجة العالية من الصفات المقبولة، فزيادة المقبول^(٥) مقبولة. وأما قبول زيادة راوي الحسن؛ فلأنه وإن لم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان، لكن لما شاركهم في الصدق والأمانة، وكان حديثه كحديثهم في صحة الاحتجاج به، التحق بهم في درجة القبول، فكانت زيادته كزيادتهم، فصحَّ أن كلاً من الأصل والزيادة عليه مقبول من الثقة.

وأما راوي المشهور وراوي الغريب مثلاً فقد يكون ثقة، وقد يكون غير ثقة؛ ولذا قالوا: المشهور قسمان: مشهور صحيح، ومشهور غير صحيح.

(١) في (ق): (لشأنه).

(٢) وقد سبق ص ١٢٠.

(٣) في (ر): (ما قاله).

(٤) في (ق) بإسقاط (فسر).

(٥) في (ق): (المقبولة).

وكذا الغريب قسمان: غريب صحيح، وغريب غير صحيح^(١)، فإذا كان أصل روايتهما غير مقبولة، فكيف الزيادة عليه؟! وبه يتَّضح سر الإضافة في المتن.
والمراد بالزيادة زيادة الثقة لفظاً من متن الحديث لم يذكره سائر من روى ذلك الحديث^(٢) كما سيأتي مثاله.

وقد أفرد ابن الصلاح باباً^(٣) لمعرفة^(٤) زيادات الثقات وحكمها، وقال: "إنه فنٌ لطيف يستحسن العناية به، وقد كان أبو بكر بن زياد النيسابوري^(٥) وأبو نعيم الجرجاني^(٦) وأبو الوليد القرشي^(٧) الأئمة المذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث"^(٨).

ما لم يقع أي: الزيادة حال كونها منافية، والظاهر أن "لم تقع" بمعنى: لم تكن، فيكون (منافية) خبراً له، فإن الأفعال الناقصة غير محصورة، فقد يتضمن كثير من الأفعال التامة معنى الناقصة، فيتعدَّى تعديتها، [١ / ٣٣١] كما تقول: تتم التسعة بهذا عشرة، أي: تصير عشرة تامة، وكمل زيدٌ عالمًا، أي: صار زيدٌ عالمًا كاملاً، وما جاءت حاجتك، أي: ما كانت هذه قدرَ ما يحتاج إليه^(٩)، وقس عليه نظائره. لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة.

(١) وقد سبق ص ١٢٣.

(٢) وقد تكون الزيادة في السند أيضاً، كما قرر ذلك المحدثون. ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٨٥-٨٨.

(٣) في (ق) بإسقاط (باباً).

(٤) في (ق): (بالمعرفة).

(٥) هو: عبد الله بن محمد بن زياد أبو بكر النيسابوري، الحافظ الفقيه الشافعي، (ت ٣٢٤هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ٧ / ٥٩١، طبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٣١٠-٣١٢.

(٦) هو: عبد الملك بن محمد بن عدي الإستراباذي أبو نعيم الجرجاني الشافعي، أحد أئمة المسلمين فقها وحديثاً، (ت: ٣٢٣هـ) وقيل: (٣٢٢هـ). ينظر: تاريخ بغداد ١٢ / ١٨٢، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٣٣٥-٣٣٧.

(٧) هو: حسان بن محمد بن أحمد بن هارون أبو الوليد القرشي الأموي الشافعي، وهو صاحب وجه في المذهب، (ت ٣٤٩هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ٧ / ٨٧٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٢٢٦-٢٢٩.

(٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٥.

(٩) ينظر: الفوائد، وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب ص ٢.

يقال: وثق به - كورث - ثقة: ائتمنه وسكن إليه واعتمد عليه، والوثيق: المحكم، والميثاق: عقد يؤكّد بيمين، وعهد^(١)، والموثق الاسم منه. و(من) في قوله: "من" ليس بإشارة إلى أن أوثق اسم التفضيل، وأن المفضل عليه محذوف، مع من التفضيلية، كما قيل^(٢)، فإنه خطأ، بل (من) فيه بيانية، والمبيّن هو قوله: من هو، فيكون راوي الزيادة ثقة، وتاركها أوثق، وذلك بأن كانت تلك الزيادة بالنظر إلى رواية الأوثق، لكنها غير منافية لها، أو كانت منافية لكنها بالنظر إلى رواية من هو مساوٍ لراويها في الدرجة أو دونه في الوثوق، فهذه صور ثلاث:

الأولى: حكمها القبول، وعلى تقدير المنافاة حكمها الرد.

والثانية: حكمها القبول أيضاً إذا وجد المرجح؛ لأن منافاة راويه المساوي لا تقدر في قبول زيادته حينئذ، وإذا لم يوجد المرجح يجب التوقف.

ولا حاحه في الثالثة إلى المرجح من خارج؛ لكون راوي الزيادة أوثق.

ثم أخذ في تقسيم الزيادة فقال: لأن الزيادة إما أن تكون بحيث لا تنافي ولا تعارض، فإن التنافي بالفارسية يكديكر انفي كرون، والنفي قد يكون بمعنى ست كرون، وقد يكون بمعنى جحود وإنكار كرون، وعلى كل تقدير فهو ضد الإثبات^(٣) ومعارض له، بينها أي: بين تلك الزيادة وبين رواية من لم يذكرها أي: سواء كان أوثق من راوي الزيادة أو لا، كما هو الظاهر [٣٣٢ / ١] من الإطلاق، لكن سوق الكلام يقتضي الأول. فهذه الزيادة التي لا تنافي بينها وبين رواية من تركها تقبل قبولاً مطلقاً، بلا تقييد بين حكم وحكم وشخص وشخص، فلا فرق بين أن يكون راوي الزيادة حافظاً أو^(٤) من دونه من الرواة بعد أن كان

(١) ينظر: القاموس ١ / ٩٢٧.

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣١٥.

(٣) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ٩ / ٣١٧.

(٤) في (ق) بإسقاط (أو).

ثقة؛ لأنها أي: تلت الزيادة في حكم الحديث المستقل المنفرد برأسه، كأنها ليست بزائدة على الأصل، فإن الاستقلال نحو روي حود بلكارى باستاون، من استقله وحمله ورفع^(١)، ومنه المقلّة من الإقلال للأرض^(٢)؛ لأنها تَقِلُّ ما عليها، أي: تحملها وترفعها. الذي يتفرد به أي: بروايته الثقة أي: المعتمد في العدالة والضبط، ولا يرويه عن شيخه غيره، عطف تفسير لما قبله، أي: ولا يروي ذلك الحديث المستقل عن شيخ الثقة غير ذلك الثقة^(٣)، بل انفرد هو بروايته عنه، والمراد شيخ الحديث والإمام فيه، والحاصل أنه كما يُقبل فرد الثقة، فكذا زيادته؛ فإنهما في حكم واحدٍ، وكونها متروكةً من لفظ البعض بعد الاشتراك في الأصل لا يقدح في قبولها من الآخر؛ لكونه ثقةً^(٤).

وإما أن تكون الزيادة المذكورة منافية؛ بأن تعارض رواية من ذكرها رواية^(٥) من لم يذكرها تعارضًا لا يمكن الجمع بينهما، بحيث يلزم من قبولها أي: الزيادة رد الرواية الأخرى، كما أنه يلزم من قبول الأخرى رد الزيادة عليها، فهذه الزيادة المنافية هي^(٦) التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها ومنافيتها؛ إذ لا يمكن العمل بكلا المتنافيين، فيجب المصير إلى الترجيح بوجه من الوجوه، فيقبل الراجح ويرد المرجوح، سواء كان المرجح في جانب راوي^(٧) الزيادة أو غيره، وهذا إذا وجد المرجح، وأما إذا لم يوجد كما إذا كان زيادة الراوي منافية لرواية من هو مثله من جميع الجهات لا أدنى منه ولا أوثق؛ فيجب التوقف هناك. والحاصل أن [٣٣٣/١] ما به الترجيح إما كون أحد الراويين أوثق، فهذا لا يحتاج إلى مرجح من خارج،

(١) القاموس ١ / ١٠٤٩.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٤ / ٢٨٩.

(٣) في (ر) بإسقاط (غير ذلك الثقة).

(٤) ينظر: فتح المغيث للسخاوي ١ / ٢٦٥.

(٥) في (ر): (رواية).

(٦) في (ر): (الزيادة هي المنافية).

(٧) في (ق): (راي).

وإمَّا شيءٍ آخَرَ، وذلك فيما إذا كانت الزيادة منافية لرواية من هو مساوٍ له في الوثوق، ففي كل مادة وجد المرجح قُبِلت، وإلَّا توقَّف فيها من غير حكم بقبول^(١) وردَّ.

واشتهر عن جمع من العلماء^(٢) أي: جماعة كثيرة منهم، وهم جمهور الفقهاء والمحدثين على ما صرَّح به بعض الأئمة^(٣)، القول بقبول الزيادة يعني: أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا انفرد بها قبولاً مطلقاً من غير تفصيل بين زيادة وزيادة، وحكم وحكم، وشخص وشخص.

فقوله: "من غير تفصيل" بيان للإطلاق، يعني: أن الزيادة مقبولة سواء كانت في اللفظ أو في المعنى، تعلق بها حكم شرعيٌّ أم لا، غيِّرت الحكم الثابت أم لا، أوجبت نقصاً من حكم ثبت بخبر آخر أم لا، علم اتحاد المجلس أم لا، كثر الساكتون أم لا^(٤)، وسواء^(٥) كان^(٦) من شخص واحدٍ بأن رواه مرةً ناقصاً ومرةً بتلك الزيادة، أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً^(٧)، فتحصَّل من هذا أنه لا فرق بين كون الزيادة منافية لرواية من هو أوثق منه، وبين عدم منافاتها، كالحافظ ومن دونه من الرواة، فإنهما بعد كونهما من الثقات لا يرجح أحدهما على الآخر.

فإن قلت: إن أكثر أهل الحديث على أنه إذا وصل الحديث قومٌ وأرسله آخرون، فالحكم لمن أرسله، مع أن وصله زيادة من الثقة^(٨)، فكان من الواجب أن يقبل الوصل؛ لأنه مثبتٌ، وغيره ساكتٌ، ويردُّ الإرسال؛ لأنه نوع قدح في الحديث وأهلية راويه، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل.

(١) في (ق): (لقبول).

(٢) منهم ابن حبان والحاكم والنووي والغزالي وجماعة من الأصوليين. ينظر: النكت لابن حجر ٢/ ٦٨٧-٦٨٨، وفتح المغيِّث للسخاوي ١/ ٢٦١.

(٣) ينظر: الكفاية ص ٤٢٤-٤٢٥.

(٤) ينظر: فتح المغيِّث ١/ ٢٦١.

(٥) في (ق) بإسقاط من (نقصاً) إلى هنا.

(٦) في (ق) بإسقاط (كان).

(٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٨٥.

(٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٦، حكاه عن الخطيب، ينظر: الكفاية ص ٤١١.

قلت: قدم الجرح لما فيه من زيادة العلم، وزيادة هاهنا [١/ ٣٣٤] مع من وصل^(١)، قال ابن الصلاح: "رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام: أحدها: أن يقع مخالفاً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد. والثاني: أن لا يكون فيه منافاة و^(٢)مخالفة أصلاً لما رواه غيره، كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة، ولا تعرّض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً، فهذا مقبول، وقد ادّعى الخطيب أبو بكر فيه اتفاق العلماء عليه^(٣).

والثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين، مثل زيادة لفظ في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث، مثاله: ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حرّ أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين^(٤). فذكر أبو عيسى الترمذي أن مالكاً تفرد بين الثقات بزيادة قوله: (من المسلمين)، وروى [عبيد الله]^(٥) بن عمر^(٦) وأيوب^(٧) وغيرهما من أهل الحديث عن نافع^(٨) عن

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٨٨. وقد صدر المؤلف كلام ابن اصلاح بـ(قلت) ليدل على موقفته لابن الصلاح.

(٢) ما قاله النسائي وغيره من أن من أرسل معه زيادة علم على من وصل؛ لأن الغالب في الألسنة الوصل، فإذا جاء الإرسال، عُلم أن مع المرسل زيادة علم، وقد رجحه ابن القطان وغيره. معارض بأن الإرسال نقص في الحفظ، وذلك لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان فتبين أن النظر الصحيح: أن زيادة العلم إنما هي مع من أسند). محاسن الاصطلاح: ١٩١.

(٢) في (ق) بإسقاط الواو.

(٣) ينظر: الكفاية ص ٤٢٥.

(٤) أخرجه مالك ١/ ٢٩٣ ح (٧٥٢) بلفظه و البخاري، كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر ٢/ ١٣٠-١٣٢ ح (١٥٠٣) ب، ومسلم في كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ٢/ ٦٧٧ ح (٩٨٤) بنحوه. وينظر: علل الترمذي وشرحه لابن رجب ص ٢٠٨.

(٥) في الأصل: (عبد الله)، وفي ر: (عبيد الله) والصحيح ما أثبتته كما في مقدمة ابن الصلاح .

(٦) ستأتي ترجمته عند المصنف ص ٢٢٥.

(٧) هو: أبو بكر البصري أيوب بن أبي تميمه كيسان السخيتاني بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مشناة تحتية، وبعد الألف نون، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء والعباد، من الخامسة، ت ١٣١هـ وله خمس وستون. التقريب (٦٠٥).

(٨) هو: نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة، ت ١١٧هـ. التقريب (٧٠٨٦).

ابن عمر^(١) دون هذه الزيادة^(٢)، فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجَّوا بها، منهم: الشافعي وأحمد". فهذا وما يشبهه^(٣) يشبه القسم الأول، فحيث أن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم، ويشبه أيضاً القسم الثاني من حيث إنه لا منافاة بينهما^(٤)، ولا يتأتى ذلك أي: لا يتهيأ ولا يحصل ما ذكره من الإطلاق من غير تفصيل، يقال: تَأْتَى له الأمر أي: تهيأ؛ فإن الإتيان: مجيء بسهولة، أو لا يستقيم؛ من الأتو وهو: الاستقامة في [السَّير]^{(٥)(٦)}، على

(١) هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن، ولد بعد المبعث بيسير، واستصغر يوم أحد، وأحد المكتبرين، وكان أشد الناس اتباعاً للأثر، ت ٧٣هـ. ينظر: الاستيعاب ٣ / ٩٥٠-٩٥٤، وأسد الغاية ٣ / ٣٣٦، والإصابة ٤ / ١٥٥-١٦١.

(٢) اعترض الإمام النووي على الامام الترمذي فقال: (لا يصح التمثيل بحديث مالك؛ لأنه لَيْسَ منفردًا، بل وافقه في هذه الزيادة عن نافع: عمر بن نافع، والضحاك بن عثمان الأول في صحيح البخاري، والثاني في صحيح مسلم). إرشاد طلاب الحقائق ١ / ٢٣٠ - ٢٣١. وقد بين الحافظ العراقي أن كلام الترمذي لا يفهم تفرد مالك، بل هو من تصرف ابن الصلاح في كلامه. ينظر: التقييد ١١١-١١٢، ومعرفة أنواع علوم الحديث تحقيق الفحل ص ١٧٨.

(٣) في (ر): (يشبه).

(٤) ينظر: المقدمة ص ٨٦. إكتفى الحافظ ابن حجر بقسمة زيادات الثقة من حيث حكمها قسمة ثنائية فما ليس فيه منافاة فهو مقبول مطلقاً، وما فيه منافاة بحيث يلزم من قبول الزيادة رد الرواية الأخرى فحكمه الترجيح بينما جعل ابن الصلاح القسمة ثلاثية ولم يحكم على القسم الثالث والذي فيه نوع منافاة إذ ليس له قاعدة مطردة، وإنما يدار الأمر على القرائن. ينظر: زهة النظر ت: عتر ١ / ٧٠. أما الزركشي فيقول: المحققون من أئمة الحديث خصوصاً المتقدمين منهم كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن المهدي، ومن بعدهما كأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وهذه الطبقة ومن بعدهم، كالبخاري، وإبي زرعة، وإبي حاتم الرازيين، ومسلم، والترمذي، والنسائي واثمهم، والدارقطني كل هؤلاء مقتضى تصرفهم من الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم يعم جميع الأحاديث، هذا هو الحق والصواب في نظر أهل الحديث. البحر المحيط ٦ / ٢٤٢ وينظر شرح زهة النظر د. إبراهيم اللاحم ص ١٩٦.

(٥) في الأصل: (السر)، وفي (ر): (السير) ووالصحيح ما أثبتته كما في القاموس.

(٦) القاموس ص ١٢٥٧.

طريق المحدثين، ولما كان جمهور المحدثين على القول الأول حصّ هؤلاء بقوله: الذين إلخ؛
لأمرين:

أحدهما: الإشارة إلى [١ / ٣٣٥] أن منهم من ليس له الاشتراط الآتي، فلا محذور
بالنسبة إليهم.

والثاني: الاعتراض^(١) على أهل الاشتراط بأنهم كيف يشترطون ما سيأتي ثم يقولون
بقبول الزيادة مطلقاً مع المنافاة بينهما، وما ذلك إلا غفلة واضحة وهفوة فاضحة، يشترطون
في الحديث الصحيح، وكذا في الحسن، لكنه اقتصر على الأول اكتفاءً بقدر ما يثبت به
المدعى؛ لأنهما^(٢) كفرسي رهان في مضمار واحد^(٣)، فحيث كان الأول كان الثاني هناك،
وإن كان دونه قليلاً فذكر أحدهما يغني عن الآخر، على أنه سيأتي التصريح بهما جميعاً،
فاكتفى بذكر أحد القرينين في مقام، وبذكرهما في آخر؛ دلالةً بالمذكور على المتروك؛ حذرًا
عن وصمة التكرار أن لا يكون الحديث أو راويه، والمآل واحد شاذًا، قال الشافعي: "ليس
الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي^(٤) غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا
يخالف ما رواه الناس"^(٥)، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، (من)
موصولة، وهي مع صلتها مفعول المخالفة، وفي ثم نوع استبعاد للتفسير المذكور بعد
الاشتراط المسطور، وإشارة إلى أن الشاذ قد فسروه على أنحاء شتى، لكن المحذور إنما يلزم
على التفسير الذي ذكر هنا؛ فإنه على تقدير قبول الزيادة مطلقاً، أي: سواء كان فيها

(١) في (ق): (الإعراض).

(٢) في (ق): (ولأنها).

(٣) من الأمثال التي تضرب للمتساويين في الفضل وغيره. قاله أبو جهل عند اعتراضه على نبوة محمد ﷺ. ينظر:

سيرة ابن هشام ص ٣١٦.

(٤) في (ر): (بيويه).

(٥) رواه عن الشافعي الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١١٩، والخطيب في الكفاية ص ١٤١، وابن الصلاح في

المقدمة ص ٧٦.

مخالفة الثقة للأوثق أو لا، اقتضى أن لا يقوم حدّ الصحيح، فإن من جملة قيوده أن لا يكون شاذًّا، والنوع لا يتقوم إلا بفضله، فإذا عدم بطل.

والعجب هو محرّكة: تغيّر النفس لأمر خارج عن العادة^(١)، والعجيب: ما خرج عن حدّ أشكاله ونظائره^(٢)، والعجب صفة من صفات الله تعالى أيضًا، لكن لا على المعنى [١/ ٣٣٦] الذي يُتصوّر من الخلق، بل على المعنى الذي أراده؛ كالضحك والفرح وغيرهما؛ وذلك أن الله تعالى منزّه عن التغيّر، وكذا لا يخفى عليه سبب شيءٍ من الأشياء؛ إذ هو علّام الغيوب، فلا يصحّ التعجّب على الله تعالى، وفيه كلام آخر ليس هذا محلّه^(٣).

ممن أغفل ذلك أي: الشرط الذي ذكر المحدّثون في الصحيح، وهو أن لا يكون شاذًّا بأن أهمله ولم يذكره، يقال: أغفل الشيء: إذا تركه على ذكر منه له^(٤)، فلا يرد أنه لا مؤاخذه على الغفلة، ويؤيده ما قال الراغب أن الغفلة سهو يعتري الإنسان من قلة التحفّظ والنتيظ^(٥)، وذلك أن الإنسان وإن كان لا يؤاخذ على ما ليس باختياريّ، لكن يؤاخذ على تفریط وقلة مبالاة يؤدي به^(٦) إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(٧)، فإذا نهى عن الغفلة فالمراد أسبابها^(٨)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾^(٩)، وفي القاموس: غفل عنه غفولًا: تركه وسها عنه، كأغفله، والاسم الغفلة^(١٠)، وهي معنى يمنع الإنسان من

(١) ينظر: التعريفات للجرجاني ص ١٤٧.

(٢) الكشاف ٤ للزمخشري / ٦٢٣.

(٣) ومعنى هذه الصفة: تعجب واستحسان، لا تعجب اندهاش. شرح رياض الصالحين ٣ / ٤٢٠.

(٤) شمس العلوم للحميري ٨ / ٤٩٨١.

(٥) المفردات ص ٦٠٩.

(٦) في (ر) بإسقاط (فيه).

(٧) سورة البقرة: ٢٨٦. ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٧ / ١٢٠.

(٨) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤ / ٢٠٩.

(٩) سورة الأعراف: ٢٠٥.

(١٠) ينظر: ص ١٠٣٩.

الوقوف على حقيقة الأمور^(١)، وإغفال الكتاب تركه غير معجم، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا﴾^(٢)، أي: تركناه غير مكتوب فيه الإيمان^(٣)، قال البيهقي: الإغفال غافل كرون، وغافل يا فتن وبيشان، وأغفلت الشيء: إذا تركته على ذكر منك^(٤). انتهى.

منهم أي: من المحدثين، بيان لمن أغفل مع اعترافه أي: المغفل منهم في موضع آخر، والاعتراف الإقرار، وأصله إظهار معرفة الذنب، وذلك ضد الجحود^(٥)، باشترط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح، فيه تصريح بأن ما ذكر من تعريف الصحيح [٣٣٧ / ١] هو حده التام، لا الناقص، ولا الرسم، وذلك أن الحد في اللغة: المنع^(٦) والحاجز بين الشيئين الذي يمنع اختلاط أحدهما بالآخر، وحدُّ الدار ما يميِّز به^(٧) عن غيره، وحدُّ الشيء: الوصف المحيط بمعناه المميِّز له عن غيره، وحدُّ الزنا وحدُّ الشرب^(٨) سمي بذلك لكونه مانعاً لمتعاطيه عن المعاودة بمثله، ومانعاً لغيره أن يسلك مسلكه^(٩). وفي الاصطلاح: قول دال على كنه ماهية الشيء^(١٠). وهو إن كان تعريفاً بمجموع الذاتيات فحدُّ تامٌّ، وإن كان ببعضها فناقص، فكونه حدًّا لأنه مانع عن دخول الأغيار. فالحد بمعنى المنع^(١١) مصدر بمعنى الفاعل، وحملناه على التام لأنه المفهوم من الإطلاق، ولاشتماله على مجموع

(١) معالم التنزيل للبعوي ٤٥ / ٣.

(٢) سورة الكهف: ٢٨.

(٣) ينظر: المفردات ص ٦١٠.

(٤) الصحاح ٥ / ١٧٨٣.

(٥) المفردات ص ٥٦٢.

(٦) التعريفات ص ٨٣.

(٧) في (ر) بإسقاط (به).

(٨) في (ر): (الخم).

(٩) ينظر: المفردات ص ٢٢١.

(١٠) التعريفات ص ٨٣.

(١١) في (ر) بإسقاط (بمعنى المنع).

الذاتيات^(١)، وكذا الحسن أي: الحسن من الحديث مثل الصحيح في اشتراط انتفاء الشذوذ في حدّه، فكما يعتبر في كل من الصحيح والحسن سلامته من أن يكون معللاً، فكذا يعتبر سلامته من أن يكون شاذاً ومنكراً، فهو مع اعترافه بكل ذلك يخالف شرطه، ويجعل الزيادة مقبولة مطلقاً، فهذا محلّ التّعجب منه.

وقد يقال: ليس بمحلّ التعجب؛ لأنهم إنما سكتوا عن ذلك اكتفاء بما ذكروه في تعريف الصحيح وتعريف الحسن من اعتبار السلامة من الشذوذ فيهما؛ إذ لو قبلوا الزيادة المنافية لرواية الثقات لناقض ذلك اشتراطهم السلامة من الشذوذ في التعريفين. كذا قيل^(٢)، وفيه أن ادعاء الاكتفاء إنما يفيد إذا علم أنهم صرحوا برّد الزيادة المنافية لرواية الأوثق، وهم قد صرّحوا [بقبولها]^(٣) إذ قالوا: زيادة الثقة مقبولة مطلقاً.

فكلامه لا لدفع اعتراض المصنف^(٤).

والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين، الواو للحال، وهو دليل [٣٣٨ / ١] نقلي على ما ادّعاه من رد قبول الزيادة مطلقاً وإثبات اعتبار الترجيح الذي به يصحّ الحكم في مظانّ التوقف، [كعبد الرحمن]^(٥) بن مهدي هو: أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، وقيل: الأزدي مولاهم البصري اللؤلؤي، إمام أهل الحديث في عصره، حتى قال أحمد بن حنبل: "كأن ابن مهدي خلق للحديث"، سمع مالك بن أنس^(٦)

(١) ينظر: الفوائد الفنارية شرح العلامة الفناري على متن إيساغوجي في المنطق، ويليهِ شرح قول أحمد على الفوائد الفنارية لابن خضر، اعتنى به محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية ص ٦٧.

(٢) ينظر: حاشية الكمال الدين بن أبي شريف ص ١٢٤.

(٣) في الأصل: (لقبولها) وفي (ر): (بقبولها) والصحيح ما أثبتته.

(٤) يقصد: كلام الكمال بن أبي شريف لا يدفع اعتراض الحافظ.

(٥) في الأصل (عبد الرحمن) وفي (ق): (كعبد الرحمن) وهو ما أثبتته لتوافق نسخة المصنف.

(٦) هو: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري المدني، صتحب المذهب المالكي في الفقه، اشتهر بعلمه وقوة حفظه للحديث، وله كتاب الموطأ، ت ١٧٩هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٨ / ٤٨ -

١٣٥، والديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ١ / ٨٢-١٣٦.

وشعبة^(١) والماجشون^(٢) وغيرهم من الأعلام، وروى [عنه]^(٣) الإمام أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم من الحذاق، كان يحيى الليل، وكان ورده في كل ليلة نصف القرآن، توفي سنة ثمان وتسعين ومئة، وله من العمر ثلاث وستون^(٤)، ويحيى القطان، هو: أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فرّوخ - كتنور - التميمي مولاهم البصري القطان، الإمام، من [تابعي]^(٥) التابعين، سمع مالكا والثوري^(٦) وشعبة وغيرهم من الأئمة، وروى عنه الإمام أحمد وابن مهدي وإسحاق بن راهويه^(٧) وغيرهم من كبار المحدثين، وكان من سادات أهل زمانه ورعا وحفظا وفهما وعلمًا ودينًا، وهو الذي مهّد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن الثقات وترك الضعفاء، وكان يختم القرآن في كل ليلة، ولم يفته الجماعة في المسجد أربعين سنة، ورئي بعد وفاته عليه قميص مكتوب بين كتفيه: "بسم الله الرحمن الرحيم، براءة ليحيى بن سعيد من النار". توفي يحيى في صفر سنة ثمان وتسعين ومئة، وكان مولده سنة عشرين ومئة^(٨). والقطان بالفتح كشداد: بائع القطن^(٩)، وهو معروف بالفارسية: پنبه.

- (١) هو: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة، وكان عابدا، من السابعة، (ت ١٦٠هـ). التقريب (٢٧٩٠).
- (٢) هو: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة، المدني، نزيل بغداد، مولى آل الهدير، ثقة فقيه مصنف، من السابعة، (ت ١٦٤هـ). التقريب (٤١٠٤).
- (٣) في الأصل (عن)، وفي (ر): (عنه) وهو الصحيح كما في التراجم.
- (٤) ينظر: تهذيب الكمال ١٧ / ٤٣٠-٤٤٢، وسير أعلام النبلاء ٩ / ١٩٣-٢٠٩.
- (٥) في الأصل (وق): (التابعي)، وفي (ر): (تابعي) والصحيح ما أثبتته.
- (٦) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، ت ١٦١هـ وله أربع وستون. التقريب (٢٤٤٥).
- (٧) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو محمد ابن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير، ت ٢٣٨هـ وله اثنتان وسبعون. التقريب (٣٣٢).
- (٨) ينظر: تهذيب الكمال ٣١ / ٣٢٩-٣٤٣، وسير أعلام النبلاء ٩ / ١٧٥-١٨٨.
- (٩) ينظر: الأنساب ١٠ / ٤٤٩.

وأحمد بن حنبل هو: أبو عبد الله [٣٣٩ / ١] أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي، الإمام الصّدِّيق، الجامع بين الظاهر والباطن^(١)، فهو منسوب إلى جدّه، وشيبان قبيلة، والمروزي^(٢) منسوب إلى مرو - بلدة في خراسان - على غير القياس^(٣)، وينتهي سلسلة نسبه إلى نزار بن معدّ بن عدنان. خرج من مرو حملاً، وولد ببغداد في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومئة، ونشأ بها، وسمعه شيوخها، ثم رحل إلى البصرة والكوفة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، وكتب عن علماء العصر، روى عن الإمام الشافعي^(٤) وسفيان بن عيينة^(٥) وابن عليّة^(٦) وغيرهم، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة. وتوفي ضحوة يوم الجمعة الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومئتين، وله سبع وسبعون سنة، ودفن ببغداد، وقبره يُزار ويُبرِّك به. وكان وفاته في زمن المتوكل جعفر بن محمد العاشر^(٧) من العباسية، وأمر المتوكل أن يمسح^(٨) الموضع الذي وقف الناس فيه للصلاة

(١) وهذا من ألفاظ الصوفية وغلوهم في الصالحين.

(٢) ينظر: الأنساب ٢٠٧ / ١٢.

(٣) ينظر: جامع الأصول لابن الأثير ٩٣٥ / ١٢.

(٤) هو: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المظلي القرشي، صاحب المذهب الشافعي ومؤسس علم أصول الفقه، وإمام في علم التفسير وعلم الحديث، (ت ٢٠٤هـ). ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ٧٢-٧١ / ٢، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٥ - ٩٩.

(٥) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي، ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، ت ١٩٨هـ وله إحدى وتسعون سنة. التقريب (٢٤٥١).

(٦) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم بن عليّة الأسدي مولاهم أبو بشر البصري، المعروف بابن عليّة، ثقة حافظ من الثامنة، ت ١٩٣هـ وهو ابن ثلاث وثمانين. التقريب (٤١٦).

(٧) هو: أبو الفضل جعفر بن المعتصم بالله محمد بن الرشيد هارون بن المهدي القرشي العباسي البغدادي، أظهر الميل إلى السنة، ونصر أهلها، ورفع الحنة حتى قيل: الخلفاء ثلاثة: أبو بكر الصديق رضي الله عنه في قتل أهل الردة، وعمر بن عبد العزيز في رد المظالم، والمتوكل في إحياء السنة وإماتة التجهم، قتل سنة ٢٤٧هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٠-٤١، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ٢٥٣-٢٥٩.

(٨) حاشية في (الأصل، ر): أي يعرف مساحته ومقداره.

على أحمد بن حنبل، فبلغ مقام ألفي ألف وخمس مئة ألف من الرجال والنساء. وأسلم يوم موته عشرون ألفاً من اليهود والنصارى والمجوس، ووقع^(١) المآتم في أربعة أصناف: المسلمين واليهود والنصارى والمجوس^(٢).

ويحيى بن معين بفتح الميم، فإن كان من معن الماء إذا جرى فالميم أصلية^(٣)، وإن كان من العين فزائدة، [ونظيره]^(٤) المدينة والمكان. وهو: الإمام أبو زكريا يحيى بن معين [١/ ٣٤٠] بن عون بن زياد بن بسطام البغدادي المرِّي - من مرّة غطفان^(٥) - مولاهم، وقال الخطيب: "أصله من الأنبار". كان إمام أهل الحديث في زمنه، سمع ابن المبارك^(٦) وابن عيينة وابن مهدي ويحيى القطان وابن عليّة وغيرهم من الثقات المتقنين، وروى عنه الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وخلائق لا يُحصون. قال يحيى: "كُتبت بيدي هذه ستّ مئة ألف حديث". وخلف والده معين ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم، فأنفقها يحيى كلّها في الحديث، حتى لم يبق له نعلٌ يلبسها. قال البخاري: "توفي يحيى بن معين بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين، وله سبع وسبعون سنة إلا نحو عشرة أيام، وغسل على السرير الذي غسل عليه رسول الله ﷺ، وحُمّل على السرير الذي حُمّل عليه رسول الله ﷺ، ونودي عليه: هذه جنازة يحيى بن معين ذابّ الكذب عن حديث رسول الله، والناس يبكون، واجتمع في جنازته خلائق لا يُحصون، ودفن بالبقيع^(٧)".

(١) في (ق): (ودفع).

(٢) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/ ١١٠-١١٢، وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٦٣-٦٥، تهذيب الكمال ١/ ٤٣٧-٤٧٠، التقريب (٩٦).

(٣) ينظر: المفردات ص ٧٧١.

(٤) في الأصل: (قنطرة)، وفي (ر): (ونظيره) والصواب ما أثبتته.

(٥) ينظر: الأنساب ١٢/ ٢١٤.

(٦) هو: عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه، عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، ت ١١٨١هـ. التقريب (٣٥٧٠).

(٧) ينظر: تاريخ بغداد ١٦/ ٢٦٣، تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ١٥٦-١٥٩، تهذيب الكمال ٣١/ ٥٤٣-٥٦٨.

وعلي بن المديني هو: الإمام أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن [نجيح]^(١) السعدي مولاهم المديني، مولى عروة بن عطية السعدي، من بني سعد بن بكر. كان عليّ أحد أئمة الإسلام، ومقدم الخلق في الحديث، سمع حماد بن زيد وسفيان بن عيينة ويحيى القطان وغيرهم من أكابر أهل الحديث، وروى عنه الإمام أحمد والبخاري وخلائق من الأئمة. وكان أحمد بن حنبل لا يسمّيه بل يكنّيه: أبا الحسن؛ تعظيمًا. وقال البخاري: "ما استصغرت نفسي عند أحد قطّ إلا عند عليّ ابن المديني". قال بعضهم: المديني هاهنا نسبة إلى المدينة المنورة^(٢)، وقال الكرماني^(٣): إذا نسبت إلى مدينة النبي ﷺ قلت: مديني، وإلى مدينة المنصورة: مديني، وإلى مدائن كسرى: مدائني^(٤). وقال البخاري: "المديني هو الذي أقام بمدينة رسول الله عليه الصلاة والسلام ولم يفارقها، [٣٤١ / ١] والمديني هو الذي تحوّل عنها وكان منها"^(٥). توفي ابن المديني ليومين بقيا من ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومئتين^(٦) بالعسكر. وهي مدينة سر^(٧) من رأى^(٨)، ولما بناها المعتصم^(٩) وانتقل إليها بعسكره قيل لها:

(١) في الأصل: (يحيى)، وفي (ر): (نجيح)، والصواب ما أثبتته كما في التراجم.

(٢) ينظر: الأنساب ١٥٢ / ٢.

(٣) هو: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين الكرماني، عالم بالحديث، أصله من كرمان، فقيه أصولي محدث مفسر متكلم نحوي بياني، من تصنيفاته: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، وله حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، (ت ٧٨٦هـ). ينظر: الأعلام للزكالي ١٥٣ / ٧، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ١٢ / ١٢٩.

(٤) الكواكب الدراري للكرماني ٨٠ / ٢.

(٥) نقل الحافظ أبو الفضل المقدسي قول البخاري في الأنساب المتفقة ص ١٣٧.

(٦) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١ / ٣٥٠-٣٥٤، تهذيب الكمال ٢١ / ٥-٣٥، وسير أعلام النبلاء ١١ / ٦٠-٤١.

(٧) في (ق): (بسر).

(٨) المعروفة حاليا بسامراء. تقع على الضفة الشرقية لنهر دجلة، وتبعد ١٢٥ كلم شمال بغداد، وثلاثين كيلا من جنوب تكريت، تعتبر أهم المدن المقدسة لدى الشيعة لوجود ضريح الإمامين علي الهادي والحسن العسكري.

بلدان الخلافة الشرقية كي لسترنج، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ص ٨٠٧٦.

(٩) هو: المعتصم بالله أبو إسحاق محمد بن الرشيد هارون بن محمد المهدي بن المنصور العباسي، كان ثامن الخلفاء العباسيين، ممن امتحن العلماء بالقول بخلق القرآن، ت ٢٢٧هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٠-٤١، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٥٣-٢٥٩.

العسكري. وإنما نسب الحسن العسكري إليها؛ لأن المتوكل أشخص أباه عليًا إليها، وأقام بها عشرين سنة وتسعة أشهر، فنسب هو وولده إليها^(١). والبخاري، سبق ترجمة الإمام محمد ابن إسماعيل البخاري وبيان نسبه. وأبي زُرعة بالضّمّ وتقديم الزاي. وأبو زرعة هو: [عبيد الله]^(٢) بن عبد الكريم الرازي، سمع خلقًا كثيرًا، وروى عنه عبد الله بن أحمد^(٣) بن حنبل^(٤) وغيره. كان إمامًا حافظًا متقنًا عارفًا بالمشايخ والجرح والتعديل، ولد سنة مئتين. ومات بالري سنة أربع وستين ومئتين^(٥).

وأبي حاتم^(٦) ابن حبان البستي صاحب الصحيح. وحاتم بالحاء المهملة وكسر التاء، وبه سُمِّي حاتم الطائي^(٧) الشهير بالجوهر والكرم، وفتح تائه غلطٌ من العوام^(٨). وجَبَّان بكسر المهملة وتشديد الباء الموحدة.

(١) هكذا ذكر ابن خلكان في ترجمة أبي الحسن العسكري، وهو علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا، ويعرف بالعسكري، كان بالمدينة ثم انتقل إلى سامراء، وهو عاشر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، (ت ٢٥٤هـ)، وابنه الحسن هو الحادي عشر، ووالد منتظر الرافضة، (ت ٢٦٠هـ)، ودفن بجانب والده. ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٧٢-٢٧٣، وتاريخ الإسلام ٦/ ٦٩.

(٢) كتبت (عبد الله) في جميع النسخ، والصواب كما في حاشية (الأصل، ر) وفي سير أعلام النبلاء ١٣/ ٦٥: (عبيد الله) بالمشناة بعد الموحدة.

(٣) في (ر): (عبد الله بن حنبل أحمد).

(٤) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الرحمن، ولد الإمام، ثقة من الثانية عشرة، ت ٢٩٠هـ وله بضع وسبعون. التقريب (٣٢٠٥).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال ١٩/ ٨٩-١٠٤، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٦٥-٨٥.

(٦) خلط المصنف بين أبي حاتم محمد بن إدريس الخنظلي الرازي وبين أبي حاتم البستي في أكثر من موضع، وأبو حاتم الرازي هو: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، من علماء الجرح والتعديل، وابنه عبد الرحمن المحدث الشهير بابن أبي حاتم (ت ٢٧٧هـ). ينظر: تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٨١-٣٩١، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٤٧-٢٦٣.

(٧) هو: حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرح الطائي، فارس شاعر، يضرب المثل بجوده، فهو أشهر كرماء العرب، مات في عوارض جبل بلاد طيء. ينظر: الشعر والشعراء للدينوري ١/ ٢٣٥-٢٤٢، والأعلام للزركلي ٢/ ١٥١.

(٨) ينظر: شرح القاري ص ٣٢٢.

وبست بضم الباء الموحدة وسكون السين والتاء: مدينة من بلاد كابل بين هراة و غزنة، كثيرة^(١) الأشجار والأثمار^(٢). توفي إمام وقته وعالم زمانه أبو حاتم محمد بن حبان البستي سنة ثلاث مئة وأربع وخمسين^(٣).

والنّسائي بفتح النون وتخفيف السين المهملة وبالمد والهمزة: منسوب إلى مدينة نساء من خراسان^(٤).

وهي بلدة معروفة من نواحي أيبورد بثلاثين فرسخًا^(٥)^(٦)، خرج منها جماعة من العلماء، منهم: الإمام صاحب السنن أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، أفضل أئمة الحديث بعد الأربعة وهم: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي، [١ / ٣٤٢] لقي النسائي المشايخ الحفاظ، وأخذ عنهم، وروى عنه خلق كثير كالطبراني^(٧) وغيره. ولد سنة خمس عشرة ومئتين، ومات سنة ثلاث وثلاث مئة بمكة، ودفن بين الصفا والمروة، وقيل: مات بدمشق^(٨).

(١) في (ر): (كثير).

(٢) مدينة كبيرة من أشهر وأكبر مدن إقليم سجستان، تقع ضمن الأطراف الجنوبية الشرقية من الإقليم، بمحاذاة حدود بلاد الهند الشمالية. ينظر: معجم البلدان ١ / ٤١٤-٤١٥، ومدينة بست دراسة في أحوالها الجغرافية، د. عابد براك الأنصاري، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية.

(٣) ينظر: الأنساب ٢ / ٢٢٤، واللباب ١ / ٣٣٥، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٩٢-١٠٢، وطبقات الشافعية الكبرى ٣ / ١٣١-١٣٢.

(٤) ينظر: الأنساب ١٣ / ٨٤.

(٥) في (ر): (وبثلاثين فرسخًا).

(٦) ونسا مدينة بخراسان، بينها وبين سرخس يومان، وبينها وبين مرو خمسة أيام، وأيبورد يوم، وهي مدينة وبئة جدًّا، خرج منها جماعة من أعيان العلماء، منهم صاحب السنن النسائي. معجم البلدان ٥ / ٢٨١.

(٧) هو: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، الإمام الحافظ، الثقة الرحال، ازدحم عليه المحدثون، ورحلوا إليه، له مصنفات عديدة، أشهرها المعجم الكبير والأوسط والصغير. ينظر: وفيات الأعيان ٢ / ٤٠٧، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ١١٩-١٣٠.

(٨) ينظر: الأنساب ١٣ / ٨٤، وسير أعلام النبلاء ١٤ / ١٢٥-١٣٥، والوفاي بالوفيات ٧ / ٢٥٦-٢٥٧.

والدارقطنيّ وهو: الإمام أبو الحسن علي بن عمر. ودار القطن محلّة ببغداد^(١)، وقد سبق ما يتعلق بترجمته. والدارقطني بفتح الراء وهو الأفتح^(٢)؛ لأنه كعبلك، وإنما بني الأوّل [لتوسط]^(٣) المانع من الإعراب، وعلى الفتح لأنه أخفُّ.

وغيرهم أي: غير المذكورين من الأئمة، وهذا من قبيل التأكيد وإلا فكان التمثيل في قوله: "كعبد الرحمن" يعني عنه؛ لأن المراد به هم وأمثالهم، وإنما عبّر عن الأمثال بالغير إشارة إلى أن كلاً منهم من حيث استقلاله في فنّه وإحاطته بمزاياها يمتاز عن الآخر كأنّه غيره، اعتبار الترجيح خبر قوله: "والمنقول"، فيما متعلّق بالاعتبار، والموصول عبارة عن الرواية، أو الحكم^(٤) يتعلّق بالزيادة إذا كانت منافية لرواية الأوثق^(٥)، وغيرها كما إذا وقع التعارض بين الخبرين، سواء وقعت هناك زيادة أو لا، فإنه لا بدّ حينئذ من الترجيح بوجه من الوجوه؛ ليندفع التعارض، أو التوقّف إذا لم يوجد ذلك. ولا يعرف عن أحد منهم أي: من الأئمة المذكورين إطلاق قبول الزيادة، فيكون الزيادة مردودة وإن كانت من الثقة إذا كانت منافية لرواية الأوثق، إلا إذا ترجّحت بوجه من وجوه الترجيح، فإنّ الحكم إذاً للراجح، وهذا هو الحقّ الذي لا محيد عنه؛ إذ به يسلم الأخبار عن التعارض، ويتميّز القوي عن الضعيف.

قوله: "لا يُعرف" بالبناء على المجهول، والمراد بعدم المعرفة عدم النّقل بطريق الاستلزام؛ لأنّ الشيء إذا نُقل عُرف، فـ"لا يعرف" [١ / ٣٤٣] محمول على معنى: لا يُنقل بهذا

(١) محلة ببغداد من نهر طابق بالجانب الغربي بين الكرخ ونهر عيسى بن علي ينسب إليها الدارقطني. معجم البلدان ٤٢٢ / ٢.

(٢) قال ابن خلكان: والدارقطني بفتح الدال المهملة وبعد الألف راء مفتوحة ثم قاف مضمومة، وبعدها طاء مهملة ساكنة ثم نون. ينظر: وفيات الأعيان ٢٩٨ / ٣.

(٣) في الأصل: (المتوسط)، وفي (ر): (لتوسط) وهو الصحيح.

(٤) في (ر): (والحكم).

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٢٣.

الطريق لا بالتضمنين كما وهم^(١)، ويجوز أن يكون المعنى: ولا يدرك أثر هذا الإطلاق ولا يشاهد في صحيفة من صحائف آثار^(٢) أولئك الأثبات الثقات، فإن المعرفة والعرفان: إدراك الشيء بتفكير وتدبرٍ لأثره^(٣)، كمعرفة البشر لله تعالى؛ ولذا أمرُوا بالتفكير في صفات الله تعالى، ونهوا عن التفكير في ذات الله تعالى^(٤)، فالبشر مدرك به تعالى من حيث شواهد وآثاره، لا من حيث ذاته وتجردّه عن النسب والإضافات، ومن ثمة^(٥) لا يطلق المعرفة على علم الله تعالى؛ لأنّ إدراكه ذاتي، فهو مستغنٍ عن العلم بالنظر إلى الأثر^(٦)؛ ولذا قالوا: جميع الأشياء مشهودة لله تعالى في علمه، سواء كان لها آثار خارجية ووجودات عينية أم لا^(٧)، ويمكن أن يقال أيضاً: إنّ المعنى: لا يشتهر عن أحدٍ منهم ذلك الإطلاق؛ من قولهم: أنا

(١) مرجع سابق ص ٣٢٣.

(٢) في (ق): (الآثار).

(٣) المفردات ص ٥٦٠.

(٤) فيه إشارة إلى حديث: (تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في الله)، أخرجه الطبراني في الأوسط ح (٦٣١٩)، والبيهقي في الشعب ح (١١٩)، من طريق علي بن ثابت عن الزواع بن نافع عن ابن عمر به. قال البيهقي بعد أن أخرجه: هذا إسناد فيه نظر، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سالم إلا الزواع، تفرد به علي بن ثابت. وقال محمد بن طاهر المقدسي: رواه الزواع بن نافع العقيلي عن سالم عن ابن عمر، والزواع هذا يروي الموضوعات عن الثقات. تذكرة الحفاظ للمقدسي ص ١٦٧. وقال السخاوي بعد ذكر الحديث ومن أخرجه من حديث عبد الله بن سلام وابن عباس وابن عمر: أسانيد ضعيفة لكن اجتماعها يكتسب قوة، والمعنى صحيح. وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: هذا خلق الله الخلق فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل: آمنت بالله). المقاصد الحسنة ص ٢٦١. والحديث في صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها ١ / ١١٩ ح (١٣٤).

(٥) في (ر): (ثم).

(٦) وقد حكى المرداوي الإجماع في ذلك، فقال: لا يوصف سبحانه وتعالى بأنه عارف لأن المعرفة قد تكون علماً مستحدثاً، والله تعالى محيط بعلمه بجميع الأشياء على حقائقها على ما هي عليه وهو صفة من صفاته وهو قديم وحكى إجماعاً قال ابن حمدان: علم الله تعالى لا يسمى معرفة، حكاه القاضي إجماعاً. ينظر: التحبير شرح التحرير ١ / ٢٣٧.

(٧) ينظر: المسائل لإيضاح المسائل، ويليه: رد المتشبهه إلى المحكم من الآيات القرآنية الأحاديث النبوية لابن عربي، اعنتى به عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية.

أعرف^(١) للمحسن والمسيء، أي: لا يخفى عليّ ذلك ولا مقابلته بما يوافقه، فما كان مشهوراً غير خفيّ وما كان خفياً غير مشهور، فاعرف. وأعجب من ذلك إشارة إلى العجب المذكور، و(من) تفصيلية، و(أعجب) خبر مقدّم لقوله: إطلاق كثير من الشافعية أي: من الطائفة التابعة للإمام الشافعي في المذهب الذي هو منسوب إلى جدّه شافع، كما سبق في ترجمته^(٢)، وكان الظاهر تكرار الياء في نسبة المنسوب إلى مذهبه، لكنهم اقتصروا على ياءٍ واحدة احترازاً عن ثقله التكرار، مع كون المراد مفهوماً من الإطلاق، فإنه إذا قيل: الإمام الشافعيّ فإن المراد الإمام المنسوب إلى جدّه شافع، وإذا قيل: الرجل الشافعيّ فإن المقصود منه الرجل المنسوب إلى الإمام في مذهبه، لا إلى جده شافع، فالمنسوب إلى المنسوب غير المنسوب، فاعلم ذلك. وأما النسبة في الحنفي [١ / ٣٤٤] والمالكي والحنبلي فواحدة، وهي أن هذا الرجل منسوب إلى الإمام أبي حنيفة أو إلى الإمام مالك^(٣) أو الإمام أحمد بن حنبل في مذهبه، القول بالنصب على أنه مفعول الإطلاق، بقبول زيادة الثقة أي: المعتمد المؤمن المتفق على صدقه وعدالته، وقد سبق أن هذا القبول مناف لتفسير المحدثين الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه؛ فإنه يلزم من هذا التفسير أن لا يقبل زيادة هذا الفرد من الثقة؛ لكونها من قبيل الشاذّ، مع أن نصّ الإمام الشافعي قيّد الإطلاق، والنصّ: التصريح والتعيين، يقال: نصّ الشيء أظهره^(٤)، قال البيهقي: النصّ اشكاراً كرون، يدلُّ على غير ذلك، أي: على عدم إطلاق القول بقبولها؛ فإن عدمه غيره ففيه مخالفة التابع للمتبوع، والمتمذهب لصاحب المذهب ونقض للعهد المأخوذ من البين، ومنه يعلم سرّ التعبير عن الأول بالعجب، وعن الثاني بالأعجب؛ وذلك أن الأول ليس فيه تصريح بالمعنى الذي يناقش فيه، وإنما يعرف من اعتبار الترجيح في مظانّ الزيادة والتعارض، فإنه يدل على

(١) في (ق) حاشية: (أعرف بيان).

(٢) مخطوط [١ / ١٦١].

(٣) في (ر): (إلى المالک).

(٤) ينظر: القاموس ص ٦٣٢.

أن الزيادة غير مقبولة مطلقاً؛ إذ لو كانت مقبولة لما صير إلى الترجيح، فخالفه القوم في أمر يُفهم من اعتبارهم وإشارتهم مما يقضي منه العجب، بخلاف الثاني، فإن فيه نصّاً من الإمام، وتصريحاً من صاحب المذهب، فمخالفته في منطوق كلامه وما يفهم من عبارته صريحاً أعجب العجب، فإنه أي: الشافعي قال في أثناء كلامه أي: في خلاله، قال في القاموس: "أثناء الشيء ومثانيه قواه وطاقاته، واحدهما: ثني ومثناة ومثناة"^(١) انتهى. يشير إلى أن الشيء^(٢) إنما يقال باعتبار التكرير الموجود في الشيء، فالكلام لو لم يكن له تعدد لما [٣٤٥/١] كان له خلال، فإن الفرد لا خلال له، على ما يعتبر به حال الراوي أي: راوي الصحيح والحسن، و(على) متعلق بالكلام، [والكلام]^(٣) على الشيء قد يدل على جرحه، فالمراد هنا هو الكلام المبني عليه الواقع في خصوصه، أو [عبر]^(٤) به: جعله محل عبور إلى المقصود؛ إذ في كل شيء عبرة ودلالة ينتقل بها إلى المعنى المراد، في الضبط متعلق ب(يُعتبر)، وقد سبق معنى الضبط مفصلاً^(٥). ما الموصولة، وهي مع صلتها مقول (قال)، نصّه بالرفع مبتدأ، أي: نصّ كلام الشافعي وعبارته المنصوطة ولفظه بعينه، والخبر قوله: ويكون إلخ^(٦)، فإنه في تقدير هذا القول، وفائدة توسيط النصّ - مع أنه لو قال: "فإنه قال في أثناء كلامه: ويكون إلخ لكفى - دفع توهم أنه نقل بالمعنى، فإن القول إذا جاء بلفظ القائل كان أقوى في الاستدلال، و^(٧) من قال: إن التقدير: ما هو نصّه، ويكون بدل منه^(٨)، فقد تكلف

(١) ص: ١٢٦٧.

(٢) في (ق): (الشيء).

(٣) في الأصل بإسقاط (والكلام)، وفي (ر) بإثباتها، وهو الصحيح.

(٤) في الأصل: (واعتر)، وفي (ر): (عبر) وهو الصحيح.

(٥) مخطوط [٩٧/١].

(٦) وعبارة الشافعي هي: ويكون إذا شرك أحدا من الحفاظ في حديثه لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص:

كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه، ومتى ما خالف ما وصفت أضرب بحديثه. الرسالة ١/ ٤٦١.

(٧) في (ق) بإسقاط الواو.

(٨) ينظر: شرح القاري ص ٣٢٤.

بحيث يمجُّه الفم كأنَّه العلقم. ثم قوله: ويكون منصوب عطفًا على^(١) منصوب، فإن عبارة الشافعي هكذا: ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سُمِّي من روى عنه لم يسمَّ مجهولًا ولا مرغوبًا عن الرواية عنه^(٢)، ويكون إذا شرك أحدًا من الحفَّاظ كأصحاب الكتب الستة وأرباب المسانيد والصَّحاح، يقال: شرَّكه في البيع والميراث كعلِّمه شرَّكًا بالكسر^(٣) بمعنى: شاركه، والمراد حفَّاظ الحديث في عرف هذا^(٤) الفنَّ، كما إذا^(٥) أطلق عند أهل التفسير يراد به: حفَّاظ القرآن. وسبق معنى [الحافظ]^(٦) والحاكم والراوي^(٧)، لم يخالفه يعني: أنَّ حقَّ الحافظ إذا شاركه الراوي في الرواية أن لا يخالفه الراوي، لا بالزيادة ولا بالتقصان؛ لأنَّ الحافظ أقوى منه ضبطًا وإتقانًا، فلا يجوز مخالفته؛ ولذا أسند المخالفة إلى الراوي، فلو خالفه الحافظ فالقول [١ / ٣٤٦] ما قالت حذام^(٨)؛ فإنه أوثق، فكلامه أسمع^(٩). فإن خالفه بعد مشاركته له في أصل الرواية ولم يراع ما هو حقُّه، فوجد حديثه على المجهول، أي: حديث الراوي، والفاء لترتيب الوجدان على المخالفة، لا للتعقيب، ولا للتفصيل، كما وهم^(١٠)، فإنه قد لا يكون الوجدان عقب المخالفة، بل بعدَ زمانٍ طويلٍ. والوجدان: الإدراك بالحواس الظاهرة أو الباطنة^(١١)، ومنه

(١) في (ق) بإسقاط (على).

(٢) الرسالة ١ / ٤٦١.

(٣) القاموس ص ٩٤٤.

(٤) في (ق) بإسقاط (هذا).

(٥) في (ر): (كما أنه إذا).

(٦) في الأصل: (الحفاظ)، وفي (ر): (الحافظ)، والصحيح ما أثبتته.

(٧) ينظر: مخطوط [١ / ٢] و [١ / ٢٠].

(٨) حذام: هي امرأة اتَّصفت بالفراصة وقوة الإدراك، امتدحها زوجها لجيم بن صعب -وقيل: رميس بن ظالم الأعصري-، فقال:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

ينظر: الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٢ / ٥٤، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري ١ / ٣٤٠.

(٩) في (ق): (أوسع).

(١٠) ينظر: شرح النخبة للقاري ص ٣٢٥.

(١١) في (ر): (والباطنة).

الوجدانيات^(١)، أنقص أي: من رواية الحافظ، هكذا قيل^(٢)، وفيه أنه يستلزم اشتراك الروائتين في أصل النَّقص، وليس^(٣) كذلك؛ فإنَّ النَّقص إنما هو في رواية الراوي، لا في رواية الحافظ، فالصَّواب أن يقال: إن اسم التفضيل قد يستعمل على معنى إثبات أصل الفعل للموصوف على وجه زيادة المبالغة والكمال المطلق عن اشتراط الاشتراك بين المفضَّل والمفضَّل عليه في أصل الوصف، كما في قول الفقهاء: وهو الأصحُّ والأصوب والأقرب للصَّواب، فد(أنقص) ههنا يجوز أن يكون معناه موصوفاً بالنقص الكامل الزائد أو بالنقص المطلق عن معنى الكمال على التحريد؛ فإنَّ النقصان على مراتب، فقد يكون كثيراً، وقد يكون قليلاً، وهو في مقابلة الزيادة. وفي القاموس: النقص: الخسران في الحظِّ، ونقص لازم [متعدداً]^(٤)، ودخل عليه نقص في دينه وعقله، ولا يقال: نقصان^(٥). كان في ذلك أي: في وجدان المخالفة بالنقصان دليل على صحَّة مخرَج حديثه بفتح الميم بمعنى السَّنَد، كما يقال في الحديث الحسن وهو: ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله^(٦). فإنَّ معروفِيته عبارة عن سنَدٍ جميع رجاله مذكورةٌ مبيَّنةٌ فيه بالاسم وغيره، كلُّ واحد منهم سمع ممَّن فوقه، وكما قال ابن الصلاح في فائدة التخاريج على الكتابين أنها الزيادة [٣٤٧ / ١] في قدر الصحيح؛ لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمَّات في بعض الأحاديث تثبت صحَّتها بهذه التخاريج؛ لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرَج الثابت^(٧). انتهى. فإنه دلٌّ أيضاً على أنَّ المخرَج الثابت هو الإسناد الثابت؛ إذ لا ثبات للحديث إلا بثبات

(١) ينظر: التعريفات ص ٢٥٠. إلا أن الجرجاني قصر الوجدانيات على ما يدرك بالحواس الباطنة دون الظاهرة.

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٢٥.

(٣) في (ق) بإسقاط الواو.

(٤) في الأصل: (مستعد)، وفي (ر): (متعد) والصحيح ما أثبتته كما في القاموس.

(٥) ينظر: ص ٦٣٣.

(٦) معالم السنن ١ / ٦.

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤. قال السيوطي: هذا مسلم في الرجل الذي التقى فيه إسناد المستخرج وإسناد

مصنف الأصل، وفيمن بعده، وأما من بين المستخرج وبين الرجل فيحتاج إلى نقد. ينظر: تدريب الراوي ١ /

إسناده، فالحديث إنما يخرج ويظهر من الإسناد، كأنَّ الإسناد محيطٌ به، والرَّوِي يخرجُه من داخل إلى خارج، ومتى أي: في أيِّ وقت، والظَّاهر أنه مستعار في مثل هذا الموضع للموضع، أي: في أيِّ موضعٍ من مواضع الحديث خالف أي: الراوي ما وصفتُ أنا وذكرته من وجدان حديثه أنقص بأن يكون زائداً على ما رواه الحافظ الأوثق، أضرتُّ ذلك المذكور، وهو المخالفة بالزيادة. والإضرار: كزندوسانيدن، ويُعدَّى بالباء؛ ولذا قال: بحديثه أي: بحديث الراوي، وسيجيء دليل كلِّ من الصَّحَّة في صورة النقص. والضَّرر في صورة^(١) الزيادة، ومقابل الضَّرر بالفتح هو: النفع، كما أن مقابل الضَّرر بالضَّم هو: السَّرَّاء. وفي كلمات الإمام المكي^(٢) حين جلس للوعظ ببغداد^(٣): "لا شيء أضرتُّ على الخلق من الخالق"، ففترَّق الناس عنه^(٤). ومرادُه أنَّ الضَّارَّ والنافع هو الله تعالى، فكما أنَّ نفعه في غاية الغايات وكذا^(٥) ضرُّه في أقصى النهايات^(٦)، كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾^(٧)، وقوله^(٨): ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾^(٩)، وغير ذلك مما لا يسع بيانه هذا الموضع. انتهى كلامه أي: بلغ كلام الشافعي نهايته وتمَّ.

(١) في (ق): (ضرر).

(٢) هو: محمد بن علي بن عطية أبو طالب المعروف بالمكي (ت ٣٨٦هـ)، صاحب كتاب (قوت القلوب)، ذكر فيه أشياء منكورة مستشعة في الصفات.. ينظر: تاريخ بغداد ٤/ ١٥١، وفيات الأعيان ٤/ ٣٠٣.

(٣) في (ر): (في بغداد).

(٤) أخرجه الخطيب في تاريخه ٤/ ١٥١ وذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان ٤/ ٣٠٣.

(٥) في (ر): (فكذا).

(٦) لما كان الإخبار عن الله تعالى بأنه الضار قد يوهم نقصاً فلا يُذكر إلا مقروناً بالإخبار عنه بأنه النافع سبحانه وتعالى فيقال: الضار النافع كما يقال: القابض الباسط العفو المنتقم. قال ابن القيم رحمه الله: إن أسماءه تعالى منها ما يطلق عليه مفرداً ومقترناً بغيره وهو غالب الأسماء كالقدير والسميع والبصير والعزيز والحكيم وهذا يسوغ أنه يدعى به مفرداً ومقترناً بغيره فتقول: ياعزيز يا حليم ياغفور يا رحيم وأن يفرد كل اسم وكذلك في الثناء عليه والخير عنه... ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده بل مقروناً بمقابله كالمانع والضار والمنتقم فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله.. لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله. بدائع الفوائد ١/ ١٦٧.

(٧) سورة البروج، الآية: ١٢.

(٨) في (ق) بإسقاط (وقوله).

قال بعضهم: قد يقال عليه: إن الراوي [٣٤٨ / ١] الذي يختبر ضبطه غير ثقة؛ لأنّ الثقة هو العدل الضابط، وكلام الشافعي في عدلٍ لم يُعرف ضبطه، فلا دلالة في كلامه على عدم قبول زيادة الثقة^(١). انتهى.

وقال بعضهم: إطلاق الشافعية القول بالقبول محمولٌ على تقييدهم الخبر المنقول بأن لا يكون شاداً^(٢). انتهى. وقد سبق فتفطن.

ومقتضاه أي: ما يقتضيه كلام الإمام ويوجهه بحسب الظاهر أنه أي: الراوي إذا خالف أحدًا من الحفّاظ فوجد حديثه أي: حديث الراوي أزيد أي: موصوفًا بالزيادة على حديث الحافظ، سواء كانت زيادته قليلةً أو كثيرةً على نحو ما سبق في لفظ (أنقص)، ويدلُّ على أنّ مراده ليس التفضيل المعروف عدم مساعدة المعنى له، والتعبير عن كلٍّ من (أنقص) و(أزيد) بلفظ النقصان والزيادة، وذلك في أثناء تقريراته الواقعة في هذا المقام، أضّر ذلك أي: وجدان المخالفة بالزيادة بحديثه أي: بحديث الراوي، وحاصله أن الإمام جعل مخالفة الراوي للحافظ على وجهين: مخالفه بالنقصان، فجعلها غير مضرّة، بل مقبولة، ومخالفة بالزيادة، فجعلها مضرّة، ولا شك أنّ الإضرار عبارة عن الردّ، فيكون المخالفة بالزيادة مردودةً، والحديث مرجوحًا متروكًا، فدلّ كلام الإمام على أن زيادة العدل راويًا كان أو حافظًا [عنده أي: في مذهبه ورأيه لا يلزم قبولها مطلقًا، أي: من كلٍّ منهما، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ، يعني يشترط في قبول الزيادة كون من رواها حافظًا]^(٤)؛ كأصحاب التخارج على الصحيحين، فإنهم استخرجوا أحاديثهما بأسانيد غير أسانيدهما طلبًا لعلو الإسناد، وألحقوا ببعض الأحاديث تنمّات زائدة على ما فيهما لا تثبت صحتها إلا بهذه التخارج، وذلك كالحميدي الأندلسي^(٥)

(١) سورة الحجر، الآية: ٥٠.

(٢) حاشية الكمال بن أبي شريف ص ٦٦، وينظر: القول المبتكر ص ٦٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) في الأصل بإسقاط من (عنده) إلى هنا وفي (ر) باثباتها وهو الصحيح.

(٥) هو: أبو عبد الله بن أبي نصر محمد بن فتوح بن عبد الله بن حميد الأسدي الحميدي، تلميذ علي ابن حزم الأندلسي، له مصنفات عديدة، أهمها: تفسير غريب ما في الصحيحين، وجذوة المقتبس، وله مؤلفات في التفسير

في "الجمع بين الصحيحين"، والإمام البيهقي^(١) في "السنن الكبير" [٣٤٩ / ١]، وكالإمام البغوي في "شرح السنة"، وغيرهم من الأئمة الأعلام^(٢).

بقي أن عبارة "زيادة العدل" زيادة من المصنف، فإنه لا يفهم من كلام الشافعي كون صاحب الزيادة عدلاً إذا لم يكن حافظاً، بل هو جعل زيادة غير الحافظ مضرّة بحديثه، وذلك يقدر في عدالته. ويدل عليه أن كلامه وقع في مقام اختبار ضبط الراوي^(٣).

فإن قلت: إن الضبط متفاوت فليكن ضبط غير الحافظ في صورة الزيادة دون ضبط الحافظ، وذلك لا يقدر في كونه ثقةً.

قلت: لو كان بمجرد الضبط ثقةً لوقع التعارض بينه وبين الحافظ، وقد ثبت ردُّه وقبول الحافظ من غير أن يعتبر الترجيح سبب من الأسباب الخارجة، فالراوي إنما يكون عدلاً ثقةً إذا وافق الحافظ أو جاء بحديث ينقص^(٤) في اللفظ من حديثه، فإنه أي: الشافعي، وهو دليل لعدم اللزوم، اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ أي: جعل نقصان حديثه في محل الدلالة على قبوله، كما دلَّ على هذا المعنى قوله: وجعل أي: الشافعي نقصان هذا الراوي المخالف من الحديث بيان للنقصان دليلاً يُستدلُّ

والفقه والحديث واللغة العربية (ت ٤٨٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٤ / ٢٨٤، وسير أعلام النبلاء ١٩ / ١٢٠ - ١٢٧.

(١) هو: أحمد بن الحسين بن موسى البيهقي، قال الجويني: ما من شافعي إلا وللشافعي عليه منة إلا البيهقي فإن له منة على الشافعي في نصرته مذهبه. له تصانيف كثيرة، منها: السنن الكبير، والسنن والآثار، وكتاب الأسماء والصفات، وغيرها، (ت ٤٥٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان ١ / ٧٥-٧٦، وسير أعلام النبلاء ١٨ / ١٦٣-١٧٠.

(٢) والصواب ما ذكره الزركشي أن مذهب أئمة المحدثين في زيادة الثقة أن ترجح قبولها قبلوها وان ترجح غير ذلك ردوها. ينظر البحر المحيط في أصول الفقه ٦ / ٢٤٢.

(٣) ويمثل هذا اعتراض ابن قطلوبغا ص ٦٥، ٧٦، والشريف بن أبي كمال ص ٦٦، وعندما سأل البقاعي ابن حجر عن قول الشافعي قال: كلامه هناك في شخص ما علمنا حاله، بل نريد أن نعلم حاله من هذا التفتيش. النكت الوفية ١ / ٤٨٩.

(٤) في (ق): (نقيص).

به على صحته أي: صحة حديثه وسلامته من سقم الجرح والرد، وإنما جعل النقصان دليلاً عليها دون الزيادة؛ لأنه أي: نقصان حديثه من نظم حديث الحافظ يدل على تحريه أي: احتياطه وطلبه الأولى والأخرى؛ لأن الزيادة من عدم المبالاة وإرسال الكلام جزافاً، ومنه يقال: الماجن، وهو الذي لا يبالي قولاً وفعلاً^(١)، فيفتي بالحيل ويقضي بالجهل.

والحرا^(٢): الخليق، ومنه: بالحرا^(٣) أن يكون [١ / ٣٥٠] ذلك، وتحراه طلب ما هو أحرى بالاستعمال^(٤)، وأصل حرى الشيء يحرى قصد حراه بالفتح أي: جانبه وناحيته، وتحراه كذلك، وحرى الشيء يحرى أي: نقص، كأنه لزم الحرى ولم يمتد، قال الشاعر:

والمرء بعد تمامه يحرى

ورماه الله بأفعى حارية^(٥).

والحارية: الأفعى التي كبرت ونقص جسمها^(٦) ولم يبق إلا رأسها ونفْسُها وشمها^(٧).
وجعل الشافعي ما عدا ذلك النقصان وتجاوزه ف(عدا) هنا فعل، فاعله ضمير الموصول مضراً بحديثه وجارحاً لروايته وقادحاً في عدالته، فدخلت فيه أي: فيما عدا ذلك الزيادة، يعني أن الشافعي قال: ومتى خالف ما وصفت والذي وصفه وذكره هو وجدان حديث الراوي على نقصان من حديث الحافظ، فكانت المخالفة فيما عداه مطلقة^(٨) شاملة للمخالفة بالزيادة وغيرها؛ إذ وجوه المخالفة كثيرة على ما يعرفه أهل الفن، فلو كانت الزيادة عنده أي: في

(١) القاموس ص ١٢٣٣.

(٢) في (ق): (والحر).

(٣) في (ق): (بالحر).

(٤) ينظر: القاموس ص ١٢٧٣.

(٥) ينظر: المفردات ص ٢٣٠. وقول الشاعر استشهد به الراغب، وهو عجز بيت لابن الأعرابي، وصدرة: حتى كأني خاتل قنصا. ينظر: مجالس ثعلب ص ٥٣.

(٦) في (ق): (حسبها).

(٧) القاموس ص ١٢٧٣.

(٨) في (ر): (مطلقاً).

رأي الشافعي مقبولاً مطلقاً أي: سواء كانت من الراوي أو من الحافظ كما دل عليه سياق الكلام، وأمّا من قال: أعم من أن يكون الراوي مخالفاً للحافظ، أو لمن هو أوثق، أو لمثله علم ضبطه أو لا؛ فقد أتى بلغو من الكلام^(١)؛ أمّا أولاً فلأنّ الحافظ أوثق من الراوي، فلا معنى لجعل الأوثق مقابلاً للحافظ، وأمّا ثانياً فلأنّ الكلام في الضابط؛ إذ من لم يُعلم ضبطه فحديثه موقوفٌ عليه متروك عن الأصل، لم تكن الزيادة^(٢) المذكورة مضرّةً بحديث صاحبها أي: صاحب تلك الزيادة يجعلها دليلاً على ضعف مخرج حديثه، فإنه لو كان قوياً لكان عند الحافظ أيضاً، والحاصل أنّ حديث صاحب [١ / ٣٥١] الزيادة ضعيف لضعف إسناده ومخرجه، فلا يحتجُّ به، بل ولا يُعمل به إلا في نحو الفضائل، فلا يقاوم حديث الحافظ المحتجُّ به والمعمول به مطلقاً، وصاحب الشيء ملازمه وحافظه، قد يضاف إلى مسوسه نحو: صاحب الجيش، وإلى سائسه نحو: صاحب الأمير^(٣)، ولما^(٤) في الصحبة من كثرة الملازمة قيل لكل وزير: صاحب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾^(٥) أي: وزيره، وهو الصديق رضي الله عنه^(٦).

فإن خولف بأرجح منه الفاء للتفريع، و(خولف) مسندٌ إلى مصدره، فإن تقديره: فإن وقع المخالفة، وهي وإن كانت أعمّ من المعارضة، لكنّه أريد بها في هذا المقام معنى المعارضة، والباء للسببية، والأرجح هو الراوي المعارض - بكسر الراء -، والمرجوح المراد بضمير (منه) هو الراوي المعارض - بفتحها -، وعبر عن الراجح بالأرجح لاشتراك المعارضين في مطلق الضبط؛ إذ الكلام في راوي الصحيح والحسن.

(١) ينظر: شرح القاري ص ٣٢٩.

(٢) في (ر): تلك الزيادة.

(٣) ينظر: المفردات ص ٤٧٦.

(٤) في (ق): (فلما).

(٥) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٦) ينظر: تفسير مقاتل ٢ / ١٧١.

فإن قلت: على ماذا يتفرَّع^(١) هذه المخالفة بسبب وجود راوٍ أرجح، ولم يسبق ذكر الموافقة؟ قلت: على بيان قبول زيادة راوي الصحيح والحسن إذا كانت موافقةً لرواية الأوثق، فإنَّ عدم المنافاة عبارة عن الموافقة بأن يمكن الجمع بينهما، فكأنه يقول: موافقة راوي الزيادة لراوي الأوثق لا يخرج^(٢) حديثه عن أن يكون صحيحًا أو حسنًا، فالصحيح صحيح وُجدت فيه الزيادة أو لا، وكذا الحسن حسن وُجدت فيه الزيادة أو لا، وأمَّا مخالفته له بحيث لا يمكن الجمع بين روايتهما فليست كذلك، بل يكون حديثه إذا شاذًا، والشاذ أعمُّ من أن يكون مقبولًا ومردودًا، وإنما أوقع المخالفة من جانب الأرجح؛ لأن الأرجح هنا [٣٥٢ / ١] بمعنى القويِّ كما يدل عليه التعبير فيما سيأتي عن مقابله بالضعف^(٣). والقوي هو الذي يقدر على معارضة الضعيف لا العكس، والمعنى: فإن عورض راوي الصحيح والحسن الذي وقع في حديثه الزيادة أو النقص في المتن [أو]^(٤) السند براوٍ هو أرجح منه وأقوى لا براوٍ يساويه^(٥) في الدرجة فإنه لا يثبت هناك الراجحية والمرجوحية، بل الحكم فيه التوقّف كما سبق لمزيد ضبط وحفظ لما رواه، وهو متعلّق بـ(أرجح) وتعليل له. والمزيد بمعنى: الزيادة^(٦) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾^(٧)، والزيادة أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر^(٨)، وفيه إشارة إلى معنى التفضيل في أرجح وأنهما بعد اشتراكهما في أصل الضبط، فأحدهما راجح عليه فيه وزائد^(٩) أو كثرة عدد^(١٠)، وإن كان كل واحد منهم دونه

(١) في (ق): (يتضرع).

(٢) في (ر): (مخرج).

(٣) في (ق): (بالضعيف).

(٤) في الأصل بالواو وفي (ر): (أو) وهو الصحيح.

(٥) في (ر): (ويساويه).

(٦) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي ٣ / ٣٣٨، والوجيز للواحد ص ١٠٢٥.

(٧) سورة ق، الآية: ٣٥.

(٨) المفردات ص ٣٨٥.

(٩) في (ق): (وزائد).

(١٠) حاشية: المراد من الكثرة كثرة عدد الراوي كما سيظهر من المثال.

في الحفظ والإتقان؛ لأن العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، وتطرُق الخطأ للواحد أكثر منه للجماعة^(١)، ففي الجماعة من القوة والإصابة ما ليس في الواحد، وقد سبق في المتواتر أن احتمال الكذب بالنظر إلى كل واحد من الرواة يرفعه الاجتماع واتفاق الكلمة، فقد يحصل اليقين بخبر الجماعه فوق ما يحصل بخبر الواحد، وهو أمر بديهي لا يكابره إلا معاند، أو غير ذلك المذكور من التعليلين المفيدين للترجيح من وجوه الترجيحات^(٢) وأسبابها كفقهِ الراوي، فإن الأفقه^(٣) أرجح كما في الإمامة، وكعلوّ سنده كرواية مالك عن نافع عن ابن عمر، فإنه سلسله الذهب^(٤)، فهي أرجح من رواية من دونه من سلسله الفضة، وككونه في كتاب تلقاه الأمة بالقبول نحو الصحيحين، فهما أرجح من سائر الصحاح وكتب المسانيد؛ إذ كون الشيء في قمطر^(٥) الأحفظ فوق كونه في قمطر [٣٥٣ / ١] الحافظ، وهو فوق كونه في قمطر الراوي مطلقاً^(٦)، فالراجح من الحديثين باعتبار أرجحية الراوي لا من الحديثين المتخالفين كما ذهب إليه بعض الأوهام^(٧)، فإنّ هذه الأسماء المتخالفة إنما هي للأحاديث بالأصالة، وإن كان التخالف يأتي من قبل الرواة واختلاف صفاتهم، يقال له في عرف الحديثين واصطلاحاتهم: المحفوظ أي: من النكارة والشذوذ والعلة والخطأ؛ لأن وجه الترجيح حفظه منها، ولولا ذلك لدخل في القسم المقابل، والحفظ في الأصل ضبط صورة الشيء المدركة في النفس، ويضادّه النسيان، ثم استعمل في كل تفقّد وتعهد ورعاية، والتحفُّظ: تكلف الحفظ لضعف القوة الحافظة^(٨)، وهي قوة محلّها التجويف الأخير من

(١) شرح القاري ص ٣٣٠.

(٢) ينظر وجوه الترجيحات في كتاب الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي ص ٩-٢٢.

(٣) في (ر): (الأوفقه).

(٤) ينظر: تدريب الراوي ١ / ٧٩.

(٥) قمطر: اجتمع. ينظر: القاموس ص ٤٦٥. والمقصود: في مجموع الأحفظ، والله أعلم.

(٦) في (ق) بإسقاط (مطلقاً).

(٧) ينظر: شرح القاري ص ٣٣١.

(٨) ينظر: المفردات ص ٢٤٤-٢٤٥.

الدماغ، من شأنها حفظ ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية، فهي خزانة للوهم^(١) كالخيال للحس المشترك^(٢)، وفيه إشارة إلى أن وجوه الترجيح تجعل الحديث بمنزلة حديث الحافظ، فكما أن حديث الحافظ محفوظ من الطعن فيه، فكذا الحديث المرَّجَّح بوجه من وجوه^(٣) الترجيح، ومقابله بكسر الباء، أي: نقيضه الذي يُقبل إليه بوجه غير وجهه، وهو المرَّجوح من قبيل الإيضاح، أو لدفع توهم رجوع ضمير مقابله إلى المحفوظ، وإن كان المعنى عليه؛ لأن المتقابلين بالذات هما الراجح والمرَّجوح، ثم يسري التقابل إلى مسماهما المحفوظ والشاذ، ويقال: راجحته فرجحته أي: كنت أرزن منه^(٤)، أي: أثقل، فإن الرزانة بتقدم المهملة: الثقل، فهو رزين أي: ثقيل^(٥)، أو مرزون: مرَّجوح، يقال له ويطلق عليه في ذلك العرف: الشاذ لأنه منفردٌ لم يقارنه روايةً أخرى تعاضده أو سبب آخر من أسباب الترجيح، فكان بعيداً من القبول؛ لأن الراوي [١ / ٣٥٤] كان بعيداً من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده، ولم يكن له مرَّجح، قال ابن الصلاح: "الشاذُّ المردود قسماً، أحدهما: الحديث الفرد المخالف لما رواه الثقات، والثاني: الفرد الذي ليس في روايته^(٦) من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرّد والشذوذ من النكارة والضبط"^(٧) انتهى. فالمنفرد به إن كان قريباً من العدل والضبط فحديثه حسن لا ضعيف، وقد سبق ما فيه من التفصيل^(٨).

(١) في (ق): (موهم).

(٢) التعريفات ص ٨١.

(٣) في (ر): (الوجه).

(٤) ينظر: الصحاح ١ / ٣٦٤.

(٥) ينظر: الصحاح ٥ / ٢١٢٣.

(٦) في (ر): (رواته).

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٩.

(٨) قال السخاوي: الأليق في حد الشاذ ما عرفه به الشافعي ولذا أقتصر شيخنا في شرح النخبة عليه، فتح المغيث

١ / ٢٤٩، فهذا التعريف لا يناسب تقرير الحافظ والذي ساق الأمثلة لأجله.

(٩) والصواب أن الأمر يعود للقرائن والترجيح.

مثال ذلك أي: مثال الشذوذ في السند، والمثال: جزء من جزئيات المفهوم الكلّي، يورد لإيضاحه^(١)، ما رواه أي: حديث رواه الترمذي والنسائي، قد سبق ترجمتهما^(٢) وبيان نسبتتهما^(٣)، وابن ماجه قال في القاموس: "ماجه لقب والد محمد بن يزيد القزويني صاحب السنن، لا جدّه"^(٤) انتهى، كما قال بعضهم، هو: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الحافظ، وقال بعضهم: ماجه اسم أمه^(٥)، نُسب إليها كما نسب الحافظ أبو بكر ابن نقطة^(٦) إلى نقطة، وهي جارية ربّت أمّ أبيه أو أمّه، فعرف بها^(٧)، وإسماعيل ابن غلية أحد الأعلام إلى أمّه غلية^(٨) سمع ابن ماجه أصحاب مالك والليث، وعنه أبو الحسن القطان، وكان من جلاله شأنه أن بعض أئمّة الحديث، ذكره بدل الإمام مالك من أصحاب الكتب الستة، فيكون كتابه المسمّى بالسنن بدل كتاب الموطأ^(٩)، ولد سنة تسع ومائتين، ومات يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان، سنة ثلاث وسبعين ومائتين،

(١) ينظر: التعريفات ص ٢٠١.

(٢) في (ق): (ترجمتها). وينظر ترجمة الترمذي ص ١٠٢ - ١٠٤، والنسائي ص ١٥٤.

(٣) في (ق): (نسبتها).

(٤) ص ٢٠٦.

(٥) نسب هذا القول لابي يعلى الخليلي ولم أفق عليه. ينظر: الحطة بذكر الصحاح الستة ص ٢٥٥.

(٦) هو: أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع الحنبلي المعروف بابن نقطة، الملقب بمعين الدين البغدادي، له (ذيل على الإكمال لابن ماكولا) وكتاب في الأنساب و(التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد)، (ت ٦٢٩هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٤ / ٣٩٢-٣٩٣، وسير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٤٧-٣٤٩.

(٧) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٤٩.

(٨) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧١.

(٩) أول من قدم سنن ابن ماجه محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) صاحب كتاب (شروط الأئمة الستة)، ثم الحافظ عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ)، فضمن كتابه (الكمال في أسماء الرجال) رجال محمد ابن ماجه كأحد الستة، ثم درج على هذا أصحاب كتب الأطراف وكتب الرجال، ومرجع تقديم سنن ابن ماجه لكثرة زوائده على الكتب الخمسة، بينما موطأ مالك موجود في الكتب الخمسة. وممن قدم موطأ مالك أبي الحسن أحمد بن رزين السرقسطي (٥٣٥هـ) في كتابه (التجريد في الجمع بين الصحاح)، وابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ). ومن المعروف أن علماء المغرب يقدمون الموطأ على بعض الصحاح. ينظر: توجيه النظر ١ / ٣٧٢.

وله من العمر أربع وستون سنة^(١)، وقبره وقبر أحمد الغزالي^(٢) وخير النساج السامري^(٣) والإمام الرافعي^(٤) في قزوين - معرَّب كَشَوِين - مدينة كبيرة في عراق العجم، تعدُّ من جنان الأرض^(٥)، [٣٥٥ / ١] من طريق ابن عيينة هو: أبو محمد سفيان بن عُيَيْنة - مصعَّرًا - ابن أبي عمران ميمون الكوفي، ثم المكي الهلالي مولاهم، مولى محمد بن مزاحم أخي الضحاك، سكن مكة، وكان من تابعي التابعين، أدرك ثمانين نفسًا منهم، سمع الزهري وخلقًا كثيرًا من الثقات، وروى عنه الشافعي وأحمد والثوري وخلق كثيرًا سواهم من الأثبات، واتفقوا على إمامته وجلالته وعظم مرتبته، قرأ القرآن وهو ابن أربع سنين، وكتب الحديث وهو ابن سبع سنين، وحج سبعين، وكان أحد أجداد الشافعية في طريق الفقه، ولد سنة سبع ومائة، وتوفي بمكة يوم السبت غرة رجب سنة ثمان وتسعين ومائة، ودُفن بالحجون^{(٦)(٧)}، ويقال له:

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٤ / ٢٧٩، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٧-٢٨١، والوافي ٥ / ١٤٣.

(٢) هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي، صاحب (إحياء علوم الدين)، مهر في الكلام والجدل (ت ٥٥٠٥هـ). ينظر: الوافي ١ / ٢١١-٢١٣، وسير أعلام النبلاء ٩ / ٣٢١-٣٤٦.

(٣) هو: محمد بن إسماعيل السامري خير النساج، قال الذهبي: الزاهد الكبير، له أحوال وكرامات، كانت له حلقة يتكلم فيها على الصوفية، (ت ٣٢٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٦٩-٢٧٠، وطبقات الصوفية ص ٢٤٧-٢٥٠.

(٤) هو: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني، صاحب الشرح الكبير. قال النووي: كانت له كرامات كثيرة، توفي بقزوين سنة ٦٢٣هـ. ينظر: الوافي بالوفيات ١٩ / ٦٣.

(٥) قزوين مدينة إيرانية مشهورة، قريبة من طهران إلى الغرب منها تقريبًا ١٥٠ كيلو، وهي مدينة قديمة جدا، فتحها البراء بن عازب رضي الله عنه سنة ٢٤هـ. ومن عجائبها مقبرة باب المشبك، فإنها مقبرة بما قبور العلماء والشهداء والصلحاء والزهاد. ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد ص ٤٣٤-٤٤٠، والتدوين في أخبار قزوين ١ / ٥٦، وموسوعة المدن العربية والإسلامية ليحيى الشامي ص ٢٧٥-٢٧٧.

(٦) ينظر: وفيات الأعيان ٢ / ٣٩١-٣٩٠، وسير أعلام النبلاء ٨ / ٤٥٤-٤٧٥.

(٧) الحجون بفتح الحاء وضم الجيم وتخفيفها: الجبل المشرف حذاء مسجد العقبة عند المحصَّب، قال الزبير: الحجون: مقبرة أهل مكة. مشارق الأنوار لعياض اليحصبي ١ / ٢٢١. وهو ما يعرف بكداء بالتحريك والمد، يدخل طريقه بين مقبرتي المعلاة، ويفضي من الجهه الأخرى إلى حي العتيبية وجرول. ينظر: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص ٢٦٢.

المعلّى^(١) أيضًا، وفي تلك السنة مات عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد من كبار المحدثين كما مرَّ. والمراد بالطريق طريق الرواية، ويقال له^(٢): السند والإسناد أيضًا^(٣)، عن عمرو ابن دينار متعلّق بقوله: (رواه)، وهو أبو^(٤) محمد عمرو بن دينار، التابعي المكي الجُمحي مولاهم، والجُمحي -بضم الجيم وفتح الميم وكسر الحاء^(٥)- نسبة إلى بني جُمح كزُفر: بطن من قريش^(٦).

سمع من الصحابة ابن عباس^(٧) وابن عمر وابن العاص^(٨) وجابرًا^(٩) وآخرين، ومن التابعين: سعيد بن المسيب^(١٠) وطاوسًا^(١١) وعطاء بن أبي رباح ومجاهدًا^(١٢)

(١) وهي مقبرة أهل مكة. ينظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان ٨ / ٤٨٢.

(٢) في (ق) بإسقاط (له).

(٣) لإسناد عبارة عن حكاية طريق المتن، والسند عبارة عن نفس الطريق. ينظر: فتح المغيث ٢٨/١

(٤) في (ر) بإسقاط (أبو).

(٥) في (ر): (الحاء المهملة).

(٦) ينظر: اللباب ١ / ٢٩١.

(٧) ترجم له المصنف ص ١٩٤-١٩٥.

(٨) هو: عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن لؤي القرشي السهمي، كان من دهاة العرب، أرسلته قريش للنجاشي لتسليم المسلمين الذين هاجروا إليه، فلم يستجب له، استعمله عمر على مصر بعد أن فتحها (ت ٥٤٣هـ). الاستيعاب ٣ / ١١٨٤-١١٩١، وأسد الغابة ٤ / ٢٣٢، والإصابة ٤ / ٥٣٧-٥٤١.

(٩) هو: جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري، صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، وأحد الكثيرين من رواية الحديث، مات بالمدينة سنة ٧٣هـ. ينظر: الاستيعاب ١ / ٢١٩-٢٢٠، وأسد الغابة ١ / ٤٩٢، والإصابة ١ / ٥٤٦-٥٤٧.

(١٠) هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني، لا أعلم في التابعين أوسع علما منه، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين. التقريب (٢٣٩٦).

(١١) هو: طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي، يقال: اسمه ذكروان وطاوس لقب، ثقة فقيه فاضل من الثالثة (ت ١٠٦هـ)، وقيل: بعد ذلك. التقريب (٣٠٠٩).

(١٢) هو: مجاهد بن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة وله ثلاث وثمانون سنة. التقريب (٦٤٨١).

والزهري^(١) وغيرهم من الأئمة، وروى عنه جعفر الصادق^(٢) وقتادة والثوري وخلائق من الأئمة، وأجمعوا على جلالته وإمامته وتوثيقه، ورجَّحوه في الفقه^(٣) على طاوس وعطاء ومجاهد، توفي بمكة سنة ست وعشرين ومائة، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة سبع، وهو ابن ثمانين سنة^(٤)، عن عوسجة^(٥) [٣٥٦ / ١] بن حرملة بن خزيمة الجهني، قال ابن منده: "ذكره البخاري في الصحابة، وذكره إسحاق بن سويد الرملي^(٦) في أعراب بادية الشام ممن له صحبة، قال ابن الكلبي: عقد له رسول الله ﷺ على ألف يوم الفتح، وأقطعه ذا مر كما في الإصابه لابن حجر^(٧). والعوسجة في الأصل: شوك^(٨)، والجمع: عوسج.

(١) هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، كنيته أبو بكر، الفقيه الحافظ منفق عبي جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، (ت ١٢٥هـ) وقيل: قبل ذلك بسنة. التقريب (٦٢٩٦).

(٢) هو: أبو عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً، أحد الأئمة الاثني عشر على مذهب الإمامية، ولقب بالصادق، وله كلام في صنعة الكيمياء، وتلميذه جابر بن حيان، (ت ١٤٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان ١ / ٣٢٧-٣٢٨، سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٥٥-٢٧٠.

(٣) في (ر) بإسقاط (في الفقه).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال ٢٢ / ٥، وسير أعلام النبلاء ٥ / ٣٠٠-٣٠٧.

(٥) هو: عوسجة مولى ابن عباس الهاشمي المكي، روى عنه عمرو بن دينار، قال البخاري: لم يصح، التاريخ الكبير ٧ / ٧٦، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بمشهور، وقال أبو زرعة: مكي ثقة، الجرح والتعديل ٧ / ٢٤، والسنن ٦ / ١٣٢، وذكره ابن حبان في الثقات ٥ / ٢٨١، بينما ذكره العقيلي وابن عدي في الضعفاء، الضعفاء للعقيلي ٣ / ٤١٣، والكامل في الضعفاء لابن عدي ٧ / ١٠٣، ونقل ابن حجر أقوال العلماء فيه وقال: قال الذهبي: هو نكرة، ولم أقف عليه عند الذهبي. تهذيب التهذيب ٨ / ١٦٦.

وقد خلط المصنف بين عوسجة المكي هذا، والذي ذكره ابن حجر في القسم الرابع فيمن دُكر منهم غلطاً وبيانه، وبين عوسجة بن حرملة والذي ذكره من القسم الأول من كبار الصحابة.

(٦) في (ر): (الرؤيلي).

(٧) ينظر: ٤ / ٦١٤.

(٨) ينظر: القاموس ص ١٩٨.

وكانت شجرة موسى - عليه السلام - عوسجةً على ما في^(١) بعض الأقوال^(٢)، عن ابن عباس، فإن بعض الصحابة يروي عن بعض كما سبق من علقمة بن وقاص^(٣) الراوي حديث الأعمال بالنيات^(٤) عن عمر رضي الله عنهما أنَّ رجلاً بيان الموصول، أي: من أن رجلاً من المسلمين، ومثل هذا الرجل المبهم كثير في الأخبار، ذكر النووي^(٥) بعضه في كتاب "التهذيب"^(٦) وعيَّنه ولم يستوعب، تُوِّي بضم تين وتشديد الفاء المكسورة على أنه ماضٍ مجهول من التَّوِّي وهو: القبض، أي: قبض روحه من بدنه قبضاً كلياً بحيث انقطع ضوءه عن ظاهره وباطنه^(٧)، وهو الموت الطبيعي، فالقبض أكثر ما يطلق على قبض الروح، ولذا قيل لملك الموت: قابض الأرواح^(٨)، وأمَّا التَّوِّي فأعم من أن يكون موتاً طبيعياً أو فناء

(١) في (ق) بإسقاط (بي).

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٨ / ٢٤٢.

(٣) هو: علقمة بن وقاص الليثي، قال الواقدي: ولد في عهد النبي ﷺ وأورد ابن منده من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن جده قال: شهدت الخندق مع النبي ﷺ. قال ابن حجر: لو ثبت لكان صحابياً، لكن أطبق الأئمة على ذكره في التابعين. وقال أبو نعيم: هذا وهم، يعني الذي أورده ابن منده. توفي في خلافة عبد الملك ابن مروان. ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٤ / ٢١٨٠، والاستيعاب ٣ / ١٠٨٨، وأسد الغابة ٤ / ٨٥، والإصابة ٥ / ٥٢.

(٤) أخرجه البخاري في بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١ / ٦ ح (١)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ ١ / ١٣٥ ح (١٥٥).

(٥) هو: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين النواوي الحافظ الفقيه الشافعي، له مؤلفات منها (المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) و(روضة الطالبين وعمدة المفتين) في الفقه و(رياض الصالحين) و(تهذيب الأسماء واللغات)، (ت ٦٧٦هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ١٥ / ٣٢٤، والطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨ / ٣٩٥.

(٦) هو كتاب تهذيب الأسماء واللغات للنووي، وهو كتاب في اللغة والتراجم والفقه، عني بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، وطبعته دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، في أربعة أجزاء.

(٧) ينظر: التعريفات ص ٢٤٣، واصطلاحات القاشاني ص ٩٥.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة ٨ / ٢٧٣.

معنويًا أو نحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَقِّئُكُمْ﴾^(١)، أي: قابضك من الأرض^(٢) ورافعك إلى السماء، أي: بيدنك^(٣)، لا كما تزعم النصارى من كون^(٤) مقبوض الروح سبعة أيام، ثم أحياه الله تعالى^(٥)، وعليه بنوا عيدهم في صومهم الكبير؛ فإنهم يصومون تسعة وأربعين يومًا، ويجعلون الموقِّيَ خمسين يوم عيدهم، وهو يوم الأحد زعمًا منهم أن الله تعالى أحيا عيسى -عليه السلام- يوم الأحد، وفيه أيضًا يقوم القيامة الكبرى^(٦)، وكذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [١/ ٣٥٧]، فهو قبض الروح بالكليَّة، ﴿وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾، وهو قبضة في الجملة، يدلُّ على ذلك الإمساك والإرسال في قوله تعالى: ﴿فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٧).

على عهد رسول الله ﷺ أي: في زمانه، (فعلى) للظرفية كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾^(٨) أي: في زمان ملكه^(٩)، فإن حروف الجر يقام بعضها مقامَ بعض، والعهد يجيء على معانٍ كثيرة، منها: الزمان^(١٠)، وهو المراد هنا.

وأما قولهم: ولَّى العهد، فالعهد فيه بمعنى الوصية وما يجب حفظه ومراعاته، أي: القيم بما عُهد إليه وأوصي من أمر المسلمين^(١١)، يقال: وليت الأمر: قمتُ به^(١٢)، ولم يدع أي:

(١) سورة آل عمران، من الآية: ٥٥.

(٢) وهذا قول الحسن والكلبي وابن جريج. ينظر: تفسير البغوي ١/ ٤٤٧، والوسيط للواحد ١/ ٤٤١.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٥/ ٤٤٧، والوسيط للواحد ١/ ٤٤١، والوجيز للواحد ص ٢١٣.

(٤) في (ر): (كونه).

(٥) ينظر: البداية والنهاية ٢/ ١١٢.

(٦) ينظر: الصيام من البداية حتى الإسلام ص ١٢٥. وينظر: العبادات في الديانة المسيحية ص ٦٩-٨٩.

(٧) سورة الزمر، الآية: ٤٢. وينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٥/ ٤٤، وحاشية الشهاب ٧/ ٣٤٠.

(٨) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٩) ينظر: الوجيز للواحد ص ١٢١.

(١٠) ينظر: القاموس ص ٣٠٣.

(١١) ينظر: الصحاح ٢/ ٥١٥.

(١٢) ينظر: المفردات ص ٨٨٥.

لم يترك، فهو بفتحيتين من الباب الثالث^(١)، يقال: ودع يدع كوضع يضع، وهذا بحسب الأصل، وإلا فقد أميت ماضيه، فلا يقال: ودَّعه، ولا وادع، وإنما يقال: تركه وهو تارك^(٢)، وربما جاء في الشعر ودَّعه^(٣)، وهو مودوع، وقرئ شاذًّا: (مَا وَدَّعَكَ رُبُّكَ)^(٤)، وهي قراءته عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٥)، وكذا أميت ماضي يذر وينبغي، وهو وذر وانبغي^(٦)، واستعمال أمثال هذا المتروك في الجملة لا يدلُّ على فصاحتها؛ لجواز كونها عربية وحشية^(٧)، وارثًا أي: باقيًا بعده، ينتقل ميراثه إليه.

ويقال لكل من حصل له شيء من غير تعب: قد ورث كذا^(٨)؛ تشبيهًا له بالميراث في حصوله بلا كدٍّ، إلا مولى^(٩) المولى يجيء على معانٍ كثيرة، منها: المعتق^(١٠) اسم مفعول، وهو المراد هنا، كما يدل عليه ساقه الحديث؛ لأن المعتق - بالكسر - ولي أمر عبده في العتق، هو أي^(١١): ذلك الرجل المتوَّيِّ أعْتَقَه^(١٢) أي: ذلك المولى، والمعتق بالفتح، والإعتاق: إخراج

(١) يقصد من الباب الثالث في تصريف الفعل. ينظر: شذا الصرف للحملوي .

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٢٥ .

(٣) يشير إلى قول أبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودَّعه

الديوان ص ٣٥٠. وينسب أيضا لأنس بن زنيم. ينظر: اللسان ٨ / ٣٨٤ .

(٤) الضحى: ٣ .

(٥) ينظر: القاموس ص ٧٦٩، وينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ٣ / ٣٦٤ .

(٦) ينظر: الصحاح ٢ / ٨٤٥، ٦ / ٢٢٨٣، وينظر: موت الألفاظ العربية للصاعدي ص ٤٣٠ .

(٧) يقصد غير مستعملة.

(٨) المفردات ص ٨٦٣ .

(٩) في (ق): (لا مولى).

(١٠) ينظر: الصحاح ٦ / ٢٥٣٠ .

(١١) في (ر) بإسقاط (أي).

(١٢) أخرجه أبو داود في سننه ح (٢٩٠٥)، والترمذي في جامعه ح (٢١٠٦)، وابن ماجه في السنن ح (٢٧٤١)،

والنسائي في السنن الكبرى ح (٦٣٧٦) من طريق حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن

عوسجة مولى ابن عباس، عن ابن عباس مرفوعا. وخالفهما حماد بن زيد، فقد أخرجه البيهقي في الكبرى

=

العبد [٣٥٨ / ١] عن الرق وتخلية^(١) منه^(٢)، وفي الشرع: إثبات قوّة حكميّة يصير بها أهلاً للقضاء والشهادة وغيرهما^(٣). ومن لطائف المرتضى^(٤) - كرم الله وجهه -: يا قنبر، كنت بالأمس لي فصرت اليوم مثلي، وهبتك لمن وهب لي^(٥).

الحديث يجوز إعرابه مثلثاً، أي: الحديث مفرق، فالخبر محذوف، أو أقرؤه، فالعامل محذوف، أو أقرأ إلى آخر الحديث، بجذف الجار كما في: "الله لأفعلن"، أي: بالله، فإنه يجوز جرّه بإضمار الجار وإن كان نادراً قليلاً. وفي^(٦) جرّه وجه آخر خفيّ، وهو كونه بدلاً من قوله: أن رجلاً إلخ، أي: ما رواه من الحديث بتمامه، وهو أنه قال النبي ﷺ: «هل له أحد؟» فقالوا: لا [إلا]^(٧) غلام أي: مملوك كان أعتقه، فجعل النبي -عليه السلام- ميراثه له ودفعه إليه^(٨).

ح(١٢٣٩٥) من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار مرسلًا. قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة. ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم ٤ / ٥٦٤؛ لذا قال ابن حجر: فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه. النزهة ص ٧٢.

(١) في (ر): (وتخلية).

(٢) ينظر: القاموس ص ٩٠٦.

(٣) ينظر: التعريفات ص ١٤٧.

(٤) يقصد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٥) هذه المقولة ذكرها الزنجشيري إلا أن صاحب هذه القصة هو عبد الله بن جعفر، وصاحب المقالة هو مولى جعفر، حيث قال مولى جعفر لعبد الله بن جعفر: اكتب كما أملي، وذكر هذه العبارة، فاستحسنها عبد الله بن جعفر وزاده خيرا. وليست لعلي رضي الله عنه ومولاه قنبر، والله أعلم. ينظر: ربيع الأبرار ٣ / ٣٤٨.

(٦) في (ق): (أو في).

(٧) في (الأصل، ق): (إلا غلام)، وفي (ر): (بإثباتها وهو الصحيح).

(٨) أخرجه أبو داود في سننه ح (٢٩٠٥)، والطحاوي في مشكل الآثار ح(٣٨٧٩) من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس مرفوعا.

وذلك كان في أوائل الإسلام ثم نسخ؛ لأن الولاء إنما هو لمن أعتق، لا لمن أعتق^(١)، فإن لم يوجد من يستحق الميراث نسباً أو سبباً فيوضع في بيت المال، لأن من^(٢) مات ولا وارث له فوارثه جماعة المسلمين، ومعناه أن يوضع في بيت المال^(٣) لكن لا^(٤) على طريق الإرث، بل على أنه مال ضائع فيقسم بين المستحقين^(٥)، ثم أن ما ذكر من المنسوخ يجري أثره إلى هذا الآن، ولو من طريق العادة، وذلك أن من كان من أهل الحرمين وله وظيفة جارية بسبب من الأسباب، فإنه إذا مات ولم يترك وارثاً فعطاؤه يعطى لمن أعتقه، هكذا توارثوه فيما بينهم كبعض الجهات في بلاد الروم؛ يعطى للذكور من الأولاد بحسب القانون السليماني، فكان ذلك في صورة الميراث^(٦)، وتابع ابن عيينة بالنصب على أنه مفعول مقدم، قال أهل الحديث: إذا كان أحد الراويين رفيقاً للآخر من أول الإسناد إلى آخره يسمّى: المتابعة [٣٥٩ / ١] التامة، وإذا كان رفيقاً له لا من الأول يسمّى بالمتابعة الناقصة^(٧)،

(١) يشير المصنف إلى حديث (إنما الولاء لمن أعتق). وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحلُّ ١٣٧/٣ ح (٢١٦٩)، وعند مسلم في صحيحه، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق ١١٤١/٢ ح (١٥٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها وبينه وبين حديث عوسجة اختلاف، قال ابن قتيبة: والفقهاء على خلاف ذلك، إما لاتهمهم عوسجة هذا، وأنه ممن لا يثبت به فرض أو سنة، وإما لتحريف في التأويل، كأن تأويله: (لم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتق الميت)، فيجوز على هذا التأويل أن يكون وارثاً؛ لأنه مولى المتوفى، وإما النسخ. ينظر: تأويل مختلف الحديث ص ٣٨١. والصحيح أن الحديث لا يصح وقد سبق في ترجمة عوسجة، فلا اختلاف، والله أعلم.

(٢) في (ر) بإسقاط (من).

(٣) في (ق) بإسقاط من (لأن) إلى هنا.

(٤) في (ر) بإسقاط (لا).

(٥) قال الترمذي بعد أن أخرج هذا الحديث برقم (٢١٠٦): والعمل عند أهل العلم في هذا الباب: إذا مات الرجل ولم يترك عصابة أن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين.

(٦) القانون السليماني نسبة إلى سليمان القانوني أحد أكبر حكام الدولة العثمانية (ت ٩٧٤هـ)، سمي بالقانوني نسبة لسنه القوانين، والتي في بعضها مخالفة للشريعة الإسلامية. ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية ص ١٥٢.

(٧) الكواكب للكرماني ١ / ٤٣.

وسيجيء ذكرهما في كلام المصنف^(١)، على وصله أي: على وصل الحديث إلى ابن عباس، وذكر إسناده إلى أن انتهى إليه، ابن جريج بالرفع على أنه فاعل (تابع)، وهو أبو الوليد و[أبو خالد]^(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بجيمين مصعراً^(٣)، القرشي الأموي مولاهم المكي، وهو من تابعي التابعين، سمع طاوساً ومجاهداً ونافعاً مولى ابن عمر^(٤) والزهري وغيرهم، وروى عنه الأوزاعي والثوري والليث ويحيى القطان ونحوهم من الأئمة، قال أحمد بن حنبل: "أول من صنّف الكتب بمكّة ابن جريج، وابن أبي عروبة بالبصرة"^(٥)، وقال عطاء بن أبي رباح: "سيد أهل الحجاز ابن جريج". ومناقبه أكثر من أن تحصى، توفي سنة خمسين ومئة على قول الأكثرين، وقيل: سنة إحدى وخمسين، وقيل: تسع وأربعين، وقيل: سنة ستين، وقد جاوز المئة، وهو أحد شيوخ الشافعية وأئمتهم في سلسله الفقه، فإن الشافعي أخذ الفقه عن مسلم بن خالد الزنجي^(٦)، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهم^(٧).

قال في القاموس: جرج الخاتم في أصبعه كفرح: جال وقلق لِسَعَتِهِ ومشى؛ في الجرج محرّكة: للأرض الغليظة وجواد الطريق، والجرجة بالضم وعاء كالجرج، والجمع: جرج، ومنه جريج^(٨). وغيره بالرفع عطف على ابن جريج، أي: وغير ابن جريج من الحفاظ وأئمة

(١) ينظر: نزهة النظر ١ / ٧٤.

(٢) في الأصل: (أو أبو خالد)، وفي (ر، ق): (وأبو) وهو الصحيح كما في سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٢٥.

(٣) شرح القاري ص ٣٣٢.

(٤) في (ر) بإسقاط (مولى ابن عمر).

(٥) في (ق) بإسقاط (بالبصرة).

(٦) هو: مسلم بن خالد المخزومي مولاهم المكي المعروف بالزنجي، فقيه صدوق كثير الأوهام من الثامنة (ت ١١٧٩هـ). التقريب (٦٦٢٥).

(٧) قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، من السادسة. وجريج بضم الجيم وفتح الراء وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها جيم ثانية. ينظر: وفيات الأعيان ٣ / ١٦٣-١٦٤، وسير أعلام النبلاء ٦ / ٣٢٥-٣٣٦، والتقريب (٤١٩٣).

(٨) ص ١٨٢-١٨٣.

الحديث، أي: وتابعه على وصله هو ومن تبعه من الأعلام. وخالفهم أي: خالف ابن عيينة والمتابعين^(١) كلهم من ابن جريج وغيره، حماد بن زيد وهو أبو^(٢) إسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي^(٣) البصري، مولى آل جرير بن حازم، سمع ثابت البناني^(٤) ومحمد ابن [٣٦٠ / ١] سيرين^(٥) وعمرو بن دينار، وروى عنه جماعات من أعلام الأئمة كالثوري وابن عيينة وابن المبارك ويحيى القطان ووكيع^(٦) وغيرهم. قال عبد الرحمن بن مهدي: "أئمة الناس في زمانهم أربعة: الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي^(٧) بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة". والحماد حمادان: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة^(٨)، وكذا السفيان سفيانان: سفيان الثوري، وسفیان بن عيينة، والكل من أجلة الثقات. ولد حماد بن زيد سنة ثمان وتسعين، وتوفي بالبصرة في شهر رمضان سنة تسع وتسعين ومئة^(٩).

(١) في (ر): التابعين.

(٢) في (ر) بإسقاط (أبو).

(٣) بفتح الجيم والضاد المنقوطة وسكون الهاء، هذه النسبة إلى الجهاضة وهي محلة بالبصرة. الأنساب ٣ / ٤٣٦.

(٤) هو: ثابت بن أسلم البناني بضم الموحدة ونونين مخففين أبو محمد البصري، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين ومائة وله ست ثمانون سنة. التقريب (٨١٠).

(٥) هو: أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري البصري مولى أنس بن مالك، تابعي كبير وإمام في التفسير والحديث والفقاه وتعبير الرؤيا (ت ١١٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٤ / ١٩١-١٨٣، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٦٠٦-٦٢٢.

(٦) هو: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي بضم الراء وهمزة ثم مهملة أبو سفیان الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، توفي في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومائة وله سبعون سنة. التقريب (٧٤١٤).

(٧) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل، من السابعة، (ت ١٥٧هـ). التقريب (٣٩٦٧).

(٨) هو: حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، من كبار الثامنة، (ت ١٦٧هـ). التقريب (١٤٩٩).

(٩) قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريراً، ولعله طراً عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، من كبار الثامنة. ينظر: تهذيب الكمال ٧ / ٢٣٩-٢٥٢، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٤٥٦-٤٦٦، والتقريب (١٤٩٨).

فرواه أي: روى حماد بن زيد الحديث المذكور مرسلًا لا^(١) مرفوعًا عن عمرو بن دينار عن عوسجة فكان شريكًا لابن عيينة في الرواية عنهما، ولم يذكر ابن عباس أي: لم يوصل السند إلى ابن عباس، بل قطعة قبل الوصول إليه، فكان حديثه مرسلًا، وهو ما أسنده التابعي أو تبع التابعي إلى النبي ﷺ من غير أن يذكر الصحابي الذي روى الحديث عنه عليه الصلاة والسلام، كما يقول: قال رسول الله ﷺ^(٢).

قال ابن الصلاح: "المرسل [الذي]^(٣) يرسله إمام حافظ وإن كان فيه ضعف قليل من حيث الإرسال، لكنه يزول بروايته من وجه آخر"^(٤).

قال أبو حاتم محمد بن حبان البستي صاحب "الصحيح"، وقد سبق ترجمته^(٥): هذا هو الظاهر، ويبعد أن يكون المراد أبا حاتم محمود بن الحسن الطبري المعروف بالقزويني، وقد كان حضر مجلس الشيخ أبي حامد الغزالي، وصنف كتبًا كثيرة في المذهب والخلاف والأصول والجدل، ودرس ببغداد^(٦)، فإن المشتهر بين المحدثين [١ / ٣٦١] هو الأول، المحفوظ الراجح حديث ابن عيينة^(٧) لا حديث حماد بن زيد كما سيأتي وجهه. انتهى أي: بلغ كلام أبي حاتم نهايته ووصل إلى مقطعه في حق الفصل بين الروایتين، ويفهم منه أن الحديث يطلق على مجموع كلام الراوي المركب من الرواة وكلامه عليه الصلاة والسلام^(٨)؛ لأن كلام الراوي من^(٩) متممات الحديث بل مقوماته كما عُدَّ التفسير من القرآن والغلاف

(١) في (ق) بإسقاط (لا).

(٢) ينظر: التعريفات ص ٢٠٨.

(٣) في الأصل بإسقاط (الذي)، وفي (ر) بإثباتها والصحيح ما أثبتته كما في مقدمة ابن الصلاح.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٣٤.

(٥) بل هو أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، والبستي ترجم له المصنف ص ١٥٤.

(٦) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢ / ٢٠٧، وسير أعلام النبلاء ٨ / ١٢٨، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥ / ٣١٢.

(٧) ينظر: علل ابن أبي حاتم ٤ / ٥٦٣.

(٨) شرح القاري ص ٣٣٣.

(٩) في (ر): (بل).

من المصحف، فاعرف، فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، كما عرف شأنه من ترجمته، وقد ذكر ابن أبي حاتم الرازي جملةً صالحةً من مناقبه^(١)، ولولا كماله الفاشي لما سار بذكره الركبان وانتشر صيته في أقاصي البلدان، ومع ذلك المذكور من أهليته رجح أبو حاتم رواية من هو أكثر عددًا منه أي: من حماد، وهي رواية ابن عيينة، فإنه ذكر في روايته ابن عباس، وطوى عن رواية حماد، فكان ذلك من وجوه الترجيح؛ إذ في كثرة عدد الرواة من القوة ما ليس في القلة على ما سبق بيانه، فإذا كان حديث ابن عيينة راجحًا محفوظًا من جهة كثرة عدد راويه كان مقابله مرجوحًا شاذًا وإن كان راويه ثقة عدلًا، وفي بعض النسخ: رواية من هم أكثر عددًا منه^(٢)، فيكون الجمع باعتبار معنى "من"، فإنه مفرد اللفظ ومجموع المعنى، وقد وليه كل من المفرد والمجموع، لكن الأول أكثر، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَمَنْ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٣)، ولا فرق في المعنى بين أن يليه مفرد أو جمع؛ فإن الرواية في معنى الروايات التي تستلزم العدد الكثير، [وإنما أفردت اعتبارًا بإفراد لفظ "من"، فكأنه قال: رجح أبو حاتم روايات العدد الكثير]^(٤) على روايات العدد القليل، فكل راوٍ له رواية مفردة، والكل روايات، وعرف أي: [١ / ٣٦٢] علم علمًا جزئيًا، فإن معرفته تستعمل في الجزئيات، والظاهر أن المصنفين لا يعتبرون ذلك في مثل هذا المقام، بل يستعملون المعرفة في مطلق العلم والإدراك جزئيًا أو كليًا^(٥)، من هذا التقرير قد

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١ / ٧٧.

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٣٣.

(٣) في (ق) بإسقاط (ذلك).

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٨٢. ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢٢ / ١٧٠.

(٥) في الأصل بإسقاط من (وإنما) إلى هنا، وفي (ر) بإثباتها، وهو الصحيح حتى يستقيم المعنى.

(٦) قال الراغب والعسكري: إن المعرفة أخص من العلم. وقال بدر الدين العيني: وبين المعرفة والعلم فرق، وهو أن المعرفة تستعمل في الجزئيات، والعلم في الكليات. وعندما عرف الجرجاني العلم قال: صفة راسخة تدرك بها الكليات والجزئيات. ينظر: المفردات ص ٥٦٠، والفروق اللغوية للعسكري ١ / ٨٠، والعمدة ٦ / ١٢٧، والتعريفات ص ١٥٥.

سبق أن التقرير بيان المعنى بالعبارة، كما أن التحرير بيانه بالكتابة^(١)، لكن كما يجيء التحرير بمعنى تهذيب الكلام وأخذ خلاصته، كذلك يجيء التقرير بمعنى جعل الشيء في قراره، وبمعنى التحقيق والتثبيت^(٢)، وذلك قد يكون بالعبارة، وقد يكون بالكتابة، وهو المراد هنا، فالإشارة في هذا التقرير إلى تقرير المصنف في المتن، فإنه فرّع قوله: "خولف" على قوله: "زيادة راويهما.." إلى آخره، وفسر الضمير بالصحيح والحسن^(٣)، فقد تقرر منه أن الفعل المجهول مسند إلى ذينك الراويين في الحقيقة، ولا شك أنهما مقبولان، وإن وقع^(٤) بينهما تفاوت في الدرجة، فالمقبول إذا خولف وعورض بمقبول آخر هو أولى منه وأقوى في التوثيق والصدق والأمانة، كان حديثه شاذاً كما أشار إليه بقوله: إن الشاذ ما رواه المقبول ثقة أو صدوقاً، مخالفاً في نفس المتن أو في سنده في الزيادة أو النقص لمن هو أولى منه أي: في الضبط والإتقان حقيقةً أو حكماً كما في صورة التعدد، فإن العدد الكثير مرجح على العدد القليل عند الثقات، وهذا الذي قرناه من معنى الشاذ هو المعتمد وحده في تعريف الشاذ وحده بحسب الاصطلاح أي: اصطلاح أهل هذا الفن، فإنه مطابق للمعنى اللغوي الذي هو المنفرد، فأين المنفرد من الجماعة حقيقة أو حكماً؟

وبه عرف الشافعي وجماعة من أهل الحجاز على ما حكاه الحافظ أبو يعلى القزويني^(٥). وقال بعض الحفاظ: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ [٣٦٣ / ١] أي^(٦): ينفرد بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن

(١) ص ١٣٣ ..

(٢) نسب المصنف هذا القول للحواشي السعدية كما في ص ٤٠٧ ولم أقف عليها ، وينظر: نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ١ / ٣٣ .

(٣) ينظر: شرح القاري ص ٣٣٥ .

(٤) في (ر) بإسقاط الواو .

(٥) هو: أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد الخليل القزويني الخليلي، أحد علماء الحديث والجرح والتعديل، وصاحب كتاب الإرشاد في معرفة المحدثين (ت ٤٤٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧ / ٦٦٦، والوافي بالوفيات

٢٤٧ / ١٣ .

(٦) في (ر) بإسقاط (أي).

ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به^(١)، وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ أن الشاذ هو الذي ينفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل^(٢) بمتابع لذلك الثقة، وذكر أنه يغاير المعلل من حيث إن المعلل وُقِفَ على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك^(٣). وقال ابن الصلاح: "ليس الأمر فيه على الإطلاق الذي أتى به القزويني والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل نبيته^(٤)، وقد بيّنا هذا التفصيل فيما سبق^(٥)، فارجع. ثم إن المصنف أتى بأداة القصر إشارة إلى ما وقع فيه من الخلاف، فبعضهم اعتبر كون الراوي ثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه، وبعضهم مخالفة الراوي مطلقاً سواء كان ثقة أو لا، فهو أعم من الاعتبار الأول، وقد أشار إليه المصنف في ذيل شرح تعريف الصحيح فيما سبق^(٦)، والذي ذكره في هذا المقام هو الذي وعده هناك بقوله: "وله تفسير آخر سيأتي"، وسيجيء منه أيضاً أن سوء الحفظ إن كان لازماً للراوي في جميع [حالاته]^(٧) فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث^(٨).

ويتحصّل من هذا كله أن المصنف ذكر في هذه الرسالة ثلاثة معانٍ للشاذ^(٩) وإن وقعت المخالفة مع الضعف الظاهر الموافق لما قبله من بناء المجهول من المزيد، ولفظ الأرحح

(١) ينظر: الإرشاد للخليلي ١/ ١٧٦-١٧٧.

(٢) في (ق): (أهل)، والصحيح ما أثبتته كما في المقدمة.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٧٧. وكلام الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١١٩.

(٤) المقدمة ص ٧٨. تعقب ابن الصلاح القولين الأخيرين بأنه يشكل مع الأحاديث المخرجة في الصحيحين والتي ليس لها إلا إسناد واحد

(٥) ص ١٦٩-١٧٠.

(٦) النزهة ص ٥٩.

(٧) في الأصل: (حالته)، وفي (ر): (حالاته)، والصحيح ما أثبتته كما في المقدمة.

(٨) النزهة ص ١٠٤. مثل ابن الصلاح.

(٩) المعنى الأول: وهو التعريف الذي ارتضاه ابن حجر، وهو: ما رواه المقبول مخالفاً لما لمن هو أولى منه. النزهة ص ٧٢.

المعنى الثاني: ما يخالف فيه الراوي من هو أرحح منه. النزهة ص ٥٩.

المعنى الثالث: وهو الذي سبق. النزهة ص ١٠٤.

المبني عن الموصوف بالرجحان أن يقال: وإن وقعت المخالفة مع الضعيف كما لا يخفى على الأدباء، لكن العرب لا يعرفون العربية وما يقتضيه الفصاحة والبلاغة^(١)، وضعف الراوي المخالف هو عدم عدالته وتوثيقه أو سوء حفظه أو تهمته في العقيدة واتهامه^(٢) بتعمد الكذب وغير ذلك مما يكون جارحا لحديثه [٣٦٤ / ١] وطاعنا في صدقه، و[الضعف]^(٣) خلاف القوة، وهو نقص، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام، كقُرطاس، بضم [القاف]^(٤)، في: قُرطاس، وبكسرهما^(٥)، فالراجح من الحديثين الثقل في ميزان الاعتبار والقبول يقال له في عرف الحديثين: **المعروف**، ويسمى به في اصطلاحهم؛ لكونه عرف عندهم^(٦) ولم ينكره عقولهم، والمعرفة ضد الإنكار، ولذا قوبل المعروف بالمنكر، قال الراغب: "المعروف اسم لكل فعل يعرف بالعقل والشرع حسنه، والمنكر ما ينكر بهما؛ ولهذا قيل للاقتصاد في الجود: معروف؛ لما كان ذلك مستحسنا في العقول والشرع"^(٧) انتهى. وقيل للحق تعالى: معروف؛ لما أنه مدرك بالنظر في آثاره وشواهدة، وكل علم لا يحصل إلا عن عمل وتقوى وسلوك فهو معرفة؛ لأنه عن كشف محقق لا تدخله الشبه^(٨)، بخلاف العلم الحاصل عن النظر الفكري^(٩)، فإنه لا يسلم أبداً من دخول الشبه عليه، والحيرة فيه والقدرح في الأمر الموصل

(١) حاشية في الأصل: (وليس هذا من قبيل وحيل بين العبر والنزوان أي وقع الحيلولة بينهما لأن حيل ثلاثي).

(٢) في (ق): (أو اتهامه).

(٣) في الأصل: (والضعيف)، وفي (ر): (والضعف) والصحيح ما أثبتته.

(٤) في الأصل: (الكاف)، وفي حاشيتها: (كذا موقع في نسخة المصنف، لكن فيه سهو، والظاهر أن يكون بضم القاف وبكسرهما).

(٥) التعريفات ص ١٣٨. ويقصد تصريف الكلمة وهل حروفها أصلية أو لا. ينظر: مجموعة الشافية في علم التصريف والخط ص ١٥٦.

(٦) ينظر: شرح القاري ص ٣٣١.

(٧) ينظر: المفردات ص ٥٦١.

(٨) قضية المعرفة مشهورة عند الصوفية، فيقولون عند الثناء على شخص العارف بالله، وعليه فالله معروف. ينظر في معنى المعرفة عندهم لكتاب: التعرف لمذهب أهل التصوف للكلايازي ص ٦٣-٦٧.

(٩) في (ر): (الفكر).

إليه، وإن كان صاحبه أعلم زمانه^(١)، ومقابلته أي: ضده الذي يقبل إليه بوجه غير وجهه، يقال: قابله أي: واجهه^(٢)، وتقابلا أي: تواجها، فيكون التقابل بين المعروف والمنكر تقابل التضاد، وكتقابل السواد والبياض، فيجوز ارتفاعهما معاً^(٤)، يقال له يطلق عليه في اصطلاح أهل الحديث: المنكر؛ لأنهم أنكروه^(٥) وما عرفوه.

إذ قد سبق أن العرفان هو ضد الإنكار كما قال تعالى: ﴿فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾^(٦)، فغير المعروف منفور عنه بالقلب أو منعه باللسان وردوه ولم يقبلوه، فإن الإنكار قد يكون بالقلب، وقد يكون باللسان، وليس بمختص بما يكون باللسان، [١/ ٣٦٥] لكن ربما ينكر اللسان شيئاً وصورته في القلب حاصلة، ويكون ذلك كاذباً، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾^(٧). قال الراغب: "المنكر: كل شيء يحكم العقول الصحيحة بقبحه، أو يتوقف في استقباحه العقول ويحكم بقبحه الشريعة"^(٩) انتهى. وهو تعريف للمنكر عند أهل الأصول كالمعروف المنقول عنه فيما سبق. قال^(١٠) الحافظ البرديجي^(١١): "المنكر: الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير

(١) في (الأصل، ق): (أعلم أهل زمانه).

(٢) الفتوحات المكية ٣ / ٤٤٧-٤٤٨.

(٣) ينظر: الصحاح ٥ / ١٧٩٧.

(٤) التضاد أو الضدان: هو تقابل أمرين وجوديين لا يجتمعان؛ كالسواد والبياض لا يجتمعان، ويجوز ارتفاعهما بالأحمر أو الأخضر مثلاً. ينظر: شرح الرسالة التدمرية ص ١٠٦.

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٣٨.

(٦) سورة يوسف، آية: ٥٨.

(٧) سورة النحل، آية: ٨٣.

(٨) المفردات ص ٨٢٣.

(٩) ينظر: المفردات ص ٨٢٣.

(١٠) في (ر): (وقال).

(١١) هو: أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي، من ثقات رجال الحديث، قال عنه الذهبي: إمام حجة حافظ، له كتاب الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث (ت ٣٠١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٤ /

١٢٢ - ١٢٤، والوافي بالوفيات ٨ / ١٤٥.

روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر". قال ابن الصلاح: "أطلق البرديجي ذلك ولم يفصّل، وإطلاق الحكم على التفرّد بالرّد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث^(١)، والصواب فيه التفصيل؛ فإن المنكر ينقسم قسمين كالشاذ، فالأول هو: المخالف لما رواه الثقات، والثاني هو: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرّده، فمثال الأول رواية مالك عن الزهري عن علي بن حسين^(٢) عن عمر بن عثمان^(٣) عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم)^(٤)، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عُمر بن عثمان بضم العين، وذكر مسلم صاحب "الصحيح" في كتاب "التمييز"^(٥) أن كل من^(٦) رواه من أصحاب الزهري قال فيه: عمرو بن عثمان^(٧) بفتح العين، وذكر أن مالكا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان^(٨)، كأنه يعلم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعًا ولدا عثمان، غير أن هذا الحديث

(١) قال الحافظ: وهذا ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، ولكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده. النكت ١/ ١٠٨.
(٢) هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي زين العابدين، قفة ثبت عابد فاضل مشهور، قال ابن عيينة عن الزهري: ما رأيت قرشيا أفضل منه، من الثالثة مات دون المائة (٩٣هـ) وقيل غير ذلك. التقريب (٤٧١٥).
(٣) هو: عمر بن عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني، تابعي جليل، قال الحافظ ابن حجر: عمر بن عثمان بن عفان في حديث أسامة صوابه: عمرو تفرد مالك بقوله: عمر. ينظر: تهذيب الكمال ٢١/ ٤٥٨-٤٥٩، التقريب ص ٤١٥.

(٤) أخرجه مالك في موطئه: كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل (٢/ ٥١٩ ح ١٠) من طريق عمر بن عثمان به بلفظ: (لا يرث المسلم الكافر). وأخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (٨/ ١٥٦ ح ٦٧٦٤)، ومسلم في صحيحه: كتاب الفرائض (٣/ ١٢٣٣ ح ١٦١٤)، كلاهما من طريق عمرو بن عثمان به، ولفظ البخاري: (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)، وبنحوه عند مسلم.
(٥) هو كتاب التمييز، حققه محمد الأعظمي، نشرته مكتبة الكوثر في جزء واحد، قيل فقد منه سبعة عشر حديثا أعلاها مسلم - ملتقى أهل الحديث-.

(٦) في (ر): (ما)، والصواب ما أثبتته كما في المقدمة.

(٧) هو: عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي أبو عثمان، ثقة من الثالثة. التقريب (٥٠٧٧).

(٨) لم أقف على هذا في كتاب التمييز، ولعله في الأحاديث المفقودة، ونقل لنا كلامه ابن الصلاح في المقدمة ص ٨١.

إنما هو عن عمرو بفتح العين، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه^(١).

ومثال الثاني: رواية أبي زُكَيْرٍ يحيى بن محمد بن قيس^(٢) عن هشام بن عروة^(٣) [٣٦٦/١] عن عائشه^(٤) رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: (كلوا البلح بالتمر؛ فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق)^(٥)، تفرّد به أبو زُكَيْرٍ وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه^(٦)، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرّده^(٧)، قوله: البَلَح محرّكة: ما بين الخلال والبسر^(٨)، والخلق^(٩) التمر وفيه إشارة^(١٠) إلى ما

(١) قال السيوطي في التنوير: قال ابن عبد البر: وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو بالواو. تنوير الحوالك ٢/٢.

(٢) هو: يحيى بن محمد بن قيس المخاربي الضريير أبو محمد المدني نزيل البصرة، لقبه أبو زُكَيْرٍ بالتصغير، صدوق يخطئ كثيرا من الثامنة. التقريب (٧٦٣٩).

(٣) هو: هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة (ت ١٤٦هـ) وله سبع وثمانون. التقريب (٧٣٠٢).

(٤) ينظر: الاستيعاب ٤/ ١٨٨١ - ١٨٨٥، أسد الغابة ٧/ ١٨٦، الإصابة ٨/ ٢٣١ - ٢٣٥.

(٥) أخرجه ابن ماجه ح (٣٣٣٠)، والحاكم (٧١٣٨٠) من طريق أبي زُكَيْرٍ عن هشام بن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا، حكم عليه الذهبي فقال: منكر، وقال العقيلي عن أبي زُكَيْرٍ هذا: لا يتابع على حديثه. الضعفاء ٤/ ٤٢٧. وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة: أحاديثه متقاربة إلا حديثين حدث بهما. الجرح والتعديل ٩/ ١٨٤. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مستقيمة واستثنى أحاديث منها هذا الحديث. الكامل ٩/ ١٠٤ - ١٠٦. وخلاصة الحكم فيه ما ذكره ابن حجر في التقريب. أما هذا الحديث فهو منكر كما ذكر الذهبي وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٣/ ٢٦.

(٦) أخرج عنه مسلم في المتابعات وليس في الأصول. محاسن الاصطلاح مع المقدمة ص ٢٤٦ والتقيد والإيضاح ص ١٠٩. وينظر هذا الحديث عند مسلم في كتاب الإيمان باب خصال النفاق ١/ ٧٨ ح (٥٩).

(٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٨٠-٨٢.

(٨) ينظر: القاموس ص ٢١٣.

(٩) حاشية في الأصل: فإن التمر من أول ما يبدو إلى آخره له مراتب متفاوتة وأسماء مختلفة وحاشية في (ر) البالي والمراد: العتيق.

(١٠) الحديث دل على حياة ابن آدم، لكن لم يشر لحياته في الطاعة كما استنبط المصنف؛ لذا نقل السيوطي عن العراقي قوله تعليقا على حديث (كلوا البلح بالتمر): وهذا الحديث معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة؛

ورد من قوله: (طوبى لمن طال عمره وحسن عمله؛ فإن الشيطان إنما يغيظه الإيمان والطاعة)^(١)، نسأل الله التوفيق لأسباب السعادة.

وذكر بعض أهل التصنيف في هذا الفن أن لفظ الحديث: (حتى أكل الجريد بالخلق) بالراء المهملة، وهو جريد النخل، فإنه يؤكل رطبًا في أوائل طلوعه كشعبة الكرم الرطبة بعدما تبدو وتنمو شبرًا ونحوه، فيكون من حيث إنه مأكول في حكم التمر، والشعبة في حكم العنب، والخلق الافتراء^(٢)، يقال: خلق الإفك: افتراه^(٣)، فالمعنى على هذا: افترى على الجريد بأنه تمر فأكله، وهذا المعنى بعيد جدًا، وتخريج الحديث على هذا اللفظ من قبيل الوهم، والله أعلم^(٤).

مثاله أي: مثال المنكر، وهذا المثال من قبيل المنكر الأول؛ لأن فيه مخالفة الثقات: ما رواه ابن أبي حاتم هو أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي صاحب التفسير والتاريخ، وله كتاب رتب فيه الألفاظ المستعملة بين أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل، فأجاد وأحسن. وحاتم بالحاء المهملة وكسر التاء. مات ابن أبي حاتم سنة سبع وعشرين وثلاث مئة^(٥). والرازي بتقديم الراء المهملة على الزاي: نسبة إلى الري، وهي من مشاهير بلاد الديلم بين قومس والجبال، والزاي زائدة^(٦)، كما زادوها في المروزي عند النسبة إلى^(٧)

لأن الشيطان لا يغضب من حياة ابن آدم، بل من حياته مؤمنًا مطيعًا. شرح سنن ابن ماجه للسيوطي ص ٢٣٩.

(١) أخرجه البغوي في الجعديات ح (٣٤٣١) وابن المبارك في الزهد ح (٩٣٥) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٣٥٦) وأبو نعيم في الحلية ٦ / ١١١ من حديث عبد الله بن بشر المازني مرفوعا وفيه قصة، قال ابن حجر بعد أن أخرجه في المطالب العالية: وهذا إسناد حسن ١٤ / ٧٧.

(٢) في (ق): (الإجزاء).

(٣) ينظر: القاموس ص ٨٨٠.

(٤) لأن من فسره بهذا فسره بسبب التصحيف والوهم ولم أقف عليه فلعله في كتب الصوفية والله أعلم.

(٥) ينظر: تاريخ دمشق ٣٥ / ٣٥٧-٣٦٦، سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٦٣-٢٦٩.

(٦) الأنساب ٦ / ٣٣.

(٧) في (ر) بإسقاط (إلى).

مروشاهاجان^(١)، أي: روح الملك. وأما أبو حاتم ابن [٣٦٧ / ١] حبان البستي فالبست فيه بضم الباء الموحدة: مدينة في بلاد كابل، بين هرات وغزنة، كثيرة الأشجار والأنهار، وقد سبق ترجمته^(٢)، من طريق حُبَيْب بن حَبِيب^(٣)، قال في القاموس: "الحبيب المحب، وبلا لام خمسة وثلاثون صحابياً وجماعة محدثون، ومصغراً حُبَيْب بن حبيب أخو حمزه الزيات^(٤)" انتهى. فالأول بضم الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية، والثاني مثل طيب، وهو أي: حُبَيْب المصغر أخو حمزة بن حبيب، كأنه يريد به تعريف نسبه وفضله وكونه من ثقات الرواة^(٥) كما يقال: هذا أبو الصقر فرداً في محاسنه^(٦)، وأنا^(٧) أبو النجم وشعري شعري^(٨) وكون حديثه منكرًا لا ينافي توثيقه كما ذكرنا نظيره في القسم الأول من المنكر من

(١) مرو الشاهجان: مدينة من أشهر مدن خراسان، وهي كلمة فارسية، معناها: نفس السلطان؛ لأن الجان هي النفس أو الروح، والشاه هو السلطان، سميت بذلك لجلالته عندهم. ينظر: معجم البلدان ٥ / ١١٣.
(٢) المصنف دائماً ما يخلط بين أبو حاتم الرازي والد عبدالرحمن الرازي، وبين أبو حاتم البستي الذي ترجم له ص ١٧٢
(٣) حبيب بن حبيب الكوفي بضم الحاء وفتح الباء وكسر الياء المشددة مولى بني تيم الله من ربيعة، حدث عن أبي إسحاق السبيعي، وروى عنه عبد الله وعثمان ابنا أبي شيبه. ينظر: التاريخ الكبير ٣ / ١٢٦ وتلخيص المتشابه في الرسم ١ / ١٦٠ وتاريخ الإسلام ٤ / ٥٩٩. قال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال ابن معين: لا أعرفه. الجرح والتعديل ٣ / ٣٠٩. وقال ابن عدي: حدث بأحاديث لا يرويها غيره عن الثقات. الكامل ٣ / ٣٣٠. وقال الترمذي: حدثنا وهب بن رمعه عن عبد الله بن المبارك أنه ترك حديث حبيب. سنن الترمذي ٦ / ٢٣٥. ونقل مثله ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ١ / ١٩٠.

(٤) ص ٧١.

(٥) في (ر): (الراوي).

(٦) هذا شطر بيت لابن الرومي، وبعده:

من نسل شيبان بين الضال والسلم

وفيه يمدح ابن الرومي أبا الصقر الشيباني وزير المعتمد. والضال والسلم: أسماء أشجار معروفة. ينظر: ديوان ابن الرومي ٣ / ٣٥٤، ديوان ابن الرومي شرح أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٣هـ، ص ٢٠٢.

(٧) في (ق): (وأما).

(٨) هي أرجوزة لأبي النجم العجلي، وبعده:

لله دري ما أجن صدري

وهو يمدح فيها نفسه. ينظر: ديوانه ص ٩٩، وأمالى المرتضى ١ / ٣٥٠، وشرح الشواهد الشعرية ١ / ٤٧٧.

مخالفة مالك غيره من الثقات، مع كونه من من لا يحوم حوله [ضعف] ^(١) أصلاً ^(٢)، والمراد من الأخ هنا هو الأخ الطيني ^(٣) فإن أصله هو المشارك لآخر ^(٤) في الولادة من الطريقتين أو من أحدهما، وفي حكمه المشارك في الرضاع، ويستعار لكل ^(٥) مشارك في القبيلة ^(٦) أو في الدين أو في صنعة أو في معاملة أو في مودّة أو غير ذلك من المناسبات ^(٧)، والحمزة: الأسد؛ لحمازته وشدته، ومنه سمي: حمزة ^(٨)، قالوا: إذا لم يعلم أن السقط ذكر أو أنثى سمي باسم يصلح لهما بأن يكون مؤنث اللفظ دون المعنى كحمزة وطلحة وعمارة وعنبسة، كما في الإحياء ^(٩) وغيره. وكان حمزة بن حبيب رأساً في القراءة والفرائض والورع، مات سنة ست وخمسين ومئة ^(١٠)، الزيات كشدّاد صفة ^(١١) حمزة، وهو بيّاع الزيت الذي هو دهن الزيتون لا صانعه، كما قيل ^(١٢)، ونظيره البزار بمعنى: بياع بزر الكتان أي ^(١٣): دهنه، ومنه صاحب [٣٦٨ / ١] "المسند" أحمد بن عمرو البزار ^(١٤)^(١٥) كما سبق، المقرئ أي: مقرئ الكوفة،

(١) في الأصل: (ضعيف)، والصحيح ما أثبتته.

(٢) بل هو ضعيف كما ظهر ذلك من ترجمته، والله أعلم.

(٣) في (ر): (العيني).

(٤) في (ق): (الآخر).

(٥) في (ر): (كل).

(٦) في (ر): (مشارك لغيره في القبيلة).

(٧) ينظر: المفردات ص ٦٨.

(٨) ينظر: القاموس ص ٥٠٩٨، والصحاح ٣ / ٨٧٥.

(٩) إحياء علوم الدين للغزالي ٢ / ٥٤. إلا أنه قال: عتبة وليس عنبسة.

(١٠) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة التيمي الزيات، مولى عكرمة بن ربعي، أحد القراء السبعة، أخذ عن الأعمش،

وعنه أخذ الكسائي القراءة. ينظر: وفيات الأعيان ٢ / ٢١٦، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٩٠-٩٢، ومعرفة القراء

الكبار ص ٦٦-٧١.

(١١) في (ر): (كشداد أو صفة).

(١٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٣٨.

(١٣) في (ق): (إلى).

(١٤) في (ق): (البزاري).

(١٥) هو: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار، من أهل البصرة، حافظ كبير وصاحب

المسند الكبير المعلل، المسمى بالبحر الزخار (ت ٢٩٢هـ). ينظر: تاريخ بغداد ٥ / ٤٨، وسير أعلام النبلاء ١٣ /

٥٥٤ - ٥٥٧.

وكان من قراء زمانه، وعلمًا في القراءة والإقراء في الكوفة. والمقرئ بضم الميم وسكون القاف: اسم فاعل من الإقراء، بمعنى تعليم القرآن، يقال: قرأ القرآن أي: تلاه وأقرأته أنا أي: علمته^(١). وقال أهل القراءة: إن التلاوة قراءة القرآن متتابعة كالدراسة والأوراد الموظفة والأداء الأخذ عن الشيوخ بأن يسمع من لسانهم أو بأن يقرأ في حضرتهم وهم يسمعونها، والقراءة أعم^(٢)، قال الراغب: "القراءة: ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك لكل جمع، لا يقال: قرأت القوم إذا [جمعتهم]^(٣)، ويدل على ذلك أنه لا يقال للحرف الواحد إذا تفوه به: قراءة^(٤)".

وتلاوه^(٥) إذا تبعه بحيث ليس بينهما ما ليس منهما، وذلك يكون تارة بالجسم، وتارة بالاعتداء في الحكم، ومصدره: تَلَوْ وُتْلُوْ، وتارة بالقراءة وتدبر المعنى، ومصدره^(٦) تلاوة، والتلاوة تختص باتباع كتب الله المنزلة، تارة بالقراءة، وتارة بالارتسام لما فيها من أمر ونهي وترغيب وترهيب، أو ما يتوهم فيه ذلك، وهي أخص من القراءة. الكل كلام الراغب^(٧). وقرأ عليه السلام: أبلغه، كأقرأه^(٨)؛ ولذا قال الكرمانى: يقرئك السلام وقرأ عليك السلام بمعنى واحد^(٩). انتهى. أو لا يقال: أقرأه إلا إذا كان السلام مكتوبًا، كما في القاموس^(١٠). والظاهر أن القارئ والمقرئ بمعنى واحد في اصطلاح القراء ونحوهم، كما يفهم من

(١) ينظر: القاموس ص ٤٩.

(٢) الحواشي المفهمة في شرح المقدمة الجزرية ص ٣٠٨.

(٣) في الأصل: (جمعيتهم)، وفي (ر، ق): (جمعتهم) والصواب ما أثبتته.

(٤) المفردات ص ٦٦٨.

(٥) في (ق): (وتلاوة).

(٦) في (ر): (ومصدر).

(٧) ينظر: المفردات ص ١٦٧.

(٨) القاموس ص ٤٩.

(٩) الكواكب الدرارى للكرمانى ١٨ / ٢٠٦.

(١٠) ص ٤٩.

إطلاقاً؛ لأن كون الرجل بليغاً في علم القراءة هو^(١) العلم المتعلق بكيفية التلظظ المخصوص بالقرآن^(٢)، وهو مما يستمد منه في علم التفسير يلزمه الإقراء والتعليم بحسب الغالب كالقراء السبعة ونحوهم^(٣)، وكان علماء [١ / ٣٦٩] الصدر الأول وما يليه يقال لهم: القراء، كما جاء في الحديث: (لا تزال هذه الأمة تحت يد الله^(٤)) وكنفه ما لم يمال قراءها أمراءها^(٥). قال السمرقندي^(٦) في تفسيره: إنما ذكر القراء لأنهم كانوا هم العلماء، وما كان علمهم بالقرآن ومعانيه إلا بالسنة^(٧)، وما وراء ذلك من العلوم إنما أحدثت بعدهم^(٨). انتهى.

فويل لعلماء الزمان وقراءه، فالعلماء لا يعملون، والقراء لا يعلمون، عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي^(٩) المتفق على عدالته وتوثيقه في روايته ودرايته، إمام جماهير الشافعية، تفقه على أبي [العباس]^(١٠) بن سريج، ونشر مذهب الشافعي في العراق وسائر

(١) في (ر): (الذي هو).

(٢) القارئ المبتدئ: من شرع في الإفراد إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات. والمقرئ هو: من علم بالقراءات ورواها مشافهة عن شوفه بما. وعلم القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقل. منجد المقرئين لابن الجزري ص ٩.

(٣) القراء السبعة هم: نافع المدني، ابن كثير المكي، أبو عمرو البصري، عبد الله بن عامر، عاصم بن أبي النجود الكوفي، حمزة الزيات، علي بن حمزة الكسائي. ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ص ٦-٧.

(٤) في (ق): (أبيه).

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب العقوبات ح (٤)، وأبو عمر الداني في كتاب الفتن ح (٣٣١)، من طريق خُليد بن حسان عن الحسن مرسلًا. وحكم عليه العراقي بالضعف للإرسال. ينظر: المغني ص ٦٠٢.

(٦) هو: نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، الفقيه الحنفي، أبو الليث صاحب كتاب: تنبيه الغافلين، وله تفسير سماه: بحر العلوم، (ت ٣٧٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٢٣، وطبقات المفسرين للداوودي ٢ / ٣٤٦.

(٧) في (ق): (بالنسبة).

(٨) كذا قال المصنف، ولم أجده عند السمرقندي، وإنما وجدته عند الغزالي في الإحياء ٢ / ١٥٠.

(٩) حاشية في (ر) كتب فوقها: (مروشاهجان).

(١٠) في الأصل: (عباس)، وفي (ر): (العباس) و الصحيح ما أثبتته كما في التراجم.

الأمصار، وانتهت إليه رئاسة العلم ببغداد، وخرج إلى مصر، وتوفي بها سنة أربعين وثلاث مئة^(١)، وحيث أطلق أبو إسحاق في كتب المذهب هو المروزي، وقد يضيفونه بالمروزي، وقد يطلقونه^(٢).

وأما أبو إسحاق الإسفراييني^(٣) وأبو إسحاق الزجاج^(٤) وأبو إسحاق السبيعي^(٥) بالفتح وأبو إسحاق الشيرازي^(٦)؛ فبالإضافة^(٧) وذكر النسبة^(٨)؛ دفعا للالتباس. هذا، لكن تاريخ وفاته قد لا يساعد روايته عن التابعي؛ لبعده الزمان، وإنما يساعدها تاريخ وفاه السبيعي، فإنه توفي سنة ست وعشرين ومئة^(٩)، إلا أن السبيعي لم يشتهر بأبي إسحاق اشتهار غيره به؛

(١) ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٦-٢٧، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٢٩، وطبقات الشافعية للشبكي ٧/ ٣١-٣٢.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ١٧٥.

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، الفقيه الشافعي، الملقب بركن الدين، له تصانيف جليلة، منها: جامع الحلي في أصول الدين والرد على الملحدين، وغير ذلك، وأخذ عنه القاضي الطبري

أصول الفقه (ت ٤١٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٨، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٣٥٣-٣٥٦

(٤) هو: أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن محمد بن السري البغدادي، نحوي من العصر العباسي، صنف العديد من الكتب، وأشهرها كتاب: معاني القرآن في التفسير، وكتاب: ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب: تفسير أسماء الله الحسنى (ت ٣١١هـ). ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٤٩-٥٠، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٠-٣٦١، وطبقات النحويين واللغويين ص ١١١.

(٥) هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال: علي ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة، ثقة مكثر عابد من الثالثة احتلط بآخره، مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك. التقريب (٥٠٦٥).

(٦) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزبادي الشيرازي، شيخ الشافعية في وقته، كان يضرب المثل بفصاحته وقوة مناظرته، وله مصنفات منها: المهذب في الفقه الشافعي، اللمع في أصول الفقه، طبقات الفقهاء، وغيرها، (ت ٤٧٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٩-٣١، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٥٢-٤٦٤، وطبقات الشافعية السبكي ٤/ ٢١٥-٢٢٧.

(٧) في (ق): (إضافة).

(٨) في (ق): (السند).

(٩) قال ابن خلكان: توفي سنة تسع وعشرين، وقيل: سبع وعشرين، وقيل: ثمان وعشرين ومائة، وفي التقريب: مات سنة تسع وعشرين ومائة.

لذا نسبه البخاري في صحيحه فقال: أبو إسحاق السبيعي^(١) عن العيزار^(٢) بن حُرَيْث الكندي التابعي العبدي الكوفي، ثقة مات سنة عشرة ومئة^(٣)، وكندة بالكسر، ويقال: كندي لقب ثور بن عفير^(٤) أبي حيّ من اليمن^(٥)؛ لأنه كند أباه النعمة ولحق بأخواله، والكنود بالضم كفران النعمة^(٦)، والعيزار بعين مهملة مفتوحة ثم ياء مثناة ساكنة ثم زاء ثم ألف ثم راء مهملة^(٧)، وحريث بالثاء المثناة في آخره مصغرا كزبير، من الحرث وهو الزرع^(٨)، [٣٧٠ / ١] عن عبد الله بن عباس عم النبي ﷺ، وعبد الله^(٩) سبقت ترجمته، وكان^(١٠) خير هذه الأمة، ويظهر دعاء نبي الرحمة^(١١) وترجمان القرآن وعالم تأويلاته وفقه الدين، مات بالطائف في أيام عبد الله بن الزبير بالطائف سنة ثمان وستين وهو ابن سبعين سنة، وكان قد كفّ بصره في آخر عمره^(١٢). وأبوه عباس كان^(١٣) رئيسًا جليلا في قريش قبل الإسلام، وكان إليه عمارة المسجد الحرام^(١٤) والسقاية، وقبة السقاية موجودة إلى الآن، وهي في جانب

(١) راوي هذا الحديث هو أبو إسحاق السبيعي، وذكر شيخه يغني عن تقيده، والله أعلم

(٢) حاشية في الأصل و(ق): (العيزار: الغلام الخفيف الروح، وشجر، وأبو العيزار: طائر طويل العنق في الماء أبدأ، وهو الكُرْكُي كما في القاموس) ينظر: القاموس ص ٤٣٩.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: من الثالثة، مات بعد سنة عشر ومائة. التقريب (٥٢٨٣).

(٤) في (ق): (غضير).

(٥) ينظر: اللباب لابن الأثير ٣ / ١١٥.

(٦) ينظر: القاموس ص ٣١٥-٣١٦.

(٧) ينظر: صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح ص ٢٦٥.

(٨) ينظر: الصحاح ١ / ٢٧٩، والقاموس ص ١٦٧.

(٩) في (ر) بإسقاط (وعبد الله).

(١٠) في (ر) بإسقاط (وكان).

(١١) أخرج البخاري في كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: (اللهم علمه الكتاب) ١ / ٢٦ ح (٧٥) عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: ضمني رسول الله ﷺ وقال: (اللهم علمه الكتاب).

(١٢) ينظر: الاستيعاب ٣ / ٩٣٣-٩٣٩، وأسد الغابة ٣ / ٢٩١، والإصابة ٤ / ١٢١-١٣١.

(١٣) في (ر) بإسقاط النون.

(١٤) في (ر) بإسقاط (الحرام).

باب زمزم^(١)، خرج مع المشركين إلى بدر كرهاً، وأسر، وأسلم عقب ذلك وكان عوناً للمستضعفين بمكة، وشهد^(٢) غزوة حنين، وكان صيِّتاً يسمع صوته من ثمانية أميال^(٣)، وهي أربع ساعات نجومية، وكان آخر المهاجرين فإنه خرج بعياله مهاجراً، فلقبه النبي ﷺ بالجحفة^(٤) حين خرج لفتح مكة، فرجع معه إلى مكة، وأرسل أهله وثقله إلى المدينة، وقال له رسول الله ﷺ: (هجرتك يا عم آخر هجرة، كما أن نبوتي آخر نبوة)، وكان قبل ذلك يريد القدوم إلى المدينة ورسول الله يقول له: (مقامك بمكة خير)^(٥)؛ وذلك لما سبق من كونه عوناً للضعفاء بمكة. توفي بالمدينة سنة ثنتين وثلاثين في خلافة عثمان^(٦) رضي الله عنه، وهو ابن ثمان

(١) قبة السقاية لم تعد موجودة الآن، أنشئ بدلا عنها سبيل الملك عبد العزيز في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله، ثم أزيل مع توسعة المطاف، وتم تجديد إنشائه عام ١٤١٥هـ، في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رحمه الله، وخصص لتوزيع مياه زمزم على الراغبين وتزويد المسجد النبوي يوميا بمياه زمزم. موقع الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

(٢) في (ق) بإسقاط (شهد).

(٣) ينظر: المؤلف والمختلف من أسماء الأماكن للحازمي، وبمجة المحافل للعامري ١/ ٤٢٠.

(٤) الجحفة: ميقات أهل الشام، وهي بين مكة والمدينة توجد آثارها شرق مدينة رابغ بجوالي ٢٢ كيلا. ينظر معجم البلدان ٢٣٥م ٢٣٥ ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص ٨٠

(٥) لم أقف على هذين اللفظين، وإنما وردت بلفظ: (يا عم، أقم مكانك الذي أنت فيه؛ فإن الله يختم بك الهجرة كما ختم بي النبوة) قالها النبي ﷺ للعباس عندما استأذنه في الهجرة. أخرجه أحمد في فضائل الصحابة ح(١٨١٢، ١٨١٣)، وأبو يعلى في مسنده ح(٢٦٤٦)، والطبراني في معجمه ح(٥٨٢٨)، من طريق أبي مصعب إسماعيل بن قيس، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد به، واللفظ للطبراني. وفيه إسماعيل بن قيس قال البخاري والدارقطني: منكر الحديث. التاريخ الكبير ١/ ٣٧٠، وميزان الاعتدال ١/ ٢٤٥. وقال النسائي: مدني ضعيف. الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٧. وحكم أبو حاتم على نحو هذا الحديث فقال: هذا حديث موضوع، وإسماعيل منكر الحديث. علل الحديث لابن أبي حاتم ٦/ ٤٠٤. وفي الجرح قال: كان عنده كتاب عن أبي حازم فضاع. وقال ابن عدي بعد ذكر نحو هذا الحديث وحديث آخر: وهذان الحديثان في فضائل العباس ليس يرويهما عن أبي حازم غير إسماعيل بن قيس هذا. وقال: وعامة ما يرويه منكر. الكامل ١/ ٤٩٠-٤٩١. وقال الهيثمي في المجمع بعد أن ذكر الحديث: رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه أبو مصعب إسماعيل بن قيس وهو متروك. المجمع ٩/ ٢٦٩.

(٦) ينظر: المؤلف والمختلف للدارقطني ١/ ٤٦٦، وأسد العابة ٣/ ١٦٣-١٦٧، والإصابة ٣/ ٥١١-٥١٢، وسير أعلام النبلاء ٢/ ٧٨-١٠٣، وشذرات الذهب ١/ ١٩٤.

وثمانين سنة، وقبره مشهور بالبقيع، وعليه قبة عالية^(١)، وفيها الإمام الحسن^(٢) وأمه فاطمة الزهراء^(٣) على أصح الروايات^(٤). وكان أم العباس يقال لها: نتيلة بضم النون وفتح المثناة فوق، وهي أول عربية كست الكعبة الحرير والديباج؛ لأنه ضاع العباس [٣٧١ / ١] وهو صغير، فنذرت إن وجدته أن تكسوها، فوجدته ففعلت ذلك^(٥)، وكان قبل ذلك كسي البيت العصب، وهو ضرب من البرود، ثم كسي الأنطاع، ثم كساه النبي ﷺ الثياب اليمانية، ثم كساه عمر وعثمان القباطي، ثم كساه الحجاج^(٦) الديباج^(٧)، وفي زمن الناصر العباسي كسي السواد من الحرير^(٨)، واستمر ذلك إلى الآن، أن النبي ﷺ أي: من أن النبي، فهو بيان للموصول، والنبي هو المنبئ عن الله تعالى نبأ له شأن جليل أو الرفيع قدره عنده وعند الخلائق أجمعين، صلى الله عليه تصلية لا يكتنه كنهها إذ هي مخصوصة بمقامه الذي عمي عن إدراكه البصائر^(٩)، وسلم تسليما فيه نسيم تعظيمه وروح قربه وطيب وصله، يهبّ عليه هبوبا غير منقطع، لا ليلاً ولا نهاراً، قال قولاً محققاً خرج من فيه بلا مرية فيه: (من أقام

- (١) وقد هدمت الحكومة السعودية هذه القباب في ٨ شوال ١٣٤٤هـ بعد أن بايع أهل المدينة سعوداً على دين الله ورسوله. ينظر: عنوان المجد في تاريخ نجد، لعثمان بن عبد الله بن بشر الحنبلي، حققه عبد الرحمن آل الشيخ، الطبعة الرابعة الرياض، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، ١ / ٢٨٨.
- (٢) هو: الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وربحائه وسيد شباب أهل الجنة، صحب النبي ﷺ وحفظ عنه ومات شهيداً بالسم سنة (٤٩هـ) وهو ابن سبع وأربعين وقيل: بل مات سنة (٥٠هـ) وقيل: بعدها. ينظر: الاستيعاب ١ / ٣٨٣ - ٣٩٩، وأسد الغابة ٢ / ١٣ - ٢٤، والإصابة ٢ / ٦٠ - ٦٥.
- (٣) ينظر: الاستيعاب ٤ / ١٨٩٣ - ١٨٩٩، وأسد الغابة ٧ / ٢١٦، والإصابة ٨ / ٢٦٢ - ٢٦٨.
- (٤) ينظر: تاريخ المدينة لابن شبة ١ / ١٠٤ - ١١١، ووفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى للسمهودي ٣ / ٨٩ - ٩٥.
- (٥) ينظر: الاستيعاب ٢ / ٨١٠، وأسد الغابة ٣ / ١٦٣، والإصابة ٨ / ٣٣٢.
- (٦) هو: الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي، تولى إمرة العراق عشرين سنة، قال الذهبي: كان ظلوماً جباراً ناصبياً خبيثاً سفاكاً للدماء، وكان ذا شجاعة وإقدام ومكر ودهاء وفصاحة، (ت ٩٥هـ)، ينظر: وفيات الأعيان ٢ / ٢٩ - ٥٤، سير أعلام النبلاء ٤ / ٣٤٣.
- (٧) ينظر: أخبار مكة للأزرقي ١ / ٢٥٣، وفتح الباري ٣ / ٤٥٨، وإرشاد الساري ٣ / ١٥٧.
- (٨) ينظر: إرشاد الساري ٣ / ١٥٨.
- (٩) في (ق): (الأبصار).

الصلاة "من" موصولة، وإقامة الشيء: توفية حقوقه، ولم يأمر تعالى بالصلاة حيث ما أمر ولا مدح بها حيث ما مدح^(١) إلا بلفظ الإقامة؛ تنبيهاً على أن المقصود منها توفية شرائطها الظاهرة والباطنة، لا الإتيان ببيئاتها^(٢) كيفما كانت، والاستغراق فيها هي إدامة الحضور من الأول إلى الآخر، ثم هذه الإدامة على مراتب بحسب حالات المصلّي^(٣)، وآتى الزكاة، أي: الصدقة المفروضة التي بإتيانها^(٤) يحصل الزكاة والطهارة للنفس، والزكاة والنمو للمال، والإيتاء: والإعطاء، وخص دفع الصدقة في القرآن بالإيتاء^(٥) كما خصّ توفية شرائط الصلاة بالإقامة^(٦)، وعلى ذلك^(٧) جرى اللفظ النبوي، والإيتاء أقوى من الإعطاء، كما سبق [٣٧٢/١] الفرق بينهما، وحجّ أي: قصد بيت الله تعالى إقامة للنسك؛ لأن أصل الحج القصد للزيارة، وأيضا الحج الغلبة بالحجة^(٨)، وبالحج يغلب^(٩) المرء على هوى نفسه؛ لأن فيه إتعاب البدن وإنفاق المال، فيكون حجة له عند الله تعالى، وأفضل الحج حج رب البيت بالفناء التام^(١٠) كما أن أفضل القربات بذل المجهود وتطهير كعبة القلب للطائفين والعاكفين

(١) في (ق) بإسقاط (بها حيث ما مدح).

(٢) ينظر: المفردات ص ٦٩٢.

(٣) ذكر ابن القيم رحمه الله أن الناس في الصلاة على مراتب خمس هي: معاقب، محاسب، مكفر عنه، مثاب، مقرب من ربه. ينظر: الوابل الصيب من الكلم الطيب ص ٢٣.

(٤) في (ق): (بإتيانها).

(٥) المفردات ص ٦١.

(٦) ينظر: المفردات ص ٤٩١-٤٩٢.

(٧) في (ر): (هذا).

(٨) ينظر: المفردات ص ٢١٨-٢١٩.

(٩) في (ق): (لغلب).

(١٠) ويقصد ما ذكره في روح البيان بقوله: فمن حج البيت أي: بلغ مقام الوحدة الذاتية ودخل الحضرة الإلهية بالفناء الكلي الذاتي، أو اعتمر زار الحضرة بالبلوغ إلى مقام المشاهدة بتوحيد الصفات والفناء في أنوار تجليات الجمال. روح البيان ١/ ٢٢٦٤.

والركع السجود^(١)، وصام الصوم في الأصل: الإمساك عن الفعل مطعمًا كان أو كلامًا أو [مشيًّا]^{(٢)(٣)}.

جعل في الشرع^(٤): إمساك المكلف بالنية من الخيط الأبيض إلى الخيط الأسود عن تناول الأطيبين^(٥) أي: الأكل والنكاح، ودخل في الأكل الشرب؛ لأنه قرينه بحيث لا يفارقه. والمراد ههنا^(٦) صيام شهر رمضان؛ لأنه ذكره في عداد الفرائض، وإنما قدم الحج مع أنه فرض في السنة الخامسة من الهجرة على الصوم مع أنه فرض في السنة الثانية منها إبانةً لشرفه^(٧)؛ لأن في الصوم قتل النفس، وفي الحج إحياء القلب، والحياة خير من الموت^(٨) عند أرباب الحقائق^(٩)، ولولا دفع استيلاء الكفار لما شرع قتالهم؛ ولذا كان الحج أفضل من الغزو إذا لم يكن النفي عامًّا، ومن طاعة الوالدين أيضًا إذا كان حجًّا فرضًا، وقرى الضيف قرى فعل ماض كهدى، يقال: قرى الضيف قرى بكسر القاف وتنوين الراء: أضفته^(١٠)، قال البيهقي: القرء^(١١) والقرى أي: بالكسر فيهما مهمان كرون، والقرى أي: بالفتح كرون

(١) قد يقال مثل هذا من باب المجاز؛ وذلك ليقوم العبد المؤمن بتطهير قلبه كما يؤمر بتطهير الكعبة بيت الله وإطلاق الكعبة على القلب موجود عند ابن الجوزي وابن القيم. ينظر: المدهش لابن الجوزي ٣٦٣، والفوائد لابن القيم ص ٦٨.

(٢) في الأصل: (شيئا)، وفي (ر): (مشياً) وهو الصحيح كما في المفردات.

(٣) المفردات ص ٥٠٠.

(٤) في (ق): (الشرك).

(٥) المفردات ص ٥٠٠.

(٦) في (ر): (هنا).

(٧) في (ق): (كشرفه).

(٨) في (ر): (والحياة من الموت).

(٩) أرباب الحقائق من الإطلاقات التي أطلقها الصوفية على أنفسهم؛ لزعمهم أنهم وصلوا إلى حقائق الأمور وخفاياها، بخلاف غيرهم من الناس الذين أطلقوا عليهم أهل الظاهر أو أهل الرسوم. ينظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ٣ / ٨٧٤.

(١٠) ينظر: الصحاح ٦ / ٢٤٦١.

(١١) في (ر): (القرء).

(١)، ومنه: قريت الماء في الحوض: جمعته، والمقراة بالكسر: القصة يُقرى فيها الطعام ويجمع ويطعم للضيف^(٢)، وهو من مال إليك نزولا بك، فإن أصل الضيف مصدر [٣٧٣ / ١] بمعنى الميل؛ ولذلك استوي فيه الواحد والجمع في عامة كلامهم، وقد يجمع على أضياف وضيوف وضيوفان^(٣)، فمعنى قرى الضيف: جمع الطعام لمن نزل عليه وأطعمه، وهو وإن كان من باب مكارم الأخلاق في الأصل وهي ما يتعلق بمعاملة غيرك، لكنه لا ينافي وجوبه في [بعض]^(٤) الأحوال؛ ولذا ذكره مع الفرائض، وأخره لأنه من حقوق العباد، وما قبله من حقوق الله تعالى، وفي صحيح البخاري: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته)، قال: وما جائزته يا رسول الله؟ قال: (يوم وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه)^(٥). والجائزة: العطاء، وهي مشتقة من الجواز؛ لأنه حق جوازه عليهم، وقدره بيوم وليلة لأن عادة المسافرين ذلك^(٦).

قال الخطابي: "معناه أنه يتكلف له يوماً وليلة، فيزيده في البر، في اليومين الآخرين يقوم له بحقه، فإذا مضى الثلاثة فقد قضى حقه، فإن زاد عليه فهو صدقة"^(٧)، دخل الجنة^(٨)

(١) تاج المصادر في اللغة للبيهقي المعروف (بجعفر) ت: نعيم عطوة ٣/٣٣٠.

(٢) ينظر: الصحاح ٦/٢٤٦١.

(٣) ينظر: المفردات ص ٥١٣.

(٤) في الأصل بإسقاط (بعض)، وفي (ر) بإثباتها وهو الصحيح ليستقيم المعنى.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ٨/١١

ح(٦٠١٩) من حديث أبي شريح العدوي. وفي حاشية (ق): الراوي وهو شريح العدوي.

(٦) الكواكب الدراري للكرماني ٢١/١٧٥.

(٧) ينظر: فتح الباري لابن حجر ١٠/٥٣٣.

(٨) أخرجه ابن عدي في الكامل ٣/٣٣٠، والطبراني في معجمه ١٢/١٣٦ من طريق حبيب بن حبيب، عن أبي

إسحاق السبيعي به مرفوعاً. وأخرجه عبد الرزاق ١١/٢٧٤ من طريق معمر، وإبراهيم الحري في إكرام الضيف

ص ٣٣ من طريق عمار بن زريق، كلاهما عن إبي إسحاق السبيعي به موقوفاً. وحبيب بن حبيب ضعيف كما

سبق في ترجمته؛ لذا نقل ابن أبي حاتم قول أبي زرعة: هذا حديث منكر، إنما هو: عن ابن عباس موقوف. علل

ابن أبي حاتم ٥/٣٥٩.

أي: بفضل الله تعالى وبرحمته، لا بعمله، كما جاء في صحيح^(١) مسلم: (لا يُدْخِلُ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلَهُ الْجَنَّةَ، وَلَا يُجِيرُهُ مِنَ النَّارِ، وَلَا أَنَا، إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ)^(٢) أي: ولا أنا أدخل الجنة بعلمي إلا برحمته تعالى.

فإن قلت: ترتيب الدخول على الأعمال يقتضي سببها^(٣).

ويؤيدة قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٤).

قلت: الآية تدل على السببية، والمنفي في الحديث العلية والإيجاب، فلا منافاة بين الآية والحديث، والله تعالى يفعل عند الأسباب لا بالأسباب. على أي أقول بفضل الله تعالى: يحتمل أن يكون المعنى: ادخلوا الجنة برحمة الله واقتسموا درجاتها بما كنتم تعملون^(٥)، [١/٣٧٤] أي: بأعمالكم؛ لأن المقصود من الدخول هذا الاقتسام، فوضع موضعه، فيكون الدخول منوطا بالفضل الإلهي، فلا يكون العمل موجبًا كما عليه أهل السنة^(٦)، والحاصل أنه كما كان الدخول في العمل بتمكين الله تعالى وهو فضل منه، فكذا دخول دار الثواب برحمة من الله^(٧)، فله المنة أولا وآخرا، فالعبد يستحق الدخول بعمله بلا موجب، والله تعالى كتب على نفسه الرحمة، فكان الأمر فضلا بالنسبة إلينا، وإيجابا بالنسبة إليه تعالى، فقد اشتمل فضله على إيجاب من الله بلا إيجاب من العبد تدبر.

(١) في (ق): (حديث).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى ٤ / ٢١٧١ ح (٢٨١٧) من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعا.

(٣) في (ق): (سببها).

(٤) سورة النحل، آية: ٣٢.

(٥) ينظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم ١ / ٢١. وينظر كلام العلماء في التوفيق بين الآية والحديث في: فتح الباري ١١ / ٢٩٥ - ٢٩٧.

(٦) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ١٧ / ١٦٠.

(٧) ينظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم ١ / ٢١.

والمراد بالدخول ما كان على وجه الخلود إذ الجنة بذاتها تعطي البقاء الدائم والإقامة الأبدية، وأما قصة آدم -عليه السلام- ففيها كلام عريض ليس هذا محله، وسميت دار الثواب بالجنة وهي البستان الذي فيه الأشجار المثمرة مع أن فيها ما لا يوصف من الغرفات والقصور ونحو ذلك؛ لما أنها مناط نعيمها ومعظم ملاذها ونحو ذلك^{(١)(٢)}؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾^(٣)، بيانا لمنته العظيمة، فلهذا الحمد والمنة.

قال أبو حاتم البستي^(٤) المار ترجمته: هو أي: الحديث المذكور وإن كان معناه صحيحا في نفس الأمر لما يعضد^(٥) من النظائر، لكنه منكر بسبب إسناده ومخرجه، فإنه موصول. وابن أبي حاتم المشروح اسما ورسمًا ضعيف، وقد رواه القوي موقوفا كما قال؛ لأن غيره أي: غير ابن أبي حاتم^(٦) من الثقات بيان للغير، فلا يلزم منه أن يكون ابن أبي حاتم ثقة، وإلا لم يكن حديثه منكرا.

أقول: عجبا من أهل الحديث؛ يطعن بعضهم في بعض فيضعف من وثقه غيرهم، فإنه يفهم من كلام ابن الصلاح جلاله شأن ابن أبي حاتم من كل الوجوه^(٧)، [١ / ٣٧٥] رواه أفرده باعتبار لفظ "غير"، فإنه مفرد اللفظ مجموع المعنى، كالمثل ومن وما وغيرها، فالمعنى من جهة المعنى أن الثقات ذوي الضبط والإتقان رووا ذلك الحديث عن أبي إسحاق المذكور

(١) في (ر) بإسقاط (ونحو ذلك).

(٢) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود ١ / ٦٩.

(٣) سورة النساء، آية: ٥٧.

(٤) والصواب أنه أبو حاتم: محمد بن إدريس الرازي وقد سبق ص ٢٥٤، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣٠١.

(٥) في (ر): (يعضده).

(٦) والصواب: غير حبيب. ينظر: القول المبتكر ص ٦٧.

(٧) كذا قال المصنف غفر الله لنا وله، مع ما في كلامه من خلط بين حبيب وابن أبي حاتم قال ابن عبد البر في حديث سهو النبي ﷺ: وفي هذا الحديث بيان أن أحدا لا يسلم من الوهم والنسيان؛ لأنه إذا اعترى الأنبياء فغيرهم بذلك أخرى. الاستذكار ١ / ٥٢١. وكان بعض المحدثين ربما حدث بحديث ثم نسيه وأنكر أن يكون حدث به. ينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم ١ / ٧٢. فكان من حفظ الله لهذا الدين أن جعل له أهلا يضعون قواعد وترجيحات يعرف بها المعروف من المنكر والمخفوظ من الشاذ.

و^(١)الموثق أشد التوثيق موقوفاً^(٢) على ابن عباس، وهو ما يروى من الصحابة من أقوالهم وأفعالهم فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ^(٣)، يعني: يكون إسناده متصلًا إلى الصحابي ولا يقول الصحابي: قال رسول الله كذا، بل الراوي يقول: قال الصحابي كذا، وهو أي: غير ابن أبي حاتم لا غير حبيب المذكور، كما وهم^(٤)؛ لأن الكلام في الأول دون الثاني، المعروف ضد المنكر، والمراد: أن حديث غيره المعروف لكونه مما رواه الثقات، وحديث ابن أبي حاتم المنكر^(٥)؛ لأنه مما رواه الضعيف، وقد سبق أن المخالفة إذا كانت مع الضعيف، فالقوي الراجح هو المعروف، والضعيف المرجوح هو المنكر، وعرف المعرفة هنا محمولة على المعنى اللغوي، وهو العلم، فإنه يقال: عرفه معرفة وعرفانا: علمه، كما في القاموس^(٦). والمعنى: أدرك إدراكًا يقينًا لا شبهة فيه.

من هذا التقرير والبيان الواقع في المتن الدال على تحقيق المخالفة في كل من الشاذ والمنكر، وأن أحدهما مقابل المحفوظ، والآخر مقابل المعروف، وفي الشرح من حيث الأمثلة أن بين الشاذ والمنكر أي: باعتبار المفهوم والاشتراط، لا باعتبار ما صدق عليه من الأفراد، كما سيتضح ذلك عمومًا من وجه به يجتمعان، وهو اعتبار الاشتراط، وخصوصًا من وجه آخر به يفتقران، وهو اعتبار المفهوم، فإنه اعتبر في مفهوم كل منهما بشيء^(٧) لم يعتبر ذلك في الآخر، وإلى العموم الإشارة [٣٧٦ / ١] بقوله: لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة،

(١) في (ق) بإسقاط الواو.

(٢) صاحب هذا القول أبو زرعة الرازي، وليس أبا حاتم كما نبه إلى ذلك عبد الله اللاحم عند شرحه نزهة النظر. ينظر: ص ٢٢٢. وينظر: العلل لابن أبي حاتم ٥ / ٣٥٩.

(٣) مقدمة ابن صلاح ص ٤٦.

(٤) ينظر: شرح القاري ص ٣٣٩.

(٥) والصواب حديث حبيب. ينظر: القول المبتكر ص ٦٧، وقضاء الوطر ص ٨٤٨، ونزهة النظر للكجراتي ص ٩٩، واليواقيت والدرر ١ / ٤٢٦.

(٦) القاموس ص ٨٣٥.

(٧) في (ر، ق): (شيء).

أي: مخالفة الأرجح، فهما مشتركان في هذه المخالفة ومجتمعان فيه، وإلى الخصوص^(١) الإشارة بقوله: وافترقا في أن الشاذ رواية ثقة على صيغه اسم الفاعل، وكذا راويه ضعيف^(٢)، وفي بعض النسخ: رواية ثقة^(٣) ورواية ضعيف^(٤)، على أن المصدر بمعنى المفعول، أي: مروى ثقة ومروى ضعيف، والثقة من يوثق به، وهو أهل الضبط والإتقان، أو صدوق مبالغة صادق، وهو من لم ينقل عنه تعمّد الكذب، لكنه غير ضابط، وهذا افتراق الشاذ من المنكر، وأشار إلى افتراق المنكر من الشاذ بقوله: والمنكر رواية ضعيف أي: بسوء^(٥) حفظه أو فساد عقيدته أو جهالته أو نحو ذلك، كما مر غير مرة، فقد اعتبر في مفهوم الشاذ مقبولية الراوي، وفي المنكر ضعفه، ودل التعليل المذكور على أنهما نوعان داخلان تحت جنس المخالفة، كالإنسان والفرس الداخلين تحت جنس الحيوان لا يصدق بشيء^(٦) منهما على ما يصدق عليه الآخر، فيكون بينهما بحسب الصدق مباينة كئيبة^(٧)، فظهر أنه ليس المراد هنا العموم والخصوص بالمعنى المتعارف الميزاني، وهو اجتماعهما في الصدق وافتراقهما فيه؛ كالحيوان الأبيض^(٨) الصادق على الفرس الأبيض، وهو مادة الاجتماع، ووالحيوان الصادق على الفرس الأسود^(٩) وهو مادة افتراق الحيوان من الأبيض، وكالأبيض الصادق على بعض الجماد كالخص، وهو مادة افتراق الأبيض من الحيوان؛ ذلك أن مفهومي الشاذ والمنكر على التضادّ، فلا يجتمعان صدقاً، بل المراد العموم والخصوص بحسب

(١) في (ق) بإسقاط (الخصوص).

(٢) عرف المصنف الشاذ بما لايساعد تقرير المصنف .

(٣) في (ق) بإسقاط (رواية ثقة).

(٤) لم أقف على شيء من فروق النسخ فيه (ورواية ضعيف). وسألت د. الرحيلي محقق كتاب النزهة وقد جمع نسخا عديدة للنزهة، فذكر أنه لم يقف على ذلك، والله أعلم.

(٥) في (ر): (لسوء).

(٦) في (ر): (شيء).

(٧) ينظر: القول المبتكر ص ٦٩. وينظر اعتراض البقاعي في قضاء الوطر في نزهة النظر ص ٨٥١.

(٨) في (ق): بإسقاط (الأبيض).

(٩) في (ق): بإسقاط من (مادة) إلى هنا.

الاشتراط والمفهوم^(١)، ففيه^(٢) أن إطلاق العموم والخصوص من وجه [٣٧٧ / ١] على مثل هذا غير متعارف، بل الظاهر منه النسبة التي اعتبرها أهل الميزان.

على أني أقول: الذي يفهم من كلام المحدثين أن راوي الحديث قد يكون متأخرًا عن درجة الحفظ والإتقان وإن كان من المشهورين بالصدق والستر، فأهل سوء الحفظ ليس من أهل الإتقان، فهو ضعيف على ما هو المشهور، لكن قد يطلق عليه الثقة؛ لصدقه وجلالته، فعلى هذا يجوز أن يجتمع الشاذ والمنكر في بعض المواد، ويصدق على بعض الأفراد، وإن لم يساعده تقرير المصنف؛ فإنه جعل مادة الاجتماع الاشتراط، وهو ليس من قبيل الأمثلة والأفراد فاعرف.

وقد غفل واحتجب عن الفرق المذكور، والغفلة معنى يمنع الإنسان من الوقوف على حقيقة الأمور^(٣)، من سوى بينهما أي: بين الشاذ والمنكر، وهو ابن الصلاح، حيث قال في مقدمته: "المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرنا في الشاذ، فإنه بمعناه"^(٤)، وقال أيضا: "إن كان المنفرد بعيدًا عن درجة الحافظ الضابط المقبول تفرُّده رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر"^(٥) انتهى. والظاهر أنه جعله بمعناه في الانقسام، ولا يلزم منه اتحادهما من جميع الوجوه، كيف وإيراد كل منهما في باب على حدة وتعريفهما بما يغير تعريف الآخر يدلُّ على عدم التسوية^(٦). وقيل: يحتمل أن يكون مراده

(١) ينظر: حاشية الكمال بن أبي شريف ص ٦٩. وينظر: شرح القاري ص ٣٤٠.

(٢) في (ق): (وفيه).

(٣) تفسير السمعي ١٢٢ / ٣.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٩-٨٠.

(٥) المرجع السابق ص ٧٩.

(٦) في (ق): (السوية). قال الزركشي: قد نوزع في إفراجه بنوع، وكلامهم يقتضي أنه الحديث الذي انفرد به الراوي مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ والاتقان، أو انفرد به من غير مخالفة لما رواه أحد لكن هذا التفرد نازل عن درجة الحافظ الضابط، يعرف من ذلك أن المنكر من أقسام الشاذ فلم يحتج لإفراجه النكت ١٥٥ / ٢ بينما انتصر ابن قطلوبغا له فقال: قد أطلقوا في غير موضع النكارة على رواية الثقة مخالفا لغيره... وكان المعروف والمخفوظ ليسا بنوعين حقيقيين تحتها أفراد مخصوصة عندهم وإنما هي ألقاظ تستعمل في التضعيف فجعلها المصنف

التسوية^(١) باعتبار أصل عدم القبول، أي: ترك العمل بهما وإن تفاوتتا باعتبار كون الراوي مقبولاً أو^(٢) ضعيفاً^(٣)، والله أعلم بحقائق العلوم، ومنه التعليم لأهل الفهوم، ففيه رمز إلى سر ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾^(٤)، فافهم فقد أوضحت [٣٧٨ / ١] لك، فلم يبق أمر مبهم.

وما تقدم ذكره من الفرد النسبي، لفظ الفرد بالنسبة إلى الشرح مجرور لأجل^(٥) (من) البيانية، وإلى المتن مرفوع لأنه مبتدأ، ولما كان المتن مندجاً في ضمن الشرح وكانا كأنهما رسالة واحدة لم يقبح^(٦) ذلك.

قال بعضهم: لو قال: (والمتقدم ذكره وهو الفرد النسبي) لكان أولى^(٧)؛ ليكون المتن والشرح متوافقين في الرفع.

أقول: هذا التوافق وإن كان له وجه في الجملة، لكنه ليس بأولى مما ذكره المصنف؛ لأن التنفن في الأسلوب أبدع وأوقع في النفس، فيكون أقرب إلى البلاغة.

والنسبي نسبة إلى النسبة المقابلة للحقيقة التي يعبر عنها المحدثون بالفرد المطلق^(٨)، فالفرد المطلق الحقيقي ما يكون التفرد فيه في طرف الصحابي؛ بأن يروي عن^(٩) الصحابي

أنواعاً قلم يوافق ما وقع عندهم. ينظر القول المبتكر ص ٦٩ وينظر شرح نزهة النظر د. إبراهيم اللاحم ص

٢٢٢-٢٢٧

(١) في (ق): (السوية).

(٢) في (ر): بإسقاط (أو).

(٣) ينظر: تدريب الراوي ١ / ٢٧٩.

(٤) الأنبياء: ٧٩.

(٥) في (ق): (لأهل).

(٦) في (ق): (لم يصح).

(٧) ينظر: شرح القاري ص ٣٤٣.

(٨) ينظر: المرجع السابق.

(٩) في (ق): (عنها).

تابعي واحد، والفرد المقيد الاعتباري ما يكون التفرد فيه في أثناء السند وخلال الطريق؛ بأن يرويه عن^(١) الصحابي أكثر من واحد ثم يتفرد عن أحدهم واحد.

فإن قلت: لم خص الفرد النسبي بالذكر مع أن الفرد المطلق أيضًا يجري فيه المتابعة الآتية، كما إذا روى ابن سيرين مثلاً عن أبي هريرة وتفردته، ثم وجد رجل آخر غير ابن سيرين قد تابعه في رواية حديثه عن أبي هريرة، فإنه متابعة للفرد المطلق؛ إذ التفرد وقع في جانب التابعي، وكذا المتابعة؟

قلت: قد قال بعضهم: إن تقييده بالفرد النسبي مجرد اصطلاح^(٢)؛ لجريان الحكم في الفرد المطلق أيضاً، وليس بذلك، أي: ليس بموجّه، بل وجه التقييد أن الفرد المطلق قد لا يحتاج إلى المتابعة؛ لأن أكثر التابعين كبراء أجلة، فالراوي [٣٧٩ / ١] المنفرد غير التابعي إذا قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه إذا كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه، فما بال التابعي الجليل، فإنه أولى بذلك، بخلاف الفرد النسبي، فإنه يقع في أثناء السند، وراويه يكون ضعيفاً غالباً، فيحتاج إلى المتابعة لتقوية الذي تفرد به من الحديث^(٣)، إن وجد بعد ظن كونه فرداً أي: بعد ظن كون الفرد فرداً نسبياً، والوجدان: إدراك بعد الطلب، فيشير إلى الاعتبار أولاً، وهو لغة: التدبر^(٤)، وقال ثعلب: رد الشيء إلى نظيره^(٥)، واصطلاحاً: تعرف الحديث والنظر^(٦) في طريقه؛ هل تفرد به راويه بأن لم يشاركه فيه راو غيره أم لا؟ وهل هو معروف أو لا؟^(٧) فبعد هذا الاعتبار والتعرف والتفتيش إن وجد^(٨) قد وافقه، أي: تابع

(١) في (ق): (أكثر عن).

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٤٤.

(٣) قال: د. إبراهيم اللاحم: التفرد في الفرد المطلق ممن قبل الصحابي هو مثل النسبي سواء بسواء؛ ولهذا اكتفى ابن حجر بالنص على النسبي. شرح نزهة النظر لللاحم ص ٢٣١.

(٤) ينظر: لسان العرب ٤ / ٥٣١.

(٥) ينظر: أصول السيرخسي ٢ / ١٢٥.

(٦) في (ق): (النظير).

(٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٨٢، وشرح التبصرة ١ / ٢٥٨.

(٨) الاعتبار: تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث، الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا. نزهة النظر ص ٧٥.

راوي ذلك الفرد غيره، أي: غير راويه، وهذا أيضًا تجديد لأسلوب العبارة، حيث جعل فعل الشرط في المتن فاعلاً أي: قائماً مقامه للشرط في الشرح بتقدير (قد)، وفي ذلك تنشيط للسامع وتكثير للمعنى، فهو أي: فذلك الغير الذي تابعه المتابع؛ لأنه تابعه في رواية حديثه عن رواه، وهو^(١) بكسر الموحدة أي: بكسر الباء الموحدة، وقيل لها: موحدة لتوحيد نقطتها فالتقيد بالكسر احتراز عن الفتح، وتخصيص للصورة الخطية باسم الفاعل؛ لأنها تحتمل الفتح أيضاً^(٢) على أنها اسم مفعول، ولو كانت بحيث لا تحتمل غير الكسر في نفس الأمر بحسب المعنى لكان قوله: بكسر الموحدة بمنزلة الإعجام، فينبغي أن يرى ولا يقرأ. والموحدة احتراز عن الياء المثناة التحتية، والتاء المثناة الفوقية، والتاء المثناة، على عادة المصنفين، سواء كان المقام من مظان الاحتمال أو لا.

فإن قلت: لم قيده به مع استقامة [٣٨٠ / ١] المعنى في صورة الفتح أيضاً بإرجاع الضمير إلى الفرد؛ فإنه كما^(٣) أن ذلك الراوي الآخر متابع^(٤) بالكسر والأول متابع بالفتح، فكذا الفرد الأول قد توبع بالفرد الثاني، فكان متابعاً بالفتح؟

قلت: قد قيل: إن كون ذلك الغير متابعاً بالكسر مجرد اصطلاح^(٥)، وليس بذلك، بل لأن الكلام إنما هو في الراوي وتعدده، لا في المروي، فإن تعدد المروي اعتباري دون تعدد الراوي، فافتضى الحال أن يكون الراوي الموافق متابعاً، سواء قلت: إن المروي متابع أو لا. والحاصل أن المتابعه^(٦) صفة الرواية، فيسمى المشارك متابعاً، فظهر أن المتابعة ما يكون لحديث راويان فصاعداً.

(١) في (ق): بإسقاط الواو.

(٢) في (ر): بإسقاط (أيضاً).

(٣) في (ق): (كما روى).

(٤) في (ق): (متابع).

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٤٤.

(٦) في (ر): (المتابع).

والمُتَابِعَةُ هي لغة: الموالاتة والاعتداء^(١)، يقال: تابعه إذا مشى خلفه، ومر به فمضى معه^(٢)، واصطلاحاً: أن تجد لراوي الحديث مشاركاً فيه يعتبر بحديثه^(٣)، وإذا^(٤) كان أحد الراويين رفيقاً^(٥) للآخر من أول الإسناد إلى آخره يسمى^(٦): المتابعة التامة، وإذا كان رفيقاً له لا^(٧) من الأول بل من بعض الطبقات قريباً أو بعيداً يسمى: بالمتابعة الناقصة^(٨)، فهذه متابعة أيضاً لكنها دون الأولى؛ بسبب البعد واختلاف^(٩) مراتب الطبقات، أي: طبقات الرجال وطبقات المتابعة.

قال: على مراتب وإن كان مألها إلى مرتبتين: التامة والقاصرة، كما يجيء تصويرهما. قال ابن الصلاح: "طريق الاعتبار في الأخبار مثال^(١٠) أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، أو لا، فإن وجد علم أن للخبر أصلاً يرجع إليه، وإن لم يوجد فتثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، فأبي [٣٨١ / ١] ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا"، ثم قال: "قلت: فمثال المتابعة أن يروي ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد، فهذه المتابعة التامة، فإن لم^(١١) يروه أحد غيره عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ

-
- (١) ينظر: المفردات ص ٨٨٧، ١٦٧.
 - (٢) ينظر: القاموس ص ٧٠٦.
 - (٣) ينظر: شرح التبصرة ١ / ٢٥٨.
 - (٤) في (ق): (فإذا).
 - (٥) في (ق): (فيقال).
 - (٦) في (ق): (ويسمى).
 - (٧) في (ق): (ياسقاط (لا)).
 - (٨) ينظر: الكواكب الدراري للكرماني ١ / ٤٣.
 - (٩) في (ق): (والاختلاف).
 - (١٠) في (ق): (مثاله).
 - (١١) في (ق): (ياسقاط (لم)).

فهذه المتابعة القاصرة^(١)، فظهر أن المتابعة التامة ما كان الرفاقة من أول الإسناد كأيوب إلى آخره كأبي هريرة، والقاصرة ما كان الرفاقة من ابن سيرين أو من أبي هريرة، فالمشاركة في إحدى هاتين الطبقتين قاصرة، وهو مراد من قال: ولها مراتب، وأقواها المتأخرة، ثم ما يليها على الترتيب، يعني المتابعة أقوى في الدرجة الأخيرة؛ لكثرة فائدتها؛ لأن الانفراد فيه شديد الضعف، فكثير الاحتياج إلى متابعة لتقوى^(٢) بها أشد التقوي، وذلك في المتابعة التامة أظهر. قال ابن الصلاح: "إذا قالوا في مثل^(٣) هذا: تفرد به أبو هريرة، وتفرد به عن أبي هريرة ابن سيرين، وتفرد به عن ابن سيرين أيوب، وتفرد عن أيوب حماد^(٤) بن سلمة؛ كان في ذلك إشعار بانتفاء وجوه المتابعات"، ثم قال: "اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودًا في الضعفاء، وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك؛ ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به^(٥)، إن حصلت تلك المتابعة، وهو إشارة إلى رجوع تلك المراتب إلى مرتبتين، وانحصارها فيهما، بحسب المآل للراوي نفسه دون من فوقه من مراتب شيوخه، بأن يكون أحد الراويين رفيقًا [١ / ٣٨٢] للآخر من أول الإسناد إلى آخره، كما إذا روى حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وروى ذلك الحديث بعينه عن أيوب إلى آخر الإسناد غير حماد من الثقات، فهي التامة، أي: فتلك المتابعة الكاملة الحقيقية بأن تسمى متابعة؛ لأنها مشاركة من أول الإسناد إلى آخره، وبها يتم الفائدة، وينزل الضعف الناشئ من التفرد بالكلية. وإن حصلت لشيخه، أي: وإن حصلت تلك المتابعة لشيخه دون الراوي نفسه بأن كانت عمن

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٨٣.

(٢) في (ق): (يتقوى).

(٣) في (ق): (بإسقاط (مثل)).

(٤) في (ق): (بن حماد) والصحيح ما أثبتته كما في المقدمة.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤.

فوق المرتبة الأخيرة، كما إذا روى الحديث حماد^(١) بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، ولم يتابعه غير حماد عن أيوب، بل تابعه عن ابن سيرين بأن رواه بعينه غير أيوب عن ابن سيرين، فيكون أيوب وغيره من الثقات رفيقين في الرواية عن ابن سيرين، لا حماد وغيره عن أيوب، فهذه المتابعة تلي المتابعة الأولى وتقرب منها؛ لكون التفاوت بينهما بدرجة واحدة، فإن كانت الرفاقه مع ابن سيرين عن أبي هريرة يكون التفاوت بدرجتين، وإن كانت مع أبي هريرة عن النبي ﷺ يكون بدرجات ثلاث، وكلما بعدت المتابعة كانت الفائدة قليلة والقوة ناقصة؛ ولهذا عدت هذه الدرجات كلها ناقصة، فمن فوقه أي: فمن فوق شيخه من مشايخه كما ذكرنا من ابن سيرين وأبي هريرة، والفاء للعطف وترتيب ما بعدها على ما قبلها، أي: وإن حصلت لشيخه فحصلت بعد هذه المرتبة لمن فوق^(٢) شيخه من شيخ فصاعداً، والواو لا تحسن في مثل هذا المقام؛ لأنها لا تدلُّ على الترتيب، و^(٣)المفروض هنا ألا يكون [٣٨٣ / ١] المتابعة من طبقة شيخه، بل من طبقة^(٤) شيخ شيخه راقية إلى ما فوقها من الطبقات، فهي القاصرة، أي: فتلك المتابعة قاصرة عن الأولى، وبعيدة منها، وناقصة في القوة على ما أشرنا إليه. والحاصل أنه^(٥) إن توبع الراوي ووقعت المفارقة ولو في الصحابي بأن يروي المتابع عن صحابي آخر لا يكون المتابعة تامة.

يقال: قصر السهم عن الهدف أي: لم يبلغه، وقصر عنه لم ينله^(٦)، وامرأة قاصرة الطرف لا تمد طرفها إلى ما لا يجوز، وقصر شعره جزَّ بعضه، واقتصر على كذا اكتفى بالشيء القصير منه^{(٧)(٨)}، ففي كل هذا يعتبر معنى عدم البلوغ، والبلوغ هو الانتهاء إلى

(١) في (ق): (عن حماد).

(٢) في (ق): (فوقه).

(٣) في (ق): بإسقاط الواو.

(٤) في (ق): بإسقاط (شيخه، بل من طبقة).

(٥) في (ق): بإسقاط (أنه).

(٦) في (ق): (أي: لم ينله).

(٧) في (ق): بإسقاط (منه).

(٨) ينظر: المفردات ص ٦٧٣.

منتهى الشيء^(١)، وليس في المتابعة الناقصة معنى البلوغ؛ لكونها مما^(٢) فوق الدرجة الأخيرة؛ فلذا سميت قاصرة. وأما القصر الذي جمعه قصور فمن: قصرت كذا ضمنت بعضه إلى بعض^(٣)، وتستفاد منها أي: تستحصل من المتابعة مطلقا تامة كانت أو ناقصة من الفيد، وهو استحداث المال والخير^(٤)، والفائدة ما حصلته من ذلك التقوية، أي: تقوية الفرد النسبي الذي هو المتابع بالفتح، كما قيل: علمان خير من علم واحد^(٥)، ففي الروايتين ما ليس في رواية واحدة من القوة. وفائدة قوة الحديث وجوب العمل به، وجواز الاحتجاج به. هذا إذا كان المتابع بالكسرة^(٦) ثقة أو صدوقًا، فإن كان ضعيفًا فلا يعتبر به كما مر، إن كان بعيدًا من درجة الثقة؛ لقوة الضعف وعدم الجابر، وإن كان قريبًا منها فضعفه القليل قد لا يعتبر به فيتعاقد بمتابعة الرواية الأولى. والحاصل أن كل ضعيف لا يصلح للتقوية، فمن صالح ومن غير صالح، ويعلم ذلك [٣٨٤ / ١] من القرائن والبحث عن الظواهر، والله أعلم بالسرائر^(٧).

مثال المتابعة^(٨) الشاملة للتامة والقاصرة، فإن الذي أورده من التمثيل جامعٌ لهما بحسب

(١) ينظر: المرجع السابق ص ١٤٤.

(٢) في (ق): بإسقاط (مما).

(٣) ينظر: المفردات ص ٦٧٣.

(٤) ينظر: مجمل اللغة ص ٧٠٨.

(٥) قال الميداني: وأصله أن رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل: استبحت لنا عن طريق، قال: إني عالم، قال: يا بني

علمان خير من علم. ويضرب في مدح المشاورة. فتوح الغيث من الكشاف عن قناع الريب ٣ / ٢٨٥.

(٦) في (ق): (بالكسر).

(٧) قال ابن حجر: لم يذكر للجابر ضابطا يعلم منه ما يصلح أن يكون جابرا أو لا، والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع

إلى الاحتمال في طريقي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينحبر، وحيث يقوى

جانب الرد فهو الذي لا ينحبر. النكت ١ / ٦٩.

(٨) أورد المصنف أمثلة ابن الصلاح بعد أن عرف ابن حجر المتابعة وجعلها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي.

وابن الصلاح ممن لا يتقيد بشيء، فيطلق المصطلحين فيما كان عن الصحابي نفسه، وما كان عن صحابي آخر.

الاعتبارين، والمثال ما^(١) يمثل به، فهو جزء من جزئيات الكلّ يورد لإيضاحه^(٢)، قال ابن الصلاح: "مثال المتابع والشاهد ما روينا من حديث سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: ((لو أخذوا إهابها^(٣)) فذبغوه فانتفعوا به))^(٤)، ورواه ابن جريج، عن عمرو، عن عطاء، ولم يذكر فيه الدباغ^(٥)، فذكر الحافظ أحمد البيهقي لحديث ابن عيينة متابعا وشاهداً، أما المتابع فإن أسامة بن زيد تابعه عن عطاء، وروى بإسناده عن أسامة، عن عطاء^(٦)، عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((ألا نزعتم جلدها فذبغتموه فاستمتعتم به؟!))^(٧)، وأما الشاهد فحديث عبد الرحمن بن وعله^(٨)، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((أبما إهاب دبغ فقد طهر))^(٩) انتهى^(١٠).

والطهر: نقيض النجاسة، كالطهارة، طهر كنصر وكرم، فهو طاهر، كما في القاموس^(١١).

ولعل المصنف يقصد موافقته لابن الصلاح مع أن الحافظ رحمه الله قال بعد ذلك: والأمر فيه سهل. ينظر:

المقدمة ص ٨٤-٨٥، ونزهة النظر ١ / ٧٤-٧٥، وشرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم ص ٢٣٢.

(١) في (ق): بإسقاط (ما).

(٢) كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢ / ١٤٤٧.

(٣) الإهاب: الجلد من البقر والغنم والوحش ما لم يدبغ. لسان العرب ١ / ١٦.

(٤) أخرجه مسلم كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ١ / ٢٧٧ ح (٣٦٣).

(٥) أخرجه مسلم كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ١ / ٢٧٧ ح (٣٦٤). قال الزركشي: يومهم أن رواية

ابن جريج موافقة لرواية سفيان، وليس كذلك لأن ابن جريج زاد في السند ميمونة فجعله من مسندها وسفيان

جعله من مسند ابن عباس. النكت ٢ / ١٧٢.

(٦) في (ق): بإسقاط (عن أسامة عن عطاء).

(٧) أخرجه البيهقي في الكبرى ح (٤٨).

(٨) هو: عبد الرحمن بن وعله بفتح الواو وسكون المهملة المصري، صدوق من الرابعة. التقريب (٤٠٣٩).

(٩) والحديث أخرجه البيهقي في الكبرى ح (٤٩).

(١٠) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤-٨٥.

(١١) ص ٤٣٢.

ما رواه الشافعي في الأم، الأم بالضم والكسر في الأصل بإزاء الأب، وهي الوالدة قريبة أو بعيدة؛ لذا يقال لحواء عليها السلام: هي أمنا، ويقال لأصل كل شيء وعماده: أم، جمعه أمهات بضم الهمزة، وقرئ بالكسر أيضاً، زيدت الهاء فيه^(١) كما زيدت في أهرق من أراق^(٢)، وشذت زيادتها في الواحدة نحو: أمهتي، فأصله من المضاعف، ويدل عليه أميمة في تصغير أم، إلا أنه أمهة كما ذهب إليه بعضهم^(٣). والمراد [١ / ٣٨٥] بالأم ههنا كتاب للشافعي في الحديث نحو خمسة عشر مجلداً، وهو مشهور، وفيه كلام يجيء^(٤) في مختلف الحديث^(٥).

قال المروزي^(٦): قيل: إن الشافعي صنف مائة وثلاثة عشر كتاباً في التفسير والفقاه والأدب وغير ذلك، بعضها في مصر وبعضها من غيرها، وهو أول من صنف أصول الفقه بلا اختلاف. عن مالك بن أنس أحد الأئمة الأربعة، ويكفي في شأنه أن الشافعي من أتباعه، وكان له حين أتى مالكا ثلاث عشرة سنة، قال له: اتق الله فإنه سيكون لك شأن^(٧). وقد سبق ترجمة كل منهما^(٨). عن عبد الله بن دينار القرشي العدوي المدني مولى^(٩) ابن عمر^(١٠)، سمعه وأنسا وجماعات من التابعين، وقد مر ذكره، عن ابن عمر أي:

(١) في (ق): بإسقاط (فيه).

(٢) ينظر: الصحاح ٤ / ٢٥٦٩.

(٣) ينظر: المفردات ص ٨٥، ولسان العرب ١٢ / ٢٩ - ٣٠.

(٤) في (ق): (سيحيء).

(٥) ص ٢٩١ - ٢٩٢.

(٦) هو: أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي الفقيه الشافعي المعروف بالقاضي، صحاب التعلقية في الفقه، كان إماماً كبيراً صاحب وجوه غريبة في المذهب (ت ٤٦٢هـ). ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٦٤ - ١٦٦، وسير أعلام النبلاء ٨ / ٢٦٠ - ٢٦٢، وطبقات الشافعية للسبكي ٤ / ٣٥٦ - ٣٥٨.

(٧) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٤٤ - ٦٣، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٥ - ٩٩، وطبقات الشافعية للسبكي ٢ / ٧١ - ٧٤.

(٨) مخطوط [١ / ١٦١ - ١٦٢].

(٩) في (ق): (المولى).

(١٠) هو: عبد الله بن دينار العدوي مولاهم أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر، ثقة من الرابعة، مات سنة (١٢٧هـ). التقريب (٣٣٠٠).

عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أحد العبادلة الأربعة كما سلف، وقل نظيره في المتابعة النبوية في كل شيء من الأقوال والأفعال والزهادة وغيرها، حتى كان ينزل منازلها، ويصلي في كل مكان صلى فيه، ويترك ناقته في مبرك ناقته، وقد سبق أنه توفي بمكة سنة ثلاث وسبعين، بعد قتل ابن الزبير بثلاثة أشهر أو ستة أشهر^(١)، أن رسول الله ﷺ أي: من إن الخ وهو بيان لما رواه، قال أي: قولاً لفظياً تحقيقاً^(٢)، فإن العرب تستعمل القول في غير الكلام أيضاً، نحو: قال بإصبعه أي: أشار، وبرجله مشى، ويده أخذ، وقال الحائظ أي: مال^(٣)، ((الشهر العدد المعروف من الأيام؛ لأنه يشهر بالقمر، والجمع أشهر وشهور^(٤)، وكلاهما في القرآن نحو: ﴿الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾^(٥)، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٦) [١/ ٣٨٦] تسع وعشرون أي: أقلّ الشهر هذا العدد، وأكثره ثلاثون، فإن كان تسعة وعشرين فالقمر يختفي ليلة واحدة، وإن كان ثلاثين فليتين، وصام عليه الصلاة والسلام تسع رمضانات إجماعاً^(٧)، بعضها تسع وعشرون، وبعضها ثلاثون، وفي صحيح مسلم: ((الشهر^(٨) هكذا وهكذا))^(٩) إشارة إلى أصابع يديه مكشوفة، ثم نقص في الثالثة إصبعاً بأن ضم إصبعه في المرة الثالثة، أراد به أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين لأن كل شهر يكون كذا، وإنما حذف التاء عن العدد مع أن التمييز مذكر - وهو اليوم - لأن التمييز

(١) مخطوط [١/ ١٨٠-١٨١]. وينظر الإستيعاب ٣/ ٩٥٠-٩٥٤، وأسد الغابة ٣/ ٣٣٦، والإصابة ٤/ ١٥٥-

(٢) في (ق): (تحقيقياً).

(٣) وهو ما يقال له: إطلاق القول على الفعل. ينظر: لسان العرب ١١/ ٥٧٢.

(٤) ينظر: لسان العرب ٤/ ٤٣٢.

(٥) البقرة: ١٩٧.

(٦) التوبة: ٣٦.

(٧) ينظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي ٣/ ٢٩٦.

(٨) في (ق): بإسقاط (الشهر).

(٩) أخرجه مسلم كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال... ٢/ ٧٦٠ ح (١٠٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (الشهر هكذا وهكذا) وقبض إبهامه في الثالثة.

إذا لم يذكر جاز في العدد الوجهان، ولأن الاعتبار عند العرب إنما هو بالليالي، فأول الحساب عندهم من أول الليلة لا من أول النهار، فهذه الدورة الأحمدية على حساب القمر واعتباره لا على حساب الشمس واعتبارها كما عند العجم، فيكون التقدير: الشهر تسع وعشرون ليلة أو ليالي^(١) تسع وعشرون^(٢).

فإن قلت: من أين يؤخذ أن أقل الشهر وأنقصه هذا العدد؟

قلت: من آخر الحديث، وهو قوله: ((فأكملوا العدة ثلاثين))، فإن الإكمال ضد النقص، ولما كان في الكامل زيادة بالنسبة إلى الناقص، سواء كانت بحسب الأجزاء أو الجزئيات؛ عد الكامل أكثر والناقص أقل، ألا ترى أن القصير أقل بالنسبة إلى الطويل؛ لأن الطويل من الطَّوْل بالفتح بمعنى الفضل^(٣)، فكأن القصير قصر عن ذلك الفضل، فلم يبلغه^(٤)، فلا تصوموا أي: شهر رمضان؛ لأن الصوم الفرض^(٥) إنما يتعلق به، حتى تروا الهلال أي: هلال رمضان، فاللام للعهد بقريظة الصوم. [٣٨٧ / ١]

وفيه: حث على تفقد الهلال ليلة ثلاثين من شعبان^(٦)؛ فإنه من السنة؛ لأن الشهر قد لا يستكمل ثلاثين. وفي النهي عن الصوم قبل الرؤية إشارة إلى كراهية نية رمضان يوم الشك. والهلال غرة القمر، أو لليلتين، أو إلى ثلاثة، أو إلى سبع، ولليلتين من آخر الشهر، ست وعشرين وسبع، وفي غير ذلك قمر^(٧)، كما في القاموس. سمي: هلالاً؛ لارتفاع الأصوات عند رؤيته، كما قال الراغب: الإهلال رفع الصوت عند رؤية الهلال،

(١) في (ق): (ليالي الشهر).

(٢) ينظر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ٧ / ٤١٣.

(٣) ينظر: لسان العرب ١١ / ٤١٤.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٠ / ٤٦، ولسان العرب ١١ / ٤١٤.

(٥) في (ق): (فرض).

(٦) ينظر: شرح القاري ص ٣٤٦.

(٧) القاموس ص ١٠٧٢.

ثم استعمل لكل صوت، وبه شبه إهلال الصبي^(١)، قال بعضهم: يقال للنير الأصغر أي: القمر هلال إذا فارق النير الأكبر - أي: الشمس - قدر اثنتا عشرة درجة، فإنه لا يبدو قبل هذه المفارقة للمحاذاة الواقعة بينه وبين الشمس، ثم إذا بدأ يمتلئ شيئاً فشيئاً بقدر البعد^(٢)، كما قالوا: نور القمر مستفاد من الشمس^(٣)، أي: بواسطة مشاهدة تشكيلاته المختلفة قرباً وبعداً.

ثم الرؤية^(٤) إدراك المرئي، والمرئي إن كان من المحسوسات فإدراكه بحاسة البصر، وإن كان من المعقولات فإدراكه بقوة البصيرة^{(٥)(٦)}. ويقال للإدراك الأول: رؤية بصرية، وللثاني: رؤية قلبية. قال بعضهم في معنى قوله: ((حتى تروا الهلال)): حتى تعلموا ولو برواية عدل^(٧)، فجعل الرؤية قلبية، وليس بذاك؛ لما دل عليه مقابله وهو قوله: ((فإن غم عليكم)). نعم، إن الرؤية البصرية قد لا يحصل لكل أحد؛ إما لأن بصره ليس بجديد، أو كونه بين الجبال، أو نحو ذلك، فيكون إخبار من شاهده مورثاً للعلم لمن لم يشاهده إذا كان عدلاً، وهذا العلم بمنزلة المشاهدة، فالمعنى: فلا تصوموا حتى تشاهدوا [٣٨٨ / ١] الهلال مشاهدة مكشوفة إذا لم يكن في الهواء غيم، وهو تكليف بما في الوسع، لا بما لا يطاق، فلا بد من الرؤية البصرية عند عدم المانع.

وقد شاهدنا ديار العرب أن لا سحاب على سماءها غالباً لعدم الأبخرة المتصاعدة من الرطوبات الأرضية، كما في بلاد الروم ونحوها، ولا تفتروا حتى تروه الْقَطْر بالفتح: الشق

(١) المفردات ص ٨٤٣.

(٢) ينظر: دستور العلماء ٣ / ٣٢٨.

(٣) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٤ / ١٢٠.

(٤) في (ق): (الرواية).

(٥) ينظر: في (ق): بإسقاط (البصيرة).

(٦) ينظر: المفردات ص ٣٧٤.

(٧) ينظر: شرح القاري ص ٣٤٦.

طولا^(١)، فهذا الأكل للصائم شق^(٢) أمعاه بالطعام والشراب بعد سدّها بالصوم، حيث قال عليه الصلاة والسلام: ((سدوا مجاريه بالجوع والعطش))^(٣). والمعنى: لا تدخلوا في إفطار شهر رمضان بأن تتركوا^(٤) صيامه وتصلُّوا صلاة عيد الفطر^(٥) حتى تروا هلال شوال، فالضمير إلى الهلال، وهو وإن كان عبارة عن هلال رمضان بالنسبة إلى ما قبله، لكنه عبارة عن هلال^(٦) شوال بالنسبة إلى ما بعده. وإعادة المعرفة لا توجب كون الثانية عين الأولى، والحاصل أن الهلال من حيث إطلاقه يصلح لأن يراد به هلال رمضان وهلال شوال، فأريد به هلال رمضان بقرينة الصوم، وهلال شوال بقرينة الإفطار، ومثل هذا يجري في الكلام البليغ كما يعلم من مظانه.

فإن غَمَّ قال في القاموس: غَمَّ الهلال بالضم أي: بضم الغين وتشديد الميم^(٧) فهو مغموم: حال دونه غَيم رقيق^(٨). انتهى. فالضمير إلى الهلال، قال الراغب: الغمّ: ستر الشيء، ومنه الغمام؛ لكونه سائرًا لضوء الشمس، ومنه غَمَّ الهلال، والغم الكرب^(٩)؛ لأنه يحول بين المرء وقلبه، عليكم أي: على جميعكم، والإقليم واحد، والمطلع متّحدة؛ وذلك بما أفاده الغم من الغيم، فيكون المعنى: فإن خفي عليكم الهلال بسبب الغيم ونحوه، وخصّ

(١) ينظر: المفردات ص ٤٦٠.

(٢) في (ق): (بشق).

(٣) هذه اللفظة مدرجة على الحديث المتفق عليه: "إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم"، أخرجه البخاري ح(٧١٧١)، ومسلم ح (٢١٧٤). قال السبكي: الحديث في الصحيحين، لكن زاد فيه: (فضيقوا مجاريه بالجوع). طبقات الشافعية ٦ / ٢٩٩. وكذا قال العراقي. المغني ص ٧٤. وقال العجلوني: فإنه مدرج من بعض الصوفية. كشف الخفاء ١ / ٢٥٠.

(٤) في (ق): (يتركوا).

(٥) شرح القاري ص ٣٤٦.

(٦) في (ق) بإسقاط من (رمضان) إلى هنا.

(٧) في (ر) بإسقاط من (أي) إلى هنا.

(٨) ص ١١٤٣.

(٩) ينظر: المفردات ص ٦١٤.

الغيم لكونه أغلب^(١)، فأكملوا العدة [٣٨٩ / ١] أي: أتموا عدد أيام شهر رمضان، فإن العدة مصدر عدّه يعُدّه، وسئل رسول الله ﷺ: متى تكون القيامة^(٢)؟ قال: ((إذا تكاملت العدتان)) أي: عدة أهل الجنة وعدة أهل النار^(٣)، أي: عددهم^(٤). وسمي الزمان الذي يتربص فيه المرأة عقب الطلاق والموت: عدة؛ لأنها تعد الأيام المطلوبة عليها، وتنتظر أوان الفرج الموعود لها^(٥)، قال تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾^(٦) أي: عدد أيام الشهر^(٧). والعدد آحاد مركبة، والعد ضمّ الأعداد بعضها إلى بعض، والعدة أيضاً: الشيء المعدود^(٨)، ثلاثين^(٩) يوماً وهو حال من العدة؛ لأن الإكمال إنما يتعدى إلى مفعول واحد، يقال: كمل كنصر وكرم وعلم كمالاً، فهو كامل، وأكمله أتمه^(١٠)، ويجوز أن يضمن^(١١) معنى الجعل والتصيير، أي: اجعلوا العدة ثلاثين على الكمال، فيكون مفعولاً ثانياً، وفيه إشارة إلى أن الشهور العربية لا تتجاوز الثلاثين، بخلاف الشهور الرومية، فإنهم قد يجعلون الشهر أحداً وثلاثين، ونصب ثلاثين مع أنه ليس يجمع ثلاثة، بل موضوع لعدد مخصوص على حدة؛ لكونه في صورة الجمع، ومن ذلك عليون ونظائره في اختلاف الإعراب^(١٢)، و((شهرها عيد لا

(١) في (ر، ق): (الأغلب).

(٢) في (ق): (القسمة).

(٣) هذا أثر عن إياس بن معاوية ولم يرفعه إلى النبي ﷺ، أخرجه الدوري في تاريخ ابن معين ح(٤٦٩٣)، ومن طريقه الدينوري في المجالسة ح(٢٦٢٩)، وابن عساكر في تاريخه ١٠ / ١٧.

(٤) في (ق): (عدوهم).

(٥) الاختيار لتعليل المختار للبلدحي ٣ / ١٧٢.

(٦) البقرة: ١٨٥.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٥ / ٢٥٩.

(٨) ينظر: المفردات ص ٥٥٠.

(٩) أخرجه الشافعي في مسنده ح (٦٠٨) بلفظه. وأخرجه مالك من هذا الطريق ١ / ٢٨٦ بلفظ: "فإن غم عليكم فاقدروا له".

(١٠) ينظر: القاموس ص ١٠٥٤.

(١١) في الأصل (يضمن) و في (ر): (يضم) والصحيح ما أثبتته.

(١٢) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٢ / ٢٧١.

ينقصان))^(١) كما جاء في الحديث أي: في الحكم وإن نقص عددا، وهذا إذا رئي الهلال ليلة ثلاثين، والمراد شهر رمضان وذو الحجة، وكون شهر رمضان شهر عيد إنما هو باعتبار انتهائه إليه، وإلا فشهر العيد شوال؛ لأن العيد يقع فيه كذي الحجة.

فهذا الحديث الذي رواه الإمام الشافعي في كتاب^(٢) الأم وهو شروع في تحقيق معنى المتابعة فيه بعد ظن كونه فردًا بهذا اللفظ الذي تقدم، واللفظ [٣٩٠ / ١] بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق، سميت الكلمات الإلهية والكلمات النبوية ألفاظًا؛ لأنها مما يتلفظ به الإنسان، والأولى إطلاق النظم على كلمات الله تعظيمًا وفرقًا بينهما وبين كلام المخلوق، فإن كلام الله تعالى معجزة لكونه في أعلى طبقات الفصاحة والبلاغة، بخلاف كلام غيره، وإن كان بعضه قريبًا من حد الإعجاز^(٣).

وإن^(٤) ظن قوم من أهل الحديث أي: وهموا، فإنه لا حقيقة له في نفس الأمر أن الشافعي تفرد به أي: بهذا اللفظ عن مالك، بمعنى أنه لم يكن فيه شيء من وجوه المتابعة^(٥)، فعدوه أي: فجعل القوم الظانون بالشافعي ظن السوء ذلك الحديث معدودًا من غرائب، أي: غرائب الشافعي ونوادره، وفيه إشارة إلى أن للشافعي أحاديث غريبة غير هذا تفرد بها، بحسب زعمهم، أو^(٦) في نفس الأمر. والغرائب جمع غريبة، كالرغائب جمع رغبة؛ لأن هذا الوزن مطرد في أن مفردة على التاء، إلا أن يحمل المجرد عنها على الشذوذ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب شهر عيد لا يتقصان ٣ / ٢٧، ح (١٩١٢) من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

(٢) في (ق): بإسقاط (كتاب).

(٣) المصطلح عليه عند أهل اللغة والعقيدة والتفسير إطلاق ألفاظ القرآن عند الكلام على آي القرآن وهو غالب استعمالهم.

(٤) في (ق): بإسقاط (إن).

(٥) في (ر): (المتابعات).

(٦) في (ق): (أي).

والحديث الغريب^(١) هو الذي تفرد به بعض الرواة أو تفرد به بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما في متنه أو في إسناده^(٢) على ما فصل في الكتب المبسوطة، وقد أسلفنا نُبْداً من بيان الغرائب^(٣)، فارجع.

قال أحمد بن حنبل: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء^(٤). أشار إلى أن منها ما هو صحيح مقبول، وهو الأقل؛ كأفراد البخاري^(٥)؛ لأن كل واحد من النقلة إذا كان ثقة مأمونا به كان تفردته على طرف القبول؛ لأن أصحاب مالك الذي لازموا صحبته، واتخذوه شيخاً، وأخذوا عنه الحديث، وهو بيان لوجه ظنهم [١ / ٣٩١] أن الشافعي تفرد به، أي: إنما ظنوا هذا الظن السوء بالشافعي؛ لأن بعض أصحاب مالك رَوَاهُ عنه، أي: نقلوا ذلك الحديث عن مالك بهذا الإسناد الذي أسنده الشافعي إلى النبي ﷺ، لا باللفظ الذي ذكره، وهو ((فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين))، بل بلفظ: ((فإن غم عليكم فاقدروا له))، ولا يخفى ما في اللفظين من التفاوت الفاحش^(٦). قال السمرقندي^(٧) في تفسيره^(٨): "قوله: ((فاقدروا له)) بكسر الدال والضم

(١) الغريب هو: ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند. ينظر: زهة النظر لابن حجر ص ٥٠.

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٤٦.

(٣) في (ر): (الغريب).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ١ / ١١١.

(٥) في (ق): (كافر أو البخاري).

(٦) أشكل هذا على من حمل لفظ (فاقدروا له) على التضييق وهو عكس (فأكملوا) من الإكمال، ولا إشكال، فقد ذهب ملك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور السلف والخلف إلى أن معناه: قدورا له تمام العدد ثلاثين يوماً، يقال: قدرت الشيء أقدره قدرا، بمعنى: قدرته تقديرا. ينظر: معالم السنن للخطابي ٢ / ٩٤، والمنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ٧ / ١٨٩.

(٧) هو: علي بن يحيى السمرقندي الحنفي السيد علاء الدين، مفسر من علماء الحنفية، وسلك مسلك التصوف، له كتاب في التفسير ضخيم والمسمى ببحر العلوم وحاشية على شرح الشمسية. ينظر: طبقات المفسرين للأذنه وي وكشف الظنون ١ / ٢٢٥.

(٨) هو كتاب في التفسير في أربع مجلدات، فيه فوائد جلية انتخبها من كتب التفسير، وأضاف إليها فوائد من عنده، وانتهى إلى سورة المجادلة، وهو ما يعرف ببحر العلوم. ينظر: كشف الظنون ١ / ٢٢٥.

خطأ رواية، أي: فقدروا عدد الشهر حتى تكملوه ثلاثين^(١) يوماً^(٢) انتهى.

قال البيهقي: "القدر إنذاره كرون والغابر يفعل^(٣) أي: بالضم والكسر من الأول والثاني، ومنه الحديث: ((فاقدروا له))، وهكذا قال صاحب القاموس^(٤)، فمن قال: إن الضم خطأ فقد أخطأ، إلا أن يقال: مراد^(٥) السمرقندي أن المروي عن أئمة الحديث هو كسر الدال لا ضمها، فيكون الضم خطأ من حيث الرواية، وإن كان صحيحاً صواباً من حيث اللغة، فينقل^(٦) الكلام إلى من رواه في الأصل بالكسر هل ذلك عن اختيار الأفضح بزعمه مع جواز الوجهين أو عن الذهول عن الوجه الآخر^(٧)؟ ويؤيد الأول الاستمرار على رواية الكسر مع كثرة الفحول الواقفين على اللغة، وعلى كلا الوجهين فالمعنى واحد^(٨)، وهو التقدير، والضمير في قوله إلى الصوم والإفطار المفهومين من الفعلين، أي: فقدروا لكل من الصوم والفطر عدد أيام الشهر حتى تكملوه ثلاثين يوماً، فبتكميل عدد شعبان ثلاثين يتحقق الصوم ويزول الشبهة في دخول شهر رمضان، وبإتمام عدد رمضان ثلاثين أيضاً يتحقق الفطر ويزول الشك في دخول شوال وحصول العيد.

لكن وجدنا للشافعي متابعاً بكسر الموحدة كما مر، وهو [٣٩٢ / ١] إشارة إلى دفع الظن المذكور، وأن حديث الشافعي ليس من قبيل الفرد النسبي، فإن ذلك في صورة فقدان المتابع وهو هاهنا موجود، فلا يكون القول بالفرد إلا وهما، وهو أي: ذلك المتابع عبد الله

(١) في (ق): بإسقاط من (قوله) إلى هنا.

(٢) لم أرف عليه في بحر العلوم، وإنما في المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ص ٣٧٤.

(٣) الغابر هو الفعل المضارع ينظر تهذيب اللغة ١٠ / ٢٢٦.

(٤) ينظر: القاموس ص ٤٦٠.

(٥) في (ر): (إن مراد).

(٦) في (ق): (فيتنقل).

(٧) في (ر): بإسقاط (الأخر).

(٨) قال ابن قرقول: رأته بالكسر ضبطه الأصيلي وبالوجهين ضبطه غيره. مطالع الأنوار على صحاح الآثار ٥ /

٣١٢. وذكر صحة الوجهين البويطي. ينظر: الكوكب الوهاج ١٢ / ٣٣١.

ابن^(١) مسلمة - بالفتح كملحمة - التميمي المدني، الإمام الرباني زاهد بصرة، فإنه سكن بها، وكان مجاب الدعوة، ثقة مأمونا مشهورا بصحبة مالك بن أنس، سمع هشام بن سعد^(٢) وغيره من الأئمة، وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

والقَعْنِي بفتح القاف وسكون العين المهملة وفتح النون المقدمة على الباء الموحدة المكسورة، نسبة إلى جده قعنب، وكان مشتهرا بهذه النسبة، قال في القاموس: "القعنب: الأسد والثعلب الذكر وجد محمد بن مسلمة"^(٣)، فذكر محمدا بدل عبد الله، وهو مخالف لما ذكره غيره، مات القعني بمكة في المحرم سنة إحدى وعشرين ومائتين^(٤)، كذلك أخرجه البخاري، نصب ذلك على المصدرية لأخرج والكاف للتأكيد، وله في القرآن نظائر كثيرة على ما حَقَّقَه المولى أبو السعود^(٥) في تفسيره^(٦)، والمعنى: أخرج الإمام البخاري الحديث المذكور ذلك الإخراج، وهو إخراج الشافعي باللفظ الذي رواه، فالجملة بيان لقوله: (وجدنا) إلخ، عنه أي: عن عبد الله عن مالك^(٧) أي: أخرج البخاري عن عبد الله القعني وهو عن مالك إلى آخر السند، على أن مالكا رواه عن ابن دينار بلفظين: أحدهما اللفظ الذي رواه الشافعي.

(١) في (ق): بإسقاط (بن).

(٢) هو: هشام بن سعد أبو عباد أو أبو سعيد، صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع، من كبار السابعة (ت ١٦٠هـ) أو قبلها. التقريب (٧٢٩٤).

(٣) ينظر: ص ١٢٧.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٣ / ٤٠، سير أعلام النبلاء ١٠ / ٢٥٨ - ٢٦٤.

(٥) هو: أبو السعود محمد بن محيي الدين العمادي، الفقيه الحنفي، مفسر، له كتاب (إرشاد العقل السليم) و(تحفة الطلاب) و(رسالة عن المسح على الخفين). ينظر: شذرات الذهب ١٠ / ٥٨٤ - ٥٨٥، وطبقات المفسرين للأذنه وي ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٦) وهو كتاب: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: (إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا) ٣ / ٢٧، ح (١٩٠٦).

والآخر اللفظ الذي رواه بعض أصحاب مالك^(١)، وهذه المتابعة وهي متابعة عبد الله القعني للشافعي في رواية الحديث السابق بلفظ واحد من غير تفاوت، متابعة تامة لأنها من [أول الإسناد إلى آخره، حيث كان القعني رفيقا للشافعي]^(٢) من أول [٣٩٣ / ١] الإسناد الذي هو مالك إلى آخره الذي هو ابن عمر، من غير اختلاف، فتقوى حديث الشافعي بهذه المتابعة؛ لكون المتابع ثقةً، ولم يعد ما تفرد به من جملة غرائبه، ووجدنا له -أي: للشافعي- في الحديث السابق أيضًا أي: كما وجدنا له متابعة تامة متابعة قاصرة وهي ما لم يكن من الدرجة الأخيرة كما سلف، قال بعضهم: قوله أيضًا موهوم أن يكون لغير الشافعي أيضًا متابعة قاصرة؛ لكونه^(٣) واليا لضمير الشافعي، وليس كذلك، فكان حقه أن يذكر قبل قوله: (له) أو بعد قوله: (متابعة قاصرة)^(٤)، وفيه أن المقام قرينة واضحة للتعين، فلا إبهام عند أهل التمكن، في صحيح ابن خزيمة متعلق ب(وجدنا)، وأضاف الصحيح إلى ابن خزيمة لأنه اشترط الصحيح في كتابه، فهو جامع للصحيح، وليس فيه جمع بين الصحيح وغيره كبعض كتب أهل الحديث^(٥).

وخزيمة كجهينة مصغرا، وابن خزيمة هو إمام الأئمة الفقيه الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، وكان من حفظ الحديث ومعرفة السنة بالغاية القاصية، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة^(٦)، من رواية عاصم بن محمد^(٧) متعلق ب(وجدنا) أيضًا، عن أبيه

(١) أخرجه مالك ٢٨٦ / ١ بلفظ: (فإن غم عليكم فاقدروا له).

(٢) في الأصل: بإسقاط ما بين المعقوفين، وفي (ر): بإثباتها وهو الصحيح ليتسق المعنى.

(٣) في (ق): بتكرار (لكونه).

(٤) ينظر: شرح القاري ص ٣٥١.

(٥) جميع أحاديثه صحيحة عنده إلا ما نص فيه على تضعيفه أو نص على التوقف فيه أو التردد في حكمه. ينظر شرطه: صحيح ابن خزيمة ٣ / ١٨٦.

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٥-٣٨٢، وطبقات الشافعية الكبرى ٣ / ١٠٩-١١٩، وطبقات الحفاظ ص ٣١٣-٣١٤.

(٧) هو: عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني، ثقة، توفي سنة بضع وستين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء ٧ / ١٨٠-١٨١، والتقريب (٣٠٧٨).

محمد بن زيد^(١) متعلق بالرواية، عن جده الضمير إلى محمد عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، فيكون ترتيب السلسلة عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، فعاصم سمع أباه محمداً، ومحمد سمع جده عبد الله بن عمر، قال في كتاب الإكمال: محمد ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني، سمع جده وابن عباس وعبد الله بن الزبير، وروى عنه بنوه أبو بكر^(٢) وعمر^(٣) وعاصم^(٤) وواقد^(٥) وزيد^(٦) وكذا الأعمش^(٧).

قال أبو حاتم وأبو زرعة: ثقة^(٨)، وكان [٣٩٤ / ١] وفاة عبد الله بن عمر سنة ثلاث وسبعين، فالظاهر أن وفيات أولاده وأحفاده الراوين عنه على مهل من وفاته، ولم أطلع على تاريخ كل واحد منهم^(٩) على التعيين، بلفظ: ((فكملوا ثلاثين))^(١٠) بإضافة لفظ إلى ما بعده؛ لأن المراد لفظه، فاستفيد منه أمران: الأول: أن محمد بن زيد كان رفيقا لعبد الله بن دينار في رواية حديث الأم عن ابن عمر، ولما لم يكن الرفاقة والمشاركة من الطبقة الأخيرة بل من طبقة الصحابي عدت المتابعة قاصرة، و^(١١) الثاني: أن أكملوا وكملوا بمعنى واحد،

(١) هو: محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، ثقة من الطبقة الثالثة. التقريب (٥٨٩٢).

(٢) أبو بكر ثقة من كبار السابعة مات سنة (١٥٠هـ). ينظر: التقريب (٧٩٨٧).

(٣) عمر هو: نزيل عسقلان ثقة من السادسة مات قبل (١٥٠هـ). التقريب (٧٩٨٧).

(٤) عاصم هو الذي سبقت ترجمته.

(٥) واقد ثقة من السادسة التقريب (٧٣٨٩).

(٦) زيد ثقة من السابعة. التقريب (٢١٥٦). وقد ذكرهم خليفة بن خياط في الطبقة السادسة. ينظر: الطبقات

ص ٤٦٨.

(٧) هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات وورع لكنه

مدلس من الخامسة مات سنة (١٤٧هـ) أو (١٤٨هـ). التقريب (٢٦١٥).

(٨) لم يتبين لي ماذا يقصد بكتاب الإكمال، ووقفت عليه في التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، غير أنه

لم يذكر الأعمش. التوضيح ٢ / ٦٠٨. وينظر: الجرح والتعديل ٧ / ٢٥٦.

(٩) في (ر): (واحد منهم).

(١٠) أخرجه ابن خزيمة ح (١٩٠٩) وفيه: (... فإن غم عليكم فأكملوا ثلاثين).

(١١) في (ق): بإسقاط الواو.

والمفعول العدة ذكرت أو حذفت، فلم يقدح في المتابعة هذا القدر من الاختلاف اللفظي كما سيجيء الإشارة إليه، وفي صحيح مسلم أي: وجدنا للشافعي متابعة قاصرة أخرى في صحيح مسلم، وإنما قدم ما في صحيح ابن خزيمة على ما في صحيح مسلم لأن المتابعة فيه أظهر من حيث اللفظ، وإلا فصحيح مسلم كما أنه أقدم تاريخاً فكذا أرجح من صحيح ابن خزيمة وغيره، ما عدا صحيح البخاري كما مضى بيانه، من رواية عبيد الله بن عمر متعلق بـ(وجدنا) المقدر، وعبيد الله مصغراً أبو عثمان التابعي الصغير، ابن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب، سمع نافعاً والزهري وخلائق من التابعين وغيرهم، وروى عنه جماعة من التابعين كأبي أيوب السخيتاني وحميد الطويل وغيرهم السفينان والحمادان وخلائق من الأئمة، وأجمعوا على توثيقه وجلالته، قال أحمد بن صالح^(١): عبيد الله أحب إلي من مالك في حديث نافع، وقال يحيى بن معين: عبيد الله عن القاسم عن عائشة الذهب المشبك بالدر. وكان عبيد الله العمري من سادات أهل [٣٩٥ / ١] المدينة وأشرف قريش فضلاً وعلماً وعبادة وشرفاً وحفظاً وإتقاناً، توفي سنة سبع وأربعين ومائة^(٢) في المدينة، عن نافع عن ابن عمر سبقت تراجم هؤلاء فلا نعيدها^(٣)، بلفظ: ((فاقدروا ثلاثين))^(٤) بدل ((فأكملوا العدة ثلاثين))، وفي هذا كان نافع رفيقاً لعبد الله بن دينار في رواية حديث الشافعي عن ابن عمر، فكانت المتابعة قاصرة أيضاً، ولا اقتصار في هذه المتابعة كأن قيل: المثالان الأخيران ليس فيهما متابعة بناء على تفاوت الألفاظ مع اختلاف بالإثبات

(١) هو: أحمد بن صالح المصري أبو جعفر ابن الطبري، ثقة حافظ من العاشرة، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي فظن النسائي أنه عن ابن الطبري، (ت ٢٤٨هـ) وله ثمان وسبعون. التقريب (٤٨).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٩ / ١٢٤-١٣٠، وسير أعلام النبلاء ٦ / ٣٠٤-٣٠٧، والتقريب (٤٣٢٤).

(٣) مخطوط [١٨١-١٨٠ / ١].

(٤) أخرجه مسلم كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ٢ / ٧٥٩ ح (١٠٨٠).

والحذف، فدفعه بقوله: ولا اقتصار^(١) في هذه المتابعة^(٢)، أي: لا اكتفاء^(٣) بالشيء القصير في هذه المتابعة المذكورة، وهو كونها مقتصرة على اللفظ كما سيحيى.

بل المتابعة طويلة تبلغ ما كان باللفظ وما كان بالمعنى وتعمها، ولما كانت المتابعة القاصرة قريبة وكلمة هذه كالنص في الإشارة إليها، وهو خلاف المقصود، عمم الأمر فقال سواء كانت المتابعة تامة كالأولى أو قاصرة كالأخيراتين، فاندفع ما قيل: إن^(٤) الأولى حذف هذه^(٥) لعموم قوله: سواء إلخ^(٦)؛ وذلك أن هذه إشارة إلى المتابعة المطلقة، فلا منافاة بينها، وبين المشار بها وقوله: سواء لما بعده؛ لأنه في حكم المفرد؛ إذ التقدير مستو كونها تامة أو قاصرة؛ وذلك لأن ألف الاستفهام محذوفة من أول الفعل بقرينة أو، أي: كانت^(٧) كذا وكذا، ولا شك أن الاستفهام في مثل هذا المقام منسلخ عن معناه على ما قرره في تفسير قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٩)، ويجوز أن يكون خبرا محذوف، [٣٩٦ / ١] أي: هي سواء، وما بعده بيان له^(١٠)، وماله أنه يستوي الأمران في المتابعة في أن كلا منهما ليس بمقصود^(١١) على اللفظ، وسواء يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لأنه في الأصل مصدر،

(١) في (ق): (الاقتصار).

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٥١.

(٣) في (ر): (الاكتفاء).

(٤) في (ر) بإسقاط (إن).

(٥) في (ق): (هذا).

(٦) ينظر شرح القاري ص ٣٥٢

(٧) في (ر): (أكانت).

(٨) البقرة: ٦.

(٩) المنافقون: ٦.

(١٠) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢ / ٢٨٤.

(١١) في (ق): (بمقصود).

على اللفظ متعلق بالاختصار، يقال: اقتصر على كذا اكتفى بالشيء القصير من الأمر^(١)، بل لو جاءت المتابعة مطلقاً تامة أو قاصرة بالمعنى بأن يتحد المعنى من اللفظين، وإن اختلفت^(٢) العبارتان لكفى في حصول المتابعة، وفاعل (كفى) هو المحيىء بالمعنى، والكفاية: بلوغ المراد في الأمر^(٣)، والحاصل أنه كما أن المتابعة اللفظية معمول بها، فكذا المتابعة المعنوية؛ لأن هذا ليس من قبيل النقل على المعنى الذي هو مبدأ التأويلات والتحريفات، بل من قبيل تأييد اللفظ المحكم^(٤) باللفظ المحكم الذي يؤدّي معناه بلا شبهة، فكان اللفظين لفظ واحد في الحقيقة.

لكنها أي: المتابعة مطلقاً مختصةً بكونها من رواية ذلك الصحابي، بأن يكون الانتهاء من المشاركين إلى صحابي واحد معين كابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم، فلو كان سند المتابع بالكسر متصلًا إلى ابن عمر مثلاً وسند المتابع بالفتح منتهياً إلى ابن عباس مثلاً كان أحدهما مفارقاً للآخر، والمفارق لا يكون متابعاً، فلا توجد المتابعة المقصودة، فلا يتخلص الراوي عن التفرد، وروايته عن الجرح، وبهذا القيد يمتاز المتابع من الشاهد؛ فإن الشاهد أعظم كما سيحيى، وقد كان الحاكم يسمي المتابعات شواهد^(٥)، وقد أسلفنا عن ابن الصلاح أن المتابعة التامة هي أن يروي حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ويتابع حماداً غيره عن أيوب إلى آخر [٣٩٧ / ١] السند، فإن^(٦) لم يروه أحد غيره عن أيوب، بل عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة، فهي متابعة قاصرة،

(١) المفردات ص ٦٧٣.

(٢) في (ر): (اختلف).

(٣) ينظر: المفردات ص ٧١٩.

(٤) في (ق): بإسقاط (المحكم).

(٥) قال الزركشي: وهذا يستعمله الحاكم كثيراً في كتاب المستدرک. النكت ٢ / ١٧٠. وأفاده البلقيني عن الحاكم.

ينظر: محاسن الاصطلاح مع المقدمة ص ٢٤٨.

(٦) في (ق): (فأنه).

ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضًا^(١) انتهى بتغيير سير. فانظر فيه إطلاق المتابعة على الشاهد مخالفًا للجمهور^(٢)، إلا أن يكون ذلك على قول بعض المحدثين كما سيجيء.

وإن وجد متن، المتن عند أهل هذا الفن بمعنى الحديث الذي يقوم به المعنى ويساق السند لأجله من قول أو فعل^(٣)، مأخوذ من المتانة بمعنى الصلابة وشدة القوة، وعبر عن المركوب بالمتن والظهر^(٤) إطلاقًا لاسم الجزء على الكل؛ لأن القوة المقصودة في الظهر، وكذا الحديث قوة العالم؛ لأنه يحتج به فيقطع الخصم كما يقطع الراكب الطريق بقوة المركوب، وقد سبق غير هذا فارجع^(٥)، والمعنى: وإن^(٦) وجد حديث من الفرد النسبي يروى من حديث صحابي آخر لا من ذلك الصحابي بعينه، ومعنى آخر في الأصل أشد تأخرًا، فقولك: جاء زيد ورجل آخر، معناه في الأصل: أشد^(٧) تأخرًا من زيد في معنى من المعاني، ثم نقل إلى معنى غير، فمعنى رجل آخر: رجل غير زيد، وهذا معنى ما يقال من أن آخر كان في الأصل موضوعًا للاختلاف في الصفة، فنقل إلى الاختلاف في الذات، والظاهر أن من بيان للمتن المروي؛ لأنه^(٨) لا يقال: يروى منه بل^(٩) عنه، و^(١٠) المروي عنه هو الصحابي، الصحابي، يشبهه أي: يماثل الحديث الذي هو الفرد النسبي. ولما كانت المشابهة تعم القبيلين^(١١) قال في اللفظ والمعنى جميعًا، أو في المعنى فقط دون اللفظ.

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٨٣.

(٢) قال السخاوي: وأما من يقصر الشاهد على الآتي من حديث صحابي آخر وهم الجمهور. فتح المغيث ٢٥٩/١

(٣) المتن: هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام. نزهة النظر ٤١ / ١.

(٤) ينظر: لسان العرب ١٣ / ٣٩٨-٣٩٩.

(٥) ص ٩١.

(٦) في (ر) بإسقاط الواو.

(٧) في (ر): (رجل أشد).

(٨) في (ر): بإسقاط (لأنه).

(٩) في (ق): (بل مروي).

(١٠) في (ق): بإسقاط الواو.

(١١) في (ق): (القبيلتين).

فإن قلت: هنا قسم آخر هو المشابهة في اللفظ فقط، بأن يكون الحديثان متَّحدين في اللفظ ومختلفين في المعنى، فلم لم يعتبر المشابهة [١ / ٣٩٨] في اللفظ فقط حتى يتحقَّق الشاهد من ذلك الوجه أيضاً؟

قلت: الاشتراك في جميع الألفاظ مع اختلاف في المعاني نادر أو غير موجود، وعلى تقدير وجوده لا يسمى مثل ذلك المختلف شاهداً^(١)؛ لأن المقصود من الشاهد التقوية، والمختلفان معنى لا يقوي أحدهما الآخر. واعلم أن المشابهة في الحقيقة هي المماثلة في الكيفية فقط؛ كاللون والطعم والوجوب^(٢) والندب والعدل والظلم، وقد تكون من جهة الكمية، فالعموم والخصوص، ومن جهة الزمان والمكان والشروط، واللفظ والمعنى^(٣)، ويلتحق به زيد كالأسد أي: في الشجاعة، في التشبيه المجازي، وزيد مثل عمر أي: في الشكل أو في علم النحو أو نحوه، في التشبيه الحقيقي، فالشيطان يتشابهان عيناً ومعنى، ولا حرج في ذلك، فهو الشاهد أي: فذلك المتن الموجود المشابه للفرد النسبي على أحد الوجهين هو المسمى بالشاهد، ومن قال: فالمشابه لذلك المتن هو الشاهد^(٤) فقد خلط تدبر، فالشاهد من الشهادة كما في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٥) أي: أوجد ما يدل على وحدانيته^(٦)، وشواهد الحق حقائق الأكوان؛ فإنها تشهد وتدلُّ على المكوّن، لا من الشهود بمعنى الحضور، فإن الحديث المشابه للفرد النسبي من رواية صحابي آخر يدلُّ على صحة ذلك الفرد وتقويته، فإن لم يوجد له تابع ولا شاهد فقد تحقَّق فيه التفرد المطلق حينئذ،

(١) ينظر: شرح القاري.

(٢) في (ق): بتكرار (كالوجوب).

(٣) ينظر: المفردات ص ٤٤٣-٤٤٤.

(٤) شرح القاري ص ٣٥٣.

(٥) آل عمران: ١٨.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ١٦٨ / ٧.

وينقسم عند ذلك إلى مردود منكر إن كان الراوي ضعيفاً متَّهماً، وإلى غير مردود إن كان ثقة أو صدوقاً^(١).

ومثاله أي: جزء من جزئيات الشاهد بقسميه حال كونه واقعاً في الحديث الذي قدمناه أي: عن الشافعي وغيره [١ / ٤٠٠] عن ابن عمر، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: ((الشهر تسع وعشرون)) إلخ ما رواه النسائي^(٢) أحد أصحاب الكتب الستة كما مرَّ، والنساء بالفتح والمد وبالقصر أيضاً وبالهمزة من مدن خراسان^(٣)، ومن قصره على القصر فقد قصر؛ لأن أهل اللغة ذكروه في الناقص لا في المهموز، ومن شأن الناقص أن يمد ويقصر، كما أن من شأن المهموز أن يقصر فقط ودلَّ قولهم: نسوي على ما ذكرنا^(٤)، من رواية محمد بن حنين أي: ما أخرجه من روايته وصححه من طريقه، ومحمد بن حنين المكي مقبول مات بعد المائة^(٥)، وكان أبوه حنين - كزبير - مولى للعباس عم النبي ﷺ، وله صحبة؛ لأنه كان يخدمه عليه الصلاة والسلام، فوهبه للعباس، وكان يروي عن ابن عباس أيضاً^(٦)، عن ابن عباس متعلق برواية، عن النبي ﷺ متعلق بالراوي المحذوف لقريظة عن الواقع صفة لابن العباس، أي: عن ابن عباس الراوي عنه ﷺ، فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر الفاء للعطف على قوله: رواه النسائي، فالذاكر هو النسائي لا محمد بن حنين كما وهم^(٧)، وهي في الحقيقة فاء التفسير كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾^(٨) الآية، ونظائره كثيرة، سواء هو يستعمل وصفا وظرفا، وأصل ذلك مصدر بمعنى

(١) والصواب فيه الترجيح بحسب القرائن .

(٢) أخرجه النسائي ٤ / ١٣٥ ح (٢١٢٥).

(٣) معجم البلدان ٥ / ٢٨١

(٤) ينظر: المخصص لابن سيده ١٥ / ٣٣٥، والأنساب ١٣ / ٨٤-٩٣.

(٥) ينظر: التقريب (٥٨٣٩).

(٦) ينظر: الاستيعاب ١ / ٤١٢، أسد الغابة ٢ / ٩١، والإصابة ٢ / ١٢١-١٢٢.

(٧) ينظر: شرح القاري ص ٣٥٣.

(٨) هود: ٤٥.

الاستواء، وهو ههنا^(١) وصف بمعنى المستوي، والمعنى: فذكر مثل حديثه ذكرا مستويا بذكره، فنصبه على المصدرية، أو فذكر مثل حديثه حال كون ذلك المثل مستويا بحديثه، فنصبه على الحالية، من مثل بمعنى أنهما ذكراه^(٢) مستويين فيه من غير تفاوت في ألفاظ حديثه بعينه، فإن المثل عبارة عن المشابه لغيره [١ / ٤٠٠] في معنى من المعاني^(٣)، كأن أريد به هاهنا المشابه في الألفاظ، فيكون مماثلا في المعاني أيضاً، ويجوز أن يكون حالا من الحديث، كقوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٤)، والمعنى: حال كون حديث^(٥) عبد^(٦) الله مستويا بما ذكره، ولا يعد في أن يضاف كل من المساويين إلى الآخر، فيقال: هذا مساو لذلك وذلك مساو لهذا.

فإن قلت: كان الظاهر أن يقول: فذكر في كتابه مثل ما ذكره الشافعي في الأم لاشتراكهما في الرواية في كتابيهما^(٧). قلت: اختلاف السند منع من ذلك، على أن المقصود إثبات رواية التابعي عن الصحابي؛ ليتحقق^(٨) معنى الشاهد، وهو إنما يحصل ببيان رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر ورواية محمد بن حنين عن ابن عباس.

فهذا باللفظ أي: فهذا الشاهد الذي ذكرنا مثاله إنما هو باللفظ، ويلزم منه كونه بالمعنى أيضاً كما مر، فإذا هو شاهد باللفظ والمعنى جميعاً، وهو أحد القسمين، قدمه لقوته في الشهادة؛ لأن ما باللفظ والمعنى جميعاً فوق ما بالمعنى فقط، وإن كان كل منهما محكما لا يؤثر فيه اختلاف اللفظ.

(١) في (ر): (هنا).

(٢) في (ر): (ذكره).

(٣) المفردات ص ٧٥٩.

(٤) البقرة: ١٣٥.

(٥) في (ق): بإسقاط (حديث).

(٦) في (ر): بإسقاط (عبد).

(٧) في (ق): (كتاهما).

(٨) في (ق): (لتحقيق).

وأما الشاهد - ومثاله بالمعنى فقط - فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد بكسر الزاي والياء المثناة التحتية، وهو أبو الحارث محمد بن زياد القرشي الجمحي مولى عثمان بن مظعون بالطاء المعجمة، أخ النبي ﷺ من الرضاع، وقيل: مولى آل قدامة بن مظعون، وكان مديني الأصل، سكن البصرة وسمع أبا هريرة وغيره، وروى عنه كثير من الأثبات النبلاء، قال أحمد بن حنبل والترمذي: هو ثقة، فيحتج بحديثه^(١)، عن أبي هريرة، أي: من رواية محمد بن زياد الراوي عن أبي هريرة، فهو متعلق [٤٠١ / ١] بالمحذوف بلفظ: ((فإن غم عليكم)) متعلق بقوله: رواه البخاري، وغم الهلال فهو مغموم سبق بيانه، وفي بعض النسخ: ((فإن غُمِّي)) بضم الغين المعجمة وكسر الميم المشددة وفتح الياء في آخره، هكذا ضبطه بعض العلماء^(٢).

والتعمية بالمعجمة: التغطية^(٣)، بالفارسية: نيك يوشانيرن وهو في الأصل: غمم من التغميم إبدال الميم الأخيرة دفعا لثقل الضعيف كما في: تقضي البازي وتمطي؛ فإن أصلهما: تقضض وتمطط، ونظائرها كثيرة^(٤). وأما التعمية بالمهملة فبمعنى الإخفاء^(٥)، بالفارسية يوشيك كرون يقال: عمى معنى البيت أخفاه، فظهر الفرق بينهما تدبر. فأكملوا عدة شعبان ثلاثين^(٦) أي: أكملوا عدد أيام شعبان ثلاثين ثم صوموا شهر رمضان؛ فإن بذلك يزول الشك ويتحقق يوم الصوم، فهذا لفظه غير الأول، لكن معناه موافق له، فيكون من قبيل الشواهد بالمعنى فقط.

(١) ينظر: تهذيب الكمال ٢٥ / ٢١٧-٢١٩، وسير أعلام النبلاء ٥ / ٢٦٢. قال ابن حجر: ثقة ثبت ربما أرسل. التقريب (٥٨٨٨).

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٥٤.

(٣) ينظر: الصحاح ٥ / ١٩٩٨.

(٤) ينظر: لسان العرب ٧ / ٢١٩.

(٥) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣ / ٣٠٤.

(٦) أخرجه البخاري كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: (إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا) ٣ / ٢٧ ح (١٩٠٩) بلفظ: (فإن غمي...).

وشعبان شهر معروف من الشهور الاثني عشر، سمي بذلك لأنهم كانوا يتشعبون ويتفرقون فيه^(١)، قال بعض الأكابر: أفضل الشهور عندنا شهر رمضان، ثم ربيع الأول ثم رجب ثم شعبان ثم ذو الحجة ثم شوال ثم ذو القعدة ثم المحرم، على الترتيب، وما بقي فمساو في الفضل^(٢)، وربما يقال لرجب^(٣) وشعبان: رجبان تغليبا لرجب على شعبان، وربما يقال: شعبانان تغليبا لشعبان على رجب^(٤)، ومن التغليب لا يلزم المماثلة؛ فإن رجب أفضل من شعبان؛ لكونه من الأشهر الحرم، وكون شعبان في حريم رمضان لا يدفعه، وذلك مثل العمرين، ومع كون الصديق أفضل من الفاروق - رضي الله تعالى عنهما - بإجماع العلماء في التغليب أمر لفظي ليس بمبني على المعنى. [١ / ٤٠٢] وخص قوم^(٥) من أهل الحديث منهم العراقي^(٦) ناظم مقدمه ابن الصلاح^(٧) المتابعة بالنصب مفعول (خص)، يقال: خصه خصًا وخصوصًا وخصوصية، ويفتح، بما حصل باللفظ الياء داخله على المقصور عليه، كما في قوله: خص المال بزيد، أي: المتابعة مقصورة على ما حصل باللفظ، لا تتجاوز إلى ما حصل بالمعنى، كما أن المال مقصور على أن يكون لزيد لا يتجاوز إلى أن يكون لعمرو وغيره، بخلاف المتابعة الأولى، فإنه لا اقتصار فيها على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى لكفى

(١) ينظر: لسان العرب ١ / ٥٠٢.

(٢) ويقصد ابن عربي. ينظر: المفاتيح الوجودية والقرآنية لكتاب فصوص الحكم ص ٢٤٧، وروض الأحيار المنتخب من ربيع الأبرار ص ١٤٣.

(٣) في (ق): (رجب).

(٤) ينظر: الصحاح ١ / ١٣٣.

(٥) منهم البيهقي كما نقله السخاوي. ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١ / ٢٥٦.

(٦) هو: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي الكردي المصري الشافعي، الإمام الحافظ المحدث الفقيه الأصولي، له: ألفية مصطلح الحديث، (وشرح ألفية الحديث) و(التقييد والإيضاح) وغيرها

(ت ٨٠٦هـ). ينظر: إنباء الغمر ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٧، والضوء اللامع ٤ / ١٧١ - ١٧٨.

(٧) وهي الألفية المعروفة بالتبصرة والتذكرة، وهي من أهم متون علوم مصطلح الحديث المنظومة، ت: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، وعدد أجزاءه جزآن.

كما سبق سواء كان^(١) أي: المتابعة والتذكير باعتبار ما حصل على أن الشريف المرتضى^(٢) قال: تأنيث المصادر قد لا يلتفت إليه؛ لكونها مؤولة بالفعل، مع أن^(٣) وعكسه ما قال المحقق التفتازاني أن المتكلم إذا علم أن مدلول ما مؤنث جاز تأنيث الضمير العائد إليه، وإن كان اللفظ مذكراً^(٤)، من رواية ذلك الصحابي أي: الصحابي الذي انتهى إليه السند في صورة التفرد، أم لا أي: أم لا يكون من روايته، فإن الجمل تحذف بعد لا كثيراً اختصاراً، بخلاف لم، وأم حرف عطف كأو، والشاهد بالنصب عطف على المتابعة، أي: وخص ذلك القوم الشاهد^(٥)، بما حصل بالمعنى يعني: أن الشاهد مقصور على ما كان بالمعنى، لا يتجاوز إلى ما كان باللفظ، بخلاف الشاهد الأول، فإنه عام لما حصل باللفظ وبالمعنى كما مضى، كذلك أي: سواء كان^(٦) من رواية ذلك الصحابي أم لا^(٧)، والكاف بمعنى المثل، على أنه حال من الشاهد، أي: حال كون الشاهد مثل المتابعة في التسوية، ومثل لتوغله في الإبهام كغير لا يتصرف بالإضافة، فيحوز أن يقع حالا، والحاصل أن [٤٠٣ / ١] الاختلاف بين قوم وقوم في هذا المقام حقيقي، لا لفظي؛ وذلك لأن الأولين عمّموا المتابعة إلى ما كان باللفظ والمعنى^(٨).

(١) في (ق): (إعرابه قد سبق قريباً كان).

(٢) هو: علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي، يعرف بالسيد الشريف، له شرح المفتاح وحاشية على أوائل شرح مختصر المنتهى وأوائل البيضاوي وعلى الخلاصة للطبري وكتاب التعريفات، وله حاشية على ذيل الكشف، وكانت بينه وبين التفتازاني مباحثات ومحاورات. ينظر: الضوء اللامع ٥ / ٣٢٨ - ٣٣٠، والبدر الطالع ١ / ٤٨٨ - ٤٩٠.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) أشار المصنف في روح البيان ٣ / ٢٠ إلى هذا القول وأنه من كتاب حواشي الكشف للتفتازاني، قال الزركلي: لم تتم. الأعلام ٧ / ٢١٩. وحاشية التفتازاني على الكشف للزنجشري مخطوط في مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث برقم ١٠٥٦٢٢.

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٥٤.

(٦) في (ق): بإسقاط (كان).

(٧) في (ق): بإسقاط (لا).

(٨) في (ق): بالمعنى.

وخصُّوها بما كان من رواية ذلك الصحابي^(١) والآخرين، عكسوا الأمرَ فخصَّوه بما كان باللفظ^(٢) وعمُّوها إلى ما كان من رواية ذلك الصحابي وغيره^(٣) أيضًا^(٤)، فكان كل من متابعة الأولين وشاهدهم مخالفًا لمتابعة الآخرين وشاهدهم من حيث إن ما كان عامًّا عند الأولين كان خاصًّا عند الآخرين، وما كان خاصًّا عندهم كان عامًّا عندهم.

وقد يطلق المتابعة على الشاهد أي: يرسل عبارة المتابعة فيعبر بها عن الشاهد، ولفظ المتابعة وإن كان في الأصل مصدرًا، لكنهم استعملوها في غير عرفهم، بمعنى المتابع بكسر الموحدة، فكانت حقيقة عرفية دل عليه قولهم: المتابعات والشواهد بعطف الشواهد على المتابعات بفتح الموحدة، قال الفناري^(٥): "التسمية في العرف غير اللفظ إطلاقًا للمصدر على ما يتحقَّق به، كالدلالة والبيان على الدليل، وهذا أمر عرْفِيٌّ لا نزاع في الاصطلاح"^(٦) انتهى.

ومن^(٧) قال: فيه مسامحة، والمراد المتابع ليلائم المقابلة^(٨)، فقد غفل عما ذكرناه^(٩) وقابل الحقَّ بالباطل. وبالعكس أي: ويقع الإطلاق بالعكس أيضًا؛ بأن يرسل العبارة فيعبر بالشاهد عن المتابعة من غير فرق بينهما، كما فرق الأولون والآخرين، والأمر فيه أي: في

(١) ما اصطلاح عليه الحافظ ابن حجر.

(٢) في (ق): (بالمعنى).

(٣) كالبيهقي .

(٤) في (ق): بإسقاط (أيضًا).

(٥) هو: حسن حلبي بن محمد شا الفناري (ت ٨٨٦هـ)، من علماء الدولة العثمانية، ولد ونشأ وتوفي بتركيا، برع في المعقولات وأصول الفقه، وصنف كتبًا منها: (حاشية على شرح السراجية) في الفرائض، و(حاشية على التلويح شرح التنقيح) في الأصول، و(حاشية على تفسير البيضاوي)، و(حاشية على شرح المطول للتفتازاني). ينظر: الأعلام ٢/ ٢١٧، والشقائق النعمانية ص ١١٤.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) في (ق): (فمن).

(٨) شرح القاري ص ٣٥٥.

(٩) في (ق): (ذكرناه).

مثل هذا الإطلاق سهل قال البيهقي: السهولة من الخامس نرم شدن وأشان شدن ^(١)، والنعت سهل ويسير لا عسير، أي: المقصود الذي هو التقوية والتأييد حاصل بكل منهما، سواء سمي متابعة أو شاهداً ^(٢)، وكأنه إشارة إلى مذهب آخر ثالث هو التسوية [٤٠٤ / ١] بينهما، فيكون الخلاف أيضاً حقيقياً ^(٣)، والحق أن المذهب الأول أصح؛ لموافقته اللغة، فإنه لا يقال: تابعه إلا إذا مشى خلفه ومر به، فمضى معه، والسند إذا لم ينته إلى ذلك الصحابي لا يتحقق معنى المتابعة بحسب الحقيقة، فإطلاق المتابعة على سند يفارق ذلك الصحابي أمر عرْبِيٌّ ناقص؛ لأنه عند قوم دون قوم، وأما الشاهد فلا دلالة فيه لغة على ما دل عليه المتابعة، فينبغي أن يكون المتابعة أعمّ، فكل متابعة شاهدٌ دون العكس ^(٤)، أما المقدمة الأولى فلأن في المتابعة معنى الشهادة التي هي الدلالة على صحّة الحديث، وأما الثانية فلما فيه من المخالفات لوضع اللغة، والأنسب الأغلب في مثل ذلك الانتقال من أصل لا الارتحال.

واعلم الأمر بالعلم إشارة إلى الاعتناء بشأن المعلوم، ففيه أن الاعتبار الآتي مستقل بالمعرفة كالمتابعات والشواهد، فالجرح الذي سيذكره في حق ابن الصلاح عين الجرح والإلزام

(١) تاج المصادر في اللغة للبيهقي المعروف (بجعفر ك) ت: أحمد أبو العيلة ٦٥/٢

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٥٥.

(٣) ذكر ابن حجر في النزهة ثلاثة إطلاقات للمتابعة والشاهد وهي:

الأول: جعل المدار على الصحابي، فإن اتحد فهو المتابع، وإن اختلف فهو الشاهد، وهذا ما اصطاح عليه ابن حجر والمتأخرون من أهل الحديث.

الثاني: جعل المدار على اللفظ، فإن اتحد فهو المتابع سواء كان من رواية ذلك الصحابي أو لا، والشاهد بما حصل بالمعنى، وقد نقل السخاوي أن البيهقي ممن كان ينظر إلى اللفظ والمعنى.

الثالث: إطلاق المتابعة على الشاهد والعكس، وهو مذهب ابن الصلاح وما كان عليه الاصطلاح قبل ابن حجر.

ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١ / ٢٥٦، وشرح ألفية العراقي لعبد الكريم الحضير ١٢ / ١٧، وشرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٤) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ١ / ٣٤.

لنفسه من حيث لا يشعر^(١)، تدبر، أن تتبع الطرق والأسانيد، وتتبعها تطلبها، فإن التبّع بالفارسية أزى فراشدن المعنى: خلف شيء يلزمه تطلبه إلى أن يدركه^(٢)، وقوله: اعلم وأن من الشرح والتبّع منصوب بالنسبة إليه ومرفوع بالنسبة إلى المتن، والشيء الممزوج بآخر في حكم واحد. ولما كان المتن مندجًا في ضمن الشرح كان الحكم للشرح^(٣)، فوقع الإعراب حسب ما يقتضيه من الجوامع متعلق بالتبّع وتعيين محله، والجوامع من الكتب نحو جامع البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم، قال الإمام السيوطي^(٤) في أول شرحه لصحيح البخاري: "سماه الجامع لأنه لم يخصّ بصنف دون صنف؛ ولذلك^(٥) أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية [١ / ٤٠٥] والآتية وغير ذلك من الآداب والرقائق"^(٦) انتهى.

فظهر أن من قال: الجوامع الكتب التي جمع فيها الأحاديث على ترتيب كتب الفقه كالكتب الستة أو على ترتيب الحروف الهجائية في الجامع الصغير^(٧) فهو لم يأت بمعنى الكلمة على حقيقته^(٨). نعم، قد يطلق الجامع على كتاب جمع فيه بين الصحيح والحسن والغريب، ولم يشترط فيه الصحيح فقط، فالصحيحان وكتاب ابن خزيمة^(٩) ونحوها ليس فيها

(١) يقصد عندما اعترض على الحافظ عند قوله : معرفة الإعتبار والمتابعات والشواهد.

(٢) ينظر: الصحاح ٣ / ١١٩٠.

(٣) في (ق): (المشرح).

(٤) هو: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر المصري السيوطي الشافعي أو الأسيوطي، له مصنفات كثيرة، منها: الإتقان في علوم القرآن، والأشياء والنظائر، وتدريب الراوي، (ت ٩١١هـ). ينظر: شذرات الذهب

١٠ / ٧٥، والبدر الطالع للشوكاني ١ / ٣٢٨-٣٣٥، والأعلام للزركلي ٣ / ٣٠١-٣٠٢.

(٥) في (ق): (ولهذا).

(٦) التوشيح شرح الجامع الصحيح للسيوطي ١ / ٤٣.

(٧) ينظر: شرح نخبة القاري ص ٣٥٦.

(٨) في (ق): (حقيقة).

(٩) سبق مناقشة ذلك

غير الصحاح، فإنهم اشترطوا فيما جمعه الصحاح، بخلاف غيرهم من بعض الأئمة، والمسانيد جمع مسند، والمسند من الحديث بخلاف^(١) المرسل، وهو الذي اتصل إسناده إلى رسول الله ﷺ، وهو ثلاثة أقسام: المتواتر والمشهور والآحاد، وقد سبق بيان ذلك^(٢)، والمراد هنا الكتب التي جمع فيها مسند كل صحابي على حدة، على اختلاف مراتب الصحابة وطبقاتهم، والتزام^(٣) نقل جميع مروياتهم^(٤) صحيحا كان أو ضعيفا، وقد يجمع في كتاب واحد بين الأمرين، بأن يجعل قسم منه على ترتيب الحروف، وقسم آخر على ترتيب المسانيد، كما فعل الجلال السيوطي في جامعه الكبير، فجعل القولي على ترتيب الحروف، والفعلية على ترتيب المسانيد^(٥)، قال ابن الصلاح: "كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي، وما جرى مجراهما في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقا، كمسند أبي داود الطيالسي^(٦) ومسند عبد الله بن موسى^(٧) ومسند أحمد بن حنبل^(٨) ومسند إسحاق ابن راهويه^(٩) ومسند عبد بن حميد^(١٠) ومسند

(١) في (ق): (خلاف).

(٢) مخطوط [٦٤ / ١] و [٧٠ / ١] و [١٢٨ / ١].

(٣) في (ق): (الترم).

(٤) في (ق): (روياتهم).

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٥٧.

(٦) ذكر الزركشي أنه ليونس بن حبيب سمعه منه فنسيه إليه ينظر النكت ٣٤٨/١ وهو مطبوع ت: د. محمد بن عبد المحسن التلركي، دار هجر مصر ١٤١٩ هـ قي أربعة أجزاء.

(٧) هو أحد شيوخ البخاري وأول من صنف المسند على تراجم الرجال ينظر النكت للزركشي ٣٤٩/١، وكشف المشكل لابن الجوزي ٩/١.

(٨) مطبوع بأكثر من طبعة منها ما حققه شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة ١٤٢٧ هـ، وينظر النكت للزركشي ٣٥١/١ في الكلام عنه ومدى صحة مروياته.

(٩) مطبوع ت: عبدالغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة ١٤١٢ هـ في خمسة أجزاء

(١٠) طبع منه المنتخب من مسند عبد بن حميد ت: مصطفى العدوي دار بلنسية للنشر والتوزيع ١٤٢٣ هـ في

الدارمي^(١) ومسند أبي يعلى الموصلي^(٢) ومسند الحسن بن سفيان ومسند البزّاز^(٣) أبي بكر وأشباهها، [٤٠٦ / ١] فهؤلاء عادة في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به، فلذلك^(٤) تأخرت مرتبتها وإن جلّت لجلالة مؤلفيها عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب^(٥) المصنفة على الأبواب^(٦) انتهى.

ومن هذا يُعرف وجه تأخير المصنف المسانيد عن الجوامع؛ فإن الجوامع محتج بها، ومؤلفة على الأبواب، فلها منزلة على غيرها من كتب الأحاديث التي ليست على تلك الهيئة، والأجزاء جمعه جزء، وجزء الشيء ما يتقوم به جملة؛ كأجزاء السفينة وأجزاء البيت وأجزاء الجملة من الحساب، وقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾^(٧)، أي: نصيب، وذلك جزء من الشيء، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾^(٨) أي: إناثاً^(٩)، وهي جزء من مطلق العباد، ولا فرق في اللغة بين البعض والجزء؛ ولذلك يقابل كل منهما بلفظ كل فهما من الألفاظ المترادفة، وقال بعضهم: الجزء لا يتجزأ، والبعض يتجزأ^(١٠)، وأيضاً جاء في السلوب ليس بمتبعض ولا بمتجزئ^(١١)^(١٢)، فذو الأجزاء باعتبار

(١) وهو مرتب على الأبواب مطبوع ت: مرزوق الزهراني بدون ناشر ١٣٣٦هـ في جزئين .

(٢) مطبوع ت: حسين سليم أسد دار المامون للتراث دمشق ١٤٠٤ هـ في ١٣ جزءاً.

(٣) يبين فيه علل الأحاديث مطبوع ت: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة في

١٨ جزءاً

(٤) في (ق): (فلهدا).

(٥) في (ق): بإسقاط (الكتب).

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧-٣٨.

(٧) الحجر: ٤٤.

(٨) الزخرف: ١٥.

(٩) ينظر: المفردات ص ١٩٥.

(١٠) ينظر: الفروق اللغوية للعسكري ص ١٤٢.

(١١) في (ق): (ولا متجزئ).

(١٢) ينظر: شرح أسماء الله الحسنى للرازي، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣١هـ/

٢٠١١م، القول في تفسير (الواحد الأحد) ص ٢٩٧.

انحلاله إلى أشياء، وكان تركيبه منها متجزيا، وباعتبار انحلاله إليها مطلقا يسمى: متبعضا، فهما إذا متغايران^(١) عرفا، والمراد بالأجزاء هاهنا: ما دُونَ فيه حديث شخص واحد وأحاديث جماعة في مادة^(٢)، وهي لما كانت بمنزلة الأجزاء المفردة من الكتب الجامعة المركبة قيل لها: الأجزاء، فالأجزاء أقلُ حالا من الكتب^(٣) كما قيل للمحلة بالفارسية: كوي ثم أطلق على القرية، كما يقال: كوي وكند بمعنى: القرية والبلدة؛ لأن القرية بمنزلة محلة من محلات البلدة؛ لذلك متعلق بالمتبع، أي: لأجل معرفة حال الحديث دل عليه [٤٠٧ / ١] قوله: الحديث الذي نظن أنه فرد، يعني: يظن المطلع عليه تفرد راويه به، وظاهره الإطلاق الشامل للنسبي وغيره كذا قيل^(٤)، والظاهر أنه أراد الفرد النسبي، وإنما أطلقه اعتمادا على ما قيده به فيما سبق، وقد مر الاعتذار عن تخصيص الفرد النسبي بالذكر^(٥)؛ ليعلم هل له متابع أم لا، وكذا هل له شاهد أم لا، وإنما طوى ذكره اعتمادا على شهرته، فإن الاعتبار إنما يجري في المتابعات والشواهد جميعا، وقول بعضهم في قوله: هل له أي: لراويه^(٦) بحذف المضاف إنما هو باعتبار ما سبق من قول المصنف: فهو المتابع بكسر الموحدة، وإلا فلا مناقشة في أن يكون الحديث متابعا أيضا، وقد مضى البيان المشبع في ذلك، فارجع، هو الاعتبار؛ لأن المتبع يعبر بتبُّعه وتفتيشه من الجهل إلى العلم، ويجوز من المتابعات والشواهد الدوال إلى صحّة الأحاديث المدلول بها عليها، فيعلم أنها ليست من قبيل التفرد المطلق.

واعلم أن المصنف أصاب في إيراد ضمير الفصل ليوافق ما قبله من قوله: هو المتابع هو الشاهد، لكن في إيراد (اعلم) في عنوان الكلام نوع فصل له، وإن كان مصدرا بالواو

(١) في (ق): (متغايرين).

(٢) شرح القاري ص ٣٥٧.

(٣) في (ق): بإسقاط من (الجامعة) إلى هنا.

(٤) ينظر: شرح القاري ص ٣٥٧.

(٥) ص ٢٠٨.

(٦) شرح القاري ص ٣٥٧.

الجامعة، وعلى كل حال ففيه الإلزام السابق والوقوع في عين ما اعترض به على الغير، ثم اعلم أن الواو لا تقع في أول الكلام.

وما يذكر أهل اللغة أن الواو قد تكون للابتداء والاستئناف فمرادهم أن يبدأ كلام بعد تقدم جملة مفيدة من غير أن يكون الجملة الثانية تشارك الأولى، فأما ابتداء الكلام من غير أن يتقدمه شيء فغير موجود ولا جائز^(١)، ذكره صاحب البدائع^(٢) في كتاب الإيمان.

وقال أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(٣): [١ / ٤٠٨] إنه^(٤) كلام لا محل له^(٥) من الإعراب، ولا يلزم أن يكون الواو عاطفة البتة؛ لأن النحويين نصُّوا على أن الواو قد يكون للاستئناف؛ بدليل أن الشعراء يأتون بها في أوائل أشعارهم من غير تقدم شيء يكون ما بعدها معطوفاً عليه، ويسمون واو الاستئناف، ومن ذهب إلى أن الواو تكون عاطفة البتة قدَّر أن الشاعر عطف كلامه على شيء منوي في نفسه، ولكن الأول أشهر القولين^(٦)، فانظر ماذا ترى، فإن عطف اللفظ على المنوي في الضمير يتعجَّب منه الوري، على أن وقوعها في أوائل أشعار البلغاء مما يقال لقائله: لغا. وقول ابن الصلاح مبتدأ وخبره قوله: قد يوهم إلخ، أي: قوله في مقدمة النوع الخامس عشر معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد ثم قال: هذه أمور يتداولونها من نظرهم في حال الحديث، هل تفرد به راويه أو لا؟ وهل هو معروف أو لا؟^(٧). انتهى. قوله: والمتابعات بفتح الموحدة: جمع متابعة،

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٣ / ٢٤.

(٢) هو: علاء الدين أحمد بن محمد ابن سيد الغزنوي الإمام الكاشاني أو الكاساني، فقيه حنفي مشهور، صاحب أعظم كتاب في فقه الحنفية واسمه: (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) وله (السلطان المبين في أصول الدين). ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب ١٠ / ٤٣٤٨، وتاج التراجم لابن قطوبغا ص ٣٢٧، والجواهر المضئية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي ١ / ١٢٠ - ١٢١.

(٣) آل عمران: ٤٨.

(٤) في (ق): (لأنه).

(٥) في (ق): (كلام مبتدأ إلى مستأنف لا محل له).

(٦) ينظر: الكشاف للزمخشري ١ / ٣٦٤. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلي ٣ / ١٨٤.

(٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٢.

والكسر كما وهم^(١) خطأ، تفتن، قد يوهم الإيهام الإيقاع في القوة الوهمية الحاكمة على القوى الجسمانية كلها، المستخدمة إياها استخدام العقل للقوى العقلية بأسرها^(٢)، والإتيان به (قد) يشير إلى أنه لا إيهام عند التأمل؛ فإن (قد) الداخلة على المضارع تفيد التقليل إن أريد به الاستقبال، والتحقيق كما إذا دخلت على الماضي إن أريد به الحال، وفي التنزيل: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾^(٣) و﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾^(٤)، لكن القلة بحسب الإضافة لا تنافي الكثرة في نفسه، على أنها قد يستعار فيستعمل للتحقيق أيضاً، فعبارة المصنف تحتمل احتمالين، وإن كان [٤٠٩ / ١] احتمال القليل أظهر بحسب المقام^(٥)، أن الاعتبار قسيم لهما أي: للمتابعات والشواهد من حيث إن العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، وإضافة المعرفة إلى كل منها تستلزم الاستقلال المنافي للاتباع، فكان حق العبارة أن يقول: النوع الخامس عشر: [اعتبار]^(٦) المتابعات والشواهد. وقسيم الشيء: ما كان مقابلاً للشيء ومندرجاً معه تحت شيء آخر كالاسم المقابل للفعل المندرج تحت الكلمة التي هي أعم منهما^(٧)، وكالإنسان المقابل للفرس المندرج معه تحت الحيوان الأعم^(٨)، ونظائر ذلك^(٩) لا تحصى كثرة. وليس الأمر كذلك في الواقع، أي: مثل ذلك المذكور من كون الاعتبار قسيماً لهما؛ لعدم اندراج الثلاثة تحت شيء أعم يشملها؛ وذلك أن التقسيم إما حقيقي، وهو ضم قيوده متباينة في الخلو والاجتماع إلى المقسم الكلي؛ ليحصل بانضمام كل قيد قسم جزئي على حدة، كما يقال: الحيوان إما حيوان ناطق كالإنسان،

(١) ينظر: شرح القاري ص ٣٥٨.

(٢) ينظر: التعريفات ص ٢٥٥.

(٣) البقرة: ١٤٤.

(٤) الأحزاب: ١٨.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ص ٢٢٧-٢٣٢.

(٦) في الأصل: (اتباع اعتبار)، وفي (ر) بإسقاط (اتباع)، والصحيح ما أثبتته.

(٧) التعريفات ص ١٧٥.

(٨) ينظر: المرجع السابق ص ٧٥.

(٩) في (ق): بإسقاط (ذلك).

وإما حيوان مفترس كالأسد، وإما حيوان صاهل كالفرس، إلى غير ذلك^(١)، فكل من الناطق والمفترس والصاهل قيود متباينة يحصل بانضمام كل منها إلى الحيوان نوع من الأنواع الحقيقية، وإما الاعتباري^(٢) وهو ضم قيود متخالفة متغايرة إلى المقسم كما يقال: هذا الإنسان إما ضاحك أو كاتب بالإمكان والقوة؛ لأن التغاير الواقع بين الضاحك والكاتب لا يجعل الإنسان قسمين حقيقة؛ لعدم التباين الكلي بينهما، ولذا جاز اجتماعهما فيه، بخلاف النطق والافتراس مثلا. وليس الاعتبار والمتابعات [١ / ٤١٠] والشواهد مما يجري فيها شيء من هذين القسمين^(٣)، يعني: لا تدخل تحت أمر واحد، لا بالقيود المتباينة لتكون أقساما حقيقية، ولا بالقيود المتغايرة لتكون أقساما اعتبارية، فكيف القول بقسميه^(٤) الاعتبار لهما، بل هو إضراب عن الأول لكونه غلطا، أي: بل الاعتبار هيئة التوصل إليها^(٥) أي: كيفية التوصل إلى المتابعات والشواهد، فلا يكون قسيما لهما البتة، والهيئة في الأصل: كيفية وضع أعضاء الصورة بعضها من بعض التي يدركها^(٦) ظاهر الحس^(٧)، والفرق بين التوصل والتوصل أن الأول أعم؛ لأن التوصل إلى شيء قد يكون برغبة وبدونها، والتوصل متضمن لمعنى الرغبة، فلا يكون بدونها^(٨)، وكل منهما يعدى (إلى)، قال البيهقي: التوصل: نزويكي جستن، والتوصل: محيلة فاميري سيدن^(٩)، فظهر الفرق بينهما من وجه آخر،

(١) قال اللقاني: وقسم الشيء - كما قاله السيد - وغيره من المحققين: ما كان مندرجا تحته وأخص منه كالإنسان والفرس للحيوان. وقسيم الشيء: ما كان مباينا له، ومندرجا تحت أصل كلي كالإنسان للفرس في المثال المذكور. قضاء الوطر في نزهة النظر ص ٨٧٦.

(٢) في (ر): (اعتباري).

(٣) في (ر): (التقسيمين).

(٤) في (ر): (بقسيميه).

(٥) في (ر): (إليهما).

(٦) في (ق): (يدرك).

(٧) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٤ / ٤٠٣.

(٨) المفردات ص ٨٧١.

(٩) تاج المصادر في اللغة للبيهقي المعروف (بجعفر ك) ت: أحمد أبو العيلة ٢ / ٣٦٦

يقال: توصل^(١) إلى الشيء عمل عملاً تقرب به إليه^(٢)، قال بعضهم: ما قاله ابن الصلاح صحيح؛ لأن هيئة التوصل إلى الشيء غير الشيء^(٣). انتهى. فيكون في معنى العلة، وعلّة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء^(٤)، ولا شك أن الموقوف عليه غير الموقوف. أقول: يكفي إلزاماً للمصنف أنه غاير بين المتابع والشاهد والاعتبار؛ حيث عرف كلا منها^(٥) بما يغاير تعريف الآخر، لا سيما جعل في جانب الحكم ضمير الفصل المشعر بأن معنى أحدها لا يتجاوز إلى الآخر، وهو عين المباينة، ولكن لا ينافي المباينة الجزئية في الحدود الاعتبارية والماهيات الغير الحقيقية [١ / ٤١١] اجتماع المحدودين في أمر واحد، كاجتماع معنى الضاحك والكاتب في الإنسان مع المغايرة الواقعة بينهما في المفهوم، وهو مراد ابن الصلاح؛ فإنه أراد أن هذه وإن كانت أموراً متغايرة ومفهومات متخالفة مستقلة في تعلق المعرفة بكل^(٦) منها على حدة، فقد يتقدم أحدها الآخر لكونه في معنى العلة له كالاعتبار، ولا يوجب ذلك القسيمية^(٧) التي يدعيها المصنف، فإنها^(٨) تكون بين المتباينين تبايناً كلياً؛ ولهذا السرّ قدم ابن الصلاح معرفة الاعتبار على^(٩) معرفة ما عداه، فلا إيهام في عبارته أصلاً، بل هي عبارة محكمة كالصخرة، فيا عجباً من المصنف حيث حفر حفراً^(١٠) فوقه فيه^(١١)!

(١) هكذا كتبت في جميع النسخ، ولعلها: (توسل لتوافق ما في القاموس).

(٢) القاموس ص ١٠٦٨.

(٣) القول المبتكر ص ٧١.

(٤) التعريفات ص ١٥٤.

(٥) في (ر): (منهما).

(٦) في (ر): (في كل).

(٧) في (ر): (لقسيميه).

(٨) في (ق): (فإنه).

(٩) في (ق): (لا على).

(١٠) في (ر): (حفر لأخيه).

(١١) مراد الحافظ أن هذا قد يوهم لذا قال المصنف (قد) يشير إلى أنه لا إيهام عند التأمل .

وجميع ما تقدم من أقسام المقبول وهي أربعة: الصحيح لذاته، ولغيره، والحسن لذاته، ولغيره، كما صرح به نفسه في أول تقسيم المقبول، والجميع بمعنى المجموع، كالمديد بمعنى الممدود، وهذا الشيء مجموع أي: جمع من هنا وهنا^(١)، يحصل من الباب الأول، وحصل حصولاً وُجد وثبت^(٢)، وهو من الأفعال العامة [المتأولة]^(٣) لجميع الأفعال المخصوصة^(٤)، يعني أن معناه ومعنى ما في معناه يتحقق في ضمن جميع الأفعال الخاصّة كالضرب والذهاب والقيام ونحوها^(٥).

فائدة تقسيمه قد مر معنى الفائدة وما في لفظها من جواز الرسم بالهمزة وبالياء المثناة التحتية، أي: فائدة تقسيم ما تقدم، وفيه أن ما تقدّم عبارة عن الأقسام، والتقسيم يتعلق بالمقبول لا بأقسامه، ولو أعيد الضمير إلى المقبول بقي الموصول بلا عائد، إلا أن يقال: المراد من تقسيم الأقسام تقسيم المقبول إليها، وفيه تكلف باعتبار مراتبه متعلق بالحصول والضمير إلى ما تقدم، وأيضاً^(٦) لكن من غير تكلف؛ لأن للأقسام مراتب [١ / ٤١٢] مختلفة في الحقيقة، والمرتبة بمعنى المنزلة العلية، من رتب إذا انتصب قائماً، والاعتبار صفة المعتر، وهو العقل عند العقل، والأمور الاعتبارية هي التي لا وجود لها إلا^(٧) في العقل^(٨)، فهي في مقابلة الأمور الحقيقية التي لها وجود في العقل وفي الخارج، قالوا: لولا الاعتبار لبطلت الحقائق^(٩)^(١٠)، دل على أن الاعتبار العقلي مجتمع هو والحقائق، فالعقل إذا اعتبرها

(١) الصحاح ٣ / ١١٩٩.

(٢) القاموس ص ٩٨٤.

(٣) في الأصل: (المتأولة)، وفي (ر): (المتداولة)، والصحيح ما أثبتته.

(٤) حاشية محيي الدين شيخ زاده محمد بن مصلح الدين القنوجي الحنفي (ت ٩٥١هـ) على تفسير البيضاوي (ت

٦٨٥هـ)، ضبطه وصححه محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١ / ٣٧٦.

(٥) في (ر) بإسقاط (ونحوها).

(٦) في (ر) بإسقاط الواو.

(٧) في (ق): (لا) بإسقاط الألف.

(٨) ينظر: التعريفات ص ١٩٦.

(٩) أي: لولا الإضافات والنسب المعترية بين الأشياء. ينظر: روح البيان ٥ / ٢٧٢.

(١٠) ينظر: دستور العلماء ٣ / ١٢٧، وفيها: لولا الاعتبار لبطلت الحكمة.

حصلت مراتب^(١) مختلفة مفيدة، عند المعارضة ظرف للحصول، وعند موضوع للقرب والحضور، وعارضه أخذ عرضاً وجانباً غير عرضه وجانبه^(٢)، يعني: إذا وقع التعارض بين حديثين صحيح لذاته ولغيره، قدم ما هو لذاته على ما هو لغيره، وكذا الحسن لذاته ولغيره، فيقدم ما هو أعلى مرتبة^(٣) على ما هو دونه، فالأعلى هو الصحيح لذاته، ثم لغيره، ثم الحسن لذاته، والأدنى الحسن لغيره، والله المحيطة بالأزليات والأبديات أعلم له علم بالغ بجميع الكليات والجزئيات.

ثم المقبول ثم حرف عطف يقتضي تأخر ما بعده عما قبله، إما تأخر بالذات والزمان نحو الأب ثم الابن، أو بالمرتبة نحو الأمير ثم الوزير، أو بالوضع والنسبة كقولك للخارج من الشام: المدينة ثم بدر ثم مكة، وللخارج من مكة: بدر ثم المدينة ثم الشام، أو بالنظام الصناعي نحو: الأساس ثم البناء^(٤)، وتعلم حروف الهجاء ثم الخط. و**ثم** ههنا تفيد التأخير بالمرتبة؛ وذلك أن المقبول في التقسيم الأول كله معمول به بخلافه في التقسيم الثاني، وما يشتمل على غير معمول به متأخر في الدرجة عما ليس كذلك؛ لفضل المعمول على غيره، وقد يكون **ثم** للتراخي الرتي بطريقة الاستعارة^(٥) من التراخي الزماني من حيث إن [٤١٣/١] لكل^(٦) واحد منهما بعيد عن صاحبه، فيعبر عن المشبه بما وضع للمشبه^(٧) به، والمراد بالتراخي في المرتبة أن يكون مدخول **ثم** أعلى مرتبة بالنسبة إلى ما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾^(٨) بعد قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ

(١) في (ر): (حصلت لها مراتب).

(٢) القاموس ص ٦٤٧.

(٣) في (ق): (من مرتبه).

(٤) المفردات ص ١٠٠، وص ١٧٦.

(٥) في (ر): (الاستعالة).

(٦) في (ر): (كل).

(٧) في (ق) بإسقاط (بما وضع للمشبه).

(٨) البقرة: ٢٩.

جَمِيعًا^(١)، فهو في الآية للتعظيم أي: لتفاوت ما بين الخلقين وفضل خلق السماء على خلق الأرض^(٢)، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٣) بعد قوله تعالى: ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾^(٤) الآية؛ لفضل الإيمان على غيره من الأعمال^(٥)؛ ولذا قال تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾^(٦) حيث وصف النبيين بالإسلام مع أنه أول الدرجات، ينقسم أيضًا أي: كما انقسم أولاً إلى أربعة أقسام: إلى معمول به، وغير معمول به، وإن لم يكن الغير المعمول به^(٧) مردودًا لأن^(٨) المقبول لا ينقسم إلى مقبول ومردود، كما لا ينقسم المباح إلى حلال وحرام، بل إلى طيب وغير طيب، وهو ما لا يستلذه الإنسان؛ لأنه أي: الخبر المقبول، إشارة إلى وجه حصر الانقسام في معمول به وغير معمول به، وقد سبق أن الحصر عبارة عن إيراد الشيء على عدد معين يكون عقليًا دائرًا بين النفي والإثبات، واستقرائيا لا يوجد له قسم آخر، ووقوعيًا^(٩) كحصر الكلمة على ثلاثة أقسام، وجعليًا كحصر الرسالة على مقدمة وثلاثة مقالات وخاتمة^(١٠) مثلا، والحصر في هذا المقام يشبه الأول، تدبر، إن سلم برئ ونجا وتعزى، ومنه السُّلَّم كسُكَّر^(١١): لما^(١٢) يتوصل به إلى الأمكنة العالية، فيرجى به السلامة من الآفات، والعارض^(١٣) من المعارضة أي: من معارضة حديث آخر يعارضه ويناقضه

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) أنوار التنزيل للبيضاوي ١/ ٦٦.

(٣) البلد: ١٧.

(٤) البلد: ١٣.

(٥) مفاتيح الغيب للرازي ٣١/ ١٧١.

(٦) المائدة: ٤٤.

(٧) في (ق): بإسقاط (به).

(٨) في (ق): (إلا أن).

(٩) في (ق): (وقوعيًا) بإسقاط الواو.

(١٠) التعريفات ص ٨٨.

(١١) في (ق): (ككسر).

(١٢) في (ق): (لا لما).

(١٣) المفردات ص ٤٢١.

[٤١٤/١] في المعنى، فقلوه أي: لم يأت خبر يضاؤه تفسير لحاصل المعنى، فلا يرد أن المعارضة مصدر والخبر الذي يضاؤه اسم فاعل، ولا حامل على هذا الاستعمال مع تيسر استعمال الحقيقة^(١)؛ وذلك أن التفسير بالحاصل والمآل مستفيض بين المصنفين، فلا غبار عليه أصلاً، والإتيان: الجيء بسهولة^(٢)، فهو أخص من الجيء، والمراد بالجيء في مثل هذا المقام التفرد والتحقق والوصول، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٣)، ونظائره، فهو المحكم أي: فذلك المقبول السالم هو المحكم الذي لا يتوقف في العمل به؛ إذ لا شبهة فيه^(٤)، فالمحكم من الآية والحديث ما أحكم المراد به عن التبديل والتغيير، أي: التخصيص والتأويل والنسخ، مأخوذ من قولهم: بناء محكم، أي: متقن مأمون من الانتقاض^(٥)، وأمثله كثيرة ففي الآية نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٦) فإنه لا يعرض فيه شبهة، لا من حيث اللفظ؛ لأن النظم متواتر^(٧)، ولا من حيث المعنى، وإلا^(٨) يلزم النقض على الله وهو الجهل، تعالى الله العليم عن ذلك، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٩)، فإن المراد هي العبادة الظاهرة من غير تأويل، وأما تفسيرها بالمعرفة^(١٠) فإشارة إلى أن المعرفة المقبولة هي ما حصلت من طريق العبادة الشرعية^(١١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(١٢)، وغير ذلك، وقد سمي الله تعالى القرآن هدى؛ لما فيه من

(١) ينظر: القول المبتكر ص ٧٢.

(٢) المفردات ص ٦٠.

(٣) النساء: ١٧٤.

(٤) شرح القاري ص ٣٦٠.

(٥) التعريفات ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٦) العنكبوت: ٦٢.

(٧) في (الأصل، ق) تكرر من (لا) إلى هنا، وبزيادة واو في أوله.

(٨) في (ق): (ولا).

(٩) الذاريات: ٥٦.

(١٠) نسبه البغوي إلى مجاهد. معالم التنزيل ٤ / ٢٨٨، وابن كثير في تفسيره إلى ابن جريج ٧ / ٣٩٦.

(١١) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٨ / ١٤٥.

(١٢) البقرة: ١٧٩.

المحكّمات التي لا يدخلها الاحتمال، ولا يفهم منها إلا الظواهر بأول وهلة. وفي الحديث^(١) نحو الأخبار المتعلقة بالأركان الخمسة وغيرها من الفروع التي لا يريب^(٢) العاقل في أن المراد ظواهرها، بخلاف نحو [١ / ٤١٥] قوله -عليه الصلاة والسلام-: (إن الله خلق آدم على صورته)، فإن المراد بالصورة فيه هي الصورة الحقيقية المتعلقة بالصفات الإلهية، لا الصورة الحسية التي ذهب إليها الجسّمة والمشبهة، وقوله: (لا تزال جهنّم تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع فيها ربّ العزة قدمه)^(٣)، فإن المراد بالقدم فيه هي قدم الإنسان الكامل، أضيفت إليه تعالى تعظيمًا، كبيت الله^(٤)، وهي مرتبة طبيعية، فإنها تطرح من النار في صورة خلق من الخلائق^(٥).

وقوله: (لا^(٦) تسبوا الريح؛ فإنها من نفس الرحمن)^(٧)، و(أجد نفس ريكّم من قبل اليمن)^(٨)، فإن النفس فيه من التنفيس^(٩)، ففي الريح الطيبة -لا سيما الصبا في السحر

(١) حاشية في (ر): "عطفه على قوله: في الآية".

(٢) في (ر): (يستريب).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته ٨ / ١٣٤ ح (٦٦٦).

(٤) في (ر): بإسقاط لفظ الجلالة.

(٥) وهو معارض لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رُبُّكَ أَحَدًا﴾، فحمل ذلك على أحجار تلقى في النار أقرب من حمله على ذي روح يعذب. ينظر: فتح الباري ١٣ / ٤٣٧. قال ابن حجر: "واختلف في المراد بالقدم، فطريق السلف في هذا وغيره مشهورة، وهي أن تمر كما جاءت، ولا يتعرض لتأويله، بل نعتقد استحالة ما يوهّم النقص على الله. وينظر: أقوال أهل العلم في تأويل ذلك في الفتح ٨ / ٥٩٦-٥٩٧.

(٦) في (ر): (ولا).

(٧) أخرجه الحاكم في المستدرک ح (٣٠٧٥) من حديث أبي بن كعب موقوفًا عليه، وقال بعده: "صحيح على شرط الشيخين"، وقال الذهبي: "على شرط البخاري"، والبيهقي في الأسماء والصفات ح (٩٦٩) وقال: "هذا موقوف على أبي بن كعب رضي الله عنه. وقال في معنى النفس أي: من تنفيس الله تعالى بها عن المكروبين.

(٨) أخرجه أحمد ح (١٩٠٧٨) والطبراني في ح (٤٦٦١) من طريق حريز بن عثمان، عن شبيب أبي روح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: "الحكمة يمانية، وأجد نفس ريكّم من قبل اليمن". وأصل هذا الحديث عند البخاري ح (٤٣٨٨) دون ذكر (أجد نفس ريكّم من قبل اليمن)، قال الطبراني بعد أن أخرج هذه اللفظة: "لم يرو هذا الحديث عن شبيب إلا حريز بن عثمان".

(٩) القاموس ص ٥٧٨.

الأعلى - تفرّج الكرب عن المحزون أيّ محزون كان، وبالأنصار الذين هم من أهل اليمن نفس الله تعالى عن نبيه ﷺ ما كان أكبره من المكذبين له والأعداء^(١)، فإن الله يتعالى عن النفس الذي هو الهواء الخارج من الجسم المتنفّس^(٢)، ونظائر ما ذكر من المؤلّات كثيرة كالحكمات، فعليك بالاعتبار إن كنت من أولي الألباب، وإياك أن تأتي البيت من غير الباب. وإن عورض أي: ناقضه في المعنى حديث آخر بحيث لم يأتلف مدلولهما بل اختلف، فلا يخلو الحال من أحد الشيئين: إما أن يكون معارضة بكسر الراء، وهو الحديث الآخر مقبولا مثله أي: مقبولا قبولا مثل قبوله، بأن يكون صحيحا لذاته أو لغيره أو حسنا لذاته أو لغيره، فإن هذه الأقسام الأربعة كلها مقبولة معمول بها كما سبق.

والمراد المماثلة في أصل القبول لا المماثلة من المرتبة من حيث ضبط الراويين وإتقانها؛ بدليل مقابله بالمردود، [٤١٦ / ١] وهو قول المصنف في تقريره: المراد أصل القبول لا التساوي فيه حتى يكون القوي ناسخا للأقوى، بل الحسن يكون ناسخا للصحيح؛ لوجود أصل القبول^(٣). انتهى. ومراده أن تاريخ النسخ القوي أو الحسن إذا كان متأخرا فإنه^(٤) ينسخ المتقدم الأقوى أو الصحيح، وإن لم يثبت التاريخ ولم يعلم المتأخر من المتقدم فيفزع حينئذ إلى الترجيح بكثرة الرواة أو بصفاتهم من الضبط والإتقان وقوة الصدق وكمال التوثيق، أو بنحو ذلك من الوجوه الكثيرة التي عدها أهل الحديث في تصانيفهم، وبه يندفع ما اعترض على تقرير المصنف من أن في هذا مخالفة لما تقدم من قوله: يحصل فائدة تقسيمه إلخ؛ فإن ذلك إنما^(٥) في غير صورة النسخ، فلا تدافع بين كلاميه، وما اعترض أيضًا من أن التقسيم غير

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٩٣ / ٥.

(٢) أهل السنة والجماعة يثبتون لله ما أثبتته لنفسه وما أثبتته له رسول الله ﷺ من الأسماء والصفات، وهم لا يصفون الله بالنفس لأنه لم يثبت وصفه بهذا الوصف في الكتاب والسنة، قال ابن تيمية: "فقوله: (من اليمن) يبين مقصود الحديث، فإنه ليس لليمن اختصاص بصفات الله تعالى حتى يظن ذلك". المجموع (٦ / ٣٩٨).

(٣) نقله عنه تلميذه ابن قطلوبغا في القول المبتكر ص ٧٢.

(٤) في (ق): بإسقاط (فإنه).

(٥) في (ق): (إنما هو).

حاصر^(١)؛ لأنه جاز أن يكون معارضه دونه في القبول وليس بمردود؛ فإنه من الدهول عن معنى المماثلة؛ فإن المعارض وإن كان دونه في القبول إلا أنه مثله في أصل القبول، فيدخل ما دونه فيما هو مثله من غير حاجة إلى جعله قسماً^(٢) برأسه، أو مردوداً بأن يكون راويه متهمًا بسوء العقيدة أو متعمداً للكذب أو نحو ذلك؛ فإن رد الحديث تابع لرد راويه، كما أن قبوله تابع لقبوله، فالثاني^(٣) وهو القسم المردود لا أثر له، [الأثر]^(٤) في الأصل حصول ما يدل على وجود الشيء^(٥)، وهو هنا بمعنى التأثير كما دل عليه ما بعده^(٦)، والتأثير: إعطاء الوجود، والمعنى لا تأثير له في أن^(٧) يكون معارضاً ومناقضاً للمقبول؛ إذ ليس له وجود في نفس الأمر، فكيف يعطى الوجود؛ لأن القوي وهو المقبول [١ / ٤١٧] الذي تقوى بصفات راويه فوق موقع^(٨) القبول أعم من أن يكون صحيحاً أو حسناً^(٩)، لا يؤثر فيه أي: في ذلك القوي بإعطاء وجود ما مخالفة الضعيف أراد بالضعيف أحد قسميه وهو المردود؛ لأن كل ضعيف ليس بمردود كما سلف، وإنما لم يقل: لأن مخالفة الضعيف لا يؤثر في القوي مع كونه أخصر؛ لأن الأول أوقع لتكرر الإسناد فيه. والحاصل أن المردود من حيث ضعفه الذاتي لا يقاوم^(١٠) المقبول من حيث قوته الذاتية، فمثله مثل الرصاص^(١١) مع الخارصين^(١٢)

(١) ينظر: القول المبتكر ص ٧٢.

(٢) في (ر): (قسماً آخر).

(٣) في (ر): (والثاني).

(٤) في الأصل: بإسقاط (الأثر)، وفي (ر) بإثباتها، والصواب ما أثبتته ليستقيم الكلام.

(٥) المفردات ص ٦٢.

(٦) في (ر) تكرر من (التأثير) إلى هنا.

(٧) في (ر) بإسقاط (في).

(٨) في (ق): (في موقع).

(٩) ينظر: شرح القاري ص ٣٦٢.

(١٠) في (ق): (يقام).

(١١) في (ق): بإسقاط (مثل الرصاص).

(١٢) في (ر): (الخارصيني).

إلا في مادة وهي^(١) الرصاص^(٢) والأسرب^(٣) مع رخاوتهما يعملان في الحجر المسمى بالماس مع صلابته، فيكسرانه ويثقبانه فهما بمنزلة الضعيف المقبول، فإنه وإن كان ضعيفا لكنه يقاوم المقبول من جهة قبوله، فيا عجبا من العبد الضعيف كيف يعصي المولى^(٤) القوي! والحاصل أن الضعيف لا أثر لكونه غير معمول به، وإنما يعمل به إذا لم يكن هناك حديث قوي، فيقدم على الرأي^(٥) عند الشافعي ومن تبعه^(٦)، وكذا عند أرباب الحقائق بناء على أن الدين ليس بالرأي. أما العمل به في فضائل الأعمال فلا كلام فيه، وأما في غيرها فإذا لم يكن مدافعا^(٧) لأصل من الأصول^(٨) وإن كانت المعارضة أي: معارضة حديث للمقبول واقعة بمثله أي: يمثل المقبول بأن يكون كل منهما مقبولا وإن اختلفت درجتهم؛ وذلك لأن المراد أصل القبول لا التساوي فيه كما مضى، فلا يخلو الحال من أحد الشئيين: إما أن يمكن الجمع بين مدلوليها أي: مدلولي الحديث المعارض بالكسر، [١ / ٤١٨] أو^(٩) المعارض بالفتح؛ وذلك إما بتأويل أو بتقييد أو بتخصيص من أحد الجانبين. والمراد بالإمكان عدم الامتناع، فيشمل ما كان واجبا وجائزا^(١٠)، والظاهر هنا هو الثاني تدبر، بغير تعسف^(١١) هو الأخذ على غير الطريق، يقال: عسف عن الطريق يعسف: مال وعدل،

(١) في (ق): (وهي أن).

(٢) حاشية في (الأصل، ر): (قلاي)

(٣) حاشية في (الأصل، ر): (قورش). والأسرب: نوع من أنواع الرصاص ينظر القاموس ص ٦٢٠

(٤) في (ق): (بإسقاط (المولى)).

(٥) في (ق، ر): (الراوي).

(٦) حكى الماوردي عن الشافعي قوله: إن المرسل يحتج به إذا لم يوجد دلالة سواه. وكذا نقل عن أحمد أنه كان يحتج

بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا لم يكن في الباب غيره. ينظر: فتح المغيث ١ / ١١٠.

(٧) في (ق): (هذا فعلا).

(٨) ينظر: شرح القاري ص ٣٦٢.

(٩) في (ق) بإبدال (أو) واوا.

(١٠) في (ق): (أو جائزا).

(١١) في (ق): (ففسف).

كاعتسف وتعسف، أو خبطه على غير هداية، كما في القاموس^(١)، والخبط الضرب على غير استواء، كخبط البعير الأرض بيده^(٢)، والتعسف في الاصطلاح حمل الكلام على معنى لا يكون دلالاته عليه ظاهرة^(٣)، والتكلف هو ارتكاب ما فيه كلفة ومشقة^(٤)، والفرق^(٥) بينهما لغة بالعموم والخصوص، فكل متعسف متكلف دون العكس^(٦)، سواء أريد بالتعسف المعنى الأول أو^(٧) الثاني الذي هو الخبط، فالتكلف أعم على التقديرين؛ لأنه لا يتقيد بحال دون حال، تدبر. وأما اصطلاحاً فبينهما المساواة لاشتراكهما في حمل الكلام على معنى لا يكون دلالاته عليه ظاهرة، وفيه تنبيه على أنه إذا لم يمكن الجمع بينهما إلا بتعسف انتقلنا إلى ما بعد الجمع من المراتب، ونظرنا في التاريخ ثم في الترجيح؛ لأن للخصم أن يرده ويقول: هذا جمع بتعسف وتكلف^(٨)، فلا تعويل عليه، أو لا أي: أو لا يمكن الجمع بينهما مطلقاً، أو يمكن ولكن بتعسف، فكلاهما من باب واحد، فإن أمكن الجمع بين المتعارضين بسهولة من غير تعسف فهو أي: فهذا القسم الذي هو الحديث المعارض الممكن^(٩) الجمع بين مدلوليها^(١٠) والتلفيق بين مفهوميها^(١١) بحيث يحصل الاستثناس للناظر، النوع هو كل ضرب من الشيء، [١ / ٤١٩] ويطلق على كل صنف من الشيء^(١٢)، كالجنس فإنه قد يطلق على كل شيئين بينهما تمايز في الجملة، كالرجل والمرأة

(١) ص ٨٣٧.

(٢) مرجع سابق ص ٦٦٤.

(٣) التعريفات ص ٦١.

(٤) المفردات ص ٧٢١.

(٥) في (ق): (فالفرق).

(٦) أي: التعسف أزيد من التكلف. ينظر: شرح القاري ص ٣٦٢.

(٧) في (ق) بإبدال (أو) واوا.

(٨) القول المبتكر ص ٧٤.

(٩) في (ر): (للغير) بدل (الممكن).

(١٠) في (ق): (مدلوليها).

(١١) في (ق): (مفهوميها).

(١٢) القاموس ص ٧٦٩.

المتمايزين بالذكورة والأنوثة، فهما جنسان، والنوع على المعنى الأول المشهور أخص من الجنس^(١)؛ لأنه داخل تحته كنوع الإنسان الداخل تحت جنس الحيوان والذي^(٢) سبق، وسيأتي من أقسام الحديث المصطلح كلها أنواع الحديث، المسمى مختلف الحديث مرفوع ومنصوب متنا وشرحا، والثاني هو المعمول؛ لأن المتن مندرج في ضمن الشرح، فلا أثر له واعتباره^(٣)، واعلم أن كل موضوع للدلالة فله واضح، فهو^(٤) المسمى بالكسر، وموضوع له وهو المسمى بالفتح، أي: المدلول عليه، ووضع^(٥) وهو تعين لفظ لمعنى^(٦)، وهو التسمية بالمعنى [المصدري]^(٧) يقال: سمى فلان ولده إذا وضع لفظا يدل عليه، وقد يطلق لفظ التسمية على ذكر الاسم الموضوع بالمعنى المصدري أيضاً، كالذي ينادي شخصا ويقول: يا زيد، فيقال: سماه، فإن قال: يا أبا بكر، يقال: كناه، وقد يطلق في العرف على عين اللفظ كالبسملة؛ إطلاقاً للمصدر على ما يتحقق به، كالدلالة والبيان على الدليل، وهذا أمر عرفي لا نزاع في الاصطلاح، فلا وجه لما في التفسير الكبير والأصفهاني^(٨) من أن التسمية تعين لفظ لمعنى، وليست شيئاً منهما، يعني أن التسمية لكونها مصدراً غير اللفظ والمعنى، فهذا^(٩) اعتبار لغوي لا عرفي، ومنه يعلم أن قول المحدثين لهذا: متابعة في مقام متابع بالكسر مبني على ما ذكرنا من العرف، فمن نازع فيه وقال: إن هذا الإطلاق من قبيل المسامحة^(١٠)،

(١) ينظر: الصحاح ٣ / ٩١٥.

(٢) في (ر): (الذي) بإسقاط الواو.

(٣) في (ق): (باعتباره).

(٤) في (ق): (وهو).

(٥) في (ق): بإسقاط واو واحدة.

(٦) ينظر: المقصد الأسنى للغزالي ص ٢٧.

(٧) في الأصل: (المصدر)، وفي (ر): (المصدري)، والصحيح ما أثبتته.

(٨) ينظر: تفسير الراغب ١ / ١٨٤، ومفاتيح الغيب للرازي ١ / ٤٧.

(٩) في (ق): (وهذا).

(١٠) ينظر: شرح القاري ص ٣٥٥.

فقد استحق أن يقال فيه: [سأخه] ^(١) الله تعالى، وقد أسلفنا [١ / ٤٢٠] بعض هذا المقال، ولكن زدنا عليه في هذا المقام تكميلاً للبيان. هذا وإنما لم يقل: مختلف الحديث بإيراد الباء الموحدة في المفعول بناء على أن التسمية يتعدى إلى مفعولين بنفسها، وبالخرف ^(٢) أيضاً، تقول: سميت زيدا وسميته يزيد، وفي معنى المسمى المدعو قال تعالى: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُو﴾ ^(٣) أي: أي [اسم] ^(٤) تسمونه، وقال ^(٥) تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ ^(٦) أي: فسموه بها كما في الكشف ^(٧)، ويجوز أن يعتبر تضمين معنى الاشتهار على أن يكون المدعو بفلان، والمسمى به بمعنى المشتهر به. وقوله: مختلف الحديث بكسر اللام، يقال: اختلف هو وهو صاراً مختلفين في معنى من المعاني، فهو بمعنى المختلف من الحديث، دل عليه قولهم: الغريب والضعيف من الحديث؛ لأن ما أورده من الأسماء المختلفة الاصطلاحية إنما هو من صفات الأحاديث، ويؤيده قولهم: المؤتلف والمختلف بالكسر فيهما، بمعنى المؤتلف من الأسماء والأنساب، والمختلف منها. وقول الشافعي في كتاب "الأم" له: كتاب اختلاف الحديث ^(٨)، فإنه جعل الاختلاف صفة الحديث، فليس هذا مثل قولهم: هو واهي الحديث أو متروك الحديث أو منكر الحديث، فإن ذلك صفة الراوي من وجه، فإن كون الحديث مضعفاً أو متروكاً أو منكراً يرجع إلى حال الراوي بسبب من الأسباب القادحة، بخلاف الاختلاف في المعنى. ويجوز الفتح على المفعولية؛ لأن المراد اختلاف مدلوله، فصار مختلفاً فيه، وله نظائر أيضاً، كالمنسوخ والمقلوب والموقوف وغيرها. وأما قول بعضهم: وضبطه

(١) في الأصل: (مسأخه)، وفي (ر): (سأخه)، والصواب ما أثبتته ليتسق المعنى.

(٢) في (ق): (بالخروف).

(٣) الإسراء: ١١٠.

(٤) في الأصل: (شيء)، وفي (ر): (اسم)، والصحيح ما أثبتته.

(٥) في (ر): (فقال).

(٦) الأعراف: ١٨٠.

(٧) ١٨٠ / ٢.

(٨) هو كتاب اختلاف الحديث لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس المطلبى القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ). وهو

ملحق بالأم للشافعي، الناشر دار المعرفة - بيروت ١٤١٠هـ، ويقع في الجزء ٨ من كتاب الأم.

بعضهم بفتح اللام [١ / ٤٢١] مصدرا ميميًّا، ويلائمه قوله فيما بعده: فالترجيح^(١) انتهى فخارج عن الملائمة بالمقام، وليس له مساس بضبط أطراف الكلام؛ وذلك أن الترجيح ليس عين الاسم، وإنما المراد به اعتباره، بل [الاسم]^(٢) هو الراجح والمرجوح كالناسخ والمنسوخ وغيرها^(٣)، على أن الفتح على المصدرية أرجح منه الفتح على المفعولية ليتوافق الأسماء، ولئلا يلزم رد المصدر إلى معنى الصفة مع مساعدة اللفظ لها من غير اعتبار الرد؛ لأن مآل اختلاف الحديث إما إلى مختلفة أو إلى المختلف فيه فاعرف. ومثل له ابن الصلاح لما كان النوع من الكليات احتاج إلى إيراد مثال جزئي لإيضاحه، والمعنى: وأورد ابن الصلاح في مقدمته مثالا جزئيا لهذا النوع المسمى مختلف الحديث؛ لأجل أن يفهمه السامع بلا خفاء، بحديث: (لا عدوى ولا طيرة ولا غول)^(٤) كما في الصحيحين، وجاء في بعض الأحاديث: (لا عدوى ولا هامة ولا صفر)^(٥)، وأورد الباء لأنه يقال: مثل به تمثيلا. أما العدوى فهو اسم من الإعداء، كالعدوى والتقوى من الادعاء والاتقاء، وهو مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره بمجاورة غيره له كالجرب^(٦) بفتححتين، وهو مرض معروف في ظاهر الجلد كالبرص والحصبه^(٧) والوباء وغيرها مما هو مذكور في علم الطب من الأمراض المعدية^(٨). وأما الطِيْرَة بكسر الطاء وفتح الياء والطيرة بسكونها

(١) شرح القاري ص ٣٦٣.

(٢) في (الأصل): (الأم)، وفي (ر): (الاسم)، والصحيح ما أثبتته.

(٣) في (ق): (غيرهما).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا نوء ولا غول، ولا يورد ممرض على مصحح ٤ / ١٧٤٤ ح (٢٢٢٢). والذي أورده الحافظ ابن حجر في الزهدة لفظ: (لا عدوى ولا طيرة) فقط. أخرجه البخاري كتاب الطب، باب الطيرة ٧ / ١٣٥ ح ٥٧٥٣، ومسلم في كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة، ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصحح ٤ / ١٧٦٣ ح (٢٢٢٠).

(٥) أخرجه البخاري كتاب الطب، باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن ٧ / ١٢٨ ح (٥٧١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: (لا عدوى ولا صفر ولا هامة) وفيه قصة.

(٦) القاموس: ص ١٣١٠.

(٧) في (ق): (وكالبرص والحصباء).

(٨) ينظر: لسان العرب ١ / ٢٥٩.

والطيورة^(١) بالضم، فهو اسم لما يتشاءم به من الفأل^(٢) الرديء^(٣)، وتطير به^(٤)، وفي النهاية: أنه مصدر تطير كما يقال: تخبر خبره، ولم يجيء من المصادر على هذه الزنة غيرهما. وأصل التطير التشاؤم بالطير، ثم استعمل في كل ما يتشاءم به، وكان أهل الجاهلية إذا قصد واحد [١/ ٤٢٢] إلى حاجة وأتى من جانبه الأيسر طير أو^(٥) ظي أو غيرهما يتشاءم به، فيرجع، فأبطله الشرع وأخبر أنه ليس له تأثير في جلب نفع أو دفع ضرر^(٦)^(٧).

وأما الفأل الحسن فمشروع، كأن يسمع مريض: يا سالم، وابن السبيل: يا راشد، فإن فيه حسن ظن بالله ورجاء الخير منه، والطيورة ليست كذلك، كان^(٨) -عليه السلام- يتفاءل ولا يتطير^(٩). وأما الغول فواحد الغيلان^(١٠)، كان العرب يعتقدون أن في الفلاة نوعا من الجن يتغول، أي: يتلون بألوان مختلفة ويتراءى للناس، ويضلّهم عن الطريق فيهلكهم، فأبطله النبي عليه السلام، ونفى استطاعة الغول على ما زعموا من الإضلال والإهلاك^(١١)، وإن كان الجن قادرين على التشكل بأشكال مختلفة بإقدار الله تعالى؛ لأنهم أجسام لطيفة

(١) في (ر): (والطوره).

(٢) في (ق): (المال).

(٣) الصحاح ٢ / ٧٢٨.

(٤) في (ر): (وتطير به ومنه).

(٥) في (ق): (بالواو بدل (أو)).

(٦) في (ر) بإسقاط (ضر).

(٧) ٤ / ١٥٢.

(٨) في (ر): (وكان).

(٩) يشير على الحديث الذي أخرجه ابن ماجه ح (٣٥٣٦) من طريق محمد بن عمرو عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ يعجبه الفأل الحسن ويكره الطيرة. وإسناده حسن ففيه محمد بن عمرو وهو ابن علقمة الليثي صدوق له أوهام. التقريب (٦١٨٨). وكذا حكم عليه ابن حجر في الفتح ١٠ / ٢١٤.

(١٠) في (ق): (الغيلان).

(١١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ٣٩٦-٤٠٦.

كالملائكة، ويشهد له حديث آخر وهو: (لا غول ولكن السعالي)^(١) بالسین المفتوحة والعین المهملة، أي: ولكن من الجن سحرة تتلبس وتتخيل لهم^(٢)، فيوقعهم في الحيرة؛ لذا^(٣) قال -عليه الصلاة والسلام-: (إذا تغولت الغيلان فعليكم بالأذان)^(٤) أي: إذا التبس الأمر عليكم في الفلاة ونحوها فعليكم بالأذان؛ فإن الشيطان إذا سمع الأذان أدبر ويخلق الله عقبه الهداية لمن يشاء، فهو -عليه الصلاة والسلام- لم ينكر وجود الجن والسعالي، وإنما أنكر ما زعموا.

قال المحققون: الغول شيء يخوف به ولا وجود له^(٥)، كما قال الشاعر:

الجود والغول والعنقاء ثلاثة أسماء أشياء لم توجد ولم تكن^(٦)

وقال بعضهم: الصواب الخل بدل الجود^(٧)، وهو بالكسر: الصديق المختص^(٨)، والكلام محمول على البلاغة؛ كقول من قال: أمين مجوى ومكوباكس أمانت [١/ ٤٢٣] عشق درين زمانه مكر جبرائيل آمين باشد. وأما الهامة بالتخفيف فطائر من طير الليل^(٩) يسمى الصدى، وبالفارسية: كوف، كانت العرب تزعم أن روح القتيل التي^(١٠) لا يدرك بثأره أي:

(١) أخرجه الخطابي في غريب الحديث ١/ ٤٦٣ من طريق سفيان عن عمرو عن الحسن بن محمد رفعه إلى النبي ﷺ، وهو مرسل؛ لأن الحسن هو ابن محمد بن علي بن أبي طالب. ينظر: التقريب (١٢٨٤).

(٢) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ١٤/ ٢١٧.

(٣) في (ق): (ولنا).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ح(١٥٠٩١) من طريق هشام بن حسان عن الحسن بن جابر بن عبد الله مرفوعا وفيه زيادة، وإسناده ضعيف؛ لانقطاعه، فإن الحسن وهو البصري لم يسمع من جابر رضي الله عنه، قال أبو زرعة وعلي بن المديني: الحسن لم يسمع من جابر بن عبد الله شيئا. ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم ص٣٦.

(٥) حياة الحيوان الكبرى للدميري ٢/ ٢٦٦.

(٦) إرشاد الأريب لياقوت الحموي ٥/ ٢٢٧٦.

(٧) ينظر: حياة الحيوان الكبرى للدميري ٢/ ٢٦٦.

(٨) في (ق، ر): (المختص).

(٩) في الأصل حاشية: (أوغوقوش).

(١٠) في (ق): (الذي).

انتقامه تصير هامة فتنتشر^(١) جناحيها عند قبره، فتصيح وتقول: أسقوني أسقوني من دم قاتلي، فإذا أخذ ثأره طارت^(٢)، فأبطله الشارع^(٣). وهذا هو التفسير المشهور عند أكثر العلماء، وقال بعضهم: كانت العرب تتشاءم بالهامة، وكانت إذا سقطت على دار أحدهم قالوا: نعت إليه نفسه أو بعض أهله^(٤)، وفي كتب الفتاوى: لو صاحت الهامة أو طير آخر كالبومة أو^(٥) الغراب فقال أحد: يموت رجل أو يموت المريض، قال بعضهم: يكون ذلك كفرًا وهو من جنس الطيرة المنهية^(٦).

والناس يتشاءمون بصياح نحو البومة^(٧)؛ ولهذا قيل لفارسية: **بالبلا مروه بهار بيا را خبری يد بوبوم باؤكدار**. وأما صفر فأريد به النسيء المجمعول في الجاهلية بتأخير المحرم إلى الشهر الذي بعده وهو صفر، وجعلهم إياه الشهر الحرام^(٨)، فيقاتلون في المحرم ويحرمون الحرب في صفر بدله، وكان يقال لهما: صفران، سمي أحدهما في الإسلام: المحرم^(٩)، وفي التنزيل: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ^(١٠) زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ^(١١)﴾، وقيل: الصفر حية في البطن تعض كبد

(١) في الأصل: (فتنتشر)، وفي (ر): (فتنتشر)، والصحيح ما أثبتته.

(٢) في (ق): (وطارت).

(٣) ينظر الصحاح ٥ / ٢٠٦٣، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ٢ / ٣٩٩، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٥ / ٢٨٣.

(٤) نسب هذا القول لمالك بن أنس. ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢٤ / ١٩٨-١٩٩، ومرقاة المفاتيح ٧ / ٢٨٩٤.

(٥) في (ق): بالواو بدل (أو).

(٦) يقصد بها فتاوى قاضي خان كما أحال إليها في روح البيان ٣ / ٤٢٧. ولم أقف عليها. وينظر: الفتاوى الهندية ٢ / ٢٨٠.

(٧) قيل: هي الهامة الواردة في الحديث. ينظر: الصحاح ٥ / ٢٠٦٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٥ / ٢٨٣.

(٨) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣ / ٣٥.

(٩) ينظر: تفسير الإمام الشافعي ٢ / ٩٢٩، وتفسير الطبري ١١ / ٤٥٦، والصحاح ٢ / ٧١٤.

(١٠) في (ق) بإسقاط (إنما النسيء).

(١١) التوبة: ٣٧.

الجائع، أو حية في بطن الإنسان والماشية تؤذيه وتلدغه إذا جاءت، أي: تلك الحية، أو داء في البطن يصفر الوجه، وكانوا يزعمون أنه يعدي، وقيل: كانوا يتشاءمون بشهر صفر^(١)، فنفاه النبي -عليه السلام- بقوله: (ولا صفر)، واحترز الناس السفر في صفر منذ كانت الواقعة العظمى بصفرين [١ / ٤٢٤] بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وهو غرة صفر سنة سبع وثلاثين^(٢).

وصيِّقن كسجِّين: موضع قرب الرقة بشاطئ الفرات^(٣)، مع حديث: (فر بكسر الفاء وفتح الراء المشددة وكسرهما أمر من فر يفر، والفرار بالكسر والفر^(٤) بالفتح الروغان والهرب^(٥))، وإنما كسر الفاء^(٦) في فر كالحاء في خف في العمل وفتح الباء في: بر أباك على الأمر، وضم الميم في: مد الحبل؛ لأن حركة أول فعل الأمر من جنس حركة ثاني الفعل المضارع إذا كان متحركاً فكسر الفاء في فر والحاء في خف لانكسارهما في يفر ويخف، وفتح الباء في بر أباك لانفتاحهما^(٧) في قولك: بر، وضم الميم في مد لانضمامها في تمد، وإنما اعتبر بحركة ثانية دون أوله؛ لأن أوله زائد، والزائد لا اعتبار به، اللهم إلا أن يسكن ثاني الفعل المضارع كالضاد في تضرب والسين في تستخرج، فتحتلَب^(٨) همزة الوصل لفعل الأمر المصوغ منه؛ ليتمكن افتتاح النطق به كقولك: اضرب استخرج^(٩).

(١) ينظر: الصحاح ١٧٤ / ٢، والفائق في غريب الحديث ٣٩٩ / ٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ٣٥.

(٢) البداية والنهاية ٧ / ٢٥٢.

(٣) القاموس ص ١٢١١. قال الحموي: هو موضع قرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس.

معجم البلدان ٣ / ٤١٤.

(٤) في (ق): (الضر).

(٥) ينظر: القاموس ص ٤٥٥.

(٦) في (ق): بإسقاط (وإنما كسر الفاء).

(٧) في (ق): (لانفتاحها).

(٨) في (ق): (فيختلف).

(٩) ينظر: درة الغواص في أوهم الخواص للحريري ص ٤٦.

من المجذوم^(١) هو الذي أصابه الجذام، وهو كغراب: علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله، فيفسد^(٢) مزاج الأعضاء وهيئاتها، وربما انتهى إلى تآكل الأعضاء وسقوطها عن تقرح كما في القاموس^(٣)، كأنه من جذم بمعنى قطع، وجذمه قطعه، ورجل مجذام ومجذامة^(٤) قاطع للأموال فيصل.

والأجذم المقطوع اليد أو^(٥) الذاهب الأنامل^(٦)، فرارك من الأسد^(٧) أي: كفرارك من الأسد، فنصبه على نزع الخافض، ومثل بالأسد لأنه^(٨) لا يغلبه أحد بقوته وحيلته غالباً، ومن شأنه الافتراس من غير تفرقة بين نفاع وضرار، ومنزلته من السباع [١ / ٤٢٥] منزلة الملك المهاب ذي البطش والصولة والنجدة، وله أسماء كثيرة كأسامة والليث وحيدر وزفر وضرغام والمزبر والغضنفر والقسورة والسبع، إلى غير ذلك^(٩)، وفي بعض الأحاديث خطاباً للخليل -عليه السلام-: (يا إبراهيم، خف مني كما تخاف من السبع الضاري)^(١٠) أي: خف مني خوفاً شديداً، فيكون حاصل معنى الفرار أنه فر من المجذوم ومن مقارنته، بل ومن مكالمته من القرب وإدامة النظر إليه فراراً شديداً. ومر النبي ﷺ بوادي المجذومين فقال:

(١) في (ق): (المجذوم).

(٢) في (ق): (يفسده).

(٣) ص ١٠٨٦.

(٤) في (ق): (مجذمة).

(٥) في (ر) بالواو بدل (أو).

(٦) القاموس المحيط ص ١٠٨٦.

(٧) أخرجه أحمد في مسنده ح (٩٧٢٢) بلفظه. والبخاري في صحيحه تعليقا، كتاب الطب، باب الجذام ٧ / ١٢٦

ح (٥٧٠٧) بنحوه.

(٨) في (ر) بإسقاط (لأنه).

(٩) ينظر: حياة الحيوان الكبرى للدميري ١ / ١٠، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي ١ / ٢٥٧.

(١٠) ذكره أبو طالب المكي (ت ٣٨٦هـ) بلفظ: جاء في الخبر: أوحى الله تعالى إلى داود عليه السلام.. وذكر الحديث. قوت القلوب ١ / ٤٠٢. وذكره الغزالي في الإحياء ٤ / ١٥٩. قال العراقي: لم أجد له أصلاً، ولعل المصنف قصد بإيراده أنه من الإسرائيليات، فإنه عبر عنه بقوله: جاء في الخبر، وكثيراً ما يعبر بذلك عن الإسرائيليات التي هي غير مرفوعة. تخريج الإحياء ص ١٥٠٨.

(أسرعوا السير سراعًا؛ فإن كان شيء يعدي فهو هذا)^(١) كما في شرعة الإسلام^(٢)، وهو نص في أن العلة في الأمر بالفرار^(٣) والإسراع هي سراية العلة، لا أن يحزن المجذوم برؤية الأصحاء وما فضلوا به عليه فقل^(٤) صبره وحمده على البلاء، أو ينظر إليه الأصحاء فيزدرونه ويرون لأنفسهم عليه فضلا، فيدخلهم العجب، وإن كان ذلك من المعاني المعقولة^(٥)، ولا بن الصلاح حديث آخر في مقدمته في معنى حديث^(٦) الفرار^(٧)، وهو قوله -عليه السلام-: (لا يورد ممرض على مصح)^(٨)، فقوله: (لا يورد) بكسر الراء: نفي بمعنى النهي، ومفعوله محذوف، أي: إبله، والممرض بكسر الراء صاحب الإبل المراض، والمصح بكسر الصاد

(١) أخرجه الحارث في مسنده ح(٥٦٢)، وابن عدي في الكامل ح (٥٦٢)، من طريق الخليل بن زكريا، ثنا عبد الله بن عون، ثنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بعسفان وإذا المجذمين فأسرع السير، قال: (إذا كان شيء من الداء يعدي فهو هذا)، وفيه الخليل بن زكريا، وهو الخليل بن زكريا الشيباني البصري، متروك من التاسعة. التقريب (١٧٥٢). وهذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٣ / ٢٠٩. وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف الخليل بن زكريا. ٤ / ٢٥٢، ٤ / ٤٥٢. وقال الهيثمي: متروك كذاب. مجمع الزوائد ١ / ٣٠٠. وعلى هذا يكون إسناد هذا الحديث ضعيفا جدا، والله أعلم.

(٢) شرعة الإسلام كتاب في الوعظ لمحمد بن أبي بكر المعروف بإمام زاده الحنفي (ت ٥٦٠هـ). ولم أفق عليه ينظر: كشف الظنون ٢ / ٤٤ وهدية العارفين ٢ / ٩٨

(٣) في (ق): (الضرار).

(٤) في (ر): (فيقل).

(٥) نقل ابن حجر أقوال الأئمة في الجمع بين الحديثين بالتفصيل. ينظر: الفتح ١٠ / ١٥٩-١٦٢. وقال: طريق الترجيح لا يصار إليه إلا مع تعذر الجمع، وهو ممكن.

(٦) في (ق): (الحديث).

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٤. قال ابن الصلاح: وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لإعدادها مرضه.

(٨) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب لا هامة / ٧ / ١٣٨ ح (٥٧٧٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يوردن ممرض على مصح ٤ / ١٧٤٣ ح (٢٢٢١). في رواية مسلم أن أبا سلمة بن عبد الرحمن حدثه أن رسول الله ﷺ قال: (لا يورد ممرض على مصح) قال أبو سلمة: كان أبو هريرة يحدثهما كليهما ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله: (لا عدوى) وأقام على (أن لا يورد ممرض على مصح).

صاحب الإبل الصحاح^(١)، كما يقال: مضعف لمن ضعفت دابته، ومقو لمن قويت دابته^(٢)، وفي القاموس: أصح: صح أهله وماشيته وأمراض صار ذا مرض^(٣). انتهى. فالهمزة للصيرورة، لكن الفاعل إما أن يصير صاحب أصل^(٤) الفعل نحو: أمراض إذا صار ذا مرض في نفسه، ونحو: أغد البعير [١/ ٤٢٦] إذا صار ذا غدة، أو يصير صاحب شيء هو صاحب أصل الفعل نحو: أصح الرجل، أي: صار ذا إبل وماشية صحاح، وأمراض أي: صار ذا إبل وماشية مراض، وأجرب أي: صار ذا إبل ذات جرب. قال بعضهم: يقال: أصح القوم فهم مصحون: إذا كانت قد أصابت أموالهم عاهة ثم ارتفعت^(٥)، فالظاهر أنه لا يقال ذلك إذا أبقيت^(٦) الأموال والمواشي على الصحة الأصلية، وفي الحديث: (لا يوردن ذو عاهة على مصح)^(٧)، والمعنى: لا يورد من إبله مرضى، أي: إبله على من إبله صحاح فيسقيها معه في مورد واحد حتى لا يقع الإعداء بالمجاورة^(٨)، وكلاهما هو اسم مفرد اللفظ، ومثنى المعنى عند البصريين، ومثنى لفظاً ومعنى عند البغداديين^(٩)، وقال الحريري^(١٠): الاختيار أن يوحد لفظ الخبر فيه، يقال: كلا الرجلين خرج؛ لأنه اسم مفرد وضع لتأكيد الاثنين،

(١) ينظر: عمدة القاري للعيني ٢/ ٢٨٨.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن لأثير ٣/ ٨٨ و ٤/ ١٢٧.

(٣) ينظر: ص ٢٢٨ وص ٦٥٤.

(٤) في (ق): (أهل).

(٥) الصحاح ١/ ٣٨١.

(٦) في (ر): (بقيت).

(٧) سبق تخريجه بلفظ: (لا يورد ممرض على مصح).

(٨) هذا رأي المصنف أن الإعداء يحدث بالمجاورة.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري ٢/ ٣٥٩، والمغرب في ترتيب المغرب للمطرزي ص ٤١٦، وإكمال الإعلام ٢/ ٥٥١.

(١٠) هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري، من أدباء البصرة، وصاحب مقامات الحريري، وله كتاب درة الغواص وملحة الإعراب في صناعة الإعراب (ت ٥١٦هـ). ينظر: إرشاد الأريب لياقوت الحموي ٥/ ٢٢٠٢، ووفيات الأعيان ٤/ ٦٣-٦٨، وسير أعلام النبلاء ٩/ ٤٦٠ - ٤٦٥.

وليس في ذاته مثني؛ فلذا وقع الإخبار عنه كما يخبر عن المفرد، وكذا كلتا؛ لأنه فرعه، قال الله تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾^(١) لم يقل: أتتا، وفي الشعر:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا^(٢)

لم يقل: غنيان، فإن وجد في بعض الأخبار تشية خبر عن كلا أو كلتا، فهو مما حمل على المعنى أو على ضرورة الشعر^(٣). والمعنى: كلا الحديثين المذكورين.

وكذا (لا يورد) إلخ واقع وثابت في الصحيح، لم يقل: في الصحيحين؛ لأن الأول متفق عليه^(٤)، وكذا (لا يورد) إلخ، والثاني مما انفرد به البخاري^(٥). أو المراد أن كليهما جاء في كتب من جمع الصحاح مطلقا، وظاهرهما التعارض والتخالف التام في المعنى المدلول بهما؛ إذ الأول يدل [٤٢٧ / ١] على نفي الإعداء صريحا، وأنه غير واقع قطعًا، والثاني يدل على إثباته ضمنا؛ لأن حقيقة الأمر الوجود، ومتعلق الفرار - وهو المجذوم - لا يجب الفرار منه من حيث نفسه، بل من حيث جذامه، فلو لم يكن الجذام من الأمراض السارية لما وجب الفرار من صاحبه، ألا ترى أن الشرع أمر بعيادة المرضى، ولو كان كل مرض ساريا لنهي عنها.

وسرّ الإعداء اتصال الهواء^(٦) بين الشيئين، فيسري عفونة أحدهما إلى الآخر بواسطة الهواء^(٧) الرديء، كما يعمل البرد في الخريف بالأشجار، ونحوه إصابة العين، فإن سميّة عين العائن إنما يتصل بالمعين بواسطة الهواء المتكيف بكيفية السم، وعلى تقدير وقوع التأثير من الأعمى بالتوجه النفسي، فذلك من تكيف الجسد بكيفية النفس واتصال الهواء بالجسد.

(١) الكهف: ٣٣.

(٢) نسبة القرطبي في تفسيره للمغيرة بن حبناء التميمي. تفسير القرطبي ١ / ١٣.

(٣) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ص ١٢٢-١٢٣.

(٤) يقصد (لا عدوى ولا طيرة)، وسبق تخريجه.

(٥) يقصد (وفر من المجذوم كما تفر من الأسد) وسبق تخريجه.

(٦) في (ق): (الهوى).

(٧) في (ق): (الهوى).

هذا في الاتصالات الصورية الجسمانية، وقد يكون معنوية روحانية، فتعمل عملها، ومنه نُهي عن صحبة الفاسق، فبين الشئيين تأثيرات عجيبة بحكم الجوار عرفها الحكماء مطلقاً^(١)، وإنما قال بتعارض الظاهر؛ لأنه لا تعارض في الحقيقة بحكم الجمع والتلفيق على ما سيحيى.

ووجه الجمع بينهما أي: بين الحديثين حتى يرتفع الاختلاف ويظهر الائتلاف، ووجه كل شيء: حقيقته، كما يقال: وجه المسألة ووجه الحكم، ويستعمل في مستقبل كل شيء، كوجه الإنسان وغيرها^{(٢)(٣)}، أن هذه الأمراض المفهومة من لفظ العدوى والمجذوم أي: الجذام والجرب والبرص والحصبة^(٤) وغيرها، وسبق معنى المرض وما يتعلق به من التفصيل لا تعدي بطبعها كما يقول به الطبيعية من غير أن يكون [١ / ٤٢٨] ذلك مسنداً إلى فعل الله تعالى كما يقول به المسلمون، والفرق بين الطبع والطبيعة أن الطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور بما يصدر عنه، كحركة الحجر إلى أسفل، فإنه ليس له شعور بصدور ذلك عنه، وكذا حركة الحيوان، والطبع ما يكون مبدأ مطلقاً أي: سواء كان له شعور أو لا، فالحركة في صورة الشعور إرادية، وفي صورة عدم الشعور طبيعية، فظهر أن الطبع أعم^(٥) وأن الطبيعة لا^(٦) تقال في الآدمي إلا غلطاً؛ لأنه من تنزيل العاقل منزلة ما لا شعور له من الجماد والحيوان، ومنه التسوية بينهما في اللغة الشاهدية^(٧)، حيث جعلهما

(١) ينظر أقوال العلماء في ماهية العين وكيفيةها في: زاد المعاد ٤ / ١٥٢ وفتح الباري ١٠ / ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) في (ق): (وغيره).

(٣) ينظر: الفتوحات المكية ١ / ٣٣٩.

(٤) في (ق): (الحصباء).

(٥) ينظر: الكلبيات ص ٥٨٤.

(٦) في (ق): (إلا).

(٧) لعلها إحدى اللغات الفارسية التي أتقنها المصنف.

بمعنى **نمها ووسرشت**، اللهم إلا أن يقال: إن الفرق أمر عرفي، والتسوية أمر لغوي؛ ولذا قال في القاموس: "الطبع والطبيعة السجّية جُبل عليها الإنسان"^(١) انتهى.

قال الراغب: "الطبع: أن يصور الشيء بصورة ما، كطبع السكة وطبع الدراهم، وهو أعم من الختم، وأخص من النقش"^(٢)، وقيل للسجّية: الطبيعة فإن ذلك هو تنقش النفس بصورة ما، إما من جهة الخلقة أو من حيث^(٣) العادة، وهو أغلب فيما كان من جهة الخلقة^(٤)؛ ولهذا قيل: وتأبى الطباع على الناقل^(٥)؛ وذلك أن الطباع ليست من المنقولات كالنقوش على الأوراق، وإنما تنقل بانتقال الأجساد والأرواح؛ ولهذا يقال: إن الخلق الذميمة تحت النفس والروح، فلا يخرج إلا معها، ومن الله التركيبة. ولكن الله سبحانه أي: تنزه بالذات تنزهه اللائق به، على أن "سبحان" مصدر من سبح أي: بعدد، أو أسبّحه تسبيحًا؛ على أنه علم للتسبيح بمعنى التنزيه^(٦)، لا بمعنى أن يقول: سبحان الله، [١/ ٤٢٩] والعلم كما يكون علما للأعيان كذلك يكون علما للمعاني، ولا يكاد يستعمل إلا مضافا منصوبا لفعل^(٧) مضمّر^(٨)، وقولهم^(٩): يا سلطان، يا سبحان، وإن كانت أسماء الله توقيفية عند الأكثرين، فإنما هي^(١٠) لدلالته على التعظيم، وقد أطلقه المولى أبو السعود في تفسيره

(١) ص ٧٤٣.

(٢) المفردات ص ٥١٥.

(٣) في (ر): (جهة).

(٤) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي ٢/ ٣٩٤.

(٥) هذا عجز بيت للمتنبّي مطلعته:

يراد من القلب نسيانكم وتأبى الطباع على الناقل

ديوان المتنبّي، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ، ص ٢٦٩.

(٦) ينظر: المفردات ص ٣٩٢.

(٧) في (ر): (بفعل).

(٨) حاشية محيي الدين زاده على تفسير البيضاوي ٧/ ١-.

(٩) في (ر): (وقوله).

(١٠) في (ق): (هو).

على الله تعالى^(١)، ولو كان خطأ لتنبه ذلك^(٢) الفاضل، وعليه أرباب الحقائق، وأنا معهم أينما ساروا^(٣). وفي نسخة ابن الصلاح^(٤): "ولكن الله تبارك" بمعنى: تكاثر بركته وخيره^(٥). فقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾^(٦) تنبيه على ما يفيضه علينا من النعم الدينية بواسطة تنزيل الفرقان، وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾^(٧) تنبيه على ما يفيضه علينا من النعم الدنيوية بواسطة هذه البروج، ويجيء "تبارك" بمعنى: تصاعد^(٨)، لكن حملناه هنا على المعنى الأول حذرا عن التكرار بما بعده وهو قوله: وتعالى أي: علا علوا كبيرا، لا^(٩) يكتنه كنهه من أن يحيط به وصف الواصفين، بل علم العارفين، فتخصيص لفظ التفاعل لمبالغة ذلك منه لا على سبيل التكلف كما يكون من البشر، والعلو الارتفاع، وهو في الأمكنة والأجسام أكثر، ويستعمل في علو الشأن وارتفاع القدر، وعلوه سبحانه وتعالى علو ذاتي وصفاتي؛ إذ لا يشبهه شيء في ذاته وصفاته، ولا يشاركه أحد في كمالاته، فيعلو عن إحاطة الإدراك به، جعل بمعنى: صيّر؛ ولذا تعدى إلى مفعولين، والتصيير يكون بالفعل تارة نحو: صيرت الفضة خاتما، وبالقول والعقد أخرى نحو: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾^(١٠) أي: سموهم إناثا وقالوا: إنهم إناث^(١١)، أو

(١) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود ١ / ٥ و ٤ / ٨٢.

(٢) في (ر): (له مثل ذلك).

(٣) والصحيح: الإيمان بصفات الله وأسمائه التي وصف بها نفسه وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله أو على لسان رسول الله ﷺ من غير زيادة عليه ولا نقص. مجموع الفتاوى ٤ / ٢.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٥.

(٥) ينظر: الكشاف للزمخشري ٣ / ٢٦٢.

(٦) سورة الفرقان: آية ١.

(٧) سورة الفرقان: آية ٦١.

(٨) المرجع السابق ٣ / ٢٦٢.

(٩) في (ق): (إلا).

(١٠) سورة الزخرف: آية ١٩.

(١١) المرجع السابق ٤ / ٢٤٤.

اعتقدوا في حقهم أنهم إناث، والظاهر [١ / ٤٣٠] في مثل هذا المقام بمعنى الوضع، وهو وضع شيء سببا لشيء، أو بمعنى الحكم وهو الحكم بأن هذا سبب لذلك^(١)، وهو حكم إلهي في العلم، ووضع شرعي في العين، مخالطة المريض بها بإضافة المصدر إلى فاعله، يقال: خالطه مخالطة ومخالطاً: مازجته كما في القاموس^(٢)، وقال الراغب: "الخلط هو الجمع بين أجزاء الشئين فصاعداً، سواء كانا مائعين، أو جامدين، أو أحدهما مائع والآخر جامد، وهو أعم من المزج، ويقال للصديق والمجاور والشريك: خلط، والخليطان في الفقه من ذلك^(٣)، والباء متعلقة بالمريض، والضمير إلى الأمراض، والظاهر أن يقال: مخالطة المبتلى بهذه الأمراض؛ لأن في تعلق الباء بالمريض نوعٌ خفاء، لكنه جرى على عبارة ابن الصلاح، للصحيح متعلق بالمخالطة، واللام لتقوية العمل؛ لأن المخالطة تتعدى إلى مفعولها بنفسها، يقال: خالط المريض الصحيح بالفارسية: امیخت باورنر ویک شد، والصحة: زوال السقم والمرض، سبباً مفعول ثانٍ لـ(جعل).

والسبب في الأصل: الحبل الذي يصعد به النخل، ثم يسمى كل ما يتوصل به إلى شيء سبباً، قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾^(٤)، ومعناه: أن الله تعالى آتاه من كل شيء معرفة وذريعة يتوصل بهما، فأتبع واحداً من تلك الأسباب، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ أَبْلُغَ الْأَسْبَابِ﴾^(٥) أي: لعلي أعرف الذرائع والأسباب الحادثة في السماء، فأتوصل بها إلى معرفة ما يدعيه موسى^(٦).

(١) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٤ / ٥٢، والتفسير الوسيط للواحدى ٤ / ٦٧، والكلبيات للكفوي ص ٣٤٨.

(٢) ص ٦٦٥.

(٣) ينظر: المفردات ص ٢٩٣.

(٤) سورة الكهف: آية ٨٤، ٨٥.

(٥) سورة غافر: آية ٣٦، ٣٧.

(٦) المفردات ص ٣٩١.

وقد سبق أن السبب ما به وجود الشيء، ولا يخلو عن تأثير في المسبب، والآلة هي الوساطة بين الفاعل والفعل ومنفعله، [١ / ٤٣١] فاللسان آلة الذكر لا سببه، بل سببه هو الذكر^(١)، لإعدائه مرضه الإعداء متعدد مضاف إلى فاعله، وهو الضمير الراجع إلى الله تعالى.

والمرض منصوب على المفعولية، وضميره إلى المرض^(٢) أي: لإعداء الله تعالى مرض المريض^(٣) إلى الصحيح، وتعديته منه إليه يعني أن الله تعالى هو الفاعل والمؤثر الحقيقي، وأن المخالطة والمجاورة هي السبب الصوري، والله تعالى يفعل عند الأسباب لا بالأسباب، فإن كان شيء من التأثير من جانب الأسباب فذلك^(٤) إنما هو بخلق الله تعالى وتأثيره، فالأسباب بمنزلة الآلات في الحقيقة، فكما أن الآلة يسند تأثيرها إلى الفاعل كالنجار، فكذا يضاف تأثير السبب إلى المسبب، فكأن السبب لا تأثير له في الحقيقة^(٥)، كما قال تعالى في حق السحرة: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ﴾ أي: بما تعلموه واستعملوه من السحر ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾ أي: أحدا ﴿إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٦)، فقد يُحدث الله عند استعمالهم السحر فعلا من الأفعال ابتلاء، وقد لا يحدثه بأن يتخلف الفعل عن السبب كما قال: ثم^(٧) يتخلف ذلك أي: الإعداء، وثم هنا للتعقيب في الذكر، سواء كان بين المتبوع والتابع تراخ ومهلة أو لا، وسواء كان الثاني بعد الأول بزمان أو لا، عن سببه الذي هو المخالطة، ومعنى التخلف التأخر بأن يوجد^(٨) بدون الأثر، كما يقع التخلف في غيره أي: في غير هذا السبب من الأسباب

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني ٣ / ٢٧٤.

(٢) في (ر): (المريض).

(٣) في (ق): (مريض).

(٤) في (ق): بإسقاط (فذلك).

(٥) جرى على مذهب الأشاعرة بجعل الأسباب بمثابة المواقيت، فلا يقولون مثلا: الإحراق حصل بالنار وإنما حصل عندها، والله أعلم.

(٦) سورة البقرة: آية ١٠٢.

(٧) في (ر): (ثم قد).

(٨) في (ق): (يوجد السبب).

الكثيرة المختلفة؛ كعدم الشبع بالأكل لمن له جوع البقر، وعدم الري بالشرب^(١) لمن به الاستسقاء^(٢)، قال العراقي: وها مذهب أهل السنة كما أن النار لا تحرق^(٣) بطبعها، ولا الطعام لا^(٤) يشبع بطبعه، ولا الماء يروي بطبعه، وإنما هي^(٥) [٢ / ١] أسباب، والقدر وراء ذلك^(٦)^(٧). فدل التخلف عن الأسباب على أن الطبع لا تأثير له، فالجمرة كما^(٨) تقبل الحرارة تقبل البرودة بإذن الله تعالى، ومن ذلك ما وقع للخليل عليه السلام في نار نمرود، كما قال تعالى: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٩) فوجد السبب وهو النار بدون الإحراق، فبطل القول بالطبع^(١٠)، وكذا الماء كما يقبل البرودة يقبل الحرارة، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾^(١١) وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول إذا رأى بحرًا^(١٢): (يا بحر، متى تعود ناراً؟)^(١٣)، ولذا كان يكره الوضوء بماء البحر، ويقول: التيمم

(١) في (ر): (بالري).

(٢) ينظر: شرح القاري ص ٣٦٧.

(٣) في (ق): (تتحرق).

(٤) في (ر): بسقاط (لا).

(٥) بداية المجلد الثاني للنسخة الأصل.

(٦) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢ / ١٠٩-١١٠.

(٧) في (ر): بزيادة (انتهى).

(٨) في (ق): (لا بدل (كما)).

(٩) سورة الأنبياء: آية ٦٩.

(١٠) هذا الجمع ينزع إلى المذهب الأشعري في الأسباب، وهو أن الله تعالى يفعل السبب لا بالسبب، وأنه ليس في الوجود شيء يكون سبباً لشيء، فهم يسقطون الأسباب الظاهرة، وهذا مخالف لما عليه السلف وجمهور أهل

الإسلام. ينظر: مجموع الفتاوى ٨ / ٤٨٧-٤٨٨، وشرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم ص ٢٥٢.

(١١) سورة التكويد: آية ٦.

(١٢) في (ر): (البحر).

(١٣) وقد ذكره المصنف في روح البيان ١٠ / ٣٤٥، ونسبه للفتوحات المكية ٦ / ٨٦، وأخرج أبو داود في سننه ح

(٢٤٨٩) من طريق بشر بن أبي عبد الله، عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ:

(لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله؛ فإن تحت البحر ناراً وتحت النار بحر). وبشر بن أبي

عبد الله هذا مجهول، وهو بشر الكندي من الثامنة. التقريب (٧٠٩). وكذا بشير بن مسلم الكندي من الثالثة.

أعجب إلى منه^(١)، ولو كشف الله عن أبصار الخلق اليوم لرأوه يتأجج نارا، ولكن الله يظهر ما يشاء ويخفي ما يشاء، دل على ذلك قوله تعالى في آل فرعون: ﴿التَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾^(٢)، وقد أغرقوا في بحر القلزم على الصحيح لا في النيل، فكان البحر نارا حتى كانوا يعذبون بها إلى الآن^(٣). كذا جمع بينهما ابن الصلاح^(٤) الكاف زائدة للتأكيد، وذا^(٥) نصب على المصدرية للفعل الذي بعده أي: هذا الجمع الذي ذكر جمع ابن الصلاح بين الحديثين تبعًا لغيره^(٦) بفتح الموحدة بمعنى التابع^(٧) أي: حال كونه تابع في هذا الجمع. والتلفيق لغيره من العلماء، فذلك ليس من عنده، بل من عند غيره كأنه يقول: وأما أنا فلست^(٨) بتابع لغيري في ذلك بل لي قول في هذا المقام أستقل به من غير متابعة لأحد،

التقريب (٧٢١). قال أبو داود بعد أن أخرج الحديث: رواه مجهولون. وقال ابن عبد البر: مظلم الإسناد. التمهيد ١ / ٢٤٠. فالحديث ضعيف جدا، والله أعلم.

(١) أما عن كراهة ابن عمر الوضوء بماء البحر فأخرج ابن المنذر في الأوسط ١ / ٢٤٩ ح (١٦٣) من طريق سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن عقبة بن صهبان عن ابن عمر في الوضوء من ماء البحر: التيمم أعجب إلي منه. وسعيد بن أبي عروبة ممن اختلط، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين. ينظر: تعريف أهل التقديس ص ٣١. وورد أن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو قالوا: التيمم أعجب إلينا منه. الشافعي في شرح مسند الشافعي ١ / ٦٦. قال الزرقاني: التطهير بماء البحر حلال كما عليه جمهور السلف والخلف وما نقل عن بعضهم من عدم الإجزاء به مزيف أو مؤول بأنه أراد بعدم الإجزاء على وجه الكمال. شرح الزرقاني على الموطأ ١ / ١٣٣. (٢) سورة غافر: آية ٤٦.

(٣) اختلف المفسرون في تحديد مكان غرق فرعون وجنوده، والراجح من الأقوال غرقهم في بحر القلزم. ينظر: تفسير ابن فورك ١ / ٢٣٥، والوسيط ٣ / ٤٠٠، وتفسير السمعي ٤ / ٥١، وهو ما يعرف الآن بالبحر الأحمر. ينظر: مراصد الاطلاع ١ / ١٦٦، والتحرير والتنوير ٩ / ٨٠.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٥.

(٥) في (ق): (وإذا).

(٦) أقوال الحافظ ابن حجر في الجمع بين الأقوال لم تخرج عن تلك التي ذكرها في الفتح ١٠ / ١٥٩ - ١٦٣.

(٧) في (ق): (التا).

(٨) في (ق): (قلت).

كما سيجيء، وهو [السر]^(١) في تصريح تبعيته لغيره وعدم اكتفائه بأن يقول: هكذا قالوا؛ لأن ابن الصلاح إمام مشهور في هذا الفن، وإن اعتناء المتأخرين بكتابه فوق اعتنائهم بكتب السلف، فصرح بذلك ليظهر [٢ / ٢] فضله عليه فيما يقصده، ولم يعرف أن الفضل للمتقدم، حتى إن المصنف طفيل مائدته كما لا يخفى على من دقق النظر^(٢) في الكتابين، وعرف الدخيل من الأصيل في البين^(٣). ثم المصنف لم يذكر كلام ابن الصلاح تماماً، كأنه^(٤) قال بعد ذكر ما تقدم: ففي الحديث الأول نفى ﷺ ما كان يعتقد الجاهلي من أن ذلك يعدي بطبعه؛ ولهذا قال: (فمن أعدى الأول؟!)^(٥)، وفي الثاني أعلم بأن الله تعالى قد يجعل ذلك [سبباً]^(٦) لذلك، وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده^(٧) بفعل الله^(٨). انتهى.

واستدل بعض العلماء بما ذكر من أن الأم إذا كان بها برص أو جذام سقط حقها من الحضانة^(٩)، ويتصل بذلك أن من عرف بإصابة العين حبسه الإمام وأجرى له النفقة إلى

(١) في (الأصل، ق): (الشرط).

(٢) في (ق): (وفق النظر).

(٣) لا يخفى ما في هذا الكلام من انتقاد للحافظ ابن حجر، والصواب أن الحافظ ابن حجر من أكبر العلماء خدمة وتهدياً لهذا الكتاب.

(٤) في (ق): (فإنه).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن ٧ / ١٢٨ ح (٥٧١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٦) في (الأصل، ق): (مسبباً)، وهو خطأ، والصواب ما أثبتته كما في المقدمة.

(٧) في (ر): (بإسقاط عند وجوده).

(٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٥.

(٩) ينظر: الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل لأبي النجا المقدسي ٤ / ١٥٨.

الموت؛ دفعا لضرر عينه^(١)، وأن من به الآفة المنفرة يمنع عن مخالطة الناس، ويسكن في مكان منفرد^(٢)، وعليه العمل اليوم في بعض البلاد.

فإن قلت: إنه عليه الصلاة والسلام أكل مع المجذوم^{(٣)(٤)} فما وجهه؟ قلت: حاله أقوى من حال الأمة، فجاز ألا يخاف عليه ما يخاف على غيره من العلل المعدية، مع أن الأنبياء معصومون من مثل هذه الأمراض المنفرة.

فإن قلت: كيف هذا وأيوب النبي عليه السلام ابتلي بتآكل الجسد حتى تنفر عنه الناس على ما قالوا؟! قلت: ما حكى فيه من الجذام فغير صحيح؛ لأن مبنى الجذام على فساد المزاج كما مر، ومبنى حال أيوب على ابتلاء الله تعالى بأكل الديدان، وكان ذلك بعد تبليغ أحكام النبوة؛ ولذا لم يضره تنفر الناس عنه، ويعلم من الفرق بين المرض المنفور منه والمعدية؛ وذلك أنه ليس كل منفور منه بحسب الطباع معدية، فالأول أعم^(٥).

(١) ينظر: فتح الباري ١٠ / ٢٠٥، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ١٤ / ١٧٣.

(٢) ينظر: المنهاج المرجع السابق ١٤ / ٢٢٨.

(٣) في (ر): (مجدوم).

(٤) يشير إلى حديث جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم، فأدخلها معه في القصعة ثم قال: (كل ثقة بالله وتوكلا على الله)، أخرجه أبو داود ح (٣٩٢٥) والترمذي ح (١٩١٧) وابن ماجه (٣٥٤٢) وابن عدي في الكامل ٨ / ١٤٩ من طريق المفضل بن فضالة عن حبيب بن الشهيد عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه مرفوعا. قال الترمذي بعد أن أخرجه: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث يونس بن محمد عن المفضل بن فضالة"، وقال ابن عدي بعد أن أخرجه وتكلم عن المفضل بن فضالة فقال: "ولم أر في حديثه أنكر من هذا الحديث". وحكم الألباني على هذا الحديث بالضعف. السلسلة الضعيفة ح (١١٤٤).

(٥) الظاهر سلامة الأنبياء وحفظهم مما تعافه النفوس ويؤدي إلى الاستقذار والنفرة مطلقا، وكل ما ورد فهو من الإسرائيليات، ولم يثبت به نص شرعي. ينظر: محاسن التأويل للقاسمي ٧ / ٢١٤، وروح المعاني ١٢ / ١٩٩ أو

والأولى في الجمع بينهما^(١) قال في القاموس: "هو أولى: أخرى"^(٢) انتهى. وفرق بعض أهل العربية بين الأولى والمهم بأن الأولى ما لا يحسن أن يكون غيره، والمهم ما يحسن أن يكون غيره^(٣)، أن يقال: إن نفيه ﷺ للعدوى بقوله: (لا عدوى) باق على عمومته بأن لا يكون هناك تأثير بالطبع، ولا سببته جعلته أصلاً^(٤)، وقد نفى الأول ابن الصلاح، وأثبت الثاني بقوله: إن هذه الأمراض إلخ، فأخرج قوله: (لا عدوى) عن عمومته، فكأنه قال: لا عدوى بالطبع، بل بالسبب المجعولة^(٥)، وليس ذلك إلا التخصيص بمعنى دون معنى، والخاص غير العام، وقد صح تأكيد مدعاة من البقاء على العموم، أي: وقد ثبت في الصحيح أو مطلقاً، سواء كان ذلك في الصحيح أو في الحسن؛ لأن الحسن مما يحتج به أيضاً، وإن لم يكن مثله في القوة، والمعنى الأول أوفق بالفرن، والثاني أظهر في مثل هذا المقام.

قوله ﷺ: (لا يعدي شيء شيئاً)^(٦) من الإعداء، فإنه متعدد كالتعدية، وقد سبق معناه، والتنكير للتعميم أي: لا يجاوز مرض من الأمراض أي مرض كان مما يتعارفه الناس حيواناً من الحيوانات أي حيوان كان كذلك؛ لأن الكلام في مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره، وذا لا يتصور حقيقة إلا في الحيوان إنساناً كان أو غيره، وقد سبق أن الشيء أنكر النكرات^(٧).

(١) نقل ابن حجر في الفتح أقوال العلماء في الجمع بين الحديثين، ولم يرجح أياً من الأقوال، وهنا رجح أن نفي

العدوى باق على عمومته، وأن الله سبحانه ابتدأ الحرب في الثاني كما ابتدأه في الأول.

(٢) ص ١٣٤٤.

(٣) هذا الفرق من اجتهادات المصنف كما ذكر لي محقق كتابه الفروقات د. هاني الحواس، ونص عليه في كتاب الفروق اللغوية، ولم يطبع بعد.

(٤) أي: لا وجود للعدوى أصلاً، لا بالطبع ولا بالسبب. ينظر: شرح القاري ص ٣٦٩.

(٥) في (ر): (المجعول).

(٦) أخرجه الترمذي (٢١٤٣)، وأحمد في مسنده (٤١٩٨) من حديث ابن مسعود.

(٧) مخطوط [٢٤/١]

وقوله ﷺ: هذا ليس بجديث آخر ليكون مؤيدا ثانيا، وإن دخل تحت الصحة كما وهم، بل هو من تنمة الأول، أوردته لأنه به^(١) يظهر العموم المدعى، فقوله لمن عارضه معناه قابله ﷺ في كلامه هذا وهو: (لا يعدي شيء شيئا)، فالمعارض المقابل بالكسر هو الموصول، والمعارض [٤ / ٢] بالفتح هو النبي ﷺ، فالمراد بالمعارضة هنا المقابلة بالكلام والمواجهة بالسؤال، [لا]^(٢) ما كان بمعنى الممانعة، وإن كان كل منهما من المعاني اللغوية، كما قال في القاموس: عارضه جانبه وعدل عنه وسار حياله، والكتاب قابله^(٣)، وقال في قابله: واجهه^(٤)، فالجانب أن يكون هذا في جانب وذلك في جانب آخر، وهي المدابرة، والمقابلة أن يقبل بعضهم بعضا ويواجهه، بالفارسية: روي فراز ويالكردن، وهي ضد المدابرة، فظهر من هذا التقرير أن من قال: إن معارضة النبي كفر فيجب حملها على اللغوية، وهي المقابلة^(٥)، فقد عارض اللغة وظن أن اللغة اصطلاح، فيا له من علم بليغ.

وأیضا أن شیوع المعارضة الاصطلاحية إنما هو عند النظارة، وأما المحدثون فيستعملون معنى^(٦) المعارضة في معنى المقابلة غالبا، دل عليه ما جاء في الحديث: (إن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل عام مرة، وإنه قد عارضني به العام مرتين، ولا أرى الأجل إلا قد اقترب)^(٧)، فإن أهل الحديث فسروا هذه المعارضة بالمدارسة، ولا شك أن المدارسة ليست من معاني المعارضة، فهذا التفسير إنما هو من طريق اللزوم، فإن المدارسة يلزمها المقابلة والمواجهة، فهي كمقابلة الكتاب^(٨).

(١) في (ق): بإسقاط (به).

(٢) في الأصل: (إلا)، وفي (ر): (لا)، والصحيح ما أثبتته.

(٣) ص ٦٤٧.

(٤) ص ١٠٤٦.

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٧٠.

(٦) في (ق): بإسقاط (معنى).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ٤ / ٢٠٣ ح (٣٦٢٣) من حديث عائشة عن فاطمة عليها السلام وفيه قصة.

(٨) ينظر: عمدة القاري للعيني ٢٠ / ٢٣، وشرح الطيبي على مشكاة المصابيح ١٢ / ٣٩٠٢.

والحاصل أن المعارضة في مثل هذا المقام ليست بمعنى أن يكون هذا في عُرض بالضم أي: جانب، وذاك في عُرض آخر وناحية، بل بمعنى أن يعرض أحدهما للآخر وجهه، أي: يظهره له وأقبل به إليه، كما في حال المكاملة والمدارسة والمساءلة، بأن البعير الأجرى البعير الجمل البازل أي: الذي [٥ / ٢] شق نابه، وقد يكون للأنثى^(١)، وأما الجمل فشذ [للأنثى]^(٢)، فقيل: شربت لبن جملي، وصرعتني بعيري^(٣)، [والبعير]^(٤) رجيع الخف والظلف^(٥)، وقال الإمام الدميري^(٦): البعير من الإبل بمنزلة الإنسان من الناس، والجمل بمنزلة الرجل، فهو زوج الناقة كما قال الفراء: كما أن الرجل زوج المرأة، والناقة بمنزلة المرأة، والقعود بمنزلة الفتى، والقلوص بمنزلة الجارية، ولو أوصى ببعير تناول الناقة على الأصح، وهو كالخلاف في تناول الشاة الذكر، ويطلق البعير على الحمار أيضاً على قول مجاهد وابن خالويه، لكنه شاذ، فالبعير في قوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾^(٧) هو^(٨) الجمل لا الحمار على ما قيل^(٩)، والأجرى الذي أصابه الجرب، وهو بفتحتين: مرض معروف في ظاهر الجلد كما سبق، ويقال له: الحِكَّة بالكسر وتشديد الكاف، فإن صاحب القاموس فسر الحكمة بالجرب^(١٠)، وكذا الأخرى سوى بينهما، يكون من الإبل الصحيحة أي: يوجد

(١) الصحاح ٤ / ١٦٣٣. قال الجوهري: وذلك في سن التاسعة وربما بزل في السنة الثامنة.

(٢) في الأصل: (الأنثى)، وفي (ر): (للأنثى)، والصحيح ما أثبتته.

(٣) الصحاح ٢ / ٥٩٣.

(٤) في الأصل: (البعير) وفي (ر): (البعير) والصحيح ما أثبتته كما في القاموس.

(٥) القاموس ص ٣٥٢.

(٦) هو: أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، من فقهاء الشافعية، وله (شرح المنهاج) و (الديباجة في شرح سنن ابن ماجه) و (حياة الحيوان) (ت ٨٠٨هـ). ينظر: طبقات الشافعية لابن شعبة ٤ / ٦١ - ٦٢ وكشف الظنون ١ / ٩٦٩ وشذرات الذهب ٩ / ١١٨.

(٧) سورة يوسف: آية ٧٢.

(٨) في (ر): (وهو).

(٩) حياة الحيوان الكبرى للدميري ١ / ١٩٣. وفسر مجاهد قوله تعالى: ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ أراد بالبعير الحمار. ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٧ / ٢١٧٤ ح (١١٨٠٨) ت أسعد محمد الطيب.

(١٠) ص ٩٣٧.

فيما بينها من المورد وغيره، قال الراغب: الإبل يقع على البعران الكثيرة، ولا واحد له من لفظه^(١). انتهى. فيكون من أسماء الجموع ومؤنثا، وهو أقرب من قول الدميري: الإبل الجمال^(٢)؛ لأن الجمل لا يتناول الإناث كما سبق. وفي^(٣) القاموس: الإبل بكسرتين ويسكن الباء ومعروف، واحد يقع على الجمع، ليس بجمع ولا اسم جمع، والجمع آبال، وتصغيرها أبيلة^{(٤)(٥)} أي: بالهاء، فيخالطها أي: فيقارب البعير الأجرى الإبل السالمة من الجرب ويجاورها، قيل: هذه العبارة مستغنى عنها^(٦)، لأن^(٧) كونه فيما بينها يقتضي المخالطة.

أقول: معنى المخالطة المقاربة والمجاورة بمرتبة المزج وفي بين معنى الانفصال، فيجوز أن يكون الشيء بين أشياء من غير [٦ / ٢] مخالطة تامة، فلا يغني الأول عن الثاني. وأما القرب في قولهم: هو بين يديك أي: قريب منك^(٨)؛ فإنما يفيد قلة المسافة بين اليمين، بخلاف قولهم: هو بين البلاد لطول المسافة بينها.

نعم يجوز أن يعتبر القرب في بين إذا كان الإبل في المورد أو المناخ لا في المرعى ولا المسرح؛ فإن قلة الماء في ديار العرب تقتضي مزاحمة بعض الإبل بعضاً في المورد، وكذا العادة أن تجمع في المناخ بحيث يتصل بعضها بعضاً، فيسري العفونات البدنية من بعضها إلى

(١) المفردات ص ١٩.

(٢) حياة الحيوان الكبرى للدميري ١ / ٢٦

(٣) في (ر): (وقال في).

(٤) حاشية في (الأصل، ر): أبيلة كغنيمة في غنم لوقوعها على الجنس.

(٥) ص ٩٥٩.

(٦) ينظر: شرح القاري ص ٣٧٠.

(٧) في (ر): (أي لأن).

(٨) ينظر: المفردات ص ١٥٦.

بعض، أو يقارب بعضها بعضاً، فيحصل ذلك بواسطة الهواء المتعفن^(١)، فتَجَرَّبَ الفءاء لترتيب الجرب على المخالطة.

وجرب كفرح فهو جرب وجربان وأجرب^(٢) أصابه الجرب أي: تصير الإبل الصحيحة ذات جرب بسبب مخالطة الأجرب، وما ذلك إلا العدوى، حيث رد النبي ﷺ، وفي حيث معنى العلة، والرد الرجوع، يقال: رد إليه جواباً أي: رجع، ورد الأمانة والباب يدل على رجوع الشيء، وبمعنى الصرف، يقال: رده إلى منزله أي: صرفه^(٣).

ومنه الحديث: (ابنتك مردودة عليك)^(٤)، والمردودة المطلقة^(٥)، وبمعنى عدم القبول، يقال: رد عليك^(٦) الشيء إذا لم يقبله، وكذا إذا خطأه^(٧) ومنه ما في هذا المقام، عليه أي: على من عارضه بما ذكر بقوله متعلق بالرد، فمن استفهام فيه تقرير للمخاطب أعدى الأول؟ أي: الأجرب الأول المخالط للتي سلمت منه، وكان الظاهر أن يسقط قوله: حيث^(٨) إلخ من البين؛ ليكون قوله: فمن أعدى الأول؟ معمولاً للقول السابق، ويمكن أن يقال: إن المراد بقوله فيما سبق وقوله ﷺ وقوله المعهود وهو: [٧ / ٢] (فمن أعدى

(١) في (ق): (للتعفن).

(٢) القاموس ص ٦٦.

(٣) ينظر: الصحاح ٢ / ٤٧٣.

(٤) أخرجه أحمد ح (١٧٥٨٥)، والبخاري في الأدب المفرد ح (٨٠)، والطبراني في الكبير ح (٦٥٩١، ٦٥٩٢)، والحاكم في المستدرک ح (٧٣٤٥) من طريق موسى بن علي عن أبيه يذكر عن سراقه بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (ألا أدلك على الصدقة أو من أعظم الصدقة ابنتك مردودة عليك ليس لها كاسب غيرك) واللفظ للحاكم، قال عقبه: هذا صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وأقره الذهبي، وقال البوصيري: علي بن رباح لم يسمع من سراقه. مصباح الزجاجاة ٤ / ١٠٠ وقال الألباني: وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات لكنه منقطع بين علي أبي موسى وسراقه، فإنه ذكره بلاغا عند أحمد ومسنده إليه قوي. السلسلة الضعيفة ١ / ٣٦٧.

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٢١٣.

(٦) في (ر): (عليه).

(٧) الصحاح ٢ / ٤٧٣.

(٨) في (ق): (حيث قوله).

الأول؟! فيكون حيث تعليلا له، إلا أنه أظهر قوله: (فمن أعدى الأول؟!!) ولم يضمه بأن يقول: حيث رد عليه به؛ لأنه لم يجر ذكره أولا، بل اكتفى بتعيينه فاحتيج إلى الإظهار في مقام التعليل؛ ليحصل الري للغيلل والشفاء للغيلل، فاعرف فإنه من دقائق الاعتبارات التي لا ينتبه لها إلا القليل، وقد قلنا: إن بعض العرب لا يعرف البلاغة، ومنهم المصنف، فإن أكثر كلامه خال عن الاعتبارات اللطيفة، وعلى تقدير اشتغالها عليها فذلك رمية من غير رام^(١)، يعني أي: يقصد النبي ﷺ بقوله: (فمن أعدى الأول؟!!) يقال: عنى بالأمر كذا: أراد، والفرق بين التفسير بأي والتفسير ببعني أن التفسير بأي للبيان والتوضيح، والتفسير ببعني لدفع السؤال وإزالة التوهم، أن الله سبحانه وتعالى أي: أسبحه وأنزهه مما^(٢) لا يليق بشأنه الأقدس من أن لا يكون الأشياء مسندة إلى فعله وخلقه، أو تنزه ذات الأقدس وتعالى أن^(٣) يجري في ملكه إلا ما يشاء^(٤)، ابتداء ذلك الجرب في الثاني في البعير الثاني السالم أي: خلقه فيه ابتداء من غير إعداد كما ابتداءه من الأول أي: مثل ابتدائه في البعير الأول الأجر، فما مصدرية، والحاصل أنه كان الابتداء الثاني مثل الابتداء الأول، حيث^(٥) لم يكن فيه معنى الإعداد كما في الأول؛ فإن الله تعالى قادر على ذلك. والابتداء تقديم الشيء على غيره ضربا من التقديم، قال تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾^(٦)، ومبدأ الشيء هو الذي يتركب منه، أو منه يكون، فالحروف مبدأ الكلم، والخشب مبدأ الباب،

(١) هكذا قال المصنف غفر الله لنا وله. والصحيح أن بلاغته واضحة في مصنفاته، وشهد لهذه البلاغة رسائل علمية عديدة، ذكر بعضها منها د. محمد فتحي راشد - جامعة الأزهر -، كما أشار إلى مواضع من بلاغته في النزهة. في بحث غير منشور.

(٢) في (ق): (عما).

(٣) في (ر): (عن أن).

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢١ / ٤٢٠.

(٥) في (ر): (حيث إنه).

(٦) سورة السجدة: آية ٧.

والسرير والنواة مبدأ [٢ / ٨] النخل، والله هو المبدئ والمعيد، أي: السبب الأول في البداية والنهاية^(١). هذا والظاهر من كلام المصنف أنه رفع السبب ولم يعتبره.

وقد قال بعض الكبار: رافع السبب سيئ الأدب مع الله تعالى، ومن ترك ما قرره الحق فهو جاهل، وما خرج نبي ولا ولي ولا عدو عن سبب أدناه التنفس، فإنه سبب الحياة، فمن ترك السبب فليترك التنفس حتى يموت ويدخل النار^(٢) مع الداخلين^(٣)، وقد جعل الله الفرار من الزحف والطاعون سببا لقصر العمر^(٤)، كما جعل الصدقة والصلة سببا لطوله^(٥)، فدل على أن المراد النبوي من قوله: (فمن أعدى الأول؟! وما قبله ليس رفع السبب والواسطة، بل إرشاد^(٦) المخاطب إلى ألا يعتقد الاعتقاد^(٧) الجاهلي من التأثير الطبيعي؛ لأن مقتضى مقام النبوة إصلاح العقائد والأعمال، وسوق العباد إلى ما فيه الخير في الحال والمآل، ومن ثم منع من^(٨) تأبير النخل حاد من السبب إلى المسبب، وهو الله تعالى، ثم قال: (أنتم أعلم بأمور دنياكم)^(٩)؛ تنزيلا من المسبب إلى السبب؛ لئلا يحتجوا بالسبب عن المسبب، ولا

(١) المفردات ص ١١٣.

(٢) في (ق): (في النار).

(٣) فصوص الحكم لإبن عربي ٧٢ / ٣.

(٤) حكى السبكي أن والده استنبط هذا من قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِّنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ﴾. ينظر: أوجز المسالك إلى موطأ مالك.

(٥) أخرج أبو نعيم في الحلية ٦ / ١٤٥ من حديث علي بن أبي طالب أنه قال في تفسير قوله عز وجل: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّثُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾: سألت عنها رسول الله ﷺ فقال: "لأبشرك بها - يا علي - فبشر بها أمي من بعدي: الصدقة على وجهها، واصطناع المعروف، وبر الوالدين، وصلة الرحم تحول الشقاء سعادة وتزيد في العمر وتقي مصارع السوء". قال بعده: غريب تفرد به إسماعيل بن أبي الزناد وإبراهيم بن أبي سفیان. وينظر: عمدة القاري للعيبي ١١ / ١٨١.

(٦) في (ر): (بإرشاد).

(٧) في (ق): (بإسقاط الاعتقاد).

(٨) في (ق): (بإسقاط من).

(٩) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأي ٤ / ١٨٣٦ ح (٢٣٦٣).

بالمسبب عن السبب، وهو الكمال الجامع الإنساني، ومن مشى على المراتب لم يعثر.
والمصنف لما لم يتنبه لهذا الأمر الدقيق حاد عن الطريق، والله ولي الإرشاد والتوفيق.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم لما أول الحديث الأول وأبقاه على عمومته ورد الاعتراض بأن الحديث الثاني يدل على خلافه، وهو إثبات السبب الذي هو الإعداد؛ إذ لولاه لما أمر بالفرار من المجذوم، دفعه بقوله، وأما أمره -عليه السلام- بفرار السالم من مخالطة المبتلى [٩ / ٢] بالجذام فليس ذلك مبنياً على وقوع الإعداد، بل على معنى آخر وهو ما^(١) عنى بقوله فمن باب سد الذرائع الباب في الأصل يقال لدخل الشيء وما يتوصل به إليه، وربما قيل: هذا من بابة كذا أي: مما يصلح له ويليق به^(٢)، والسد بالفارسية استواو بستن، فهو مصدر: سدده، والغابر: يفعل بالضم والكسر، وسد الثلمة كمد: أصلحها ووثقها^(٣)، والذرائع^(٤) والذرايع جمع ذريعة كسفينة، بمعنى الوسيلة كالذريعة بالضم^(٥)، وهي هنا عبارة عن أمر غير ممنوع لنفسه يخاف من ارتكابه الوقوع في ممنوع^(٦)، فالذرائع: الوسائل إلى الرذائل، كسوء الاعتقاد^(٧) ونحوه وما يؤدي إلى ما هو رذيلة وضرر ينبغي أن يكون بابه مسدوداً، وإن كان في نفسه نفعاً، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾^(٨)، وفيه سد الذريعة وحماتها، وذلك أن اليهود كانوا يقولون: راعنا، وهو سب بلغتهم، فلما علم الله ذلك منهم منع من إطلاق ذلك اللفظ؛ لأنه ذريعة للسب^(٩)، وما

(١) في (ر) بإسقاط (ما).

(٢) المفردات ص ١٥٠.

(٣) ص ٢٨٧.

(٤) في (ق): بإسقاط (والذرائع).

(٥) الصحاح ٣ / ١٢١١.

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٨ / ٢.

(٧) شرح القاري ص ٣٧٣.

(٨) سورة البقرة: ١٠٤.

(٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٨ / ٢.

يؤدي إلى المحذور محذور، وقد^(١) قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٢)، فممنع من سب آلهتهم مخافة مقابلتهم بمثل ذلك، وقال تعالى: ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ الآية^(٣)، فحرم الله عليهم الصيد في يوم السبت، فكانت الحيتان تأتيهم يوم سبتهم شرعاً^(٤) أي: ظاهرة، فسدوا عليها يوم السبت، وأخذوها يوم الأحد، وكان السد ذريعة للاصطياد، فمسحهم الله قرده وخنازير^(٥)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾^(٦) ^(٧) نها عن الرفع والجهر؛ لئلا [١٠/٢] يؤدي إلى عدم المبالة بشأن النبي ﷺ، فإنه من قبيل الاستخفاف وهو كفر^(٨)، ولأمر ما قال تعالى: ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾^(٩) بعد ما قال: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾^(١٠)؛ فإن المقصود وإن كان عدم اعتداء الحدود إلى ما وراءها من المحرمات، لكن نهى عن القرب منها أيضاً سداً للذريعة^(١١)، فإنهم إذا قاربوها ربما جاوزوها، ومن الله العصمة، والظاهر أن قوله -عليه الصلاة والسلام-: (إن^(١٢) من القرف التلف)^(١٣) والقرف بفتحيتين مدانة المرضى وكذا نظائره من باب سد

(١) في (ر) بإسقاط (قد).

(٢) سورة الأنعام: ١٠٨.

(٣) سورة الأعراف: ١٦٣.

(٤) في (ق): بإسقاط (شرعاً).

(٥) ينظر: المرجع السابق

(٦) في الأصل تصحفت (لبعض) إلى (بعضاً).

(٧) سورة الحجرات: ٢.

(٨) ينظر: إرشاد العقل السليم ٨/ ١١٦.

(٩) البقرة: ١٨٧. وتصحفت في النسخ إلى: (ولا تقربوها).

(١٠) البقرة: ٢٢٩.

(١١) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للسيوطي ٣/ ٩٢.

(١٢) في (ق): بإسقاط (إن).

(١٣) أخرجه معمر في جامعه ح (٢٠١٦٢) ومن طريقه أبو داود في سننه ح (٤٢١ / ١٠) وأحمد في مسنده

ح (٤٥١ / ٣) والبيهقي في الكبرى ح (٣٤٧ / ٩) من طريق يحيى بن عبد الله بن ريسان قال: أخبرني من سمع

الذرائع أيضاً عند المصنف، وهو يشبه إنكار البديهي، وينادي على الجهل بالحقائق والخواص. قال حضرة الشيخ صدر الدين^(١) -قدس سره- في شرح الأربعين حديثاً^(٢): هذا في باب المأكّل^(٣)، وهكذا الأمر في الملابس؛ إذا فصلت وخطت في وقت رديء اتصل بها خواص رديئة، وكذلك ما ورد التنبيه عليه في الشريعة من شؤم المرأة والفرس والدار^(٤)، وشهدت بصحته التجارب المكررة؛ فإن لجميع هذه في بواطن أكثر الناس بل في ظواهرهم أيضاً خواص مضرّة، تتعدى من بدن المتغذي المباشر^(٥) والمصاحب إلى نفسه وأخلاقه وصفاته، فيحدث بسببها للقلوب والأرواح تلويثات هي من أقسام النجاسات^(٦). انتهى

فروة بن مسيكة وفيه قصة، وإسناده ضعيف؛ لجهالة التابعي. ينظر: إتحاف الخيرة ٤/ ٤٠٦، والمطالب العالية ١١/ ١٣٨، ومختصر سنن أبي داود ٥/ ٣٨١.

(١) هو: محمد بن إسحاق صدر الدين القونوي أحد تلاميذ محيي الدين ابن عربي، له مؤلفات كثيرة أغلبها عن محيي الدين ابن عربي. فمن مؤلفاته: النفحات، وتحفة الشكور، وشرح الأربعين حديثاً. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٤٥، والوافي بالوفيات ٢/ ١٤١، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٨٨.

(٢) شرح الأربعين حديثاً لأبي المعالي صدر الدين القونوي، حققه وعلق عليه حسن كامل يلماز والناشر: انتشارات بيدار قال محققه: للقنوي كتابان مسميان بالحديث الأربعين، أحدهما مخطوط والآخر مطبوع، وكان يظن أنهما كتاب واحد، ولكن عند مقارنتهما تبين أن كلا منهما كتاب مستقل مخالف للآخر، وشرحه لا يخلو من التزكية النفسية والصبغة الصوفية.

(٣) شرح الأربعين حديثاً لأبي المعالي صدر الدين القونوي، حققه وعلق عليه حسن كامل يلماز والناشر: انتشارات بيدار قال محققه: للقنوي كتابان مسميان بالحديث الأربعين، أحدهما مخطوط والآخر مطبوع، وكان يظن أنهما

(٤) يشير إلى حديث رسول الله ﷺ: (إن كان ففي المرأة والفرس والمسكن) يعني الشؤم. أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب ما يذكر في شؤم الفرس ٤/ ٢٩ ح (٢٨٥٩)، وأخرجه مسلم في كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم ٤/ ١٧٤٨ ح (٢٢٢٦)، واللفظ لمسلم. وقد أشكل هذا الحديث على العلماء، ففي حين إبطال الإسلام للطيرة يأتي هذا الحديث لإثباتها في هذه الثلاث، وأكثر الروايات جاءت بلفظ: (إن كان الشؤم في شيء) فالمقصود نفي الشؤم وأنه إن كان حقاً واقعاً لكان في هذه الثلاثة، وهو غير واقع لا فيها ولا في غيرها، أو لأن هذه الأشياء أكثر ما يتطير بها الناس، فمن وقع في نفسه شيء أبيض له أن يتركه ويستبدل به غيره. ينظر: تهذيب الآثار للطبري ٣/ ٣٢ مسند علي، وفتح الباري لابن حجر ٦/ ٦٣.

(٥) في (ق): (المفتدي والمباشر).

(٦) شرح الأربعين حديثاً ص ١٣.

كلامه. فهذا إمام أئمة الظواهر والحقائق قال بسراية الخواص الرديئة إلى الأجسام والأرواح؛ بحكم الجوار زمانا أو مكانا، جمادا أو حيوانا أو إنسانا، ولم يكتف بما يعطيه الحقائق لاحتجاب الناس^(١) عنه، بل صرح بشهادة التجارب بصحته لرسوخها في العقول وقربها من القبول، فأين ما ذكره المصنف من هذا المعنى الحقيقي بالتلقي، ولا يتلقاه إلا الرباني الحق^(٢)، قال الله سبحانه: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٣)، [١١ / ٢] فهو تعالى بعزته قهر الأشياء كلها، فلم يكن في الوجود مؤثر إلا هو، وبحكمته رتب المراتب ووضع الأسباب وقرب وبعد، فلكل جليس حظه من جاره بحكم الجوار، وذلك بتقدير الله وخلقه، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه الخاطئة، لئلا يتفق أي: وإنما كان الأمر المذكور من باب سد الذرائع، وإنما حملناه على كونه من هذا الباب؛ لئلا يتفق.. إلخ، واللام لام كي، دخلت على أن الناصبة، فوجب إظهار أن لاستكراه اللامين المتواليين: لام كي ولام لا، والأصل لأن لا، فأدغمت النون في اللام وبقيت الهمزة فاصلة^(٤)، والاتفاق ما كان بغير علم وإرادة وعلاقة، والأمر الاتفاقي صحيح بالنسبة إلى الخلق لا بالنسبة إلى الحق؛ فإن الله تعالى لا يحدث شيئا بالاتفاق، وإنما^(٥) عن علم صحيح وإرادة وقضاء غيبي وقدر، فلا بد من كون ما هو كائن في علمه.

والاتفاق أيضا موافقة فعل الإنسان القدر، ويقال ذلك في الخير والشر^(٦)، يقال: اتفق لفلان خير، واتفق لفلان شر، والتوفيق نحوه، لكنه مختص في التعارف بالخير دون الشر،

(١) في (ر): (أكثر الناس).

(٢) يظهر اعتقاد المصنف في ابن عربي وأنه من أرباب الحقائق والتلقي، فجانب الصواب وعدل عن الحق والله المستعان.

(٣) سورة آل عمران: آية ١٨.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٠٠.

(٥) في (ق): (وإنما يحدثه).

(٦) في (ر): (وفي الشر).

كذا قاله الراغب^(١)، وهو المراد في مثل هذا المقام؛ فإن فعل الإنسان لا بد وأن يوافق القدر، لكنه إن كان بلا سبب ظاهر ومادة يستند إليها فهو ابتدائي كفعل الله تعالى في خلق آدم، فإن خلقه ابتدائي غير مستند إلى سبب ومادة، بخلاف خلق ذريته، فإنه أخرجهم منه بواسطة النطفة والعلوق، للشخص الشخص سواد الإنسان وغيره تراه من بعد كما في القاموس^(٢)، وهو أخص من الذات؛ لأن الذات يطلق على الجسم وغيره كذات الله تعالى، والشخص [١٢ / ٢] لا يطلق إلا على الجسم^(٣) فاعرف، الذي يخالطه أي: المجذوم شيء فاعل يتفق، ونكره لأن الجذام على مراتب كسائر الأمراض البدنية، من ذلك أي: الجذام الذي دل عليه المجذوم بتقدير الله تعالى متعلق بقوله: يتفق، والتقدير لغة: تبين كمية الشيء^(٤)، واصطلاحاً: تحديد كل مخلوق بحده الذي يوجد من حسن وقبح ونفع وضر وغيرهما^(٥)، وجعله على مقدار مخصوص ووجه مخصوص حسبما يقتضيه الحكمة.

والقدر تعلق الإرادة الذاتية^(٦) بالأشياء في أوقاتها الخاصة، فتعلق كل حال من أحوال الأعيان بزمان معين وسبب معين عبارة عن القدر^(٧)، قال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾^(٨) أي: قضاء مبتوتاً^(٩) واقعاً في وقته المعين من غير تقديم وتأخير، والقضاء هو الحكم الكلي الإلهي في أعيان الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية في الأزل إلى الأبد^(١٠)، فظهر الفرق بينهما، وقولهم: إن القدر ما لم يكن قضاء فمرجوه أن يدفعه الله

(١) ينظر: المفردات ص ٨٧٧-٨٧٨.

(٢) ص ٦٢١.

(٣) التعريفات ص ١٠٧.

(٤) المفردات ص ٦٥٨.

(٥) التعريفات ص ٦٤.

(٦) في (ر) بإسقاط (الذاتية).

(٧) التعريفات ص ١٧٤.

(٨) سورة الأحزاب: آية ٣٨.

(٩) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٤ / ٢٣٣، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود ٧ / ١٠٥.

(١٠) التعريفات ص ١٧٧.

تعالى، فإذا قضي فلا مدفع له^(١)، فالمراد بالقضاء فيه القضاء المبرم والفصل المحكم؛ لأنه لا راد لهذا القضاء، وأما القضاء المعلق فليس كذلك^(٢)، ومنه الصدقة ترد البلاء وتزيد العمر^(٣)، فمآله أن القضاء يرد بالقضاء الآخر، فإن البلاء مثلا كما أنه مقضي فكذا اندفاعه بالصدقة، ابتداء ظرف لـ (يتفق)، أي: في الابتداء من غير سبب ظاهر متقدم يتوهم منه الابتلاء كما قال: لا بالعدوى المنفية أي: لا بطريق العدوى المنفية في الحديث، وهو تأكيد للابتداء؛ لأن الابتداء هو ما كان بلا عدوى، وتفسير الابتداء بالاتفاق لا ينافيه؛ لأنهما بمعنى في الاستعمال، ويقول العجم أيضاً: اتفاقا قضا رانا كهانبي على أن يكون الكل [١٣ / ٢] بمعنى واحد، والمقصود بيان موافقة الفعل الذي هو حصول الجذام المقدر^(٤) وكونها بطريق الابتداء، من غير أن يكون هناك عدوى، وهذا على مذهب المصنف^(٥)، وأما على مذهب غيره - وهو المذهب المنصور - فتلك الموافقة كما تكون بطريق الابتداء فكذا تكون بطريق العدوى، والكل بقضاء الله تعالى وتأثيره، لكن المحجوب قد يغفل عن الله تعالى، فيسند الفعل في صورة العدوى إلى غيره، وهو من قبيل الشرك الحقيقي، وأما الموحد الحقيقي فيتمشى على مراتب^(٦)، ثم إن تأنيث وصف العدوى يدل على أنه اسم مؤنث مقصور غير مصروف؛ نحو سلمى وسكرى وجدوى وغيرها^(٧)، فلا تنوين فيه، فيظن ذلك الشخص المخالط المصاب بسبب حصول الجذام اتفاقا، فالأول سبب للثاني، فينتفي

(١) المفردات ص ٦٧٦.

(٢) قال العلماء: القدر قدران أحدهما القدر المثبت أو المطلق أو المبرم، وهو ما في أم الكتاب - اللوح المحفوظ - فهذا ثابت لا يتغير وهو ما كان في علم الله، والثاني القدر المعلق أو المقيد وهو ما في كتب الملائكة فهذا هو الذي يقع فيه الحو والإثبات. ينظر: فتح الباري ١٠ / ٤١٦. وينظر: مجموع الفتاوى ٨ / ٥١٦ - ٥١٧.

(٣) في (ق): (في العمر)، وقد سبق.

(٤) في (ق): (القدر).

(٥) قال القاري معلقا على جمع الحافظ ابن حجر: لكن المفهوم من كلامه الآتي أنه أراد بقوله على عموم ظاهره العام، أي: لا وجود للعدوى أصلا لا بالطبع ولا بالسبب. شرح القاري ص ٣٦٩.

(٦) في (ق): (المراتب).

(٧) في (ر): (وغيره).

بانتفائه، وقد لا يعتبر السببية في مثل هذا الترتيب نحو: ما تأتينا فتحدثنا بالنصب، فإن المراد نفي اجتماعهما من غير اعتبار السببية، يعني لم يكن منك إتيان ولا تحديث، ومنه الحديث: (لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار)^(١)؛ لأنه ليس موت الأولاد ولا عدمه سببا لمس النار، والظن التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم^(٢)، ويستعمل في اليقين وفي الشك، والوهم أيضًا^(٣)، والفاء هي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن، فيظن منصوب على جواب النفي؛ لأن قوله: (لكلا يتفق) تعليل لنفي الاستقبال المصدرى، نحو: لكلا يعلم ولكيلا يعلم^(٤)، والمعنى لكيلا يكون اتفاق حصول شيء من ذلك فظن ذلك المجذوم^(٥) أن ذلك - أي: حصول الجذام - مع كونه اتفاقا بسبب مخالطته أي: مخالطة ذلك الشخص [١٤ / ٢] المجذوم وقرنه الجوارى، وقوله: بسبب من قبيل الجمع بين الحرف وبين ما يدل عليه^(٦)، كما إذا قيل: كتبت باستعانة القلم، ودخلت عليه بمصاحبة ثياب السفر، وقد سبق تحقيقه بلا مزيد عليه، فيعتقد صحة العدوى أي: يجعل صحة العدوى في عقد قلبه [بأن يعقد قلبه]^(٧) عليها، ويربطه بها مع عدم صحتها في نفس الأمر، ونصبه كنصب ما قبله، وكذا نصب قوله: فيقع في الحرج^(٨) أي: في الإثم؛ لأن اعتقاد ما

(١) أخرجه البخاري في الأيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ (النحل: ٣٨) ١٣٤ / ٨ ح (٦٦٥٦)، ومسلم في كتاب البر والصلة باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه ٢٠٢٨ / ٤ ح (٢٦٣٢).

(٢) القاموس ص ١٣١٢.

(٣) ينظر: التعريفات ص ١٤٤.

(٤) في (ر) بإسقاط (ولكيلا يعلم).

(٥) في (ر) بإسقاط (ذلك المجذوم).

(٦) حاشية في (الأصل، ر، ق): فالجزآن جملة واحدة، وتسميته جوابا إنما هي من حيث المعنى؛ لأن الثاني سبب عن الأول.

(٧) في الأصل بإسقاط (بأن يعقد قلبه)، وفي (ر) بإثباتها، وهو الصواب.

(٨) قال القاري: فيه أنه إذا ظن أن الجذام حصل بسبب المخالطة واعتقد صحة العدوى بالتأثير السببي لا حرج فيه، وإن أراد به أنه بسبب الخلطة يعتقد صحة العدوى بالطبع فيرد عليه أنه حينئذ يجب على كل أحد أن يجتنب ما يتعلق بالأسباب، كالمعالجة بالأدوية، بل مزاوله الأطعمة والأشربة حيث يحتمل أنه يظن أن الأدوية ونحوها لها تأثير بطبعها فيعتقد اعتقاد الطبيعة، فيخرج عن الملة الحنيفية. شرح القاري ص ٣٧٣ لذا قن باز رحمه الله يشرع

ليس له صحة في الشرع إثم، وفي جعل الحرج ظرف للوقوع مبالغة؛ كأن الحرج أحاط به لعظم^(١) جرمه إحاطة الظرف بالمظروف، عفا الله عنه حرج مبالغته، وأصل الحرج بتقديم الحاء المهملة بوزن الفرخ: مجتمع الشيء كالشجر إذا كان كثيرا في مكان ضيق، تصور منه ضيق ما بينهما، فليل للضييق: حرج، وللإثم: حرج^(٢)؛ لأن القاضي يقع به في الضيق، أما في الدنيا ففي ضيق القلب، وأما في الآخرة ففي ضيق المكان؛ لأن جهنم سجن الله تعالى، وكذا من ضيق الروح الذي هو العذاب الروحاني، فأمر بتجنبه هذا كفذلكة الحساب^(٣) ونتيجة القياس، والتجنب الاجتناب والبعد؛ لأن من أراد البعد عن شيء يجعل جنبه إلى جنبه^(٤) ويدبر عنه^(٥)، والمعنى: فأمر المخاطب في قوله: (فر من الأسد..). إلخ بالتبعد والاجتناب عن مقارنة المجذوم ومصاحبته، وراوي الحديث أبو هريرة، وقد روى البخاري عنه، فيحتمل أن يكون هو المأمور أو غيره، وعلى كلا التقديرين فحكم الخطاب يعم المكلفين الموجودين في ذلك الوقت، والحادثين بعده إلى يوم القيامة، إما بطريق التغليب أو بدليل خارجي، فإن الإجماع منعقد على أن آخر^(٦) الأمة^(٧) مأمور ومكلف بما أمر به أولها^(٨) وكلف، وهذا^(٩) حكم الخطابات التنزيلية؛

له أن يتعاطى الأسباب الواقية من وقوع الشر وذلك بالبعد عمن أصيب بمرض يخشى انتقاله منه إلى الصحيح بإذن الله كالجرب والجدام... توقيفياً لأسباب الشر وحذرأمن وسواس الشيطان الذي قد يملي عليه أما أصابه وأصاب إبله هو سبب العدوى. ينظر مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز ٢٧ / ٦

(١) في (ق): (كعظم).

(٢) ينظر: المفردات ص ٢٢٦.

(٣) فذلك حسابه: أمهات وفرغ منه. ينظر: القاموس ص ٩٥٠. وهو إعادة للمدعى بعبارة أخصر. ينظر: شرح القاري ص ٣٧٣.

(٤) في (ر): (جانبه).

(٥) ينظر: المفردات ص ٢٠٦.

(٦) في (ق): باسقاط آخر

(٧) في (ر): الامامة.

(٨) إرشاد العقل السليم لابي السعود ١٣٧ / ٢.

(٩) في (ر): (وهكذا).

[١٥/٢] حسما^(١) للمادة أي: قطعاً للذريعة وسداً لبابها. والحسم القطع وإزالة الشيء^(٢)، يقال: قطعه فحسمه أي: أزال مادته، ومنه يعلم حسن موقعه مع المادة، وبذلك سمي السيف حساماً، وحسم الداء إزالة أثره بالكسبي^(٣)، ومادة الشيء هي التي يحصل الشيء معها بالقوة؛ كالخشب للسرير، وقيل: المادة الزيادة المتصلة^(٤)، وبها فسرها صاحب القاموس^(٥).

وفي شرح الحكمة^(٦): الفرق بين العنصر وبين^(٧) المادة والموضوع والركن وبين سائر الألفاظ التي يتوهم كونها مترادفة هو أن القابل من حيث إنه قابل بالقوة يسمى: هيولى^(٨)، ومن جهة أنه بالفعل حامل للصورة يسمى: موضوعاً، ومن حيث كونه مشتركاً بين الصور يسمى: مادة وطنيه، ومن حيث إنه آخر ما ينتهي إليه التحليل يسمى عنصراً، ومن حيث إنه أحد المبادئ الداخلة في الجسم يسمى ركناً^(٩)، والله المحيظ بكل شيء علماً أعلم بما لم^(١٠) نعلم؛ فإنه هو الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، ولكن قدر ما تعلق به مشيئته كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾^(١١) أي: لا يدركون

(١) في (ق): (حسبما).

(٢) في (ق): (أثر الشيء).

(٣) المفردات ص ٢٣٥.

(٤) التعريفات ص ١٩٥.

(٥) ص ٣١٩.

(٦) هو شرح عيون الحكمة لفخر الدين الرازي، وعيون الحكمة كتاب لابن سينا، شرحه الرازي في ثلاثة أجزاء في مجلد واحد.

(٧) في (ر) بإسقاط (بين).

(٨) الهيولى: هذه من الألفاظ التي يكثر ذكرها في الفلسفة، ويقصد به: أصل الشيء ومادته، والعنصر، والطينة. ينظر: مفتاح العلوم ص ١٥٨.

(٩) لم أقف على شرح عيون الحكمة، وإنما وجدته في المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعات لفخر الدين محمد بن عمر الرازي. مركز تحقيقات كامبوتري ١/ ٥٢٢-٥٢٣.

(١٠) في (ق): (لا) بدل (لم).

(١١) سورة البقرة: آية ٢٥٥.

من معلوماته إلا ما شاء أن يعلموه^(١). وفي قول المصنف: "والله أعلم" إنصاف من نفسه وإثبات لجهله؛ فإنه وإن أظهر العلم الزائد في هذا الباب، لكن ما خفي عليه أكثر مما ظهر له من الله الوهاب، فعلمه بل وجميع علوم العالمين بالنسبة إلى علمه تعالى كقطرة من سبعة أبحر^(٢)، ولا شك أنه لا قدر للقطرة في جنب سبعة أبحر، بل هي بمنزلة العدم بالنسبة إليها، فإذا ثبت الجهل في الحقيقة وأقول العلم هو العلم الأول كما أسلفنا؛ لأن الاعتبار [٢/ ١٦] بحال الموحد الحقيقي، فإنه السواد الأعظم، ولا عبرة بشأن المقلدين، على أن دين العجائز دين قديم، والله^(٣) الغفور الرحيم. وقد صنّف مضي ما مضى من الفرق بين التصنيف والتأليف^(٤)، فلا نعيده، والظاهر أنه لا فرق بينهما عند أهل الرسوم، فيستعملون أحدهما مقام^(٥) الآخر؛ لأن جعل الشيء صنفا صنفا يستلزم التأليف والتركيب في هذا النوع، وهو النوع المسمى بمختلف الحديث، الشافعي فإن له كتبًا كثيرة مصنفة في أنواع العلوم، تتجاوز المائة^(٦)، فكان أولى بالتصنيف في فن الحديث؛ لأنه وأتباعه أصحاب الحديث لا أهل الرأي كغيرهم، كتاب اختلاف الحديث بالنصب على أنه مفعول صنّف، وفيه إشارة إلى أن الاختلاف صفة الحديث، لا صفة الراوي، فمعنى مختلف الحديث: المختلف من الحديث اختلافًا في مدلوليهما إثباتًا ونفيًا، لكنه أي: الشافعي وجه الاستدراك دفع ما يرد من أن الشافعي إذا كان له في أنواع العلوم تلك الإحاطة فلم لم يستقص ذكر الأحاديث المختلفة في كتابه المسمى: اختلاف الحديث؛ حتى يكون كتابا لفظا ومعنى

(١) أنوار التنزيل للبيضاوي ١ / ١٥٤.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

(٣) في (ر): (والله هو).

(٤) مخطوط [١/ ١٥-١٦].

(٥) في (ر): (في مقام).

(٦) فمن كتبه المطبوعة: (تفسير الإمام الشافعي) و(مسند الشافعي) و(اختلاف الحديث) و(الرسالة) و(جماع العلم) و(الأم).

مشتملا على [الفنون]^(١) متضمنا للأنواع، فإنه ليس عند الناس عيبٌ كنعص القادرين على التمام^(٢)؛ ولذا قال: لكنه لم يقصد استيعابه أي: استيعاب هذا النوع واستقصاء جزئياته، وجمع جميع ما يكون^(٣) من بابه؛ فإن الاستيعاب بالفارسية كالاتغراق: زهمه وافرسيان، يقال: وعبه كوعده: أخذه أجمع كأوعبه واستوعبه وأوعب: جمع، وجاءوا موعبين إذ جمعوا ما استطاعوا [١٧ / ٢] من جمع^(٤)، وهذا أوعب لكذا: أحرى لاستيفائه، وفي الحديث: (فهو أوعب للغسل)^(٥) أي: أحرى أن يخرج كل بقية في ذكره من الماء^(٦)، وإنما لم يقصده^(٧) الشافعي إما لتعسره؛ فإن إحاطة كل شيء من شأن المحيط بكل شيء، وإما لأنه جعله جزءا من كتاب الأم، ولم يفرد بالتأليف، ولو أفرده لجاز أن يستوعبه.

قال النووي: الذي لم يفتخر بشيء كافتخاره بالشافعي^(٨) في كتاب التهذيب: مصنفات الشافعي في الأصول والفروع التي لم يسبق إليها كثرة وحسنا كثيرة مشهورة؛ كالأم في نحو خمسة عشر مجلدا، وهو مشهور^(٩). انتهى. أشار بتعيين المجلدات إلى أنه كتاب كبير جدا، فلو قصد الشافعي استيعاب اختلاف الحديث في مثل ذلك الكتاب لكان أكبر شيء حجما. وفيه تصريح أيضا بأن كتاب الأم من مصنفات الشافعي نفسه،

(١) في الأصل: (الفتوى)، وفي (ر): (الفنون)، والصحيح ما أثبتته والله أعلم.

(٢) عجز بيت للمتنبي صدره: ولم أر في عيوب الناس عيبا. ديوان المتنبي ص ٤٨٣.

(٣) في (ق) بإسقاط (يكون).

(٤) ينظر: الصحاح ١ / ٢٣٣.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ح (٦٨١) من حديث مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف قال: قال حذيفة:

(نومة بعد الجنابة أوعب للغسل). قال مغلطاي: صح عن حذيفة. وقال: وفيه دلالة على تأخير استعمال الماء.

شرح سنن ابن ماجه ص ٧٣٦. وينظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣ / ١٥٤، وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن

سلام ٢ / ٦٤٠.

(٦) غريب الحديث للهروي ٢ / ٦٤٠.

(٧) في (ر): (يقصد).

(٨) في (ق): (بالشافعي).

(٩) تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٥٢.

لكن قال بعض العلماء: كتاب الأم صنفه تلميذ الشافعي أبو يعقوب البويطي^(١) القائم مقامه بعده^(٢)، ويؤيده ما في الإحياء^(٣) من أنه صنف البويطي كتاب الأم الذي ينسب الآن إلى الربيع بن سليمان^(٤) صاحب الشافعي، ويعرف به، وإنما صنفه البويطي، ولكن لم يذكر نفسه فيه، ولم ينسبه إلى نفسه، فزاد الربيع فيه، وتصرف، وأظهره^(٥). انتهى. فتحقق من هذا كون الأم من مصنفات البويطي دون الشافعي، لكن مع اختلاف في النسبة فإن النووي نسبه إلى الشافعي، وصاحب الإحياء إلى الربيع^(٦)، اللهم إلا أن يقال: إن أم البويطي^(٧) غير أم الشافعي، وإن اشتركا في الاسم، كالدرر والغرر للشريف المرتضى^(٨)

(١) هو: أبو يعقوب يوسف بن يحيى المصري البويطي بضم الباء وفتح الواو وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها طاء مهملة، نسبة إلى بويط في صعيد مصر، صاحب الشافعي، قام مقامه في الدرس والفتوى بعد وفاته، وامتنح في أيام الواثق بالله بمحنة القول بخلق القرآن، فحبس حتى مات ببغداد (٢٣١هـ). ينظر: تاريخ بغداد ١٦ / ٤٣٩، ووفيات الأعيان ٧ / ٦١ - ٦٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٢ / ١٦٢ - ١٦٥.

(٢) ينظر: قوت القلوب لأبي طالب المكي ٢ / ٣٨١.

(٣) هو كتاب إحياء علوم الدين، وهو كتاب في المواعظ، دار المعرفة، بيروت، في أربعة أجزاء. وينظر: كشف الظنون ١ / ١.

(٤) هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، صاحب الإمام الشافعي وراوي كتب الأمهات عنه، ثقة ثبت فيما يرويه (ت ٢٧٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٨٧ - ٥٩١، وطبقات الشافعية للسبكي، وطبقات الحفاظ ص ٢٥٦.

(٥) الإحياء للغزالي ٢ / ١٨٨.

(٦) ذكر الدكتور فاروق عبد المعطي في كتابه الإمام الشافعي أدلة تثبت نسبة الأم للشافعي، وقال: هكذا تضافرت الأخبار وهكذا نقلت الكتب وتلقاها العلماء خلفا عن سلف، وأثر النقل عن أصحاب الشافعي كالمزني والربيع والبويطي. ينظر: ص ٩٩-١٠٧.

(٧) أي: كتاب الأم للبويطي.

(٨) هو: علي بن الحسين بن موسى الشريف أبو طالب العلوي، المعروف بالشريف المرتضى، ذو المجددين، كان شاعرا متكلمًا، له مصنفات جمّة على مذهب الشيعة، وله ديوان شعر كبير، وكتاب الغرر والدرر في المواعظ، قال الذهبي: وفي تصانيفه سب للصحابه وتكفيرهم (ت ٦٥٣هـ). وفيات الأعيان ٣ / ٣٣، وتاريخ الإسلام ٩ / ٥٥٧.

وللمولى خسرو^(١). [١٨ / ٢] ومما يقضي منه العجب أيضاً أن كتاب منهاج العابدين^(٢) نسبه إلى أبي^(٣) حامد الغزالي، حتى قالوا: إنه آخر مصنفاته، وقد قال بعض الكبار: إنه لأبي الحسن علي المسنن^{(٤)(٥)} وليس لأبي حامد، ولكن عزي إليه، وكذا كتاب النفخ والتسوية^(٦) عزي إلى أبي حامد وهو لأبي الحسن أيضاً^(٧)، ومن ذلك كتاب آكام المرجان في أحكام الجان^(٨)، فإنه في الأصل للحافظ العلامة شمس الدين محمد ابن القيم الحنبلي^(٩)،

(١) هو: محمد بن فرامرز بن علي المعروف بملاخسرو، فقيه حنفي رومي الأصل، تبحر في علوم المعقول والمنقول، وتولى قضاء القسطنطينية زمن السلطان محمد بن مراد، له كتاب درر الحكم في شرح غرر الأحكام في فروع الحنفية ومراقبة الوصول في علم الأصول وحاشية على المطول (ت ٨٨٦هـ) ينظر: الشقائق النعمانية ص ٧٠-٧٥، وكشف الظنون ٢ / ١١٩٩، والأعلام ٦ / ٣٢٨، وخزانة التراث ١ / ٦١٣.

(٢) كتاب منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين كتاب في المواعظ لأبي حامد الغزالي، تحقيق الدكتور محمود مصطفى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

(٣) في (ر) بإسقاط (أبي).

(٤) حاشية في (الأصل، ر، ق): كان أبو الحسن شيخاً جليلاً صاحب تصانيف، ولكن كان مخمولى الذكر رآه العامل في سبته.

(٥) هو: علي بن خليل المسنن السبتي أبو الحسن، من القائلين بوحدة الوجود، من أهل سبته، له تصانيف، منها: منهاج العابدين، ويعزى لأبي حامد الغزالي وليس له، وكتاب النفخ والتسوية، ويعزى أيضاً للغزالي، ويسميه الناس: المضمون الصغير، وهو صاحب القصيدة المنسوبة للغزالي أيضاً ومطلعها: قل لإخوان رأوني ميتاً * فبكوني ورثوني حزناً. وكان شيخاً حين لقيه ابن عربي وهو شاب، فهو من أواخر القرن السادس. الأعلام ٤ / ٢٨٥.

(٦) كتاب النفخ والتسوية والروح كتاب في العقائد لأبي حامد الغزالي، ينظر: خزانة التراث ٣٤ / ٦٩٧.

(٧) نسب ابن عربي هذين الكتابين لأبي الحسن علي المسنن السبتي، وقال عنه: جليل القدر حكيماً عارفاً غامضاً في الناس مخمولى الذكر رأيتُه بسبته. محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار ١ / ١٢٥.

(٨) هو كتاب في أخبار الجن وأحوالهم، لمحمد بن عبد الله الشبلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق إبراهيم الجمل، مكتبة القرآن، مصر القاهرة، في جزء واحد.

(٩) هو: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية، وقيم الجوزية والده كان قيماً على المدرسة الجوزية، كان عالماً بالتفسير وأصول الدين، وإليه غيها المنتهى، والحديث وعلم الكلام وكلام أهل التصوف، له في كل فن اليد الطولى، وكان ذا عبادة، تصدى للفتوى، وامتنح بسبب بعض فتاواه، له مصنفات منها: زاد المعاد ومدارج السالكين والصواعق المرسله (ت ٧٥١هـ). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة ١٧١-١٧٩، والمقصد الأرشد لابن مفلح الحنبلي ٢ / ٣٨٤-٣٨٥.

ظفر بمسودته القاضي بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي^(١) الحنفي، ثم ألف له أبوابا ورتبه ترتيبا، فأضافه إلى نفسه، فقول صاحب الأشباه: أحكام الجان قل من تعرض لها، وقد ألف فيها من أصحابنا القاضي بدر الدين الشبلي غلط^(٢)؛ وذلك أن في هذا التأليف كلام^(٣) من كلام أئمة الحنابلة ما يقطع الناظر فيه بأنه حنبلي^(٤)، فإنه يتعجب من حنفي يؤلف كتابا مثل هذا ثم لا ينقل فيه شيئا من كلام الحنفية، وإن وجد نادرا فلا يكون صدرا بل استطراديا، ومن عادة كل مصنف أن يصدر مذهبه ثم يذكر مذاهب الناس^(٥).

وصنف فيه بعده أي: صنف في هذا النوع بعد الشافعي وتصنيفه ابن قتيبة^(٦) تصغير القتبية بالكسر، والنسبة قتيبي^(٧) كجهني^(٨)، وهو العلامة أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، صاحب التصانيف الجليلة، توفي سنة ست وسبعين ومائتين^(٩)، ودينور بكسر الدال وفتح النون: بلدة من بلاد الجبل، خرج منها خلق كثير من العلماء^(١٠)، قال

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي بدر الدين من فقهاء الحنفية، ولي قضاء طرابلس، من كتبه محاسن الرسائل ومعرفة الأوائل وآكام المرجان في أحكام الجان. ينظر: الدرر الكامنة ٥ / ٢٣٤، وتاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٦٣، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة ٣ / ١٦٤.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٥٥.

(٣) في (ق) بإسقاط (كلام).

(٤) في (ق): (آكام حنبلي).

(٥) كل من ترجم لأبي عبد الله بدر الدين الشبلي نسب إليه هذا الكتاب. ينظر: الدرر الكامنة ٥ / ٢٣٤، والضوء اللامع ٣ / ١٢٣، وتاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٦٣، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣ / ١٦٤، والأعلام ٦ / ٢٣٤، وهديّة العارفين ٢ / ١٦٤.

(٦) حاشية في (الأصل، ق): هذا غير بكار بن قتيبة الحنفي الفقيه العابد قاضي مصر فإنه مات سنة سبعين ومائتين سمع أبا داود الطيالسي روى عنه الطحاوي وأبو عوانة في صحيحه وأبو بكر بن خزيمة إمام الأئمة وصنف كتبها منها كتاب فيه رد على الشافعي فيما رد على الحنفية وهو في الطبقة الثالثة من الفقهاء

(٧) في (ق): (فقتبي).

(٨) ينظر: القاموس ص ١٢٢.

(٩) ينظر: وفيات الأعيان ٣ / ٤٢، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٩٦-٣٠٢.

(١٠) ينظر: الأنساب للسمعاني ٥ / ٤٥٦، واللباب في تهذيب الأنساب ١ / ٥٢٦.

ابن الصلاح: كتاب مختلف الحديث لابن قتيبة في هذا المعنى إن يكن قد أحسن فيه [١٩/٢] من وجه فقد أساء في أشياء منها^(١) قصر باعه فيها، وأتى [بما غيره]^(٢) أولى وأقوى، وقد روينا عن محمد بن إسحاق بن خزيمة الإمام أنه قال: لا أعرف أنه رُوي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتين به لأؤلف بينهما^(٣). انتهى. ومن ثمة قال العراقي: وقد جعلها بعضهم متعارضة، وأدخلها بعضهم في الناسخ والمنسوخ كأبي حفص بن شاهين^(٤)، والصواب الأول^(٥). انتهى. ونعم الكلام ما قال ابن خزيمة لو أمكن الخروج عن عهده، والطحاوي هو الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن سلامة ابن [سليم]^(٦) بن عبد الملك الأزدي الطحاوي الحنفي، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة في مصر، وكان شافعيًا ثم تحنف^(٧)، ومن مصنفاته: شرح الآثار وأحكام القرآن ومعاني الآثار^(٨) وبيان مشكل الآثار^(٩) والمختصر في الفقه وشرح الجامع الكبير والصغير ومناقب الإمام^(١٠) في مجلد وغيرها، ولد سنة تسع وعشرين ومائتين، ومات سنة

(١) في (ر): (منه).

(٢) في الأصل: (وأتى بما فيه غيره)، وفي (بما غيره)، والصحيح ما أثبتته كما في المقدمة.

(٣) نقله عنه ابن الصلاح في مقدمته ص ٢٨٥. وينظر: شرح التبصرة والتذكرة ١٠٩ / ٢

(٤) هو: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، الواعظ المعروف بابن شاهين، أحد رواة الحديث وصاحب (التفسير الكبير) وله (المسند) و(التاريخ) (ت ٣٥٨هـ). ينظر: تاريخ بغداد ١٣ / ١٣٣، وسير أعلام النبلاء ٤٣١ / ١٦ - ٤٣٥.

(٥) شرح التبصرة والتذكرة ١٠٩ / ٢.

(٦) في الأصل: (سكيم)، وفي (ر): (سليم)، والصواب ما أثبتته كما في التراجم.

(٧) حاشية في (الأصل، ق): وسبب تحنفه أنه كان تلميذ المزني من أصحاب الشافعي فقال له يوماً والله لا أفلحت أبداً فتركه ومذهبه وأخذ بمذهب الحنفية وقيل: إنه ماتت أمه وهو في بطنها فشق بطنها وأخرج هو فلما أخبر وقت طلبه بذلك قال رحم الله أبا حنيفة كان سبباً لحياقي فتحنف.

(٨) حاشية في الأصل: أول مصنفاته.

(٩) حاشية في الأصل: آخر مصنفاته.

(١٠) يقصد أبا حنيفة.

إحدى وعشرين وثلاث مائة^(١)، وأزد بن الغوث وبالسين أفصح أبو حي باليمن، ومن أولاده الأنصار كلهم^(٢)، وطحا قرية بصعيد مصر، وتمد كما في القاموس^(٣)، وغيرهما من العلماء الموثوقين في نفوسهم وتصانيفهم.

وإن لم يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف سواء لم يمكن الجمع أصلاً أو أمكن ولكن بتعسف وخروج عن جادة العقل السليم، وذلك أن المعنى إذا كان بحيث لا يتبادر من حاق اللفظ أي: وسطه^(٤) ولا ينساق إليه الذهن ولا ينشط له^(٥) [٢٠ / ٢] الروع لا يلتفت إليه، على أن التكلف في كل شيء علماً أو دعاءً أو نحو ذلك مذموم، ليس من شأن الأتقياء، فلا يخلو الأمر إما أن يعرف التاريخ أي: تاريخ الحديثين تقدماً وتأخراً، فإن المتخالفين لا يقع من حكيم إلهي في زمان واحد البتة، فوقت الأمر غير وقت النهي سواء كان من الحكيم أو من^(٦) الطبيب، ومعنى التاريخ عرف فيما سبق^(٧) فلا يعاد، أو لا يعرف بأن لم يضبطه الأولون لاشتغالهم بأهم من ذلك، أو ضبطوه ولكن لم ينقل ذلك منهم بسبب من الأسباب، فبقي مجهولاً، فإن عرف تاريخهما وزمان صدورهما عن في رسول الله ﷺ، والواو من الشرح للعطف على [ما]^(٨) عرف باعتبار الدمج، لا للحال كما وهم^(٩)، ثبت المتأخر، أي: الحديث المتأخر، والمراد بثبوت^(١٠) تأخره، فإن المتأخر نفسه ثابت قبل

(١) ينظر: وفيات الأعيان ١ / ٧١-٧٢، وسير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٧-٣٣، والأعلام للزركلي ١ / ٢٠٦.

(٢) القاموس ص ٢٦٥.

(٣) ص ١٣٠٦.

(٤) في (ر) بإسقاط (أي: وسطه).

(٥) ينظر: الصحاح ٤ / ١٤٦٠.

(٦) في (ر): (إليه).

(٧) في (ر) بإسقاط (أو من).

(٨) أعاد تعريفه المصنف ص ٣٩١.

(٩) في الأصل بإسقاط (ما)، وفي (ر) بإثباتها، والصحيح ما أثبتته.

(١٠) ينظر: شرح القاري ص ٣٧٦.

(١١) في (ق): (بالثبوت).

ثبوت تأخره، وإنما عدل عنه ولم يقل: وإن ثبت التأخر؛ لأن الناسخية أو المنسوخية صفة المتأخر والمتقدم لا صفة التأخر والتقدم، وإنما لم يقل: وإن ثبت المتقدم؛ لأن الكلام إنما هو في المتأخر الناسخ المعمول به، لا في المتقدم المنسوخ المتروك، به أي: بالتاريخ أو بأصح منه اسم تفضيل بوزن أفعل، من الصراحة وهي الظهور والبيان، ومن ذلك سمي القصر صريحاً^(١) لظهوره وارتفاعه على سائر الأبنية^(٢)، والمعنى بأظهر وأبين وأوضح من التاريخ كحديث بريدة وحديث جابر الآتين؛ لأن نص الشارع أو الصحابي بالتقدم والتأخر أظهر من التاريخ، فهو أي: الحديث المتأخر الناسخ؛ [٢ / ٢١] لأنه نسخ حكم الأول وأزاله، والآخر أي: المتقدم هو المنسوخ؛ لأنه أزيل حكمه وأقيم الحديث الثاني مقامه، قال في القاموس: نسخه كمنعه: أزاله، وغيره، وأبطله، وأقام شيئاً مقامه، والشيء: مسخه، والكتاب كتبه عن معارضة^(٣) كانتسخه واستنسخه، والمنقول منه: النسخة، بالضم^(٤). انتهى. وقال الراغب: النسخ: إزالة الشيء بشيء يتعقبه كمنسخ الشمس الظل، وبالعكس، فتارة يفهم منه الإزالة، وتارة الإثبات، وأخرى الأمران، ونسخ الكتاب: إزالة حكم بحكم يتعقبه، ونسخ الكتاب: نقل صورته المجردة إلى كتاب آخر؛ وذلك لا يقتضي إزالة الصورة الأولى، بل يقتضي إثبات مثله في مادة أخرى؛ كاتخاذ نقش الخاتم في شموع كثيرة، والاستنساخ: التقدم بنسخ الشيء^(٥). انتهى. وفي التعريفات: النسخ في اللغة: الإزالة والنقل، وفي الشرع هو: أن يرد دليل شرعي متراخياً عن دليل شرعي مقتضياً خلاف حكمه، فهو تبديل بالنظر إلى علمنا، وبيان لمدة الحكم بالنظر إلى علم الله تعالى^(٦). انتهى. وسيأتي تعريف آخر للمصنف، فانظر في الفرق والتفاوت فيما بينهما، قال الزهري: أعيا

(١) في (ر): (قصر).

(٢) ينظر: القاموس ص ٢٢٨.

(٣) في حاشية (الأصل، ر): (مقابلة). بينما أدخلت الحاشية في المتن في نسخة (ق).

(٤) ص ٢٦١.

(٥) ينظر: المفردات ص ٨٠١.

(٦) التعريفات ص ٢٤٠.

الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه^(١). انتهى. ولذلك كان أبو حنيفة رحمه الله يعتني به ويتبعه، وكان للشافعي يد طولى فيه^(٢) وسابقة^(٣) أولى، وفيمن عاناه من أهل الحديث من أدخل فيه ما ليس منه لخباء معنى النسخ وشرطه^(٤)، والنسخ أي: في الاصطلاح، وقد سبق معناه اللغوي، قال بعضهم: النسخ في اللغة حقيقة في الإزالة مجاز في النقل، أو بالعكس، أو مشترك، وتمثيل النقل بنسخت ما في الكتاب تساهل^(٥). انتهى. وجوابه ما أسلفنا من نقل القاموس [٢٢ / ٢] في^(٦) البيان المرغوب للراغب فتنظن، رفع تعلق حكم شرعي الرفع في الحقيقة صفة الرفع، وهو الشارع، وكونه صفة الحديث مجاز كما سيحيء، وقال ابن الصلاح: هو عبارة عن رفع الشارع حكما منه متقدما بحكم منه متأخر^(٧). انتهى. ولما أورد عليه العراقي بأن المراد من رفع الحكم رفع تعلقه بالملكفين، وإلا فنفس الحكم قديم^(٨)، وما ثبت قدمه استحاله عدمه، فارتفاعة محال، زاد المصنف قيد التعلق حتى ينفع الإيراد، ولا يحتاج إلى الجواب؛ وذلك أن الحكم^(٩) لغة: منع الشيء من الفساد^(١٠) للإصلاح^(١١)، وشرعا مشترك بين معان منها: خطاب الله ويقال

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٧. وقول الزهري أخرجه أبو زرعة في تاريخه ص ٢٦٠، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه ص ٣٦ وأبو نعيم في الحلية ٣ / ٣٦٥ وابن عبد البر في الاستذكار ١ / ١٧٧.

(٢) في (ر): (فيه يد طولى).

(٣) حاشية في (الأصل، ق): يقال لفلان في هذا الأمر سابقة قدم يريد أن له أساسا ثابتا قديما في هذا الأمر.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٧.

(٥) التحرير في أصول الفقه للكمال بن همام ص ٣٧٩

(٦) في (ق): (واو) بدل (بي).

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٧.

(٨) ينظر: فتح المغيث ٤ / ٤٨.

(٩) حاشية في الأصل: ومنه سمي حكمة الدابة فقبل حكمت الدابة منعها بالحكمة وهي محرمة ما أحاط حنكي الفرس من لجامه وفيها المذاران. انتهى. القاموس ص ١٠٩٥.

(١٠) في (ر) بإسقاط (من الفساد).

(١١) ينظر: المفردات ص ٢٤٨، والقاموس ص ١٠٩٥.

له: الكلام النفسي^(١)، ومدلول الأمر والنهي والإيجاب والتحریم، ومنها الأثر المترتب على الخطاب من الوجوب والحرمة والندب والكراهة والإباحة^(٢)، وما هو من صفات أفعال المكلف مما ثبت بالخطاب فالحكم على هذا بمعنى المحكوم من قبيل إطلاق المصدر على المفعول مجازاً، كالخلق على المخلوق، فمعنى حكم الشرع مثلاً: الأثر الثابت بخطابه تعالى، ومنها الأثر المترتب على الأفعال الشرعية، أي: الأغراض المترتبة على العقود والفسوخ، كملك الرقبة في البيع، وملك المتعة في النكاح، وملك المنفعة في الإجارة، والبيئونة في الطلاق^(٣)، قال في القاموس: الحكم القضاء والحاكم منفذ الحكم^(٤) وفي تفسير الإرشاد أصل القضاء^(٥). الأحكام أطلق على الإرادة الإلهية القطعية المتعلقة بوجود الشيء لإيجابها إياه البتة^(٦). انتهى. والحكم يفتقر إلى الحاكم وهو الله تعالى، لا العقل لأنه آلة المعرفة، وإلى المحكوم به وهو فعل المكلف، والمحكوم عليه وهو المكلف، والحكم الشرعي عبارة عن حكم الله [٢٣ / ٢] المتعلق بأفعال المكلفين^(٧)، قال بعضهم: ما قالوه في تعريف النسخ يختص بنسخ القرآن لا بنسخ الحديث^(٨). انتهى. وفيه أن تعريف نسخ القرآن مغن عن تعريف نسخ الحديث؛ لأن الحكم الشرعي وإن كان متعارفاً في حكم الله تعالى، لكن النبي ﷺ شارع أيضاً؛ لأن أمره ونهيه من حيث إنه خليفة الله أمر الله^(٩) ونهيه في الحقيقة دل على

(١) القول بأن كلام الله وخطابه كلام نفسي هو مذهب الأشاعرة، وأنه نفسي قدّم ليس بحرف ولا صوت، فلا يسمع من الله، وإنما أدرك المعنى النفسي جبريل، وعبر عنه بلفظه. ينظر: المستصفى ص ٨٠. ومذهب أهل السنة والجماعة أن كلام الله غير مخلوق وأنه بحرف وصوت، وأن الله يتكلم متى شاء وكيف شاء. ينظر: شرح الطحاوية ١ / ١٨٥ - ١٩٠.

(٢) ينظر: المحصول للرازي ١ / ٨٩، والكليات ص ٣٨١.

(٣) شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٢ / ٢٤٥.

(٤) ص ١٠٩٥.

(٥) في (ر) بإسقاط من (والحاكم) إلى هنا.

(٦) إرشاد العقل السليم لأبي السعود ١ / ١٥١.

(٧) شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٢ / ٢٤٣.

(٨) نسبه الشيرازي الى بعض المتكلمين ينظر للمع في أصول الفقه ص ٣٣.

(٩) في (ر) بإسقاط لفظ الجلالة (الله).

الإطلاقات الواردة من القرآن، نحو: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(١)، ونحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾^(٢)، فله وللرسول الإثبات والحو حسبما تعلق إرادتهما^(٣)، إلا أن الحكم والإرادة النبوية ليست^(٤) كحكم الله تعالى في القدم؛ لأن ما كان من البشر فهو حادث، والحادث يجوز رفعه كرفع تعلقه، وقال البلقيني: ينبغي أن يقال: يرفع^(٥) الشارع حكما منه متقدما متعلقا بالمحكوم عليه بحكم منه متأخر؛ ليخرج بذلك تخفيف الصلاة ليلة الإسراء^(٦). انتهى؛ أي: لأن الحكم كان قبل التعلق بالمكلفين. وقد اتفق أهل السنة^(٧) والمعتزلة على منع وقوع النسخ قبل البلاغ وقبل التمكن من الفعل^(٨)، ورد بأن هذا وقع بعد البلاغ^(٩) بالنسبة إلى النبي ﷺ؛ لأنه كلف بذلك ثم نسخ، وإذا نسخ في حقه نسخ في حق أمته كما هو الأصل، إلا أن تثبت الخصوصية بدليل صحيح^(١٠).

أقول: إنه كيف يكفي البلاغ في النسخ قبل التمكن من الفعل وقد كان ذلك في الليلة، وقد قالوا: إن أول الفرائض كان صلاة الفجر، ولم يدخل وقتها بعد، ولزوم التبليغ يفهم من أنه ﷺ لما نزل لم يبدأ بصلاة الفجر بل بالظهر؛ إذ كان التبليغ [٢٤ / ٢] غير حاصل وقتئذ، إلى أن أشرقت الأرض بنور ربها، والتكليف بالشيء مشروط بدخول وقته ووجود شرائطه، ومنه يعلم أن النبي ﷺ لم يصل الفجر صباح المعراج وإن كان منفردا إلى أن جاء جبريل يعلمه أوقات الصلوات وكيفيةها؛ لأن علمه بفرضيتها لا يقتضي العلم بكيفيةها،

(١) سورة النساء: آية ٨٠.

(٢) سورة الفتح: آية ١٠.

(٣) الإثبات والحو لله وحده؛ لقوله تعالى: ﴿يَمُحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (الرعد: ٣٩)

(٤) في (ق، ر): (ليس).

(٥) في (ر): (رفع).

(٦) محاسن الاصطلاح، ومعه المقدمة ص ٤٦٦-٤٦٧.

(٧) يقصد أصحاب أبي حنيفة.

(٨) ينظر: التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٣٦٠، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٥ / ٢٢١.

(٩) في (ر): (البلاغة).

(١٠) ينظر: التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص ٣٨٢.

وأول وقتها وآخرها^(١) فمجرد التكليف غير كاف في جواز النسخ عند الجمهور، فتأمل في هذا المقام لعل الله يعلمك حقيقة الحال من طريق الإلهام^(٢)، بدليل شرعي متعلق بالرفع، والدليل: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر^(٣)، فما لا يوجب العلم لا يكون دليلاً، بل أمارة. واعلم أن الدليل الشرعي هو الذي يقال له: الدليل النقلي بالنسبة إلينا، ودليل الشارع تكويني^(٤) وتنزيلي، وما صدر عن النبي ﷺ فكله وحي لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٥)، وجواز اجتهاده لا يوجب وقوعه ثم الدليل قد يكون على صورة الشكل الميزاني^(٦) وقد لا يكون والمراد بالدليل الشرعي في مثل هذا المقام هو الدليل التنزيلي والدليل القولي متأخراً عنه أي: عن ذلك الحكم الشرعي نزولاً ووقوعاً، فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا^(٧) إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾^(٨) منسوخ بما بعده من قوله تعالى: ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ﴾^(٩) إلخ؛ فإنه وإن كان^(١٠) متصلاً به [تلاوة]^(١١) لكنه متراخ عنه نزولاً، وفي الآية دليل على أن النسخ لا يكون إلا بعد التمكن من الفعل، وبعد التراخي ولو ساعة، فإنه قال بعض أهل

(١) في (ق): (وآخر وقتها).

(٢) قال أبو المظفر السمعاني: لا فرق بين أن ينسخ قبل وقت الفعل أو بعد وقته؛ لأنه يجوز أن يكون المراد بالأمر اعتقاد الوجوب والعزم على الفعل إذا حضر وقته. قواطع الأدلة في الأصول ١ / ٤٣٣. وينظر تحقيق هذه المسألة في البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٥ / ٢٢٠ - ٢٢٦.

(٣) التعريفات ص ١٠٤.

(٤) قال السيوطي: تكويني بمنزلة ما يقول الله له (كن). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للسيوطي ١٥ / ٢٩٦.

(٥) سورة النجم: ٣، ٤.

(٦) أي: الشرع الذي يوزن به الحقوق ويسري بين الناس. روح البيان ٨ / ٣٠١.

(٧) لفظة (آمنوا) ساقطة من (ق).

(٨) سورة المجادلة: آية ١٢.

(٩) سورة المجادلة: آية ١٣.

(١٠) في (ر) بإسقاط (كان).

(١١) في الأصل: (تنزيلاً)، وفي (ر): (تلاوة)، والصحيح ما أثبتته.

التفسير: لم يكن بين الناسخ والمنسوخ إلا ساعة^(١)، [٢ / ٢٥] ولم يتفق العمل^(٢) في تلك الساعة بالحكم - الذي هو وجوب تقديم الصدقة - إلا علي رضي الله عنه^(٣)، والناسخ إنما تعرض لبيان الناسخ دون المنسوخ؛ لأن في مفهومه إبهاما من حيث إنه لم يرد به معناه الحقيقي بل المجازي، والمنسوخ ليس في مفهومه إبهام^(٤) فلا يحتاج إلى الإيضاح والبيان، ما دل على الرفع المذكور فيكون نظير الإجماع، فإنه ليس بناسخ حقيقة، بل هو دال على النسخ كما سيحيي، فورد أن المتأخر إذا لم يكن ناسخا حقيقة فكيف أطلق عليه ذلك الاسم وسمي به؟! فأجاب عنه بقوله: وتسميته أي: تسمية ما دل على الرفع، وقول بعضهم: "أي: تسمية الرفع" خطأ كما لا يخفى^(٥)، وهي ههنا بمعنى الوضع في الأصل، من قبيل سمى فلان ولده إذا وضع لفظا يدل عليه، أطلقت على معنى الإطلاق، والإطلاق قد يكون حقيقة وقد يكون^(٦) مجازا ناسخا كما قال فهو الناسخ، أي: ذلك المتأخر هو المسمى بالناسخ كما يدل عليه نظائره من الأسماء المختلفة المصطلح عليها، مجازا في الإسناد؛ لأنه من إسناد الشيء إلى غير ما هو له، وهو أولى، من قول بعضهم: من باب إضافة الفعل إلى السبب^(٧)؛ لأنه قد يطعن فيه بأن المتأخر ليس بسبب للنسخ حقيقة، بل هو دال عليه؛ إذ السبب الحقيقي هو الله تعالى، إلا أن يقال: إن السبب في الشريعة عبارة عما يكون طريقا للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه^(٨)، وههنا كذلك، فإن المتأخر طريق للوصول إلى المقصود، والمجاز اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما؛ كتسمية

(١) وهو قول الكلبي. ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢٩ / ٤٩٥، وأنوار التنزيل للبيضاوي ٥ / ١٩٥.

(٢) في (ر): (في العمل).

(٣) وهو قول مقاتل ومجاهد. ينظر: تفسير مقاتل ٤ / ٢١٣، وتفسير عبد الرزاق ٣ / ٢٩٣، والوسيط للواحد ٤ /

٢٦٦.

(٤) في (ر): (فيه إبهام).

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٧٨.

(٦) في (ر) بإسقاط (يكون).

(٧) ينظر: شرح القاري ص ٣٧٨.

(٨) التعريفات ص ١١٧.

الشجاع أسداً، ويكون عقلياً ولغوياً ومركباً وغير ذلك، كما عرف في محله، وهو مَفْعَلٌ بمعنى فاعل، من جاز [٢٦ / ٢] إذا تعدى، كالمولى بمعنى الوالي سمي به لأنه متعد من محل الحقيقة إلى محل المجاز^(١)، قال العلامة الشيرازي: أما المجاز فلأنه من جاز الشيء يجوزُه إذا تعداه، وإذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكانه الأولى وموضوعه الأصلي^(٢). انتهى.

قال السيد^(٣): فعلى هذا يكون المجاز مصدراً ميمياً استعمل بمعنى اسم الفاعل^(٤)، ثم نقل إلى اللفظ المذكور. وقد يوجه بأن المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر، فهو محل الجواز^(٥). انتهى كلامه. لأن الناسخ في الحقيقة ونفس الأمر، [و]^(٦) الحقيقة اسم لما أريد به ما وضع له، فعيلة بمعنى فاعله، أي: حقيق، والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما في العلامة، لا للتأنيث^(٧)، وكذا في نحو الخليفة والقصيدة والمقدمة، فالوقف عليها وكون الكلمة صفة للمؤنث إنما هو باعتبار وجود هاء في الظاهر كما في سائر المؤنثات اللفظية، وجعلها للتأنيث بتقدير موصوف مؤنث نحو الكلمة الحقيقية أي: الثابتة في مكانها الأصلي والنفس الخليفة أي: القائمة مقام الغير، تكلف بارد، والذي يدل عليه الاستعمال هو الأول، قال العلامة^(٨): أما الحقيقة فلأنها من (حق فلان الأمر) إذا

(١) التعريفات ص ٢٠٢.

(٢) لم أفد عليه عند الشيرازي، ولكن وجدته عند الرازي في تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية للقزويني ص ١٣٢.

(٣) هو: رمضان بن محمد ناظر زاده أحد الموالى الرومي الشهير برمضان أفندي، حنفي متكلم له حاشية على شرح العقائد النسفية لشرح السعد، (ت ١٠٢٥هـ). ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ٣ / ١٣٧، وكشف الظنون ٢ / ١١٤٥، ومعجم التاريخ ٢ / ١١٤٠.

(٤) حاشية في (الأصل، ر، ق): أي: الجائر بمعنى الجاوز.

(٥) شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية ص ٢١٨

(٦) في الأصل بإسقاط الواو، وفي (ر) بإثباتها، وهو الصواب.

(٧) ينظر: التعريفات ص ٨٩.

(٨) هو: محمد أو محمود الرازي قطب الدين التحتاني تمييزاً له عن شخص آخر يكنى قطب الدين، كان شافعيًا عالماً بالحكمة والمنطق، له (المحاكمات) في المنطق و(تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية) و(لوامع الأسرار في شرح

أثبتته، أو من (حقيقته^(١)) إذا كنت منه على يقين، وإذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه الأصلي فهو شيء مثبت في مقامه، ومعلوم الدلالة على ذلك المعنى^(٢). انتهى. والحقيقة عقلية ولغوية وقاصرة كما عرفت في موضعها هو الله تعالى وحده، ليس للفظ ولا لغيره مدخل فيه، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(٣)، والمعنى: أي آية نزيل العمل [٢٧ / ٢] بها، أي: بمضمونها، أو نمنحها عن قلوب العباد^(٤)، قال القرطبي^(٥): الجمهور على أن النسخ إنما هو مختص بالأوامر والنواهي، والخبر لا يدخله النسخ؛ لاستحالة الكذب على الله تعالى^(٦)، وأنواع النسخ المذكورة في التفاسير^(٧). ويعرف النسخ أي: كون الشيء منسوخا أو نسخ الشارع إياه بأمور ثلاثة كما قال ابن الصلاح في مقدمته، ثم إن ناسخ الحديث ومنسوخه ينقسم أقساما، فمنها إلخ، فذكر أقساما ثلاثة لا غير على الترتيب الواقع في كلام المصنف^(٨)، أصرحها أي: أظهر تلك

مطالع الأنوار) (ت ٧٦٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ٩ / ٣٧٦-٣٧٥، وشذرات الذهب ٦ / ٢٠٧، والأعلام ٧ / ٣٨.

(١) في (ق): (حقيقته).

(٢) تحرير القواعد المنطقية لمحمد بن عمر الرازي في شرح الرسالة الشمسية لنجم لدين علي القزويني، وعليه حاشية السيد شريف الجرجاني ص ١٣٢.

(٣) سورة البقرة: آية ١٠٦.

(٤) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢ / ٢١٨.

(٥) هو: محمد بن أحمد بن أبي فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي، له تصانيف مفيدة تدل على إمامته، منها التفسير الجامع لأحكام القرآن (ت ٦٧١هـ). ينظر: طبقات المفسرين ص ٢٨، وشذرات الذهب ٧ / ٥٨٤.

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢ / ٦٥.

(٧) قال القرطبي: ينسخ القرآن بالقرآن، والسنة بالعبرة، وهذه العبارة يراد بها الخبر المتواتر القطعي، وينسخ خبر الواحد بخبر الواحد، وحذاق الأئمة على أن القرآن ينسخ بالسنة... والحذاق أيضا على أن السنة تنسخ بالقرآن، وذلك موجود في القبلة... والحذاق على تجويز نسخ القرآن بخبر الواحد عقلا، واختلفوا هل وقع شرعا... فإذا وجدنا إجماعا يخالف نسا فيعلم أن الإجماع استند إلى نص ناسخ لا نعلمه نحن. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢ / ٦٦.

(٨) النسخ يعرف بأربعة أمور عند ابن الصلاح وهي:

١. ما يعرف بتصريح رسول الله ﷺ كقوله ﷺ: "كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها".

الأمر وأوضحها، وقد سبق معنى الصراحة ما ورد وجاء في النص أي: في كتاب وسنة، وصرح به الشارع، والنص قد يطلق على كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة، سواء كان ظاهراً أو مفسراً أو خفياً أو خاصاً أو عاماً أو صريحاً أو كناية، وإنما أطلق النص على كل ما كان من الكتاب والسنة اعتباراً للغالب^(١)، فإن غالب ما ورد منها^(٢) نص، وهو [مازاد]^(٣) وضوحاً على الظاهر بمعنى في المتكلم، وهو سوقه الكلام لأجل ذلك المعنى، كما يقال: أحسنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي ويغتم بغمي؛ فإنه نص في بيان محبته^(٤)، كحديث بريدة مصغراً، تصغير برودة، ابن الحبيب كزير تصغير الحصب^(٥)، الأسلمي نسبه إلى بعض أجداده، وينتهي نسبه إلى يعرب بن قحطان، أسلم قبل بدر، ولم يشهدا، وبائع بيعة [الرضوان]^(٦)، وسكن^(٧) المدينة، ثم انتقل إلى البصرة، ثم خرج منها إلى خراسان غازياً، فمات بمرور زمن يزيد بن معاوية^(٨)، ودفن بالجصين بالجيم والصاد المهملة وآخره نون مقبرة بمرور سنة اثنتين وستين، وهو آخر من مات من أصحاب النبي ﷺ بخراسان^(٩)، في صحيح

٢. ما يعرف بقول الصحابي كقول جابر رضي الله عنه: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار".

٣. ما عرف بالتاريخ كحديث النبي ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم"، وحديث: "أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم".

٤. ما يعرف بالإجماع كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فإنه منسوخ. ينظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

ينظر: المقدمة ٢٧٧ - ٢٧٨.

أما ابن حجر فلم يدخل الإجماع في هذا التقسيم.

(١) ينظر: شرح المنار وحواشيه من علم الأصول لابن الملك على متن المنار، دار سعادت، مطبعة عثمانية ص ١٦٩

(٢) في (ر): (منهما).

(٣) في الأصل: (ازداد) وفي (ر): (ما ازداد) ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) ينظر: التعريفات ص ٢٤١.

(٥) ينظر: القاموس ص ٧٥.

(٦) في الأصل بإسقاط (الرضوان)، وفي (ر) بإثباتها، والصحيح ما أثبتته.

(٧) في (ر): (سكن) بإسقاط الواو.

(٨) ينظر: الاستيعاب ١ / ١٨٥ - ١٨٦، وأسد الغابة ١٩ / ٣٦٧، والإصابة ١ / ٤١٨.

(٩) شرح أبي داود للعيني ١ / ٣٦٤.

[٢٨ / ٢] مسلم أي: كحديثه المثبت في صحيحه، فإنه زوي لبريدة مائة [حديث]^(١) وأربعة وستون حديثاً، اتفق البخاري ومسلم على حديث واحد، وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بأحد عشر^(٢)، كنت نهيتكم أي: ذلك الحديث وهو^(٣) قوله: كنت إلخ، أو بدل من الحديث وكان قد يكون مجرد التحقق^(٤) والوجود كما ذهب إليه سيبويه^(٥)، ومنه ما في الحديث القدسي المخاطب به داود النبي عليه السلام: (كنت كنتا مخفياً)؛ لأن الأخبار بالنسبة إلى الأزل لا يتصف بشيء من الأزمنة؛ إذ لا ماضي ولا مستقبل ولا حال^(٦) بالنسبة إلى الله تعالى، وما كان في صورة الماضي فهو إخبار محض خال عن الزمان^(٧).

والظاهر أنّ كان في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٨) من هذا القبيل، وإليه مآل قول النحاة: إن كان للدلالة على دوام مضمون الجملة إلى زمان التكلم، من غير تعرض لعدم سابق وانقطاع لاحق^(٩)، وهو معنى الاستمرار، أو منقطعاً، وحينئذ لا بد من قرينة تدل على الانقطاع، كقوله تعالى: ﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾^(١٠) فإن ما بعده من التأليف يدل على انقطاع العداوة، ومنه ما نحن بصدد، فإن النهي كان مستمراً إلى زمان النطق، ثم انقطع بالأمر الذي بعده. والنهي لغة: الزجر عن الشيء، سواء كان بالفعل أو بالقول، وشرعاً: قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء: لا تفعل^(١١).

(١) في الأصل بإسقاط (حديث)، وفي (ر) بإثباتها، والصحيح ما أثبتته كما في شرح سنن أبي داود للعيني.

(٢) شرح سنن أبي داود للعيني ١ / ٣٦٤.

(٣) في (ر): (هو) بإسقاط الواو.

(٤) في (ر): (التحقيق).

(٥) ينظر: الكتاب ٤٦/١. والمقصود بما كان التامة التي تتضمن معنى وُجد وحدث ينظر مفاتيح الغيب للرازي ٨٥/٧

(٦) في (ر) بإسقاط (حال).

(٧) شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية ص ٢١٣.

(٨) سورة النساء: آية ٩٦.

(٩) ينظر: الكشف للزخشري ١ / ٤٠٠.

(١٠) سورة آل عمران: آية ١٠٣.

(١١) ينظر: الكليات ص ٩٠٣.

قال الرهاوي^(١): وليس المراد من لا تفعل خصوص هذه الصيغة، بل أعم من أن تكون صريحة أو مؤولة؛ ليدخل ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾^(٢)؛ فإنه في هذا^(٣) المعنى: لا تبايعوا^(٤)، وفيه أنه وإن كان يدخل فيه مثل هذا، ولكن يخرج عند المحرمات الإخبارية كحرمة أمهاتكم. وقال الراغب: قوله: وينهى عن الفحشاء أي: ويزجر [٢ / ٢٩] عن الشر^(٥). انتهى. ومؤداه: لا تفعلوا الشر، فيمكن أن يقال في: حُرِّمَتْ أي: منعتكم من نكاح أمهاتكم، فلا تفعلوا، والمعنى: كنت في الماضي وأوائل الإسلام زجرتكم عن زيارة القبور ومنعتكم عنها بأن أقول لكم: يا أصحابي لا تفعلوها، والزيارة من قولهم: زرت فلانا [تلقيته]^(٦) بزوري وهو بالفتح وسط الصدر^(٧)، أو قصدت زوره وجهته، والأزور المائل الزور، وقيل للكذب: زور^(٨) بالضم لكونه مائلا عن جهته^(٩)، والقبور جمع قبر^(١٠) وهو مقر الميت، والمقابر جمع مقبرة بمعنى موضع القبور^(١١)، والقبر مما أكرم به الإنسان كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾^(١٢) أي: جعله ذا قبر يوارى فيه تكرمة له؛ إذ لو أمر بطرحه على وجه الأرض كسائر الحيوان كان طعمة للطير والسباع^(١٣)، وعرضة للكراهة من نتنه، يقال: قبر

(١) هو: أبو محمد عبد القادر عبد الله الفهمي الرهاوي ثم الحراني حنبلي، له كتاب الأربعين الذي خرجه بأربعين إسنادا (ت ٦١٢هـ). ينظر: التقييد لعرفه رواة السنن والمسانيد لابن نقطة ص ٣٥٢-٣٥٣، وسير أعلام النبلاء ٢٢ / ٧١ - ٧٥، وذيل طبقات الحنابلة ٣ / ١٧٥ - ١٨١.

(٢) سورة الجمعة: آية ٩.

(٣) في (ق): بإسقاط (هذا).

(٤) شرح المنار وحواشيه من علم الأصول لابن الملك على متن المنار في أصول الفقه ص ٢٥٨.

(٥) ينظر: المفردات ص ٨٢٦.

(٦) في الأصل: (تنقيه)، وفي (ر): (تلقيته)، والصحيح ما أثبتته كما في المفردات.

(٧) قال الراغب: الزور أعلى الصدر المفردات ص ٣٨٦

(٨) في (ق): (زورها).

(٩) ينظر: المفردات ص ٣٨٦-٣٨٧.

(١٠) في (ق): (قبره).

(١١) المفردات ص ٦٥١.

(١٢) سورة عبس: آية ٢١.

(١٣) الكشاف للزمخشري ٤ / ٧٠٣.

الميت قبرا^(١) إذا دفنه بيده، فالقابر هو الدافن، أو اقبره إذا أمره بالدفن^(٢) أو مكن منه، فالمقبر هو الله؛ تعالى لأنه الذي أمر بالدفن في، القبور وقال الراغب: أقبرته جعلت له مكاناً يقبر فيه، نحو: أسقيته: جعلت له ماء يستسقي^(٣) منه، ففرق بين القبر والإقبار كما بين السقي والإسقاء، وقيل: معناه: ألهم كيف يدفن^(٤)، ألا بالتخفيف كلمة تنبيه على تحقيق ما بعدها، وجمع للقلوب على سماعه، معناها بالفارسية: بدانيت وأكاه شوبت، وذلك أن همزة الاستفهام التي للإنكار إذا دخلت على النفي أفادت تحقيقاً؛ لأن إنكار النفي تحقيق للإثبات، وأختها أما التي من طلائع القسم ومقدماته، نحو: أما والله، فإن الهمزة منها أيضاً للإنكار، وما للنفي، هذا ما اختاره صاحب الكشاف^(٥) ومن تبعه، والأكثر [٢/ ٣٠] على أنهما حرفان موضوعان للتنبيه والاستفتاح لا تركيب فيهما^(٦)، فزروها^(٧) أي: القبور بالدخول في المقابر كما يدل عليه ما بعده من قوله: فإنها أي: الزيارة المفهومة من الفعل، وقيل: الضمير راجع إلى القبور على حذف المضاف، أي: رؤية القبور والاطلاع عليها من قريب تذكر الآخرة^(٨)، أي: الفناء والانتقال إليها، وتعين على التهيؤ بالتوبة والاستغفار والرغبة في الطاعات والخلو عن التعلقات مطلقاً، والتذكير رد الصورة الزائلة، والتذكر محاولة النفس استرجاع تلك الصور^(٩)، والذكر حصولها بعد الاسترجاع^(١٠)، والآخرة

(١) حاشية في (الأصل، ر، ق): إشارة إلى أن القبر يجيء مصدراً أيضاً.

(٢) في (ر): (بدفنه).

(٣) في (ق): (يستقي).

(٤) ينظر: المفردات ص ٦٥١.

(٥) ١/ ٦٢-٦٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط في التفسير ٢/ ٤٢، والتذليل والتكميل ٥/ ٣٠٦ كلاهما لأبي حيان الأندلسي.

(٧) في (ق): (فزروها).

(٨) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه ٢/ ٦٧٢ ح (٩٧٧) من

حديث بريدة وليس فيه: (فإنها تذكر الآخرة) إنما هو عند الترمذي ح (١٠٥٤).

(٩) في (ق): (الصورة).

(١٠) ينظر: الكليات ص ٦٧.

والأخرى والدار الآخرة دار البقاء والثواب والعقاب، سميت آخرة لتأخر خلقها عن خلق الدنيا بتسع آلاف سنة^(١)، وإنما نهاهم من أوائل الإسلام عن زيارة القبور إما لأنه لم يرد فيها وقتئذ شيء من الوحي كما دل عليه أنه ﷺ لما رأى قبر أمه عام الحديبية بالأبواء بكى وأبكى من حوله وقال: (استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي، واستأذنت أن أزور قبرها فأذن لي)^(٢) انتهى، والمنع أولى لأنه خاف عليهم أفعال الجاهلية عند القبور لقرب عهدهم منها، وإما لأن زيارة قبور المشركين وإن كان يترتب عليها الفائدة في الجملة -وهي الاعتبار- لكنه أراد أن يقطعهم عن التعلق بأهل الشرك أحياء وأمواتاً^(٣)؛ ليخلص لهم التوحيد كما دل عليه الآيات والسور المكية، على أن الفائدة للزائر والمزور جميعاً إنما هي في زيارة قبور المؤمنين. فإن قلت: اكتفى ببيان الفائدة العائدة إلى جانب الزائر وهي التذكير المذكور، وسكت [٣١/٢] عن ذكر ما يتعلق بالمزور من الانتفاع بالدعاء والاستئناس بالزائر ونحو ذلك، قلت: لأن الزائر في محل التكليف فالتعرض لما هو من صلاح حاله أقدم وأهم، فإن قلت: الانتفاع بالدعاء قد يحصل من بعيد أيضاً فلا ضرورة في الزيارة بالنسبة إلى المزور^(٤)، قلت: الذين يزارون إما من قبيل الكمل، فهم أحياء عند ربهم محفوظون عن التفسخ والانحلال بسراية بركات نفوسهم المطهرة في أبدانهم اللطيفة، فزيارتهم في حكم زيارة الأحياء؛ ولذا نهى عن أن يقال في الشهداء: أموات^(٥).

(١) الفتوحات المكية (١٨٩/١) هكذا ذكر ابن عربي في الباب السابع في معرفة بدء الجسوم الإنسانية وذكر كما كبيرا من العلوم الغيبية التي لا تثبت الا بدليل.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه ٦٧١ / ٢ ح (٩٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي ٣ / ١٩٩.

(٤) ينظر: المبسوط للسرخسي ٢٤ / ١٠.

(٥) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ ۚ بَلْ أحياءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ البقرة: ١٥٤.

وأما من غيرهم وإن^(١) كان كانوا عظاما^(٢) رميما، لكن [كما]^(٣) أن الأرواح الكاملين اتصالا بأبدانهم اتصال شعاع الشمس بالأرض، فكذا لأرواح الناقصين اتصال وتعشق بعناصرهم على الدوام، فالكل لهم إطلاع على الزوار واستئناس بهم وبدعائهم كالزيارة من باب تكميل^(٤) الزائر والمزور جميعا^(٥).

وآخر الحديث: (ولا تقولوا هُجرا)^(٦) بالضم والسكون أي: لا تقولوا عند الوصول إلى القبور فُحشا لما فيه من كمال الغفلة والجهل بالمقام^(٧) وحقيقة الحال^(٨)، ومما يلتحق بالفحش الضحك^(٩)، ومن هنا كره بعض العلماء زيارة النساء لقلّة صبرهن وكثرة جزعهن وانطلاق ألسنتهن، وإليه الإشارة بما روي من أنه -عليه السلام- لعن زوارات القبور^(١٠)، ويجوز أن

(١) في (ر): (فهم وإن).

(٢) في (ق): (عظيما).

(٣) في الأصل بإسقاط (كما)، وفي (ر) بإثباتها وهو الصحيح.

(٤) في (ق): (التكميل).

(٥) حياة البرزخ واستئناس الميت بزيارة أهله من علم الغيب التي لا سبيل للعلم بها إلا من جهة الخبر الصادق من الكتاب والسنة الصحيحة، قال الشيخ ابن باز: جاء في بعض الأحاديث أنه ﷺ قال: (ما من عبد يزور أخا له كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام) هكذا روى ابن عبد البر وابن أبي الدنيا بإسناد جيد، ينظر: الفتوى ٢٤٠١٩، والفتوى رقم ١٥٢٨١ والفتوى رقم ٨٢٦٨. وأما ما ذكره المصنف من اتصال الأجساد بالأرواح في الحياة البرزخية فهذا من علم الغيب، والله أعلم.

(٦) أورد المصنف قول النبي ﷺ: (ولا تقولوا هجرا) زيادة على الحديث الذي ذكره الحافظ ابن حجر، وهذه اللفظة أخرجها النسائي في الصغرى ح (٢٠٣٣) من طريق المغيرة بن سبيع عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعا، ورجاله ثقات، وحكم عليه الألباني فقال: وسنده صحيح. السلسلة الصحيحة ٢ / ٥٤٦ ح (٨٨٧).

(٧) في (ر): (والمقام).

(٨) في (ق): (بإسقاط (الحال)).

(٩) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام ٢ / ٦٣.

(١٠) أخرجه الترمذي ح (١٠٥٦) وابن ماجه (١٥٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، وقال الترمذي بعده: هذا حديث حسن صحيح.

يكون ذلك قبل الترخيص في الزيارة وفي النصاب^(١)، والأولى للمرأة ألا تزور قبرا سوى قبر النبي ﷺ؛ لقوله: (لعن الله زوارات القبور)، والحديث وإن كان يدل على الحرمة، ولكنه نسخ بقوله: (كنت نهيتمكم)^(٢) إلخ. انتهى. فظهر أن الاكتفاء بذكر الرجال والرخصة لهم في الزيارة لا ينافي دخول النساء فيه؛ [٣٢ / ٢] لأنهن توابع لهم كما في سائر الأحكام^(٣).

واستبان أيضًا أن^(٤) تصريح الشارع بالأمر والنهي ومعرفتهما به فوق معرفتهما بالتاريخ؛ ولذا قدمه على غيره. ومن ذلك أيضًا: (وكنتم نهيتمكم عن الانتباز في الأوعية)^(٥)، فانتبذوا في كل وعاء^(٦)، ولا تشربوا مسكرا) أخرجه مسلم أيضًا^(٧)، والانتباز: اتخاذ النبيذ^(٨) وهو التمر أو الزبيب الملقى مع الماء في الإناء، ثم صار اسما للشراب المخصوص كما في المفردات^(٩).

ومنها أي: من تلك الأمور وهي الأمور التي يعرف بها النسخ ما يجزم الصحابي أي: الحديث الذي يقطع الصحابي فيه بأنه أي: ذلك الحديث، فإن الضمير راجع إلى الموصول، وهو عبارة عن الحديث كما فسرناه به آنفاً، ومن قال: أي: الناسخ أو أحد الحديثين^(١٠)

(١) هو كتاب "نصاب الاحتساب" لعمر بن محمد بن محمد بن عوض الحنفي (٧٣٤هـ)، وهو كتاب في الفتاوى وما يتصل بالحسبة، دار الكتب العلمية يقع في مجلد واحد.

(٢) نصاب الاحتساب ص ١٣٢-١٣٣.

(٣) اختلف العلماء في حكم زيارة المرأة للقبر، وهل يشمل خطاب النبي ﷺ الإناث؟ وهل أحاديث اللعن منسوخة؟ ينظر: سنن الترمذي ٢ / ٣٦٣، وناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين ص ٢٧٣ - ٢٧٥، وفتح الباري ٣ / ١٤٨، وفيض القدير ٥ / ٢٧٤. قال ابن تيمية: والصحيح أن النساء لم يدخلن في الإذن في زيارة القبور لعدة أوجه. فذكرها. ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣ / ٤٩ - ٥٠.

(٤) في (ق): بإسقاط (أن).

(٥) في (ق): (الأدعية).

(٦) في (ق): (دعاء).

(٧) أخرجه مسلم كتاب الجنائز باب استئذان النبي ﷺ به عز وجل في زيارة قبر أمه ٢ / ٢٧٦ ح (٧٧٩).

(٨) حاشية في الأصل: النبيذ: الملقى، وما نبذ من عصير ونحوه. قاموس ص ٣٣٨.

(٩) ص ٧٨٨.

(١٠) شرح نخبة الفكر ص ٣٨٠.

فقد أبى بحديث نفسه وإن كان مآل المعنى إلى ذلك، متأخر أي: عن الحديث الآخر الذي وقع التعارض بينهما، كقول جابر^(١) تمثيل للموصول، وهو في مقابلة قوله: كحديث بريدة؛ ولذا غيّر العبارة، فأتى بالقول بدل الحديث، وهو جابر بن عبد الله الخزرجي الأنصاري المدني رضي الله عنه، وحيث أطلق جابر في هذه الكتب فهو جابر بن عبد الله، وإذا أريد غيره قيد؛ كجابر بن سمرة وغيره، كان من مشاهير الصحابة والمكثرين من الرواية، روى ألف حديث وخمسمائة حديث وأربعين حديثاً، وروى عنه جماعات من أئمة التابعين، منهم سعيد بن المسيب وعمرو بن دينار وعطاء ومجاهد والشعبي، ومناقبه كثيرة، استشهد أبوه يوم أحد، وأحياه الله وكلمه وقال: يا عبد الله، ما تريد؟ قال: أن^(٢) أرجع إلى الدنيا فأستشهد مرة أخرى، وذهب بصر جابر في آخر عمره، قال: قال لنا رسول الله ﷺ [٢ / ٣٣] يوم الحديبية: (أنتم اليوم خير أهل الأرض)، وكنا ألفاً وأربعمائة. قال جابر: لو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة^(٣). وإنما [قال]^(٤): مكان الشجرة؛ لأن عمر رضي الله عنه لما رأى حرص الناس^(٥) على التعبد تحتها قطعها حتى لا تعبد من دون الله ولو بعد حين^(٦). وفي رواية: لبس الله عليهم الشجرة ومكانها، فلم يعرفوا أين هي^(٧). توفي جابر بالمدينة سنة

(١) حاشية في (ر): خرجه عنه النسائي.

(٢) في (ق): (أريد أن).

(٣) أخرجه البخاري كتاب المغازي باب غزوة الحديبية باب غزوة الحديبية ١٢٣ / ٥ ح (٤١٥٤)، ومسلم كتاب باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة ٣ / ١٤٨٤ ح (١٨٥٦).

(٤) في الأصل: (كان)، وفي (ر): (قال)، والصحيح ما أثبتته.

(٥) في (ق): بإسقاط (الناس).

(٦) أخرجه ابن سعد في الطبقات ٢ / ٧٦ وابن أبي شيبة في مصنفه ح (٧٥٤٥) من طريق عبد الله عون عن نافع قال: بلغ عمر بن الخطاب أن أناساً يأتون الشجرة التي بويح تحتها، قال: فأمر بها فقطعت. واللفظ لابن أبي

شيبه. وقد صحح إسناده ابن حجر في الفتح ٧ / ٤٤٨، والألباني في تخريج أحاديث فضائل الشام ص ٥١.

(٧) أخرج البخاري كتاب المغازي باب غزوة الحديبية ٥ / ١٢٤ ح (٤١٦٤) عن سعيد بن المسيب عن أبيه "أنه كان ممن بايع تحت الشجرة، فرجعنا إليها العام المقبل فعميت علينا". قال ابن حجر: إنكار سعيد بن المسيب على من زعم أنه عرفها معتمداً على قول أبيه أنهم لم يعرفوها في العام المقبل لا يدل على رفع معرفتها أصلاً، فقد وقع

ثلاث وسبعين^(١)، وهو ابن أربع وتسعين سنة، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة^(٢)
^(٣)، وآخر من مات بمكة منهم أبو الطفيل عامر بن واثلة^(٤) رضي الله عنهم أجمعين: كان
 آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار^(٥)، وفي مقدمة ابن الصلاح: (مما
 مست النار)^(٦) بدون الضمير. وقوله: (آخر الأمرين) بالنصب على أنه خبر كان، واسمه
 ترك الوضوء، أو بالعكس، هكذا قيل^(٧)، وفيه أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين أو متساويتين
 في أصل التخصيص وجب تقديم المبتدأ على الخبر؛ دفعا للاشتباه ههنا كذلك؛ فإن قوله:
 (آخر الأمرين)، وقوله: (ترك الوضوء) متساويان في التعريف من حيث إن كلا منهما
 مضاف إلى المظهر، فوجب أن يكون الأول هو الاسم لكونه الأصل^(٨) مبتدأ، وأما إذا
 اجتمعت معرفتان وفي^(٩) إحداهما أعرف، فالأولى أن يجعل الأعراف اسما كما في قوله تعالى:

عند المصنف من حديث جابر الذي قبل هذا: لو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة، فهذا يدل على أنه

كان يضبط مكانها بعينه. فتح الباري ٧ / ٤٤٨.

(١) رجح الحافظ موته سنة ٥٧٤هـ.

(٢) ينظر الإستيعاب ١ / ٢١٩ - ٢٢٠، اسد الغابة.

(٣) في (ر): بزيادة (في قول).

(٤) ينظر: مقدمة: ابن الصلاح ص ٣٠٠ - ٣٠١.

(٥) أخرجه أبو داود ح (١٩٢) والنسائي ح (١٨٥) من طريق شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر
 رضي الله عنهما. قال أبو حاتم: هذا الحديث مضطرب المتن. علل الحديث ١ / ٦٤٥. وقال الدارقطني: تفرد
 علي بن عياش الحمصي عن شعيب عن محمد بن المنكدر. تعليقه على العلل لابن أبي حاتم ص ٢٤٧. ونقل
 الطبراني قول ابن حبان: هذا خبر مختصر من حديث طويل، اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهما لنسخ إيجاب
 الوضوء مما مست النار مطلقا، وإنما نسخ مما مست خلا لحم الجزور. الأوسط ٥ / ٥٤. وينظر: شرح زهة النظر
 تحقيق إبراهيم اللاحم في الحكم على هذا الحديث، وجعل الناسخ له ما رواه الثقات مثل ابن جريح، وابن عيينة
 عن ابن المنكدر عن جابر بلفظ: "أن النبي ﷺ قدم له لحم وخبز فأكل منه، ثم توضأ، ثم قام إلى الصلاة، ثم
 رجع إلى مكانه فأكل منه، ثم قال إلى الصلاة - أي: الأخرى - لم يتوضأ" ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٨.

(٧) ينظر: شرح القاري ص ٣٨٠.

(٨) في (ر): (في الأصل).

(٩) في (ر): بإسقاط (في).

﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(١)، فإن جمهور القراء غير ابن كثير في رواية على نصب (قولهم) على الخبرية^(٢)؛ لأن (أن قالوا) أعرف منه، فتعين للاسمية؛ وذلك لوجهين^(٣):

الأول أن (أن قالوا) يشبه المضمَر من حيث إنه لا يوصف، [٣٤ / ٢] ولا يوصف به، فكان في حكمه، وأما المضاف إلى المضمَر وهو (قولهم) فهو في رتبة العَلَم^(٤)، ولا شك أن المضمَر وما في حكمه أكثر تعريفاً من العَلَم وما في رتبته.

والثاني: أن (أن قالوا) بدل على جهة النسبة وزمان الحدث^(٥)؛ لأن الفعل يدل تصريحاً على أنه مسند إلى الفاعل منسوبا إليه.

بخلاف المصدر المضاف، فإنه مع قطع النظر عن الدلائل الخارجية يحتمل الإضافة إلى الفاعل وإلى^(٦) المفعول.

ويمكن أن يقال: إن الاعتبار في مثل هذا المقام إنما هو بالخبر؛ لكونه محط الفائدة، وذلك أن المقصود في مقام بيان الناسخ الذي يقتضي التأخر عن المنسوخ، أن يحكم بأن ترك الوضوء آخر الأمرين لا العكس، فحينئذ يكون خبرية قوله: (آخر الأمرين) أرجح من اسميته، ونظيره قولنا: أبو يوسف أبو حنيفة، أي: مثله في العلم والكمال، فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لأجله فهو الخبر، ثم الأمر الأول هو الوضوء الذي أفاده قوله -عليه السلام-: (توضؤوا مما مسته النار) أي: من أكل ما لمسته النار وطبخته، كقوله تعالى: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾^(٧) أي: أول ما ينالكم منها، كقولك: وجد مس الحمى^(٨)،

(١) سورة آل عمران: آية ١٤٧.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١ / ٥٢٢.

(٣) في (ق): (الوجهين).

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير لابن حيان الأندلسي ٣ / ٣٨٤.

(٥) في (ق): (الحديث).

(٦) في (ر): (بإسقاط (إلى)).

(٧) سورة القمر: آية ٤٨.

(٨) القاموس ص ٥٧٥.

ومآله مقاساة حرها^(١) وألمها؛ لأن النار إذا لمست شيئاً أحرقتة.

والمقصود أن من أكل مما^(٢) طبخته النار ثم أراد أن يصلي فعليه أن يتوضأ ثم يصلي.

والمراد بالتوضؤ غسل اليدين والكفين كما قاله ابن الملك^(٣) في شرح المشارق^(٤)، وفيه قصور، بل المراد غسل يديه لإزالة الرائحة الكريهة التي تعطىها دسومة^(٥) اللحم وما في^(٦) حكمها مما يقتضيه المطبوخ ولو غير لحم ويتنفر عنها الناس والملائكة، وغسل فمه^(٧) أيضاً؛ أيضاً؛ لما ذكر، ولدفع التشويش، فإنه إذا بقي في الفم شيء من الطعام [٣٥ / ٢] كان مانعاً من الحضور، فالمراد به الوضوء اللغوي^(٨) كالوضوء قبل الطعام^(٩) وبعد النوم، فإنه^(١٠)

(١) في (ق): (أحرها).

(٢) في (ر): (ما).

(٣) هو: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين الرومي الفقيه الحنفي، المعروف بابن الملك، له تصانيف منها مبارك الأزهار شرح مشارق الأنوار، وشرح كتاب المنار من الأصول (ت ٨٠١هـ). ينظر: الضوء اللامع ٤ / ٣٢٩، والشقائق النعمانية (ت ٨٦٩هـ)، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٤) وهو شرح لكتاب مبارك الأزهار شرح مشارق الأنوار للصنعاني، وما زال مخطوطاً، وأصل هذه النسخة في مكتبة الحرم المكي. شبكة الألوكة. حققت أجزاء منه في رسائل علمية

(٥) في (ق): وسومة.

(٦) في (ر): بإسقاط (بي).

(٧) حاشية في (الأصل، ر): وكما يغسل يده وفمه وشفتيه من الطعام وكذا من شراب فيه دسم وكان النبي عليه السلام يغسل ببلل يديه ووجهه وذراعيه ويمسح رأسه ولا يعسل قدميه، ولا يمسحهما، ويقول: هكذا الوضوء مما مسته النار. كذا في الشريعة وشرحه.

(٨) تعقب ابن عبد البر على من أخذ بهذا المعنى المأخوذ من الوضوء وهي النظافة، فقال: وهذا لا معنى له عند أهل العلم، ولو كان كما ظن هذا القائل لكان دسم ما لم تمسه النار وودك ما لم تمسه النار لا ينتظف منه ولا تغسل منه اليد، وهذا لا يصح. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٣ / ٣٣٠.

(٩) الأحاديث في غسل اليدين قبل الطعام ضعيفة، فقد أخرج الترمذي ح (١٨٤٦) من حديث سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: "بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده"، من طريق قيس بن الربيع عن أبي هاشم يعني الرماني عن زاذان عن سمعان رضي الله عنه مرفوعاً، قال أبو عيسى: لا يعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع وقيس بن الربيع يضعف في الحديث.

(١٠) في (ق): (فأين).

لا يدري أين باتت يده^(١)، ومن الثوم بضم المثالثة؛ لدفع كراهة الرائحة^(٢)، والوضوء من مس الذكر والفرج^(٣)، والظاهر الوضوء الشرعي بالنسبة إلى الصلاة كالوضوء بعد الجماع لمن أراد أن ينام قبل الاغتسال^(٤)؛ لأن الوضوء الشرعي نصف الغسل؛ وذلك أن الأمور الطبيعية السافلة التي أقواها المطبوخ قد حالت بين الوضوء الذي هو صورة الانقطاع والصلاة التي هي صورة الاتصال، فوجب تجديد المفتاح والواسطة؛ لينفتح الباب، ولئلا يبقى بينه وبين المطلوب واسطة وحجاب، كما قالوا بتجديده لكل صلاة وإن كان على الطهارة؛ لأنه ربما يجري على لسانه كذب أو غيبة أو يتعاطى شيئاً مما يؤثم، ولما كان في ذلك حرج للأمة - لا سيما في البلاد التي يقل فيها الماء - نسخ ذلك وبقي الأمر على الاستحباب^(٥)، وقد صح أنه - عليه السلام - أكل من كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ^(٦)؛ بيانا للرخصة لضعفاء الأمة، فمن أراد العزيمة فليجدد الوضوء لكل صلاة، وليحترز عن حيلولة أمر عادي طبيعي، فإن التقوى فوق أمر الفتوى. هذا فهذان الحديثان متعارضان؛ لأن أحدهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، ولكن أخبر جابر بأن الأول متأخر، فثبت به النسخ^(٧). وفي المسألة

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً / ١ / ٢٣٣ ح (٢٧٨).

(٢) أكل الثوم والبصل مكروه، ورائحته لا تنقطع بالوضوء، فقد أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث / ١ / ١٧٠ ح (٨٥٤) عن جابر بن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: (من أكل من هذه الشجرة - يريد الثوم - فلا يغشانا في مساجدنا).

(٣) اختلف العلماء - رحمهم الله - في مس الذكر والقبل هل ينقض الوضوء أو لا؟ واختار شيخ الإسلام ابن تيمية أن الوضوء من مس الذكر مستحب مطلقاً ولو بشهوة. ينظر: الشرح الممتع / ١ / ٢٧٩ - ٢٨٢.

(٤) الوضوء بعد الجماع وقبل الغسل سنة، فقد كان النبي ﷺ إذا أتى أهله يغسل فرجه ويتوضأ ثم ينام، وربما اغتسل قبل ذلك، فقد أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب غسل الدم / ١ / ٥٥ ح (٢٢٨).

(٥) صح عن النبي ﷺ أنه كان يتوضأ عند كل صلاة، وأنه ترك التجديد في بعض الحالات، وصلى الصلوات بوضوء واحد، كما في صحيح مسلم كتاب الطهارة، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد / ١ / ٢٣٢ ح (٢٧٧).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب نسخ الوضوء مما مست النار / ١ / ٢٧٣ ح (٣٥٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٧) اخبار جابر رضي الله عنه جزم منه بتأخر أحد الخبرين.

خلاف، فإنه اختلف أصحاب الأصول في أن قول الصحابي: نسخ كذا بكذا^(١) هل يكون حجة يثبت به النسخ، أم لا؟ والمحققون على أنه لا يثبت حتى ينقله عن النبي ﷺ؛ لاحتمال أن يكون قوله عن اجتهاد^(٢). كذا قالوا! وفيه سوء ظن بالصحابي^(٣) فيما يتعلق بالأحكام، وقد قالوا [٣٦ / ٢] في الحديث الغريب: إنه ليس في الصحابة ما يوجب قدحا حتى كان انفرادهم أرجح من تعدد غيرهم، فالصحابي لا يقول بالاجتهاد في أصول الدين^(٤). أخرجه أي: ما قاله جابر ورواه أصحاب السنن الأربعة، وهم مالك وأبو داود والترمذي والنسائي رضي الله عنهم^(٥)، يقتضيه الإطلاق، وإن كان أصحاب السنن كثيرين، فتخصيصهم بالإضافة إما مجرد اصطلاح ككونهم أصحاب الكتب، وإما لأن^(٦) كتبهم ليس فيها غير السنن؛ بخلاف الصحيحين وغيرهما، فإنها مشتملة على ذكر الأيام والوقائع والأخبار المستقبلية وغيرها من الرقائق واللطائف، والمراد بأصحابها ملازموها والمتصرفون فيها بالتحريج والترتيب وغير ذلك، والسنن تعم القولية والفعلية؛ لأنها كلها طريقة نبوية مأثورة.

(١) في (ق): (هكذا).

(٢) وهو قول أكثر الأصوليين. ينظر: المستصفي للغزالي ص ١٠٢ - ١٠٣، والباعث الحثيث لابن كثير ص ١٧٠، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٥ / ٣٢٢ - ٣٢٦.

(٣) في (ر): (بالصحابية).

(٤) الصحابي لا يقول بالاجتهاد في أصول الدين، لكن قد يعتقد ما ليس بنسخ نسخا، كما أن العلماء مختلفون في أسباب النسخ كالزيادة على النص والنقصان منه، وكاعتقاد آخرين أن قوله: "إذا التقى الختانان" منسوخ بقوله: "إنما الماء من الماء" ونحو ذلك. ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٥ / ٣٢١.

(٥) لم يخرج هذا الحديث إلا أبو داود والنسائي، وإن كان أصله عند الترمذي، قال شارح نزهة النظر د. عبد الله اللاحم: وعزوه إلى الأربعة وهو لم يخرج الترمذي وابن ماجه إما سهو أو تجوز شديد. ص ٢٦٤.

(٦) في (ق): (لأ).

ومما يعرف بقول الصحابي ما رواه الترمذي وغيره عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال: كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهي عنها^(١). أراد وجوب الاغتسال من المنى^(٢).

ومنها أي: من تلك الأمور وهو الأمر^(٣) الثالث: ما يعرف بالتاريخ فيه أن الأمر الذي يعرف به النسخ هو التاريخ نفسه، لا ما يعرف به، فكان عليه أن يقول: ومنها التاريخ، لكنه لا يعرف العربية ولذا جعل الأمر الأول ما ورد في النص والمراد منه تصريح الشارع وجعل الأمر الثاني الحديث الذي جزم الصحابي بتأخيره^(٤) والمراد الجزم فيه بالتأخر وجعل الأمر الثالث أفحش من الأولين وحق العبارة إن يقول منها وهو أصرحها تصريح الشارع ومنها جزم الصحابي بالتأخير^(٥) ومنها التاريخ والله در ابن الصلاح حيث قال في مقدمته ثم أن ناسخ الحديث ومنسوخة ينقسم [٣٧ / ٢] أقساما فمنها ما^(٦) يعرف بتصريح الرسول ﷺ وإلخ، ومنها ما يعرف بقول الصحابي إلخ، ومنها ما يعرف بالتاريخ^(٧) إلخ، فجعل الناسخ والنسخ مما يعرف بثلاثة أشياء والتاريخ آخر هذه الأشياء لأن كلا من تصريح الشارع وجزم الصحابي لا يحوج إلى معرفة التاريخ بل يكفي ذلك في معرفة الناسخ والمنسوخ وهو أي: مثال ما يعرف بالتاريخ كثير^(٨) لا احتياج إلى ذكره كاحتياج الأولين.

(١) أخرجه أبو داود ح(٢١٤) والترمذي ح(١١١) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعا. قال الترمذي بعده: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنه إذا جامع امرأته من الفرج وجب عليهما الغسل وإن لم ينزلا الماء. سنن الترمذي ١ / ١٧١.

(٣) في (ق): (الأمور).

(٤) في (ر): (بتأخره).

(٥) في (ر): (بالتأخر).

(٦) في (ر): (ما لم) وهو خطأ.

(٧) ص ٢٧٧.

(٨) اكتفى الحافظ بذكر النوع دون التمثيل له بينما أورد المصنف أمثلة ابن الصلاح .

قال ابن الصلاح: كحديث شداد بن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ قال: (أفطر الحاجم والمحجوم)^(١)، وحديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم^(٢). ثم^(٣) بين الشافعي أن الثاني ناسخ للأول من حيث إنه روى في حديث شداد أنه كان مع النبي ﷺ زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان فقال: (أفطر الحاجم والمحجوم)، وروى في حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو محرم صائم^(٤)، فبان بذلك أن الأول كان زمن الفتح من سنة ثمان والثاني في حجة الوداع في سنة عشر^(٥) وليس منها أي: من الأمور التي يعرف بها النسخ وليس فعل ماض للنفي وأصله بكسر ثان فسكن استثقلا ولم يقلب ألفا لعدم تصرفه من حيث استعماله بلفظ الماضي للحال والحكم بأنه فعل وإن لم يتصرف تصرف الأفعال قولهم لست لستما لستم كقولهم ضربت ضربتما ضربتم كذا في شرح الشفاء^(٦) للدلجي^(٧) وقال

(١) أخرجه أحمد ح (١٧١١٢، ١٧١٢٤)، وأبو داود ح (٢٣٦٩)، والنسائي في الكبرى ح (٣١٢٦) من طريق أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس به. وأخرجه أبو داود ح (٢٣٦٧)، وابن ماجه ح (١٦٨٠)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٢١٧)، وأحمد ح (٢٢٣٨٢) من طريق أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي هم ثوبان به. ونقل الترمذي قول البخاري: ليس في الباب أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان... قال أبو عيسى: وهكذا ذكروا عن علي بن المدني. ينظر: العلل الكبير ص ١٢١، ونقل البيهقي تصحيح أحمد بن حنبل والدارمي له. ينظر: السنن الكبرى ٤ / ٤٤٤.

(٢) أخرجه البخاري في كتابا صوم، باب الحجامة والقيء للصائم ٣ / ٣٣ ح (١٩٣٩).

(٣) في (ر) بإسقاط (ثم).

(٤) أخرجه البيهقي في الكبرى ح (٨٣٠١) من طريق الشافعي.

(٥) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ٤ / ٤٤٦.

(٦) وهو مخطوط، بعنوان: الاضطفا لبيان معاني الشفاء، المكتبة المركزية بالرياض، رقم الحفظ: ٦٢٨٣ / ف، -موقع ملتقى أهل الحديث-.

(٧) هو: شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الدلجي العثماني، من الشافعية، ولد بدلجة (من قرى مصر)، أخذ عن البرهان البقاعي والسخاوي، له (مقاصد المقاصد) اختصر به مقاصد التفتازاني في علم الكلام، والاضطفا في شرح الشفا للقاضي عياض، و(درء النحس عن أهل المكس) (ت ٩٤٧هـ). ينظر: الكواكب السائرة ٢ / ٦-٧، وشذرات الذهب ١٠ / ٣٨٦، والأعلام ٧ / ٥٧.

السيد^(١): أصل ليس لا أيس والأيس اسم للموجود فإذا قيل: لا أيس، فمعناه لا موجود ولا وجود ثم كثر استعماله فحذفت الإلف فبقي ليس^(٢) انتهى ما يرويه الصحابي [٣٨ / ٢] المتأخر الإسلام قوله: كالقائم الغلام من إضافة الصفة إلى معمولها والأصل المتأخر إسلامه كالقائم غلامه^(٣) حذف الضمير من إسلامه واستتر في المتأخر وأضيف المتأخر إليه للتخفيف في المضاف إليه والإسلام انقياد الظاهر كما أن الإيمان إذعان الباطن ولما لم يتم أحدهما إلا بالآخر أطلق على معنى واحد كما حقق في محله معارضا بالكسر على أنه حال عن الصحابي كما يدل عليه ظاهر قوله لمتقدم عنه والظاهر أنه حال عن الموصول على معنى حال^(٤) ذلك المروي مخالفا لما يرويه صحابي آخر متقدم في الإسلام عنه أي: عن ذلك الصحابي فإن مآل معارضة الراويين إلى معارضة المرويين في مدلوليهما والحاصل أن تأخر الراوي لا يستلزم تأخر المروي حتى يلزم النسخ إذ يجوز أن يكون المروي متقدما والمتقدم لا ينسخ المتأخر وإليه الإشارة بقوله لا احتمال أن يكون أي: الصحابي المتأخر والاحتمال بالفارسية برواشتن يعني أن ظاهر ذلك الصحابي المتأخر حامل لهذا الكون سمعه الضمير المنسوب إلى ما يرويه أي: أدركه من طريق السمع والأذن من صحابي آخر أي: غير المتقدم أقدم أشد تقدماً من المتقدم المذكور الذي عورض في حديثه فلا يعرف تأخره حتى يكون ناسخاً وقوله أقدم بالنصب على الوصفية للمجرور إذ جر أفعل تابع لنصبه وأصل التقدم من القدم وهو قدم الرجل لأنه بالقدم يتقدم ويتأخر^(٥) أو مثله بالنصب على أنه عطف على أقدم بحسب ظاهره والمجرور عائد إلى المتقدم والمعنى لا احتمال [٣٩ / ٢] أن يسمعه من

(١) لعله يقصد الميداني، وهو: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري الأديب، صاحب (مجمع الأمثال)، لم يؤلف مثله في موضوعه، وله (نزهة الطرق في علم الصرف)، و(الهادي للشادي)، (ت ٥١٨هـ). ينظر: الأنساب ١٢ / ٥٢١، وإنباه الرواة ١ / ١٥٦-١٥٧، ووفيات الأعيان ٨ / ١٤.

(٢) ينظر: مجمع الأمثال للميداني ١ / ٤٣٦.

(٣) نسب بعض المحققين هذا القول للمولى الجامي، عند تحشيثه على الكشاف، ولم أقف عليه.

(٤) في (ر): (حال كون).

(٥) ينظر: المفردات ص ٦٦٠.

صحابي آخر مثل المتقدم في التقدم لا أقدم منه فإن^(١) بذلك أيضا يحصل المطلوب ويثبت المدعي وهو عدم النسخ فإنه كما أن المتقدم لا يكون ناسخا للمتأخر فكذا المساوي في التقدم والتأخر إذ لا بد للنسخ من تقدم للأول وتأخر للثاني والحاصل أن المعارض بالكسر إذا سمع ما رواه من مثل المعارض له في التقدم كان المسموع منه والمعارض له مماثلين فيه فلا يتحقق النسخ بل التعارض فيحتاج دفعه إلى وجه آخر غير النسخ

فأرسله الفاء للعطف والترتيب والمنصوب إلى المروي أي: فأسند المتأخر مروية إلى النبي ﷺ وحذف ذكر الصحابي الذي رواه عنه اختصارا. وسمي^(٢) هذا مرسل الصحابي، وهو غير مرسل التابعي^(٣)، وهو ما أسنده التابعي أو تبع التابعي إلى النبي ﷺ من غير أن يذكر الصحابي الذي روى الحديث عن [النبي] ﷺ^(٤) لكن يعني هذا الاحتمال الذي يمنع النسخ إنما هو في صورة عدم التصريح لكن إن وقع التصريح بسماعه أي: بسماع الصحابي المتأخر له أي: لمرويه من النبي عليه الصلاة والسلام متعلق بالسماع أي: بأن يقول سمعته من النبي ﷺ فحينئذ لا يبقى للاحتمال مجال فيتجه أي: يتوجه ويتعين^(٦) من الاتجاه وبمعنى^(٧) متوجه شأن كما في تاج المصادر^(٨) وأصله الاتجاه من

(١) في (ق): (فإنه).

(٢) في (ر): (ويسمي).

(٣) ينظر: شرح القاري ص ٣٨١.

(٤) في الأصل: (عن غير النبي)، وفي (ر) بإسقاط (غير)، والصحيح ما أثبتته.

(٥) التعريفات ص ٢٠٨.

(٦) ينظر: شرح القاري ص ٣٨٢.

(٧) في (ق): (بمعنى) بإسقاط الواو.

(٨) كتاب تاج المصادر: حقق في أربع رسائل علميه، وقفت على رسالتين من جامعة الأزهر، والمصنف رجع إليه في أكثر من موضع عند شرحه للنزهة، غالب رجوعه له لبيان المرادف للكلمة بالفارسية وهو كتاب في اللغة جمع فيه أبو جعفر البيهقي مصادر القرآن ومصادر الأحاديث، وجردها من الأمثال والأشعار، وأتبعها الأفعال التي تكثر

الوجه قال^(١) في القاموس الوجه من الكلام: السبيل المقصود^(٢) انتهى أن يكون مروية ناسخا لما تقدم من الحديث أو لحديث من تقدم لأن الصحابي متقدما [أو]^(٣) متأخرا أعدل فإذا صرح بالسمع والتاريخ يتحمل النسخ وقع ذلك بلا خلاف ويتجه أن يكون المعنى على ما قاله صاحب القاموس في الوجه فيكون المروي من جهة تصريح السماع وجهها وطريقا إلي النسخ وهذا أوفق بالعربية بشرط أن يكون أي: الصحابي المتأخر الإسلام والباء متعلقة بالفعل لم يتحمل عن النبي ﷺ شيء من الحديث قبل إسلامه لأنه على تقدير التحمل يجوز إن يكون ما رواه متقدما فلا يثبت به النسخ وفيه إشارة إلى جواز إن يروي بعد إسلامه ما [تحمله]^(٤) قبله^(٥) فإن المانع كان هو الجاهلية والعلم من حيث هو باق على حاله فإذا زال المانع جازت الرواية لأن الإسلام ينافي الكذب وكذا حسنات الكافر فإنها مقبولة بعد الإسلام فإنه يجب ما قبله من المعاصي ويثبت ما كان من قبيل الطاعات وفيه شرف^(٦) الإسلام والتقوى ما لا يخفى وأما الإجماع أي: على حكم شرعي معارض لحكم آخر شرعي متقدم^(٧) وسبق معنى الإجماع بما لا مزيد عليه وهو جواب عما يرد من أن الأمور التي يعرف بها النسخ ينبغي أن تكون أربعة لا ثلاثة كما فعل المصنف لأن الإجماع أيضا من تلك الأمور ولذا قال ابن الصلاح: ومنها ما

في دواوين العرب، يتخللها عبارات فارسية. ينظر: معجم الأدباء ١ / ٣٩٩، وسير أعلام النبلاء ٢٠ / ٢٠٨، والوافي بالوفيات للصوفي ٧ / ١٤١، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٢٥، وكشف الظنون ١ / ٢٧٠.

(١) في (ق): (كما).

(٢) ينظر: ص ١٢٥٥.

(٣) في الأصل بإسقاط (أو)، وفي (ر) بإثباتها، والصحيح ما أثبتته ليتسق المعنى.

(٤) في الأصل: (بالجملة)، وفي (ر): (تحمله)، والصحيح ما أثبتته.

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨، وشرح القاري ص ٣٨٢.

(٦) في (ر): (من شرف).

(٧) شرح القاري ص ٣٨٢.

يعرف بالإجماع، كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة^(١)، فإنه منسوخ عرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به^(٢) فليس بناسخ بمجرد لا حقيقة ولا مجازاً لأنه إنما ينعقد^(٣) بعد وفاة رسول الله ﷺ، ولا نسخ بعد ذلك^(٤)؛ لانقطاع الوحي واستكمال الدين فالإجماع لا ينسخ ما أتى به الشارع ولا يُنسخ بل يدل على ذلك^(٥) وجود الناسخ؛ لأن الإجماع لا بد له من مستند يستند إليه من كتاب أو سنة^(٦)، [٢ / ٤١] وهو الناسخ في الحقيقة فيستدل به على وجود خبر يقع به النسخ^(٧). هذا وكلام المصنف لا يخلو عن التعرض لابن الصلاح في جعل الإجماع من تلك الأمور لكن ابن الصلاح لا ينكر كون الإجماع دالاً على وجود ناسخ غيره حسب ما صرح به في مقدمته فلا بأس في أن يجعل الدال على الناسخ ناسخاً مجازاً ويجعل الأمور الدالة على النسخ أربعة وهو الحق الذي لا محيد عنه^(٨) فالقول ما قالت حذام وإن لم يعرف التاريخ عطف على قوله فإن عرف وثبت المتأخر عنه^(٩) أي: وإن لم يعرف تاريخ تأخر أحدهما ولم تقم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما فلا يخلو الحال من أحد الأمرين إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر حتى يعمل بالأرجح منهما والأثبت بوجه من وجوه الترجيح متعلق

(١) أخرجه أحمد ح (١٦٨٤٧) وأبو داود (٤٤٨٢)، والترمذي (١٤٤٤)، وابن ماجه (٢٥٧٣)، والحاكم (٨١١٧)، والبيهقي في الكبرى (١٧٥٠١) من حديث معاوية بن أبي سفيان. قال الترمذي: "إنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ... والعمل على هذا (يعني نسخ القتل) عند عامة أهل العلم، لا أعلم اختلافاً في ذلك في القديم والحديث".

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٨.

(٣) في (ر): (يعتقد).

(٤) ينظر: شرح نزهة النظر للكجراتي ص ١١٣.

(٥) في (ر): (أي على).

(٦) ينظر: شرح القاري ص ٣٨٤.

(٧) ينظر: فتح المغيث ٤ / ٥٤.

(٨) وهو. ينظر: شرح القاري ص ٣٨٤.

(٩) في (ر): (به).

بالترجيح ووجوه خمسون على ما ذكره الحازمي^(١) بالحاء المهملة والزاي من المحدثين^(٢) وأكثر من الخمسين^(٣) على ما ذكره العراقي^(٤) المتعلقة بالمتن أي: الحديث المروي نفسه ككونه متنا اتفق عليه الشيخان فإنه يقدم على غيره كما سلف قيل هذا عند الشافعي وأتباعه وأما عند أبي حنيفة وأصحابه فيرجح ما مدلوله الحظر على ما مدلوله الإباحة للاحتياط سواء وقع عليه الاتفاق أو لا^(٥) أو بالإسناد ككونه بإسناد اتصف بالأصحية مثلا وكون أحدهما سماعا وعرضا والآخر كتابة أو وجادة أو مناولة وكون راوي أحد الحديثين له زيادة ضبط وتوثيق أو فطنة دون الآخر أو أكثر عددا من راوي الآخر^(٦) كما قال ابن الصلاح كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفتهم^(٧)، وعند البعض لا عبرة بالكثرة بل بالصفات فواحد من العدول أرجح من ألف [٤٢ / ٢] من غيرهم من أهل الفضول^(٨) إلا أن يكون الكثير ممن له خطر غير يسير وقد يقال قوله: (أو بالإسناد) مما لا معنى له لأن ركن المعارضة تساوى المحتين في الثبوت فإذا كان أحد السندين أرجح

(١) ينظر: الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار ص ٩ إلى ص ٢١.

(٢) هو: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي بفتح الهاء المهملة وكسر الزاي وفي آخرها الميم، تفقه على المذهب الشافعي، وصنف في الحديث، وكانت تغلب عليه معرفة أحاديث الأحكام، له كتاب النسخ والمنسوخ والمؤتلف والمختلف في البلدان. ينظر: الأنساب ٤ / ١٤، وتهذيب الأسماء واللغات ٢ / ١٩٢، والوابي بالوفيات ٥ / ٦٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٧ / ١٣-١٤.

(٣) في (ر) بإسقاط (من الخمسين).

(٤) قال العراقي: ووجوه الترجيحات تزيد على المائة. التقييد والإيضاح ص ٢٨٦.

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٨٤، وينظر: اللمع في أصول الفقه ص ٨٦.

(٦) ينظر: شرح نزهة النظر للكجراتي ص ١١٣، وشرح القاري ص ٣٨٤.

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٦.

(٨) ناقش ابن النجار الحنبلي هذه المسألة بتوسع فقال: "اعلم أن الذي عليه الأربعة والأكثر: أن السند يرجح بالأكثر رواية، وهو بأن تكون روايته أكثر من رواية غيره؛ لأن العدد الكثير أبعد عن الخطأ من العدد القليل... وقدم ابن برهان الأوثق على الأكثر قال المجد-أي ابن تيمية-وهو قياس مذهبنا". وخالف الكرخي وغيره فقال: لا يرجح بالكثرة، وذكره ابن عقيل عن بعض الشافعية. ينظر: مختصر شرح الكواكب ٤ / ٦٢٨-٦٣٥، وتيسير التحرير ٣ / ١٦٩-١٧١.

لم يتحقق المعارضة^(١)، ويدفع بأن المعارضة ههنا هي المقابلة في الجملة أو لا يمكن ترجيح أحد الحديثين المتعارضين على الآخر بوجه من الوجوه فإن أمكن الترجيح تعين المصير إليه أي: تعين الرجوع إلى الترجيح فيأخذ بالراجح ويعمل به والمصير مصدر ميمي بمعنى الصيرورة والرجوع وبالفارسية كستن بفتح الكاف العجمي يقال صار الأمر إلى كذا صيرا وصيرورة ومصيرا^(٢)، وصار عبارة عن التنقل من حال إلى حال^(٣)، وإنما لم يقل تعين المرجع إليه لأن المرجع هو الرجوع إلى الموضع الذي كان فيه والمصير هو الرجوع إلى الموضع الذي لم يكن فيه^(٤)، فهو يجب إن يخالف الحالة الأولى ولا كذلك المرجع والمقام يقتضي المصير لا المرجع كما لا يخفى وإلا أي: وإن لم يمكن الترجيح هذا باعتبار المزج^(٥)، وإما المعنى بحسب أصل عبارة^(٦) المتن وإن لم يثبت المتأخر وقد سبق إن إلا في مثل هذه المواضع ليس للاستثناء بل هو مركب من أن ولا، ثم أدغم أحدهما في الآخر. فلا أي: فلا يتعين المصير إليه بل يجب التوقف كما سيأتي، فصار ما ظاهره التعارض هذا ليس كالفذلكة لما قبله لأن بيان الترتيب لم يتم بعد بل هو تمهيد لترتيب ما بعده على ما قبله باعتبار الدمج والموصول عبارة عن الحديث وظاهرة مبتدأ والتعارض خبرة والجملة صلة للموصول وهو مع صلته اسم صار وقيد بالظاهر ولم يقل: فصار التعارض؛ إذ لا تعارض بين النصين في الواقع^(٧)؛ لأن الشارع مصون من مناقضة [٤٣ / ٢] نفسه في كلامه ولا يجري عليه سهو ولا نسيان فيما هو من قبيل الشرائع والأحكام؛ لأنه

(١) القول المبتكر ص ٧٦.

(٢) القاموس ص ٤٢٧.

(٣) المفردات ص ٤٩٩.

(٤) ينظر: الفروق اللغوية للعسكري ١ / ٣٠٣.

(٥) يقصد مزج المتن مع الشرح.

(٦) في (ر) بإسقاط (عبارة).

(٧) شرح القاري ص ٣٨٦.

الذي: قال اللهم علمنا ما جهلنا وذكرنا ما نسينا^(١)، ولا شك أن دعاءه مستجاب في ذلك، ومن ثم قال ابن خزيمة الإمام: لا أعرف أنه روى عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما^(٢)، والله دره فإنه فهم حسنا وأحسن الظن بمن لا ينطق إلا عن الوحي، ولا يتكلم إلا بما يقتضيه الوقت؛ ليهنه العلم فله الفضل في ذلك على غيره واقعا ومتحققا على هذا الترتيب إشارة إلى ما بعده وسبق معنى الترتيب والتركيب والفرق بينهما. الجمع إن أمكن والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف هو وقوله إن أمكن قيد للجمع فإن أخذ شرطاً فلا بد من تقدير الجزء بمعنى إن أمكن الجمع فالجمع وإن أخذ قيماً مجرداً كـ الوصلية^(٣) فلا يحتاج إلى الجزء وقدم الجمع لأنه الأمر الأول المشار إليه بقوله فإن أمكن الجمع فاعتبار الناسخ والمنسوخ عطف على الجمع والفاء للترتيب والتعقيب وهو الأمر الثاني المشار إليه بقوله وإن لم يمكن الجمع فالترجيح إن تعين المصير إليه بعد أن أمكن وهو الأمر الثالث وهو جواب (وإلا) في المتن، وأما باعتبار المزج فعطف على قوله باعتبار^(٤) الناسخ والمنسوخ لأنه لا يصار إليه إلا بعد الجهل بالتاريخ فهو متأخر عنه في الاعتبار والتعين التحقق في العين الخارجي فهو مقابل العلم. وفي التعريفات: التعين ما به امتياز الشيء عن غيره^(٥)؛ بحيث لا يشاركه فيه غيره ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين إلى أن يتبين أمره وهو الأمر الرابع [٤٤ / ٢] ولما كانت رتبته متأخرة عن الكل أورده بكلمة المهملة، ويجوز أن يكون (ثم) من قبيل التنفن فإنها تجيء لمجرد التعقيب في الذكر سواء كان بين المتبوع والتابع تراخ ومهلة أولاً والتوقف مما يتعقب ما قبله ذكراً ورتبة والتوقف بالفارسية: رنبك كردن ورحيزرى. وفي

(١) قال القراني: رواه أبو منصور المظفر بن الحسين الأرحاني في فضائل القرآن وأبو بكر الضحاك في الشمائل كلاهما من طريق أبي ذر الهروي من رواية داود بن قيس معضلاً. المغني عن حمل الأسفار ص ٣٢٩.

(٢) نقل قوله ابن الصلاح في المقدمة ص ٢٨٥، وفي شرح التبصرة والتذكرة ٢ / ١٠٩.

(٣) في (ق): (لوصيلة).

(٤) في (ق): (فاعتبار).

(٥) التعريفات ص ٦٢.

القاموس: التوقف في الشيء كالتلوم، يقال: توقف في الأمر وتلوم تمكث في الانتظار حبس النفس عن الإقدام ولكونه بمعنى التمكث والانتظار يعدى بفي ومعنى الحبس يعدى بعن كما في هذا المقام والباء متعلقة بالعمل والعمل فعل بنى على قصد وعلم أو زعمه والتعبير بالتوقف هو في العرف مختص بتفسير الرؤيا؛ لأن المفسر يعبر من ظاهرها إلى باطنها والمراد هنا أن يأتي بعبارة بدل عبارة وسميت عبارة لأنك تجوز منها إلى المعنى المقصود منها أو تفسر بها ما في الضمير الذي هو مستور^(١).

وهذا الكلام إشارة إلى دفع ما يرد من أن أهل أصول الحديث وأصول الفقه وغيرهم عبروا عن التوقف بالتساقط قالوا: إن الدليلين إذا تعارضا تساقطا^(٢)، فكان الظاهر أن يعبر عن التوقف بالتساقط لا العكس؛ ليحصل المتابعة للسلف^(٣) أولى أي: أخرى من التعبير بالتساقط كأنه قال: تعبيرنا في الرتبة الرابعة الأخيرة بالتوقف أولى من تعبير غيرنا بالتساقط وهو المساقطة^(٤) والتساقط بالكسر بمعنى واحد بالفارسية: *بغتاون*.

وفي التنزيل: ﴿تَسَاقُطُ عَلَيْكَ﴾^(٥) أي: تسقط النخلة^(٦)، وفي القاموس: [٤٥ / ٢] تساقط تتابع سقوطه^(٧)، كأن الدليلين إذا سقط^(٨) أحدهما تبعه الآخر، وكأن المصنف فهم

(١) ينظر: المفردات ص ٥٤٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٨ / ١٢٨، وإرشاد الفحول للشوكاني ٢ / ٢٦٢.

(٣) بل التعبير بالتوقف أولى؛ لأن التساقط هو عبارة عن تساقط الحكم وإبطال كل منهما للآخر، بينما التوقف إلى حين ظهور ما خفي عليه له أو لغيره. والأمر الآخر أن عبارة التساقط خارجة عن سنن الآداب؛ لأنه يرجع العيب للنصوص نفسها، بينما التوقف يرجع العيب فيه إلى قصور وتقصير الباحث نفسه. ينظر: شرح القاري ص ٣٨٧، وشرح اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون ٥ / ٥.

(٤) في (ق): (فالمساقطة).

(٥) سورة مريم: ٢٥.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢١ / ٥٢٨.

(٧) ص ٦٧١.

(٨) في (ق): (فسقط).

الاستمرار من التساقط^(١)، كما يلوح من تعليله، فحكم بأولوية التوقف من حيث إنه مشعر بالظفر بوجه الترجيح في الزمان^(٢) الثاني، ومطمع له ومبق للاحتمال. وفيه أن عبارة التساقط وإن كانت^(٣) موهمة للاستمرار، لكن لا يلزم منه التساقط بالكليّة في نفس الأمر بحيث لا يرجح التدارك في المستقبل وإليه الإشارة بالأولية، فإن الإيهام إنما هو بالنسبة إلى أهل الأوهام، وأما أصحاب العقول الصافية فالمعاني لهم غير خافية نعم إطلاق التساقط على الأدلة الشرعية خارج عن سنن الآداب كاللقاء الألواح على التراب؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما أي: أحد الحديثين المتعارضين على الآخر والخفاء مقابل الظهور وهو بالقصر ويمد^(٤)؛ لأنه ناقص كالعطاء والجفاء والصفاء ونظائرها والألف منقلبة وليست بصوره الفتحة بخلاف نحو الخطأ والكأ والظماً فإنه مهموز مقصور فقط^(٥)؛ لأن الألف صورة الفتحة، فلا وجه لمدها، ومن^(٦) قال: لم أعرف وجه كون الخطأ بالقصر صواباً وبالمد خطأً فقد همز بمولويته وأظهر نقصان شأنه ومنزلته^(٧). وأما قراءة المد^(٨)(٩) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ خَطُئًا كَبِيرًا﴾^(١٠) فمن قبيل التنبيه^(١١)، كالإشباع^(١٢) في قوله: ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ﴾^(١٣) تفتن إنما هو

(١) قال القاري: سقوط حكمهما إنما هو لعدم ترجيح أحدهما حينئذ، ولا يلزم منه استمرار التساقط. شرح نخبة الفكر ص ٣٧٨.

(٢) في (ق): (الزماني).

(٣) في (ق): (كان).

(٤) ينظر: لسان العرب ١٤ / ٢٣٤.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة ٢ / ١١٠٦، ١٠٥٤.

(٦) في (ر): (فمن).

(٧) لم أقف على من يقصد.

(٨) حاشية في الأصل: أبو السعود.

(٩) قرأ ابن كثير: (خطاء) مكسورة الحاء ممدودة مفتوحة الطاء. معاني القراءات للأزهري ٢ / ٩٢.

(١٠) الإسراء: ٣١.

(١١) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٥ / ١٦٩.

(١٢) ينظر: شرح طيبة النشر للجزري ص ٦٧.

(١٣) الفرقان: ٦٩.

بالنسبة للمعتبر النسبة تعدى بإلى لا باللام، لكن اللام قد يقام^(١) مقام إلى كما في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٢) ٣ أي: إلى أجل^(٣)، وفي قوله تعالى: ﴿يَأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾^(٤) أي: إليها^(٥)، وكذا السائر الحروف، يقام بعضها مقام [٤٦ / ٢] بعض في المواطن التي ينتفي فيها اللبس، ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ، فلو قيل: رمى بالقوس بدل عن القوس مع مجيء الباء بمعنى عن كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾^(٦) أي: عن الغمام^(٧) لم يجز لأن ظاهر الكلام يدل على أنه نبذها من يده وهو ضد المراد بلفظه^(٨). ولا لبس في هذا المقام كما لا يخفى، وسبق معنى الاعتبار ومآله إن ينظر في الشيء ليعبر منه إلى شيء آخر في الحالة الراهنة متعلق بالمعتبر والحالة والحال كينة الإنسان وما هو عليه^(٩) من أموره المتغيرة؛ لأن الأحوال العارضة تحول وتتغير حالا بعد حال، وأصل الحول تغير الشيء وانفصاله عن غيره فباعتبار التغير قيل حال الشيء يحول حولاً، واستحال^(١٠): تهيأ لأن يحول، وباعتبار الانفصال قيل: حال بيني وبينك كذا^(١١)، والمراد بالحالة الراهنة الحالة الحاضرة الموجودة الثابتة؛ لأن رهن بمعنى ثبت ودام، كما في القاموس^(١٢) والزمان الحاضر ثابت وقائم بالنسبة إلى المعتبر حيث أدركه وكان فيه بالفعل

(١) في (ر): (يقال).

(٢) سورة فاطر: ١٣.

(٣) بحر العلوم للسمرقندي ٣ / ١٠٣.

(٤) سورة الزلزلة: ٥.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٣٢ / ٢٥٦.

(٦) سورة الفرقان: ٢٥.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢٤ / ٤٥٣.

(٨) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ص ٢٠٦.

(٩) القاموس ص ٩٨٩.

(١٠) في (ر): (استحال).

(١١) المفردات ص ٢٦٦.

(١٢) ص ١٢٠٢.

فإن الماضي قد فات والمستقبل لم يقد بعد فما فات من الماضي ولم يحصل في الحال يرجى تداركه في المستقبل فهو ليس بساقط غير مرجو بالكلية، وإنما قيل للحال: قائم وثابت بالاعتبار للظاهر وإلا فالزمان غير قار في نفسه^(١) وكذا جميع أجزاء العالم متحركة وكون بعض الأجرام النيرة ثابت إنما هو بالنسبة إلى بطئ سيرها وعدم ظهور حركتها في مرأى العين، وإلا فهي كسائر السيارات والحاصل أن الحالة الراهنة في الأصل احتراز عن الماضي والمستقبل وفي هذا المقام عن المستقبل فقط لأن الماضي غير مرجو فلا وجه لاعتباره تدبر. [٤٧ / ٢] وقال الراغب: الرهن ما يوضع وثيقة للدين^(٢)، فهو توثيق للدين بالعين، وبعبارة أخرى: ما وضع عندك ليكون مناب ما أخذ منك^(٣)، ولما كان الرهن يتصور منه حبسه استعير ذلك للمحتبس أي: شيء كان^(٤). كما^(٥) في القاموس: وكل ما احتبس به شيء فهو [رهينة]^(٦) ومرتهنه^(٧)، وفي التنزيل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^(٨) أي: مرهونة عند الله تعالى بكسبها محبوسة به^(٩). وكذا الزمان الحاضر فإنه محتبس للمرء باعتبار ثبوته وقيامه؛ إلا أن المرء محبوس في الحالة الموجودة لا فيما قبلها ولا فيما بعدها كما وهم^(١٠)، فإن الحبس إذاً يكون صفة للمرء وليس بذاك وغاية ما قلنا إن الحالة الراهنة، أما بمعنى الثابتة فصيغة الفاعل على حالها، وهو المعنى الأول، وأما بمعنى المحبوسة فالحالة الراهنة من قبيل

(١) ينظر: دستور العلماء ١ / ٢٤٤.

(٢) المفردات ص ٣٦٧.

(٣) القاموس ص ١٢٠٢.

(٤) المفردات ص ٣٦٨.

(٥) في (ر): (كما قال).

(٦) في الأصل: (رهنة)، وفي (ر): (رهينة)، والصواب ما أثبتته كما في القاموس.

(٧) القاموس ص ١٢٠٢.

(٨) سورة المدثر: ٣٨.

(٩) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٣٠ / ٧١٥.

(١٠) شرح القاري ص ٣٨٧.

عيشة راضية، وهو المعنى الثاني، ثم لا ضرورة لاعتبار الاستعارة كما فعله الراغب^(١) بعدما ساعد اللغة لكلا المعنيين الثبوت والحبس؛ فإن ما قاله إنما ينشأ من اعتبار المعنى الشرعي للرهن، ولا حاجة إليه؛ لأن الرهن في اللغة مطلق الحبس، ويطلق على المرهون تسمية للمفعول باسم المصدر^(٢)، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه حال نحو جاء^(٣) زيد مع عمرو أي: كائنا ذلك الخفاء بالنسبة إليه مع احتمال الخ فالأول بالنسبة إلى حال المعتبر نفسه، والثاني بالنسبة إلى حال غيره من المعتبرين في الحال، فقد يجمعهما الظهور فلأول بالنسبة إلى الزمان الثاني، وللثاني بالنسبة إلى الحال، وقد يبقى الأول معقودا عن الحل حالا واستقبالا: وقوله: ما خفي عليه أي: استتر ولم يظهر والجملة من الموصول والصلة فاعل يظهر ففي إيراد الخفاء في مقابلة الظهور إشارة إلى أنه مقابل له وفي معنى الإظهار الإعلان والإبداء، ثم في الكلام إشارة إلى معنى قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾^(٤) [٢/٤٨] أي: فوق كل ذي علم من الخلق أرفع درجة منه في العلم يعني ليس من عالم إلا وفوقه أعلم منه حتى ينتهي العلم إلى الله تعالى^(٥) وست شد بالاي وستاين فا بكجا تابيزر وانكه إليه المنتهى وهذه الآية وكذا قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٦) تدل على أنه ليس للمفتي أن يفتي بالرأي فيما لا يعلمه وإن استقصى في التتبع فقد يكون من علماء الأقطار من يعلمه بالنص وهو مقدم على الرأي عند الكل^(٧)، والحاصل أن الخفاء بالنسبة إلى البعض لا يستلزم الخفاء بالنسبة إلى الكل، وإلا لما جعل الله عالما وأعلم ولما أمر عند عدم العلم بسؤال أهل العلم فمع احتمال العلم والتلفيق لا يثبت الجهل

(١) ينظر: المفردات ص ٣٦٨.

(٢) التعريفات ص ١١٣.

(٣) في (ر): (جاءني).

(٤) سورة يوسف: ٧٦.

(٥) ينظر: الوجيز للواحدى ١/ ٥٥٥.

(٦) سورة النحل: ٤٣.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢٠/ ٢١١.

والتعارض مطلقاً، فيلزم التوقف وتفتيش ذلك عن مظانه والله العليم الذي له الاطلاع على كنه الشيء والإدراك بما هرب عن الضمائر أعلم فتفويض العلم إليه أسلم كما كان يقول الصحابة رضوان الله عليهم الله ورسوله أعلم أي: الله أعلم من الرسول والرسول أعلم من الأمة؛ لأن علومهم بالنسبة إلى علمه^(١) كالقطرة بالنسبة إلى سبعة أبحر فالقطة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) إضافية^(٣) فاعلم ذلك ولا تجهل؛ فإن الجاهل هالك، وقولهم: العلم حجاب معناه أنه حجاب عن الجهل فإن ما كان صفة شريفة لله تعالى لا يكون حجاباً للخلق بل الوصول إلى المعلوم بقدر العلوم ويجوز أن يرجع معنى الحجابية إلى الاغترار به لأنه يؤدي إلى الجهل بالحقائق فيكون سبب الكشف سبب الحجاب كما عليه أهل القوانين والرسوم في هذا الزمان وهم الذين يريدون علواً في الأرض وحقيقة العلم لا يعطي إلا التواضع^(٤) [٤٩ / ٢] ثم المردود قد سبق أن المقبول بالانقسام الأول كان أربعة أقسام الصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره وبالانقسام الثاني كان قسمين معمولاً به وغير معمول به والغير معمول به لم يكن مردوداً وإلا لم يكن من أقسام المقبول فإن قسم الشيء لا يكون قسيماً له وأما المردود فلم يجر له تقسيم صريحاً غير ما وقع من ذكر الشاذ والمنكر بطريق المقابلة للمحفوظ والمعروف فكان الواجب على المصنف ترك ثم وإيراد الواو بدله فإنه أول تقسيمه فكأنه نظر إلى تفاوت ما بين المقبول والمردود فأورد كلمة التراخي

(١) في (ر): (إليه).

(٢) سورة الإسراء: ٨٥.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢١ / ٥٠٣.

(٤) "العلم حجاب الله الأكبر" من أقوال الصوفية التي احتار بعض المتصوفة في معناها كما احتار المصنف فقام بالتبرير لهذه المقولة، قال الغزالي: وأرادوا بالعلم العقائد التي استمر عليها أكثر الناس بمجرد التقليد... فأما العلم الحقيقي الذي هو الكشف والمشاهدة بنور البصيرة فكيف يكون حجاباً؟! الإحياء ١ / ٢٨٤. وقال مرة: لا يلتفت إلى خرافات بعض الحمقى بقولهم: إن العلم حجاب؛ فإن الجهل هو الحجاب. الإحياء ٢ / ١٥٤. أما ابن القيم فقد ذكر أنها من الألفاظ التي تزهّد في العلم والاستغناء عنه. ينظر: مدارج السالكين ٢ / ٤٣٨، وتلبس إبليس ١ / ٣٢١.

والمهملة لتدل على كمال البعد بينهما وليس بذاك^(١)، بل هو خارج عن جهة العربية وأسايب البلاغة وموجب الرد لا يخلو إما أن يكون بضم الميم وكسر الجيم على أنه اسم فاعل بمعنى سبب الرد وعلته أو بضم الميم وفتح الجيم على أنه اسم مفعول على معنيين كما سنذكرهما^(٢) والأول لا مساغ له أصلاً فإن اللام أو الباء^(٣) في لسقط^(٤) يمنعه؛ لأن نفس السقط هو العلة للرد لا أنه علة للموجب ولا وجه لأخذها زائدة كما في ﴿رَدِّفَ لَكُمْ﴾^(٥)، فبقي العمل بالثاني وهو على وجهين إما أن يكون موجب الرد بمعنى مقتضاه وهو حرمة العمل به أي: بالمردود^(٦) وحكمه المترتب عليه كلاهما لجهة واحدة إما أن يكون الخ كما اختاره بعض من يثق به الناس^(٧)، وليس بذاك لأن المقام لبيان العلة لا لبيان الحكم وأما أن يكون بمعنى ما أوجب رده على صيغة المجهول يعني حكم الرد بكونه مردوداً ومنه مواجب التكاليف فإن المواجب ههنا ليس بجمع موجب بفتح الميم وكسر الجيم [٥٠ / ٢] بمعنى موضع الوجوب واللزوم بل جمع موجب بضم الميم وفتح الجيم على أنه اسم مفعول من الإيجاب بمعنى [ما]^(٨) أوجبه التكاليف من الأداء، فالأداء هو الذي يوجبه التكاليف وتحكم بوجوبه ومثله مواجب السلطان فإن السلطان أوجب على نفسه أداءها لأهل الديوان مشاهرة أو مساهمة^(٩).

(١) في (ق): (هذالك).

(٢) في (ق): (سندهما).

(٣) في (ر): (اللام والباء).

(٤) قال القاري: وفي نسخة بالموحدة وتثليث السين. شرح القاري ص ٣٨٨.

(٥) سورة النمل: ٧٢. ينظر: مفاتيح الغيب ٢٤ / ٥٦٩.

(٦) في (ر): (المردود).

(٧) ينظر: القول المبتكر، و شرح القاري ص ٣٨٨.

(٨) في الأصل بإسقاط (ما)، وفي (ر) بإثباتها، والصحيح ما أثبتته.

(٩) لعله يقصد ما أوجبه السلطان على نفسه بحكم ولايته من سداد الدين شهرياً أو سنوياً. ينظر: النهاية في غريب

الحديث والأثر ٥ / ٢٤.

فعلى هذا يكون المردود بمعنى ما يُردّ والإضافة في موجهه^(١) الرد لامية^(٢) أي: الذي يرد من الحديث ويوجب الرد كونه مردودا ويحكم به فالرد موجب بالكسر وكونه مردودا موجب بالفتح وموجب الرد عطف تفسير للإيضاح وعلى هذا المعنى ينبغي أن يحمل العبارة^(٣) فإنه معنى صحيح في نفسه لكن سوق المصنف يأبى عنه، فإنه أراد باعتبار الدمج بيان المردود وعلته الموجبة لرده لكن لم يقدر أن يخرج عن عهدة العبارة، بل أفسدها بإدخال اللام^(٤) ومثله كثير في^(٥) الكتاب وإصلاحه بلاء عظيم على أولي الألباب^(٦).

إما أن يكون أي: الرد المفهوم من المردود لسقط هو مثله - كقتل وفسق وقفل - الولد لغير تمام، وما سقط بين الزندين قبل استحكام الوري، وبالفتح: الثلج، وما سقط من الندى، ومن لا يعد من خيار الفتيان كالساقط، وبالتحريك: ما أسقط من الشيء، وما لا خير فيه، ورديء^(٧) المتاع، والخطأ في الحساب والقول، وفي الكتاب كما في القاموس^(٨)، وهو ليس بمراد هنا^(٩).

وقال البيهقي: التركيب يدل على نزول الشيء من أعلى إلى أسفل كسقوط الإنسان من السطح وسقوط منتصب القامة ثم اتسع فيه فقيل للخطأ من الكلام سقط لأنهم شبهوه

(١) في (ر): (في موجب).

(٢) الإضافة اللامية ما كانت على تقدير اللام.

(٣) في (ق): بإسقاط (يحمل العبارة).

(٤) قال الكمال بن أبي شريف: الإتيان بهذه اللام في غير موضعه لأن السقط والطعن موجبان لا علتان لموجهه، واللائق أن يقال: والمردود إما أن يكون رده لسقط أو طعن. حاشية الكمال ص ٧٧.

(٥) في (ر): (في هذا).

(٦) أدخل الحافظ ابن حجر المتن في الشرح بأسلوب مبتكر، فحدث به بعض الخلل الذي يعذر فيه؛ لذا ناقشه بعض تلامذته، وكون النزهة مختصرة شاملة مبتكرة من أقوى الدلائل على عبقريته وبلاغته.

(٧) في (ق): (روى).

(٨) ينظر: ص ٦٧١.

(٩) في (ر): (ههنا).

بما لا يحتاج إليه فيسقط^(١). انتهى مع بعض [٥١ / ٢] زيادة^(٢) فالسقط بسكون القاف بمعنى ما يسقط كما يشعر به ما بعده من قوله إن كان باثنين فإن الاثنين هما الساقطان فيجب المصير إلى تقدير المضاف أي: لسقوط سقط ومن قال أن السقط إن كان بمعنى السقوط فلا حاجة إلى حذف المضاف^(٣) فقط سقط عن أعين العلماء لأنه لم يجيء بمعنى المصدر في اللغة كما يعرف مما أسلفناه.

من إسناد أي: إسناد كان بيان لسقط^(٤) فالإسناد هو الذي سقط من البين ويجوز أن يقال: إن المصنف استعمل السقط بمعنى الإسقاط والحذف بطريق ذكر اللازم^(٥) وإرادة الملزوم كما يفهم من السوق في الجملة فيكون الجار متعلق بالإسناد ثم الحذف أنواع سيأتي بيانها.

أو طعن في راو من رواته أو إسناد من أسانيد، أي: طعن كان، ومن قال في راو من [رواة]^(٦) إسناد^(٧) فقد أضاف الليث إلى الأسد، والطعن: الضرب بالرمح وبالقرن وما يجري مجراها، استعير للوقية كما في قوله تعالى: ﴿وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ﴾^(٨) أي: عابوه وقدحوا فيه بتصريح التكذيب وتقبيح الأحكام وذلك أنهم قالوا: ليس دين محمد بشيء^(٩).

(١) تاج المصادر في اللغة للبيهقي المعروف (بجعفر) ت: نعيم عطوة ٣/٢٣٥.

(٢) ينظر: المفردات ص ٤١٤.

(٣) ينظر: شرح القاري ص ٣٨٨.

(٤) في (ق): (لسقوط).

(٥) حاشية الأصل و(ر): أي: لأن السقوط وما يسقط لازم للإسقاط

(٦) في الأصل: (رواية)، وفي (ر): (رواة)، والصحيح ما أثبتته كما في شرح القاري.

(٧) ينظر: شرح القاري ص ٣٨٩. والصحيح أن الطعن في الرواة وليس في الإسناد.

(٨) سورة التوبة: ١٢.

(٩) ينظر: المفردات ص ٥٢٠.

(١٠) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان ٢/١٥٩، ومفاتيح الغيب للرازي ١٥/٥٣٣.

والطاعون من وخز الجن^(١)، وإن لم يدركه المطعون ولذا سمي به^(٢).

على اختلاف وجوه الطعن حال^(٣) أي: حال كون ذلك الطعن المتعلق بالراوي^(٤) كائنا على اختلاف وجوهه وطرقه ففيه وضع المظهر موضع المضمّر ولما كان الطعن مقيدا بالراوي صح كونه ذا حال، واقتصر على بيان الاختلاف في وجوه الطعن لما أن الاختلاف في وجوه الحذف المذكور فيما بعد، وكل ذلك من قبيل الإيضاح والتفصيل على ما يقتضيه مقام الشرح، وإلا فالتنكير في سقط من [٥٢ / ٢] إسناد وفي طعن يغني عنه بالنسبة إلى المنتهى أعم من أن يكون أي: الطعن أعم من أن يكون الخ لا الطعن على اختلاف الوجوه كما وهم^(٥)، فإن هذا بيان متعلق الطعن وبه يظهر الاختلاف مفصلا ويرتفع الإبهام في الطعن فالأول ليس بمغن عن الثاني فيكون، بيان الأعمية بعد التصريح بالاختلاف نظير قولهم بعد

(١) يشير إلى حديث أخرجه أحمد في مسنده ح(١٩٥٢٨)، وأبو داود الطيالسي في مسنده ح(٥٣٦)، وابن بشران في أماليه ح(٩٩)، من طريق زياد بن علاقة، قال: حدثني رجل من قومي -قال شعبة: قد كنت أحفظ اسمه- قال: كنا على باب عثمان رضي الله عنه ننتظر الإذن عليه فسمعت أبا موسى الأشعري يقول: قال رسول الله ﷺ: (فناء أمي بالطعن والطاعون)، قال: قلنا: يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: (طعن أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة). قال زياد: فلم أرض بقوله فسألت سيد الحي وكان معهم فقال: صدق، حدثناه أبو موسى. وهذا الرجل المبهم عينه بعضهم وسكت عنه البعض الآخر. قال الدارقطني: ورواه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان عن زياد بن علاقة عن اثني عشر رجلا من بني ثعلبة عن أبي موسى، والاختلاف فيه من قبل زياد بن علاقة، ويشبه أن يكون حفظه عن جماعة، فمرة يرويه عن ذا، ومرة يرويه عن ذا. علل الدارقطني ٧ / ٢٥٦-٢٥٧. وسكت ابن حجر في الحكم على الحديث في الفتح ١٠ / ١٨٠-١٨١. ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة. والله تعالى أعلم.

(٢) اختلف العلماء في المقصود بالطاعون وما سببه، وقد ذكر أقوالهم الحافظ ابن حجر، ورجح أنه طعن من الجن، وأن ذلك لا يدرك بالعقل. واستدل بأن وقعه غالبا في أعدل الفصول وفي أصح البلاد هواء وأطيبها ماء، ولو كان من فساد الهواء لعم الناس الذي يقع فيهم الطاعون ولطعنات الحيوانات أيضا. ينظر: الفتح ١٠ / ١٨٠-١٨١.

(٣) في (ق): بإسقاط (حال).

(٤) في (ر): (بالرد).

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٨٩.

لفظ مطلقا سواء كان كذا وكذا، نعم لو أخرج الأول عن الثاني لكان مغنيا عنه على أنا نقول: يتسامح بذكر مثله في عبارات المصنفين لتحصيل التصريح وتقرير المقصود كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾^(١) بعد قوله تعالى: ﴿قَالُوا﴾^(٢) جَزَاؤُهُ مِنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ﴾ فإنه تقرير لذلك الحكم^(٣) لأمر يرجع إلى ديانة الراوي الديانة بالفارسية دين وأركشتن ويعدى بالباء والنعت دين يقال هو رجل دين بكسر الياء المشددة أي: أهل دين متقي محافظ لدينه بامثال الأوامر واجتناب النواهي، فمن ترك بعض الأوامر كالصلاة وغيرها أو ارتكب بعض المناهي كالكذب متعمدا وحضور مجلس الملاهي اختيارا والأكل في السوق جهارا وعدم المبالاة في المطعومات ونحوها لم يكن من أهل الديانة الكاملة فحديثه مطعون فيه^(٤)؛ لأن من ليس له مبالاة بأمور دينه وكان من الجائز أن لا يبالي في روايته لأنها من أمور الدين أيضا وكان أكثر الناس إلى القرن الرابع من أهل المبالاة ثم صار الدين غريبا فكان المتدين أقل القليل منهم، أين الذين كان فرارهم من الحلال أشد من فرارنا من الحرام ولو رأوا أتقى رجل منا لقالوا: إنه ما له في الآخرة من خلاق، والعياذ بالله تعالى من سوء [٥٣ / ٢] الأعمال والأخلاق أو إلى ضبطه أي: إلى ضبط الراوي وحفظه بأن يكون في نفسه متدينا ورعا صدوقا مأمونا ثقة، لكن ليس له قوة ضبط وحفظ لما سمعه فيجوز أن يكون مطعونا من هذه الجهة وقد سبق بيان ما يتعلق بالحفظ والضبط والاتقان والصدق والستر ونحو ذلك فارجع^(٥)، فالسقط بسكون القاف لأن ما كان بالتحريك لا يتمشى هنا لما بين علة الرد

(١) سورة يوسف: ٧٥

(٢) في الأصل بإسقاط (قالوا)، وفي (ر) بإثباتها.

(٣) إرشاد العقل السليم لأبي السعود ٤ / ٢٩٦.

(٤) وهذا ما يعرف بالعدالة والتي عرفها ابن حجر فقال: والمراد بالعدالة من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة. نزهة النظر ١ / ٥٨.

(٥) [١٩٧ / ١].

وهي السقوط الواقع في الإسناد أو الطعن^(١) الجاري في الراوي، أراد أن يبين أقسام كل منهما على التفصيل فبدأ في التفصيل بما بدأ به في [الإجمال]^(٢)، وإنما قدمه لوجهين أحدهما بالنظر إلى الظاهر وهو قلة أقسام السقط بالنسبة إلى أقسام الطعن مع كونه عدمياً؛ لأن معناه أنه لم يذكر فيه راوٍ والعدمي مقدم لأصالته، وأما الطعن فوجودي؛ لأنه إثبات شيء يقدح في راويه المطعون والثاني بالنظر إلى الحقيقة هو أن الرد بسبب السقوط أخف من الرد بسبب الطعن إذ قد يكون الحديث مقبولاً مع التعليق والإرسال^(٣) ونحوهما إن كان المعلق والمرسل مثلاً من الأئمة والثقات ولا كذلك مع الطعن إذ رد المطعون إنما هو من حيث ديانتته في نفسه فلا تدارك له بخلاف رد غيره مما كان بسبب خارجي فإنه قد يرد عليه ما يرد من الحفظ والتوثيق فينقلب المردود مقبولاً^(٤) إما أن يكون من مبادئ السند من تبعيضية والمبادئ بالهمزة بمعنى الأوائل جمع مبدأ ومبدأ الشيء مقدمه وسببه والابتداء تقديم الشيء على غيره^(٥)، فالمبادئ يقابل الأواسط والأواخر [٥٤ / ٢] والمراد من مبادئ^(٦) السند هنا أوائله التي تلي طرف الراوي لا التي تلي طرف الصحابي فإنها أواخر في اصطلاحهم إذ الراوي لا يزال صاعداً إلى أن ينتهي إلى الصحابي. فإن قلت: لم جمع المبادئ ولم يفرد كغيره من المصنفين كما قال ابن الصلاح وهو ما حذف من مبتدأ إسناده

(١) في (ر): (والطعن).

(٢) في الأصل: (الإجماع)، وفي (ر): (الإجمال)، والصواب ما أثبتته.

(٣) في (ق): (والإرسال).

(٤) قال د. إبراهيم اللاحم: أبتدأ به لأن الأصل في الإسناد عند القيام بدراسته أن يكون مكتمل الرواة فحين إذ

يحسن الإبتداء بالإسناد الذي سقط منه بعض الرواة ثم بعد ذلك إذا اكتمل الإسناد يبحث في حال رواته واحداً

واحداً شرح نزهة النظر ص ٢٧٦.

(٥) ينظر: المفردات ص ١١٣.

(٦) في (ر): (بمبادئ).

واحد فأكثر^(١)؟ قلت: ليشمل المبدأ الحقيقي والإضافي فإنهم يقولون الأوائل للأول والثاني إما تغليبا للأول على الثاني لقربه منه أو لأن الثاني أول بالنسبة إلى الثالث وهو أول بالنسبة إلى الرابع ويقولون أيضا الأواخر فيدخلون فيه الآخر الحقيقي والإضافي الذي قبله، ولما لم [يكن]^(٢) المعلق مستعملا فيما حذف من مبدأ إسناده واحد فقط بل شاملا له ولما حذف منه أكثر أيضا كما سيصرح به كان من الواجب أن يجمع العبارة لتشمل الصورة الثانية و^(٣) لو كان المحذوف واحدا لكان للإفراد وجهها ويجوز أن يكون وجه الجمعية كثرة الأسانيد بالنسبة إلى الأحاديث المختلفة فإن لكل منها مبدأ على حدة. ويمكن أن يقال أيضا: إن إضافة المبادئ إلى السند للجنس فتقوم مقام لام الجنس إذا دخلت على الجمع فإن رأى بعض الأصوليين [على بطلانه]^(٤) معنى الجمعية لوجود معنى الجنس فيما دون الجمع أيضا^(٥)، وأيضا أنه مبني على استعمال أهل العرف فهو أشهر بالنسبة إلى المبدأ والبناء على الأشهر أقرب كما أن الخطأ المستعمل خير من الصواب النادر من تصرف مصنف من ابتدائه والتصرف التقلب وتصرف في الشيء صار فيه من حالة إلى حالة والصراف من يبدل الدرهم بالدينار [٥٥ / ٢] وبالعكس^(٦)، ومضى معنا التصنيف، وكذا الفرق بينه وبينه التأليف^(٧)، وتخصيص تصرف المصنف بالذكر مبني على الأغلب^(٨)؛ فإن المصنفين من الأئمة كثيرا ما يحذفون مبادئ السند ويسندون الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤.

(٢) في الأصل بإسقاط (يكن)، وفي (ر) بإثباته، والصحيح ما أثبتته.

(٣) في (ر): بإسقاط الواو.

(٤) في الأصل: (ليس على بطلان) وفي (ر): على بطلانه ولعل الصواب ما أثبتته.

(٥) ينظر تغيير التفتيح لابن كمال باشا ص ٢٩ و غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر ٦/٢ .

(٦) ينظر: المفردات ص ٤٨٢، وص ٦٨٢.

(٧) [١٦-١٥ / ١].

(٨) ينظر: اليواقيت والدرر للمناوي ١ / ٤٨٤.

بصيغة الجزم فيقولون قال فلان وروى فلان أو بصيغة التمريض نحو: قيل ويقول وروي عن فلان ويروى^(١) أو من آخره لم يقل: من أواخره؛ ليوافق المبادئ لأنه إشارة إلى المرسل على المعنى المختار المشهور وهو ما لم يذكر فيه الصحابي فقط وهو آخر السند في جانب المنتهي إذ ليس بعده إلا رسول الله ﷺ^(٢)، وإنما قلنا: على المختار؛ لأن المرسل عند بعض الأئمة ما سقط من اسناده راو فأكثر من أي: موضع كان فيكون هو والمنقطع واحدا^(٣) أي: الإسناد الظاهر السند؛ لأنه هو المذكور فكأنه أشار إلى إتهما بمعنى واحد عند المحدثين كما سبق^(٤)، بعد التابعي قيد للآخر وهو الصحابي^(٥)؛ لأنه بعد التابعي في طرف الانتهاء فهو احتراز عما قبله في جانب الابتداء كما سيحيىء تصويره أو غير ذلك أي: أو غير ما ذكر من مبادئ السند ومن آخره (أو) اسم الإشارة المفرد، وقد تستعمل للمثنى والمجموع، وهو أن يكون السقط في وسطه كما صرح به بعضهم^(٦)، وإنما لم يصرح به المصنف لأنه يجيء على صورتين مختلفتين التوالي وعدمه فلا يتعين الوسط حقيقة ثم السقط في الوسط أيضا يكون واحد فأكثر كما يظهر من تقرير المصنف في محله^(٧) وآخر الوسط؛ لأنه ما لم يعرف من الشيء طرفاه الأول والآخر لا يعرف وسطه، وأشار^(٨) بالغير إلى [٢ / ٥٦] أن كلا من ذلك مغاير للآخر وقسم مصطلح عليه باسم مخصوص من الأسماء، فالأول وهو ما يكون

(١) مثل صنيع البخاري في معلقاته التي في صحيحه.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تعريف المرسل: هو ما سقط آخره من بعد التابعي... وإنما ذكر في قسم المردود للجهل

بجال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر. النزهة ١ / ٨٢.

(٣) وهو مذهب أكثر الأصوليين وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب وقطع به وهو اختيار أبي داود في

مراسيله. ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٢، والكفاية ص ٣٨٤، والنكت لابن حجر ٢ / ٥٤٣-٥٤٤.

(٤) مخطوط [٥٩/١] الإسناد: حكاية طريق المتن، والسند: فطريق المتن. ينظر فتح المغيب ١ / ٢٨

(٥) الأولى قول: من جهة الصحابي، لأنه يحتمل أن يكون صحابيا أو غير صحابي كما سبق.

(٦) ينظر: التقريب والتيسير للنووي ص ٣٨. وتدريب الراوي للسيوطي ١ / ٢٥١

(٧) في (ر) بإسقاط (في محله).

(٨) في (ق): (وأشأ).

الحذف من مبدأ السند ويعزى الحديث إلى من فوقه، قال ابن الصلاح: لفظ التعليق وجدته مستعملا فيما حذف من مبتدأ إسناده واحدا فأكثر، ولم أجده مستعملا في ما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه أو^(١) آخره^(٢) المعلق مأخوذ من تعليق الجدار إذا حفروا تحته وتركوه معلقا ومن تعليق الطلاق بشرط من الشروط؛ لاشتراكهما في عدم الاتصال وقطعه^(٣)، وامرأة معلقة إذا غاب عنها زوجها أو لم ينفق عليها ولم يخل سبيلها، فهي لا أتم ولا ذات بعل، والعلاقة بفتح العين الهوى اللازم للقلب والعلاقة بالكسر علاقة السيف والسوط^(٤) والقدرح والمصحف وهي السير الذي يعلق به على الجدار ونحوه^(٥)، وهو ما قالوا: إن ما بالفتح يستعمل في المعقولات، وما بالكسر في^(٦) المحسوسات^(٧) سواء كان الساقط والمخدوف واحدا هو الأول الحقيقي أو^(٨) الإضافي؛ لأن كلا منهما من المبادئ أو أكثر أي: على التوالي والأكثر أعم من أن يكون كل السند أو بعضه كما قال ابن الصلاح حتى إن بعضهم استعمله في حذف كل الإسناد مثال ذلك قوله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، [قال ابن عباس كذا وكذا، روى أبو هريرة كذا وكذا]^(٩)، قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذا وكذا، قال الزهري عن أبي سلمه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ كذا وكذا، أو هكذا إلى شيوخ شيوخه^(١٠) انتهى. فانظر حتى ترى الفرق بين هذه العبارات المختلفة وبينه أي: بين المعلق

(١) في (ر): (ومن) بدل (أو).

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٦٩-٧٠.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٧٠.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ١/١٦٣-١٦٤.

(٥) ينظر: إسفار الفصيح للهروي ٢/٦٨٥.

(٦) في (ر): (يستعمل في).

(٧) ينظر: خزنة الأدب للبغدادي ١١/٢٣٣، ودستور العلماء ٢/٢٦٥.

(٨) في (ر) بإسقاط (أو).

(٩) في الأصل: بإسقاط ما بين المعقوفين، وفي (ر) بإثباته، والصحيح ما أثبتته كما في المقدمة.

(١٠) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٩.

المذكور وبين المعضل سيأتي الكلام عليه من حيث لفظه ومعناه الآتي ذكره [٥٧ / ٢] في الثالث من أقسام السقط قوله ذكره بالرفع على أنه فاعل الآتي لأنه فاعل محتاج إلى الفاعل عموم وخصوص من وجه^(١)؛ لأن الشئيين إن لم يصدق أحدهما على الآخر بعد ثبوت التصادق بينهما كان بينهما^(٢) عموم وخصوص من وجه، فكل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه فإنه^(٣) لما تصادقا على شيء ولم يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر كان هناك ثلاث صور، أحدها ما يجتمعان فيها على الصدق ويقال لها مادة اجتماعية، والثانية: ما يصدق فيها هذا كالمعلق مثلا دون ذلك كالمعضل^(٤) مثلا ويقال لها: مادة افتراقية للصادق، والثالثة: ما يصدق فيها ذلك كالمعضل مثلا دون هذا كالمعلق، ويقال لها: مادة افتراقية للصادق، فيكون للنسبة التي يقال لها: العموم والخصوص من وجه ثلاث مواد مادة اجتماعية ومادتان افتراقيتان ومرجع هذا العموم إلى سالتين جزئيتين وموجبة جزئية من أي طرف أريد، كقولنا: بعض المعلق ليس بمعضل وبعض المعضل ليس بمعلق وقولنا: بعض المعلق معضل وبعض المعضل معلق والمصنف ذكر المادة الاجتماعية وكذا المادة الافتراقية للمعضل وترك المادة الافتراقية للمعلق لظهورها وخفاء الأولين فقال في بيان المادة الاجتماعية. فمن حيث تعريف المعضل أي: من جهة تعريفه واعتباره فإن حيث وإن كان ظرف مكان في الأصل، لكنه يستعار لجهة الشيء واعتباره، يقال: الموجود من حيث هو موجود، أي: من هذه الجهة وبهذا الاعتبار^(٥) بأنه أي: المعضل وهو متعلق بالتعريف سقط الصواب ما سقط فسقوط ما سقط لا بد لكل تعريف [٥٨ / ٢] من جنس يشمل

(١) المقصود من العموم والخصوص من وجه أن يكون الكلام اعتباريا، وتخصيص ابن حجر الكلام في المعلق والمعضل من باب التمثيل. ينظر: شرح القاري ص ٣٩٢، وشرح نزهة النظر د. إبراهيم اللاحم ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٢) في (ر): (فإنهما).

(٣) في (ر): (فإنهما).

(٤) في (ر): (المعضل).

(٥) شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ١ / ٤٢.

به الإفراد على إن الحدث لا يحمل على الذات إلا بتأويل منه أي: من إسناده اثنان هو ضعف الواحد والمؤنث: الثنتان، وأصله ثنى لجمعهم إياه على أثناء، وثنى الشيء: رد بعضه على بعض^(١)، ولما فيه من التكرير قيل: اثنان وهو لفظ مفرد ولكن لما كانت صورته صورة التثنية لوجود الألف والياء في الرفع وغيره، ومعناه معنى التثنية لدلالته على شيئين ألحق بالتثنية في الإعراب كمنظائره^(٢)، والمراد اثنان من أي موضع كان^(٣)، صحابي و^(٤)تابعي، أو تابعي وتابعه، أو اثنان قبلهما^{(٥)(٦)} فصاعداً حال وإن كان مع الفاء لأن الفاء في الحقيقة داخلية على العامل المضمّر كما في قولهم: أخذته بدرهم فصاعداً^(٧) أي: فذهب الثمن صاعداً، أو فزاد^(٨)، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياها^(٩)، وقولهم: صيغه الجمع موضوعة للثنتين فصاعداً^(١٠)، أي: فذهب الموضوع له صاعداً وكذا التقدير ههنا: فذهب الساقط صاعداً وزائداً على اثنين على التوالي، يجتمع أي: المعضل مع بعض صور المعلق وهو ما إذا كان الساقط اثنين فصاعداً من مبادئ السند لما دل عليه قوله فيما سبق: أو أكثر من إن المعلق وإن كان الساقط فيه من طرف المبدأ لكنه قد يكون باثنين فصاعداً، فاجتمع هو

(١) ينظر: القاموس ص ١٢٦٧.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٥٨.

(٣) في (ق): بإسقاط (كان).

(٤) في (ق): (أو) بدل الواو.

(٥) في (ر): (قبله).

(٦) شرح التبصرة والتذكرة ١ / ٢١٦.

(٧) حاشية في الأصل: ولا يحسن أن نقول وصاعداً لأنك لا تريد أن تأخذ بما جميعاً فتجعل الدرهم مع صاعداً مثني لشيء كما تقول بدرهم وزيادة لكن أخذت بأدنى الثمن فجعلته أولاً ثم أدت شيئاً بعد شيء والواو لا يجوز في هذا المعنى ولا يلزم الشيعيين أن يكون أحدهما بعد الآخر كما كان في الفاء. الكتاب ١ / ١٩٠-١٩١.

(٨) في (ق): (فزا).

(٩) ينظر: الكتاب ١ / ٢٩٠.

(١٠) ينظر: المستصفي للغزالي ص ٢٤٣-٢٤٥.

والمعضل في هذا المعنى وتصادقا عليه فهذه هي المادة الاجتماعية، قال الحريري: يقال: اجتمع فلان وفلان بالعطف، ولا يقال اجتمع فلان مع فلان؛ لأن صيغة هذا الفعل تقتضي وقوع الفعل من اثنين فصاعدا، ومعنى الواو يدل على الاشتراك في الفعل أيضا، فلما تجانسا من هذا الوجه وتناسب معناهما استعملت الواو خاصة في هذا الموضع ولم يجز فيه استعمال لفظة مع لأن معناها المصاحبة وخاصيتها أن تقع في^(١) [٢ / ٥٩] الموطن الذي يجوز أن يقع الفعل فيه من واحد والمراد بذكرها الإبانة عن المصاحبة التي لو لم تذكر لما عرفت^(٢) انتهى. أقول: يجوز أن يقال: إنه من نظائر قولهم بسبب كذا مثلا فإنهم كثيرا ما يجمعون بين الحرف وبين ما يدل عليه، فإذا كان هذا الجمع شائعا في الحرف فلا ضير^(٣) في الجمع بين الفعل وبين ما يدل عليه أيضا، فإن قلت: الجمع الأول ضروري دون الثاني، قلت: فليكن من قبيل قولهم: أقرّ بالمكان^(٤) مثلا حيث إنهم يظهرون المكان الذي يدل عليه القرار للتقرير والتحقيق، وفي الجوهري والقاموس: جامع على أمر كذا أي: اجتمع معه عليه^(٥)، فصرحا بتعديته بكلمة مع، وهما علمان في اللغة، والحق أن الفصاحة لا تقتضي أن يجتمع (اجتمع) و(مع) إلا أن لأهل اللغة والعربية تصرفات بما يتسامحون في مثل ذلك كما بينا. ومن حيث تقييد المعلق بأنه من تصرف مصنف من مبادئ السند قدم التصرف على ما بعده على عكس ما ذكر في محل التقسيم؛ لأن المآل واحد، لكن (من) الثانية ههنا ليست ك(من) الأولى السابقة، وإن كانت العبارة واحدة، بل ك(من) الثانية التي هي ابتدائية، تدبر. يفترق أي: المعضل منه أي: من المعلق بأن يصدق هو بدون المعلق وبين وجه

(١) في (ق): بإسقاط (في).

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص ص ٣٣.

(٣) في (ق): (خير).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ١/٢٢٦.

(٥) ينظر: الصحاح ٣/١٢٠٠، والقاموس ص ٧١١.

[افتراقه]^(١) وانفصاله منه بقوله: إذ هو أي: المعضل وإذ للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٢) أي: لأنكم ظلمتم^(٣)، أعم من ذلك أي: المعلق فيصدق على ما يصدق عليه المعلق وعلى ما لا يصدق عليه كالأبيض حيث يوجد فيما لا يوجد فيه الحيوان كالجماح الأبيض، وذلك أن المعضل يقع في أول السند وفي اثنا عشر فهذه مادة افتراقية للمعضل، وأما المادة الافتراقية للمعلق فهي ما إذا كان [٦٠ / ٢] المحذوف من أول الإسناد واحدا فقط فإنه يصدق عليه المعلق دون المعضل؛ لاشتراط العدد في المعضل والواحد أول عدد الحساب ومبدؤه^(٤)، وليس بعدد^(٥)، وإنما لم يذكر هذه المادة بناء على ظهورها كما أسلفنا. وقال بعضهم: كان ينبغي أن يذكر المادة الأخرى التي ينفرد بها التعليق ليتم دعواه العموم من وجه^(٦).

ومن العجائب في هذا المقام أن بعض المحشين أدار الكلام فقال: لا يقع الافتراق بهذا، أي: بما ذكر من قوله: من حيث تقييد المعلق إلخ، وإنما يقع من حيث صدق المعلق بحذف واحد^(٧)، فهذا خطأ محض منه هو مادة الافتراق بينه وبين العلماء الأذكياء ومن صور المعلق يعني أن له صورا كثيرة منها ما ذكر ومنها ما سيذكر أن يحذف جميع السند على المجهول كما يدل عليه ما بعده من قوله: (يقال)، ولو قال: يقول لا طرد الأساليب كلها؛ فإن قوله: ومنها أن يحذف من حدثه، فالفعل فيه معلوم قطعاً، وقد أصاب في لفظ الحذف؛ فإنه في

(١) في الأصل: (الافتراق)، وفي (ر): (افتراقه)، والأنسب ما أثبتته؛ لاقتضاء السياق.

(٢) الزخرف: ٣٩.

(٣) ينظر: الكشاف للزخشي ٤ / ٢٥٢، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ٩ / ٣٧٥.

(٤) ينظر: القاموس ص ٣٢٤.

(٥) ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٩٠.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) ينظر: القول المبتكر ص ٧٧.

اللغة بمعنى الإسقاط كما^(١) في القاموس: حذفه يحذفه أسقطه^(٢)، وقد سبق الفرق في عرف أهل العربية بين المحذوف والمضمر والمتروك، ويقال مثلا بفتح الميم والثاء المثلثة نصب على المصدرية وأصله أمثل تمثيلا والتمثيل إيراد المثال الجزئي لإيضاح القاعدة الكلية، والمثال أعم من الشاهد^(٣)، فكل شاهد مثال بدون العكس، قال رسول الله عليه وسلم أو فَعَل أو فُعِل بحضرته ونحو ذلك كذا قيل^(٤)، وفي المجهول كلام سيأتي؛ لأنه صيغة تمريض، وإنما علم كون ما ذكر من صور التعليق عدم مجيئه فيما يقابل من الأقسام فكان الحذف من المبدأ إذا كان أكثر شاملا للحذف [٦١ / ٢] إلى منتهى الإسناد، وهذه من مواد افتراق التعليق عن غيره أيضا إذ هذه الصورة مخصوصة به، قال ابن الصلاح: التعليق الذي يذكره أبو عبد الله الحميدي صاحب (الجمع بين الصحيحين) وغيره من المغاربة، في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها. وقد استعمله الدارقطني من قبل، صورته صورة الانقطاع، وليس حكمه حكمه، ولا خارجا ما وجد فيه ذلك منه من قبيل الصحيح إلى قبيل الضعيف، وذلك لما عرف من شرطه وحكمه ثم الحكم المذكور في التعليق فيما أورده منه أصلا ومقصودا لا فيما أورده في معرض الاستشهاد، فإن الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح معلقا كان أو موصولا^(٥) وقال: قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا ونحو ذلك كله من قبيل المعضل، وسماه الخطيب أبو بكر الحافظ في بعض كلامه مراسلا^(٦). ومنها أن يحذف المصنف الأسانيد كلها في كتابه ويسقطها إلا الصحابي بأن يقول: قال ابن عباس، روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ، فقوله: يحذف على صيغة

(١) في (ر): (كما قال).

(٢) ص ٧٩٩.

(٣) ينظر: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢ / ١٤٤٧.

(٤) ينظر: شرح القاري ص ٣٩٤.

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٦٧ و ص ٦٩.

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٠.

الفاعل والصحابي بالنصب على المفعولية وهو الأوفق بما بعده من الصورة الأخرى، أو على المفعول والصحابي بالرفع على الفاعلية؛ وذلك أن الحذف مؤول^(١) بالنفي كقوله تعالى: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾^(٢) أي: لم يقبل^(٣)، فمعنى أن يحذف أن لا يذكر معلوماً ومجهولاً، والمستثنى الواقع في غير الكلام الموجب يعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وههنا كذلك، و^(٤) من جعل النصب على الاستثناء بدون تقييده بالمفرغ وتعرضه بالنفي المؤول فقد [٦٢ / ٢] استثنى نفسه وأخرجها عن زمرة العلماء^(٥). ولك أن تحمل (إلا) على (غير)؛ فإن سبويه يجوز وقوع إلا صفة، سواء صح الاستثناء أو لا^(٦)، وعليه أكثر المتأخرين^(٧)، فيكون التقدير أن يحذف المصنف غير الصحابي، أي: لا يذكر غيره، أو لا يذكر من الأسانيد غيره، أو إلا الصحابي والتابعي كأن يقول: قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، قال الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، والزهري وأبو سلمة بن عبد الرحمن كلاهما تابعي سمع أحدهما الآخر، معاً أي: حال كونهما مجتمعين، قال في القاموس: مع اسم وقد يسكن وينون، أو حرف خفض، أو كلمة تضم الشيء إلى الشيء، وأصلها: معاً، أو^(٨) هي للمصاحبة^(٩) انتهى. وقال بعضهم: معاً ظرف مستقر^(١٠) والتنوين فيه عوض

(١) في (ق): (مأمول).

(٢) الفرقان: ٥٠.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ٢١ / ٤٠٧، والكشاف للزمخشري ٣ / ٢٨٥.

(٤) في (ق): بإسقاط الواو.

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٩٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٣١-٣٣٥.

(٧) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ص ٩٩.

(٨) في (ق): بالواو بدل (أو).

(٩) ص ٧٦٤.

(١٠) حاشية في الأصل: أي: لا حال بمعنى مجتمعين

عن المضاف إليه^(١)، أي: حاصلًا ذلك الذكر الذي تضمنه الحذف المؤول معهما ومتحققًا في ضمنها، والأول أقرب. ومنها أن يحذف أي: المصنف من حدّته أي: المحدث الذي حدّته ذلك الحديث، فمن موصولة، وضميرها هو المستكن في (حدّته) والبارز إلى المصنف ويضيفه أي: يسند المصنف ذلك الحديث، يقال: أضفت الشيء إلى الشيء أملتة^(٢)، وقد سبق تحقيقه إلى من فوقه أي: فوق من حدّته وهو محدث المحدث ومحدث محدث المحدث وهكذا، ومراده طلب العلو؛ إذ قد يقصر الأدنى عن مرتبة الأعلى فإن كان من فوقه شيخًا لذلك المصنف بأن أخذ^(٣) المصنف الحديث عنه أيضًا فكان شيخه في السند فقد اختلف فيه أي: اختلف علماء الحديث وأئمة هذا الفن في أنه هل يسمى مثل ذلك تعليقًا وفيه إشارة إلى أنه إذا لم يكن من فوقه شيخًا له فإنه [٦٣ / ٢] تعليق اتفاقًا؛ لأنه إذا لم يثبت لقاءه وسماعه منه فإنه يجري فيه التدليس والإبهام^(٤) الآتي أو لا يسمى به، بل بغيره من الأسماء المختلفة المصطلحة، والصحيح الذي عليه الأئمة كابن الصلاح وغيره وهو مبتدأ خبره قوله: في هذا التفصيل إشارة إلى ما بعده أي: وهو هذا فإن عرف بالنص أي: بتصريح أئمة الحديث^(٥)، أو الاستقراء أي: بالتتابع التام على تقدير عدم النص، وأو لمنع الخلو؛ فإنه لا منع من جمعهما؛ إذ الثاني مؤيد للأول وجالب لكمال الاطمئنان والاستقراء، بالفارسية شهرها كروين ومنه الحديث: فاستقرتتهن^(٦)، أي: فجعلت

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص ٣٠٧-٣٠٨، ومعجم الألفاظ والتراكيب الاصطلاحية لإسماعيل حقي ص ٣٥٥.

(٢) الصحاح ٤ / ١٣٩٢.

(٣) في (ر): (يأخذ).

(٤) عرج ابن حجر هنا على تداخل التعليق مع مصطلح آخر وهو التدليس والذي بينه المصنف في شرح.

(٥) ينظر: القول المبتكر ص ٧٨.

(٦) أخرجه أحمد في مسنده ح (٢٥٠) والبيهقي في الكبرى ح (١٣٥٠٤) والبغوي في شرح السنة ح (٣٨٨٧) من طريق حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه، عن عمر، حديث: (وافقني ربي في ثلاث)، وفيه قوله: (وبلغني عن

أَتَبَعْنَهُ^(١)؛ لأنه يقال: قرى البلاد واقتراها واستقراها تتبعها يخرج من أرض إلى أرض، وقرى الماء في الحوض يقربه قريبا وقرى: جمعه^(٢)، فالاستقراء من الناقص لا من المهموز، وإن كان المهموز أيضا يجيء بمعنى الجمع كما سلف، ثم هذا هو الاستقراء اللغوي، وأما الاصطلاح في فيه تفصيل عريض مذكور في محله. إن فاعل ذلك الحذف مدلس بتشديد اللام المكسورة يفعله لترويج حديثه^(٣)، قال في القاموس: التدليس: كتمان عيب السلعة عن المشتري، ومنه التدليس في الإسناد وهو: أن يحدث عن الشيخ الأكبر، ولعله ما رآه، وإنما سمعه ممن دونه أو ممن سمعه منه ونحو ذلك. وفعله جماعة من الثقات^(٤) انتهى. وذمه أكثر العلماء حتى قال الشافعي: التدليس أخو الكذب^(٥)، قال ابن الصلاح: كل من علم له سماع من إنسان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه، وكل من علم له لقاء إنسان فحدث عنه فحكمه هذا الحكم، وإلا كان مدلسا. والكلام [٦٤ / ٢] فيمن لم يعرف بالتدليس مثل أن يقول نافع: قال ابن عمر، وكذا لو قال عنه: ذكر، أو فعل، أو حدث، وكان يقول كذا وكذا، وما جاء من ذلك، فكل ذلك محمول ظاهرا على الاتصال، وأنه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما، مهما ثبت لقاءه له على الجملة^(٦)، قضي به

أمهات المؤمنين شيء فاستقرت بهن). وأصل هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب

﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ ٦ / ٢٠ ح (٤٤٨٣).

(١) ينظر: شرح السنة للبعوي ١٤ / ٩٥.

(٢) القاموس ص ١٣٢٤.

(٣) ينظر: شرح القاري ص ٣٩٥.

(٤) ص ٥٤٦.

(٥) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٣٥٥، وأبو نعيم في الحلية ٩ / ١٠٧ من طريق الشافعي قال: قال شعبة بن

الحجاج: التدليس أخو الكذب.

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٥.

على البناء للمفعول أي: حكم بتدليسه وكون قائله مدلسا قال في القاموس القضاء،
ويقصر: الحكم^(١).

وقال الأزهري^(٢): القضاء في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه، ويكون القضاء إمضاء
الحكم، وقيل للحاكم: قاض؛ لأنه يمضي الأحكام ويحكمها، ويكون قضى بمعنى أوجب،
فيجوز أن يكون يسمى قاضيا لإيجابه الحكم على من يجب عليه الحكم^(٣) انتهى. وقال
الراغب: القضاء فصل الأمر قولاً كان أو فعلاً، ويعبر عن الموت بالقضاء، فيقال: قضى نحبه
كأنه فصل أمره المختص به من دنياه، وقضاء الدين: فصل الأمر فيه برده، والاقتضاء:
المطالبة بقضائه، وقضى الأمر أي: فصل بحيث لا يمكن تلافيه وكل قول مقطوع به من
قولك هو كذا أوليس بكذا يقال له: قضية، ومن هذا يقال: قضية صادقة، وقضية كاذبة،
وإياها عنى من قال: التجربة خطر والقضاء عسر، أي: الحكم بالشيء بأنه كذا وليس بكذا
أمر صعب^(٤). وإلا أي: وإن لم يعرف بأحد الطريقتين النص والاستقراء، فتعليق أي: نقله
تعليق وحديثه معلق؛ لأنه علقه كالجدار المحفور ما تحته وقطع الاتصال، والله تعالى لا يرضى
من الأكوان إلا الاجتماع ولذا كان الطلاق^(٥) مع إباحته مبغوضاً، ففي الفرقة والانقطاع
نوع من المردودية، وإليه الإشارة بقوله: وإنما ذكر التعليق على صيغة المجهول يعني ذكره
المصنفون [٢ / ٦٥] من أئمة الحديث في قسم المردود مع أن بعض أقسامه مقبول معمول

(١) ص ١٣٢٥.

(٢) هو: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي، كان رأساً في اللغة والفقه، وله كتاب (تهذيب اللغة) وكتاب
(التقريب) في تفسير القرآن، وله تصنيف في غريب الألفاظ التي يستعملها الفقهاء في مجلد واحد، وهو عمدة
الفقهاء في تفسير ما يشكل عليهم في اللغة المتعلقة بالفقه. ينظر: وفيات الأعيان ٤ / ٣٣٤-٣٣٦، وسير أعلام
النبل ١٧ / ٢٧٤، وطبقات المفسرين لداودي ٢ / ٦٥-٦٧.

(٣) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص ٤٢٠.

(٤) المفردات ص ٦٧٦.

(٥) في (ر) بإسقاط (الطلاق).

به كتعليقات الحفاظ الثقات المأمونين وإرسالاتهم^(١) للجهل بحال المحذوف أي: لكون الراوي غير معلوم بالعدالة والضبط^(٢)، فيحتمل أن يكون من أرباب التهمة، وحديث المتهم مردود منكر، وقد يحكم بصحته أي: صحة المحذوف بمعنى صحة حديثه إن عرف أي: المحذوف بالديانة والإتقان بأن يجيء مسمى أي: مصرحا باسمه ولقبه ونسبه موصوفا بكيفيته من وجه آخر أي: من طريق آخر من طرق ذلك الحديث، فلا يصح إذا جعل المعلق قسما من أقسام^(٣) المردود عند الجميع لزوال اسم الجهالة عن الراوي، فلا معنى للتوقف في حديثه كالحديث الذي اعتضد بحديث آخر أو كثر طرقه إذا كان ضعيفا؛ فإنه يكون إذا صححنا حسنا، قال ابن الصلاح: قد يفعل البخاري ذلك؛ لكون ذلك الحديث معروفا من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذي علقه عنه، وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسندا متصلا، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع^(٤). فإن قال المصنف وهو الذي يروي المعلق في كتابه: جميع من أحذفه وأسقطه^(٥) من البين ولا أذكره من الرواة ثقات معتمد عليهم من حيث الديانة والضبط، مأمونون لا خيانة فيهم، وهو جمع ثقة بمعنى المؤمن؛ ولذا يكتب بالتاء الطويلة؛ لأن الجمع بالألف والتاء إن كانت في مفردة تاء نحو مسلمات في جمع مسلمة فتاؤه تكتب بالطويلة، وإلا فبالقصيرة نحو قضاة وبغاة في جمع قاض وباغ؛ وذلك للفرق بينهما من حيث أن الألف [٦٦ / ٢] والتاء في الصورة الأولى كالتاهما زائدة بخلاف الصورة الثانية مع أن للثانية نظائر في الأحاد فحملت عليها جاءت مسألة التعديل والتقويم، وهو خلاف الجرح،

(١) المعلقات المقبولة هي بعض المعلقات الموجودة في الصحيحين؛ كونهما اشترطا الصحة، وأما غيرها فليس الأمر على إطلاقه. ينظر النكت للزركشي ٤٤/٢، والتقييد والإيضاح ص ٩٠

(٢) شرح القاري ص ٣٩٥.

(٣) في (ر): (قسما من أقسام).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٨.

(٥) في (ر): (وأسقط).

أي: حصلت فالمسألة بالرفع على أنها فاعل جاءت أو كانت هذه المقالة مسألة التعديل فهي نصب^(١) على خبرية جاءت لكونها ملحقة بالأفعال الناقصة كما في ما جاءت حاجتك^(٢)، وقد سبق بيان مناسب لهذا المقام على الإبهام كأن يقول الراوي: أخبرني الثقة، فإنه مبهم أيضاً، والظاهر على التعيين لا على الإبهام؛ لأن المصنف إذا كان من الثقات الأثبات وقد التزم الصحة في كتابه فحديثه المعلق والمرسل كالم متصل والمرفوع، فالحق ما قاله ابن الصلاح كما سيأتي^(٣)، والحاصل أن الثقة إذا أخبر عن شيء فخبره صادق وإلا لم يكن ثقة. قال الراغب: قيل لكل ما يصعب على الحاسة إدراكه إن كان محسوساً، وعلى الفهم إن كان معقولاً: مبهم^(٤)، وفي القاموس: المبهم ككرم: المعلق من الأبواب، وأبهم^(٥) الأمر واستبهم واشتبه^(٦) وأشكل فلم يدر طريق الوصول إليه قال البيهقي الإبهام بوشيده بكدا سنر ويسته كرون، والإبهام بالكسر في اليد والقدم أكبر الأصابع وأعظمها والجمع أباهم^(٧) على وزن أكابر، وقال الجوهري: أباهيم^(٨) بزيادة الياء كما في الدوانيق والمخاديم ونظائرها وإنما قيل لها: إبهام لأنها مظهر القدرة وكيفية تعلق القدرة بالمقدور غير واضحة بل مبهمة أبهمها الله تعالى فلم يطلع عليها غيره ولذا قالوا: لا يبحث عن وجود الباري تعالى من حيث ذاته

(١) في (ر): (بالنصب).

(٢) أي: ما صارت. ينظر: الكتاب ١ / ٥٠، لسان العرب ١٣ / ٣٦٨.

(٣) ما استدركه ابن الصلاح هو حكم معلقات البخاري، أما مسألة التعديل على الإبهام فقد قال: لا يجزئ التعديل

على الإبهام من غير تسمية المعدل. مقدمة ابن الصلاح ص ١١٠.

(٤) المفردات ص ١٤٩.

(٥) في (ق): (أوبهم).

(٦) ينظر: ص ١٠٨١.

(٧) ينظر: المرجع السابق ص ١٠٨٢.

(٨) الصحاح ٥ / ١٨٧٥.

وعن كيفية تعلق القدرة بالمعدومات وعن كيفية العذاب بعد الموت^(١)، والجمهور هم جل القوم وأكثرهم والعامّة كلهم والمراد [٦٧ / ٢] جمهور أهل الحديث، ولفظه مذكر مفرد وإن كان معناه جمعا؛ ولذا أفرد الضمير في قوله لا يقبل أي: المبهم حتى يسمى^(٢) أي: يذكر معينا موصوفا لاحتمال أن يكون ثقة عنده دون غيره، فإذا ذكره يعلم حاله قال بعضهم: ليس هذا بشيء^(٣)؛ لأنه تقديم للجرح المتهوم على التعديل الصريح^(٤) انتهى. أقول: نعم لكن الجرح مقدم على التعديل في باب الدين؛ لأن الأحكام لا تبنى إلا على الإحكام كما أنه يقدم المحرم على المبيح عند الحنفية احتياطاً^(٥)، ولما كان أحوال الرواة متفاوتة وكيفيات المصنفين مختلفة كان عدم القبول مطلقاً وإن ذهب إليه الجمهور مما لم يقبل^(٦)، فافتضى المقام الاستدراك ليعلم أيهم في حيز القبول وأيهم في محل الرد وأيه عبارة تنبئ عن الصحة وأية عبارة تشعر بالمرض؛ ولذا استدرك المصنف فقال لكن قال ابن الصلاح هنا أي: في المبحث في مقدمته إن وقع الحذف في كتاب التزمت صحته على البناء للمجهول يقال:

(١) تظهر هنا عقيدة المصنف في القدرة وربطها بالإبهام. وينظر: تفصيل قوله في روح البيان ٧ / ٤٤١ و ٨ / ٢٠٩، وقد نسب القول الأخير للتأويلات النجمية، ولم أقف عليه.

(٢) مسألة التعديل المبهم: وهو أن يقول: حدثني الثقة أو من أثق به أو نحو ذلك. وقد قبله أبو حنيفة، وهو ماش على قول من يحتج بالمرسل. والثاني: التفصيل بين من يعرف من عاداته إذا قال: أخبرني الثقة أنه أراد رجلا بعينه وكان ثقة فيقبل، وإلا فلا. والثالث: ما حكاه ابن الصلاح عن اختيار بعض المحققين أنه إن كان القائل عالما أجزأ ذلك في حق من يوافقه في المذهب كقول مالك: أخبرني الثقة، وكقول الشافعي ذلك في مواضع، وهو اختيار إمام الحرمين، والجمهور على أنه لا يقبل حتى يسمى، كما جزم به أبو بكر القفال الشاشي والخطيب البغدادي والصيرفي والقاضي أبو الطيب وغيرهم؛ لأنه لو كان عدلا عنده فرما لو سماه لكان ممن جرحه غيره. ينظر: المقدمة ص ١١٠، والكفاية ص ٣٧٢، والبحر المحيط ٦ / ١٧٤-١٧٥، والتبصرة والتذكرة ص ٧٩٣-٧٩٤.

(٣) في (ر): (هذا ليس بشيء).

(٤) القول المبتكر ص ٧٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٨ / ١٩٥.

(٦) في (ر): (مما لا يقبل).

التزمه إذا لزم شيئاً لا يفارقه فإن لزوم الشيء طول مكثه^(١) معه كالبخاري ومسلم وابن خزيمة ومن تابعهم فإنهم التزموا الصحاح فيما جمعه فليس في كتبهم إلا هي كما مر بيانه، وظاهر السوق أن البخاري اسم الصحيح بغلبة الاستعمال لأنه تمثيل للكتاب كصدر الشريعة في الفقه وله نظائر كثيرة ويجوز أن يحمل على حذف المضاف أي: كصحيح البخاري وقد مضى نحو ذلك^(٢) [فما]^(٣) أتى فيه بالجزم (ما) موصولة عبارة عن الحديث أو الموضع والمآل واحد وأتى بصيغة المعلوم على أن الفاعل صاحب الكتاب، وضمير (فيه) عائد إلى الكتاب نفسه وأما عائد الموصول فمحذوف بقرينة (فيه) حذفه حذراً عن التكرار أو المذكور عائداً إلى الموصول وعائد الكتاب محذوف [٦٨ / ٢] بقرينة المقام والسباق والباء للتعدي؛ فإن الإتيان كالمجيء بالفارسية: أمدن^(٤)، فإذا عدي بالباء يكون بمعنى: أورون، كالإصابة فإنها لازم بمعنى: رسیدن، والباء كما في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ﴾^(٥) يكون بمعنى: رسانیدن، فاضبط.

والمعنى: فالحديث أو الموضع الذي أتى فيه صاحب الكتاب في كتابه كالبخاري بصيغة الجزم والقطع نحو: قال رسول الله ﷺ كذا، وقال ابن عباس، وروى أبو هريرة كذا، وقال سعيد بن^(٦) المسيب أو القعني وما أشبه ذلك من العبارات ودل على المعنى الذي قدرناه

(١) المفردات ص ٧٣٩.

(٢) اقتصر ابن الصلاح على معلقات البخاري ومسلم، قال ابن الصلاح في المعلقات: وأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري وهو في كتاب مسلم قليل جداً. مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤. لذا اكتفى ابن حجر بذكر البخاري ولم يذكر مسلماً، وليس الأمر كما ذكر المصنف.

(٣) في الأصل: (فيما)، في (ر): (فما)، والصواب ما أثبتته.

(٤) في (ر): (بمعنى أمدن).

(٥) الروم: ٤٨.

(٦) في (ق) بإسقاط (ابن).

[و] ^(١) قول ابن الصلاح في مقدمته: وما أسنده البخاري ومسلم في كتابيهما بالإسناد المتصل فذلك الذي حكما بصحته بلا إشكال وأما الذي حذف فيه ^(٢) من مبدأ إسناده واحد أو أكثر وأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري وهو في كتاب مسلم قليل جدا ففي بعضه نظر وينبغي أن يقال: ما كان من ذلك ونحوه بلفظه فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته عنه ^(٣) انتهى ^(٤). يعني أن ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه، فلن يستجيز إطلاق ذلك إذا صحَّ عنده ذلك عنه. دل أي: إتيانه به على هذا الوجه على أنه أي: الحديث المأتي به الذي علقه ثبت إسناده من الأول إلى موضع التعليق عنده أي: عند صاحب الكتاب وإنما حذف الإسناد كلاً أو بعضاً فجعل الحديث معلقاً والظاهر الإسناد إلى فاعله كما هو الظاهر الملائم للسوق أي: حذف المصنف صاحب الكتاب بعض ذلك الإسناد أو كله حتى صار الحديث بسببه معلقاً لغرض من الأغراض كأن يكون الراوي [٦٩ / ٢] ليس على شرط المصنف وإن كان مقبولاً في نفسه، أو يكون الحديث معروفاً مشهوراً عند الثقات عن ذلك المروي عنه فيقصر الإسناد بناءً على شهرته أو يكون قد ذكره في موضع آخر بالتحديث فترك إعادته حذراً عن التكرار وقد سبق أن الفائدة وهي المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته تسمى من حيث أنها على طرف الفعل غاية ومن حيث أنها مطلوبة للفاعل بالفعل غرضاً ومن حيث أنها باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل وصدر الفعل لأجلها علة غايته وما أتى فيه صاحب الكتاب فيه أي: في كتابه ومصنفه بغير جزم في صيغة وعبارة بل بما يدل على التمريض قال

(١) في الأصل: بإسقاط الواو، وفي (ر) بإثباتها، والصواب ما أثبتته.

(٢) في (ر) بإسقاط (فيه).

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤-٢٥.

(٤) حاشية في (الأصل، ر، ق): يعني أن ذلك حكم منه على ما ذكره عنه بأنه قد يقال ذلك ورواه فلن يستجيز

إطلاق ذلك إلا إذا صحَّ عنده ذلك عنه. ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥

ابن الصلاح أما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم، مثل: روي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا وروى عن فلان كذا وكذا أو في الباب عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، فهذا وما أشبهه من الألفاظ^(١) ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عمن ذكره عنه؛ لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً. ومع ذلك فيإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه^(٢)، وقال أيضاً: لم أجد لفظ التعليق مستعملاً في مثل قوله يروى عن فلان ويذكر عن فلان وما أشبهه مما ليس فيه جزم على من ذكر ذلك عنه بأنه قاله وذكره^(٣) انتهى. دل ما ذكره على أن روي مجهولاً من صيغ التمريض كقيل وإن كان ماضياً فمن أورد نحو: روي عن فلان في باب روى عن فلان وقال فلان فقوله لا يخلو عن مرض ففيه مقال^(٤) أي: بحث [٢ / ٧٠] وتوقف فإن قولهم فيه مقال وفيه كلام وفيه بحث ونحوه كله بمعنى واحد دال على الاعتراض وعدم التسليم فمن قال في تفسيره أي: قول كثير فقد أكثر الكلام^(٥)، ثم قوله فيه مقال بدل قول ابن الصلاح فهذا وما أشبهه من الألفاظ الخ وقائم مقامه وقد ذكرناه آنفاً لكن قول ابن الصلاح ليس على الإطلاق بل مع قوله^(٦): مع إلخ في ساقه كلامه فقوله ففيه مقال فيه مقال تدبر^(٧).

(١) حاشية في الأوص (ر): نحو قيل ويقال.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٧٠.

(٤) أورد الحافظ كلام ابن الصلاح بمعناه ينظر المقدمة ص ٢٤-٢٥ ومنه القول السابق الذي نقله المصنف.

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٣٩٧.

(٦) في (ر) بإسقاط (مع قوله).

(٧) ما ذكره البخاري في صحيحه بصيغة التمريض من غير جزم لا يعني أن الحديث ضعيف، بل فيه الصحيح الذي لم يبلغ شرطه، أو معل بالاضطراب لكثرة الاختلاف في إسناده، وفيه الحسن، ومنه الضعيف المنجبر، ومنه الضعيف الذي لا ينجبر، وقد أورد الحافظ ابن حجر أمثلة لكل نوع. ينظر: النكت لابن حجر ١ / ٣٢٦-٣٤٠.

وقد أوضحت أمثلة ذلك المذكور مما قاله ابن الصلاح أي: أوردتها واضحة جلية بحيث لا يخفى على الناظرين فيها والواقفين عليها من أهل التحصيل في النكت على ابن الصلاح بضم النون وفتح الكاف اسم كتاب للمصنف مشتمل على اعتراضات أورها على ابن الصلاح كما أورد الخطيب القزويني^(١) في التلخيص^(٢) على^(٣) السكاكي^(٤)، فتعلق الجار بالنكت باعتبار اشتغالها على معنى الاعتراض كقولهم أسد في الحروب أي: جريء وله نظائر كثيرة

وهو في الأصل جمع نكتة بمعنى المسألة الدقيقة سميت بها لتأثر الخواطر في استنباطها من نكت الأرض نكتنا إذا أثر فيها^(٥) بنحو قضيب وقد مر تفصيله بما لا مزيد عليه^(٦)، ثم في قول المصنف إشارة إلى قولهم كم ترك الأول للآخر^(٧)، وأن الله أعطى له ذهنًا ذكيًا به استخرج تلك النكات والاعتراضات ولكن كم من معترض مجاب على أن ابن الصلاح بين متأخري أئمة الحديث ومصنفيهم كصاحب الكشاف بين أئمة التفسير ومؤلفيهم فلا يدرك

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو العالي جلال القزويني الشافعي المعروف بالخطيب، وإليه ينسب كتاب الإيضاح والتلخيص في علمي المعاني والبيان، (ت ٥٧٣٨هـ). طبقات الشافعية لابن شهاب ٢ / ٢٨٦-٢٨٩، وشذرات الذهب ٨ / ٢١٦.

(٢) هو كتاب (تخليص المفتاح) وهو تلخيص للكتاب الذي وضعه أبو يعقوب يوسف السكاكي في البلاغة بعنوان (مفتاح العلوم).

(٣) في (ر) بإسقاط (على).

(٤) هو: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، كان حنفيًا عالمًا بالنحو والتصريف وعلم المعاني والبيان، صاحب كتاب (مفتاح العلوم)، توفي سنة ٦٢٦هـ. ينظر: الجواهر المضيئة للقرشي ٢ / ٢٢٥-٢٢٦، وبغية الوعاة للسيوطي ٢ / ٣٦٤، وشذرات الذهب ٧ / ٢١٥.

(٥) ينظر: التعريفات ص ٢٤٦.

(٦) في (ر) بإسقاط (من).

(٧) أي: ما ترك الأول للآخر شيئًا. ينظر: الأمثال المولدة ص ٣٩٩.

شأوه وإن جد المسابق والغاية تجلي عن السابق واللاحق^(١) والثاني أي: من أقسام السقط وهو ما سقط من آخره أي: الحديث الذي سقط [٢ / ٧١] من آخر إسناده من بالفتح على أنه عبارة من^(٢) الصحابي أي: صحابي كائن^(٣) بعد التابعي لا من قبله وهو تابع التابعي وذلك أن السند له مبدأ وهو الطرف الذي من جهة الراوي، ومنتهى وهو الطرف الذي من جهة الصحابي فإن الراوي يصل السند إلى أن ينتهي إلى آخره وهو الصحابي ولذا جعلوا البعدية بالنسبة إلى أصل السند الذي يدور عليه الإسناد والقبليّة بالنسبة إلى فرعه الذي ينحط إلى الراوي والحاصل أن البعدية في عرفهم باعتبار الصعود والقبليّة باعتبار النزول ولولا العرف لكان الاعتبار العقلي والاستعمال العربي يقتضي قبليّة الصحابي وبعدية التابعي لأن قبل يستعمل في المتقدم والرفق وبعد في المتأخر والتحت هو وحده وكان الظاهر أن يأتي بالفصل في جانب المعلق ويحذفه في جانب المرسل ليكون المذكور دليلاً على المحذوف إلا أنه عكس فاكتمى في الأول باللام وأظهر في الثاني ما أضمّر هناك وهو من جملة تعكيساته المرسل قال في القاموس الأحاديث المرسلّة التي يرويها المحدث إلى التابعي ثم يقول التابعي قال رسول الله ﷺ ولم يذكر صحابياً^(٤) انتهى.

فالمرسل من الإرسال بمعنى الإطلاق وعدم المنع فكأن الراوي أرسل وأطلق فلم يقيد بالإسناد^(٥)، وصورته أي: صورة المرسل وصورة الشيء ما به يحصل الشيء بالفعل ويمتاز عن غيره سواء كانت محسوسة أو معقولة وهي في حق الله تعالى مجاز كما في الحديث:

(١) لم ينكت ابن حجر على ابن صلاح انتقاصاً، وإنما خدمة لهذا الكتاب، وكذا قام غيره بالتنكيث عليه كالزركشي، فكل الكتب التي قامت على هذا الكتاب أسهمت مجموعها في إكمال حلقات هذا العلم المبارك. ينظر: مقدمة د. ماهر الفحل لتحقيق علوم الحديث ص ٤٥.

(٢) في (ر): (عن).

(٣) شرح القاري ص ٣٩٩.

(٤) ص ١٠٠٦.

(٥) ينظر: النكت لابن حجر ٢ / ٥٤٢.

(إن الله خلق آدم على صورته) إن كان الضمير عائدا إلى الجلالة كما هو الأوجه^(١) أن يقول التابعي سيأتي تفسير التابعي في محله سواء كان تابعيا كبيرا وهو الذي لقي جماعة من [٧٢ / ٢] الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار بكسر الخاء المعجمة^(٢)، وسعيد بن المسيب^(٣)، وأبان بن عثمان بن عفان^(٤)، وقيس^(٥) بن أبي حازم^(٦)، وغيرهم من أكابر التابعين أو تابعيا صغيرا وهو الذي لم يلق من الصحابة إلا الواحد والاثنين أو لقي جماعة منهم، إلا أن جل روايته عن التابعي^(٧) كالزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري^(٨)، وأبي حازم سلمة بن دينار المشهور بالمحاسن^(٩)، وغيرهم من أصاغر التابعين، وفي بعض النسخ أم بدل أو^(١٠)، وهو غلط؛ لأن أم لا^(١١) تستعمل بدون الهمزة نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ وفي التنزيل: ﴿أَلِهْتُنَا خَيْرَ أُمَّهُوَ﴾^(١٢)، وفي عطف الصغير على الكبير إشارة إلى أن كلا منهما

(١) سبق الإشارة إلى ذلك. وينظر: شرح العقيدة العقيدة الواسطية لابن عثيمين ١ / ١١٠.

(٢) هو: عبيد الله بن عدي بن الخيار - بكسر المعجمة وتخفيف التحتانية - بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي المدني، قتل أبوه بيدر وكان هو في الفتح مميزا فعد في الصحابة لذلك، وعده العجلي وغيره في ثقات كبار التابعين، مات في خلافة الوليد بن عبد الملك. التقريب (٤٣٢٠).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٥١.

(٤) هو: أبان بن عثمان بن عفان الأموي أبو سعيد، وقيل: أبو عبد الله، مدني ثقة من الثالثة، (ت ١٠٥هـ).
التقريب (١٤١).

(٥) في (ر) بإسقاط (قيس).

(٦) هو: قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي، ثقة من الثالثة مخضرم، ويقال: له رؤية، وهو الذي يقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة، مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المائة وتغير. التقريب (٥٥٦٦).

(٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٣.

(٨) هو: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت من الخامسة، (ت ١٤٤هـ) أو بعدها.
التقريب (٧٥٥٩).

(٩) هو: سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج الأفرز التمار المدني القاضي مولى الأسود بن سفيان ثقة عابد من الخامسة،
مات في خلافة المنصور. التقريب (٢٤٨٩).

(١٠) ينظر: نزهة النظر، تحقيق د. عبد الله الرحيلي ص ١٠١.

(١١) في (ر) بإسقاط (لا).

(١٢) الزخرف: ٥٨.

مقابل للآخر كالحقير والعظيم وهما من الأسماء المتضايقة التي يقال عند اعتبار بعضها ببعض، فقد يكون الشيء صغيراً في جنب آخر إما باعتبار الزمان نحو فلان صغير وفلان كبير إذا كان له من السنين أقل ما للآخر وأما باعتبار القدر والمنزلة كصغار أهل الفضل والمناصب وكبارهم وأما باعتبار الجثة^(١) وصغرها مما يستلزم الجلالة وعدمها في أعين الناس استعمل الكبير في الجليل والصغير فيمن دونه^(٢)، قال رسول الله ﷺ كذا مقول بقول وكذا اسم مبهم أصله ذا من أسماء الإشارة دخل عليها كاف التشبيه غير متعلق بشيء لأن المجموع بمنزلة كلمة واحدة وهو كناية عن العدد نحو عندي كذا درهما فيجري مجرى كم وينصب ما بعده على التمييز وقد يكون كناية عن غير العدد^(٣) كما في هذا المقام نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت مثلاً وفعلت كذا كناية عن الضرب ونحوه من الأفعال وقلت كذا كناية عن الأمر بالصلاة أو النهي [٧٣ / ٢] عن المساوي وغير ذلك واعلم أن المشهور عند أهل الفقه وأصوله هو التسوية في اسم الإرسال بين التابعي الكبير والصغير^(٤) فكما يكون ما يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي الكبير فيقول التابعي الكبير قال الرسول ﷺ مرسلًا، فكذا ما يرويه التابعي الصغير فيقول التابعي الصغير: قال رسول الله ﷺ يكون مرسلًا أيضًا، وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب، وقطع به وقال: إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأما ما رواه [تابعي]^(٦)(٧) التابعي، فيسمونه المعضل^(٨). انتهى. وقال قوم: ما رواه التابعي الصغير

(١) في (ر) بزيادة: (ولما كان كبير الجثة).

(٢) ينظر: المفردات ص ٤٨٥ و ص ٦٩٦.

(٣) ينظر: الصحاح ٦ / ٢٥٥٣، وشرح كافية ابن الحاجب ٣ / ٢٣٥.

(٤) أكثر رواياته عن الصحابة، والتابعي الصغير أكثر رواياته عن التابعين. اليواقيت والدرر للمناوي ١ / ٤٩٨.

(٥) في (ر) بإسقاط من (مرسلًا) إلى هنا.

(٦) في الأصل: (التابعي)، وفي (ر): (تابعي)، والصحيح ما أثبتته كما في مقدمة ابن الصلاح.

(٧) حاشية في (ر): وفيه التابعي الصغير كما يفهم من كلامهم.

(٨) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٢. وينظر كلام الخطيب في: الكفاية ص ٢١.

منقطع^(١)، وهذا المذهب فرع لمذهب من لا يسمى المنقطع قبل الوصول إلى التابعي مرسلًا^(٢)، كما قال الحاكم الحافظ أبو عبد الله وغيره من أهل الحديث: إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي فكان فيه رواية راو ولم^(٣) يسمع من المذكور فوجه ذلك لا يسمى مرسلًا^(٤)، وإن الإرسال مخصوص بالتابعين صغارًا أو كبارًا، بل إن كان من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصًا واحدًا سمي منقطعًا فحسب، وإن كان أكثر من واحد سمي معضلاً ومنقطعًا أيضًا^(٥)، فالمرسل قسمان متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق عليه إرسال الكبير والمختلف فيه إرسال الصغير^(٦)، قال أكثر أئمة الحديث المرسل أخص من المنقطع وليس

(١) ينظر: التمهيد ١ / ٢١. قال ابن حجر: لم أر التقييد بالكبير صريحًا عند أحد لكن نقله ابن عبد البر عن قوم. النكت ٥٤٣ / ٢

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٣. قال الحافظ ابن حجر: يظهر لي أن ابن الصلاح لما رأى كثرة القائمين من المحدثين بأن المنقطع لا يسمى مرسلًا؛ لأن المرسل يختص عندهم بما ظن منه سقوط الصحابي فقط جعل قول من قال منهم: إن رواية التابعي الصغير إنما تسمى منقطعة لا مرسلًا مفرعًا عنه؛ لأنه مما يظن أنه سقط منه الصحابي والتابعي أيضًا. النكت ٥٦٠ / ١.

(٣) في (ر): بإسقاط الواو.

(٤) ينظر: معرفة علوم الحديث ص ٢٨، والتقييد والإيضاح ص ٧١.

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٢.

(٦) من اصطلاحات المرسل:

١- ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ، وهو الذي أشار إليه ابن الصلاح في المقدمة بقوله: وصورته التي لا خلاف فيها... المقدمة ص ٥١.

٢- ما أضافه التابعي صغيرًا كان أو كبيرًا وهو ما أشار إليه ابن الصلاح فقال: والمشهور التسوية بين التابعين في ذلك، قال القاضي عياض: وأما أصحاب الحديث فلهم تفریق في ذلك... فلا يطلقون المرسل إلا على ما أرسله التابعي. إكمال المعلم ١ / ١٦٦. وذهب إليه من الأصوليين والفقهاء أبو نصر الصباغ وابن فورك وأبو المظفر السمعاني وابن برهان. ينظر: جامع التحصيل ص ٢٩.

٣- وهناك من جعل الإرسال أعم من ذلك، وهو مذهب المتقدمين من أهل الحديث ومذهب الفقهاء وأصحاب الأصول. قال الامام النووي في مقدمته على شرح مسلم: أما المرسل فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب والحافظ أبي بكر البغدادي وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فهو عندهم بمعنى المنقطع. المنهاج ١ / ٣٠. وينظر: جامع التحصيل ص ٢٩، وفتح المغيث ١ / ١٦٩-١٧١.

بمرادف له كما ذهب إليه بعضهم لأن المرسل ما يكون متصلاً إلى التابعي ويكون الساقط هو الصحابي فقط ولا كذلك المنقطع^(١)، أو فعل كذا قدم القول على الفعل لأنه هو الغالب وكلاهما [٧٤ / ٢] من السنة وكذا التقرير كما يفهم من قوله: أو فعل بحضرته كذا على المجهول أي: فسكت عنه وقرره عليه والباء بمعنى (في) كما في: جلست بالمسجد، والأصل: في. الحضرة الحضور خلاف الغيبة ثم استعملت بمعنى قرب الشيء تقول: كنت بحضرة الدار أي: بقربها ورأيت فلانا بحضرة الملك وبمحضره أي: قرب مجلسه^(٢)، قال الإمام الغزالي رحمه الله لا يبعد أن يكنى عن المسمى بالاسم إجلالاً للمسمى كما يكنى عن الشريف بالجناب والحضرة والمجلس فيقال السلام على حضرته المباركة ومجلسه الشريف والمراد به السلام عليه لكن يكنى عنه بما^(٣) يتعلق به بنوع من التعلق إجلالاً^(٤) انتهى. ونحو ذلك أي: مما يضاف إليه عليه الصلاة والسلام من الرؤية والسمع والحكم والجواب والأمر والنهي وغير ذلك^(٥)، وإنما ذكر على بناء المجهول أي: المرسل يعني ذكره المحدثون في قسم المردود مع أنه لم يحذف فيه غير الصحابي على المشهور فاتصال السند إلى هذه الغاية مما يقتضي قبوله للجهل بحال المحذوف أي: في الجملة والجهل خلو النفس من العلم، يذكر تارة على الذم وهو الأكثر ومنه ما في هذا المقام وأخرى لا على سبيل الذم نحو قوله تعالى:

واستقر الاصطلاح على ما ذكره ابن حجر في تعريف المرسل في قوله: ما سقط من آخره من بعد التابعي هو المرسل، وصورته أن يقول التابعي سواء كان كبيراً أو صغيراً: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك. النزهة ص ٨٢.

(١) ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي ص ١٧١. وينظر تنكيته العلماء على مقدمة ابن الصلاح عند تعريفه للمرسل في: النكت للزركشي ١ / ٤٣٩، ومحاسن الاصطلاح ص ٢٠٢-٢١٢، والتقويد والإيضاح ٧٠، ونكت ابن حجر ٢ / ٥٤٠.

(٢) ينظر: الصحاح ٢ / ٦٣٢.

(٣) في (ق): (ما).

(٤) المقصد الأسنى للغزالي ص ٣٨.

(٥) شرح القاري ص ٤٠٠.

﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْيَاءً﴾^(١) أي: من لا يعرف حالهم^(٢). ثم بين الوجه في ذلك فقال: لأنه أي: المحذوف الذي بعد التابعي وقع^(٣) يحتمل أن يكون صحابيا قدمه لأنه الأغلب الأظهر فهو الاحتمال القريب ويحتمل احتمالا بعيدا أن يكون تابعيا لعدم تقييد الرواية التابعين بالرواية عن الصحابة فقط بل قد ينقلون الحديث عن من هو في درجتهم وهم التابعون والصحابة وإن كانوا كلهم عدولا ليس فيهم مجروح بسبب صحة الصحبة النبوية لكن ليس غيرهم كذلك لأن قرنهم يلي القرن الأول المقطوع [٧٥ / ٢] بخيرته عليه^(٤)، والمفضل قد لا يدرك شأؤ الفاضل لأسباب ظاهرة وباطنة لأن بعد الزمان قد يؤثر في تقلب الأحوال وتغيير الأطوار كما أن بعد المكان كذلك ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾^(٥) وأين الثريا من المتناول؟^(٦)؛ ولهذا قال وعلى الثاني أي: وعلى احتمال كون المحذوف تابعيا يحتمل أن يكون ضعيفا لا قوة له من حيث ديانتته وأمانته وتقواه لعدم تقييدهم بالرواية عن الثقات والراوي عن الضعيف ضعيف لأنه من عدم المبالاة في الدين ويحتمل أن يكون ثقة يقال وثق به كورث ثقة وموثقا ائتمنه والوثيق: المحكم كما في القاموس^(٧) والمراد بالثقة ههنا الموثوق به المؤمن من حيث عدالته وحفظه وعلى الثاني أي: وعلى احتمال كون التابعي المحذوف ثقة يحتمل أن يكون أي: ذلك التابعي الثقة حمل الحديث أي: أخذه وتحمله عن صحابي فذلك لا كلام فيه ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر فيعود المحذور كما قال وعلى الثاني أي: وعلى احتمال كون التابعي الثاني حاملا عن

(١) البقرة: ٢٧٣.

(٢) ينظر: المفردات ص ٢٠٩.

(٣) في (ر) بتقدم وتأخير: (وقع بعد التابعي).

(٤) أشار إلى الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ٤ / ١٩٦٢ ح (٢٥٣٣) قال رسول الله ﷺ: (خير أمتي القرن الذين يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته).

(٥) سبأ: ٥٢.

(٦) ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ١ / ٦٤.

(٧) ص ٩٢٧.

تابعي آخر فيعود الاحتمال السابق وهو احتمال كونه ضعيفا أو ثقة والعود الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه إما انصراف بالذات أو بالقول والعزيمة^(١)، وقولهم: العود أحمد^(٢) من قول الأخطل: فقلت لساقينا عليك فعد بنا * إلى مثلها بالأمس فالعود أحمد^(٣). والمراد أن المرء لا يعود إلى الشيء إلا بعد خبرته^(٤)، وعلمه فإذا كان محمودا كان العود إليه محمودا أيضا، وإلا فلا كما جاء في المثل: المؤمن لا يلدغ من جحر^(٥) مرتين^(٦) وأصل السبق التقدم في السير ثم تجوز به في غيره من التقدم^(٧)، ويتعدد الاحتمال فيرتقي إلى احتمالات أخرى غير مضبوطة كما قالوا وهلم جرا^(٨)، والتعدد^(٩) بالفارسية: [٧٦ / ٢] زيادت آمدن وردد، والعدد آحاد مركبة^(١٠)، ولما كان تعدد الاحتمال دائرا بين أمرين فصله بقوله أما أي: أما التعدد الاحتمالي بالتجويز العقلي والإمكان التصوري فيإلى ما لا نهاية له أي: فيرتقي إلى حد لا نهاية له ولا غاية أي: مع قطع النظر عن الدليل العقلي والخارجي والمقصود من الارتقاء إلى هذا الحد الموصوف بيان أن ذلك التعدد لا نهاية له ففيه مبالغة لا تخفى فإن

(١) المفردات ص ٥٩٣.

(٢) قاله خياش بن حابس في الزَّباب لما خطبها، فرده أبواها، فأضرب عنها زمانا، ثم عاد فخطبها. ينظر: القاموس ص ٢٧٨.

(٣) ينظر: المستقصى في أمثال العرب للزنجشري ١ / ٣٣٥.

(٤) ينظر: القاموس ص ٢٧٨.

(٥) قال ابن الأثير: اللسع واللدغ سواء. والجحر: ثقب الحية، وهو استعارة هاهنا أي: لا يدهى المؤمن من جهة واحدة مرتين. النهاية في غريب الحديث ٤ / ٢٤٨.

(٦) بل حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الآداب باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ٨ / ٣١

ح(٦١٣٣)، ومسلم في صحيحه كتاب الزهد والرقائق باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ٤ / ٢٢٩٥

ح(٢٩٩٨) من طريق الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

(٧) ينظر: المفردات ص ٣٩٥.

(٨) قال ابن منظور: وأصل ذلك من الجر في السوق، وهو أن يترك الإبل والغنم ترعى في مسيرتها. لسان العرب ٤ /

١٣١.

(٩) في (ر) بإسقاط (التعدد).

(١٠) المفردات ص ٥٥٠.

انتهاؤه إلى حد لا يتناهى كناية عن أنه لا يتناهى، وفي الحديث في حق أصحاب البقرة: (لو لم يستثنوا لما بينت لهم آخر الأبد)^(١)، فقوله: آخر الأبد كناية عن المبالغة في التأييد والمعنى إلى الأبد الذي هو آخر الأوقات^(٢)، ومعلوم أن الأبد عبارة عن الزمان الممتد^(٣) والدهر الطويل كما قالوا هو الاستغراق المستقبل كما أن الأزل لاستغراق الماضي^(٤)، فهو إن كان أبداً إضافياً فله آخر وإن كان حقيقياً فلا آخر له لأنه أبداً الآباد قال بعضهم الأولى أن يقال إما بالتجويز العقلي فلا ضابط له وإلا فعدد التابعين متناهي يعني محال عند العقل أن يجوز بين التابعي والتابعي عليه الصلاة والسلام ما لا يتناهى كيف وقد وقع التناهي في الوجود الخارجي بذكر النبي ﷺ^(٥) انتهى. قال الإمام في الملخص: ^(٦) يجب أن يفهم من قولهم الجسم قابل للانقسامات الغير المتناهية مع قولهم يستحيل خروجها إلى الفعل ما يفهم من^(٧) قولنا: الله تعالى قادر على مقدرات غير متناهية مع قولنا إن حدوث ما لا نهاية له محال فكما أن المراد ههنا هو أن قادية الله تعالى لا تنتهي إلى حد إلا ويصح منه الإيجاد بعد ذلك فكذلك^(٨) الجسم عندهم لا ينتهي إلى حد إلا ويتميز فيه طرف عن طرف^(٩) انتهى. [٧٧/٢] فدل على أن المحال وإن كان يقبل الانقسام يمتنع وجوده في الخارج، لكن لا

(١) أخرجه الطبري في التفسير ٢ / ١٠٠ من طريق قتادة رفعه للنبي ﷺ، وفي ٢ / ٩٨-٩٩ من طريق ابن جريج رفعه للنبي ﷺ. قال العراقي: لم أقف عليه. تخريج أحاديث الكشاف ١ / ٦٧. وقال المناوي: أخرجه ابن جرير عن ابن جريج مرفوعاً معضلاً. الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي ١ / ١٧٢.

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١ / ١٨٠.

(٣) ينظر: المفردات ص ٥٩.

(٤) ينظر: التعريفات ص ٧، و ١٧.

(٥) القول المبتكر ص ٨٩. قال الشريف ابن أبي كمال: لو قال: أما بالتجويز العقلي فلا ضابط له لكان متجهاً وإلا فعدد الناس متناه. حاشية الكمال ص ٧٩.

(٦) الملخص في الحكمة والمنطق لفخر الدين الرازي والكتاب طبع منه الجزء المتعلق بالمنطق في إيران بعنوان منطق الملخص، ولم أقف عليه.

(٧) في (ر) بإسقاط (من).

(٨) في (ر): (فلذلك).

(٩) حاشية في ر: أي يقبل الانقسام.

امتناع عند العقل أن يفرض المحالات كفرض الآلهة والشموس الكثيرة وغير ذلك من الكليات الفرضية. نعم إن هذا أي: ما ذكره المصنف من التجويز من الاعتبارات العقلية التي لا ينبغي لأهل هذا الفن ونحوهم أن يعتبروها ويدخلوا في عالم الخيال الذي يصور الوجود والعدم جميعاً لكمال سعته إلا أن يقال إنما ذكره استيفاءً للقسمين العقلي والنقلي الذي هو الاستقراء الآتي ورعاية للمقابلة بينهما من حيث أن أحدهما محدود والآخر غير محدود كما لا يخفى وأما التعدد بالاستقراء أي: التتبع التام وقد سبق تفصيله في ستة أي: فينتهي إلى ستة رجال أو ستة أشخاص^(١) أو سبعة أو للشك والتردد فإن السند الذي ورد فيه سبعة قد اختلف في السابع منهم، فقيل: صحابي، وقيل: تابعي^(٢).

فعلى الأول التابعون ستة وعلى الثاني سبعة^(٣) ويجوز أن يكون أو بمعنى بل للترقي أي: بل إلى سبعة عند البعض فيكون الستة اتفافية والسبعة اختلافية^(٤) وهو أي: هذا العدد على الاختلاف وهو بيان للاستقراء أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض أي: أكثر ما وجد بحسب الاستقراء والاستقصاء فالكثرة صفة العدد فما دون السبعة قليل وأقل إلى أن ينتهي إلى اثنين، والظاهر أن يقال: غاية ما وجد إذ لا غاية وراء هذا العدد وهو الذي يقتضيه كلمة الانتهاء قبله فإن عرف من عادة التابعي العادة ما استمر الناس عليه وعادوه أي: رجعوا إليه مرة بعد أخرى^(٥)، وسهل عليهم تعاطيه ولذا قالوا العادة طبيعة ثانية ففي

(١) في (ر): (شخص).

(٢) وهو ما أخرجه الترمذي (٢٨٩٦) والنسائي (٩٩٧) من طريق زائدة عن منصور بن المعتمر عن هلال بن يساف عن الربيع بن خثيم عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن امرأة وهي امرأة أبي أيوب عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: (أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن؟ من قرأ "الله الواحد الصمد" فقد قرأ ثلث القرآن) واللفظ للترمذي، فمنصور بن المعتمر من صغار التابعين وهلال تابعي والربيع وعمرو وعبد الرحمن تابعيون والمرأة الأنصارية تردد المصنف في كونها صحابية أو تابعة، وقد ألف الخطيب البغدادي جزءاً وسماه: حديث الستة من التابعين، أورد فيه جميع طرق هذا الحديث.

(٣) حاشية الكمال ابن أبي شريف ص ٧٩ وهو قول ابن قطلوبغا ص ٧٩.

(٤) نقله القاري عن بعض المحشين ولم أقف عليه. ينظر: شرح القاري ص ٤٠٥.

(٥) ينظر: التعريفات ص ١٤٦.

العادة تكرير الفعل أو الانفعال، وبه يحصل السهولة المذكورة^(١). [٧٨ / ٢] وهذا أولى مما قالوا في الفرق بينهما وبين العرف من أن العادة تستعمل في الأفعال كلبس القميص تحت الثوب والعرف يستعمل في الأقوال كقول القائل في حالة العزاء الحكم لله^(٢)، وذلك أن العادة قد تستعمل في الأقوال أيضا كما في هذا المقام إلا أن يقال أن الفرق المذكور مبني على الغالب أنه أي: التابعي لا يرسل أي: لا يطلق الحديث فإن الإرسال عدم الإسناد ففيه ترك التقييد به إلا عن ثقة أي: موثوق به مؤتمن فذهب جمهور المحدثين من الذهاب ضد الرجوع وفي الحديث: كان عليه الصلاة والسلام إذا أراد الغائط أبعده المذهب^(٣)، وهو مكان الذهاب استعير للرأي، وعلى هذا^(٤) ذهب طائفة وذهب بعضهم ونحو ذلك؛ وذلك أن الرأي ذهاب معنوي يحصل للعقل والفكر وقد سبق الفرق بين الرأي والمذهب والقول^(٥) إلى التوقف أي: في قبوله ورده قيل يرد على المصنف أنه حينئذ لا يصح جعله قسما من المردود القطعي على مذهبهم^(٦)، وفيه أن مراد المصنف تقسيم المرسل إلى ثلاثة أقسام مقبول ومردود وموقوف على حسب اختلاف المذاهب كما يدل عليه سوق كلامه فهو لم يجعل الموقوف^(٧) قسما من المرسل المردود بل قسما من المطلق المرسل لبقاء الاحتمال أي: احتمال أن يكون هذا الإرسال بخصوصه من غير عادته^(٨)؛ إذ لا يبعد من الإنسان أن يجري في بعض الأوقات على خلاف عادته لأن من شأنه النسيان وعدم الاطراد في الأمور بحسب القوى^(٩) المختلفة المركبة فيه وأحكامها المتضادة الحاكمة عليه وهذا قريب من

(١) ينظر: المفردات ص ٥٩٤

(٢) ينظر: شرح التلويح للتفتازاني ١ / ١٧٤.

(٣) أخرجه أبو داود ح (١) والترمذي ح (٢٠) والنسائي في الصغرى ح (١٧) قال الترمذي: حسن صحيح وقال الألباني حسن صحيح. صحيح وضعيف سنن أبي داود ص ١٣

(٤) في (ر): (وعلى هذا قولهم).

(٥) مخطوط [٩٧-٩٦/١]

(٦) ينظر: شرح القاري ص ٤٠٦.

(٧) في (ر): الموصوف.

(٨) أو قد يكون ثقة عنده لا عند غيره. الباعث الحثيث ص ٩٦..

(٩) في (ق): (لقوى).

مذهب اللأدرية^(١)، حيث كانوا شاكين في محل اليقين [٧٩ / ٢] وباقين مع الاحتمال والتلوين في موضع القطع والتمكين مع أن الفقهاء قالوا أن اليقين لا يزول بالشك ففيه فتح لباب المفسدة^(٢) وسوء ظن بالأكابر^(٣) ونظيره من يقول في حق بعض الموتى ما علامة ارتحاله عن الإيمان مع قوله عليه الصلاة والسلام: (ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين)^(٤)، فإن المقصود ظن الصلاح بهم بحسب الأمارات فالمظنون في^(٥) هذا المقام كالمقطوع فاعرفه.

وهو أي: التوقف أحد قولي أحمد بن حنبل الإمام وقد سبق ترجمته^(٦)، وهو القول الغير مشهور عنه وأما على القول المشهور عنه فإن المرسل مقبول وحكمه العمل به كالعمل بالمسند كما نقله عنه ابن القيم وابن عبد الهادي وغيرهما^(٧)، فيكون الإمام أحمد مع الإمام مالك والإمام أبي حنيفة في القبول^(٨) وإليه الإشارة بقوله وثانيهما أي: ثاني قولي أحمد وهو

(١) قال المعلمي: اللأدرية يشكون في كل شيء. القائد إلى تصحيح العقائد ص ٥٧.

(٢) في (ق): (المعدنة).

(٣) ليس هذا من قبيل الشك وليس من سوء الظن بالأكابر، بل قد ثبت أن من التابعين من وصف بالضعف من جهة حفظه أو من جهة عدالته أو فيهما معا، بل من التابعين من هو متروك الحديث مثل أبان بن عيسى وعطية بن سعيد العوفي وغيرهما .

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٦ / ٣٥٤ من طريق أبي سهيل بن مالك عن أبيه - سليمان بن عيسى - عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا. ذكر هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات ٣ / ٢٣٧ وقال السنخاوي: وسليمان متروك بل اتهم بالوضع ولكن لم يزل عمل السلف والخلف على هذا. المقاصد الحسنة ص ٧٦١ وقال السيوطي: لا يصح سليمان كذاب. اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوعة ٢٩ / ٣٦٤. وينظر: كشف الخفاء ١ / ٨٣.

(٥) في (ر): (في مثل).

(٦) ص ١٥١-١٥٢.

(٧) ينظر: إعلام الموقعين لابن القيم ١ / ٢٢، والصارم المنكي في الرد على السبكي ص ١٠٧.

(٨) منشأ القول بقبول الإمام أحمد للمرسل يرجع إلى عدة أمور، منها تصحيحه لمرسلات بعض الرواة كمرسلات سعيد بن المسيب والنخعي رحمهما الله، واحتجاجه ببعض الأحاديث المرسله واحتجاجه بما أجهم فيه التابعي اسم الصحابي، وعلى ذلك فقبوله للمرسل ليس على إطلاقه، بل يقبله إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، وكلامه في العلل يفيد ترجيحه القول برد المرسل، فلو كان المرسل حجة لازمة عنده لما أعل به. ينظر: جامع التحصيل للعلائي ص ٣٥، وفتح المغيث ١ / ١٧٥-١٧٦، وينظر: الحديث المرسل بين القبول والرد، د. حصة بنت عبد العزيز الصغير ص ٥٤٩-٥٥١.

قول المالكيين أي: قول الإمام مالك وأتباعه والكوفيين أي: قول الإمام أبي حنيفة الكوفي وأشياعه حمل الكوفيون على الحنفيين بقرينة المالكيين ولو قال والحنفيين لكان أظهر إلا أنه صار إطلاقه عليهم عرف عند المحدثين كما كان إطلاقه على عاصم^(١) وحمزة والكسائي^(٢) من القراء عرفا عند أهل القراءة والتفسير، وإلا فالكوفيون وهم علماء الكوفة^(٣) قد يكون منهم من ليس على مذهب أبي حنيفة يقبل أي: المرسل ويعمل ويحتج به مطلقا أي: قبولاً مطلقاً، سواء اعتضد بمجيئه من وجه آخر يباين الطريق الأولى أو لا، كما يدل عليه ما بعده من قول الشافعي قيل فيرد على المصنف أنه لا يصح جعله قسماً من المردود؛ لأن المقبول لا يدخل تحت المردود^(٤)، وجوابه ما أسلفناه^(٥) [٨٠ / ٢] في التوقف وقال الشافعي إشارة إلى مذهب ثالث هو القول بالقبول الإضائي فالمرسل المذكور هنا إما موقوف وإما مقبول مطلق حقيقي وإما مقبول مقيد إضائي والإضائي لا ينافي الرد في الجملة فإن المقيد بالشروط مقبول عند وجودها ومردود عند عدمها والمذكور في بعض كتب الحديث هو أن المرسل قبله قوم مطلقاً ورده جماعة مطلقاً واستضعفه قوم لأنه كالحديث الضعيف في كونه أدنى مرتبة من [الحسن]^(٦)، إلا أن ينضم إليه ما يؤكد^(٧) انتهى. وكان هذا الأخير إشارة إلى مذهب التوقف، لكن ظاهر كلام المصنف أن مذهب التوقف غير؛ هذا لأنه جعل مذهب الشافعي^(٨) الذي يبنى عن التوقف مقابلاً له، والحق ما ذكرنا من بعض الكتب، فكلام

(١) هو: عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود بنون وجيم الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ، صدوق له أوهام،

حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، من السادسة، (ت ١٢٨هـ). التقريب (٣٠٥٤).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي أحد القراء السبعة، له معاني القرآن والنوادر الكبير، (ت

١١٨٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٩ / ١٣١ - ١٣٤، وطبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم ٨٩ - ٩٠.

(٣) في (ر): (الكوفيون).

(٤) ينظر: شرح القاري ص ٤٠٧.

(٥) في (ر): (أسلفنا).

(٦) في الأصل: (الجن)، وفي (ر): (الحسن)، والصحيح ما أثبتته.

(٧) لم أقف عليه.

(٨) في (ر): (الشافعي).

المصنف^(١) لا يخلو عن خلل^(٢) يقبل أي: المرسل لكن لا مطلقا بل إن اعتضد على البناء للفاعل؛ لأنه من اعتضدت به أي: استعنت به، لا من اعتضدته لأنه^(٣) بمعنى: جعلته في عضدي^(٤)، ومن الأول ما في هذا المقام كما دل عليه تعديته بالباء، فمعنى اعتضد: تقوى وتأكد؛ لأنه في الأصل من العضد، وهو ما بين المرفق إلى الكتف، ولما كان قوة الإنسان في ظهره وعضده^(٥) قيل: تظاهر وتعاضد أي: تعاون^(٦)، بمحيئه من وجه آخر أي: إسناد آخر يباين الطريق الأولى أي: يغايرهما؛ فإن الطريق يذكر ويؤنث وجمعه أطرق وطرق وأطرقاء وأطرقه^(٧) وجمع الجمع طرقات كما في القاموس^(٨). والمباينة بالفارسية: أزيكد بكر جدا شدن. قال في القاموس: باینه: هاجره، وتباينا: تهاجرا^(٩). فالتركيب يدل على الترك والقطع والفصل مسندا كان الوجه الآخر^(١٠) [٨١ / ٢] أو مرسلا لم يذكر فيه الصحابي أخره لضعفه بالنسبة إلى الأول وإن كان له تأثير في التقوية، قالوا: وسواء كان^(١١) ذلك الوجه الثاني صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا^(١٢)؛ فإن الوجوه إذا اجتمعت أكد بعضها بعضا وإن كانت غير قوية كما قالوا: من سقيمین يحصل مستقیم، ومن وجوه الاعتضاد اعتناء عوام

(١) في (ر): (المصنف ههنا).

(٢) قال ابن قطلوبغا: لذا كان الأولى ترك قوله مطلقا أو تأخير قول المالكيين والكوفيين عن قول الشافعي لئلا يتوهم الإطلاق أنه سواء عرف من عادته ما ذكر أو لا فيخالف ما عند الكوفيين والمالكيين، والله أعلم. القول المبتكر ص ٨٠.

(٣) في (ر): (فإنه).

(٤) ينظر: الصحاح ٢ / ٥٠٩.

(٥) في (ر): (وفي عضده).

(٦) ينظر: المفردات ص ٥٧١.

(٧) في (ر) بإسقاط (وأطرقاء وأطرقه).

(٨) ص ٩٠٣.

(٩) ص ١١٨٢.

(١٠) في ر: بزيادة (من الأول إلى الآخر).

(١١) في ر: كان ذلك.

(١٢) ينظر: شرح القاري ص ٤٠٨.

أهل العلم بمعناه بأن ينتشر بينهم بلا مدافع له، ولا يعتضد بفتوى بعض أهل العلم، ومنها أن يعمل به أهل العصر أو أكثرهم، ومنها أن يكون المرسل من كبار التابعين ومنها وجود قول يوافقه عن بعض الصحابة أو قياس ومنها ألا يوجد في الباب دليل سواه^(١)، ليترجح احتمال كون المحذوف أي: في الإسناد الأول ثقة في نفس الأمر وذاته فإن الآثار الخارجية أمارة له والأمانة وإن لم تُفد القطع لكنها تفيد الظن الذي به يحصل الترجيح^(٢)، ونفس الأمر خلاف خارج الأمر فالخارجي أي: الخارج عن المشاعر وقوى الإدراك ظرف الوجود الذي هو مظهر الآثار ونفس الأمر^(٣) ومقابل له والحاصل أن الشافعي احتج بمراسيل كبار التابعين؛ لأنها وجدت عنده مسانيد من وجوه أخر فلم يقبل إلا ما انضم إليه ما يؤكد بوجه من الوجوه المؤكدة. فإن قلت على هذا: كان العمل بالمسند لا بالمرسل فيكون المرسل مما لا حاجة إليه أوجب بأن المسند اللاحق يبين صحة الإسناد الذي فيه الإرسال فيحكم له مع إرساله بأنه إسناد صحيح^(٤)، قال ابن الصلاح: تقوية لمذهب الشافعي سقوط الاحتجاج بالمرسل [والحكم] بضعفه^(٥) هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وتداولوه [٢ / ٨٢] في تصانيفهم. وفي صدر صحيح مسلم: المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالإخبار ليس بحجة وابن عبد البر حافظ المغرب ممن حكى ذلك عن جماعة من أصحاب الحديث^(٦) انتهى. والحق مذهب الحنفيين والمالكيين بناء على

(١) ينظر: شروط الإمام الشافعي في قبول المرسل: الرسالة ١ / ٤٦١-٤٦٢ والمنهاج شرح صحيح مسلم للنووي

٣٠/١، وفتح المغيث ١/١٨٢.

(٢) ينظر: التعريفات ص ٣٦.

(٣) في (ق) بإسقاط من (فالخارجي) إلى هنا.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٤.

(٥) في الأصل: (في الحكم)، وفي (ر): (والحكم)، والصواب ما أثبتته كما في المقدمة.

(٦) ص ٥٤-٥٥.

حسن الظن بالأكابر^(١)، وذلك إذا لم يعتضد بشيء من الوجوه العاضدة فإن اعتضد به كان العمل به من طريق الأولى^(٢).

واعلم أن ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي مثل ما يرويه الحسن بن علي وابن عباس وابن الزبير وأنس بن مالك ونحوهم من أحداث الصحابة وصغارهم سنا عن رسول الله ﷺ ولم يسمعه منه لحدائثة سنهم وقلة صحبتهم الأصح أنه لا يسمى مرسلاً، بل هو في حكم الموصول المسند؛ لأن الظاهر أن روايتهم إنما هي عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول^(٣)، وبه يظهر الفرق بين مرسل التابعي ومرسل الصحابي فالأول مما قد يتوقف فيه دون الثاني فرقا بين الفاضل والمفضول ونقل أبو بكر صاحب شرعة الإسلام على المشهور^(٤)، وقيل: إنه وجد في الروضة المنيفة صلى الله على صاحبها ولم يعرف مؤلفه، وهو أدخل في الإخلاص^(٥) كان أبو بكر من الحفاظ المتقنين توفي سنة خمس عشر وثلاثمائة^(٦).

(١) وقد سبق.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٦.

(٣) جمهور المحدثين على أن مرسل الصحابي حكمه حكم الاتصال قال السخاوي في الفتح "أهل الحديث وإن سموه مرسلاً، لا خلاف بينهم في الاحتجاج به... وقول الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني وغيره من أئمة الأصول أنه لا يحتج به ضعيف، فتح المغيث ١ / ١٩٢-١٩٣.

(٤) كتاب (شرعة الإسلام) نسب إلى محمد بن أبي بكر الجوعفي الذي عرف بإمام زاده، نسبة القاري غلطا إلى أبي بكر الرازي. ينظر: شرح القاري ص ٤٠٨؛ لذا قال اللكنوي: وهو خطأ منه مخالف لما ذكره الثقات. ينظر: الجواهر المضيفة في طبقات الحنفية ٢ / ٣٦، وتاج التراجم لابن قطلوبغا ص ٢٥٣، وكشف الظنون ٢ / ٤٤، وهديّة العارفين ٢ / ٩٨. بل إن القارئ عندما ترجم لإمام زاده نقل قول القرشي في الجواهر المضيفة. ينظر: الأثمار الجنية من أسماء الحنفية ص ٢٧٠.

(٥) لم أقف على من قال أنه وجد في الروضة الشريفة لكن وقفت على قول القارئ في الأثمار الجنية: نسب إلى الخضر وقيل وجد في سطح الشعبة قيل غير ذلك. الأثمار الجنية ص ٢٧.

(٦) لم أقف على من ذكر أن وفاته سنة (٣١٥هـ) بل الكتب التي وقفت عليها ذكرت أن ولادته سنة (٣٠٥هـ) ووفاته سنة (٣٧٠هـ) وقيل (٣٧٦هـ) فلعله خطأ النساخ أو التبس على المصنف سنة الولادة بالوفاة والله أعلم.

وقال ابن شحنة^(١) في تاريخه^(٢): توفي أبو بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالخصاص ببغداد سنة سبعين وثلاث مائة وكان انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه وله أحكام القرآن وشرح مختصر الكرخي وشرح مختصر الطحاوي وشرح الجامع لمحمد بن [الحسن]^(٣) وكتاب أصول في الفقه^(٤)، الرازي نسبة إلى الري على خلاف القياس وهي من [٨٣ / ٢] مشاهير ديار^(٥) الديلم بين قومس والجبال، والرازي الموحدة زائدة فيها كما زادوها في المروزي عند النسبة إلى مرو شاهجان^(٦) كما في تاريخ ابن خلكان^(٧) ووجد بخط المحقق قطب الدين الرازي أنه كان بذلك الإقليم ملكان أحدهما يسمى ري والثاني يسمى راز واتفقا في بناء مدينة ري فلما كملت اختلفا في تسميتها بري أو راز ثم اتفقا على أن تسمى بري وتنسب إلى راز مراعاة لاسميهما^(٨) من الحنفية أي: من العلماء المنسوبة إلى مذهب أبي حنيفة

(١) محمد بن محمد أبو الوليد محب الدين ابن الشحنة الحلبي، فقيه حنفي، له اشتغال بالأدب والتاريخ، له كتاب (روض المناظر في علم الأوائل والأواخر) و(الرحلة القسرية بالديار المصرية) و(نهاية النهاية في شرح البداية) (ت ٨١٥هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ١ / ٣، والأعلام ٧ / ٤٤، والبدر الطالع للشوكاني ٢ / ٢٦٤، وهدية العارفين ٢ / ١٨٠.

(٢) وهو المعروف ب: (روض المناظر في علم الأوائل والأواخر) لابن الشحنة، تحقيق: سيد محمد مهني، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

(٣) في الأصل: (الحسين)، وفي (ر): (الحسن)، والصحيح ما أثبتته كما في التراجم.

(٤) لم أقف على ترجمته عند ابن الشحنة في (روض المناظر) ولم يذكره في أحداث سنة ٣٧٠هـ ولا قريب منها. وينظر ترجمته في: الجواهر المضئية في طبقات الحنفية للقرشي ١ / ٨٤-٨٥ وطبقات المفسرين للداودي ١ / ٥٦، والفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي ص ٢٨، وهدية العارفين ١ / ٦٦.

(٥) في (ر): (بلاد). ٠،

(٦) ينظر: الأنساب للسمعاني ٦ / ٣٣، ١٢ ومعجم البلدان ٥ / ١١٢-١١٣ وتقع حاليا في جمهورية تركستان على نهر مورغان. بلدان الخلافة الشرقية ص ٤٤٠، أطلس تاريخ الإسلام (٤٠٥).

(٧) ينظر: وفيات الأعيان ١ / ١٢٠.

(٨) في (ر): (لاسميهما).

والحنيف كأمر: الصحيح الميل إلى الإسلام، الثابت عليه، من حنف كضرب بمعنى مال^(١). وحنيفة بنت للإمام فكني بها. وقيل: أبو حنيفة. ومن بلاغات الزمخشري^(٢): البأس^(٣) والحلم حاتم^(٤) [أحنفي]^(٥) والدين والعلم حنفي وحنفي^(٦) قال الرهاوي: إذا نسب إلى فعيلة بضم الفاء وفتحها يحذف تاء التأنيث والياء إلا ما استثني فتقول في جهينة ومزينة وقرظلة وحنيفة وصحيفة ومدينة جهني ومزني وقرظي وحنفي وصحفي ومدني، وإذا نسب إلى فعيل يقال: فعيلي من غير حذف، فعلى هذا قيل: الدين حنفي والمذهب حنفي وأبو حنيفة حنفي غير حنفي ومتبع أبي حنيفة حنفي وحنفي والشافعي ومتبعه حنفي غير حنفي. انتهى. ومن بلاغاته أيضا: وتد الله الأرض بالأعلام المنيفة^(٩) كما وطد^(١٠) الحنيفية بعلوم أبي حنيفة، الأئمة الأجلة الحنفية أزمة^(١١) الملة الحنيفية^(١٢)، وأبو حنيفة: نعمان بن ثابت بن طاووس بن هرمزين بالياء المثناة بعد الزاي، وكان هرمزين ملكا ببغداد وأسلم على

(١) ينظر: القاموس ص ٨٠٢.

(٢) هو: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، إمام في التفسير والحديث والنحو واللغة والبيان من تصانيفه الكشاف والفائق في اللغة وأساس البلاغة وكتب في مناقب أبي حنيفة شقائق نعمان في مناقب نعمان وكان معتزلي المذهب (ت ٥٣٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٥ / ١٦٥ والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ٢ / ١٦٠-١٦١ والفوائد البهية ص ٢٠٩ والأعلام ٧ / ١٧٨.

(٣) حاشية في (الأصل، ر): الشجاعة والمراد هنا الجود لأنه من شجاعة النفس الجود.

(٤) حاشية في (الأصل، ر): حاتم الطائي.

(٥) في (الأصل): أحنفي، والصحيح ما أثبتته كما في ربيع الأبرار.

(٦) حاشية في (الأصل، ر): أحنف بن قيس المضروب به الحلم.

(٧) حاشية في (الأصل، ر): يعني العلم المنسوب إلى أبي حنيفة.

(٨) ربيع الأبرار ونصوص الأختيار ٤ / ٢١ إلا أنه قال فيه: الجود، بدلا من البأس.

(٩) في (الأصل، ق): أدخل الناسخ الحاشية في المتن وفي (ر) جعلها حاشية و الصحيح جعلها حاشية كما في ربيع الأبرار.

(١٠) حاشية في (الأصل، ر): أي: أحكم الملة الحنيفة وهي الإسلام

(١١) حاشية في (الأصل، ر): جمع زمام

(١٢) ربيع الأبرار ونصوص الأختيار ٤ / ٢١.

يد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه^(١)، وكان بينه وبين الإمام محمد قرابة قريبة فإنه محمد بن الحسن^(٢) بن عبد الله بن طاووس بن هرمزين [٨٤ / ٢] الشيباني^(٣)، وما اشتهر بين العامة من أن أبا حنيفة من نسل أنوشروان فغلط؛ لأن هرمزين غير هرمزين بن أنوشروان، وفي التهذيب: هو نعمان بن ثابت بن زوطى^(٤) بن ماه مولى بني [تيم] ^(٥) الله بن ثعلبة^(٦) انتهى قال في القاموس: زوطى كسلمى: جد الإمام أبي حنيفة^(٧) انتهى. وكان زوطى من أهل كابل فالإمام كوفي [تيمي]^(٨) من رهط حمزة الزيات، وولد ثابت على الإسلام، وقال إسماعيل بن حماد بن نعمان بن ثابت أن ثابت بن نعمان بن المرزبان من أبناء فارس الأحرار والله ما وقع علينا رق قط ولد الإمام سنة ثمانين من الهجرة وتوفي ببغداد سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين، وكان من أهل الكوفة نقله أبو جعفر المنصور الثاني من العباسية إلى بغداد وأقام بها حتى مات ودفن بالجانب الشرقي منها في مقبرة الخيزران وقبره هناك بنى عليه السلطان جلال الدين بن [ملكشاه]^(٩) السلجوقي عمارة عالية ومدرسة مخصوصة للحنفية^(١٠)، ثم لما فتح السلطان مراد الرابع^(١١) من الملوك العثمانية بغداد وأخذها من أيدي

(١) قصة إسلام هرمزان على يد عمر رضي الله عنه ثابتة في صحيح البخاري فقد أخرجها في كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب ٩٧ / ٤٠ ح (٣١٥٩).

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي صاحب الإمام أبي حنيفة وناشر مذهبه، له كتاب المبسوط ويسمى بكتاب الأصل، وهو المرجع الأول في فقه الحنفية والجامع الصغير والكبير، (ت ١١٨٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٩ / ١٣٤-١٣٦، والجواهر المضبية في طبقات الحنفية للقرشي ٢ / ٤٢-٤٤، وكشف الظنون ٨١ / ١.

(٣) لم أقف على من نسبه بهذه النسبة، وكل من وقفت عليه ذكر أنه صاحب أبي حنيفة وناصر مذهبه، والله أعلم.

(٤) زوطى: بضم الزاي وسكون الواو وفتح الطاء وبعدها ألف مقصورة، وهو اسم نبطي. وفيات الأعيان ٥ / ٤١٤.

(٥) في الأصل: (تيمم)، وفي (ر): (تيمم)، والصحيح ما أثبتته كما في وفيات الأعيان.

(٦) لم ترد (ماه) في التهذيب، وإنما في وفيات الأعيان. ينظر: ٥ / ٤٠٥، تهذيب الكمال ٢٩ / ٤١٨.

(٧) ص ٦٦٩.

(٨) في الأصل: (تمى)، وفي (ر): (تيمي)، والصحيح ما أثبتته كما في القاموس.

(٩) في الأصل: (ملك)، وفي (ر): (ملكشاه)، والصحيح ما أثبتته كما في التراجم.

(١٠) ينظر: وفيات الأعيان ٥ / ٤١٤، وتهذيب الكمال ٢٩ / ٤٢٣.

(١١) حاشية في (ر): لأن المسمى مراد منهم أربعة ٠٠٠ باقي الكلام مطموس.

الروافض وذلك في سنة ثمان وأربعين بعد الألف جعل شباك قبره وباب تربته العالية من الفضة الخالصة^(١) ذهب أبوه ثابت إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو صغير، فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته، أخذ الإمام الفقه عن حماد بن أبي سلمة صحبه ثمان عشرة سنة وحماد عن إبراهيم النخعي وهو عن عمر وعلي وابن^(٢) مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، وكان في زمانه أربعة من الصحابة أنس بن مالك وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن سعد وأبو الطفيل لكن لم يلق أحدا منهم ولم يتفق له صحبة بهم؛ ولذا لم يأخذ عنهم وسمع عطاء بن أبي رباح [٨٥ / ٢] وأبا إسحاق السبيعي ومحمد بن المنكدر ونافع مولى ابن عمر وعلقه بن سويد وغيرهم، وروى عنه عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح عمرو ويزيد بن هارون وعلي بن عاصم وأبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن وزفر بن هذيل والحسن بن زياد اللؤلؤي وابن سماعة وآخرون، وعن الشافعي: الناس عيال أبي حنيفة في الفقه، صلى صلاة الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة وختم القرآن في ركعة واحدة وكان خزازا يبيع الخبز، ودكانه معروف في دار عمرو بن حريث، وكان يبعث البضائع فيشتري بها الأمتعة ويجمع الأرباح من سنة إلى سنة فيشتري بها حوائج الأشياخ المحدثين ويقول: لا تحمدوا إلا الله فما في رزق الله حول لغيره^(٣). وهذا ينادي على كماله في التوحيد وقوة شهوده^(٤) عين الحقيقة وأنه مجمع البحرين كما لا يخفى على من استفاض من بحر العين فهو رئيس المجتهدين والأولياء الحنفيين رضي الله عنه وعن أتباعه^(٥) ومن مصنفاته مسند أبي حنيفة في الحديث^(٦) والفقه

(١) ينظر: تاريخ جامع الإمام الأعظم مساجد الأعظمية الجزء الأول، تأليف هاشم الأعظمي ١٣٨٣هـ، مطبعة العاني بغداد ص ٢٩.

(٢) في (ر) بإسقاط (ابن).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد ١٥ / ٤٤٤-٥٧٣، ووفيات الأعيان ٥ / ٤٠٥-٤١٥، وتهديب الكمال ٢٩ / ٤١٧-٤٤٥.

(٤) في (ر): (شهود).

(٥) الإمام أبو حنيفة إمام جليل من أئمة المذاهب الأربعة، وهو إمام أهل الرأي، والمصنف غلا في مدحه وبالغ في إطرائه، فجانب الصواب.

(٦) مسند أبي حنيفة للإمام أبي حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ)، برواية أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي (٣٤٠هـ)، تحقيق الأسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٨م.

الأكبر في الكلام^(١) وكتاب العالم والمتعلم^(٢).

وكتب في مناقبه [كثير]^(٣) من كبار العلماء كالزخشي وظهر الدين المرغيناني^(٤) والإمام الكردي^(٥)^(٦) والطحاوي^(٧) وغيرهم، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: يكون بعد النبي ﷺ نور يكنى بأبي حنيفة وفي عين العلم^(٨)^(٩) ورد: أبو حنيفة سراج أمي، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: (إن في أمي رجلاً يقال له أبو حنيفة هو سراج الأمة) ذكره^(١٠)^(١١) بعض أئمة الحديث في الموضوعات، ولعله مأخوذ من كلام

(١) الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ)، طبع تحت مراقبة شرف الدين أحمد مدير دائرة المعارف، ط ٣، ١٣٩٩هـ، حيدرآباد.

(٢) العالم والمتعلم لأبي حنيفة، ويليهِ رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي ثم الفقه الأوسط، رواية أبي مطيع عن أبي حنيفة، حققه محمد الكوثري، ط ١٣٦٨هـ، مكتبة الخانجي.

(٣) في الأصل: (كثيرة)، وفي (ر): (كثير)، والصواب ما أثبتته.

(٤) هو: برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني من كبار فقهاء الحنفية صاحب كتاب الهداية وكتبه من الكتب الأساسية المتداولة لدى دارس المذهب الحنفي، من مصنفاته: الهداية في شرح بداية المبتدئ، كتاب المنتقى (منتقى الفروع)، (ت ٥٩٣هـ). ينظر: الجواهر المضيئة للقرشي ١ / ٣٨٣، والفوائد البهية للكنوي ص ١٤١ - ١٤٤ والأعلام ٤ / ٢٦٦.

(٥) في (ر): (الكردي).

(٦) هو: محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي الخوارزمي الشهير بالبزازي فقيه حنفي من كتبه الجامع الوجيز وفتاوي في فقه الحنفية والمناقب الكردية في سيرة الإمام أبي حنيفة (ت ٥٩٣هـ). ينظر: شذرات الذهب ٩ / ٢٦٥ والفوائد البهية للكنوي ص ١٧٢ والإعلام ٧ / ٤٥ ومعجم المؤلفين ١١ / ٢٢٤.

(٧) هو: أبو جعفر أحمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، وتفقه على مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً من تصانيفه شرح معان الآثار والاختلاف بين الفقهاء ومغاني الأخبار في أسماء الرجال ومعاني الآثار ومناقب أبي حنيفة (ت ٣٢١هـ). ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٣٩ والفهرست ص ٢٥٧ ووفيات الأعيان ١ / ٧١ - ٧٢ والجواهر المضيئة للقرشي ١ / ١٠٢ - ١٠٣.

(٨) حاشية في الأصل: اسم كتاب جليل.

(٩) ما زال مخطوطاً بعنوان: (عين العلم وزين الحلم) لمحمد بن عثمان بن عمر البلخي (٨٣٠هـ) شبكة الألوكة.

(١٠) في (ر): (وذكره).

(١١) أخرجه الخطيب في تاريخه ١٥ / ٤٥٩ وقال: هذا حديث موضوع تفرد بروايته البورقي. ينظر: تاريخ بغداد ٣ / ٢٤٤. وقال ابن الجوزي هذا حديث موضوع لعن الله واضعه الموضوعات ٣ / ٤٤، ٤٨ / ٢. وقال السيوطي: موضوع. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١ / ٤١٧.

ابن عباس رضي الله عنه فإن ما لا مجال للاجتهاد فيه من مثل [٨٦ / ٢] هذا الخبر المستقبل إذا صدر عن الصحابي فهو في حكم الرفع إلى النبي عليه الصلاة والسلام كما يقوله أهل هذا الفن^(١). وسيأتي في محله. فاعرف هذه الجملة فإنها من النفائس العزيزة وبها ينحل كثير من المشكلات مما يتعلق بالموضوعات والأحاديث التي تنسب إلى النبي ﷺ وإلى بعض الصحابة^(٢) نحو (من عرف نفسه فقد عرف ربه) فإنه ينسب إلى علي كرم الله وجهه^(٣) أيضا ونحو (حسنات الأبرار سيئات المقربين) فإنه ينسب إلى أبي سعيد الخراز أيضا^(٤)^(٥) وغير ذلك. قالوا: أبو حنيفة إمام أصحاب الرأي كما أن الشافعي إمام أصحاب

(١) هذا الحديث موضوع باتفاق المحدثين كما قال القاري في الموضوعات الكبرى ص ٦٧.

(٢) في (ر): بزيادة (أيضا).

(٣) هذا الخبر من الأخبار التي وردت في كتب التفاسير، ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي ٢٧٩ / ١ ومعالم التنزيل للبعوي ١ / ٥٣ ونسبه الراغب للسفر الأول تفسير الراغب ١ / ٥٥ وجعله الرازي من حديث النبي ﷺ في مفاتيح الغيب ١ / ٩١. قال ابن القيم: "وليس هذا حديث عن رسول الله ﷺ وإنما هو أثر إسرائيلي بغير هذا اللفظ. مدارج السالكين ١ / ٤٢٧ وورد أنه من قول علي رضي الله عنه . ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٥ / ٢٩١ وهناك من قال أنه من كلام يحيى بن معاذ الرازي. ينظر: تحريج أحاديث الإحياء للعراقي ٤ / ١٥٣٥ والمقاصد الحسنة للسخاوي ص ٦٥٧ والدر المنثور للسيوطي ١٥ / ١٨٥ والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام رنا الخبير للشربيني ١ / ٩٤. فالصحيح أن هذا الخبر من الإسرائيليات ومما يؤيد ذلك استشهاد الكثيرين به وسؤالهم عن وجه هذه المعرفة. ينظر: حلية الأولياء ٨ / ١٥ و ١٠ / ٢٠٨ ومجموع الفتاوى ٩ / ٢٩٧ وكتب الصوفية مشحونة به يسوقونه مساق الحديث كالشيخ محيي الدين بن عربي وغيره. ينظر: كشف الخفاء ٢ / ٣١٢.

(٤) رواه الخطيب في ترجمة أبو سعيد الخراز ونسبه إليه وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥ / ١٣٧ وكذا ابن الجوزي في صفوة الصفوة ١ / ٥٢٩، وابن كثير في البداية والنهاية ١١ / ٥٨ أما القرطبي فقد نسبه إلى الجنيد أحكام القرآن ١ / ٣٠٩. وذكره القاري في الموضوعات الكبرى ونسبه لأبي سعيد الخراز ص ١٨٦. وينظر: المقاصد الحسنة ص ٣٠٥ وكشف الخفاء ١ / ٤١١ وسلسلة الأحاديث الضعيفة ١ / ٢١٦.

(٥) هو: أحمد بن عيسى أبو سعيد الخراز أحد مشاهير الصوفية بالعبادة والمجاهدة قيل: إنه أول من تكلم في علم الفناء والبقاء (٢٧٩هـ). ينظر: طبقات الصوفية ص ١٨٣، وتاريخ بغداد ٥ / ٤٥٤، وتاريخ دمشق ٥ / ١٢٩ - ١٤٤، والبداية والنهاية ١١ / ٥٨.

الحديث^(١)، ووجه تسميتهم بذلك أن عنايتهم بتحصيل وجه القياس والمعنى المستنبط من الأحكام وبناء الحوادث عليها وربما يقدمون القياس الجلي على آحاد الأخبار^(٢)، ومع هذا فقد قال الإمام أبو حنيفة لأصحابه حرام على كل من أفتى بكلامي ما لم يعرف بدليلي^(٣).

وفيه إشارة إلى أن الأئمة لم يدعوا الناس إلى مذهبهم ولا إلى العمل بالرأي، بل دعوا إلى العمل بالدليل الشرعي أينما وجد وذلك أن الدعوة إلى التقليد والاتباع من خصائص النبي عليه الصلاة والسلام بأمر من الله تعالى كما قال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٤).

فلا بد لأهل العمل من تتبع الدليل القوي كما قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾^(٥) أي: أهل القرآن^(٦) أيًا كان إذا كان [عنده]^(٧) وذلك من الكتاب والسنة والله أعلم وهو بكل شيء محيط.

وأبو الوليد بوزن الوكيل وهو سليمان بن خلف الإمام المصنف عالم الأندلس توفي سنة أربعة وسبعين وأربعمائة^(٨) الباجي نسبة إلى باجة وهو بلد بإفريقية^(٩)، [٨٧ / ٢] وهي

(١) ينظر: الملل والنحل ٢ / ١١.

(٢) المرجع السابق ٢ / ١٢.

(٣) ينظر: الانتقاء في فضائل الثلاث الأئمة الفقهاء لابن عبد البر ص ١٤٥.

(٤) (آل عمران ٣١).

(٥) (النحل ٤٣).

(٦) ينظر: زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٢ / ٥٦١.

(٧) في الأصل: بإسقاط (عنده)، وفي (ر) بإثباتها، والصواب ما أثبتته ليستقيم الكلام.

(٨) ينظر: تاريخ دمشق ٢٢ / ٢٢٤-٢٢٩، وسير أعلام النبلاء ١٨ / ٥٣٥-٥٤٥، والديباج المذهب ١ / ٣٧٧.

(٩) ينظر: شرح القاري ص ٤٠٩. وجميع من وقفت عليه نسبة إلى باجة الأندلس، قال الذهبي: فتحول جده إلى

باجة بلدة بقرب إشبيلية فنسب إليها وما هو من باجة المدينة التي بإفريقية. وقد وهم القاري فنسبه إلى باجة

إفريقية وتبعه المصنف ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨ / ٥٣٦. وينظر: تاريخ دمشق ٢٢ / ٢٢٧ وإرشاد الأريب

للحموي ٣ / ١٣٨٨ ووفيات الأعيان ٢ / ٤٠٩ وتذكرة الحفاظ ٣ / ٢٤٦ والديباج المذهب في معرفة أعيان

المذهب ١ / ٣٧٧.

بالكسر إقليم عظيم من بلاد المغرب^(١)، وكرسي [مملكة]^(٢) القيروان التي بناها عقبة بن عامر الصحابي^(٣)، فتحت إفريقيا في خلافة عثمان رضي الله عنه على يد^(٤) عبد الله بن سعد العامري القرشي الصحابي رضي الله عنه^(٥) من المالكية أي: من متبعي الإمام مالك في مذهبه وقد سبق ترجمته. واعلم أن قوله من الحنفية من المالكية حالان من أبي بكر وأبي الوليد مفيدتان لكون الأول حنفيا والثاني مالكيًا فهما الناقلان وأما المنقول عنهم فمفهوم ضمنا فإن الحنفي لا ينقل غالبا إلا عن العلماء الحنفيين وكذلك المالكي لا يحكى أكثريا إلا عن أهل مذهبه فكأنه يقول: ونقل أبو بكر الحنفي عن الحنفية وأبو الوليد المالكي عن المالكية والمنقول هو ما أشار إليه بقول أن الراوي وهو ناقل الحديث بالإسناد كما قال الجزري^{(٦)(٧)} إذا كان يرسل ويطلق الحديث عن الثقات المؤمنين تارة وغيرهم أخرى من غير تفرقة بين غث وسمين وضعيف ومتمين لا يقبل مرسله أي: مرسل ذلك المرسل اتفاقا^(٨) أي:

(١) ينظر: معجم البلدان ١ / ٣١٤-٣١٥.

(٢) في الأصل: (مملكته)، وفي (ر): (مملكة)، والصواب ما أثبتته.

(٣) خلط المصنف بين عقبة بن عامر المقرئ المعروف وبين عقبة بن نافع فاتح القيروان فالأول: عقبة بن عامر الجهني المصري كان عالما مقرئا فصيحاً فقيهاً فرضياً شاعراً ذكره ابن حجر في الإصابة فيمن ذكر منهم غلطا وبيانه. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٤ / ٤٢٩-٢٣٠ وسير أعلام النبلاء ٢ / ٤٦٧-٤٦٩. والثاني هو عقبة بن نافع القرشي النهدي ولد على عهد رسول الله ﷺ شهد فتح مصر وأنشأ القيروان قتل سنة ٦٣هـ. ينظر: الاستيعاب ٣ / ١٠٧٥ وأسد الغابة ٤ / ٥٧ وسير أعلام النبلاء ٣ / ٥٣٢-٥٣٤.

(٤) في (ر): بإسقاط (يد).

(٥) هو: عبد الله بن أبي السرح أسلم ثم ارتد فأمر الرسول ﷺ بقتله يوم الفتح فشنع له عثمان وكان أخوه من الرضاة ثم أسلم وحسن إسلامه وولاه عثمان بعد ذلك على مصر وفتحت على يديه إفريقية (ت ٣٦هـ) وقيل (٣٧هـ) الاستيعاب ٣ / ٩١٨-٩٢٠ وأسد الغابة ٣ / ٢٦٠ وسير أعلام النبلاء ٣ / ٣٣-٣٥.

(٦) نقله القاري عن الجزري ولم أقف عليه. ينظر: شرح القاري ص ١٢٢.

(٧) هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف شمس الدين العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي الشهير بابن الجزري شيخ الإقراء في زمانه زمن حفاظ الحديث، له (النشر في القراءات العشر) و(غاية النهاية في طبقات القراء) و(التمهيد في علم التجويد) (ت ٨٣٣هـ). ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ٩ / ٢٥٥-٢٦٠، والشقائق النعمانية طاشكيري زاده ص ٢٥-٣٠، والأعلام للزركلي ٧ / ٤٥.

(٨) ينظر: الفصول في الأصول للرازي ٣ / ١٤٦، وإحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي ص ٣١٢.

اتفق الحنفية والمالكية على عدم قبوله^(١) اتفاقا كما اتفقوا على قبوله إذا علموا أن إرساله عن ثقة فنصب اتفاقا على المصدرية ويجوز أن يكون حالا على معنى حال كون المنقول عنهم من الحنفية والمالكية متفقين على عدم القبول وقد سبق منا ما هو أقوى الأقوال في نفس الأمر والأحكام وإن كانت مبنية على التشديد لكن الاعتماد على الثقات طريقة مسلوكة في عتيق وجديد^(٢) والقسم الثالث حال كونه من أقسام السقط أي: المحذوف الكائن من الإسناد وهو الذي أشار إليه بقوله: هو أو غير ذلك لما^(٣) كان المغاير له يَحتمل وجهين ردد في القول فقال: إن كان السقط فيه بمعنى سقوط^(٤) ما يسقط كما سبق تحقيقه باثنين أي: حاصلًا بسندين^(٥) فصاعدا أي: حال كون السقط صاعدا وزائدا على اثنين وقد مر تحقيق فصاعدا بما لا مزيد عليه مع التوالي من الولي وهو القرب، والمطر بعد المطر^(٦). قال الراغب: الولاء والتوالي أن يحصل شيئا فصاعدا حصولا ليس بينهما ما ليس منهما^(٧). وفي القاموس: والى بين الأمرين موالاة وولاء: تابع، وتوالي: تتابع^(٨)، والمعنى بشرط الموالاة في موضع السقط واشتراط^(٩) ذلك ليخرج المنقطع فإنه ليس في أسانيده [الساقطة]^(١٠) موالاة

(١) في (ق): بإسقاط من (اتفاقا) إلى هنا.

(٢) إذا لم يعلم حال المرسل فمرسله مقبول اتفاقا عند الحنفية والمالكية، أما إذا عرف من حاله بأنه يرسل عن ثقة وغير ثقة فمرسله لا يقبل اتفاقا عندهم كما أشار إلى ذلك أبو بكر الرازي وأبو الوليد الباجي. ينظر: شرح القاري ص ٤٠٩. وعليه فالأئمة متفقون على التفصيل في الحكم على الحديث المرسل. ينظر: الحديث المرسل بين القبول والرد لحصة بنت عبد الله الصغير ٢/ ٧٥٣.

(٣) في (ر): ولما.

(٤) في (ر): (السقوط).

(٥) والصواب راويين، قال ابن الصلاح: وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدا. مقدمة ابن الصلاح

ص ٥٩

(٦) القاموس ص ١٣٤٤.

(٧) المفردات ص ٨٨٥.

(٨) ص ١٣٤٤.

(٩) في (ر): (واشترط).

(١٠) في الأصل: (الساقط)، وفي (ر): (الساقطة)، والصواب ما أثبتته.

كما سيأتي كما قيد بالاثنين ليخرج المرسل فإن الساقط فيه الصحابي فقط وأما المعلق فقد سبق أن بينه وبين المعضل عمومًا من وجه فهما مجتمعان ومتفرقان فهو وحده المعضل أي: فالقسم الذي في إسناده ذلك هو المسمى بالمعضل فالقسم الثالث مبتدأ والجملة الشرطية خبره ولما كان القسم الثالث قسم منه عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً مع التوالي كان إرجاع الضمير إليه كإرجاعه إلى مرفوع كان والأظهر أن يقال والقسم الثالث هو المعضل إن كان الساقط اثنين فصاعداً مع التوالي والمنقطع إن كان مع غير التوالي ليوافق ما قبله وليخرج الكلام عن حد التعقيد والتخليط ثم المعضل من الإعضال وهو مشترك بين اللازم والمتعدي فاللازم بالفارسية بمعنى: **سخت وستة شدن** كما يقال: أعضل به الأمر وعضل اشتد واستغلق، وأعضلت الدجاجة [٨٩ / ٢] بيضها^(١) والمرأة بولدها إذا عسر خروجها وأعضلت الأرض بالجيش إذا ضاقت بهم كثرة من العضال كغراب، وهو أمر شديد لا يقوم به صاحبه وداء عضال صعب البرء اعيب الأطباء وغلبهم.

فالمعضل إذا بكسر الضاد المعجمة كالمشكّل لفظاً ومعنى، والمعضلات المشكلات والشدائد^(٢)، وحديث معضل أي^(٣): مستغلق من جهة سقوط أسانيده على التوالي، فأمره مشكل في كونه حديثاً مروياً عن رسول الله ﷺ.

والمتعدي بالفارسية: **مانده وسي تاب كرون**، يقال: أعضلي فلان أي: أعياي أمره وأعضل الداء الأطباء غلبهم^(٤)، فالمعضل إذا بالفتح كالمغلق كأن المحدث الذي حدث به أعضله وأعياه فلم ينفع به من يرويه عنه^(٥)، أو غلب عليه أو غلقه وسد باب كونه حديثاً مروياً، فالكسر والفتح فصيح صحيح من حيث اللفظ قياساً على نظائره كالمقطع والمستتر

(١) في (ر): (بيضتها).

(٢) ينظر: الصحاح ٥/ ١٧٦٦-١٧٦٧، والقاموس ص ١٠٣٢-١٠٣٣.

(٣) في (ر) بإسقاط (أي).

(٤) ينظر: الصحاح ٥/ ١٧٦٦.

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٤١٠.

والمضطرب والشاذ وكالمعلق والمرسل والمقلوب والمنكر لكن الكسر أصح من حيث المعنى والاستعمال^(١)(٢). ثم المعضل من قسم الضعيف قال ابن الصلاح: وهو لقب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع دون العكس وقوم يسمونه مرسلا ومثاله ما يرويه من دون التابعي وهو تابع التابعي قائلًا فيه رسول الله ﷺ وكذلك ما يرويه من دون تابع التابعي عن رسول الله ﷺ أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما غير^(٣) ذاكر للوسائط بينه وبينهم كقول مالك قال رسول الله ﷺ أو كقول الشافعي قال ابن عمر رضي الله عنه، وكذا قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم: قال رسول الله [٩٠ / ٢] كذا وكذا، ونحو ذلك فإن^(٤) كله من قبيل المعضل وإذا روى تابع التابعي عن التابعي حديثًا موقوفًا عليه وهو حديث متصل مسند إلى رسول الله فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعًا من المعضل^(٥). مثاله ما روي عن الأعمش عن [الشعبي]^(٦) قال: يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا، فيقول: ما عملته فيختم على فيه... الحديث^(٧). فقد أعضله الأعمش وهو عند الشعبي عن أنس عن رسول الله متصلًا مسندًا^(٨)، وهذا جيد حسن؛ لأن هذا الانقطاع بواحد مضمومًا إلى الوقف^(٩) يشتمل على الانقطاع باثنين الصحابي ورسول الله فذلك باستحقاق اسم الأعضاء أولى^(١٠). وإلا أي: وإن لم يكن كذلك يعني إن لم يحصل مجموع ما ذكر في المعضل بأن

(١) حاشية في الأصل: ولم يتعرض المصنف للمعضل من حيث لفظه لأنه أعضله وأعياه وأوقعه في الاضطراب لاختلاف الأئمة في ذلك

(٢) ينظر قول ابن الصلاح في المعضل من حيث لفظه ص ٥٩.

(٣) في (ق): بإسقاط (غير).

(٤) في (ر): (فإنه).

(٥) ينظر: معرفة علوم الحديث ص ٣٧-٣٨.

(٦) في الأصل: (السبيعي)، وفي (ر): (الشعبي)، والصحيح ما أثبتته كما في المقدمة.

(٧) أخرجه من هذا الوجه معضلاً الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٣٨.

(٨) أخرجه من هذا الوجه متصلًا مسلم في صحيحه كتاب الزهد والرقائق ٤٠ / ٢٢٨٠ ح (٢٩٦٩).

(٩) في (ر): (الواقف).

(١٠) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩-٦١.

كان السقط واحدا فقط أو اثنين فصاعدا لكن لا مع التوالي والمصنف ذكره على غير ترتيب الأول حيث قال فإن كان السقط باثنين غير متوالين الظاهر أن يقول أي: وإن كان الخ ليكون تفسيراً لقوله وإلا فكأنه جعل الفاء للتفصيل فعدل على اللفظ إلى المعنى والأقرب هو الأول في موضعين مجرد تأكيد وإلا فغير المتوالين لا يكونان إلا في الموضوعين^(١) مثلا نصب على المصدرية أصله أمثل تمثيلا أي: بالموضوعين وإلا فقد يكون غير المتوالي في ثلاثة مواضع وأكثر فما سقط منه واحد يسمى منقطعا من موضع واحد وما سقط منه اثنان بشرط عدم التوالي يسمى منقطعا في موضوعين وهكذا إن كان الساقط ثلاثة ففي ثلاثة وإن كان أربعة ففي أربعة^(٢)^(٣) دل عليه قوله **فهو المنقطع الخ** وهو خلاف المتصل لأنه لم يتصل سنده من أوله إلى آخره بل انقطع بواحد أو باثنين غير متوالين أو بأكثر كذلك في^(٤) المنقطع اختلاف عند المحدثين قال ابن الصلاح: الأقرب أن المنقطع كالمرسل وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر ونحو ذلك^(٥) ثم المنقطع غير المقطوع إذ^(٦) هو الحديث الذي جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفا عليهم من غير أن يقولوا: قال رسول الله كما مر^(٧) وكلاهما ضعيف ليس بحجة^(٨) وكذا الحكم في كونه منقطعا ومسمى به إن سقط من الإسناد واحد فقط بشرط أن يكون ذلك غير^(٩) الأول والآخر كما قال بعضهم المنقطع هو الذي

(١) ينظر: شرح القاري ص ٤١٢.

(٢) في (ر) بإسقاط (ففي أربعة).

(٣) ينظر: القول المبتكر ص ٨٠.

(٤) في (ر): (وفي).

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٨.

(٦) في (ق): بإسقاط (إذ).

(٧) المقطوع وهو ما انتهى إلى التابعي ومن دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم. النزهة ص ١٤٥.

(٨) الخلاصة في معرفة الحديث للطبي ص ٧١-٧٢.

(٩) في (ر): (من غير).

سقط منه قبل الصحابي راوي^(١) ومنه الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً ومنه الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ^(٢) أو غيرهما، مثل أن يقول: حدثني رجل عن فلان أو سقط أكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالي فإنه إذا كان متواليًا يكون معضلاً كما مر والحاصل أن السقط مطلقاً ثلاثة أقسام والثالث اثنان معضل ومنقطع والمنقطع أيضاً ثلاثة أقسام ما سقط من إسناده واحد فقط وما سقط منه اثنان على غير التوالي وما سقط منه ثلاثة فصاعداً كذلك ومآله إلى اثنين فإنه إذا لم يكن واحداً كان ما فوقه وهو يعم الاثنين وأكثر وكان يفهم هذا من قوله مثلاً لكن أراد زيادة التصريح والتوضيح [٩٢ / ٢] فأطال الكلام ثم إن السقط من الإسناد هذا تقسيم ثانٍ للسقط بل للمردود^(٣)، فإن السقط مقسم ذلك و(ثم) لما بينه وبين الأول تفاوت وتراخ وقد يكون مجرد التعقب سواء كان بين المتبوع والتابع مهلة وزمان أو لا قد يكون واضحاً من الوضوح وهو البيان والظهور ولذا جعله مقابلاً للحنفي ثم فسره^(٤) يحصل الاشتراك أي: اشتراك أهل الحديث في معرفته أي: معرفة ذلك السقط بحيث يعرفه الحذاق وغيرهم ولا تختص معرفته بواحد دون واحد لكون الراوي بالألام الأجلية وفي نسخة بالباء السببية^(٥)، وهما في مثل هذا المقام سواء وإن كان بينهما فرق من حيث أن العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء مؤثراً فيه^(٦)، والسبب ما يكون طريقاً للوصول إلى الشيء غير مؤثر فيه^(٧) مثلاً لم يعاصر من روى عنه أي: لم يدرك عصر من روى عنه الحديث مثلاً أي: لم يكن الراوي والمروي عنه في عصر وزمان

(١) التبصرة والتذكرة ١ / ١٠٥.

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث ص ٢٨ ومقدمة ابن الصلاح ص ٥٧.

(٣) ينظر: شرح القاري ص ٤١٤.

(٤) في (ر): (فسره بقوله).

(٥) ينظر: شرح نخبة الفكر ص ٤١٤.

(٦) ينظر: التعريفات ص ١٥٤.

(٧) ينظر: التعريفات ص ١١٧.

واحد فقوله مثلاً قيد لما بعده بقرينة كلامه الآتي^(١)، وهو لكونه لم يدرك عصره أو أدركه لكن لم يجتمعا فإن التمثيل إيراد جزئي من جزئيات الشيء لإيضاحه وبه يندفع ما يقال من أن قوله يحصل الخ مع قوله يدرك الخ تكرر^(٢)؛ وذلك أن مراد المصنف إيضاح وتفسير للواضح قضاء لحق المقام في الجملة من غير استيفاء لبيانه ومثل هذا لا يكون^(٣) تكراراً في الحقيقة أو يكون أو للتنوع والتقسيم لكن الأنسب بما قبله أن يقول وقد يكون^(٤)^(٥) خفياً يقال خفي الشيء كرضي خفاء بالقصر والمد على ما هو شأن الناقص فهو خاف وخفي لم يظهر^(٦) فلا يدركه كان^(٧) الظاهر ترك الفاء ليطابق ما قبله وكأنه جعله للتفسير والإدراك: البلوغ إلى أقصى الشيء ومنه إدراك الصبي أي: بلغ غاية الصبا وذلك حين البلوغ يستعمل في كل من إدراك البصر والبصيرة^(٨)، وقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(٩) أي: لا تحيط به بحيث تبلغ كنهه^(١٠)، وإنما حظها من الإدراك مكاشفة آثاره ومشاهدة أنوار صفاته^(١١)، إلا الأئمة في الحديث ولما كان بينهم تفاوت في الإدراك تفاوت الملوك والخلفاء في صورة السياسة وسر الخلافة قيدهم بقوله الحذاق والضم والتشديد جمع حاذق كالعشاق والفساق جمع عاشق وفاسق بمعنى المهرة يقال حذق الصبي القرآن أو العمل، كضرب وعلم حذقا

(١) حاشية في (ر): فكان حقه أن يؤخر عن المقيّد.

(٢) ينظر: القول المبتكر ص ٨٠.

(٣) في (ر): (يسمى).

(٤) في (ر) بإسقاط (يكون).

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٤١٤.

(٦) ينظر: القاموس ص ١٢٨٠.

(٧) في (ر) بإسقاط (كان).

(٨) ينظر: المفردات ص ٣١٢.

(٩) (الأنعام، ١٠٣).

(١٠) ينظر: أحكام القرآن للقرطبي ٧ / ٥٤.

(١١) تظهر صوفية المصنف هنا، وينظر مقصده بالمكاشفة والمشاهدة في: روح البيان ٨ / ٩٦.

وحداقاً^(١) وخذاقة، ويكسر الكل أو الخذاقة بالكسر: الاسم تعلمه كله ومهر فيه، أي: صار ماهراً فيه^(٢)، كما يقال من أهل الإتقان والحفظ البالغ فيه^(٣) هو الحافظ الجاري أي: يجري كالماء لقوة حفظه ولما كان الخذاقة أمراً عاماً قيد أصحابها بقوله المطلعون على طرق الحديث يقال اطلع على الأمر كافتعل، عَلِمَهُ^(٤) وطرق الحديث: رجالة والمراد بالاطلاع عليهم معرفة أحوالهم على التفصيل من كونهم ثقات وأهل ضبط وإتقان وغير ذلك^(٥)؛ فإن المقصود من تعلق العلم بالذوات تعلقه بالصفات فما علم أحد حقيقة إلا بصفاته وعلل الأسانيد القادحة في قبول الأحاديث كالإرسال والانقطاع والتدليس والشذوذ وغير ذلك فإن العلل بالكسر جمع علة وهو المرض فكما أن المرض يغير حال الشخص فيخرجه من القوة إلى الضعف فكذا علل الأحاديث تخرج الأحاديث من القبول إلى الرد، والطرق والأسانيد [٢ / ٩٤] في الأصل أمر واحد لكنه أراد بالطرق هنا رجال الأحاديث وبالأسانيد نفس الأحاديث توفيه لمقام الاطلاع فالاطلاع الأول يرجع إلى الرواة والثاني إلى المرويّات لكنه مآل حال العلل إلى الرجال فهو كقولهم: إن السمك من الرأس يتروح^(٦)؛ وذلك أن كون الحديث مقبولاً ومردوداً إضافي وإلا فما هو حديث في نفس الأمر لا يرد وما ليس بحديث لا يقبل فالأول من نوعي السقوط وقد سبق أن الأول يدل على المرتبة دون الأحد والواحد وفي القاموس الواحد أول عدد الحساب^(٧) والأول ضد الآخر وأصله أوّال أو ووال وقد مضى تحقيقه^(٨) وهو الواضح بينه مع كونه واضحاً لما^(٩) يقتضيه مقام الشرح من زيادة

(١) في (ر): بإسقاط (وخذاقاً).

(٢) ينظر: القاموس ص ٨٧٣.

(٣) في (ر) بإسقاط (فيه).

(٤) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢ / ٢٨.

(٥) ينظر: شرح القاري ص ٤١٥.

(٦) لم يتبين لي مقصده، ولعلها من الأمثال الدارجة عندهم.

(٧) ص ٣٢٤.

(٨) القاموس ص ١٠٦٦.

(٩) في (ق): بإسقاط (لما).

الإيضاح قيل: ينبغي أن يعين لهذا القسم اسما كما عين للثاني^(١) وهو المدلس وجوابه أن الواضح لوضوحه لا يحتاج إلى اسم مخصوص لعدم الاعتناء بشأنه في رده، بخلاف الحنفي فإنه لخفائه وغموضه مما يعني برده فوضع له الاسم بخصوصه تنبيها على ذلك و^(٢) يدرك ويعلم بعدم التلاق أي: الاجتماع كما قال البيهقي: التلاق يكديكي ريدن وفاهم رسيدين^(٣)، ومنه قول الراغب: يقال ذلك في الإدراك بالحس^(٤) بالبصر وبالبصيرة^(٥) انتهى.

والظاهر أن كل رؤية لا يقتضي الاجتماع لأن الجمع ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض^(٦)، والرؤية قد تكون من بعيد والفرق بين العدم والفناء أن العدم سلب الوجود أعم من أن يكون سابقا أو لاحقا والفناء سلبه لاحقا فهو أخص من العدم^(٧)، بين الراوي وشيخه ظرف للتلاقي والمراد بشيخه من يزعم أنه أخذ عنه الحديث فهو شيخه ادعاء [٢/ ٩٥] لا حقيقة وبذلك يندفع ما يقال أن من لم يلقه الراوي وليس له منه إجازة كيف يكون شيخه واللائق أن يقال: بين الراوي وبين من أسند عنه^(٨) انتهى. وأيضا أن التعبير بالشيخ أوفق باصطلاح هذا الفن وإن كان ادعاء فظهر أن اللائق هو التعبير به لا بما قيل لكونه علة للإدراك أي: لكون الراوي^(٩) لم يدرك عصره أي: زمان من يزعم أنه شيخه أو أدرك عصره لكن لم يجتمعا لأن كل إدراك لا يقتضي الاجتماع ألا ترى أن بعض التابعين عاصر بعض الأصحاب لكن لم يتفق له به^(١٠) صحبة ومشافهة وهذا ما عليه أئمة هذا العلم وقال

(١) ينظر: قضاء الوطر للقاني ص ٩٨٠.

(٢) في (ر): بإسقاط الواو.

(٣) تاج المصادر في اللغة للبيهقي المعروف (بجمعرك) ت: أحمد أبو العيلة ٤٦٩/٢.

(٤) في (ق): (بالحسن).

(٥) ينظر: المفردات ص ٧٤٥.

(٦) المفردات ص ٢٠١.

(٧) ينظر: الكليات ص ٢٣٨، دستور العلماء ٢/ ٢٢٥.

(٨) حاشية الكمال بن أبي شريف ص ٨٠.

(٩) شرح القاري ص ٤١٥.

(١٠) في (ق): بإسقاط (به).

مسلم يكنفي في ثبوت العننة كونهما في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتماعاً أو تشافها^(١) انتهى. وقد نظروا فيه وجعلوا شرط البخاري في الصحة وهي الملاقاة أقوى والحاصل أنه لا يكفي المعاصرة في صورة العننة وغيرها فإنها لا تقتضي اللقاء والاحتمال لا يتمشى^(٢) في مثل هذا المسلك الوعر^(٣)، وليست له منه أي: والحال أنه ليس للراوي عن شيخه على تقدير إدراك عصره^(٤) إجازة أي: تسويغ لنقل الحديث وإمضائه^(٥) وتنفيذ له والجواز راويون بكذاشتن والإجازة: رواشتن، يقال: جاز الشيء بالرفع: ساغ كأنه لزم جواز الطريق أي: وسطه وجاز الموضوع بالنصب سار فيه وخلفه^(٦)، وأجاز له: سوغ له، ورأيه: أنفذه، وله البيع: أمضاه^(٧)، وأجزته: خلفته وقطعته وأنفذته^(٨). ثم إنه قيد إدراك عصره ينبغي الإجازة فإن أدرك عصره وثبت له منه الإجازة وإن لم يتفق التلاقي الصوري فإسناده متصل؛ لأن الإجازة في حكم التلاقي فهو تلاقي معنوي^(٩) والتلاقي مطلقاً مقبول [٩٦ / ٢] ولا وجادة بكسر الواو وضمها مصدر مولد بمعنى الوجدان أي: الإدراك غير مسموع من العرب^(١٠)؛ ولذا لم يذكره أهل اللغات كالفلاكة من لفظ الفلك، والضم قليل كُبغاية؛ ولذا لم يذكره سيبويه والوجادة

(١) ينظر: مقدمة صحيح مسلم ١ / ٢٩.

(٢) في (ق): بإسقاط (لا يتمشى).

(٣) ينظر كلام ابن الصلاح في شرط مسلم ص ٦٦-٦٧.

(٤) شرح القاري ص ٤١٥.

(٥) في (ق): (وإمضاء).

(٦) ينظر: المفردات ص ٢١١.

(٧) ينظر: القاموس ص ٥٠٦.

(٨) ينظر: المفردات ص ٢١١.

(٩) ينظر: شرح القاري ص ٤١٥.

(١٠) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٧ نقل السخاوي عن النهرواني قوله: بمعنى أن أهل الاصطلاح ولدوا قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة اقتفاء للعرب في التفريق بين مصادر "وجد" للتمييز بين المعاني المختلفة. فتح المغيث ٣ / ٢٣.

هي أن تجرد أحاديث بخط تعرف كاتبه فتقول وجدت^(١) بخط فلان أي: من المحدثين^(٢) ومفهوم كلامه أن الوجادة كالإجازة في ذلك لكن العمل بها مذهب الشافعي وإمام الحرمين ونحوهما وقال معظم المحدثين من المالكية وغيرهم أن الوجادة لا اتصال^(٣) معها فلا يعمل بها^(٤)؛ وذلك أن الراوي هو ناقل الحديث بالإسناد وليس في أهل الوجادة هذا المعنى فيكون ناقلاً مطلقاً لا راوياً فكل راوٍ ناقل بدون العكس فإن قلت تقييد عدم التلاقي بنفي الإجازة والوجادة يفيد أن النفي معتبر في عدمه، لكن عده من الواضح لا يخلو عن خفاء.

قلت: كأنه أمر إضافي فكم من واضح خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه وكذا كم من خفي واضح بالنسبة إلى ما هو أخفى منه، وسيجيء ما يزيد علماً بهذا المقام في المرسل الخفي ومن صور^(٥) عدم التلاقي ما روي عن العوام بن حوشب^(٦) عن عبد الله بن أبي أوفى^(٧) قال: كان النبي ﷺ إذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض وكبر^(٨). و^(٩) روى فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال: العوام لم يلق ابن أبي أوفى^(١٠). فهذا من قبيل ما علم عدم ملاقاته

(١) في (ق): بإسقاط من (تعرف) إلى هنا.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٧٨.

(٣) في (ق): (الاتصال).

(٤) ينظر: البرهان في أصول الفقه للحويني ١ / ٢٤٩، والمنحول للغزالي ص ٣٦٠، والإلماع للقاضي عياض ص ٥٤٤، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٨٠.

(٥) في الأصل: (صورة).

(٦) هو: العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني أبو عيسى الواسطي ثقة ثبت فاضل من السادسة (ت ١١٤٨هـ). التقريب (٥٢١١).

(٧) هو: عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي صحابي شهد الحديبية، وعمر بعد النبي ﷺ دهراً، (ت ٨٧هـ)، وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة. ينظر: الاستيعاب ٣ / ٨٧٠-٨٧١، وأسد الغابة ٣ / ١٨١، والإصابة ٤ / ١٦-١٧.

(٨) مثل ابن الصلاح بهذا الحديث في معرفة المراسيل الخفي إرسالها وهذا الحديث أخرجه البزار ح (٣٣٧١) والبيهقي (٢٢٩٧) قال البيهقي عقبه وهذا لا يرويه إلا الحجاج بن فروخ، وكان يحيى بن معين يضعفه. قال الهيثمي: ضعيف جداً. ينظر: مجمع الزوائد للهيثمي ٢ / ٥.

(٩) في (ق): بإسقاط الواو.

(١٠) ينظر: جامع التحصيل للعلائي ص ٢٤٩، وفتح الباري لابن رجب ٥ / ٤١٩.

بنص إمام، وسيجيء ما يعلم بغير ذلك ومن ثم أي: ومن أجل هذا المكان الاعتباري وهو أن الإدراك المذكور لم يحصل لكل أحد على الوجه المسطور^(١) احتياج مثل اختيار كسرت للياء^(٢) أي: أوقع الاحتياج في هذا الفن وهو بالفارسية: لياز مندكشتن ويعدى بآلى ولذا قال إلى التاريخ [٩٧ / ٢] هو في اللغة تعريف الوقت يقال: ورخ الكتاب ونحوه وأرخه^(٣) وهو أفصح من ورخ^(٤) وقته وفي الاصطلاح عبارة عن تعيين وقت ينسب إليه زمان أتى عليه^(٥)، قيل: هو قلب التأخير وهو الأظهر؛ لأن المقلوبات كثيرة في الكلام العربي، أو هو معرب من ماه روز على ما قاله ابن فارس^(٦)^(٧) وهو الأشهر، وقد سبق بيانه منفصلاً^(٨) لتضمنه أي: التاريخ وفيه إشارة إلى معنى التاريخ فإنه الإعلام بالوقت الذي يضبط المواليذ والوفيات ويعلم به الحوادث والوقائع^(٩) تحرير مواليذ الرواة جمع راو كقضاة جمع قاضٍ والمواليذ جمع ميلاد كمصاييح في جمع مصباح بمعنى وقت الولادة كالمولد كما في القاموس^(١٠) وقد تجيء مفاعيل جمع مفعول نحو مشاهير في جمع مشهور ومفعال نحو المساويك في جمع مساوك ومفعال بضم الميم وكسر العين نحو المفاطير في جمع مفطر وبضم العين أيضا نحو المسانيد في

(١) ينظر: شرح القاري ص ٤١٥.

(٢) في (ر): (كسرت التاء للياء).

(٣) القاموس ص ٢٦٢.

(٤) في (ر): (أي من ورخ).

(٥) ينظر: سبيل الهدى والرشاد للصالحى ٤٢/١٢.

(٦) ذكر ابن فارس أنها كلمة معربة غير أنه لم يذكر أنها معربة من ماه روز، وإنما نسبت إلى غيره. ينظر: سبيل الهدى

والرشاد للصالحى ٤١ / ١٢.

(٧) هو: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي من أئمة اللغة والأدب ومحدث، من تصانيفه (مقاييس

اللغة) و(المجمل) و(جامع التأويل) (ت ٣٩٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان ١ / ١١٨ - ١٢٠، وسير أعلام النبلاء

١٧ / ١٠٣ - ١٠٦.

(٨) ينظر: شرح القاري ص ٤١٦.

(٩) ينظر: شرح القاري ص ١٥٤.

(١٠) ص ٣٢٧.

جمع مسند وليس له اطراد وكون الموالييد جمع مولد^(١) محل نظر لأنه مفعلا بالفتح وكسر العين يجيء^(٢) على مفاعل غالبا بدون الياء نحو المواسم والمغارب والموارد والمفاصل في جمع موسم ومغرب ومورد ومفصل ووفياتهم جمع وفاة بمعنى الموت وتوفاه الله كقبضه كقنوات وقنيات وفلوات وحصيات في جمع قناة وفلاة وحصاة وأصله من باب سنة أصلها سنة^(٣) وجمعها سنوات وضبطه بعضهم بكسر الفاء وتشديد الياء بمعنى انتهاء حياتهم^(٤)، وفيه أنه إذا يكون جمع وقيّة مؤنث وافٍ، ووفي والوفي هو التام الكثير من قولهم وفي الشيء وفيما تم وكثر^(٥)، فلا معنى لتفسيره بالمصدر، وعلى تقدير اشتماله معنى التمام لا يصح كونه بمعنى الوفاة؛ [٩٨ / ٢] إذ ليس كل تمام وفاة فإن قلت: فليكن الوفيات المشددة^(٦) بمعنى الأعمار التامة، قلت: الأعمار التامة هي ما كان من الأول إلى الآخر من المدة، والمراد هنا الأجل وهو الجزء الأخير الذي يموت فيه كما أن الميلاد الجزء الأول الذي يولد فيه ثم إنه يلتحق بأوقات الولادة والوفاة أماكن الحياة والممات يعني في أي: مكان عاش الراوي وفي أي: مكان مات فإن علم ذلك من تمام المعرفة وأوقات طلبهم أي: الحديث في حادثة سنهم أو في حال كبرهم فإنه فرق بين تعليم الصغير والكبير كما قيل: أراني أنسى ما تعلمت في الكبر ولست ناسي ما تعلمت في الصغر وذلك أنه في الصغر خالي من الشواغل^(٧)، وما صادف قلبا خاليا يتمكن فيه ولا يزول صورته كما لا يزول النقش من الحجر، وعن علقمة^(٨) أنه قال: أما ما

(١) ينظر: شرح القاري ص ٤١٦.

(٢) في (ر): (يجمع).

(٣) ينظر: الصحاح ٦ / ٢٢٣٥.

(٤) ينظر: شرح القاري ص ٤١٦.

(٥) ينظر: الصحاح ٦ / ٢٥٢٦.

(٦) في (ق): (المشدودة).

(٧) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر أبي عمر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال، نشرته دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ١ / ٣٦٣.

(٨) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ثقة ثبت فقيه عابد من الثانية مات بعد الستين وقيل: بعد السبعين. التقريب (٤٦٨١).

حفظت وأنا شاب فكأنني أنظر إليه في قرطاس أو ورقة^(١)، قال السخاوي هذا محمول على الغالب، وإلا فقد اشتغل أفراد كالقفال^(٢) والقُدوري^(٣) بعد كبرهم ففاقوا على علمهم وراقوا بمنظرهم^(٤)^(٥) انتهى. وهكذا علم الحقيقة فإن الصوفي بعد الأربعين بارد غالباً كما علم بالتجارب^(٦)، والفرق بين الوقت والميقات أن الميقات وقت يقدر لأن يقع فيه عمل من الأعمال وإن الوقت ما يقع فيه شيء سواء قدره مقدر لأن يقع فيه ذلك الشيء أم لا^(٧)، والفرق بين السؤال والطلب أن السؤال مورد اللسان والطلب مورد القلب وأيضاً السؤال استدعاء معرفة أو ما يؤدي إلى معرفة واستدعاء مال أو ما يؤدي إلى المال^(٨) والطلب الفحص عن الشيء عيناً كان أو معنى^(٩).

وارتحالهم^(١٠) أي: أوقات [٩٩ / ٢] ارتحالهم وانتقالهم لسماع الحديث وأخذه عن

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤ / ٥٥.

(٢) هو: أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الخرساني المعروف بالقفال الصغير، ويذكر مطلقاً، أما القفال الكبير وهو الشاشي فيقيد به، وهو فقيه شافعي صاحب طريقة الخرسانيين في الفقه له (شرح فروع محمد بن الحداد المصري) في الفقه، (ت ٤١٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٣ / ٤٦، وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٤-٥-٤٠٨، وطبقات الشافعية للسبكي ٥ / ٥٣-٥٦.

(٣) هو: أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان الفقيه الحنفي المعروف بالقُدوري، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق، له (المختصر) و(شرح مختصر الكرخي) و(التقريب الأول)، و(التقريب الثاني) في الفقه، (ت ٤٢٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان ١ / ٧٨-٧٩، والجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ٩٣-٩٤، والنجوم الزاهرة لابن تغري ٥ / ٢٤.

(٤) في ر: (بمنظر).

(٥) المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٤٦٢.

(٦) يقصد أن الحرارة الغريزية معينة على التحصيل وأن غالب من تصوف بعد الأربعين تنتقص حرارته الغريزية ولو تقدمت مجاهدته قبل الأربعين فإنه يجد الفتح. ينظر: تمام الفيض لإسماعيل حقي ٢ / ٣٨.

(٧) حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي، حققه أحمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ٤ / ٢٨٨.

(٨) ينظر: المفردات ص ٤٣٧.

(٩) ينظر: المفردات ص ٥٢٢.

(١٠) حاشية في (ر): يقال: ارتحل القوم عن المكان: انتقلوا قاموس. ص ١٠٠٥.

الشيوخ في أقطار الأرض، وصرح بالارتحال إشارة إلى أن كمال المحدث وبلوغه الدرجة القاصية إنما يحصل به كما قال العراقي المحدث من كتب وقرأ وسمع ووعى^(١) ورحل إلى المدائن والقرى وحصل أصولاً من متون الأحاديث وفروعا من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف^(٢) انتهى. ورحل جابر رضي الله عنه من المدينة إلى مصر لحديث واحد^(٣)؛ ولذا لم يعد أحد كاملاً إلا بعد رحلته ولا وصل مقصده إلا بعد هجرته وقالوا كل من لم يكن له أستاذ يصله بسلسلة الاتباع ويكشف عن قلبه القناع فهو في هذا الشأن لقيط لا أب له دعي لا نسب له^(٤)، وقد افتضح أقوام أي: جماعات من الرجال والافتضح بالفارسية رسواشدن يقال: فضحه كمنعه كشف مساويه، فافتضح، والاسم الفضيحة والفضاحة^(٥)، ادَّعوا الرواية، الادعاء الإتيان بالدعوة، وهو قولٌ يفيدُ إضافة الشيء إلى نفسه بأن قال لي^(٦)، وألفها للتأنيث فلا ينون، وقد افتضح أقوام قالوا هذه دعوى باطلة بالتنوين، وكذا هذه دنياً متعبة بالتنوين أيضاً^(٧)؛ لأن ما هو على وزنها لا ينصرف لا معرفة ولا نكرة، ولا يدخله التنوين بحال، وجمعها دعاوى بفتح الواو لا غير كفتوى وفتاوى، وقيل: يجوز استعماله بالكسر أيضاً^(٨). عن شيوخ كثيرين كما يفيد النكرة ويقتضيه مقام الادعاء، و(عن) متعلقة بالرواية، وشيخ الحديث هو من جمع جميع ما يحتاج إليه هذا الفن

(١) في (ق): (ودعى).

(٢) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٦٥.

(٣) وهو حديث القصاص. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣/ ١٩١ وفتح الباري لابن حجر ١/ ١٧٥.

(٤) نسبوه للأحد مشائخ الصوفية وقالوا: ذكر أبو عبدالله بن عباد في لطائف المنن ولم أفهم عليه. ينظر: الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية. (كتاب في التصوف يشرح آداب الطريقة وأسرار الحقيقة) أحمد بن عجيبة الحسني، ضبطه عاصم الكيالي، دار الكتب العلمية.

(٥) ينظر: القاموس ص ٢٣٤.

(٦) المفردات ص ٣١٦.

(٧) لم يتبين لي من يقصد المصنف.

(٨) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ص ١٦٥، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم المصري ٧/

وأهله، كما أن شيخ الطريقة [١٠٠ / ٢] عبارة عمن جمع جميع ما يحتاج إليه المرید السالك في حال تربيته وسلوكه وكشفه إلى أن ينتهي إلى الأهلوية للشيخوخة^(١)، ومن لم يكن له مثل هذا الشيخ فشيخه شيطان^(٢)، ظهر بالتاريخ كذب دعواهم استئناف وقع جوابا للسؤال عن كيفية الافتضاح وسببه^(٣)، ويقال له: الاستئناف البياني نحو قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل؛ سهر دائم وحزن طويل، كأنه قيل: ما سبب علتك؟ فقال: سهر دائم، فيكون جوابا عن سؤال مقدر^(٤).

ويقرب منه ما قال أهل العربية: الاستئناف أن يكون الكلام مقطوعاً عما قبله لفظاً، غير مقطوع معنى، بل يكون مرتبطاً بما قبله من جهة المعنى^(٥). ويحتمل أن يكون صفة لشيخ بتقدير ضمير، أي: كذب دعواهم بالسمع منهم، أي: من الشيخ^(٦). والأول أوفق بالبلاغة. والكذب الإخبار على خلاف الواقع، ضد الصدق، وهو القول المطابق للواقع^(٧)، يقال في المقال والفعال نحو: قول صادق وكاذب، وفعله صادق وكاذب، وفي التنزيل: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾^(٨)، نسب الكذب إلى نفس الفعل^(٩)، وإضافة الكذب إلى الدعوى للتخصيص والإيضاح؛ إذ لو^(١٠) قال: كذبهم، لكان المراد به إيضاح كذب الدعوى بقرينة الادعاء.

(١) يعتبر الصوفية المشايخ الطريق إلى الله والإدلاء عليه والباب الذي يُدخل منه إليه. شرح مصطلحات الصوفية ملحقه بآداب المریدين لأبي نجيب السهروردي (٥٦٤هـ)، وبذيله كتاب المریدين لابن عربي (٦٣٨هـ)، ت الحسين حميد مجيد.

(٢) نسب المصنف هذا القول إلى أبي يزيد البسطامي في كتاب (راحة القلوب) ولم أقف عليه. ينظر: تمام الفيض / ١ . ٦٩

(٣) شرح القاري ص ٤١٦.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني ١ / ٢٣٨.

(٥) ينظر: التعريفات ص ١٨، والكليات ص ١٠٦.

(٦) شرح القاري ص ٤١٦.

(٧) التعريفات ص ١٣٢.

(٨) الواقعة: ٢.

(٩) المفردات ص ٧٠٤.

(١٠) في (ق): بإسقاط (لو).

والقسم الثاني وهو الخفي أورد عليه بأن مورد القسمة هو السقط، والمدلس اسم للحديث الذي فيه السقط، فلا يكون حمل قوله: المدلس عليه حقيقياً^(١).

وأجيب: بأن التساهل في العبارة من عادة المصنفين؛ بناء على ظهور المراد، إلا أن يتكلف بأن يقال: الذي فيه القسم الثاني من السقط يسمى مدلساً، وقد سبق من القاموس أن التدليس كتمان عيب السلعة عن المشتري، ومنه التدليس في الإسناد، وهو أن يحدث عن الشيخ الأكبر [٢ / ١٠١] ولعله ما رآه، وإنما سمعه ممن دونه أو ممن سمعه منه، ونحو ذلك، وفعله جماعة من الثقات^(٢). انتهى. وسيجيء من المصنف وجه آخر.

وقال بعضهم: التدليس ضرب من الإبهام بلفظ محتمل^(٣) بفتح اللام صرح به ليوافق ما قبله وما بعده من الأسماء المختلفة؛ فإن كلها سواء كانت على صيغة الفاعل أو^(٤) المفعول من صفات الحديث لا الراوي، على أنه لا يصح المعنى على الكسر، سمي به أي: القسم الثاني وهو الإسناد الذي خفي فيه السقط بذلك أي: بالمدلس؛ لكون الراوي لم يسم من حدّته أي: ترك ذكر الذي رواه ذلك الحديث وسمعه هو منه، فلمستتر في حدث إلى الموصول والبارز إلى الراوي.

وأوهم أي: وقع^(٥) في وهم السامع سماعه للحديث ممن لم يحدث به^(٦) أي: سماعه من شيخ لم يحدثه بذلك الحديث لبعض الأغراض، فالجار الأول متعلق بالسماع. واعلم أن التدليس ثلاثه أقسام:

(١) ينظر: القول المبتكر ص ٨١.

(٢) ص ٥٤٦.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٥.

(٤) في (ق): بالواو بدل (أو).

(٥) في (ق): (أوقع).

(٦) شرح الحافظ معنى التدليس، و ذكر قسم من أقسامه وهو تدليس الإسناد بينما اكتفى المصنف بتقسيم ابن الصلاح.

الأول: تدليس الإسناد، وهو أن يسقط شيخه ويسند الحديث إلى من فوقه ممن لقيه موهما أنه سمعه منه، أو يروي عن عاصره ولم يلقه موهما أنه لقيه وسمعه منه، وهذا إنما يكون في التابعين وفيمن بعدهم إلى يومنا هذا، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر، ومن شأنه ألا يقول في ذلك: أخبرنا فلان ولا حدثنا وما أشبهها، وإنما يقول: قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك.

مثاله: ما روي عن علي بن خشرم^(١) قال: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: قال الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لم أسمع من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري^(٢).

وهذا القسم مكروه جدا، ذمه أكثر العلماء، وجعلوه أخ الكذب^(٣)، بل أشد من الزنا^(٤)^(٥)؛ لما فيه من [١٠٢ / ٢] إفساد الدين، كما أن في الزنا من إفساد الولد وإهلاكه؛ لأن المحذوف قد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفا، لكن كونه مذموما لا يقتضي كونه جرحا، فهو مذموم وليس بجرح عند الحنفية، فيقبل من الثقة^(٦).

والقسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه إلا أنه لا يذكره باسمه المشهور، بل بغيره أو بصفة لا يشتهر بها أو بكنية أو بنسبه؛ كي لا يعرف،

(١) بمعجمتين وزن جعفر، المروزي، ثقة من صغار العاشرة، مات سنة ٢٥٧هـ. التقريب (٤٧٢٩).

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ٣٥٩.

(٣) يشير إلى قول شعبة: (التدليس أخو الكذب)، وقد سبق.

(٤) أخرج الخطيب في الكفاية ص ٣٥٥ من طريق غندر قال: سمعت شعبة يقول: (التدليس في الحديث أشد من

الزنا، ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس). وينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٧٤.

(٥) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٧٣-٧٤.

(٦) قبل الحنفية تدليس الثقة مطلقا وقالوا: إن إضراب الثقة عن ذكر الراوي تعديل له، وهذا فرع لمن قبل المرسل.

ينظر: الكفاية ص ٣٦١، والنكت على الزركشي ٨٨ / ٢، وتدريب الراوي ١ / ٢٦٢. والصحيح الذي عليه

الجمهور ما نقله العلائي فقال: الصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقهاء والأصول الاحتجاج بما رواه

المدلس الثقة مما صرح فيه بالسماع دون ما رواه بلفظ محتمل؛ لأن جماعة من الأئمة الكبار دلسوا وقد اتفق على

الاحتجاج بهم، ولم يقدح التدليس فيهم. جامع التحصيل للعلائي ص ٩٧.

كما روي عن أبي بكر بن مجاهد المقرئ^(١) أنه روى عن أبي عبد الله^(٢)، وأيضاً روى عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المقرئ^(٣)، فقال: حدثنا محمد بن سند نسبة إلى جد له^(٤).

ويختلف الحال في كراهية ذلك بحسب الغرض الحامل عليه، فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة، وكونه متأخراً في^(٥) الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه، أو كونه أصغر سناً من الراوي عنه، أو كونه كثير الرواية عنه لا يجب الإكثار من شخص واحد على صورة واحدة، وسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين، منهم الخطيب أبو بكر، فقد كان لهجاً به في تصانيفه. وهذا القسم أخف أي: هو دون الأول في الكراهية والذم، وإن كان فيه تضييع للمروي عنه وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته^(٦).

وحكم هذا القسم أن من فعل ذلك يكون من أدى عنه غير ثقة غالباً عند الناس، وإنما أراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره، فلا يقبل خبره^(٧) لأجل الجهالة.

والقسم الثالث: مدلس التسوية، وهو أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويهِ عن ضعيف عن ثقة، فيسقط المدلس الضعيف ويروي الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة

(١) هو: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، الإمام المحدث النحوي شيخ المقرئين، له كتاب (السبعة) (ت ٣٢٤هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ٥ / ١٤٤-١٤٨، سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٧٢، غاية النهاية قتي طبقات القراء لإبن الجزري ١ / ١٣٩-١٤٢.

(٢) هو: أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني. سبق ترجمته ص ٧٤.

(٣) هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند الموصلبي البغدادي النقاش، كان عالماً بالقرآن والتفسير، صنف في التفسير كتاب (شفاء الصدور) وكتاب (الإشارة في غريب القرآن) وكتاب (المناسك) (ت ٣٥١هـ). ينظر: معجم الأدباء ٦ / ٢٥٠٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ١٤٥-١٤٦، وسير أعلام النبلاء ١٥ / ٥٧٣-٥٧٦.

(٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٧٤.

(٥) في (ق): بإسقاط (في).

(٦) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٧٦.

(٧) في (ق): بإسقاط (فلا يقبل خبره).

الثاني بلفظ [١٠٣ / ٢] محتمل ليرى الناس الإسناد كله ثقات، وهذا أشد أقسام التدليس؛ لأنه ربما يحكم له بالصحة وهذا غرور شديد^(١).

واشتقاقه أي: أخذ لفظ المدلس، فإن الاشتقاق أخذ شق الشيء وأخذ الكلمة من الكلمة^(٢): وبالفارسية: ينسى فسيدين وشكاقتن سخني أزسخني، وقد سبق بيانه مفصلاً، من الدَّلس بالتحريك أي: حال كونه بحركة الدال واللام بوزن الذهب لا بسكون اللام، فإنه بمعنى الخديعة، يقال: ما لي دلس أي: خديعة^(٣)، وقول أهل اللغة بالتحريك بمعنى فتحين وهو اختلاط الظلام^(٤) أي: بالنور كما يكون في أول الليل وفي آخره، فأول الليل يأخذ النور من آخر النهار، وآخره من أوله، فيختلط الخيط الأسود بالخيط الأبيض، فلا يتميز أحدهما عن الآخر تمييزاً قوياً، ومن ثم عبر بالسحر الأعلى - وهو السدس الأخير من الليل - عن الصبح لاتصاله واختلاطه به^(٥).

قال بعض الكبار: السَّحر أي: بالكسر مشتق من السَّحَر أي: محرَّكة؛ لأنه اختلاط الضوء والظلمة، فلا يتخلص لأحد الجانبين، وكذا السَّحر بالكسر له وجه إلى الحق فيشبهه الحق، ووجه إلى غير الحق فيشبهه الباطل^(٦)، أي: من حيث أن المسحور يخيل إليه أنه فعل كذا وهو لم يفعله حقيقة في عين الخيال، ولم يفعله حقيقة في عين الحس، وهو لما حكم عليه. وقد سبق أن الخلط أعم من المزج؛ لأنه الجمع بين أجزاء الشيئين فصاعداً، سواء كانا مائعين أو جامدين أو أحدهما مائع والآخر جامد^(٧)، والمزج مختص بالمائع^(٨)؛ كمزج الماء

(١) ينظر: شرح القاري ص ٤٢٢. وينظر هذا القول في: التقييد والإيضاح ص ٩٥-٩٦.

(٢) ينظر: القاموس ص ٨٩٨.

(٣) المرجع السابق ص ٥٤٦.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر: المفردات ص ٤٠١.

(٦) الفتوحات المكية ٩ / ١١٢.

(٧) ينظر: المفردات ص ٢٩٣.

(٨) المرجع السابق ص ٧٦٦.

باللبن. والظَّلَام بالفتح ظلّمة أول الليل والظلّمة مطلقا وهو ذهاب النور، وضبط في الأختري^(١) بالضم^(٢)، وأخذ منه الظلم؛ فإنه سبب لظلمات القيامة^(٣) كما ورد في النص^(٤). والظلم: كالضرب، ماء الأسنان وبريقها، وهو كالسواد دخل عظم السن من شدة البياض كفرند السيف^(٥)، أي: جوهره ووشيه، سمي المدلس بالمعنى الاصطلاحي بذلك الاسم لاشتراكهما أي: اشتراك الحديث المدلس من حيث إسناده المحذوف والظلام من حيث اختلاطه بالنور في الحفاء بالمد والقصر ضد الظهور، يعني كما أن الظلام من حيث اختلاطه بالنور وكذا النور من حيث اختلاطه بالظلّمة يبقى كل منهما خفيا لا يتخلص لأحد الجانبين، فكذا الحديث المدلس من حيث اشتماله على الإسناد الساقط يبقى خفيا لا يتخلص لأحد الجانبين من الرد والقبول.

والمقصود في الحقيقة خفاء الوقت المشتمل على الظلمة والنور، وخفاء الحديث المشتمل على الإسناد المحذوف، فشبه المعنى بالعين، فعبر عنه بما يعبر به عن العين الحسي، فمعنى دلّسه: خلطه بأمر بحيث صار به حال الحديث غير ظاهر صحة وضعفا قبولاً وردا، والتخليط أول الليل وآخره بنور النهار بحيث صار به الوقت غير ظاهر، لا كظهور الليل وتميزه من النهار، ولا كظهور النهار وتميزه من الليل. هذا هو المعنى الذي يقتضيه السوق ويستدعيه البلاغة. وقيل: لاشتراك المحذوف والنور في الحفاء؛ لحفاء الساقط في الإسناد، وخفاء الشواخص ونحوها باختلاط الظلام^(٦).

(١) في (ق): (بالأختيراد).

(٢) سبق الإشارة إلى أنه ما زال مخطوطا.

(٣) في (ر): (يوم القيامة).

(٤) أخرج البخاري في صحيحه: كتاب المظالم، باب الظلم ظلمات يوم القيامة ٣/ ١٢٩ ح (٢٤٤٧) عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: (الظلم ظلمات يوم القيامة).

(٥) ينظر: القاموس ص ١١٣٤.

(٦) حاشية الكمال بن أبي شريف ص ٨١.

ثم إن ما ذكرناه من القاموس في معنى التدليس أولى وأظهر مما ذكره المصنف هنا؛ لأن معنى الخفاء موجود في المرسل والمعلق ونظائرهما، فالأظهر أولى بالاعتبار مما خفي على الأبصار ودق على الأنظار.

ويورد المدلس بفتح اللام أيضا فسر الفاعل باعتبار البعد بحسب المزج، ولئلا يتوهم عود الضمير إلى [١٠٥ / ٢] السقط مطلقا، يعني وحق المدلس والذي يجب أن يكون عليه أداء أن يرد بصيغة من صيغ الأداء أي: بلفظ من ألفاظ يؤدي بها الإسناد، جمع صيغة كشيء بكسر الأول وفتح الثاني جمع شيمة، وقيم جمع قيمة. وقد مضى معنى الصيغة والأداء، تحتل وقوع اللقي، الجملة صفة صيغة، وكان الأولى أن يقول: تحتل السماع^(١)؛ ليوافق كلامه فيما قبل حيث قال: لكون الراوي إلخ، وكأنه أراد باللقي السماع بطريق الاستلزام^(٢)؛ لأن اللقي يلزمه السماع غالبا لكن الذي يقتضيه الفن واعتباراته أن الأعم في هذا الباب لا تدل على الأخص^(٣) تدبر.

يقال: لقيه كرضي وسعي لقاء بالكسر والمد ولُقي بالضم والقصر والتنوين ولُقي بالضم وكسر القاف والياء المشددة: رآه كتلقاه والتقاء، والمقصود من الرؤية الالتقاء والاجتماع، فعبارة المصنف تحتل كلا من المصدرين الأخيرين^(٤)، بين المدلس بكسر اللام ظرف اللقي، ومن أسند عنه أي: وبين من روى عنه ذلك الحديث المدلس، وهو من قبيل التفنن في العبارة؛ حيث عبر عنه تارة بالشيخ ولو ادعاء، وأخرى بالمسند عنه أي: المروي عنه؛ كعن فلان تمثيل للصيغة، وكذا قال فلان ونحو ذلك، يعني: من شأن المدلس ألا يقول في

(١) ينظر: القول المبتكر ص ٨١.

(٢) قال السخاوي: كنى شيخنا باللقاء عن السماع لتصريح غير واحد من الأئمة في تعريفه بالسماع. فتح المغيث ١ / ٢٢٢.

(٣) قال القاري: وأما أدائه على وجه مشعر باللقاء فلا يوجب؛ لأن اللقاء معتبر في المدلس كما صرح به في الشرح، وأوهم به المتن. شرح نخبة الفكر ص ٤١٨.

(٤) أشار القاري إلى أن اللقاء بكسر اللام ممدودا وفي نسخة: بضم اللام وآخره ياء مشددة؛ لذا قال المصنف: إن عبارة المصنف تحتل كليهما. ينظر: شرح القاري ص ٤١٨.

إسناده: أخبرنا فلان، ولا حدثنا، وما أشبههما، وإنما يقول: قال فلان، أو عن فلان، كما سبق مثاله، وكل من ذلك يحتمل الاجتماع والرواية بطريق السماع، ويحتمل عدمه، بخلاف أخبرنا ونحوهما مما يفيد الاتصال.

ومتى وقع إشارة إلى بيان ما اشتمل عليه قوله: بصيغة تحتمل اللقاء من الاحتراز عما يرد بصيغة لا تحتمل ذلك، بل تكون قطعية فيه، فيكون الصيغة المؤدية [٢ / ١٠٦] للإسناد على وجهين:

الأول: أن يكون محتملة له وبها يحصل الذي هو أخو الكذب.

والثاني: أن تكون صريحة فيه، وبها يحصل التدليس الذي هو نفس الكذب^(١).

فالتدليس بهذا الاعتبار اثنان: تدليس هو كذب، وتدليس هو أخوه ومقاربه، وأخو الشيء من جنسه ولو من وجه؛ كالنوم فإنه أخو الموت من حيث أن فيه انقطاع ضوء الروح عن ظاهر الجسد^(٢)، وفي التنزيل: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٣) أي: العدل أقرب للتقوى من سائر الأعمال، وما هو أقرب للشيء يعد من الشيء، كالباب يعد من الدار، وكالتكبيرة الأولى تعد من الفرائض، والمعنى: ومتى وقع الحديث المدلس أي: إسناده بصيغة صريحة في اللقاء لا احتمال فيه أصلاً خالصة، فإن صريح كل شيء خالصة، لا يشوبها شيء من التردد، وهي: أخبرني أو حدثني أو سمعته ونحو ذلك، والحال أنه ثبت عدم السماع بوجه من الوجوه المعتمدة، لا تجوز فيها بضم الواو المشددة، مصدر من التفعيل ومعناه بالفارسية: بمجاز سخن كفتن.

(١) إذا كانت الصيغة صريحة بقوله: أخبرنا أو حدثنا وأشبهها، فلا شك أنه كذب، لكن من علماء الحديث من ذكر أن التدليس كذب، فقد أخرج ابن عدي من طريق خالد بن خدائش قال: سمعت حماد بن زيد يقول: التدليس كذب. وأخرج من طريق يعقوب بن شيبه قال: سمعت الحسن الحلواني يقول: سمعت أبت أسامة يقول: ضرب الله بيوت المدلسين، ما هم عندي إلا كاذبون. الكامل ١ / ١٨٠.

(٢) ينظر: نظم الدرر للبقاعي ١٦ / ٥٢٠.

(٣) المائدة: ٨.

يقال: تَحَوَّزَ فِي كَلَامِهِ: تَكَلَّمَ بِالْحِجَازِ^(١)، وهو خلاف الحقيقة، وفيه احتراز عن قول الحسن البصري^(٢): حدثنا ابن عباس على منبر البصرة؛ فإنه أراد بالنون أهل البصرة^(٣)، والحسن من أهلها، فكأنه حدثه، وكان علي رضي الله عنه استعمل ابن عباس على البصرة، وكان يحدث علي منبره مدة إقامته فيها^(٤)، ثم فارقه قبل استشهاد علي، وعاد إلى الحجاز، ومات بالطائف سنة ثمان وستين^(٥)، وللحسن سماع منه؛ لأنه ولد لستين بقيتا من خلافة عمر رضي الله تعالى عنه على ما ذهب إليه بعض المحدثين^(٦)، وسكت الآخرون عن ذلك كصاحب الإكمال^(٧) والتهذيب^(٨)؛ لأن استشهاد علي كان [١٠٧ / ٢] على رأس ثلاثين من الهجرة، وكان الحسن وقت استعماله ابن عباس على البصرة صبياً ليس في حدِّ السماع، فلم يثبت له سماع لا من علي ولا من ابن عباس^(٩).

(١) الصحاح ٣ / ٨٧١.

(٢) هو: الحسن بن أبي الحسن يسار البصري مولى زيد بن ثابت، كانت أمه مولاة لأم سلمة زوج رسول الله ﷺ، وكان سيد أهل زمانه علما وعملا، (ت ١١٠هـ). ينظر: الطبقات الكبرى ٧ / ١١٥، وتهذيب الكمال ٦ / ٩٥-١٢٦، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٥٦٣-٥٨٨.

(٣) نقل ابن قطلوبغا عن الحافظ قوله: أردت بالتجوز نحو قول الحسن: حدثنا ابن عباس على منبر البصرة، فإنه لم يسمع منه، وإنما أراد أهل البصرة الذين هو منهم. القول المبتكر ص ٨١.

(٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٤ / ٨٣.

(٥) سبق ترجمته.

(٦) قال السيوطي في سماع الحسن من علي: وأثبتته جماعة وهو الراجح عندي لوجوه، وقد رجحه الحافظ المقدسي في المختارة... وتبعه على هذه العبارة الحافظ ابن حجر في أطراف المختارة. الحاوي للفتاوي ٢ / ١٢٢. وينظر: الأحاديث المختارة ٢ / ٤١. وفي تهذيب التهذيب ذكر الحافظ ابن حجر رواية الحسن عن جماعة من الصحابة، ثم قال: ولم يسمع منهم، وذكر روايته عن علي وابن عباس وجماعة، وسكت. ينظر: تهذيب التهذيب ٢ / ٢٦٤.

(٧) هو: أبو عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، مؤرخ، عارف بالأنساب، من حفاظ الحديث له: شرح البخاري، وشرح لسنن ابن ماجه، وإكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ت ٧٦٢) ينظر: ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٤١ والدرر الكامنة لابن حجر ٣ / ٩١.

(٨) لم يسكت بل قال: رأى علي ولم يصح له سماع منه. إكمال تهذيب الكمال ٤ / ٧٨. وهو مطبوع ت: عماد أحمد وأسامة إبراهيم الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ في ١٢ جزءاً.

(٩) ينظر: الطبقات لابن سعد ٧ / ١١٤، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٥٦٤.

وقول السيد الشريف في حاشية الكشاف^(١): "كان الحسن من أكابر التابعين لقي عليا كرم الله وجهه ورضي الله عنه في المدينة" لا يستلزم السماع،^(٢) وأما أن عليا رضي الله عنه ألبس الحسن البصري الخرقه^(٣) على ما ذهب إليه أرباب الحقائق فمن باب الإشارة والميل إلى المعنى، فإن الفيض قد وصل من علي إلى كميل بن زياد^(٤)، ومنه إلى الحسن، وقد ورد: (طوبى لمن رأي، ولمن رأى من رأي، ولمن رأى من رأى من رأي من رأي)^(٥).

وأیضا إن لقاء الحسن عليا بمنزلة الأخذ عنه، فباعتبار قوة الارتباط وُصل الحسن بعلي كأنه لا واسطة بينهما^(٦)، فقول السخاوي: "إن أئمة الحديث لم يثبتوا للحسن من علي سماعا فضلا عن أن يلبسه الخرقه"^(٧) قصر نظر في الحسن، وذهول عن المعنى سماحه الله تعالى ونظرائه، كان الحديث حينئذ كذبًا محضًا، والراوي كاذبًا صريحًا لا مدلسًا حقيقة؛ لأن التدليس لا يكون إلا فيما يحتمل الصدق باعتبار احتمال اللقي والسماع.

(١) هو كتاب الحاشية على الكشاف للشريف الجرجاني (٥٣١هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي

الحلبي وأولاده، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

(٢) لم أقف على هذه الحاشية، وإنما ذكرت طبعتها معتمدة على ما ذكره د. هاني الحواس في كتاب الفروقات لإسماعيل حقي .

(٣) الخرقه لباس خاص يلبسه الصوفية، ويُراد به أخذ المرید الطريقة من شيخه وانتماؤه إليها. ينظر: آداب المریدین لأبي نجيب السهروردي (ت ٤٩٠هـ) ص ٢٣٤.

وحدیث الخرقه قال عنه ابن الصلاح: باطل. وكذا قال ابن حجر، نقل ذلك عنهما السخاوي، وأنه ليس في شيء من طرقها ما يثبت، ولم يرو في خبر صحيح ولا حسن ولا ضعيف أنه ﷺ ألبس الخرقه على الصورة المتعارفة بين الصوفية لأحد من أصحابه ولا أمر أحدا من أصحابه بفعلها. ينظر: المقاصد الحسنة ص ٥٢٧.

(٤) هو: كميل بن زياد النخعي الكوفي، ذكره الحافظ ابن حجر في المخضرمين وقال: التابعي الشهير، كان من سادات قومه، قال ابن عمار: كان من رؤساء الشيعة، قتله الحجاج سنة ٨٢هـ. ينظر: الطبقات الكبرى ٦/ ٢١٧، الإصابة ٥/ ٤٨٥-٤٨٦.

(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل ٤/ ٥ من طريق أبي مكي، قال: سمعت أنسا عن النبي ﷺ. قال ابن عدي: وهو دينار بن عبد الله، يقال: كنيته أبو مكي، مولى أنس. وقال عنه: منكر الحديث. فهذا الحديث ضعيف جدا، والله أعلم.

(٦) تظهر عقيدة المصنف واضحة في القول بالخرقة والفيض، والتي جانب فيها الصواب.

(٧) المقاصد الحسنة ص ٥٢٧.

ولما^(١) فرغ من بيان التدليس والمدلس بالفتح والكسر إشارة إلى الأثر المترتب عليه فقال: وحكم من ثبت عنه التدليس أي: بصيغة تحتمل اللقاء والسماع، والحكم يجيء على معان كما سبق، والمراد هنا الأثر المترتب على التدليس من حيث الرد والقبول، كالأثر المترتب على الخطاب الإلهي من الوجوب والحرمة والندب والكرهية والإباحة، إذا كان عدلا؛ لأنه إذا لم يكن عدلا لا يقبل منه أصلا، بل يكون مجروحا قطعيا.

أن لا يقبل خبر لقوله: وحكم إلخ، والمعنى: وحكم المدلس - بالكسر - أن [١٠٨ / ٢] لا يقبل حديثه؛ لأن المدلس - بالفتح - من حيث إسناده مجهول، والجهالة عندهم مانعة من القبول، إلا عند أئمتنا الذين يرون العمل بالمرسل، وإليه الإشارة بالتعبير عن المدلس، فمن ثبت عنه التدليس، فإن كان من هو على صورة المدلس - بالكسر - ليس لأهل التدليس كما سيحييء ما لم يثبت عنه ذلك، إلا ما صرح فيه بالتحديث بأن قال: حدثني فلان، فيكون حديثه متصلا بيّن السماع؛ إذ التحديث ينافي الواسطة، كما أن الخطاب ينافي الغيبة، فإنه توجيه الخطاب إلى حاضر، على الأصح^(٢) أي: حال كون قبول ما صرح فيه بالتحديث مبني على القول الأصح؛ لأن التدليس ليس كذبا في الحقيقة، وإنما هو تحسين ظاهر الإسناد وضرب من الإيهام بلفظ محتمل، فإذا صرح بوصله فقد أزال وجاء الإيضاح التام.

وقال فريق من المحدثين والفقهاء: من عرف بارتكاب التدليس ولو مرة صار مجروحا مردودا في الرواية، بيّن السماع أو لم يبينه، وأتى بصيغة صريحة في هذا الباب أو في غيره من الأحاديث^(٣)، قال ابن الصلاح: "الصحيح التفصيل فما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال فحكمه حكم المرسل وأنواعه^(٤)، وما رواه بلفظ مبين للاتصال - نحو:

(١) في (ق): (ولا).

(٢) وهو قول جمهور أئمة الحديث والفقهاء والأصول. ينظر: جامع التحصيل للعلائي ص ٩٧.

(٣) نقل هذا القول الزركشي عن القاضي عبد الوهاب حيث قال: وهو الظاهر عندي على أصول مالك. النكت للزركشي ٢ / ٨٦ - ٨٧.

(٤) "يستثنى من هذا ما إذا كان المدلس لا يدلس إلا عن ثقة، فإنه تقبل روايته وإن لم يبين السماع كسفيان بن عيينة". وبذلك صرح أبو الفتح الأزدي، وأشار إليه الفقيه أبو بكر الصيرفي، وجزم بذلك أبو حاتم ابن حبان وابن

سمعت وحدثنا وأخبرنا وأشباهها- فهو مقبول يحتج به، وفي الصحيح وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب فهو التدليس بعن ونحوه كثير جدا كقتادة والأعمش والسفيانين كسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وغيرهم^(١)، والحاصل أن أكثر العلماء قالوا: إن المعنعات التي وقعت في الصحيحين ونحوهما بمنزلة السماع، ولا يخفى أن هذا من باب تحسين الظن بالأكابر^(٢)، وإلا لخلت المتابعات التي [١٠٩ / ٢] فيها التصريح بالتحديث بعد الإسناد المروي عن المدلس بالمعنة عن الفائدة، وكذا المرسل الخفي أي: المرسل الخفي مثل المدلس في الحكم؛ لاشتراكهما في الخفاء، فيكون أيضا داخلا تحت القسم الثاني، وإنما أدخل كذا ولم يقل: والقسم الثاني المدلس والمرسل الخفي لا لطول العهد كما وهم^(٣)، بل لما بينهما من الفرق الدقيق الذي يأتي؛ لأن الفصل بين الشئيين إنما هو للاعتبارات الدقيقة التي يقتضيها البلاغة. واحترز بالخفي عن الجلي الذي سبق بيانه، فإنه المراد بالإرسال هنا مطلق الانقطاع، وهو غير الإرسال الأول الذي سقط فيه الصحابي.

فهو بهذا المعنى على نوعين: ظاهر وخفي، فالظاهر أن يروي الرجل عن من لم يعاصره أي: لم يثبت معاصرته أصلا بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث، والخفي هو أن يروي عن من سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عن من لقيه ولم يسمع منه، أو عن عاصره ولم يلقه، فهذا خفي على كثير من أهل الحديث، وأشبه بروايات المدلسين^(٤)، وإليه الإشارة بقوله: إذا صدر ظرف للمماثلة المأخوذة من لفظ: كذا من معاصر، أي: مقارنة في العصر ومشارك فيه، والظاهر عن معاصر، فإن (صدر) يتعدى بعن، فكأنه لاحظ من الصدور معنى التولد، فإنه يتعدى بمن، يقال: يولد الشيء من الشيء أي: حصل منه بسبب من

عبد البر في حق سفيان بن عيينة، وغيرهما. ينظر: النكت للزركشي ٢ / ٩٢. وينظر: النكت لابن حجر ٢ / ٦٢٤.

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص ١٥٩.

(٢) المعنعات في الصحيحين محمولة على ثبوت السماع من طرق أخرى، وقد جاء كثير منه في الصحاح بالطريقتين جميعا. ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١ / ٣٣، وعمدة القاري ١ / ٢١٤.

(٣) ينظر: شرح القاري ص ٤٢٣.

(٤) شرح القاري ص ٤٢٣-٤٢٤.

الأسباب، وأصله من الصدر بمعنى الجارحة^(١)، فمعنى صدر وقع وسقط من صدره على لسانه، لم يلق ذلك المعاصر وما رأى ولم يسمع من حدث عنه، بل بينه أي: المعاصر وبينه أي: المحدث والمروي عنه واسطة واحدا أو أكثر، ثم قوله: (إذا صدر) قول واقعي لا احترازي، وكان الأنسب أن يقول: وهو الصادر عن معاصر لم يلق^(٢)، أو يقول: [١١٠/٢] وكذا المرسل الخفي الصادر عن معاصر لم يلق؛ ليكون صفة كاشفة له^(٣).

قال ابن الصلاح: "المرسل الخفي نوع مهم عظيم الفائدة، يدرك بالاتساع في الرواية والجمع بطرق الأحاديث مع المعرفة التامة^(٤)، وهو ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه أو عدم اللقاء كما في الحديث المروي عن العوام بن حوشب وقد سبق^(٥).

والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق لا يتنبه له إلا أهل الأذهان الدقيقة، والدقيق: الأمر الغامض وضد الغليظ^(٦)، ولمراعاة معنى الغلط في الجليل قوبل بالدقيق، فقيل: جليل دقيق^(٧)، حصل تحريره أي: تحرير ذلك الفرق الدقيق، والتحرير: بيان المعنى بالكتابة، كما أن التقرير بيانه بالعبارة، وقد يجيء بمعنى التهذيب وأخذ الخلاصة وإظهارها بمنزلة جعل الشيء حرا، أي: خالصا كما في حواشي الكشاف السعدية^(٨) بما ذكر هنا، وهو أي: في

(١) ينظر: المفردات ص ٤٧٧.

(٢) شرح القاري ص ٤٢٣.

(٣) لذا قال ابن قطلوبغا: هذا الشرط يوهم أن له مفهوما، وليس كذلك؛ إذ ليس لنا مرسل خفي إلا ما صدر عن معاصر لم يلق. القول المبتكر ص ٨٢.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٥) ص ٣٩٠.

(٦) ينظر: القاموس ص ٨٨٣.

(٧) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ٢ / ٣٨٦.

(٨) هي الحواشي السعدية لأبي السعود العمادي محمد بن مصطفى العمادي أبو السعود (ت ٩٨٢هـ) على حاشية سعد الدين جلي على العناية شرح الهداية للبابرتي ينظر: معجم الألفاظ والتراكيب الإصطلاحية لإسماعيل حقي ص ٥٨.

هذا المكان، وما عبارة عن التقرير الآتي، وهو أي: ما ذكر^(١) هنا، ولو قال بعد قوله: دقيق هو إلخ على أن الضمير إلى الفرق الدقيق لكان أخصر وأسلم من التجويز في صيغة الماضي، فكأنه أشار في ضمن التحرير إلى معنى التهذيب المذكور، فأطال الكلام، أن التبدليس قدم بيانه؛ لكونه أقدم يختص بمن روي عن عرف لقاؤه إياه الباء داخلة على المقصود عليه كما هو الأصل.

بمعنى أن التبدليس له دون غيره، وضمير (لقاؤه) إلى من الأولى، و(إياه) إلى الثانية، فإن أيا مضاف إلى ما بعده من الضمير عند الخليل، وقال غيره: أيا ضمير منصوب منفصل مشترك بين المتكلم والمخاطب والغائب، وما يلحقه من الياء في أيا والكاف في إياك والهاء في إياه حروف دالة على أحوال المرجوع إليه من المتكلم^(٢) والخطاب والغيبة والتذكير [١١١/٢] والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، فلا محل لها من الإعراب كالتنوين وياء النسوة وتاء التأنيث^(٣). واللقاء هنا كناية عن السماع، ويكون اللقاء عندهم بمعنى الأخذ عن المشايخ، وهذا بخلاف اللقاء في تعريف الصحابي والتابعي^(٤)، فإنه أعم، وبخلاف التلاقي فإنه بمعنى الاجتماع مطلقا، فأما إن عاصره أي: عاصر الراوي من حدث عنه ولم يعرف ولم يثبت أنه أي: الراوي لقيه أي: لقي الذي روى واجتمع به، بل سمع منه، فهو المرسل الخفي أي: فذلك الذي رواه المعاصر الغير معروف باللقاء هو المرسل الخفي، فمعنى قوله في المتن: لم يلق، أي: لم يعرف لقاؤه، ومن هو ابن الصلاح^(٥) أدخل في تعريف التبدليس المعاصرة بالنصب على أنه مفعول أدخل، ولو كانت المعاصرة بغير لقي فإنه قال في تدليس الإسناد: هو أن يروي عن لقيه موها أنه سمعه منه، أو عن عاصره ولم يلقه موها أنه قد لقيه وسمعه

(١) في (ق): (ما ذكرنا).

(٢) في (ق): (التكلم).

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري ٢/ ٥٧٠.

(٤) ينظر في تعريف الصحابي والتابعي نخبة الفكر ٤/ ٧٢٤.

(٥) زاد القاري صاحب الخلاصة الطيبي والنووي والعراقي. ينظر: شرح نخبة الفكر ص ٤٢٥.

منه^(١). انتهى. فقد أثبت اللقاء في الشق الأول، ونفاه في الثاني، فكان الأمر دائراً بين اللقاء وعدمه على ما يقتضيه لو الوصلية، وقد مرّ تحقيقه. قال بعضهم: حق العبارة أن يقال: ومن اكتفى بمجرد المعاصرة في التديليس لزمه إلخ^(٢)، وفيه أن المآل واحد، فإن إدخال المعاصرة بغير لقي هو الاكتفاء بمجرد المعاصرة مع ما في عبارة المصنف من الإشعار من أول الأمر بأن ما ذكره ابن الصلاح تعريف للتديليس حقيقة.

لزمه أي: الذي أدخلها فيه دخول المرسل الخفي في تعريفه أي: في تعريف التديليس؛ لأنه اعتبر في كل منهما عدم اللقاء مع المعاصرة؛ لأنه قال في التديليس: هو أن يروي عن عاصره ولم يلقه، في المرسل الخفي: هو من عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوي فيه أو عدم [١١٢ / ٢] اللقاء^(٣)، ودخوله فيه دخول ما ليس من جنسه لأنهما قسمان على حدة ومتخالفان اسماً لتخالفهما مسمى؛ ولذا قال: والصواب هو ضد الخطأ كما أن الثواب ضد العقاب التفرقة بينهما أي: بين المدلس والمرسل الخفي بما ذكرنا من الفرق، والظاهر أن ابن الصلاح جعل التديليس أعم من الإرسال الخفي، فاعتبر في الأول اللقاء وعدمه، وفي الثاني عدم اللقاء فقط كما يظهر مما نقلناه عنه، والله أعلم بالصواب^(٤). ويدل على اعتبار اللقي تأييد لما ادعاه بالدلالة العقلية المستنبطة من النقل، وفاعل (يدل) قوله: إطباق أهل العلم في التديليس متعلق بالاعتبار دون المعاصرة وحدها أي: دون اعتبار المعاصرة حال كونها منفردة عن اللقي واعتباره، ودون قيد للاعتبار، وهو في الأصل ظرف

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٣.

(٢) لم أفق عليه.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٩.

(٤) الفصل بين المصطلحات بهذه الدقة لم يكن موجوداً عند المتقدمين، والنصوص متضاربة على أن المرسل الخفي قسم من المدلس لا قسيم له؛ لذا نقل المناوي عن النجم الغيظي قوله: الجمهور على أن المرسل الخفي قسم من المدلس لا قسيم له. والمختار عند المؤلف أنه قسيم له لا قسم منه. ينظر: اليواقيت والدرر ٢ / ٢٢. ينظر تعريف التديليس في: الكفاية: ص ٢٢، ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٩، وتقريب النووي ١ / ٢٢٣، وشرح التبصرة ١ / ١٨٠، اليواقيت والدرر ٢ / ٢٢. وينظر تحرير هذه المسألة في شرح نزهة النظر لإبراهيم اللاحم ص ٣١١-٣١٣.

مكان استعمل في معنى غير مجازا، فإن المعنى الأصلي لقولك: اتخذت دونك صديقا: اتخذت في مكان دون مكانك وأحط منه^(١)، فيكون غيرا له بطريق اللزوم، فاستفيد مغايرة المتخذ للمخاطب بهذا الطريق، لا الطريق الوضع اللغوي، ويشبه أن يكون دون هنا بمعنى غير التي تستعمل بمعنى لا، ويعبر عنها بالفارسية بقولهم: نا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾^(٢)، لا بد منه أي: لا فرق من ذلك الاعتبار، والمعنى: كل من اللقي والمعاصرة معتبران في التدليس، فلا يكتفى بالمعاصرة وحدها كما ذهب إليه ابن الصلاح. والجملة خبر أن إطباق أهل العلم بالحديث الإطباق والمطابقة والتطابق بمعنى الموافقة والإجماع، يقال: أطبق القوم على الأمر وطابقوا وتطابقوا: أجمعوا ووافق كل منهم الآخر فيه، وكان طبقة بالكسر أي: مطابقة وموافقة^(٣)، والجار متعلق بالعلم على أن رواية [١١٣/٢] المخضرمين متعلق بالإطباق، والمخضرم بضم الميم وفتح الخاء وسكون الضاد المعجمتين وفتح الراء^(٤) اسم مفعول من خضرم كدحرج يقال: ناقة مخضومة قطع طرف أذنها وامرأة مخضومة مخفوضة، أي: محتونة فالمخضرم الماضي نصف عمره في الجاهلية ونصف عمره في الإسلام، كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية أو من أدركهما، وشاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام كحسان^(٥) وليبد^(٦)^(٧)، والمراد بالمخضرمين هنا الذين أدركوا الجاهلية

(١) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٢٣٤، والبحر المحييط في التفسير لابن الأثير ٢/ ٨٥.

(٢) البقرة: ١٧٣.

(٣) ينظر: القاموس ص ٩٠٣.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢١٣.

(٥) هو: حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن مالك بن النجار الأنصاري، كان من فحول الشعراء في الجاهلية، ثم أسلم وصار شاعر الرسول ﷺ، توفي في خلافة علي رضي الله عنه. ينظر: الاستيعاب ١/ ٣٤٥-٣٥١، وأسد الغابة ٢/ ٦، والإصابة ٢/ ٥٥-٥٧.

(٦) هو: ليبد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر العامري، كان من فحول الشعراء، وفد على رسول الله ﷺ سنة وفد قومه بنو جعفر، كان من المؤلفات قلوبهم، فأحسن وحسن إسلامه، ولما أسلم ترك قول الشعر، فلم يقل غير بيت واحد (ت ٤١هـ). ينظر: الاستيعاب ٣/ ١٣٣٥-١٣٣٨، وأسد الغابة ٤/ ٢١٤-٢١٧، والإصابة ٥/ ٥٠٠-٥٠٤.

(٧) ينظر: الصحاح ٥/ ١٩١٤، والقاموس ص ١١٠٣.

وزمان النبي عليه الصلاة والسلام وأسلموا ولم يروه^(١)، كأبي عثمان النهدي بتقديم النون على الهاء الساكنة نسبة إلى نهد قبيلة باليمن كما في القاموس^(٢)، مات الإمام أبو عثمان النهدي بالبصرة سنة مائة من الهجرة، وهو ابن مائة وثلاثين وكان يصلي حتى يغشى عليه^(٣)، وقيس بن أبي حازم هو أبو عبد الله قيس بن أبي حازم الأحمسي بالحاء والسين المهملتين، نسبة إلى أحمس بطن من ضبيعة^(٤)، البجلي نسبة إلى بجيلة كسفينة حي باليمن من معد، الكوفي التابعي الجليل المخضرم، يعد في تابعي الكوفة أدرك الجاهلية وأسلم، وخرج ليبيع النبي ﷺ، فتوفي النبي ﷺ وهو في الطريق، وأبوه صحابي. روى قيس عن جماعات من الصحابة، وروى عنه جماعات من التابعين، قال أبو داود السجستاني: أجود الناس إسنادا قيس بن أبي حازم^(٥). توفي سنة أربع وثمانين، وقيل: ثمان وسبعين^(٦)، عن النبي ﷺ متعلق بالرواية من قبيل الإرسال أي: من جماعة الإرسال الحنفي، وعداده كما يقتضيه السوق لا من قبيل التدليس [١١٤ / ١] ولو كان مجرد المعاصرة أي: المعاصرة المجردة العارية عن اعتبار اللقي، يكتفى به في التدليس كما ذهب إليه ابن الصلاح، لكان هؤلاء أي: المخضرمون مدلسين وحاشاهم أن يكونوا من المدلسين، بل هم أعلى منهم؛ لأنهم عاصروا النبي عليه الصلاة والسلام قطعاً أي: معاصرة قطعية، فنصبه على المصدرية، ولكن لم يعرف هل لقوه أي: النبي عليه الصلاة والسلام أم لا أي: لم يلقوه، فالمعاصرة دائرة بين هذين الاحتمالين، فلا بد من قطع الاحتمال بإثبات اللقاء في التدليس ونفيه في الإرسال الحنفي؛ حتى يتميز

(١) ينظر: نزهة النظر ١ / ١١٣.

(٢) ص ٣٢٣.

(٣) هو: عبد الرحمن بن مل - بفتح الميم ويجوز ضمها وكسرهما بعد لام ثقيلة - ابن عمرو بن عدي بن وهب بن ربيعة أبو عثمان النهدي، مشهور بكنيته. ينظر: الاستيعاب ٢ / ٨٥٣-٨٥٥، وأسد الغابة ٣ / ٤٩٢، والإصابة ٥ / ٨٤-٨٥.

(٤) ينظر: الأنساب للسمعاني ١ / ١٢٥، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ١ / ٣٢.

(٥) ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري ص ١١٣.

(٦) ينظر: الاستيعاب ٣ / ١٢٨٥-١٢٨٦، وأسد الغابة ٤ / ٣٩٧، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢ / ٦١ والإصابة ٥ / ٣٩٢-٣٩٣.

أحدهما عن الآخر، قيل: الظاهر أن المخضرم من عرف عدم لقيه لا من لم يعرف أنه لقيهما، وبينهما فرق كما لا يخفى، فيكون حديثهم من المرسل الجلي قريبا من مراسيل الصحابة^(١). انتهى.

أقول: كان من الواجب أن يورد هذا الاعتراض على قول المصنف فيما سبق، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه، وجوابه أن المصنف جرى في هذا المقام على عبارته الأولى، ومراده من العبارتين أولا وآخرا عدم الثبوت؛ إذ لو ثبت الشيء لعرف كقوله تعالى: ﴿أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾^(٢) الآية حتى يطابق قوله في المتن: لم يلق؛ فإن المراد به عدم اللقاء قطعا. ثم العجب من قدماء المصنفين من أئمة الحديث ومتأخريهم كيف أدخلوا حديث المخضرمين ونحوهم في الأقسام التي جعلوها مردودة، وما هنا إلا سوء ظن بالأكابر الأعالي وملعبة بالملوك بما لا يليق بشأنهم العظيم العالي، ثم قد أثبتوا لهم الإرسال ونفوا عنهم التدليس إشارة إلى أن الإرسال الجلي هو الذي يليق بهم في هذا الباب دون [١١٥ / ٢] غيره^(٣)، مع أن التدليس أيضا فعله جماعة من الثقات كما صرح به بعض الأثبات، فإذا^(٤) لم يبق الفرق بين الإرسال والتدليس بالنسبة إليهم والحق الذي لا محيد عنه ما أسلفناه من ابن الصلاح، فارجع واعمل به؛ فإن فيه الفلاح، والله أعلم بأسباب النجاح^(٥).

(١) شرح القاري ص ٤٢٧.

(٢) يونس: ١٨.

(٣) قال الكمال بن أبي شريف: والتدليس إنما لطح به من لطح لأنه يوجب التوقف في قبول ما كان بصيغة محتملة لاحتمال كونه حذف الذي حدثه به وهو ضعيف، وهذا الاحتمال ممكن في المخضرمين فإنهم رووا عن التابعين فأكثروا عن ثقاتهم وضعفائهم، فلم يبق إلا التفرقة من حيث اللقي وعدمه. حاشية الكمال بن أبي شريف ص ٨٣-٨٤.

(٤) في (ق): (فماذا).

(٥) أي: يؤيد تعريف ابن الصلاح للتدليس، وأن التدليس أعم من الإرسال الحنفي، وكأن المصنف يعود إلى تعريف المتقدمين.

ومن قال القول في الأصل: التلفظ بما يفيد، ثم استعمل مجازاً في معانٍ أُخر^(١) كالعناية الصادقة بالشيء في قولك: فلان يقول بكذا أي: يعتني بشأنه، وكالاعتقاد في نحو: فلان يقول بقول أبي حنيفة، أي: يعتقده ويراه ويحكم به، وهو المراد في هذا المقام. وأشار بمن التبعية إلى أن هذا القول والرأي صدر عن كثير من أئمة الحديث ممن سيذكر، وهو من قبيل التأييد لمذهبه ومدعاه، فإن المدعى إذا ثبت بشهادة العدول وجب قبوله والحكم به، باشترط اللقاء في التدليس أي: كاشتراط إياه، وأشار بالاشتراط إلى أن وجود التدليس يتوقف على اللقاء، فلا يوجد ما لم يوجد اللقاء، الإمام الشافعي^(٢) الذي هو العريق في هذا الفن، الفريد في هذا الشأن، فوجب متابعتة وقد سبق ترجمته، وأبو بكر البزار^(٣) صاحب المسند الكبير كما سبق شرحه، والبزار بتقديم الزاي على الراء بمعنى بيع بزر الكتان، أي: زيتته بلغة البغاددة؛ لأن المقصود من البزر هو الزيت^(٤)، وكلام الخطيب حافظ المشرق كما مر بيانه^(٥) وأوائل الكتاب وهو مبتدأ خبره قوله: يقتضيه، وقوله في الكفاية^(٦) متعلق به وهو اسم كتاب له، يقتضيه^(٧) أي: الاشتراط المذكور وإن لم يكن تصريحاً فيه؛ ولذا أخره عن الأولين، على أن زمانه أيضاً متأخر [١١٦ / ٢] عن زمانهما كما سبق تواريخ وفياتهم، والاختصاص المطالبة بقضاء الدين وفصل الأمر فيه برده، ومنه قولهم: هذا يقتضي كذا، أي: يطالب قضاءه وفصله على الوجه المطلوب^(٨)، وهو المعتمد أي: الاشتراط المذكور هو وحده المستند إليه كالعماد، لا ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن تبعه من المتأخرين؛ إذ فيما ذهبوا

(١) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ١ / ٤٤.

(٢) ينظر: الرسالة ص ٣٧٨-٣٨٠.

(٣) عزاه إليه العراقي في التقييد والإيضاح ص ٩٧، وشرح التبصرة والتذكرة ١ / ٢٣٥.

(٤) سبق ترجمته والكلام فيه.

(٥) مخطوط [٢٥ / ١].

(٦) وهو كتاب الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق أبي عبد الله الورقي وإبراهيم حمدي المدني، نشرته المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، وهو في مجلد واحد.

(٧) ينظر: الكفاية ص ٣٥٧.

(٨) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي ٣ / ٣١٨.

إليه المخذور المذكور، وقد أجبنا عنه فيما سبق، ولكل وجهة، ويعرف عدم الملاقاة أي: عدم ملاقاة الراوي المدلس من روى عنه الحديث بأربعة أمور: ثلاثة منها متفق عليها، وواحد مختلف فيه، ياخباره أي: الراوي المدلس عن نفسه بذلك أي: بعدم الملاقاة، وهو الأمر الأول، قدمه لأنه أقوى طريق المعرفة؛ إذ لا اشتباه فيه أصلاً، ولا يحتمل التأويل قطعاً؛ ولذا يقدم ضمير المتكلم في الأعرافية على الخطاب والغيبة، ما عدا الاسم الله، فإنه أعرف المعارف عند سيوييه، وقال في المنام: إني قد عُفرت بذلك، وبسبب أي قلت: لفظة الله مرتجل، وما قلت بالوضع الآخر والاشتقاق^(١)، عجباً من معرفته، وقد شارك فيها أرباب الحقائق؛ أو بجزم إمام مطلع على عدم الملاقاة عارف بالتاريخ؛ كالإمام أحمد في حديث العوام بن حوشب الراوي عن عبد الله بن أبي أوفى، فإنه نص على أن ابن حوشب لم يلق ابن أبي أوفى، وقد سبق الحديث^(٢).

وهذا هو الأمر الثاني والثالث، فإن النص إما على عدم سماعه منه مطلقاً، وإما على عدم سماعه منه ذلك الحديث بخصوصه، فهما أمران، والرابع ما أشار إليه بقوله: ولا يكفي في معرفته عدم الملاقاة أن يقع في بعض الطرق، أي: طرق [١١٧ / ٢] الحديث الذي قيل فيه: إنه مدلس، لم يقع لراويه ملاقاة المروي عنه زيادة راو أو أكثر كما قاله بعضهم^(٣) بينهما أي: بين من روى بصيغة تحتمل السماع وبين المروي عنه، يعني أن هذه الزيادة ليست من أسباب المعرفة قطعاً، وإن جعلها بعضهم، منها: وقال، وهذا القسم الرابع يشتهبه على كثير من أهل الحديث؛ لأنه ربما كان الحكم للزائد، وربما كان للناقص، فيكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد. ومن هذا جمع بينه وبين خفي الأسانيد، وإن كان ابن الصلاح جعلهما نوعين^(٤)، وتبعه المصنف، فظهر أن هذا الرابع اختلف في كونه مما يعرف

(١) لم أقف عليه عند سيوييه. وينظر: الدر المصون للسمن الحلي ١ / ٢٤، واللباب في علوم الكتاب للنعماني ١ /

١٣٨، وفي معنى لا إله إلا الله للزركشي ١ / ١٣٨.

(٢) ص ٣٩٠.

(٣) ينظر: شرح القاري ص ٤٢٧.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة ٢ / ١١٦.

به عدم الملاقاة أو لا، لا احتمال أن يكون هذا النوع الذي وقع في بعض طرقه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد، وهو أن يزيد الراوي في إسناد واحد رجلا أو أكثر وهما منه وغلطا، فإذا حملت الزيادة المشعرة بالوصل على الوهم والغلط بقي السند على الانقطاع والحذف^(١)، وما هو إلا تدليس أو إرسال خفي. والمزيد إما مصدر ميمي بمعنى الزيادة كالخيد بمعنى الحيدودة، أي: الميل، ومنه الحيدود في لسان العامة للحراميين، فإنهم يسكنون الحيد كالميل بالفتح، وهو كل نتوء في جبل، ويحيدون أي: يميلون من الحق إلى الباطل^(٢)، وإما مفعول بمعنى يزداد كالمبيع بمعنى يباع، وفي التنزيل: ﴿هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾^(٣)، فإنه يتخرج على هذين الوجهين^(٤).

ولا يُحْكَم بصيغة المجهول، وهو جواب ما يقال: إن احتمال كونه من نوع المزيد مما يشعر باتصال سنده وحمله على السماع، فكيف لا يحكم بالملاقاة والعمل بمقتضاها الذي هو القبول في هذه الصورة أي: التي وقعت في بعض طرقها زيادة راو [١١٨/٢] أو بحكم كلي لا يبقى وراءه أمر آخر محتمل، فالمراد بالكلي القطعي كما هو الظاهر أي: بحكم قطعي في أحد الجانبين، وهو جانب الملاقاة والحمل^(٥) على الاتصال والحكم بالقبول، وجانب عدم الملاقاة والحمل على الانقطاع والحكم بالرد، أي: لا يحكم قطعا لا بكونه من قبيل الأول ولا بكونه من قبيل الثاني؛ لتعارض احتمال الاتصال بأن يروي ثقة عن ثقة حديثا مرة بواسطة عن رجل، ومرة رواه ذلك الرجل نفسه بغير واسطة، فإن الأصل في مثل هذا عدم الزيادة والانقطاع بأن لا يسمع الراوي عن المروي عنه، بل عن آخر أسقط من البين، وتكون تلك الزيادة وهما وغلطا، فإذا تعارض الاحتمالان من غير مرجح لأحدهما سقط العمل بهما.

(١) والصواب ان الإسناد يبقى متصل بدونها

(٢) ينظر: الصحاح ٢ / ٤٦٧، والقاموس ص ٢٧٩.

(٣) ق: ٣٠.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٥ / ١٤٣.

(٥) في (ق): (الحكم).

والحاصل أن وقوع زيادة راو في بعض الطرق لا يوجب الحكم بالتدليس بالنسبة إلى عدم وقوعها في بعض آخر، وخلاصته ما في مقدمة ابن الصلاح أن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظ (عن) في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله، ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد، وإن كان فيه تصريح بالسمع أو بالإخبار فجائز أن يكون قد سمع ذلك عن رجل عنه، ثم منه لنفسه، اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً. وأيضاً فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك أن يذكر السماعين، فإذا لم يجيء عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة، فلا يحكم بمجرد هذه الزيادة بالتدليس؛ لاحتمال أن يكون هذا الزائد من المزيد في متصل الأسانيد، وسيجيء تفسيره في المخالفة.

وقد صنف فيه أي: في المرسل الحنفي وبيانه الخطيب أبو بكر البغدادي كتاب التفصيل أي: التبيين والتوضيح بقرينة قوله: لمبهم المراسيل^(١) قد مر معنا الإبهام بإيضاح تام، والمراسيل جمع مرسل كالمسانيد جمع مسند، والإضافة كجرد قطيفة^(٢) أي: المراسيل المبهمة، فإنها من حيث إبهامها تحتاج إلى الإيضاح، [١١٩ / ٢] فالمراسيل المبهمة كالمراسيل الخفية؛ لأن الخفاء يستعمل في مقابلة الظهور، وكتاب المزيد في متصل الأسانيد أي: وصنف في نوع المزيد أي: مزيد الإسناد كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد، واستوعب فيهما مسائل صورتين، وكان على المصنف أن يزيد لفظ التمييز كما قال ابن الصلاح: قد ألف الخطيب الحافظ في هذا النوع أي: نوع المزيد كتاباً سماه كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد^(٣)، وإنما أطلق لفظ فيه بناء على ظهور المراد، فإن كون اسم الكتاب "كتاب التفصيل لمبهم المراسيل" يدل على أنه مؤلف في نوع الإرسال الحنفي، وكذا كون اسمه "تمييز المزيد" يدل

(١) ينظر: الرسالة المستطرفة ص ١٢٢. قال علي بن حسن الأثري -أحد محققي النزهة-: وقد حفظ لنا النووي زيد هذا الكتاب في مختصر له، توجد منه نسخة خطية في مكتبة الأسكيريال (رقم ١٦٩٧). النكت على نزهة النظر للأثري ص ١١٦.

(٢) أي: من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، فإن الأصل: قطيفة جرد، أي: القطفة التي انجرد حملها وخلقت. ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ١ / ٤٨٧، وعمدة القاري للعبني ٢١ / ٢٤٤.

(٣) كتاب المزيد في متصل الأسانيد. أشار إليه ابن الصلاح في المقدمة ص ٢٨٧، ووجه إليه بعض الانتقادات.

على أنه مصنف في نوع المزيد، وقدم الأول لتقدمه، ومن حيث إنه مبحث عنه أصالة، فإن ذكر المزيد وقع بطريق الاستطراد؛ إذ موضعه الأصلي مبحث المخالفة وأقسامها كما سيأتي. وانتهت ههنا أي: في المرسل الخفي، يقال: انتهى الشيء وتناهى بلغ نهايته^(١)، كما قال البيهقي: الانتهاء: **بعايت رسيدين**، والتزكيب يدل على غاية وبلوغ، ومقصود المصنف من الإخبار بالانتهاء تمييز الأقسام بعضها من بعض، وربط الكلام الآتي بما قبله، ووصلا للماضي بما بعده؛ مراعاة للدمج كما لا يخفى، فيكون كفصل الخطاب في أوائل الكتاب، أقسام حكم الساقط من الإسناد أي: المحذوف، قيل: الأنسب تقديم الحكم على الأقسام؛ إذ الأقسام للساقط والأحكام للأقسام، بأن يقول: وانتهى هنا حكم أقسام الساقط، بل حق العبارة أن يقال: وانتهت هنا أقسام المردود والسقط وأحكامه^(٢). انتهى.

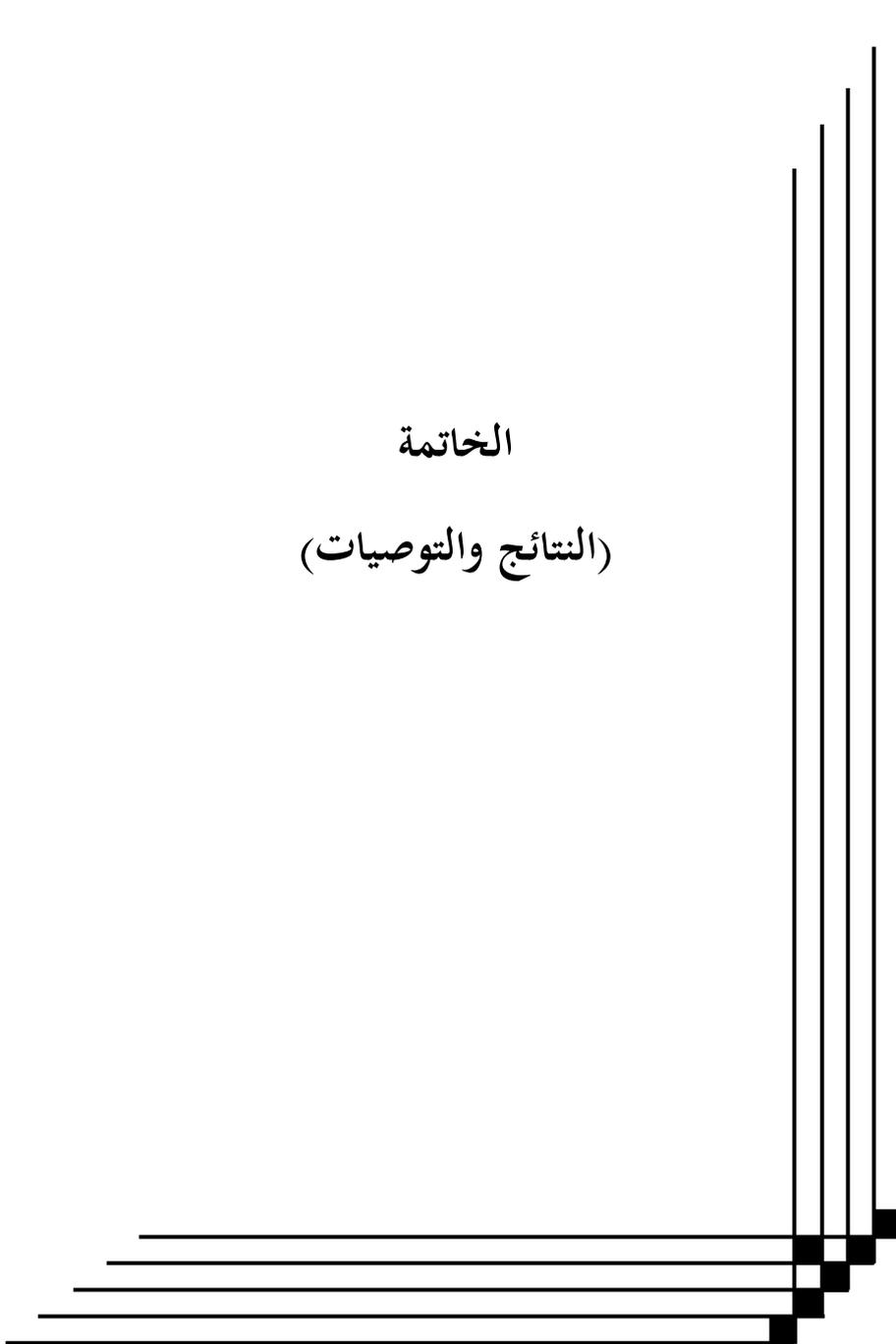
ويمكن أن يقال: وحّد المصنف الحكم؛ لأنه ليس ههنا أحكام في الحقيقة، بل حكم واحد، هو الرد المترتب على السقوط. ولما كان المقصود الأصلي من بيان الأقسام المردودة تعريف الحكم جعل الانتهاء لأقسام الحكم دون العكس، كأن الأقسام للحكم لا للمردود؛ بناء على أصالته وكونه أثراً مترتباً عليها، كالغاية المترتبة على ما هي [١٢٠ / ٢] ثمرة له، وفيه اعتبار آخر دقيق لا يدق بابه إلا من له اليد الطولى في باب الدخول في الدقائق، وهو أن إضافة الأقسام إلى الحكم بيانية، والحكم من قولهم: الحكم أن تقضي على شيء بشيء، فتقول: هو كذا وليس بكذا^(٣)، على أنه من قبيل إطلاق المصدر على المفعول مجازاً، كإطلاق الخلق على المخلوق، والمعنى: انتهت أقسام الساقط التي هي المحكوم بأنها كذا وكذا؛ كالمعلق والمرسل والمعضل وغير ذلك.

(١) ينظر: الصحاح ٦/ ٢٥١٨، والقاموس ص ١٣٤١.

(٢) شرح القاري ص ٤٢٨.

(٣) المفردات ص ٢٤٨.

الخاتمة
(النتائج والتوصيات)



أولاً: النتائج:

القسم الذي قمت بتحقيقه بدأ بالحسن لذاته، ثم الكلام حول قولهم: حسن صحيح، ثم زيادة الثقة، ثم الكلام عن المحفوظ والشاذ، والمعروف والمنكر، ثم المتابع ومراتبه، فالشاهد والكلام عن الاعتبار، فالحديث المحكم والمختلف والناسخ والمنسوخ، ثم انتقل الحافظ في الكلام عن أقسام المردود كالمعلق والمرسل والمعضل والمنقطع والمدلس إلى أن انتهت إلى الحديث عن المرسل الحنفي، وقد خرجت من خلاله بالنتائج التالية:

١. امتاز هذا الشرح بالبساطة وإيراد ما يشكل على شكل سؤال وجواب، وتلخيص

المسائل بعد الانتهاء منها غالباً، كما طوّع اللغة أحياناً لخدمة علوم الحديث.

٢. اعتماده في الشرح على عدد من أمهات كتب علوم الحديث ككتاب ابن الصلاح

وشرح التبصرة للعراقي وفتح المغيث للسخاوي وغيرها من الكتب، كما اعتمد على

أوسع شروح النزهة كشرح القاري.

٣. استفاد من كتب التراجم والأنساب فترجم ل (٣٨) علماً، واشتملت الترجمة غالباً

على الاسم كاملاً، كما اهتم بذكر قبائل المترجم لهم وأنسابهم وبلدانهم وبعض

أحداث عصرهم، وحقق بعض المسائل المتعلقة بهم.

٤. ظهرت قوة المصنف في اللغة، والتي طوعها في الرد على ١٨ اعتراض اعترض فيه

على الحافظ من قبل تلامذته كابن قطلوبغا والكمال بن أبي شريف وبعضها من

القاري.

٥. اعترض المصنف على القاري قرابة ٢٧ اعتراضاً غالبها اعتراضات لغوية.

٦. حرر أسماء بعض الكتب وأثبت نسبتها إلى مؤلفيها.

٧. رجع إلى أمهات كتب الغريب كالمفردات والصحاح والقاموس وكتب غريب

الحديث، وأسهب في النقل عن بعض منها.

٨. ظهور اعتزاز المصنف باللغة العربية وحببه الشديد لها، والذي جعله يشيد بدقة اختيارات الحافظ لألفاظه وإن لم يقر ببلاغة الحافظ.
٩. جمع عددًا كبيرًا من أقوال العلماء في عدة علوم وفنون؛ مما يعين على إثراء حصيلة الباحث العلمية.
١٠. اشتمل الشرح على قرابة (٨٠) حديثًا أخرجتها وحكمت على غالبها، أورد المصنف منها ٢١ حديثًا ضعيفًا، وتسعة أحاديث موضوعة، فيها بعض الآثار.

ثانيا: التوصيات:

وفيما يلي بعض التوصيات التي خرجت بها:

١. تجريد هذا الشرح من استطرادات المصنف لتظهر زبدة هذا الكتاب.
٢. دراسة المصطلحات المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة، وهذا خاص بطلبة قسم العقيدة.
٣. استخراج المسائل اللغوية التي تعرض لها المصنف وإخراجها في رسالة مستقلة، وهذا خاص بطلبة قسم اللغة.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



الفهارس العلمية

- فهرس الآيات القرآنية.
 - فهرس الأحاديث والآثار.
 - فهرس الأعلام المترجمين.
 - فهرس الأشعار والأمثال.
 - فهرس الأماكن والبلدان.
 - فهرس القبائل والطوائف.
 - فهرس مصادر المؤلف.
 - فهرس المصادر والمراجع.
 - فهرس الموضوعات.
- 
-
-

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	الصفحة
	سورة البقرة	
١	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [٦]	٢٢٦
٢	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [٢٩]	٢٤٦
٣	﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [٢٩]	٢٤٦
٤	﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ [٣١]	١٣٧
٥	﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ﴾ [١٠٢]	١٧٤
٦	﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [١٠٢]	٢٦٩
٧	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ [١٠٤]	٢٨١
٨	﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّمَّنَّهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [١٠٦]	٣٠٤
٩	﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [١٣٥]	٢٣١
١٠	﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [١٤٤]	٢٤٢
١١	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمُوتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [١٥٤]	٣٠٩
١٢	﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [١٧٣]	٤١٠
١٣	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [١٧٩]	٢٤٨
١٤	﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [١٨٥]	٢١٨
١٥	﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [١٨٧]	٢٨٢
١٦	﴿الْحُبُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [١٩٧]	٢١٤
١٧	﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [٢٢٩]	٢٨٢
١٨	﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [٢٥٥]	٢٨٩

م	الآية	الصفحة
١٩	﴿إِلَّا أَنْ تُغَمِّضُوا فِيهِ﴾ [٢٦٧]	١٣١
٢٠	﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ﴾ [٢٧٣]	٣٦٣
٢١	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾ [٢٨٢]	١٣٦
٢٢	﴿إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [٢٨٦]	١٤٦
سورة آل عمران		
٢٣	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [١٨]	٢٢٩
٢٤	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [١٨]	٢٨٤
٢٥	﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [٣١]	٣٧٩
٢٦	﴿وَيَعْلَمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [٤٨]	٢٤١
٢٧	﴿إِنِّي مُتَوَقِّئُكُمْ﴾ [٥٥]	١٧٤
٢٨	﴿إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [١٠٣]	٣٠٦
٢٩	﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [١٤٧]	٣١٤
سورة النساء		
٣٠	﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [٦]	١٣٤
٣١	﴿وَوَدَّخَلُّهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [٥٧]	٢٠١
٣٢	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [٨٠]	٣٠٠
٣٣	﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [٩٦]	١٣٤
٣٤	﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [١٠٢]	١٢٨
٣٥	﴿قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [١٧٤]	٢٤٨
سورة المائدة		
٣٦	﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [٤٤]	٢٤٧

م	الآية	الصفحة
	سورة الأعراف	
٣٧	﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [١٦٣]	٢٨٢
٣٨	﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [١٨٠]	٢٥٥
	سورة الأنعام	
٣٩	﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [١٠٣]	٣٨٦
٤٠	﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [١٠٩]	٢٨٢
	سورة الأنفال	
٤١	﴿إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِن عِنْدِكَ﴾ [٣٢]	١٢٥
٤٢	﴿إِن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾ [٣٨]	١١٤
	سورة التوبة	
٤٣	﴿وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [١٢]	٣٣٥
٤٤	﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [٣٦]	٢١٤
٤٥	﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [٣٧]	٢٥٩
٤٦	﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾ [٣٩]	١١٤
٤٧	﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [٤٠]	١١٤
٤٨	﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ [٤٠]	١٦٥
٤٩	﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [١٢٨]	١١١
	سورة يونس	
٥٠	﴿أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [١٨]	٤١٢
٥١	﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا﴾ [٨٩]	١١٨

م	الآية	الصفحة
	سورة هود	
٥٢	﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾ [٤٥]	٢٣٠
	سورة يوسف	
٥٣	﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [٧٢]	٢٧٦
٥٤	﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ [٧٥]	٣٣٧
٥٥	﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [٧٦]	٣٣١
	سورة الرعد	
٥٦	﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [٣٩]	٢٨٠
	سورة الحجر	
٥٧	﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [٤٤]	٢٣٩
٥٨	﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [٥٠]	١٦١
	سورة النحل	
٥٩	﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٣٢]	٢٠٠
٦٠	﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [٣٨]	٢٨٧
٦١	﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٤٣]	٣٣١
٦٢	﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [٦٨]	١٣٦
٦٣	﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [٨٣]	١٨٥
	سورة الإسراء	
٦٤	﴿إِنَّهُ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [٣١]	٣٢٨
٦٥	﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٨٥]	٣٣٢
٦٦	﴿أَيَّا مَا تَدْعُونَ﴾ [١١٠]	٢٥٥

م	الآية	الصفحة
	سورة الكهف	
٦٧	﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا﴾ [٢٨]	١٤٧
٦٨	﴿كَلِمَاتٍ الْجُتَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [٣٣]	٢٦٤
٦٩	﴿وَأَتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبِيًّا ﴿٨٥﴾ فَأَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [٨٥، ٨٤]	٢٦٨
	سورة مريم	
٧٠	﴿تَسَاقَطْ عَلَيْكَ﴾ [٢٥]	٣٢٧
	سورة الأنبياء	
٧١	﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٦٩]	٢٧٠
٧٢	﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ [٧٩]	٢٠٥
٧٣	﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ﴾ [٨٢]	١٨١
٧٤	﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [٩٠]	٨٩
٧٥	﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [١٠٨]	١٢٤
	سورة الحج	
٧٦	﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٣٨]	١٣٤
	سورة الفرقان	
٧٧	﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ﴾ [١]	٢٦٧
٧٨	﴿يَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ [٢٥]	٣٢٩
٧٩	﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [٥٠]	٣٤٧
٨٠	﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾ [٦١]	٢٦٧
٨١	﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ﴾ [٦٩]	٣٢٨
	سورة النمل	
٨٢	﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [٧٢]	٣٣٣

م	الآية	الصفحة
	سورة العنكبوت	
٨٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [٦٢]	٢٤٨
	سورة الروم	
٨٤	﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ﴾ [٤٨]	٣٥٤
	سورة لقمان	
٨٥	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَنْجَارٍ مَا نَفَذْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [٢٧]	٢٩٠
	سورة السجدة	
٨٦	﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ [٧]	٢٧٩
	سورة الأحزاب	
٨٧	﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ [١٨]	٢٤٢
٨٨	﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [٣٨]	٢٨٥
	سورة سبأ	
٨٩	﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [٥٢]	٣٦٣
	سورة فاطر	
٩٠	﴿كُلُّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [١٣]	٣٢٩
	سورة الزمر	
٩١	﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [٤٢]	١٧٤
	سورة غافر	
٩٢	﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾ [٣٧، ٣٦]	٢٦٨
٩٣	﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [٤٦]	٢٧١

م	الآية	الصفحة
	سورة الزخرف	
٩٤	﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ [١٥]	٢٣٩
٩٥	﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً﴾ [١٩]	٢٦٧
٩٦	﴿لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [٣٩]	٣٤٥
٩٧	﴿أَلَهْتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [٥٨]	٣٥٩
	سورة الأحقاف	
٩٨	﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [٣٢]	١١٨
	سورة الفتح	
٩٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [١٠]	٣٠٠
	سورة الحجرات	
١٠٠	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾ [٢]	٢٨٢
	سورة ق	
١٠١	﴿هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾ [٣٠]	٤١٥
١٠٢	﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [٣٥]	١٦٦
	سورة الذاريات	
١٠٣	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [٥٦]	٢٤٨
	سورة النجم	
١٠٤	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [٤، ٣]	٣٠١
	سورة القمر	
١٠٥	﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [٤٨]	٣١٤
	سورة الواقعة	
١٠٦	﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كاذِبَةٌ﴾ [٢]	٣٩٥

م	الآية	الصفحة
	سورة المجادلة	
١٠٧	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً﴾ [١٢]	٣٠١
١٠٨	﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ﴾ [١٣]	٣٠١
	سورة الجمعة	
١٠٩	﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [٩]	٣٠٧
	سورة المنافقون	
١١٠	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [٦]	٢٢٦
	سورة التغابن	
١١١	﴿وَاسْتَعْنَى اللَّهُ﴾ [٦]	١٣٠
	سورة المدثر	
١١٢	﴿وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾ [٣٤]	١٣٤
١١٣	﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [٣٨]	٣٣٠
	سورة الإنسان	
١١٤	﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [٢٤]	١١٠
	سورة عبس	
١١٥	﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [٢١]	٣٠٧
١١٦	﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ﴾ [٣٨]	١٣٤
	سورة التكويد	
١١٧	﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [٦]	٢٧٠
	سورة البروج	
١١٨	﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [١٢]	١٦١

م	الآية	الصفحة
	سورة البلد	
١١٩	﴿فَأَنْقُ رَقَبَةً﴾ [١٣]	٢٤٧
١٢٠	﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [١٧]	٢٤٧
	سورة العلق	
١٢١	﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [٥]	١٣٧
	سورة الزلزلة	
١٢٢	﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [٥]	٣٢٩



فهرس الأحاديث والآثار

م	الحديث أو الأثر	الصفحة
١	ابنتك مردودة عليك	٢٧٨
٢	أبو حنيفة سراج أمتي	٣٧٧
٣	أجد نفس ريكم من قبل اليمن	٢٤٩
٤	احتجم ﷺ وهو صائم	٣١٩
٥	احتجم ﷺ وهو محرم صائم	٣١٩
٦	أحياء الله وكلمه وقال: يا عبد الله، ما تريد؟ قال: أن أرجع إلى الدنيا فأستشهد مرة أخرى	٣١٢
٧	أخذ ﷺ بيد مجذوم، فأدخلها معه في القصعة ثم قال: كل ثقة بالله وتوكلا على الله	٢٧٣
٨	ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين	٣٦٨
٩	الآدمي بنيان الرّب، ملعون من هدم بنيان الرب	٩٠
١٠	إذا التقى الحتانان	٣١٧
١١	إذا تغولت الغيلان فعليكم بالأذان	٢٥٨
١٢	إذا تكاملت العدّتان	٢١٨
١٣	إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه، فإنّ الله خلق آدم على صورته	٩٩
١٤	استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي، واستأذنت أن أزور قبرها فأذن لي	٣٠٩
١٥	أسرعوا السير سراعاً؛ فإن كان شيء يعدي فهو هذا	٢٦٢
١٦	أفطر الحاجم والمحجوم	٣١٩
١٧	أكل ﷺ من كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ	٣١٦
١٨	ألا نزعتم جلدها فديغتموه فاستمتعتم به؟!	٢١٢
١٩	إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم	٢١٧
٢٠	إنّ الله خلق آدم على صورته	٢٤٩، ٩٩

م	الحديث أو الأثر	الصفحة
٢١	إن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل عام مرة، وإنه قد عارضني به العام مرتين، ولا أرى الأجل إلا قد اقترب	٢٧٥
٢٢	أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه	١٧٧
٢٣	إن في أمي رجلاً يقال له أبو حنيفة هو سراج الأمة	٣٧٧، ٦٦
٢٤	إن كان الشؤم في شيء	٢٨٣
٢٥	إن كان ففي المرأة والفرس والمسكن	٢٨٣
٢٦	إن من القرف التلف	٢٨٢
٢٧	إن هذا الإنسان بنيان الله، ملعون من هدم بنيانه	٩٠
٢٨	أنتم أعلم بأمور دنياكم	٢٨٠
٢٩	أنتم اليوم خير أهل الأرض	٣١٢
٣٠	إنما الماء من الماء	٣١٧
٣١	إنما الولاء لمن أعتق	١٧٧
٣٢	أعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن؟ من قرأ "الله الواحد الصمد" فقد قرأ ثلث القرآن	٣٦٦
٣٣	أبما إهاب دبغ فقد طهر	٢١٢
٣٤	بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده	٣١٥
٣٥	التدليس أخو الكذب	٣٩٧، ٣٤٩
٣٦	التدليس في الحديث أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس	٣٩٧
٣٧	تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في الله	١٥٦
٣٨	توضؤوا مما مسته النار	٣١٤
٣٩	حديث الأعمال بالنيات	١٧٣
٤٠	حديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة	٣٢٣
٤١	حسنات الأبرار سيئات المقربين	٣٧٨
٤٢	خير أمي القرن الذين يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته	٣٦٣

م	الحديث أو الأثر	الصفحة
٤٣	سدوا مجاريه بالجوع والعطش	٢١٧
٤٤	الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين	٢١٥، ٢٣٠
٤٥	الشهر هكذا وهكذا	٢١٤
٤٦	شهرًا عيد لا ينقصان	٢١٨
٤٧	طعن أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة	٣٣٦
٤٨	طوبى لمن رأني، ولمن رأى من رأني، ولمن رأى من رأى من رأني	٤٠٤
٤٩	طوبى لمن طال عمره وحسن عمله؛ فإن الشيطان إنما يغيظه الإيمان والطاعة	١٨٨
٥٠	الظلم ظلمات يوم القيامة	٤٠٠
٥١	فاستقرتتهن	٣٤٨
٥٢	فاقدروا ثلاثين	٢٢٥
٥٣	فأكملوا العدة ثلاثين	٢٢٠، ٢١٥
٥٤	فإن غم عليكم	٢١٦
٥٥	فإن غم عليكم فاقدروا له	٢٢٠، ٧٠
٥٦	فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين	٢٣٢
٥٧	فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين	٢٣٢
٥٨	فإن غُمِّي	٢٣٢
٥٩	فر من الجذوم فرارك من الأسد	٢٦١
٦٠	فرض <small>صَلَّى</small> زكاة الفطر من رمضان على كل حرٍّ أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين	١٤٣
٦١	فأكملوا ثلاثين	٢٢٤
٦٢	فمن أعدى الأول؟!	٢٧٢، ٢٧٨، ٢٧٩
٦٣	فناء أمتي بالطعن والطاعون	٣٣٦
٦٤	فهو أوعب للغسل	٢٩١
٦٥	قصة إسلام هرمزان على يد عمر رضي الله عنه	٣٧٥

م	الحديث أو الأثر	الصفحة
٦٦	كان ﷺ إذا أراد الغائط أبعد المذهب	٣٦٧
٦٧	كان ﷺ يتفائل ولا يتطير	٢٥٧
٦٨	كان ﷺ يتوضأ عند كل صلاة	٣١٦
٦٩	كان ابن عمر ينزل منازلهم، ويصلي في كل مكان صلى فيه، ويترك ناقته في مبارك ناقته	٢١٤
٧٠	كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار	٣١٣
٧١	كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهي عنها	٣١٨
٧٢	كان حقاً على الله أن يُدخله الجنة	١١١
٧٣	كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول إذا رأى بحراً: يا بحر، متى تعود ناراً؟	٢٧٠
٧٤	كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبت	١٢٥
٧٥	كل ثقة بالله وتوكلاً على الله	٢٧٣
٧٦	كلوا البلح بالتمر؛ فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الحديد بالخلق	١٨٧
٧٧	كنت كنتاً مخفياً	٣٠٦
٧٨	كنت نهيتمكم	٣٠٦، ٦٧، ٣١١
٧٩	كنت نهيتمكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فإنها تذكر الآخرة	٣٠٨
٨٠	كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها	٣٠٤
٨١	لا تحمدوا إلا الله فما في رزق الله حول لغيره	٣٧٦
٨٢	لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع فيها رب العزة قدمه	٢٤٩
٨٣	لا تزال هذه الأمة تحت يد الله وكنفه ما لم يمال قراؤها أمراءها	١٩٢
٨٤	لا تسبوا الرياح؛ فإنها من نفس الرحمن	٢٤٩
٨٥	لا عدوى	٢٧٤
٨٦	لا عدوى ولا طيرة ولا غول	٢٥٦
٨٧	لا عدوى ولا هامة ولا صفر	٢٥٦

م	الحديث أو الأثر	الصفحة
٨٨	لا غول ولكن السعالي	٢٥٨
٨٩	لا يُدخِل أحدًا منكم عمله الجنة، ولا يجيره من النار، ولا أنا، إلا برحمة الله	٢٠٠
٩٠	لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم	١٨٦
٩١	لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: هذا خلق الله الخلق فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل: آمنت بالله	١٥٦
٩٢	لا يعدي شيء شيئاً	٢٧٤
٩٣	لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين	٣٦٤
٩٤	لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار	٢٨٧
٩٥	لا يورد ممرض على مصح	٢٦٢
٩٦	لا يوردن ذو عاهة على مصح	٢٦٣
٩٧	لأبشرك بما - يا علي - فبشر بما أمتي من بعدي: الصدقة على وجهها، واصطناع المعروف، وبر الوالدين، وصلة الرحم تحول الشقاء سعادة وتزيد في العمر وتقي مصارع السوء	٢٨٠
٩٨	لبس الله عليهم الشجرة ومكانها، فلم يعرفوا أين هي	٣١٢
٩٩	لعن الله زوارات القبور	٣١١، ٦٧
١٠٠	لعن زوارات القبور	٣١٠، ٦٧
١٠١	لما رأى عمر رضي الله عنه حرص الناس على التعبد تحتها قطعها حتى لا تعبد من دون الله ولو بعد حين	٣١٢
١٠٢	اللهم علمه الكتاب	١٩٤
١٠٣	لو أخذوا إهابها فذبغوه فانتفعوا به	٢١٢
١٠٤	لو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة	٣١٢
١٠٥	لو لم يستثنوا لما بينت لهم آخر الأبد	٣٦٥
١٠٦	مقامك بمكة خير	١٩٥
١٠٧	من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة	١٩٦
١٠٨	من أكل من هذه الشجرة - يريد الثوم - فلا يغشانا في مساجدنا	٣١٦

م	الحديث أو الأثر	الصفحة
١٠٩	من آمن بالله وبرسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقاً على الله أن يدخله الجنة	١١١
١١٠	من عرف نفسه فقد عرف ربه	٣٧٨
١١١	من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم	١٣٦
١١٢	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته قال: وما جائزته يا رسول الله؟ قال: يوم وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه	١٩٩، ١٩٩
١١٣	من هدم بنيان الله فهو ملعون	٩٠
١١٤	المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين	٣٦٤
١١٥	الناس عيال أبي حنيفة في الفقه	٣٧٦
١١٦	هجرتك يا عم آخر هجرة، كما أن نبوتي آخر نبوة	١٩٥
١١٧	هل له أحد؟ فقالوا: لا إلا غلام أي: مملوك كان أعتقه، فجعل النبي -عليه السلام- ميراثه له ودفعه إليه	١٧٦
١١٨	وافقت ربي في ثلاث	٣٤٨
١١٩	وبلغني عن أمهات المؤمنين شيء فاستقرتنيهن	٣٤٨
١٢٠	الوضوء بعد النوم، فإنه لا يدري أين باتت يده	٣١٦
١٢١	الوضوء قبل الطعام	٣١٥
١٢٢	وكنتم نهيتمكم عن الانتباز في الأوعية، فانتبذوا في كل وعاء، ولا تشربوا مسكراً	٣١١
١٢٣	ولا تقولوا هُجراً	٣١٠، ٦٧
١٢٤	يا إبراهيم، خف مني كما تخاف من السبع الضاري	٢٦١
١٢٥	يا قنبر، كنت بالأمس لي فصرت اليوم مثلي، وهبتك لمن وهب لي	١٧٦
١٢٦	يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا، فيقول: ما عملته فيختم على فيه	٣٨٣
١٢٧	يكون بعد النبي ﷺ نور يكنى بأبي حنيفة وفي عين العلم	٣٧٧

فهرس الأعلام المترجمين

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
١	أبان بن عثمان بن عفان الأموي أبو سعيد	٣٥٩
٢	إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق المروزي	١٩٢
٣	إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن علوان بن كامل التنوخي	٢٠
٤	إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق المشهور بالزجاج	١٢٩
٥	إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي أبو إسحاق الشيرازي	١٩٣
٦	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهرا بن إسحاق الإسفراييني	١٩٣
٧	إبراهيم بن محمد بن السري البغدادي أبو إسحاق الزجاج	١٩٣
٨	إبراهيم بن محمد بن شهاب الدين البرماوي الأنصاري	٥٧
٩	ابن أبي حاتم = عبد الرحمن بن أبي حاتم أبو محمد الرازي	١٨٨
١٠	ابن الجزري = محمد بن محمد بن محمد بن علي شمس الدين العمري	٣٨٠
١١	ابن الشحنة = محمد بن محمد أبو الوليد محب الدين الحلبي	٣٧٣
١٢	ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين أبو عمرو الشهرزوري	٩١
١٣	ابن القطان = محمد بن علي	١٤
١٤	ابن المبارك = عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة	١٥١
١٥	ابن المديني = علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم أبو الحسن المديني	١٥٢
١٦	ابن الملقن = عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الأندلسي ثم المصري	٢١
١٧	ابن الملك = عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين الرومي الفقيه الحنفي	٣١٥
١٨	ابن جزيج = عبد الملك بن عبد العزيز أبو الوليد وأبو خالد المكي	١٧٨
١٩	ابن حبان = محمد بن حبان أبو حاتم البستي	١٥٤
٢٠	ابن خزيمة = محمد بن إسحاق أبو بكر النيسابوري الشافعي	١٢١
٢١	ابن راهويه = إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو محمد المروزي	١٤٩
٢٢	ابن شاهين = عمر بن أحمد بن عثمان أبو حفص البغدادي الواعظ	٢٩٥

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
٢٣	ابن عربي = محمد بن علي بن محمد ابن العربي	٣٧
٢٤	ابن عليّة = إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري	١٥٠
٢٥	ابن عيينة = سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي	١٧٠
٢٦	ابن فارس = أحمد بن فارس بن زكريا القزويني أبو الحسين الرازي	٣٩١
٢٧	ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري	٢٩٤
٢٨	ابن قيم الجوزية = محمد بن أبي بكر الدمشقي أبو عبد الله شمس الدين الحنبلي	٢٩٣
٢٩	ابن ماجة = محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني	١٦٩
٣٠	ابن مجاهد = أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر البغدادي	٣٩٨
٣١	ابن نقطة = محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع أبو بكر الحنبلي	١٦٩
٣٢	أبو إسحاق الإسفراييني = إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران	١٩٣
٣٣	أبو إسحاق الزجاج = إبراهيم بن محمد بن السري البغدادي	١٩٣
٣٤	أبو إسحاق السبيعي = عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني	١٩٣
٣٥	أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي	١٩٣
٣٦	أبو إسماعيل الأنصاري = عبد الله بن محمد بن علي شيخ الإسلام الهروي	١٠٤
٣٧	أبو السعود = محمد بن محيي الدين العمادي الحنفي	٢٢٢
٣٨	أبو الوليد القرشي = حسان بن محمد بن أحمد بن هارون الأموي الشافعي	١٣٩
٣٩	أبو بكر بن زياد = عبد الله بن محمد بن زياد أبو بكر النيسابوري	١٣٩
٤٠	أبو بكر بن علي بن أحمد بن محمد الخروبي زكي الدين	١٤
٤١	أبو بكر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٢٢٤
٤٢	أبو حاتم الرازي = محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران	١٥٣
٤٣	أبو حنيفة = نعمان بن ثابت بن طاووس بن هرمزين	٣٧٤
٤٤	أبو زرعة الرازي = عبيد الله بن عبد الكريم	١٥٣
٤٥	أبو زكير = يحيى بن محمد بن قيس الحاربي الضريير أبو محمد المدني	١٨٧
٤٦	أبو سعيد الخراز = أحمد بن عيسى	٣٧٨
٤٧	أبو طاهر السلفي = أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني	٩٨
٤٨	أبو عبد الله بن أبي نصر محمد بن فتوح بن عبد الله بن حميد الأسدي الحميدي	١٦٢

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
٤٩	أبو نعيم الجرجاني = عبد الملك بن محمد بن عدي الإستراباذي الشافعي	١٣٩
٥٠	أبو يعلى القزويني = خليل بن عبد الله بن أحمد الخليل الخليلي	١٨٢
٥١	أحمد ابن السلطان إبراهيم الأول	٢٩
٥٢	أحمد الثالث ابن السلطان محمد الرابع	٣٠
٥٣	أحمد بن الحسين بن موسى البيهقي	١٦٣
٥٤	أحمد بن سلامة بن سليم بن عبد الملك الأزدي الطحاوي أبو جعفر الحنفي	٢٩٥
٥٥	أحمد بن صالح المصري أبو جعفر ابن الطبري	٢٢٥
٥٦	أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص	٣٧٣
٥٧	أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر المعروف بالخطيب البغدادي	٩٨
٥٨	أحمد بن علي بن محمد بن أحمد أبو جعفر بن أبي جعفر أبو صالح البيهقي	٩١
٥٩	أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر العتكي المعروف بالبنار	١٩٠
٦٠	أحمد بن عيسى أبو سعيد الخراز	٣٧٨
٦١	أحمد بن فارس بن زكريا القزويني أبو الحسين الرازي	٣٩١
٦٢	أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني أبو طاهر السلفي	٩٨
٦٣	أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني أبو الفضل النيسابوري	٣٢٠
٦٤	أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين الحنفي المعروف بالقدوري	٣٩٣
٦٥	أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي	١٥٠
٦٦	أحمد بن محمد بن سيد الغزنوي الكاشاني أو الكاساني علاء الدين	٢٤١
٦٧	أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أبو بكر البغدادي	٣٩٨
٦٨	أحمد بن هارون بن روح أبو بكر البرديجي	١٨٥
٦٩	الأختري = مصطفى بن شمس الدين قره الحصارى	١٢٦
٧٠	الأخفش = سعيد بن مسعدة المجاشعي	١١٧
٧١	الأزهري = محمد بن أحمد أبو منصور الهروي	٣٥٠
٧٢	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو محمد ابن راهويه المروزي	١٤٩
٧٣	إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم بن علية الأسدي مولاهم أبو بشر البصري	١٥٠

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
٧٤	الأعمش = سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي	٢٢٤
٧٥	الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو أبو عمرو	١٧٩
٧٦	أيوب بن أبي تميمه كيسان السخيتاني أبو بكر البصري	١٤٣
٧٧	البرديجي = أحمد بن هارون بن روح أبو بكر	١٨٥
٧٨	البرماوي = إبراهيم بن محمد بن شهاب الدين الأنصاري	٥٧
٧٩	البنار = أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر العتكي	١٩٠
٨٠	البغوي = الحسين بن مسعود بن محمد أبو محمد	١١٩
٨١	البلقيني = عمر بن رسلان بن نصير الكناي ثم القاهري الشافعي	٢١
٨٢	البؤيطي = يوسف بن يحيى المصري أبو يعقوب	٢٩١
٨٣	البيهقي = أحمد بن الحسين بن موسى	١٦٣
٨٤	البيهقي = أحمد بن علي بن محمد بن أحمد أبو جعفر بن أبي جعفر أبو صالح	٩١
٨٥	الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى البوغوي الضرير	١٠٢
٨٦	التفتازاني = مسعود بن عمر بن عبد الله	١٠٨
٨٧	التنوخي = إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن علوان	٢٠
٨٨	ثابت بن أسلم البناني أبو محمد البصري	١٧٨
٨٩	ثور بن عفير	١٩٤
٩٠	الثوري = سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الكوفي	١٤٩
٩١	جابر بن عبد الله بن حرام الخزرجي الأنصاري المدني	١٧١، ٣١٢
٩٢	الخصاص = أحمد بن علي أبو بكر الرازي	٣٧٣
٩٣	جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي أبو عبد الله	١٧١
٩٤	جعفر بن المعتصم بالله محمد بن الرشيد هارون بن المهدي القرشي العباسي البغدادي	١٥٠
٩٥	حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي	١٥٣
٩٦	الحازمي = محمد بن موسى بن عثمان بن حازم أبو بكر	٣٢٤

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
٩٧	الحاكم النيسابوري = محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه أبو عبد الله	٩٨
٩٨	حُبَيْب بن حَبِيب	١٨٩
٩٩	الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي	١٩٦
١٠٠	حذام	١٥٩
١٠١	الحريري = القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد البصري	٢٦٣
١٠٢	حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن مالك بن النجار الأنصاري	٤١١
١٠٣	حسان بن محمد بن أحمد بن هارون أبو الوليد القرشي الأموي الشافعي	١٣٩
١٠٤	الحسن بن أبي الحسن يسار البصري مولى زيد بن ثابت	٤٠٣
١٠٥	الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي	١٩٥
١٠٦	حسن حلبي بن محمد شا الفناري	٢٣٥
١٠٧	حسين بن المنصور الحلاج	١٣٣
١٠٨	الحسين بن محمد أبو القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني	١٢٣
١٠٩	الحسين بن محمد بن أحمد المروزي الشافعي أبو علي المعروف بالقاضي	٢١٣
١١٠	الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء البغوي أبو محمد	١١٩
١١١	الحلاج = حسين بن المنصور أبو مغيث	١٣٣
١١٢	حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة	١٧٩
١١٣	حمّـد بن محمد بن إبراهيم البستي أبو سليمان الخطابي	١٣٣
١١٤	حمزة بن حبيب بن عمارة التيمي الزيات	١٩٠
١١٥	الحميدي = أبو عبد الله بن أبي نصر محمد بن فتوح بن عبد الله بن حميد الأسدي	١٦٢
١١٦	حنين مولى للعباس عم النبي ﷺ	٢٣٠
١١٧	الخطابي = حمّـد بن محمد بن إبراهيم البستي أبو سليمان	١٣٣
١١٨	الخطيب البغدادي = أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر	٩٨
١١٩	الخليل بن أحمد الأزدي بن عمرو ت وبن تميم الفراهيدي	١٢٩
١٢٠	خليل بن عبد الله بن أحمد الخليل أبو يعلى القزويني	١٨٢
١٢١	الخليلي = خليل بن عبد الله بن أحمد الخليل أبو يعلى القزويني	١٨٢

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
١٢٢	خير النساج السامري = محمد بن إسماعيل	١٦٩
١٢٣	الدارقطنيّ = علي بن عمر أبو الحسن	١٥٥
١٢٤	الدميري = محمد بن موسى بن عيسى بن علي أبو البقاء كمال الدين	٢٧٦
١٢٥	الراغب الأصفهاني = الحسين بن محمد أبو القاسم	١٢٣
١٢٦	الرافعي = عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم القزويني	١٦٩
١٢٧	الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي	٢٩١
١٢٨	رمضان بن محمد ناظر زاده أحد الموالى الرومي الشهير برمضان أفندي	٣٠٤
١٢٩	الرهاوي = عبد القادر عبد الله الفهمي ثم الحراني أبو محمد حنبلي	٣٠٧
١٣٠	رودكي الشاعر = محمد بن عبد الله أبو الحسن السمرقندي	١٠٣
١٣١	الزجاج = إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق	١٢٩، ١٩٣
١٣٢	زكي الدين الخروي = أبو بكر بن علي بن أحمد بن محمد	١٤
١٣٣	الزنجشري = محمود بن عمر بن محمد جار الله أبو القاسم	٣٧٧
١٣٤	الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي	١٧١
١٣٥	زهير بن أبي سلمى	١٠٩
١٣٦	زوطى بن ماه	٣٧٥
١٣٧	زيد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٢٢٤
١٣٨	زين العابدين = علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي	١٨٥
١٣٩	السخاوي = محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين	٩٨
١٤٠	سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ القرشي المخزومي	١٧١
١٤١	سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش	١١٧
١٤٢	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي	١٤٩
١٤٣	سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي	١٥٠، ١٧٠
١٤٤	السكاكي = يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب الخوارزمي	٣٥٧
١٤٥	سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج الأفرز التمار المدني القاضي	٣٥٩

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
١٤٦	سليمان الثاني ابن السلطان إبراهيم الأول	٢٩
١٤٧	سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني	١٥٤
١٤٨	سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش	٢٢٤
١٤٩	السمرقندي = علي بن يحيى الحنفي السيد علاء الدين	٢٢٠
١٥٠	السمرقندي = نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم	١٩٢
١٥١	السهيلي = عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي	٩٠
١٥٢	سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر بو بشر مولى بني الحارث بن كعب	١١٧
١٥٣	السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر المصري جلال الدين أبو الفضل الشافعي	٢٣٧
١٥٤	الشافعي = محمد بن إدريس المظلي أبو عبد الله القرشي	١٥٠
١٥٥	الشريف المرتضى = علي بن الحسين بن موسى الشريف أبو طالب العلوي	٢٩٢
١٥٦	الشريف مرتضى = علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي	٢٣٤
١٥٧	شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري	١٤٩
١٥٨	طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي	١٧١
١٥٩	الطبراني = سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم	١٥٤
١٦٠	الطحاوي = أحمد بن سلامة بن سليم بن عبد الملك الأزدي أبو جعفر الحنفي	٢٩٥، ٣٧٧
١٦١	عاصم بن مهدي وهو ابن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ	٣٦٩
١٦٢	عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني	٢٢٤
١٦٣	عائشة بنت أبي بكر الصديق	١٨٦
١٦٤	عباس بن عبد المطلب	١٩٤
١٦٥	عبد الرحمن بن أبي بكر المصري جلال الدين أبو الفضل السيوطي الشافعي	٢٣٧
١٦٦	عبد الرحمن بن أبي حاتم أبو محمد الرازي	١٨٨
١٦٧	عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي	٩٠
١٦٨	عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو	١٧٩
١٦٩	عبد الرحمن بن مل بن عمرو بن عدي بن وهب بن ربيعة أبو عثمان النهدي	٤١١
١٧٠	عبد الرحمن بن وعلة المصري	٢١٢

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
١٧١	عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم المهراني المولد العراقي	٢٠، ٢٣٤
١٧٢	عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماحشون	١٤٩
١٧٣	عبد القادر عبد الله الفهمي الرهاوي ثم الحراني أبو محمد حنبلي	٣٠٧
١٧٤	عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي أبو القاسم القزويني	١٦٩
١٧٥	عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين الرومي الفقيه الحنفي المعروف بابن الملك	٣١٥
١٧٦	عبد الله بن أبي السرح	٣٨٠
١٧٧	عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي	٣٩٠
١٧٨	عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي أبو بكر الخرساني المعروف بالقفال الصغير	٣٩٣
١٧٩	عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الرحمن	١٥٣
١٨٠	عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة	١٥١
١٨١	عبد الله بن دينار العدوي مولاهم أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر	٢١٣
١٨٢	عبد الله بن عباس	١٩٤
١٨٣	عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن	١٤٤، ٢١٣
١٨٤	عبد الله بن محمد بن زياد أبو بكر النيسابوري	١٣٩
١٨٥	عبد الله بن محمد بن علي شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي	١٠٤
١٨٦	عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري	٢٩٤
١٨٧	عبد الله بن مسلمة	٢٢١
١٨٨	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح أبو الوليد وأبو خالد القرشي الأموي مولاهم المكي	١٧٧
١٨٩	عبد الملك بن محمد بن عدي الإستراباذي أبو نعيم الجرجاني الشافعي	١٣٩
١٩٠	عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي	١٥٣
١٩١	عبيد الله بن عدي بن الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي المدني	٣٥٧

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
١٩٢	عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عثمان	٢٢٤
١٩٣	عثمان بن السيد فتح الله الشُّمَني الرومي الصوفي الملقب بفضلي	٤٢
١٩٤	عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين أبو عمرو المعروف بابن الصلاح الشهرزوري	٩١
١٩٥	عثمان فضلي = عثمان بن السيد فتح الله الشُّمَني الرومي الصوفي	٤٢
١٩٦	العراقي = عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي أبو الفضل المصري الشافعي	٢٠، ٢٣٣
١٩٧	عقبة بن عامر الجهني المصري	٣٨٠
١٩٨	عقبة بن نافع القرشي الفهري	٣٨٠
١٩٩	علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي	٣٩٣
٢٠٠	علقمة بن وقاص الليثي	١٧٢
٢٠١	علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح الهيثمي	٢١
٢٠٢	علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني برهان الدين أبو الحسن المرغيناني	٣٧٧
٢٠٣	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي زين العابدين	١٨٥
٢٠٤	علي بن الحسين بن موسى الشريف أبو طالب العلوي، المعروف بالشريف المرتضى	٢٩٢
٢٠٥	علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي	٣٦٩
٢٠٦	علي بن خليل المسفر السبتي أبو الحسن	٢٩٣
٢٠٧	علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السَّعدي مولاهم أبو الحسن المدني	١٥٢
٢٠٨	علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني	١٥٥
٢٠٩	علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي، يعرف بالسيد الشريف	٢٣٤
٢١٠	علي بن يحيى السمرقندي الحنفي السيد علاء الدين	٢٢٠
٢١١	عمر بن أحمد بن عثمان أبو حفص البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين	٢٩٥
٢١٢	عمر بن رسلان بن نصير الكناني البلقيني ثم القاهري الشافعي	٢١
٢١٣	عمر بن عثمان بن عفان القرشي الأموي المدني	١٨٥
٢١٤	عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي ثم المصري	٢١
٢١٥	عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٢٢٤

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
٢١٦	عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن لؤي القرشي السهمي	١٧١
٢١٧	عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني أبو إسحاق السبيعي	١٩٣
٢١٨	عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي أبو عثمان	١٨٦
٢١٩	عمرو بن عثمان بن قنبر بو بشر مولى بني الحارث بن كعب	١١٧
٢٢٠	العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني أبو عيسى الواسطي	٣٩٠
٢٢١	عوسجة بن حرملة بن خزيمة الجهني	١٧٢
٢٢٢	عوسجة مولى ابن عباس الهاشمي المكي	١٧٢
٢٢٣	الغزالي = محمد بن محمد الطوسي الغزالي الشافعي	٣٨، ١٦٩
٢٢٤	الغماري = محمد بن محمد المصري المالكي شمس الدين	٢١
٢٢٥	فاطمة الزهراء	١٩٦
٢٢٦	فخر الدين الرازي = محمد بن عمر بن الحسين	٣٨
٢٢٧	الفتناري = حسن حلبي بن محمد شا	٢٣٥
٢٢٨	الفيروزبادي = محمد بن يعقوب بن السراج الشيرازي اللغوي الشافعي	٢١، ١٠٣
٢٢٩	القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري أبو محمد البصري	٢٦٣
٢٣٠	قاسم بن قطلوبغا الجمالي الحنفي	٨٩
٢٣١	قتادة بن دعامة السدوسي	١٠٣
٢٣٢	القدوري = أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين الحنفي	٣٩٣
٢٣٣	القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي فرح الأنصاري الخرجي	٣٠٥
٢٣٤	القزويني = محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو العالي جلال أبو عبد الله الشافعي	٣٥٧
٢٣٥	القزويني = محمود بن الحسن الطبري أبو حاتم	١٧٩
٢٣٦	القفال الصغير = عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي أبو بكر الخرساني	٣٩٣
٢٣٧	القونوي = محمد بن إسحاق صدر الدين	٢٨٢
٢٣٨	قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي	٣٥٩
٢٣٩	الكاساني = أحمد بن محمد ابن سيد الغزنوي الكاشاني علاء الدين	٢٤٠

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
٢٤٠	الكاشاني = أحمد بن محمد ابن سيد الغزنوي الكاساني علاء الدين	٢٤٠
٢٤١	الكردي = محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الخوارزمي الشهير بالبزاري	٢٧٧
٢٤٢	الكرماني = محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين	١٥٢
٢٤٣	الكسائي = علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن	٣٦٩
٢٤٤	كميل بن زياد النخعي الكوفي	٤٠٤
٢٤٥	لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر العامري	٤١١
٢٤٦	الماجشون = عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة	١٤٩
٢٤٧	مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري أبو عبد الله المدني	١٤٨
٢٤٨	مجاهد بن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة، أبو الحجاج المخزومي مولا هم المكي	١٧١
٢٤٩	المحبوبي = محمد بن أحمد بن محبوب المروزي	١٠٤
٢٥٠	محمد الرابع ابن السلطان إبراهيم الأول	٢٩
٢٥١	محمد الرازي قطب الدين التحتاني	٣٠٤
٢٥٢	محمد بن أبي بكر الدمشقي أبو عبد الله شمس الدين الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية	٢٩٣
٢٥٣	محمد بن أحمد الأزهرى أبو منصور الهروي	٣٥٠
٢٥٤	محمد بن أحمد بن أبي فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي	٣٠٥
٢٥٥	محمد بن أحمد بن محبوب المروزي	١٠٤
٢٥٦	محمد بن إدريس الشافعي المطلبي أبو عبد الله القرشي	١٥٠
٢٥٧	محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو حاتم الرازي	١٥٣
٢٥٨	محمد بن إسحاق بن خزيمه بن المغيرة السلمى أبو بكر النيسابوري الشافعي	١٢١، ٢٢٣
٢٥٩	محمد بن إسحاق صدر الدين القونوي	٢٨٢
٢٦٠	محمد بن إسماعيل السامري خير النساج	١٦٩
٢٦١	محمد بن الحسن بن عبد الله بن طاووس بن هرمزين الشيباني	٣٧٤- ٣٧٥
٢٦٢	محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني أبو عبد الله الكوفي	٣٧٤

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
٢٦٣	محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند أبو بكر النقاش	٣٩٨
٢٦٤	محمد بن الرشيد هارون بن محمد المهدي بن المنصور أبو إسحاق العباسي	١٥٢
٢٦٥	محمد بن حبان أبو حاتم البستي	١٥٤
٢٦٦	محمد بن حنين المكي	٢٣٠
٢٦٧	محمد بن زياد القرشي الجمحي مولى عثمان بن مظعون أبو الحارث	٢٣٢
٢٦٨	محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني	٢٢٤
٢٦٩	محمد بن سند	٣٩٨
٢٧٠	محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر البصري مولى أنس بن مالك	١٧٨
٢٧١	محمد بن عبد الباقي الحنبلي أبو المواهب الدمشقي	٥٧
٢٧٢	محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو العالي جلال القزويني أبو عبد الله الشافعي	٣٥٧
٢٧٣	محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي	٩٨
٢٧٤	محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع أبو بكر الحنبلي المعروف بابن نقطة	١٦٩
٢٧٥	محمد بن عبد الله أبو الحسن السمرقندي رودكي الشاعر	١٠٣
٢٧٦	محمد بن عبد الله الشلبي أبو عبد الله الدمشقي بدر الدين	٢٩٣
٢٧٧	محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري	٩٨
٢٧٨	محمد بن علي ابن القطان	١٤
٢٧٩	محمد بن علي بن عطية أبو طالب المعروف بالمكي	١٦١
٢٨٠	محمد بن علي بن محمد ابن العربي	٣٨
٢٨١	محمد بن عمر بن الحسين المشهور بفخر الدين الرازي	٣٨
٢٨٢	محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي البوغوي الضرير	١٠٢
٢٨٣	محمد بن فرامرز بن علي المعروف بملاخسرو	٢٩٢
٢٨٤	محمد بن محمد أبو الوليد محب الدين ابن الشحنة الحلبي	٣٧٣
٢٨٥	محمد بن محمد الغماري المصري المالكي شمس الدين	٢١
٢٨٦	محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي الخوارزمي الشهير بالبزازي	٣٧٧
٢٨٧	محمد بن محمد بن محمد الدلجي شمس الدين العثماني	٣٢٠
٢٨٨	محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد الغزالي	٣٨، ١٦٩

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
٢٨٩	محمد بن محمد بن محمد بن علي العمري الدمشقي الشيرازي الشهير بابن الجزري	٣٨٠
٢٩٠	محمد بن محيي الدين العمادي أبو السعود الحنفي	٢٢٣
٢٩١	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله القرشي الزهري	١٧١
٢٩٢	محمد بن موسى بن عثمان بن حازم أبو بكر الحازمي	٣٢٤
٢٩٣	محمد بن موسى بن عيسى بن علي أبو البقاء كمال الدين الدميري	٢٧٦
٢٩٤	محمد بن يزيد بن ماجة أبو عبد الله القزويني	١٦٨
٢٩٥	محمد بن يعقوب بن محمد مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي الشافعي	٢١ ١٠٣
٢٩٦	محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين الكرمانى	١٥٢
٢٩٧	محمود الرازي قطب الدين التحتاني	٣٠٤
٢٩٨	محمود بن الحسن الطبري أبو حاتم المعروف بالقزويني	١٧٩
٢٩٩	محمود بن عمر بن محمد جار الله أبو القاسم الزمخشري	٣٧٧
٣٠٠	المرغيناني = علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني برهان الدين أبو الحسن	٣٧٧
٣٠١	المروزي = الحسين بن محمد بن أحمد الشافعي أبو علي المعروف بالقاضي	٢١٣
٣٠٢	مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني	١٠٨
٣٠٣	مسلم بن خالد المخزومي مولاهم المكي المعروف بالزنجي	١٧٨
٣٠٤	مصطفى الثاني ابن السلطان محمد الرابع	٣٠
٣٠٥	مصطفى بن شمس الدين قره الحصارى الأخرى	١٢٦
٣٠٦	المعتصم = محمد بن الرشيد هارون بن محمد المهدي بن المنصور أبو إسحاق العباسي	١٥٢
٣٠٧	المكي = محمد بن علي بن عطية أبو طالب	١٦١
٣٠٨	ملاخسرو = محمد بن فرامرز بن علي	٢٩٢
٣٠٩	المولى الجامي = نور الدين عبد الرحمن الجامي	١٠٣
٣١٠	المولى خسرو = محمد بن فرامرز بن علي	٢٩٢
٣١١	الميداني = أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل النيسابوري	٣٢٠
٣١٢	ميرك = نسيم الدين محمد بن ميرك شاه الشيرازي الهروي	١٣٣

م	اسم العلم المترجم له	الصفحة
٣١٣	نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر	١٤٤
٣١٤	نتيلة	١٩٦
٣١٥	النَّسَائِي	١٥٤
٣١٦	نسيم الدين محمد بن ميرك شاه الشيرازي الهروي	١٣٣
٣١٧	نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي	١٩٢
٣١٨	نعمان بن ثابت بن طاووس بن هرمزين أبو حنيفة	٣٧٤
٣١٩	نور الدين عبد الرحمن الجامي	١٠٣
٣٢٠	النووي = أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين أبو زكريا النووي	١٧٣
٣٢١	هرمزين	٣٧٤
٣٢٢	هشام بن سعد أبو عباد أو أبو سعيد	٢٢١
٣٢٣	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي	١٨٦
٣٢٤	المهشمي = علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح	٢١
٣٢٥	واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٢٢٤
٣٢٦	وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي	١٧٨
٣٢٧	يحيى القطان = يحيى بن سعيد بن قَرُوخ أبو سعيد التميمي مولاهم البصري	١٤٩
٣٢٨	يحيى بن سعيد بن قَرُوخ أبو سعيد التميمي مولاهم البصري أبو سعيد القطان	١٤٩
٣٢٩	يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي	٣٥٩
٣٣٠	يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين أبو زكريا النووي	١٧٣
٣٣١	يحيى بن محمد بن قيس الحاربي الضرير أبو محمد المدني لقبه أبو زكير	١٨٦
٣٣٢	يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام أبو زكريا البغدادي المرِّي	١٥١
٣٣٣	يعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور السدوسي	١٠٥
٣٣٤	يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي أبو يعقوب الخوارزمي	٣٥٧
٣٣٥	يوسف بن يحيى المصري أبو يعقوب البُويطي	٢٩١

فهرس الأشعار والأمثال

م	بيت الشعر أو المثل	الصفحة
١	إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام	١٥٩
٢	أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري ما أجن صدري	١٨٩
٣	الجود والغول والعنقاء ثلاثة أسماء أشياء لم توجد ولم تكن	٢٥٨
٤	فالقول ما قالت حذام	١٥٩
٥	فقلت لساقينا عليك فعد بنا إلى مثلها بالأمس فالعود أحمد	٣٦٤
٦	كفرسي رهان في مضمار واحد	١٤٥
٧	كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا	٢٦٤
٨	ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه	١٧٥
٩	ليس عند الناس عيبٌ كنعص القادرين على التمام	٢٩١
١٠	هذا أبو الصقر فردًا في محاسنه	١٨٩
١١	والمرء بعد تمامه يجرى	١٦٤
١٢	وتأبى الطباع على الناقل	٢٦٦
١٣	وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء	١٠٩



فهرس الأماكن والبلدان

م	اسم المكان أو البلد	الصفحة
١	أبيورد	١٥٤
٢	أدرنه	٤٩
٣	إستانبول	٤٩
٤	أسترومجه	٥١، ٤٤
٥	أسكدار	٤٧
٦	أسكوب	٤٣
٧	آق سراي	٤٢
٨	إيدوس	٣٤
٩	بروسه	٤١
١٠	بورصة	٤١
١١	بست	١٥٤
١٢	بوغ	١٠٢
١٣	ترمذة	٦٩
١٤	تكفور طاغ	٥٣
١٥	الجسر	٤٤
١٦	الحجون	١٧٠
١٧	دار القطن	١٥٥
١٨	دلجة	٣١٩
١٩	الري	١٥٣
٢٠	سامراء	١٥٢
٢١	سر من رأى	١٥٢

م	اسم المكان أو البلد	الصفحة
٢٢	عسقلان	١٣
٢٣	العسكر	١٥٢
٢٤	قبة السقاية	١٩٥
٢٥	قزوين	١٧٠
٢٦	كشوين	١٧٠
٢٧	المدائن	١٥٢، ٧٠
٢٨	مرو	١٥٠
٢٩	مرو شاهجان	٣٧٣
٣٠	المعلّي	١٧١
٣١	نساء	١٥٤



فهرس القبائل والطوائف

م	اسم القبيلة أو الطائفة	الصفحة
١	أرباب الحقائق	١٩٨
٢	الانكشارية	٣٠
٣	أهل الميزان	١١٦
٤	بنو جُمح	١٧١
٥	الجلوتية	٤٥
٦	الجهاضمة	١٧٩
٧	الخلوتية	٤٥
٨	الشافعية	١٥٧
٩	شبيان	١٥٠
١٠	اللاأدرية	٣٦٨
١١	مرّة غطفان	١٥١
١٢	النصارى	١٧٤



فهرس مصادر المؤلف

١. إحياء علوم الدين، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣. الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.
٤. الأم، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ.
٥. أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، المؤلف: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٣٥٥ - ٤٣٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ.
٦. الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: دي يونج، طبعة: ليدن: بريل، ١٢٨٢هـ.
٧. الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ.
٨. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المؤلف: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.
٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٠. التبصرة والتذكرة في علوم الحديث المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير تحقيق ودراسة: العربي الدائر الفرياطي
١١. التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية تأليف كمال الدين بن همام (ت ٨٦١هـ) طبع مطبعة مصطفى الباي الحلبي بمصر ١٣٥١هـ.
١٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
١٣. التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ.
١٤. تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٥. تفسير الراغب الأصفهاني المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ) جزء ١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسبوي الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٦. تفسير السمرقندي = بحر العلوم، المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ).
١٧. تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.
١٨. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
١٩. تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٠. التوشيح شرح الجامع الصحيح، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: رضوان جامع رضوان، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٢١. الجامع لأحكام القرآن، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤
٢٢. حاشية الكمال بن أبي شريف على شرح نخبة الفكر، المؤلف: كمال الدين محمد بن محمد بن أبي شريف المقدسي الشافعي (المتوفى: ٩٠٦هـ)، المحقق: إبراهيم بن ناصر الناصر، الناشر: دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ
٢٣. حياة الحيوان الكبرى المؤلف: محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.
٢٤. درة الغواص في أوهام الخواص، المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٥. ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، المؤلف: جابر الله الزمخشري توفي ٥٨٣هـ، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٦. الرسالة المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ) المحقق: أحمد شاكر الناشر: مكتبة الحلبي، مصر الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م
٢٧. روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار، المؤلف: محمد بن قاسم بن يعقوب الأماصي الحنفي، محيي الدين، ابن الخطيب قاسم (المتوفى: ٩٤٠هـ)، الناشر: دار القلم العربي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
٢٨. شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف المهيم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
٢٩. شرح التلويح على التوضيح المؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ) الناشر: مكتبة صبيح بمصر الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ

٣٠. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت.
٣١. شرح نزهة النظر في شرح نخبة الفكر لوجيه الدين العلوي العجراتي تحقيق: عبد الله الغريب الندوي طباعة: مجمع أحمد عرفان الشهيد الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ
٣٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ.
٣٣. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
٣٤. علل الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
٣٥. العلل الصغير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٦. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م
٣٧. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
٣٨. القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ.
٣٩. قضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ضمنه مصنفه حاشية على النزهة لتلميذ المصنف برهان الدين البقاعي (٨٨٥هـ)، وحاشية على النزهة لتلميذ

- المصنف قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩هـ)، لبرهان الدين إبراهيم اللقاني (١٠٤١هـ) المحقق: أبو حفص اليماني، الناشر: الدار الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
٤٠. قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المرید إلى مقام التوحيد، المؤلف: محمد بن علي بن عطية الحارثي، أبو طالب المكي (المتوفى: ٣٨٦هـ)، المحقق: د. عاصم إبراهيم الكيالبي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ.
٤١. القول المبتكر، المؤلف: زين الدين أبو المعالي قاسم بن قطلوبغا الحنفي، المحقق: عبد الحميد الدروشي، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
٤٢. الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ.
٤٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.
٤٤. الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٤٥. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت
٤٦. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانلي (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ
٤٧. مجمع الأمثال المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان
٤٨. مجمل اللغة لابن فارس، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ.

٤٩. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٥٠. مصابيح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
٥١. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي.
٥٢. معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ.
٥٣. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.
٥٤. مفتاح العلوم المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ) ضبطه وكتبه همامه وعلق عليه: نعيم زرزور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٥. المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢هـ.
٥٦. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٥٧. مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ.
٥٨. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧هـ - ٦٤٣هـ)، مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي،

- أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٨٠٥هـ)، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرويين، الناشر: دار المعارف.
٥٩. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧هـ - ٦٤٣هـ)، مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٨٠٥هـ)، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرويين، الناشر: دار المعارف.
٦٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.
- الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ.
٦١. نصاب الاحتساب المؤلف: عمر بن محمد بن عوض السنّامي الحنفي (المتوفى: ٧٣٤هـ).
٦٢. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المؤلف: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٦٣. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت.
٦٤. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

فهرس المصادر والمراجع

١. إبراز المعاني من حرز الأمانى فى القراءات السبع، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسى دمشقى المعروف بأبى شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
٢. ابن حجر العسقلانى مصنفاته ودراسة فى منهجه وموارده فى كتاب الإصابة، د. شاكراً محمود عبد المنعم، مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ، ١٩٦٧م، الطبعة الأولى.
٣. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبى بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيرى الكنانى الشافعى (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكرىم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمى بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
٤. الأثمار الجنية من أسماء الحنفية، لعلى بن سلطان بن محمد القارى الهروى (المتوفى سنة ١٠٤هـ) تحقيق الدكتور سليم الدين أحمد، طبعة الهند.
٥. الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوى عنه من الأحاديث النبوية، المؤلف: شمس محمد بن عبد الرحمن السخاوى (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الناشر: دار الراءة للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، النشر: ١٤١٨هـ.
٦. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخارى ومسلم فى صحيحيهما، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسى (المتوفى: ٦٤٣هـ) دراسة وتحقيق: معالى الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٧. الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمى، أبو حاتم، الدارمى، البُستى (المتوفى: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين على بن بلبان الفارسى (المتوفى: ٧٣٩هـ) حقه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٨. إحكام الفصول فى أحكام الأصول للإمام أبى محمد على بن حزم الناشر: دار الأفاق الجديدة، بيروت.

٩. أحكام القرآن، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ.
١٠. اختصار علوم الحديث، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.
١١. الاختيار لتعليل المختار، المؤلف: عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقينة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقا)، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، تاريخ النشر: ١٣٥٦هـ.
١٢. آداب المريدين لأبي النجيب السهروردي (٤٩٠-٥٦٤هـ)، وبذيله كتاب آداب المريدين لمحبي الدين ابن عربي (٥٦٠-٦٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. حسين حميد مجيد، دار اليازوري العلمية، عمان.
١٣. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لمؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٤. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.
١٥. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٦. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق - صلى الله عليه وسلم - المؤلف: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ - ٦٧٦هـ) تحقيق وتخرّيج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ) المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
١٨. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) إشراف: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٩. الاستدكار المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠. الاستيعاب في معرفة الأصحاب المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: علي محمد الجاوي، الناشر: دار الجليل، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢١. أسد الغابة في معرفة الصحابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ.
٢٢. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: محمد الصباغ الناشر: دار الأمانة / مؤسسة الرسالة - بيروت
٢٣. أسماء الله الحسنى لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣١هـ - ٢٠١١م.
٢٤. الأسماء والصفات للبيهقي، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادبي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٥. اشتقاق أسماء الله المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) المحقق: د. عبد الحسين المبارك الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٢٦. أصول السرخسي، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٧. إعلام الموقعين عن رب العالمين المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٢٨. الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م.
٢٩. الاقتراح في بيان الاصطلاح المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٠. إكمال المعلم بقوائد مسلم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
٣١. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٢. ألفية ابن مالك المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) الناشر: دار التعاون.
٣٣. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ) المحقق: السيد أحمد صقر الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.
٣٤. الأم، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٠هـ.
٣٥. أمالي ابن الحاجب المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدار الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجليل - بيروت عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٣٦. أمالي ابن بشران المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ) ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٧. الأمثال المولدة المؤلف: محمد بن العباس الخوارزمي، أبو بكر (المتوفى: ٣٨٣هـ) الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي عام النشر: ١٤٢٤هـ
٣٨. إنباء الغمر بأبناء العمر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
٣٩. إنباه الرواة على أنباه النحاة المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
٤٠. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
٤١. الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: دي يونج، طبعة: ليدن: بريل، ١٢٨٢هـ.
٤٢. الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ.
٤٣. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
٤٤. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ) تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف الناشر: دار طيبة - الرياض - السعودية الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م
٤٥. إيضاح الحصول من برهان الأصول المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (٥٣٦هـ) المحقق: د. عمار الطالبي الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى

٤٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ) وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين الناشر: دار الكتاب الإسلامي الطبعة: الثانية - بدون تاريخ
٤٧. بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، المؤلف: أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (المتوفى: ٣٨٠هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد الزبيدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
٤٨. البحر المحيط في أصول الفقه المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) الناشر: دار الكتي الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
٤٩. البحر المحيط في التفسير المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: ١٤٢٠ هـ
٥٠. البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، ١٤٠٧هـ.
٥١. بدائع الفوائد المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان
٥٢. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٥٣. البرهان في أصول الفقه المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ) المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
٥٤. البرهان في علوم القرآن للإمام الحوئي - سورة يوسف دراسة وتحقيقاً، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن، المؤلف: علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوئي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، اسم الباحث: إبراهيم عناني عطية عناني، تحت إشراف: السيد سيد أحمد نجم، الجامعة: جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه، ماليزيا، العام الجامعي: ١٤٣٦هـ.

٥٥. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) المحقق: محمد علي النجار الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة
٥٦. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)، المنتقى: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
٥٧. بغية الطلب في تاريخ حلب المؤلف: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: ٦٦٠هـ) المحقق: د. سهيل زكار الناشر: دار الفكر
٥٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا
٥٩. البناية شرح الهداية، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
٦٠. بَهْجَةُ الْحَافِلِ وَأَجْمَلُ الْوَسَائِلِ بِالْتَعْرِيفِ برواة الشَّمَائِلِ، المؤلف: إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الإمداد، برهان الدين المالكي (المتوفى: ١٠٤١هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.
٦١. تاج التراجم المؤلف: أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبغا السوداني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيوخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ) المحقق: محمد خير رمضان يوسف الناشر: دار القلم - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٦٢. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
٦٣. تاريخ ابن خلدون = ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٦٤. تاريخ ابن معين، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادى (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.
٦٥. تاريخ أبي زرة الدمشقي المؤلف: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (المتوفى: ٢٨١هـ) رواية: أبي الميمون بن راشد دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد) الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق
٦٦. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامى، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
٦٧. تاريخ التراث العربى، المؤلف: فؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.
٦٨. تاريخ الخلفاء المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطى (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: حمدي الدمرداش الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة: الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٦٩. تاريخ الدولة العثمانية العلية، إبراهيم بك، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨م بيروت-لبنان.
٧٠. تاريخ الشعوب كارل بروكمان دار العلم للملايين بيروت الطبعة الأولى.
٧١. تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملى، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، المتوفى: ٣٦٩هـ) الناشر: دار التراث - بيروت الطبعة: الثانية - ١٣٨٧ هـ
٧٢. تاريخ العالم الإسلامى، د. إبراهيم أحمد العدوى، مطبعة جامعة القاهرة، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٧٣. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، المؤلف: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: ٤٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ.
٧٤. تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، خليل إينالجيك، ترجمة: محمد الأرنؤوط، الطبعة الأولى، بيروت دار المدار الإسلامى، ٢٠٠٢م.

٧٥. التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
٧٦. تاريخ المدينة لابن شبة، المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، حققه: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، عام النشر: ١٣٩٩هـ.
٧٧. تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٧٨. تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ.
٧٩. تأويل مختلف الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراف، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
٨٠. التبصرة في أصول الفقه المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ) المحقق: د. محمد حسن هيتو الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٣
٨١. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراج، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
٨٢. تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الرابعة
٨٣. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس سنة النشر: ١٩٨٤هـ ٨٨هـ
٨٤. تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن علي بن محمد الربيعي المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى:

- ١٤٢٠هـ) الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى للطبعة الجديدة ١٤٢٠هـ -
٢٠٠٠م
٨٥. تخريج الأحاديث والآثار المسندة التي سكت عنها ابن حجر في كتابه فتح الباري رسالة
دكتوراه هناء بنت علي جمال الزمزمي، الرئاسة العامة لتعليم البنات كلية التربية للبنات بمكة
المكرمة ١٤٢٣هـ.
٨٦. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، المؤلف: جمال الدين أبو محمد
عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن
السعد، الناشر: دار ابن خزيمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
٨٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين
السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
٨٨. تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، المؤلف: أبو الفضل محمد بن
طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق:
حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى،
١٤١٥هـ.
٨٩. تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي
(المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
٩٠. تذكرة الموضوعات، المؤلف: محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتنّي (المتوفى: ٩٨٦هـ)،
الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣هـ.
٩١. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، المؤلف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي
(المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥م، جزء ٢، ٣، ٤: عبد
القادر الصحراوي، ١٩٦٦ - ١٩٧٠م، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد
أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.
٩٢. التعريفات الفقهية، المؤلف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: دار الكتب العلمية
(إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
٩٣. التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، الناشر:
دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ.
٩٤. تعليقة على العلل لابن أبي حاتم المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن
يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ) تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله تقلم: فضيلة

- الشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد الناشر: أضواء السلف، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٩٥. تفسير ابن فورك، المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (المتوفى: ٤٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: علال عبد القادر بندويش، الناشر: جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ.
٩٦. تفسير أسماء الله الحسنى المؤلف: أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ) المحقق: عبيد بن علي العبيد الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ.
٩٧. تفسير الإمام الشافعي المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ) جمع وتحقيق ودراسة: د. أحمد بن مصطفى الفران (رسالة دكتوراه) الناشر: دار التدمرية - المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٩٨. تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
٩٩. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٠٠. تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: محمد حسين شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٩هـ
١٠١. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) المحقق: أسعد محمد الطيب الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة - ١٤١٩هـ

- ١٠٢ . تفسير القرآن، المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٠٣ . تفسير عبد الرزاق المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩هـ
- ١٠٤ . تفسير مقاتل بن سليمان المؤلف: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (المتوفى: ١٥٠هـ) المحقق: عبد الله محمود شحاته الناشر: دار إحياء التراث - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٣هـ
- ١٠٥ . التفسير والمفسرون، تأليف محمد حسين الذهبي دار الحديث ١٤٢٦هـ القاهرة.
- ١٠٦ . تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا.
- ١٠٧ . التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٠٨ . التقرير والتحبير، المؤلف: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ١٠٩ . التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ.
- ١١٠ . تلبيس إبليس، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١١١ . تلخيص المتشابه في الرسم، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سكينه الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.

١١٢. تمام الفيض في باب الرجال، تحقيق: رمضان موصلي وعلي ناملي، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع دمشق ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
١١٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.
١١٤. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ.
١١٥. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني - القاهرة
١١٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.
١١٧. التهذيب في فقه الإمام الشافعي المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ) المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١١٨. التوشيح شرحتهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.
١١٩. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: ابن الملحق سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ.
١٢٠. تيسير التحرير، المؤلف: محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (المتوفى: ٩٧٢هـ) الناشر: مصطفى البابي الحلبي - مصر (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م) وصورته: دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ودار الفكر - بيروت (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

١٢١. التيسير بشرح الجامع الصغير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ.
١٢٢. الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.
١٢٣. الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، المؤلف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (المتوفى: ١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
١٢٤. جامع الأصول في أحاديث الرسول المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) تحقيق: عبد القادر الأرنبوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان الطبعة: الأولى.
١٢٥. جامع التحصيل في أحكام المراسيل المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلاءي (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: حمدي عبد المجيد السلف الناشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦
١٢٦. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون = دستور العلماء، المؤلف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
١٢٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٢٨. الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ.

١٢٩. جمهرة الأمثال، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهرا ن العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
١٣٠. جمهرة اللغة المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م
١٣١. الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
١٣٢. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.
١٣٣. الجواهر المضية في طبقات الحنفية المؤلف: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ) الناشر: مير محمد كتب خانة - كراتشي
١٣٤. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٣٥. حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراة) عام النشر: ١٤٢٤هـ.
١٣٦. حاشية محيي الدين شيخ زاده محمد بن مصلح الدين القنوجي الحنفي (ت ٩٥١هـ) على تفسير البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، ضبطه وصححه محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٣٧. الحافظ ابن حجر العسقلاني عصره وترجمته، فيصل علي الكاملي البغداني، الناشر شبكة الألوكة.
١٣٨. الحاوي للفتاوي المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان عام النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
١٣٩. الحديث المرسل بين القبول والرد، حصمة بنت عبد العزيز الصغير، ط ١، ١٤٢٠هـ، دار الأندلس الخضراء، جدة.

١٤٠. الحضارة الإسلامية جوزيف بولو دار الكتاب العربي دمشق ١٤٢١هـ
١٤١. الحطة في ذكر الصحاح الستة، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، الناشر: دار الكتب التعليمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٤٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ.
١٤٣. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ.
١٤٤. خزنة التراث وفهرس المخطوطات، المؤلف: قام بإصداره مركز الملك فيصل، نبذة: فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم تشمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية.
١٤٥. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر - حلب / بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.
١٤٦. الخلاصة في معرفة الحديث المؤلف: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ) المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٤٧. دائرة المعارف الإسلامية المصدرة باللغة الألمانية والإنجليزية والفرنسية ترجمة أحمد الشنتناوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس دار الفكر بدون سنة الطبع.
١٤٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
١٤٩. دراسات في التصوف المؤلف: إحسان إلهي ظهير الباكستاني (المتوفى: ١٤٠٧هـ)، الناشر: دار الإمام المجدد للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٥٠. الدرر الخريدة شرح الياقوتة الفريدة، تأليف محمد فتاح عبد الواحد النظيفي، خرج آياته وشرح غريبه عبد اللطيف بن عبد الرحمن، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥١. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م
١٥٢. الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ الناشر: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، الرياض
١٥٣. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون المؤلف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٥٤. دلائل الإعجاز في علم المعاني المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
١٥٥. الدولة العثمانية المجهولة تأليف: الأستاذ الدكتور: أحمد آق كزندر، والأستاذ الدكتور: سعيد أوزتورك. طبعة: mas makaacilik a.s ٢٠٠٨م، استنبول- تركيا
١٥٦. الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، المؤلف: إسماعيل أحمد باغي سنة النشر: ١٤١٦ - ١٩٩٦ الطبعة الأولى
١٥٧. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، المؤلف: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
١٥٨. ديوان ابن حجر العسقلاني، طبعة المكتبة العربية، حيدر آباد، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م، د. الطيب أبو الفضل.
١٥٩. ديوان أبي الأسود الدؤلي، المؤلف: أبو الحسن سعيد العسكري (المتوفى: ٢٩٠هـ)، المحقق: محمد حسن آل ياسين، الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

١٦٠. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، المؤلف: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسيني الفاسي (المتوفى: ٨٣٢هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
١٦١. ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية.
١٦٢. ذيل طبقات الحنابلة المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
١٦٣. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) المحقق: محمد الصباغ الناشر: دار العربية - بيروت.
١٦٤. الرسالة القشيرية المؤلف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ) تحقيق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف الناشر: دار المعارف، القاهرة.
١٦٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق: أ. د. أحمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣هـ
١٦٦. رفع الإصر عن قضاة مصر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٦٧. روح البيان، المؤلف: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الحلوتي، المولى أبو الفداء (المتوفى: ١١٢٧هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
١٦٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ) المحقق: علي عبد الباري عطية الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ
١٦٩. ریحانة الألبا وزهرة الحياة، أحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى: ١٣٨٦هـ = ١٩٦٧م. القاهرة.

١٧٠. زاد المسير في علم التفسير المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: عبد الرزاق المهدي الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ
١٧١. زاد المعاد في هدي خير العباد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.
١٧٢. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) المحقق: مسعد عبد الحميد السعدي الناشر: دار الطلائع
١٧٣. سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد المؤلف: محمد بن يوسف الصالح الشامي (المتوفى: ٩٤٢هـ) تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٧٤. السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير، المؤلف: الشيخ علي بن الشيخ أحمد بن الشيخ نور الدين بن محمد بن الشيخ إبراهيم الشهير بالعزيزي.
١٧٥. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة عام النشر: ١٢٨٥هـ.
١٧٦. سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
١٧٧. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
١٧٨. سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.
١٧٩. السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم

- له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
١٨٠. السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ.
١٨١. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ) المحقق: محمد علي قاسم العمري الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
١٨٢. سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ.
١٨٣. السيرة النبوية، المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشليبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ.
١٨٤. شذا العرف في فن الصرف، المؤلف: أحمد بن محمد الحملوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض.
١٨٥. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ) المحقق: صلاح فتححي هلال الناشر: مكتبة الرشد الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م
١٨٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٨٧. شرح الرسالة التدمرية، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: دار أطلس الخضراء، الطبعة: ١٤٢٥هـ
١٨٨. شرح السنة لمؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

- ١٨٩ . شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، المؤلف: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٩٠ . شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ) المحقق: د. عبد الحميد هندواي الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض) الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٩١ . شرح العقيدة الطحاوية، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن براك بن إبراهيم البراك إعداد: عبد الرحمن بن صالح السديس الناشر: دار التدمرية الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٩٢ . شرح العقيدة الواسطية المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية الطبعة: السادسة، ١٤٢١هـ.
- ١٩٣ . شرح القويني على السلم المنورق الأخضر، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن عمر الحازمي.
- ١٩٤ . شرح اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون مؤلف الأصل: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (المتوفى: ١٣٧٧هـ) الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير.
- ١٩٥ . الشرح الممتع على زاد المستقنع المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ) دار النشر: دار ابن الجوزي الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ.
- ١٩٦ . شرح رياض الصالحين، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: ١٤٢٦هـ.
- ١٩٧ . شرح سنن ابن ماجه مجموع من ٣ شروح: ١- «مصباح الزجاجة» للسيوطي (ت ٩١١هـ)، ٢- «إنجاح الحاجة» لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي (ت ١٢٩٦هـ)، ٣- «ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات» لفخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي الكنكوهي (١٣١٥هـ) الناشر: قديمي كتب خانة - كراتشي.
- ١٩٨ . شرح سنن أبي داود المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ) المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري الناشر: مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٩٩ . شرح طيبة النشر في القراءات المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٠٠. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٠١. شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، المؤلف: عبد الله بن محمد الغنيمان، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
٢٠٢. شرح مشكل الآثار المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م
٢٠٣. شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لإبراهيم بن عبد الله اللاحم طباعة: مركز احسان لدراسات السنة النبوية الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ-٢٠١٨ المدينة المنورة - جدة
٢٠٤. شرح نزهة النظر في شرح نخبة الفكر لوجيه الدين العلوي العجراتي تحقيق: عبد الله الغريب الندوي طباعة: مجمع أحمد عرفان الشهيد الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ
٢٠٥. شروط الأئمة الستة البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (المتوفى: ٥٠٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٢٠٦. شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية بيومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
٢٠٧. الشعر والشعراء المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: دار الحديث، القاهرة عام النشر: ١٤٢٣هـ
٢٠٨. الشعوب الاسلامية الأتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند تأليف دكتور عبد العزيز سليمان نوار دار النهضة العربية بيروت.
٢٠٩. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، المؤلف: أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشكُزْبَرْي زَادَة (المتوفى: ٩٦٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت
٢١٠. الصَّارِمُ المُنْكِي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ) تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني قدم له: فضيلة

- الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله. الناشر: مؤسسة الريان، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
٢١١. صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ.
٢١٢. صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.
٢١٣. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
٢١٤. صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة، المؤلف: علوي بن عبد القادر السَّقَّاف، الناشر: الدرر السنية - دار الهجرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٦هـ
٢١٥. صفة الصفوة المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: أحمد بن علي الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة: ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م
٢١٦. الصيام من البداية حتى الإسلام، المؤلف: علي الخطيب، الناشر: مكتبات الكليات الأزهرية.
٢١٧. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٨
٢١٨. الضعفاء الكبير المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
٢١٩. الضعفاء والمتروكون المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: عبد الله القاضي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦
٢٢٠. الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٢١. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي.
٢٢٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت
٢٢٣. طبقات الحفاظ لمؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.
٢٢٤. طبقات الحنابلة المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي الناشر: دار المعرفة - بيروت
٢٢٥. طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
٢٢٦. طبقات الصوفية، المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
٢٢٧. طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، المؤلف: عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّلَّار الشافعي (المتوفى: ٧٨٢هـ)، المحقق: أحمد محمد عزوز، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
٢٢٨. الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
٢٢٩. طبقات المفسرين العشرين، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
٢٣٠. طبقات المفسرين، المؤلف: أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (المتوفى: ١١هـ)، المحقق: سليمان بن صالح الخزي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٣١. طبقات المفسرين، المؤلف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
٢٣٢. طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)، المؤلف: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف.
٢٣٣. العبادات في الديانة المسيحية، المؤلف: عبد الرزاق الموحى، الناشر: الأوائل للنشر والتوزيع، سورية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
٢٣٤. العبودية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الطبعة السابعة المجددة ١٤٢٦هـ.
٢٣٥. العظمة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٣٦. العقد الفريد، المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٣٧. علل الترمذي الكبير المؤلف: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
٢٣٨. علل الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
٢٣٩. العلال الصغير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٤٠. العلل الواردة في الأحاديث النبوية. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق وتخرىج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٤١. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلي (المتوفى: ٧٥٦هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
٢٤٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٢٤٣. العناية شرح الهداية المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابري (المتوفى: ٧٨٦هـ) الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ
٢٤٤. العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
٢٤٥. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م
٢٤٦. غريب الحديث، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
٢٤٧. غريب القرآن لابن قتيبة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: سعيد اللحام.
٢٤٨. الفتاوى الكبرى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٤٩. فتاوى اللجنة الدائمة، المؤلف: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، عدد الأجزاء: ٢٦ جزء، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض.

٢٥٠. الفتاوى الهندية، المؤلف: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٣١٠هـ.
٢٥١. فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) تحقيق: ١ - محمود بن شعبان بن عبد المقصود. ٢ - مجدي بن عبد الخالق الشافعي. ٣ - إبراهيم بن إسماعيل القاضي. ٤ - السيد عزت المرسي. ٥ - محمد بن عوض المنقوش. ٦ - صلاح بن سالم المصري. ٧ - علاء بن مصطفى بن همام. ٨ - صبري بن عبد الخالق الشافعي. الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٥٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
٢٥٣. الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (المتوفى: ١٠٣١هـ) المحقق: أحمد مجتبي الناشر: دار العاصمة - الرياض.
٢٥٤. فتح القدير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ.
٢٥٥. الفتح المبين بشرح الأربعين، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى: ٩٧٤هـ)، عني به: أحمد جاسم محمد المحمد، قصي محمد نورس الحلاق، أبو حمزة أنور بن أبي بكر الشبخي الداغستاني، الناشر: دار المنهاج، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
٢٥٦. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
٢٥٧. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم

- الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ.
٢٥٨. الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، تأليف: أحمد بن زيني وحلان مفتي مكة، المتوفى: ١٣٠٤هـ، مؤسسة الحلبي، القاهرة
٢٥٩. الفتوى الحموية الكبرى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، الناشر: دار الصمعي - الرياض، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ.
٢٦٠. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها المؤلف: د. غالب بن علي عواجي الناشر: المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٦١. الفروق اللغوية، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
٢٦٢. الفصيح المؤلف: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مذكور الناشر: دار المعارف
٢٦٣. الفهرست المؤلف: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ) المحقق: إبراهيم رمضان الناشر: دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٦٤. الفوائد الفنارية شرح العلامة الفناري على متن إيساغوجي في المنطق، ويليهِ شرح قول أحمد على الفوائد الفنارية لابن حنبل، اعتمى به محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية.
٢٦٥. الفوائد اللغوية، لإسماعيل حقي البروسوي (١١٣٧هـ) تحقيق: د. هاني حواس دار مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.
٢٦٦. الفوائد المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٢٦٧. القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ.

٢٦٨. القائد إلى تصحيح العقائد (وهو القسم الرابع من كتاب «التكامل بما تأنيب الكوثري من الأباطيل») المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) المحقق: محمد ناصر الدين الألباني. الناشر: المكتب الإسلامي. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
٢٦٩. قضاء الأرب في أسئلة حلب المؤلف: أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: ٧٥٦ هـ) المحقق: محمد عالم عبد المجيد الأفغاني (ماجستير) إشراف: د حسن أحمد مرعي الناشر: المكتبة التجارية مكة المكرمة - مصطفى أحمد الباز الطبعة: بدون، سنة النشر: ١٤١٣ هـ
٢٧٠. قضاء الوطر في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر تأليف الإمام برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١هـ)، دراسة وتحقيق أبي حفص اليماني وشادي بن محمد بن سالم آل نعمان الدار الأثرية الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.
٢٧١. قواطع الأدلة في الأصول المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م
٢٧٢. قواعد في علوم الحديث النبوي على منهج السادة الحنفية، بقلم عبد المجيد الجوزجاني، دار الصالح الطبعة الأولى ١٤٤١هـ القاهرة
٢٧٣. القَوْلُ البَدِيعُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْحَبِيبِ الشَّفِيعِ المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، الناشر: دار الريان للتراث
٢٧٤. القول المبتكر على شرح نخبة الفكر (مع نزهة النظر) تأليف زين الدين أبي المعالي قاسم بن قطلوبغا الحنفي، ويليه نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر تأليف الإمام محمد بن محمد الشمسي تحقيق: عبد الحميد الدرويش، دار الفارابي للمعارف، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨ م.
٢٧٥. الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ.

٢٧٦. الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٧٧. كتاب الفروق الباب الأول في الخط والاملاء دراسة وتحقيقا تركي بن سعود العتيبي.
٢٧٨. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: ١١٦٢هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هندواوي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
٢٧٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
٢٨٠. كشف المغطا في فضل الموطأ المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي الناشر: دار الفكر - بيروت
٢٨١. الكشف والبيان عن تفسير القرآن المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ) تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشورة مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢٨٢. الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٢٨٣. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المؤلف: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: ١٠٦١هـ)، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٨٤. الكوكب الوهاج والروض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، نزيل مكة المكرمة والمجاور بها، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، المستشار برابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة، الناشر: دار المنهاج - دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

٢٨٥. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٨٦. اللباب في تهذيب الأنساب المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.
٢٨٧. اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
٢٨٨. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
٢٨٩. اللمع في أصول الفقه المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ
٢٩٠. المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعات لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، مركز تحقيقات كامبيوتري.
٢٩١. مجالس ثعلب، المؤلف: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ).
٢٩٢. المجالسة وجواهر العلم، المؤلف: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، تاريخ النشر: ١٤١٩هـ.
٢٩٣. المجتبي من السنن = السنن الصغرى للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
٢٩٤. المجددون في الإسلام، عبد المتعالى الصعيدي طبعة دار الحمامي للطباعة الناشر مكتبة الآداب في القاهرة

٢٩٥. الجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
٢٩٦. مجمع الأمثال المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان
٢٩٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ.
٢٩٨. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، المؤلف: جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّي الكجراتي (المتوفى: ٩٨٦هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧هـ.
٢٩٩. مجمل اللغة لابن فارس، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ.
٣٠٠. مجموع الفتاوى المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م
٣٠١. المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.
٣٠٢. المجموع في المشهود والمسموع، المؤلف: عاكف زاده عبدالرحمن الأماسي، تركيا، المكتبة الوطنية رقم الحفظ (٢٥٢٧)، ل/٨٦ مخطوط.
٣٠٣. محاسن التأويل المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
٣٠٤. المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلی (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

٣٠٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
٣٠٦. المحصول المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة.
٣٠٧. مختصر التحرير شرح الكوكب المنير المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ) المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان الطبعة: الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٠٨. مختصر التحرير في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي الشهير بابن النجار (المتوفى: ٩٧٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن المطيري، الناشر: مكتبة الإمام الذهبي للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.
٣٠٩. مختصر المعاني
٣١٠. مختصر سنن أبي داود المؤلف: الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ) المحقق: محمد صبحي بن حسن حلاق (أبو مصعب) [خرج أحاديثه وضبط نصه وعلق عليه ورقم كتبه وأحاديثه وقارن أبوابه مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف «ووضع حكم المحدث الألباني على الأحاديث» «بطلب من صاحب مكتبة المعارف - الرياض حيث أنه صاحب الحق في ذلك»] الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣١١. المخصص، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
٣١٢. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ.
٣١٣. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، المؤلف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٣١٤. المدهش المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: الدكتور مروان قباني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
٣١٥. مرآة الحقائق بعض الأحاديث والآيات، ويليها اللطائف فيما جرى على لسان الشيخ عثمان الجلولي من المعارف، تحقيق عاصم الكيالي الحسيني لبنان الطبعة الأولى ١٤٣٤.
٣١٦. المراسيل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.
٣١٧. مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه، المؤلف: محمد الأمين بن عبد الله البوطي، مراجعة: لجنة من العلماء، الناشر: دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ.
٣١٨. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣١٩. المسائل العقديّة عند إسماعيل حقي من خلال تفسيره روح البيان، رسالة دكتوراه لسارة بنت سعود العنزي، جامعة الملك عبد العزيز ١٤٣٨هـ.
٣٢٠. المستدرک علی الصحیحین، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
٣٢١. المستصفي المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
٣٢٢. المستقصى في أمثال العرب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م
٣٢٣. مسند ابن الجعد المؤلف: علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر الناشر: مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ - ١٩٩٠

٣٢٤. مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر - مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٣٢٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
٣٢٦. مسند الإمام الشافعي، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، عرف للكتاب وترجم للمؤلف: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، تولى نشره وتصحيحه ومراجعة أصوله على نسختين مخطوطتين: السيد يوسف علي الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
٣٢٧. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)
٣٢٨. مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث.
٣٢٩. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٣٠. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٣١. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٣٣٢. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
٣٣٣. مشيخة أبي المواهب الحنبلي، محمد بن عبد الباقي الحنبلي الدمشقي، سوريا، دار الفكر، ١٤١٠هـ، موقع رابطة علماء سوريا، الرابط: www.islamsyria.com.
٣٣٤. مصابيح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
٣٣٥. المصنف في الأحاديث والآثار المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
٣٣٦. المطالبُ العالِيَةُ بِرَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّري الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع - دار الغيث للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى
٣٣٧. مطالع الأنوار على صحاح الآثار المؤلف: إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (المتوفى: ٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٣٣٨. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي.
٣٣٩. معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ.
٣٤٠. معالم مكة التاريخية والأثرية، المؤلف: عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي (المتوفى: ١٤٣١هـ)، الناشر: دار مكة للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.
٣٤١. معاني القراءات للأزهري المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٤٢. معاني القرآن للأخفش [معتزلي] المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٣٤٣. المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.
٣٤٤. معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
٣٤٥. معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)» إعداد: علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، الناشر: دار العقبة، قيصري - تركيا الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٤٦. المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.
٣٤٧. معجم المطبوعات العربية والمعربة، المؤلف: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١هـ)، الناشر: مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
٣٤٨. معجم المَعَالِمِ الجُغْرَافِيَّةِ فِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، المؤلف: عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي (المتوفى: ٤٣١هـ)، الناشر: دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.
٣٤٩. معجم المؤلفين، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٣٥٠. معرفة السنن والآثار المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة) الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٣٥١. معرفة الصحابة المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٥٢. معرفة الصحابة لابن منده، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدى (المتوفى: ٣٩٥هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الأستاذ الدكتور/ عامر حسن صبري، الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
٣٥٣. معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ.
٣٥٤. معنى لا إله إلا الله المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: علي محيي الدين علي القره راغي الناشر: دار الاعتصام - القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
٣٥٥. مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
٣٥٦. المغرب في ترتيب المعرب، المؤلف: ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطْرَزيّ (المتوفى: ٦١٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣٥٧. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
٣٥٨. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.
٣٥٩. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن حسن، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

٣٦٠. مفتاح غيب الجمع والوجود لصدر الدين القنوي (ت ٦٧٣هـ)، وشرحه مصباح الأنس بين المعقول والمشهود لمحمد بن حمزة الفناري (٨٧٤هـ)، ضبطه د. عاصم إبراهيم الكيالي الحسيني الشاذلي، دار الكتب العلمية، ١٩٧١م، بيروت، لبنان.
٣٦١. مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ.
٣٦٢. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧هـ - ٦٤٣هـ)، مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٨٠٥هـ)، المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفس، جامعة القرويين، الناشر: دار المعارف.
٣٦٣. المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجاي، الناشر: الجفان والجاي - قبرص لطبعة: الأولى، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
٣٦٤. من تكلم فيه وهو موثق المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٣٦٥. المنتقى من كتاب الطبقات، المؤلف: أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الجزري الحراني (المتوفى: ٣١٨هـ)، عنى بتحقيقه: إبراهيم صالح، الناشر: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.
٣٦٦. المنحول من تعليقات الأصول، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان، دار الفكر دمشق - سورية الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٦٧. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.
٣٦٨. منهج الشيخ إسماعيل حقي في تفسيره روح البيان في تفسير القرآن الكريم، ديالا بوربما، رسالة الماجستير بعنوان، كلية أصول الدين بالقاهرة لعام ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٣٦٩. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنايني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
٣٧٠. موت الألفاظ في العربية، المؤلف: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة التاسعة والعشرون. العدد السابع بعد المائة. (١٤١٨/١٤١٩هـ).
٣٧١. المؤتلف والمختلف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
٣٧٢. موسوعة التاريخ الإسلامي دكتور أحمد شلي مطبعة مكتبة النهضة المصرية الطبعة السادسة القاهرة
٣٧٣. الموسوعة العربية الميسرة للمعلم بطرس، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين، ١٩٦٥م، القاهرة.
٣٧٤. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.
٣٧٥. الموضوعات، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ج ١، ٢: ١٣٨٦هـ.
٣٧٦. موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرجه أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦هـ.
٣٧٧. الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعنتى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

٣٧٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ.
٣٧٩. ناسخ الحديث ومنسوخه المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ) المحقق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٣٨٠. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر تحقيق وتعليق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.
٣٨١. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ.
٣٨٢. نسيم الرياض في شرح الشفا للقاضي عياض، تأليف: أحمد شهاب الدين الخفاجي، الناشر: المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
٣٨٣. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المؤلف: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٣٨٤. نظم العقيان في أعيان الأعيان، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فيليب حتي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
٣٨٥. النكت الوفية بما في شرح الألفية المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي المحقق: ماهر ياسين الفحل الناشر: مكتبة الرشد ناشرون الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م
٣٨٦. النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
٣٨٧. النكت على مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ
٣٨٨. نهاية الأرب في فنون الأدب المؤلف: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى: ٧٣٣هـ) الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ

٣٨٩. النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
٣٩٠. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
٣٩١. الوابل الصيب من الكلم الطيب المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) تحقيق: سيد إبراهيم الناشر: دار الحديث - القاهرة رقم الطبعة: الثالثة، ١٩٩٩ م
٣٩٢. الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ.
٣٩٣. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
٣٩٤. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
٣٩٥. وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، المؤلف: علي بن عبد الله بن أحمد الحسيني الشافعي، نور الدين أبو الحسن السمهودي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٩هـ.
٣٩٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت.

٣٩٧. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.



فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٣
٢	أولاً: أسباب اختيار الموضوع وأهميته	٤
٣	ثانياً: الدراسات السابقة	٥
٤	ثالثاً: خطة البحث	٦
٥	القسم الأول: قسم الدراسة	١٠
٦	الفصل الأول: الحافظ ابن حجر وكتابه	١١
٧	المبحث الأول: التعريف بابن حجر	١٢
٨	١. اسمه ونسبه	١٣
٩	٢. كنيته ولقبه	١٣
١٠	٣. موطنه ومولده	١٣
١١	٤. أسرته	١٤
١٢	٥. مناصبه	١٥
١٣	٦. عقيدته ومذهبه	١٥
١٤	٧. وفاته	١٦
١٥	المبحث الثاني: حياته العلمية	١٧
١٦	١. نشأته العلمية ورحلاته	١٨
١٧	٢. مكانته العلمية	١٩
١٨	٣. شيوخه وتلاميذه	٢٠
١٩	٤. من آثاره العلمية	٢٢
٢٠	المبحث الثالث: منهجه في كتابه وقيمه العلمية	٢٤
٢١	الفصل الثاني: التعريف بإسماعيل حقي وكتابه	٢٧
٢٢	المبحث الأول: عصر المؤلف	٢٨
٢٣	١. الحالة السياسية وأثرها على المصنف	٢٩

م	الموضوع	الصفحة
٢٤	٢. الحالة الاقتصادية وأثرها على المصنف	٣٣
٢٥	٣. الحالة الدينية والعلمية وأثرها على المصنف	٣٥
٢٦	المبحث الثاني: حياته الاجتماعية	٣٩
٢٧	١. اسمه ونسبه	٤١
٢٨	٢. كنيته ونسبته	٤١
٢٩	٣. موطنه ومولده	٤٢
٣٠	٤. أسرته وأولاده	٤٣
٣١	٥. مناصبه	٤٤
٣٢	٦. عقيدته ومذهبه	٤٤
٣٣	٧. وفاته	٤٦
٣٤	المبحث الثالث: حياته العلمية	٤٨
٣٥	١. نشأته العلمية ورحلاته	٤٩
٣٦	٢. مكانته العلمية	٥٣
٣٧	٣. شيوخه وتلاميذه	٥٥
٣٨	٤. آثاره العلمية	٥٨
٣٩	المبحث الرابع: منهجه في الكتاب ونسخه الخطية	٦٣
٤٠	١. الباعث على تأليفه ومنهجه في الكتاب	٦٤
٤١	٢. قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه	٧١
٤٢	٣. شروح النخبة والمقارنة بينها	٧٣
٤٣	٤. عنوان الكتاب والتحقيق فيه وتوثيق نسبه للمؤلف	٧٨
٤٤	٥. وصف النسخ الخطية	٧٩
٤٥	٦. منهج التحقيق	٨١
٤٦	نماذج من النسخ الخطية	٨٤
٤٧	القسم الثاني: النص المحقق	٨٧
٤٨	الحسن لذاته	٨٩
٤٩	الحسن لغيره	٩١

م	الموضوع	الصفحة
٥٠	تعدد أقسام الضعيف	٩٤
٥١	الاحتجاج بالحسن	٩٥
٥٢	الصحيح لغيره	٩٨
٥٣	قول الترمذي: حسن صحيح	١٠٢
٥٤	تعريف الحسن عند الترمذي	١٢٤
٥٥	زيادة راوي الصحيح وراوي الحسن	١٣٨
٥٦	الحديث المحفوظ والحديث الشاذ	١٦٧
٥٧	الحديث المعروف والحديث المنكر	١٨٤
٥٨	الفرق بين الشاذ والمنكر	٢٠٣
٥٩	الفرد النسبي والفرد المطلق	٢٠٥
٦٠	المتابعة التامة والمتابعة القاصرة	٢٠٨
٦١	الشاهد	٢٢٩
٦٢	معنى الاعتبار	٢٣٦
٦٣	أقسام المقبول ومراتبه	٢٤٥
٦٤	المحكم من الحديث	٢٤٨
٦٥	مختلف الحديث	٢٥٤
٦٦	الناسخ والمنسوخ من الحديث	٢٩٥
٦٧	طرق معرفة النسخ	٣٠٤
٦٨	الترجيح والتوقف	٣٢٣
٦٩	الحديث المردود وموجب الرد	٣٣٢
٧٠	الرد بسبب السقط من الإسناد	٣٣٤
٧١	الحديث المعلق	٣٣٨
٧٢	الفرق بين المعلق والمعضل	٣٤١
٧٣	مسألة التعديل على الإجماع	٣٥١
٧٤	معلقات البخاري	٣٥٢
٧٥	حديث المرسل والخلاف في حجيته	٣٥٨

م	الموضوع	الصفحة
٧٦	الحديث المعضل	٣٨٢
٧٧	الحديث المنقطع	٣٨٤
٧٨	الإرسال الجلي والإرسال الخفي	٣٨٥
٧٩	معرفة تاريخ الرواة	٣٩١
٨٠	المدلس والتدليس	٣٩٦
٨١	حكم المرسل الخفي	٤٠٦
٨٢	الفرق بين المدلس والمرسل الخفي	٤٠٧
٨٣	طرق معرفة عدم الملاقاة	٤١٤
٨٤	الخاتمة	٤١٨
٨٥	الفهارس العلمية	٤٢١
٨٦	فهرس الآيات القرآنية	٤٢٢
٨٧	فهرس الأحاديث والآثار	٤٣١
٨٨	فهرس الأعلام المترجمين	٤٣٧
٨٩	فهرس الأشعار والأمثال	٤٥١
٩٠	فهرس الأماكن والبلدان	٤٥٢
٩١	فهرس القبائل والطوائف	٤٥٤
٩٢	فهرس مصادر المؤلف	٤٥٥
٩٣	فهرس المصادر والمراجع	٤٦٢
٩٤	فهرس الموضوعات	٥٠٥

